GENERAL INTERNATIONAL LAW

# النظرية العامة للتدخل في
# القانون الدولي العام

الدكتور عبد الفتاح عبد الرزاق محمود

# النـظرية العامة
# للتدخل

I

# النـظريـة العامـة
# للتدخل
# في القانون الدولـي
# العام

**الدكتور**

**عبد الفتاح عبد الرازق محمود**

**2009**

**دار دجلة**

**هذا الكتاب هو في الأصل رسالة المؤلف لنيل درجة الماجستير في القانون والسياسة في جامعة صلاح الدين - أربيل في شباط 2001 وقد أعدت تحت إشراف الأستاذ الدكتور سعدي إسماعيل البرزنجي وقد نال المؤلف عندها درجة الماجستير في القانون العام بتقدير امتياز مع التوصية بطبعها.**

بِـسْمِ ّاللّه ا لــرَّحْمَـنِ
ا لــرَّحِـيـمِ

(يَــا أَيُّهَــا الَّــذِينَ آمَنُــوا
ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّـةً
وَلاَ تَتَّبِعُـوا خُطُـوَاتِ
الشَّيْطَانِ إِنَّـهُ لَكُـمْ عَدُوٌّ
مُّبِينٌ )

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى معلميّ

... معلم

البشرية

محمد ρ

والدي ....

والدتي ....

وأساتذتي ....

## المحتويات


مقدمة.....1
أولاً - دوافع اختيار موضوع البحث:.....3
ثانياً - تحديد مشكلة البحث:.....4
ثالثا – أهمية البحث:.....5
رابعاً – خطة البحث:.....6
الفصل التمهيدي.....9
مفهوم التدخل وأساليبه وصوره .....9
مفهوم التدخل وأساليبه وصوره .....11
تمهيد وتقسيم:.....11
المبحث الأول.....12
ماهية التدخل وبيان عناصره.....12
المطلب الأول.....13
الاتجاهات الفقهية حول مفهوم التدخل 0.....13
الاتجاه الأول:.....14
الاتجاه الثاني:.....16
الاتجاه الثالث: .....18
المطلب الثاني.....22
تعريف التدخل وعناصره:.....22
المبحث الثاني.....37
أســاليب الـتدخـــل .....37
المطلب الأول.....38
الأسلوب العسكري (التدخل العسكري) .....38
المطلب الثاني: الأسلوب الاقتصادي (التدخل الاقتصادي).....43
المطلب الثالث .....47
الأسلوب الإعلامي (التدخل الإعلامي) .....47
المطلب الرابع .....51
الأسلوب السياسي (التدخل السياسي) .....51
المطلب الخامس.....54
الأسلوب الدبلوماسي (التدخل الدبلوماسي) .....54
أولاً: قطع العلاقات الدبلوماسية: .....54
ثانياً: عدم الاعتراف: 0 .....55
المبحث الثالث .....60
تقسيمات وصور التدخل .....60
المطلب الأول.....62

التدخل الفردي والتدخل الجماعي .....62
1. تأمين القدرة أو القوة الكافية لإنجاح عملية التدخل:.....62
2. تحقيق مصالح مشتركة لمجموعة من الدول:.....63
3- إضفاء الصفة الشرعية على الممارسات التدخلية: .....64
المطلب الثاني.....67
التدخل المباشر والتدخل غير المباشر .....67
المطلب الثالث .....68
التدخل الصريح والتدخل الخفي (أو المقنع) .....68
المطلب الرابع .....70
التدخل الداخلي والتدخل الخارجي .....70
المبحث الرابع .....72
أهداف التدخل ومدى مشروعيته .....72
المطلب الأول.....72
أهـداف التدخـــل.....72
ثانيا: الأهداف التي تحقق مصالح دولية عامة:.....79
المطلب الثاني.....82
مشروعية التدخل.....82
الباب الأول.....86
مبدأ عدم التدخل .....86
في القانون الدولي العام .....86
مبدأ عدم التدخل .....88
في القانون الدولي العام .....88
تمهيد وتقسيم: .....88
الفصل الأول.....91
استعراض تاريخي.....91
لمبدأ عدم التدخل .....91
استعراض تاريخي لمبدأ .....93
عدم التدخل.....93
تمهيد وتقسيم: .....93
المبحث الأول.....99
معاهدة وستفاليا عام 1648م .....99
المبحث الثاني.....101
آراء الفقـــهـــاء .....101
المبحث الثالث .....105
الثورات التحررية والتقدمية.....105
المطلب الأول.....105
المطلب الثاني.....105
المبحث الرابع .....107
المبحث الخامس.....115

الفصل الثاني.....124
التعريف بمبدأ عدم التدخل.....124
وأساسه القانوني.....124
تمهيد وتقسيم:.....126
المبحث الأول.....126
التعريف بمبدأ عدم التدخل.....126
المبحث الثاني.....136
الأساس القانوني لمبدأ .....136
عدم التدخل.....136
نقد نظرية السيادة: .....147
التحول نحو النظرية العامة للاختصاصات الدولية:.....153
الفصل الثالث .....162
مبدأ عدم التدخل .....162
في ميثاق الأمم المتحدة.....162
تمهيد وتقسيم:.....164
المبحث الأول.....166
تحريم تدخل المنظمة في الشؤون .....166
الداخلية للدول (المادة 2 الفقرة 7).....166
المبحث الثاني.....179
تحريم تدخل الدولة في .....179
شؤون الدول الأخرى (المادة 2 الفقرتين2 و 4).....179
المبحث الثالث .....186
تحريم تدخل الدولة في شؤون المنظمة .....186
المطلب الأول.....187
استقلال الأمم المتحدة عن دولة المقر.....187
المطلب الثاني.....189
استقلال الأمم المتحدة عن الدول الأعضاء.....189
المبحث الرابع .....195
تحريم تدخل الدولة في شؤون الأقاليم الدولية .....195
الفصل الرابع .....198
تراجع مبدأ عدم التدخل أمام.....198
تطور المجتمع الدولي.....198
و ظهور ( النظام العالمي الجديد ) .....198
تراجع مبدأ عدم التدخل أمام تطور المجتمع الدولي.....200
و ظهور ( النظام العالمي الجديد ) .....200
تمهيد و تقسيم:.....200
المبحث الأول.....203
ازدياد الاستثناءات الواردة على.....203
مبدأ عدم التدخل.....203

المطلب الأول.....204
التدخل بناءً على وجود معاهدة .....204
المطلب الثاني.....208
التدخل بناءً على دعوة .....208
المطلب الثالث .....209
التدخل في حالة الثورة .....209
أو الحرب الأهلية .....209
المطلب الرابع .....212
المطلب الخامس.....213
التدخل دفاعاً عن الذات $^{0}$.....213
المطلب السادس .....218
التدخل الإنساني .....218
المبحث الثاني.....240
تقلص دائرة الاختصاص الداخلي للدول.....240
المطلب الأول.....241
مرحلة القانون الدولي التقليدي.....241
المطلب الثاني.....243
مرحلة عهد عصبة الأمم.....243
المطلب الثالث .....244
مرحلة ميثاق الأمم المتحدة .....244
الاتجاه الأول:.....245
الاتجاه الثاني:.....247
الاتجاه الثالث: .....247
المبحث الثالث .....256
ازدياد الأجهزة.....256
والكيانات الدولية التي تمارس التدخل .....256
المطلب الأول.....256
القوى غير القومية .....256
المطلب الثاني.....261
الوكالات المتخصصة المرتبطة .....261
بالأمم المتحدة.....261
المطلب الثالث .....267
المنظمات الإقليمية.....267
الباب الثاني .....271
تدخل الأمم المتحدة في .....271
شؤون الدول .....271
تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول.....273
تمهيد وتقسيم: .....273
الفصل الأول.....275

مبررات ومسوغات تدخل .....275
الأمم المتحدة .....275
مبررات ومسوغات تدخل .....277
الأمم المتحدة .....277
تمهيد وتقسيم: .....277
المبحث الأول .....280
حفظ السلم والأمن الدوليين .....280
المبحث الثاني .....286
تنمية العلاقات الودية بين الأمم .....286
المبحث الثالث .....293
تحقيق التعاون الدولي في .....293
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .....293
المبحث الرابع .....297
احترام وحماية حقوق الإنسان .....297
الفصل الثاني .....312
العوامل المؤثرة في استجابة .....312
الأمم المتحدة للتدخل .....312
العوامل المؤثرة في استجابة .....314
الأمم المتحدة للتدخل .....314
المبحث الأول .....315
تأثير العوامل السياسية في استجابة .....315
الأمم المتحدة للتدخل .....315
المبحث الثاني .....320
تأثير العوامل القانونية في استجابة .....320
الأمم المتحدة للتدخل .....320
المطلب الأول .....321
المتطلبات القانونية لصدور .....321
القرارات من الجمعية العامة .....321
المطلب الثاني .....330
المتطلبات القانونية لصدور .....330
القرارات من مجلس الأمن .....330
المبحث الثالث .....349
تأثير العوامل المادية في استجابة .....349
الأمم المتحدة للتدخل .....349
المطلب الأول .....349
الإمكـــانيـــات المـــالية .....349
المطلب الثاني .....353
الإمكـانيات العسكـريـــة .....353
الفصل الثالث .....358

تطبيقات تدخل .....358
الأمم المتحدة في شؤون الدول .....358
تطبيقات تدخل الأمم المتحدة .....360
في شؤون الدول.....360
تمهيد وتقسيم: .....360
المبحث الأول.....362
نظرة عامة على حالات تدخل .....362
الأمم المتحدة .....362
المطلب الأول.....364
تدخل الأمم المتحدة عن .....364
طريق استخدام القوة.....364
المطلب الثاني.....376
تدخل الأمم المتحدة عن طريق.....376
فرض العقوبات.....376
المطلب الثالث .....387
تدخل الأمم المتحدة عن .....387
طريق عمليات حفظ السلام.....387
المبحث الثاني.....397
التدخل الإنساني للأمم المتحدة في كوردستان العراق (القرار 688).....397
المطلب الأول.....398
أسباب ومبررات التدخل الإنساني.....398
في كوردستان العراق .....398
المطلب الثاني.....408
الطبيعة الإلزامية للقرار (688).....408
المطلب الثالث .....420
آليات ووسائل تنفيذ القرار (688) .....420
الاتجاه الأول:.....432
الاتجاه الثاني:.....432
المطلب الرابع .....436
أهمية القرار(688) ونتائجه.....436
الخـاتمة والاستنتاجات.....445
مراجع البحث.....455
أولاً: باللغة العربية: .....455
أولاً: الكتب.....455
الكتب المترجمة: .....470
ثانياً: الرسائل الجامعية:.....472
رابعاً: البحوث والمقالات.....474
خامساً: الدراسات والمحاضرات والندوات:.....481
سادساً: الوثائق الدولية.....483

سابعاً: الدساتير والقوانين.....483
ثامناً: الدوريات ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية.....484
ب- باللغة الكوردية.....485
أولاً: الكتب:.....485
ثانياً: البحوث والمقالات:.....485
ثالثاً: الدوريات والبروتوكولات.....487
ج/ المصادر باللغات الأجنبية:.....487
أولاً باللغة الانكليزية:.....487
ثانيا: باللغة الفرنسية:.....492
ثالثاً: باللغة الألمانية:.....493
رابعاً: باللغة الفارسية:.....493
الكتب المطبوعة باللغة العربية.....494
نبذة عن المؤلف.....497

# مقدمة

مبدأ عدم التدخل ليسا من المواضيع التي تتسم بمجرد أهمية اعتيادية. كما أن تناوله ليس بالأمر السهل اليسير. فقد كان عدم التدخل ولا يزال من أبرز مواضيع القانون الدولي العام منذ نشوئه.لأنه يتعلق ويؤثر ويتأثر، أشد التأثر، بسيادة الدول واستقلالها والمدى الواجب والممكن لاحترامها أو المساس بها. لذلك فقد كان وسيبقى من المواضيع الحساسة والساخنة التي تثير النقاش والأخذ والرد بعين معارض أو مشاريع وبين ناقد له أو مدافع عنه.

والتحدث عن مبدأ عدم التدخل أو التدخل يثير عدداً من المفاهيم المتسمية بالأهمية والحساسية البالغة كالسيادة، والاستقلال، واختصاصات الدولة الداخلية، وحقوق الإنسان، ودور الأمم المتحدة والتنظيمات الدولية، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين..الخ، وما حصل من تطور في محتوى تلك المفاهيم والنظرة إليها في عصرنا الحاضر.

من المعلوم أن القانون الدولي، قانون حيوي متطور، فهو من أكثر القوانين تحركاً وتطوراً [1]،لأنه يعالج مواضيع ومفاهيم تعيش في حركة دائمة نحو الأمام.

فالمتتبع لمراحل تطور القانون الدولي العام، يجد أن تلك المفاهيم قد تغيرت وتبدلت بشكل أساس، بعد ازدياد وتعاظم دور القانون الدولي العام في حكم وتوجيه المجتمع الدولي، إثر التطورات التي شهدها هذا المجتمع منذ مطلع القرن الماضي.

فمن جانب، لم يعد القانون الدولي قاصراً على تنظيم العلاقات بين الدول القومية ذات السيادة، بل شمل هذا التنظيم العلاقة بين مختلف الأشخاص الدولية بعد ظهور ونشوء العديد من المنظمات الدولية والكيانات الدولية الأخرى كأشخاص قانونية دولية مستقلة، اعترف لها القانون الدولي باختصاصات مختلفة لتحقيق أغراضها ومقاصدها وكانت هذه الاختصاصات تعود في الأصل إلى الدولة في ظل القانون الدولي التقليدي. وبذلك فقد الدولة الكثير من سيادتها

---

[1] - الدكتور عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2000، ص: 45.

وسلطاتها. وقد كانت أهداف ومقاصد بعض هذه المنظمات من السعة والعمومية (كما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة) بحيث اقتضى منحها سلطات واسعة وبالتالي قدرة كبيرة على التدخل في شؤون الدول الأعضاء فيها لتحقيق وحماية أهدافها، وبأساليب مختلفة. وقد وجدنا أن الممارسة الفعلية والجدية لهذه السلطات، كما حصلت في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن، قد أدت إلى إهدار واضح لمبدأ عدم التدخل وانتقاض كبير لمفهومه. هذا بالإضافة إلى بروز قوى فوق القومية وبأعداد هائلة، كالمنظمات غير الحكومية (وخاصة منظمات حقوق الإنسان)، والشركات متعددة الجنسية، كفاعلين أساسيين في المجتمع الدولي، تمتلك من القوة المادية والمعنوية ما تمكنها من تهميش دور الدولة. بحيث قلبت تلك المفاهيم التقليدية رأساً على عقب.

ومن جانب أخر شهد المجتمع الدولي، وخاصة بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، توسعاً كبيراً في دائرة القانون الدولي العام ليشمل ميادين جديدة، كانت هذه الميادين، وخاصة تلك المتعلقة بعلاقة الدولة برعاياها، إلى عهد قريب، متروكة للدول تعالجها حسب مصالحها الذاتية. فتتدخل القانون الدولي العام لمعالجتها وتنظيمها بما ينسجم مع الفلسفة التي بدأت تسود المجتمع الدولي في عصرنا الحاضر، الا وهي فلسفة حقوق الإنسان. وبذلك ظهرت في المجتمع الدولي مفاهيم جديدة نابعة من هذه الفلسفة، كالمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني، بحيث أصبح احترام حقوق الإنسان في منظور النظام العالمي الجديد معياراً للشرعية ومقياساً لقراءة جديدة لمختلف المفاهيم والمبادئ القانونية السائدة في المجتمع الدولي بما ينسجم مع فلسفة حقوق الإنسان[1]، باعتبار أن المبادئ القانونية يجب أن تعبر تعبيراً شاملاً عن الفلسفة السائدة في مجتمع ما، وإلا ستفقد شرعيتها وقدسيتها[2].

---

[1] - وقد عبر السيد كوفي عنان (الأمين العام للأمم المتحدة) عن هذه الحقيقة بالقول:( إن قراءة الميثاق الآن تجعلنا ندرك أن أهدافه هي حماية الوجود الإنساني للأفراد، وليس حماية الذين ينتهكونها) في إشارة إلى الحكومات التي تشارك في مثل هذه الانتهاكات، نقلاً عن: حسن أبو طالب، نحو مفهوم جديد لسيادة الدولة، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (13379)،الاثنين 250 تشرين الأول 1999، ص: 9.

[2] - أستاذنا الدكتور عبد الرحمن رحيم عبد الله، محاضرات في فلسفة القانون ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين - اربيل،

بعد هذا المدخل يتعين علينا تحديد دوافع اختيارنا لموضوع البحث، والمشكلة التي يعالجها، وأهميته، والخطة التي ننتهجها لدراسة المواضيع التي يتضمنها هذا البحث.

## أولاً - دوافع اختيار موضوع البحث:

إن أحد الأسباب الرئيسية الذي دفعني لاختيار موضوع البحث هو ميلي الشخصي للتخصص في أحد مجالات القانون الدولي العام لقناعتي بأن المستقبل سيكون لهذا القانون الذي باتت قواعده تحكم وتوجه جميع الأشخاص الدولية وتقحم نفسها في جميع الميادين الحياتية داخل المجتمعات الوطنية لتفرض حكمها عليها، وخاصة في عصر نظام العولمة وأدواته، التي أصبحت القوانين الداخلية والسلطات الحكومية، في الغالب، عاجزة عن معالجتها وتنظيم أدواتها. مما تطلب ضرورة تدخل القانون الدولي العام لوضع الآليات المطلوبة لتنظيم عمل أدوات هذا النظام بشكل ينتفع منه جميع البشر بعد أن أصبح العالم بفضل أدواته قرية كونية صغيرة ارتبطت فيها مصالح جميع البشر[1].

واستجابة لهذه الرغبة لم أجد من بين مواضيع القانون الدولي العام موضوعاً أكثر حيوية واشكالية من موضوع التدخل ومبدأ عدم التدخل، باعتباره من المواضيع الساخنة المطروحة على الصعيدين الدولي والداخلي، بحيث يغري أي باحث قانوني للغوص في أغواره ودراسته في ضوء المفاهيم الجديدة التي طرحت على الساحة الدولية، وخاصة بعد أن كثر الجدال حول حق التدخل الإنساني والطروحات والدعوات العديدة حول إعادة النظر في المفاهيم التقليدية كمفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل بشكلهما المطلق.

ويمكن أن أضيف إلى الأسباب أعلاه سبباً آخر لم يكن دوره في تحفيزي لاختيار الموضوع مدار البحث أقل شأناً، ألا وهو علاقة المبدأ ، وفي وجهيه

---

للسنة الدراسية 1998-1999. (إذن بالإشارة إليها).

(1) - كانت مشكلة العولمة من إحدى المواضيع الرئيسية التي طرحت في خطة العمل المقبلة للأمم المتحدة للقرن (21) في الدورة (55) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تنظيمها بشكل يخدم البشرية جمعاء، وقد أكدت رؤساء الدول المجتمعون في هذه الدورة على ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع الشعوب، انظر: الفقرة الخامسة من (مشروع إعلان الألفية) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (55).

وشكلية المثبت والمنفي، بقضية شعبي الكوردي واضطهاد و هضم حقوقه أحياناً وخلاصة حيناً.

## ثانياً - تحديد مشكلة البحث:

على الرغم من التطور الذي يشهده العالم وظهور واستقرار المفاهيم الجديدة، التي سبق ذكرها، والتي تتعارض في وجود عدة مع المفاهيم التقليدية الراسخة في المجتمع الدولي، نجد أن هذه المفاهيم الأخيرة لا تزال تشكل الحجر الأساس في التنظيم الدولي، التي تقاوم بعناد محاولات الزحزحة والحلول التي تتعرض لها من قبل المفاهيم الجديدة. ونخص من هذه المبادئ القديمة بالذكر مبدأ عدم التدخل الذي تربع على كرسي السلطنة في مملكة القانون الدولي العام لقرون عديدة وحتى في ميثاق الأمم المتحدة الذي ثبت فيه كأحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها الميثاق.

ومن منطلق إدراك التعارض بين ضرورة تطبيق المفاهيم الجديدة وبين احترام المبادئ السائدة في المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مبدأ عدم التدخل، ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ بما ينسجم مع طبيعة النظام الدولي الجديد وفلسفته السائدة. وقد نادى الكثير من رجال السياسية والقانون، ومن بينهم السيد (خافيير بيريز ديكويلار) الأمين العام الخامس للأمم المتحدة، جماعات القانون الدولي في العالم للمساعدة في التوصل إلى مفهوم جديد يحقق التزاوج بين المفاهيم القديمة والمفاهيم الجديدة، ا لتي بدأت تظهر وتستقر في المجتمع الدولي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

وعليه فإن هذه الدراسة هي إعادة نظر وقراءة جديدة لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمواضيع التي تخص التدخل ومبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام، في ضوء التطورات والتحولات التي طرأت على المجتمع الدولي، بما يتفق مع ما استقرت فيه من مفاهيم جديدة خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني، ومع ما آلت إليه طبيعة النظام الدولي من تغيرات جذرية من حيث هيكله التنظيمي.

## ثالثا – أهمية البحث:

تحاول هذه الدراسة، تحليل مختلف المفاهيم التقليدية من خلال قراءة جديدة لهذه المفاهيم بما يحقق نوعاً من التوازن والتوافق بين المفاهيم القديمة والمفاهيم الجديدة. وهنا تكمن أهمية هذا البحث. إذ أن أهمية أي بحث قانوني تكمن في الجديد الذي يضيفه هذا البحث إلى المعرفة القانونية. وخاصة إذا كان هذا الجديد يتعلق بأهم المبادئ السائدة في المجتمع الدولي، وهو مبدأ عدم التدخل، **وما ينجم عن تحديد مفهومه من آثار قانونية ونتائج خطيرة سواء على صعيد المجتمع الدولي والقانون والدولي العام، أو على صعيد المجتمعات الوطنية:**

### 1- فعلى صعيد المجتمع الدولي:

يعتبر مبدأ عدم التدخل الأداة المنظمة للعلاقات داخل هذا المجتمع وهو وسيلة لتنظيم اختصاصات مختلف الأشخاص الدولية، بحيث من خلاله تحدد طبيعة النظام داخل المجتمع الدولي التي اتصفت باللامركزية الشديدة في ظل مبدأ عدم التدخل بمفهومه المطلق والتقليدي. إذ أن (عدم التدخل) يتنافى مع المركزية في الغالب، لذلك فإن أي تغيير أو إهدار لمبدأ عدم التدخل يؤثر على لامركزية هذا النظام، وبالتالي إلى تحول المجتمع الدولي إلى نوع من المركزية في التنظيم. وهذا التحول بات ملموساً بعد تفعيل دور وتأثير منظمة الأمم المتحدة في ممارسة حقها في التدخل لتسوية مختلف المشاكل الدولية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية).

### 2- وعلى صعيد القانون الدولي العام:

فإن تطور هذا القانون يتوقف بالدرجة الأساس على مرونة مبدأ عدم التدخل، وذلك لأن المفهوم المطلق لمبدأ عدم التدخل يتنافى كلياً مع تطور القانون الدولي العام.

### 3- وأما على صعيد المجتمعات الوطنية:

لقد لعب مبدأ عدم التدخل، وخاصة في ظل الأنظمة الدكتاتورية، أخطر الأدوار، حيث أسيء استخدامه بشكل واسع في الكثير من الأزمان والأماكن، وأصبحت وسيلة للاستغلال والقهر بيد تلك الأنظمة ضد شعوبها، وشكل حجر عثرة أمام تطبيق المبادئ التقدمية في القانون الدولي العام، كحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان.

ومن هنا تتجلى أهمية دراسة التدخل الإنساني لمتاجرة الشعوب المضطهدة والمحرومة في أبسط حقوقها الإنسانية كالشعب العربي في فلسطين والشعب الكوردي في الدول التي انقسمت عليها، ولاسيما الشعب الكوردي في العراق الذي أصبح ضحية لمبدأ عدم التدخل في الكثير من الأزمان والمناسبات، لحين تدخل المجتمع الدولي لرفع المعاناة عن الجزء الأكبر من هذا الشعب في نيسان 1991 بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (688) وما نجم عنه من إنشاء منظمة آمنة للكورد في كوردستان العراق شمال خط العرض (36)، وحظر الطيران فوقه من خلال عملية أطلقت عليها تسمية (Provide Comfort)، الذي يعتبر -بحق - سابقة دولية هامة غيرت كثيراً من المفاهيم التقليدية للسيادة ومبدأ عدم التدخل، وهو ما دفعنا إلى تخصيص مبحث مستقل من هذه الرسالة لدراسته نظراً لأهميته القانونية والسياسية والإنسانية.

## رابعاً – خطة البحث:

لقد تناولت دراسة النظرية العامة للتدخل وفق خطة منهجية، قسمتها إلى بابين يتقدمها فصل تمهيدي.

- فأما **الفصل التمهيدي**، فخصصته لبيان مفهوم التدخل وتحديد أساليبه وصوره، ويتضمن أربعة مباحث: تناولت في المبحث الأول ماهية التدخل وتحديد عناصره، وخصصت المبحث الثاني لدراسة مختلف الأساليب التي يتم بها التدخل، وتكلمت في المبحث الثالث عن تقسيمات وصور التدخل، وعقدت المبحث الأخير لدراسة أهداف التدخل ومشروعيته.

- وأما **الباب الأول** فخصصته لدراسة مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام من خلال أربعة فصول: استعرضت في الفصل الأول مبدأ عدم التدخل من الناحية التاريخية، وضمنت الفصل الثاني التعريف بمبدأ عدم التدخل وتحديد أساسه القانوني. وخصصت الفصل الثالث لمبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة، تناولت خلاله مختلف أنواع التدخل التي حرمها الميثاق ثم عقدت الفصل الرابع والأخير من هذا الباب لدراسة تراجع مبدأ عدم التدخل أما تطور المجتمع الدولي وظهور (النظام العالمي الجديد).
- أما **الباب الثاني** فقد خصصته لدراسة تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، والذي يتضمن ثلاثة فصول: خصصت الأول منها لمبررات ومسوغات تدخل الأمم المتحدة، التي ربطته بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وتناولت في الفصل الثاني العوامل المؤثرة في استجابة الأمم المتحدة للتدخل، ودرست فيه تأثير مختلف العوامل السياسية والقانونية والمادية على هذه الاستجابة. وختمت هذا الباب بالفصل الثالث الذي خصصته لتطبيقات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، وذلك من خلال مبحثين اثنين، ففي المبحث الأول ألقينا نظرة عامة على حالات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول التي فتحت بها الأمم المتحدة عهداً جديداً من نشاطها وهي التدخل الإنساني في كوردستان العراق بموجب قرار مجلس الأمن (688).
- ثم أنهيت البحث **بالخاتمة والاستنتاجات** بينت فيهم أهم ما توصلت إليه من خلال البحث.

وأخيراً أرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت في دراستي هذه وتوصلت إلى اغناء المكتبة القانونية، وخاصة أن الموضوع لم يول الباحثون، اهتماماً كافياً به، على الرغم من أهميته القانونية والسياسية على المستويين الدولي والداخلي.

ولا داعي الكمال إذ الكمال لله وحده سبحانه وتعالى وحسبي أنني حاولت فكان هذا البحث.

**المؤلف**

# الفصل التمهيدي

# مفهوم التدخل وأساليبه وصوره

# مفهوم التدخل وأساليبه وصوره

## تمهيد وتقسيم:

إن دراسة مفهوم التدخل من خلال بيان عناصره وتعريفه وتحديد مدى مشروعيته، تكون ضرورية تمهيداً للإحاطة بمفهوم مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام، الذي سنتناوله في الباب الأول، كما وأن تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، الذي سوف يكون موضوع دراستنا في الباب الثاني، يمكن أن تتحقق أهدافه بأساليب وصور مختلفة، لذلك فإن دراسة أساليب وصور التدخل وأهدافه تكون ضرورة لا غنى عنها، في هذا الرسالة.

**وبناءً على ما تقدم نقسم هذا الفصل التمهيدي إلى أربعة مباحث وعلى النحو التالي:**

**المبحث الأول:** ماهية التدخل وبيان عناصره.

**المبحث الثاني:** أساليب التدخل.

**المبحث الثالث:** تقسيمات وصور التدخل.

**المبحث الرابع:** أهداف التدخل ومشروعيته.

## المبحث الأول

## ماهية التدخل وبيان عناصره

لا يزال تعريف التدخل من الأمور غير المتفق عليها، وأثار خلافاً فقهياً كبيراً بين فقهاء القانون الدولي العام[1] . وهذا الخلاف الفقهي من جانب، وكون التدخل (فكرة ذات استعمال خطر في القانون والسياسة) [2] من جانب آخر، يجعلان تحديد مفهوم التدخل من الأمور التي لا تخلو من الصعوبات ولا تكون بمنجى من انتقادات الرأي المخالف. وهذا يدفع بالباحث إلى التفكير ملياً والوقوف على التعاريف المختلفة التي قدمها الفقهاء، وبحثها بدقة، ليتسنى له حصر مفهوم التدخل، وذلك بتحديد وبيان عناصره بهدف تكوين رأي مناسب يستطيع من خلاله تقديم تعريف مقبول أو ترجيح تعريف معين.

وعلى هذا الأساس سنتناول في المطلب الأول من هذا المبحث الاتجاهات الفقهية حول مفهوم التدخل، وسنقوم بتحديد تعريفه بعد بيان عناصره في المطلب الثاني.

---

[1] - يذهب الأستاذ (Glahn) إلى أن القليل من مصطلحات القانون الدولي العام أثار الجدل وعدم الإتفاق أكثر مما أثاره مصطلح التدخل، انظر:
Gerhard Von Glahn, Law Among Nations. An Introduction to Public International Law. 5th ed. U.S.A Macmillan Publishing company, 1986.P:152.

[2] - د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، تصدر عن كلية لقانون - جامعة الموصل، العدد الثالث، أيلول 1997، ص: 110-148، انظر: ص: 118.

## المطلب الأول

## الاتجاهات الفقهية حول مفهوم التدخل [1]

لدى الخوض في البحث عن مفهوم التدخل يجد الباحث نفسه أمام مفاهيم وتعريفات عديدة تختلف من كاتب إلى آخر، الأمر الذي يدعونا إلى القول ابتداءً بأنه لم يتفق الكتاب والفقهاء على مفهوم أو تعريف موحد للتدخل. وعدم الاتفاق هذا يعود بوجه خاص – وكما سنبينه لاحقاً – إلى اختلاف وجهات نظرهم حول الوسائل والأساليب التي يتم بها التدخل وتحديد نطاقه، فمنهم من ضيق مفهومه ومنهم من وسعه إلى الحد الذي أدخل فيه أعمالاً من قبيل التوسط[2].

ولم يقتصر عدم الاتفاق على الأساليب والنطاق فحسب بل شمل مدى مشروعيته أيضاً، فيرى بعضهم بأن التدخل غير مشروع في جميع الأحوال، إذ يجعل من واجب عدم التدخل مبدأ مطلقاً، فلا يجيز بأي حال تدخل دولة أخرى، حيث يرى البعض الآخر بأن هناك حالات يسمح فيها القانون الدولي بالتدخل في شؤون الغير[3].

---

[1] - التدخل لغة: هو من تدخّل، وتدخل في الأمور يعني: أدخل نفسه فيها (تكلّف الدخول فيها)، وتدخل الشيء: دخل قليلاً قليلاً، (انظر: المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الحادية والعشرين، بيروت: دار المشرق، 1973، ص: 208)، وهو يختلف عن التداخل الذي هو عبارة عن (دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار) (انظر: العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1969، ص: 56) كما يجب تمييز التدخل الذي نقصده هنا عن (المذهب التدخلي) الذي يمارس في السياسة الداخلية، وهو سياسة اقتصادية وسط بين الاشتراكية والمذهب الحر، فهذا الأخير يعني: تدخل الدول - التي تأخذ بهذا المذهب - في الشؤون الاقتصادية ولكنها تفضل الاحتفاظ، عادة، بنظام الملكية الخاصة. (انظر: د.أحمد زكي البدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 1، بيروت: مكتبة لبنان، 1978، ص: 225).

[2] - إذ هناك من يعد الوساطة التي تقوم بها دولة ثالثة بسين دولتين متنازعتين تدخلاً، انظر: حسين عبد الله الفلاح، التدخل في لبنان، دراسة في القانون الدولي، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة مقدمة إلى كلية القانون – جامعة بغداد، أيلول 1998، ص: 55.

[3] - انظر: بصدد اختلاف الفقه حول مشروعية التدخل، د.علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط 12، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975، ص: 211، وما بعدها، ود. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، ط 7، دمشق: مطبعة جامعة دمشق،

بل أكثر من ذلك هناك فقهاء حاولوا إثبات أن هناك (في ظروف معينة) حقاً بل واجباً على دولة ما يفرض عليها التدخل في شؤون دولة أخرى[1]. وهذا الاختلاف في وجهات النظر دفع البعض [2] إلى التفرقة بين المعنى العام والمعنى الخاص للتدخل.

وعلى الرغم من أن (كلمة التدخل) موضوع خلاف بين الكتاب إلا أننا نتفق مع الأستاذ (علاء الدين خماس) في انتقاده لرأي الدكتور (فرتز غروب) القائل: (إنه من الصعب (أو بالأحرى) من العبث، محاولة وضع تعريف للتدخل) [3].

ونرى في هذا الرأي تهرباً من الواقع. لأن صعوبة وضع تعريف جامع مانع، لم تمنع غالبية الفقهاء، والكتاب الذين بحثوا في موضوع التدخل تقديم تعريف له.

ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة على تلك التعاريف نستنتج بأن الفقهاء توزعوا في اتجاهات ثلاثة، اتجاه عرفه تعريفاً واسعاً، وآخر ضيق في تعريفه، أما الاتجاه الثالث اتخذ منهجاً وسطاً. وعلى الوجه الآتي:

## الاتجاه الأول:

---

1977-1998، ص: 153، وعلاء الدين حسين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي، بغداد: المكتبة الوطنية، 1982، ص: 130 وما بعدها.

(1) - G.V. Glahn. Op. Cit. p: 152.

(2) - J.L Brierly, The Law of Nations, An Introduction to the International Law of peace, 6th ed. Great Britain: Oxford University press, 1973. P: 402.

ويذهب الأستاذ (براونلي Brownline) إلى الاتجاه نفسه حيث يقول: (التدخل مصطلح يستخدم عادة ليعني أي تدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، حتى فيما لو اتخذ التدخل صورة احتجاج دبلوماسي أو ابداء تعليق (أو انتقاد) رسمي، ويقتصر في معناه الضيق على التدخل الاستبدادي)، انظر:

IAN Brownlie and et – al-International Law and Use of Force by States, Great Britain: Billing and Sons limited and Kemp Hall Bindery. 1981. P:44.

(2) - انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 120.

يـذهب أنصـار هـذا الاتجـاه، ومـن بيـنهم الأسـتاذ (شـارل روسـو)، و (سموحي فوق العادة)، والأستاذ (كوست) إلى توسيع مفهوم التدخل.

فيعرفه الأستاذ (شارل روسو) بأنـه: تدخل دولـة فـي الشؤون الداخليـة أو الخارجيـة لدولـة أخـرى، بقصـد تنفيـذ أو عـدم تنفيـذ عمـل أو خضـوع معين، إن الدولة المتدخلة تتصـرف عن طريق السلطة وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضـغوط مختلفـة (سياسية، اقتصـادية، نفسية، وعسكرية...الـخ) لكـي تـرجح مـا ترغب به[1].

ويعرفه ا لأستاذ (سموحي فوق العادة) بأنه (تعرض إحدى الدول للشؤون الداخليـة أو الخارجيـة لدولـة أخـرى، بغيـة إرغامهـا علـى القيـام بعمـل معين أو الامتنـاع عنـه، مستعملة فـي سـبيل ذلـك نفوذهـا وسلطتها ومـا لـديها مـن وسـائل الضغط والإكراه) [2].

كما ويعرفـه الأستاذ (كوست) بأنـه (تـدخل دولـة فـي شؤون دولـة أخـرى بهدف فرض إرادتها عليها، سواء كان الهدف إنسانياً أم غير إنساني) [3].

وعلى الرغم من افتقار التعاريف المذكورة آنفاً إلـى صـياغة متفق عليهـا، غيـر أن جميعهـا تتفـق فـي إعطـاء مفهـوم واسـع للتـدخل، وعنـد دراسـتنا لتلـك التعـاريف ومقارنتهـا مـع التعـاريف التـي قـدمها الاتجاهـان الآخـران، اللـذين سنتناولهما لاحقاً، **يتبين لنا بأن وجه التوسع يمكن فيما يلي:**

1. لـم يقيـد أنصـار هـذا الاتجـاه مفهـوم التـدخل بنـوع معين مـن الأسـاليب، وهـذا يعنـي (مـن حيـث المبـدأ) أن أي تصـرف تقـوم بـه دولـة مـا بهـدف فرض إرادتها على دولـة أخـرى يشـكل – فـي وجهـة نظـر أصـحاب هـذا الاتجاه – تدخلاً. وحتى أولئك الذين قاموا بتحديد وذكر تلك الأساليب – كالأستاذ روسو – ورد التحديد بأسلوب يشمل جميع الأساليب المعروفة و المتوقعـة (السياسـية والاقتصـادية والنفسـية والعسـكرية...الـخ). بـل أن

---

[3] - نقلاً عن: د.عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 113.

[1] - د. سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، دمشق: الناشر سموحي فوق العادة، خالي من ذكر سنة النشر، ص:229.

[2] - نقلاً عن: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص:119-120.

بعضهم سلكوا اتجاهاً أكثر توسعاً حيث اعتبروا (أي نشاط كان) [1]، وحتى (المساعدة) [2] في بعض الأحيان تدخلا.

2. لم يقيد هذا الاتجاه مفهوم التدخل بنطاق الشؤون المراد التدخل فيها، فالتعرض الذي تقوم به دولة ما يشكل تدخلاً – عند أصحاب هذا الاتجاه – سواء كان هذا التعرض منصباً على الشؤون الداخلية أو الخارجية، ويتبين هذا التوسع جلياً في تعريف كل من (روسو) و (سموحي فوق العادة)، حيث أشارا إليه صراحةً، كما ويمكن استنتاجه ضمناً من تعريف (كوست)، إذ جاء مطلقاً ولم يقيد التدخل سوى بهدف فرض الإرادة ولم يقيد الشؤون التي يتدخل بشأنها، وبذلك فهي تشمل التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية معاً.

3. لم يربط أصحاب هذا الاتجاه مفهوم التدخل بأسبابه أو بمشروعية غايته، فكأنه سيان عندهم أن تكون أسباب التعرض وغايته مشروعة أو غير مشروعة لكي يشكل تدخلاً.

## الاتجاه الثاني:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تضييق مفهوم التدخل وحصره في نطاق معين، ليطرحوا منه حالات تدخل في مفهومه عند أنصار الاتجاه الأول، ومن أنصار هذا الاتجاه الأستاذ (Kelsen)، وكافاريه (Cavare)، والأستاذ (علي صادق أبو هيف) وغيرهم.

ومع أن أنصار هذا الاتجاه متفقون على تضييق مفهوم التدخل، غير أنهم لم ينحوا منحىً واحداً، فاختلفوا في نوع التضييق، ففريق منهم ضيقه من حيث

---

[3] - عرف البعض التدخل بأنه: أي نشاط يرمي إلى إحداث تعديل في شؤون الدولة المستهدفة مخالفاً بذلك العرف الدول لاحترام الدولي سيادة الدولة واستقلالها وتشمل هذه الأنشطة (الدعاية، والتدخل الدبلوماسي والاقتصادي...الخ) انظر: محمد إبراهيم فضة، التدخل السوفيتي في أفغانستان، دراسة جيوسياسية وجيواستراتيجية للصراع الدولي في جنوب أسيا، الأردن: مطبعة كتابكم، خالي من ذكر سنة النشر، ص:42.

[4] - انظر: د.بدرية عبد الله العوضي، موقف القانون من الأحداث المحلية والدولية، ط 1، الكويت: خالي من ذكر اسم الناشر، 1980، ص: 142، وانظر: كذلك: د.سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، بغداد: مطبعة دار القادسية، 1985، ص: 235.

أساليب التدخل، وفريق آخر ضيقه من حيث نطاقه، وفريق ثالث ضيقه من حيث مدى وجود الأساس القانوني للتعرض، وكما يأتي:

### 1. من حيث أساليب التدخل:

لم يدخل أنصار هذا الفريق جميع الأساليب التي يتم بها التعرض لشؤون دولة أخرى في مفهوم التدخل، بل قيدوا التدخل بأساليب محددة ليطرحوا بذلك من مفهومه الأساليب الأخرى الأقل خطورة. ومن بين هؤلاء الأستاذ كلسن (Kelsen) إذ يقول: (أن التدخل يحصل عندما يشتمل فقط على أعمال التعرض في شؤون الدول الأخرى التي تأخذ شكلاً جبرياً أو استبدادياً والتي يتضمن استعمال أو التهديد باستعمال القوة[1]. ويبدوا أن الأستاذ كلسن قيد التدخل بالأسلوب العسكري، حيث لا يعتبر تدخلاً، إلا التصرفات التي تتضمن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

### 2. من حيث النطاق:

أراد هذا الفريق تضييق وحصر مفهوم التدخل من حيث نطاق الشؤون المراد التدخل فيها. إذ يرى بأنه (لا يكون هناك تدخل إلا إذ كان هناك انغماس في الشؤون الداخلية للدولة. والانغماس في الشؤون الخارجية لا يشكل تدخلاً) وهذا مسلك الأستاذ كافاريه (Cavare) والذي يعرف التدخل بأنه (انغماس دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف فرض إرادتها عليها) [2].

### 3. من حيث مدى وجود الأساس القانوني للتعرض:

---

[1]- Hans Kelsen, Principles of International Law, Second ed. USA: Holt, Rinehart and Winston. Inc, 1966, P: 756.

وإلى ذلك أيضا ذهب (Alfross ) حيث عرف التدخل بأنه (التعرض الجبري من جانب دولة ما الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ويتضمن استعمال العنف أو على الأقل التهديد باستعماله).

(ALFROSS, A text book of International Law. London. 1974. P: 185)

أشار إليه: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 56.

[2] -Cavare,L.Le Droit International Public positif. Paris. To.11.1969.p: 628.

أشار إليه: د: عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 112-113.

قام أنصار هذا الفريق بتضييق مفهوم التدخل عن طريق ربطه بعدم وجود الأساس القانوني للتعرض الذي تقوم به الجهد المتدخلة. ومن بينهم الأستاذ (علي صادق أبو هيف) والذي يعرف بأنه (تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني) [1].

ونستنتج من مفهوم المخالفة لتعريف الأستاذ (أبو هيف) بأن التصرفات التي تقوم بها دولة ما لا تدخل في مفهوم التدخل أو لا تشكل تدخلاً، حتى وأن شكلت تعرضاً للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، طالما تعتمد الدولة في تصرفها على أساس قانوني.

## الاتجاه الثالث:

إن هذا الاتجاه ينتهج منهجاً وسطاً بين الاتجاهين المشار إليهما، وذلك بإعطاء مفهوم للتدخل يكون أوسع مما قال به المضيّقون وأضيق مما قال به الموسعّون.

ومن أنصار هذا الاتجاه الأستاذ محمد طلعت الغنيمي، والأستاذ بريرلي (Brierly)، وجيرهارد فان غلان (Gerhard Von Glahn)، فالأستاذ (محمد طلعت الغنيمي) يعبر عن هذا الاتجاه بالقول: (التدخل الذي أعنيه هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها. ومثل هذا التدخل يحصل بحق أو بدون حق، ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الاقليمية للدولة المعنية) [2].

---

[1] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 209، وبنفس المعنى انظر كلم من:
- د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية، خالي من ذكر سنة النشر، 24، ص: 123.
- حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 61.
- محمد فتحي أمين، قاموس المصطلحات العسكرية، بغداد: المكتبة الوطنية، 1982، ص: 94.

[1] - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1973، ص: 462، وبنفس المعنى انظر:
Gerhard Von Glahn. Op. Cit. P: 152.

أمـا الأسـتاذ (Brierly) فيؤكـد علـى نفس الاتجـاه، وبصـورة أدق، حيـث يقول: (أن التدخل هو كلمة تستعمل عادة لتشير إلى أي تعرض من جانب دولـة في شؤون أخرى، ولكن في معناه الخـاص يقصـد بهـا: التعرض الاستبدادي فـي الشــؤون الداخليــة أو الخارجيــة لدولــة أخــرى مــن شــأنه أن ينــتقص مــن استقلالها)[1].

وعليـه فـإن هذا المـنهج لا يأخـذ بجميـع أنـواع التعرض لتحقيـق التـدخل، فيستوجب أن يكون التعرض – عند أصـحاب هذا المـنهج – تعرضـاً استبدادياً، عندها يتحقق المفهوم الدقيق أو المعنى الخـاص للتدخل، علـى حد القول المتقدم للأسـتاذ بريرلـي، وهنـا يكمن وجـه التضـييق، وذلك لأن الاتجـاه الموسـع، الـذي سـبق شـرحه، وكمـا أكـد عليـه الأسـتاذ بريرلـي فـي تعريفـه المتقـدم، يعتبـر أي تعرض من جانب دولة في شؤون دولة أخرى تدخلاً.

أما وجه التوسيع فيكمن في أن أصحاب هذا المنهج لـم يربطـوا التـدخل إلا باستقلال وسيادة الدولـة المتـدخل فـي شؤونها، وبـذلك يكـون مفهـوم التـدخل عنـد أصـحاب هـذا المـنهج أوسـع مـن مفهـوم الاتجـاه المضـيق، لأن الاتجـاه الأخيـر - وكمـا بينـا سـابقاً - ربـط مفهـوم التـدخل بـأمور أدت إلـى تضـييقه إلـى حـد كبيـر، سـواء بربطـه بأسـاليب محـددة دون أخـرى، أو بربطـه بالشـؤون الداخليـة دون الشؤون الخارجية، أو بربطه بعدم وجود السند القانوني للتعرض.

بعد أن بحثنا وجهات نظر الاتجاهات المختلفة في تعريـف وتحديـد مفهـوم التـدخل، بقـي لنـا أن نسـوق ملاحظاتنـا حـول تـرجيح أي منهـا، **وعلـى النحـو التالي:**

1. إن الانحياز للاتجاه الأول على إطلاقه قد يؤدي – فـي رأينـا – إلى الافراط في توسيع مفهوم التدخل، بحث لا يعود فـي الإمكـان تحديـد نطاقـه وبالتـالي إطـلاق مفهومـه ليشـمل كـل تصـرف أو حركـة أو حتـى

---

=ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ محمد طلعت الغنيمي عاد فأعطى مفهوماً واسعاً للتدخل في مؤلف آخر له، حيث جعل مجرد (التوصية) من قبيل أعمال التدخل، إذ اعتبر توصية البعثة المشكلة من قبل الجامعة العربية في النزاع اليمني في عام 1984، تدخلاً من قبل منظمة الجامعة العربية في الشؤون الداخلية لدولة اليمن. انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، دراسة قانونية سياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974، ص: 31.

[1] - J.L Brierly. OP. Cit. P:402

تعليق إذاعي يصدر عن جهة ما يتعلق بأمور دولة أو كيان غير تلك الجهة.

2. أما الانحياز للاتجاه الثاني فقد يؤدي في بعض حالات التضييق إلى نتائج خطيرة وغير مرعوبة. فحصر صفة التدخل بالأسلوب العسكري دون غيره من الأساليب قد يفهم منه عدم اعتبار الأساليب الأخرى تدخلاً، مما يجرد استقلال الدولة من محتواه عن طريق التدخل في شؤونها بأساليب غير عسكرية وقد تكون أكثر خطورة في بعض الأحيان.

فالتدخل السياسي أو الاقتصادي لا يقل خطورة – في الغالب – عن التدخل العسكري وخاصة ضد الدول الضعيفة كالدول النامية أو دول العالم الثالث[1] ، بل وحتى بعض الدول الكبيرة. فالضغط الاقتصادي الذي مارسه بعض الدول الصناعية الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق صندوق النقد الدولي، ضد روسيا وقبلها اندونيسيا، عرض اقتصاد هاتين الدولتين إلى خطر الانهيار، لذلك نجد بأن قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن[2] ، لم تفرق بين أشكال وأساليب التدخل.

---

(1) - وقد تطرق الأستاذ (جيسيب) إلى هذه الحقيقة أيضاً بالقول: (أن التدخل قد يكون متضمناً أو غير متضمن استخدام القوة، إذ يكون غالباً بإمكان دولة قوية الانتقاص من الاستقلال السياسي لدولة ضعيفة أخرى بدون استخدام حقيقي لقواتها العسكرية).
Philp C.Jessup. Amodern Law of Nations, An Introduction. 5th ed. New York: The Macmillan Company. 1958. P: 172.

(2) - فعلى سبيل المثال:
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (××) 2131 لسنة 1965 لتحريم الدخل، انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 141-142، ود. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 116-117. وأيضاً قرارها المرقم (××v) 2625 في 24 تشرين الأول 1970 بشأن (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً ليثاق الأمم المتحدة) حيث جاء في القرار (...أن التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكاً للقانون الدولي) انظر:
Dr. Hanspeter Neuhold, DDDr. Waldemar Hummer, Dr. Christoph Schruer. Osterre Chisches Handbuch desVolkerrec Hts, Bondz: Materialientell- wein: Mauzche Verlags and – universitat sbuchhandlung. 1938. P: 301-303.

وإن ربط مفهوم التدخل بعدم وجود الأساس القانوني للتعرض – كما يذهب إليه بعض أنصار هذا الاتجاه – ربط غير منطقي. لأن وجود السند أو الأساس القانوني لا يزيل صفة التدخل عن تصرف الدولة، وإنما يضفي عليه صفة الشرعية. فالتعرض لشؤون دولة أخرى يكون تدخلاً غير مشروع، إذا لم يكن هناك أساس قانوني للتعرض، ويكون تدخلاً مشروعاً في حالة وجود ذلك الأساس. فالتدخل ذاته لا يختلف في كلتا الحالتين، لأنه يشتمل في الحالتين على نفس العناصر. دون أن يدخل (عدم وجود الأساس القانوني) في عناصر التدخل. التي سنتناولها في المطلب الثاني.

كما أن التمييز بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، والاعتداد بالتعرض في الشؤون الداخلية كشرط لإضفاء صفة التدخل على ذلك التعرض تمييز غير واقعي، وخاصة في عصر (بات من الصعب تحديد الشؤون أو المشاكل الداخلية المحضة للدولة بشكل جدي بسب تصاعد نشاطات الدول المختلفة وتعميق العلاقات بينها، وتطور المجتمع الدولي) [1].

3. أما ونحن لم ننحز إلى أي من الاتجاهين الأول والثاني فإن تأييد الاتجاه الثالث، وهو المنهج الوسط في تعريف التدخل، يفرضه الضرورة والمنطق ويبدو أقرب إلى معنى التدخل من الاتجاهين السابقين من الناحيتين الواقعية والقانونية.

فمن الناحية الواقعية لا يمكن اعتبار أي تعرض يصدر عن دولة ما في شؤون الأخرى تدخلاً ، إذ أن واقع المجتمع الدولي اليوم ، وبعد التطور الذي يشهده العالم في ظل النظام العالمي الجديد والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة والاعتماد المتبادل لجميع الكيانات الدولية، يفترض وجود أنواع مختلفة من احتكاكات أو تعرضات، سواء كانت بقصد أو بدون قصد، وسواء تم ذلك برضى الدولة الأخرى أو بدونها. فلا يمكن اعتبار كل تلك التعرضات تدخلاً، ما لم تكن بطريقة استبدادية، أي بقصد إملاء وفرض الإرادة جبراً وبدون رضا الدولة المتدخل في شؤونها.

---

[1] - د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 113، ويذهب الأستاذ (Potter) إلى الاتجاه نفسه، حيث يقول: (ربما يكون من المستحيل عزل الأحداث الداخلية عن البيئة الخارجية). نقلاً عن: المصدر السابق، ص: 113-114.

وبذلك يستبعد هذا المنهج بعض الحالات التي يعدها جانباً من الاتجاه الموسع تدخلاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، الوساطة والمساعدة سواء كانت مساعدة عسكرية بناءً على دعوة صريحة أو مساعدة مالية، وحتى القروض وعقود الاستثمار التي قد تتضمن شروطاً تقيد من اختصاصات الدولة المقترضة أو المستثمرة طالما يتم ذلك برضاها(✍).

أما **الناحية القانونية**، فإن ربط مفهوم التدخل باستقلال الجهة المتدخل في شؤونها ربط يعطي التدخل مفهوماً قانونياً دقيقاً، وذلك لأن التدخل لا يتحقق بمعناه القانوني ما لم، يؤد التعرض إلى المساس باختصاصات أو استقلال الجهة المتدخل في شؤونها. لأن هذا المساس – وكما سنبينه في المطلب الثاني – يعد عنصراً من عناصر التدخل.

غير أن تأييدنا للاتجاه الوسط لا يعني ترجيحنا لأي من التعارف التي قدمها أنصار هذا الاتجاه. وذلك لأن تعاريفهم لم تكن جامعة ومانعة، إذ لم تشتمل على جميع عناصر التدخل التي يفترض إدخالها فيها، كما وأنها لم تحدد أطراف التدخل (أي المتدخل (بكسر الخاء) والمتدخل عليه) بشكل دقيق، وعليه لا يمكن الوقوف على تعريف دقيق للتدخل ما لم نقم ببيان عناصره وتحديد أطرافه وهذا ما نحاول بحثه في المطلب القادم.

## المطلب الثاني

## تعريف التدخل وعناصره:

بعد أن استعرضنا آراء الفقهاء والكتاب حول مفهوم التدخل، ووقفنا على اختلاف وجهات نظرهم. يبدو أنه لا يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم دقيق للتدخل وبالتالي تقديم تعريف له. إلا عن طريق معرفة المعايير التي تسهل عملية تحديد الأعمال والتصرفات التي تكوّن مفردات التدخل وذلك لتمييزه مما يشتبه به، وهذا لا يكون إلا بتحديد العناصر التي يتكون منها التدخل.

---

✍ سوف تكون لنا عودة لبحث هذا المواضيع بالتفصيل في المبحث الثاني بالنسبة للمساعدات المالية والقروض وعقود الاستثمار، أما بالنسبة للمساعدة العسكرية أو التدخل بناءً على دعوة فنتناوله في الفصل الرابع من الباب الأول.

وعل الرغم من أهمية هذا الموضوع، غير أن القلة من الكتاب تناولوه في أبحاثهم ومؤلفاتهم[1]. فغالبيتهم اكتفت بتقديم تعريف أو مفهوم عام للتدخل مع تحديد بعض من حالاته. وسوق الأمثلة التطبيقية لتلك الحالات، دون محاولة تحديد وحصر عناصر، مما جرهم إلى سوق الأمثلة على التدخل وهي تكاد أن تكون مجرد تصرفات اعتيادية في إطار العلاقات الودية بين الدول، أكثر من كونها تدخلاً، وعليه لا يمكن الاستغناء عن بحث ودراسة هذا الموضوع.

**وفي ضوء الآراء الفقهية التي ذكرناها حول مفهوم التدخل، نستخلص بأن للتدخل عناصر يمكن إجمالها فيما يلي:**

**1. أن يكون هناك تعرض من قبل الجهة المتدخلة ضد الجهة المتدخل في شؤونها.**

ولتحديد جهتي التدخل أي المتدخل (بكسر الخاء) والمتدخل عليه، يذهب البعض[2] إلى أن التدخل يكون في دولة، وإن الجهة التي تقوم بهذا التدخل يجب أن تكون متمتعة بهذه الصفة أي صفة الدولة، بحجة كونها الشخص القانوني الدولي الوحيد المخاطب بأحكام القانون الدولي العام. ولكن هذه النظرة – فيما يبدو – تمثل نظرة الفقه التقليدي، وخاصة في المرحلة الأولى من مراحل تطور القانون الدولي العام، والتي تحصر أشخاص القانون الدولي العام في شخص واحد وهو الدولة[3].

في حين أن النظرة المعاصرة تختلف ولاسيما عند الفقهاء المحدثين، إذ يرى هذا الفقه أن الدولة لم تبق الشخص القانوني الوحيد للقانون الدولي العام.

---

[1] - انظر: في تحديد عناصر التدخل: د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 113-114، وحسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 60-61، وحميد فرهادي نيا، مداخلة بشر دوستانه، بيم هاو أميدها، بحث منشور في مجلة (اطلاعات سياسي – اقتصادي)، مجلة فصلية فارسية تصدر في إيران، العددان 91-92، شهر (4-5) سنة 1994، ص: 30-34، انظر: ص: 30.

[1] - انظر: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 60.

[2] - انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والاسلامي، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1970، ص: 20، وانظر: كذلك د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط 4، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1987، ص: 9.

بل أن هناك أشخاصاً آخرين غير الدول، من بينها المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة[1].

كما أن محكمة العدل الدولية قد اعترفت صراحة بالشخصية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة في رأيها الاستشاري في نيسان سنة 1949، بخصوص منح التعويضات عن الضرر الواقع على موظفي الأمم المتحدة، حيث جاء في حيثيات الحكم (أن المحكمة ترى أن أعضاء الأمم المتحدة قد أنشأوا كياناً ذا شخصية دولية موضوعية. ليس في مواجهة الأعضاء الذين اعترفوا بها، وإنما في مواجهة الغير أيضاً) [2]. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الممارسة في التعامل الدولي قد أكدت قدرة المنظمة الدولية على التدخل تفوق أهمية وقدرة

---

[1] - J G Strake Qc, Introduction to International Law, 8th ed. Singapore: Tien Wah press (Pte) Ltd. 1997. P: 1-2.

وفيما يتعلق بالأشخاص الدولية الأخرى وخاصة الفرد، اختلفت الفقهاء حوله. فمنهم من لا يعترف للفرد بالشخصية الدولية، وهذا الاتجاه يمثل الفقهاء المتمسكين بفكرة السيادة التقليدية وخاصة فقهاء المذهب الاشتراكي (إذ يعتقدون بأن الاعتراف بالشخصية الدولية للفرد يؤدي إلى تقويض سيادة الدولة وبالتالي إلى التدخل في الاختصاصات الداخلية للدولة) انظر:

(Karel Vasak. The International Dimisions of Human Rights. Vol. 2. USA: Green Wood Press, 1982. P: 645).

غير أن هذا الاتجاه بدأ بالانحسار خلال تطور القانون الدولي العام، إذ هناك الكثير من الفقهاء يعترفون بالشخصية الدولية للفرد باعتباره عضواً في المجتمع البشري وبصرف النظر عن جنسيته أو قوميته، وذلك بعد أن ظهرت قواعد دولية تخاطب الفرد وتنطبق عليه مباشرة، كالقواعد المتعلقة بمنع القرصنة وتحريم السرق والاتجار بالرقيق وحظر الاتجاه بالمخدرات، التي تفرض التزامات مباشرة على الأفراد، إضافة إلى ما يرتبه القانون الدولي للفرد من حقوق وحريات، بصفته الذاتية أو كمجموعة بشرية لا يشترط أن تكون دولة تامة السيادة. كحق الشعوب في تقرير مصيرها، بالتفصيل في مركز الفرد في القانون الدولي العام والاتجاهات الفقهية حوله. انظر: د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص: 35 وما بعدها، د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 415، وما بعدها، و د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 271 وما بعدها.

[1] - انظر: دليل محكمة العدل الدولية سنة 1948-1949، أشار إليه: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية، من إصدارات معهد البحوث والدراسات العربية، ا لبولاقية: مطبعة الجبلاوي، 1970، ص: 100، وجدير بالذكر أن أول من نادى بضرورة الاعتراف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية هو الكاتب (بروسبيرو فيدوزي) عام 1897 عندما قال بتمتع الاتحادات الإدراية بهذه الصفة. انظر: د.فخري رشيد مهنا ود.صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، الموصل: دار الكتب والنشر، خالي من ذكر سنة النشر، ص: 36.

أية دولة على حدة للاضطلاع بحماية السلم والأمن الدوليين وحقوق الأفراد والأقليات والشعوب المستضعفة ضد الانتهاكات الخطيرة التي قد تتعرض لها من قبل الحكومات الاستبدادية.

ولكن هل يقتصر التدخل على الدول والمنظمة الدولية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب دراسة تفصيلية، خاصة ونحن بصدد بحث متخصص في موضوع التدخل في نطاق القانون الدولي العام. لذلك سنرجيء الحديث عنه لحين إنتهائنا من تحديد عناصر التدخل.

2- أن يكون التعرض الذي يصدر عن الجهة المتدخلة مصحوباً بأشكال من الضغط والتهديد، تحمل في طياتها معنى الإرغام القسري[1]. وعليه (فلا تعد من قبيل أعمال التدخل حالات التعرض التي لا تشتمل على عنصر الإرغام القسري كتقديم الوساطة أو الخدمات الودية) [2]، وحتى الانتقادات الموجهة إلى دولة ما نتيجة إنتهاكها لقاعدة دولية وكذلك الاحتجاجات الدبلوماسية للمطالبة بالتعويض عن أضرار متكبدة، ما لم تتضمن تلك الانتقادات والاحتجاجات نوعاً من الضغط والتهديد، وفيما يتعلق بتدخل المنظمة، فإن مجرد إدراج مسألة ما في جدول أ‘مال الجمعية العامة أو مجلس الأمن وبحثها أو مناقشتها أو التحقيق فيها لا يؤلف تدخلاً في شؤون الدولة المعنية. لذلك يذهب البعض[3] إلا أنه لا يمكن الاحتجاج بالتدخل إلا بعد أن تكون المسألة قد بحثت ثم أعد مشروع القرار بشأنها. لأنه في ذلك الوقت فقط يشكل تهديداً على الدولة المتدخل في شؤونها.

---

[2] - انظر: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 60.

[3] - د. عبد المجيد عباس، القانون الدولي العام، بغداد مطبعة النجاح، 1947، ص: 228.

[3] - Quincy Weight (Is Discussion Intervention?) AJ. I. L.(1956). P: 102-110.

أشار إليه: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975، ص: 176، ولا شك أن هذا التفسير لمفهوم التدخل ينسجم مع وظائف الأمم المتحدة المتمثلة بالمحافظة على الأم والسلم الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة، وبعكسه (أي فيما لو اعتبر إدراج مسألة ما في جدول الأعمال أو بحثها أو مناقشتها تدخلاً) فإنه يؤدي إلى شل الأمم المتحدة عن ممارستها لتلك الوظائف.

3- أن يحدث نتيجة التعرض تأثير مباشراً على إرادة الدولة أو الجهة المتدخل في شؤونها، بحيث يغير من سلوكها ويجبرها على تحقيق ما يهدف إليه المتدخل[1].

ولكي يكون هذا التأثير جدياً لا بد أن يكون ميل ميزان القوى لصالح الطرف المتدخل، وبعكسه، فإن الجهة المتدخلة تواجه المجابهة وقد تندلع الحرب نتيجة لذلك[2]. وعندئذ نصبح أمام حالة حرب لا تدخل.

4- يجب أن يمس التعرض اختصاصاً أو أكثر من اختصاصات الجهة المتدخلة في شؤونها، وأن المساس بتلك الاختصاصات يهدد كيانها واستقلالها، عندها يكون التعرض عملاً مرفوضاً بوصفه تدخلاً في شؤون تلك الجهة[3].

5- عدم رضا الطرف المتدخل في شؤونه، إذ أن أساس التدخل هو القوة من جانب وعدم الرضا من الجانب الأخر[4]. وإذا كانت أكثر التعاريف التي ذكرناها سابقاً تنطوي ضمناً على هذا العنصر، فإن هناك بعض من الكتاب أكد عليه صراحة عند تعريفه للتدخل إذ يقول: (إن التدخل يتحقق عندما تقوم دولة أو عدة دول أو منظمة دولية بفرض إرادتها لغرض الحفاظ أو تغيير الوضع الراهن بالتعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة مستقلة أخرى، بدون رضا هذه الدولة، ومن غير أن تكون بينهما حالة حرب) [5].

وعليه فإن التعرض الذي تقوم به دولة ما في شؤون دولة أخرى، لا تشكل تدخلاً، كالما حصل ذلك التعرض برضا الدولة الأخيرة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نجعل من هذا العنصر معياراً لتمييز التدخل عن غيره من الحالات أو العلاقات القانونية التي تشبها مثال ذلك:

---

(1) - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 61.
(2) - علاء الدين حسين مكي الخماس، المصدر السابق، ص: 122-123.
(3) - انظر بهذا المعنى: د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 114.
(4) - د. علي ماهر، القانون الدولي العام، القاهرة: مطبعة الاعتماد، 1923، ص: 223، أشال إليه: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 57.
(5) - حميد فرهادي نيا، المصدر السابق، ص: 30.

أ- **حالة الدولة ناقصة السيادة:**

فالدولة الأجنبية المعنية بإدارة شؤون أو بعض من شؤون الدولة ناقصة السيادة تقوم بممارسة اختصاصات تعود إلى الدولة ناقصة السيادة الأصل، وبهذا تشبه الأعمال التعرضية التي تشكل تدخلاً، غير أنها تتميز عنها في كونها تتم برضا الدولة ناقصة السيادة سواء صدر ذلك الرضا من قبل الجماعة الدولية نيابة عن الدولة ناقصة السيادة كأقاليم الانتداب أو الوصاية.

ب- **العلاقة بين الدولة المقرضة والدولة المقترضة:**

وهذه العلاقة ينظمها عقد القرض الدولي، وعادة تفرض الدولة المقرضة شروطاً تحد من حرية الدولة المقترضة أو تقيد بعض اختصاصاتها. ومن هنا فإنها تشبه الأعمال التدخلية باعتبارها تمس اختصاصاً للدولة غير أنها تتميز عنها في كونها تتم برضا الدولة المقترضة، لذا فإنها لا تعد تدخلاً من الناحية القانونية.

ج- **العلاقة بين الدولة المانحة للمساعدة والدولة المتلقية لها:**

سواء كانت تلك المساعدة عسكرية أو اقتصادية أو فنية، فإنها لا تعد تدخلاً طالما تتسم المساعدة بناءً على دعوة الدولة المعنية أو رضاها. ويشترط في جميع الأحوال أن يكون رضا الدولة المعنية رضاءً صريحاً خالياً من عيوب الإرادة صادراً من الجهة المختصة بإصداره[1].

6- **عدم وجود حالة حرب:**

فالتدخل يأخذ معناه عندما لا تكون هناك حالة حرب بين الطرفين، لأنه من الناحية القانونية، فإن الحرب والتدخل حالتان مختلفتان وطاردتان لبعضهما. فالتدخل – كما يذهب (حميد فرهادي نيا) – (حالة قانونية خاصة لا يجوز وضعه في خانة واحدة مع الحرب) [2]. فمفهوم التدخل يكون غير ذات معنى إلا إذا كان الطرفان في حالة سلم، فالحرب تغطي جميع المفاهيم العدوانية،

---

[1] - انظر حول عيوب الإرادة في نطاق القانون الدولي العام: د.عبد العزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1980، ص: 175وما بعدها، ود. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 529، وما بعدها. ود. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 108 وما بعدها.

[2] - حميد فرهادي نيا، المصدر السابق، ص: 30.

والأعمال التدخلية التي يمارسها الدولة المتحاربة تدخل في نطاق الأعمال الحربية ولا تسمى تدخلاً. فقبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، بعثت وزارة الخارجية العراقية بعدة مذكرات إلى السفارة الإيرانية في بغداد حول تدخل الحكومة الإيرانية في شؤون العراق الداخلية، بسبب ما ادعته من قيام عدد من المتسللين الإيرانيين بأعمال تخريبية في مناطق متعددة في العراق[1]. غير أن الوصف القانوني لهذه الحوادث تبدل اندلاع الحرب بينهما، وتحول من أعمال تدخلية إلى أعمال حربية إعتيادية.

**7- المحدودية في الوقت والحجم:**

فالتدخل عملية محدودة التوقيت والحجم وهذا ما أكد عليه الأستاذ (شفارتز) عند تعريفه للتدخل، إذ يقول: (إن التدخل هو موقف أو عمل (ذو مدة محدودة)، تقوم بواسطته دولة أو منظمة دولية أو مجموعة من الدول بتجاوز أطر العلاقات القائمة المتعارف عليها، وتحاول فرض إرادتها على دولة أو مجموعة من الدول، في سبيل إجبارها على القيام بعمل ما، أو اتخاذ موقف معين. سواء كان سياسياً أو معنوياً أو قانونياً) [2].

ويبدو أن الأستاذ (شفارتز) أراد أن يجعل من هذا العنصر معياراً لتمييز التدخل عن عملية الاحتلال أو الاستعمال، فمما لا شك فيه أن التدخل يبدأ في وقت محدد ولكنه ينتهي أما بتحقيق الغاية من التدخل أو إنها الدولة المتدخلة للأعمال التدخلية، أو ينتهي بفشل عملية التدخل، وبذلك تصون الدولة المتدخل في أمرها استقلالها وسيادتها من المساس بهما. وقد تستمر الدولة المتدخلة في تصرفاتها التدخلية، وبذلك تبقى الدولة الأخرى تحت سيطرة المتدخل وعندها يتبدل التدخل إلى شيء آخر قد يسمى احتلالاً أو استعماراً[3].

---

(1) - انظر: سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 251.

(2) - SCHJWAR, URS, Confrontation and intervention in the modern world. New Yourk. 1970. P: 81.

أشار إليه: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 131.

(3) - انظر: المصدر السابق، ص: 124-125.

وتجدر الإشارة إلى أن الأستاذ (حسين عبد الله الفلاح)، والأستاذ (عامر الجومرد) لم يكُنا موفقين عندما أدرج الأول (عدم وجود السند القانوني للتعرض) [1]، والثاني (فرض الإرادة) [2] من بين عناصر التدخل، إذ يمكن إدراج ما يقول به الأستاذ (حسين عبد الله الفلاح) ضمن عناصر التدخل، وذلك لأن وجود السند القانوني، كما سبق شرحه، لا يزيل صفة التدخل عن التعرض وإنما يضفي عليه صفة الشرعية، لذا يمكن اعتبار (عدم وجود السند القانوني للتعرض) عنصراً من عناصر (التدخل غير المشروع) وليس من عناصر التدخل ذاته. وكذلك بالنسبة (لفرض الإرادة) فإنه من غير الممكن إدراجه ضمن عناصر التدخل أيضاً، لأنه يعد هدف التدخل أو القصد أو الغاية منه، لذلك فهو قد يندرج في تعريف التدخل وليس في عناصره، لأن الهدف أو القصد أو الغاية لا تشكل مفردات أو مكونات الشيء[3].

قبل أن ننهي الكلام عن البحث في عناصر التدخل وتمهيداً لسوق تعريفنا له، لا بد أن نشير إلى مسألة في غاية الأهمية وهي تتعلق بتحديد طرفي التدخل، ونقصد بهما المتدخل(بكسر الخاء) والمتدخل عليه. ويبدو أن البحث في هذه المسألة يفرض نفسه بالحاح، وخاصة بعد ازدياد الكيانات الدولية من غير الدول وعلى الخصوص تلك الكيانات أو الجهات المختلفة التي لم تكن موجودة من قبل، والتي برزت في المجتمع الدولي بوصفها أشخاصاً أو كيانات دولية تستطيع التأثير بشكل أو بآخر، وبنسب متفاوتة، على إرادة الدول والأشخاص الدولية الأخرى وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع مصالحها، ومن ناحية أخرى فإن تلك الكيانات قد تكون معرضة للتدخل من قبل الدول أو غيرها من الأشخاص الدولية.

ويبدو أن البحث في هذه المسألة و الإحاطة بجميع جوانبها يستدعيان الإجابة عن السؤال التالي:

---

[4] - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 60.

[5] - د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 114.

[1] - إن عناصر الشيء، تعني مادته وصورته، وفي ذلك يقول عضد الدين الايجبي (لكل مركب مادة وهي كالخشب للسرير، وصورة وهي كالهيئة السريرية له، فمادته مفرداته التي يحصل هو من التئامها، وصورته الهيئة الحاصلة من التئامها)، القاضي عضد الدين الإيجي، شرح مختصر المنتهى، ج 1، ط 1، المتن للعلامة ابن الحادب المالكي المتوفي سنة 611هـ، مصر: مطبعة بولاق، 1316هـ، ص: 67.

## ممن، وفيمن يكون التدخل؟

ففيما يتعلق بالشطر الأول من السؤال، فإن المتتبع للممارسات التدخلية والعلاقات في إطار المجتمع الدولي، يجد أن هناك جهات أو فئات أخرى غير الدول والمنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية تمتلك الإمكانيات والقدرات على القيام بالأعمال التدخلية، **ومن هذه الفئات:**

### 1- الكيانات الدولية التي هي دون الدولة:

كدولة مدينة فاتيكان، وإمارتي موناكو، وأندورا، ا للتين لم تصحبا أعضاء في الأمم المتحدة إلا في عام 1993، وغيرها من الكيانات [1] التي مع أنها لا تشكل دولاً من الناحية القانونية غير أنها تعد من أشخاص القانون الدولي[2]، وقد تمتلك قدرات وإمكانيات مادية أو معنوية تستطيع التعرض

---

[1] - كانت هناك أقاليم أخرى تسمى (المناطق المدولة) كمرفأ دانتزج، ومقاطعة السار، ومنطقة طنجة، ومنطقة تريستا، وجزر هونك كونك حيث أخضعت تلك المناطق لأنظمة خاصة، بعد فصلها عن دولة الأصل لأسباب سياسية ودولية، بحيث تحتفظ لها ببعض الشخصية وتعترف لها ببعض الاختصاصات الدولية، ولكن جميع تلك الأقاليم استعادت اليوم حريتها وعادت إلى حظيرة الأقطار التي سلخت عنها، انظر بالتفصيل: د. محمد مجذوب محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص:67 وما بعدها.

[2] - انظر حول الشخصية القانونية لمدينة الفاتيكان في مؤلف: د. عصام العطية، المصدر السباق، ص: 396-405، ود. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط 6، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976، ص: 75-76، ود. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط 3، المنصورة مكتبة الجلاء الحديثة، 1976، ص: 316-319، وبالنسبة لإمارة موناكو فهي تتميز بأوضاع خاصة فمن حيث مساحتها فهي أقل من ميل مربع (0.73 ميل2) وعدد سكانها بموجب إحصاء 1998، تبلغ (32.035) ألف نسمة فقط، ومع ذلك فإنها تتمتع باستقلال ذاتي تحت الحماية الفرنسية منذ 1918، وأصبحت عضوة في الأمم المتحدة في مايس 1993، (انظر: The Time Almanac .USA: Borgna Bunner. 1999. P:263-207) ولكن مع ذلك فهي لا تعد دولة بالمعنى القانوني وذلك إن سيادتها معلقة على شرط وهو بقاء الأمير، (انظر: Ensychlpedia International. Vol. 12 exicon Publications 1977. P: 206-207) أما إمارة أندور فمساحتها لا تتجاوز (450كم$^2$) وعدد سكانها بموجب إحصاء 1998، كانت (64.716) ألف نسمة فقط، ومنذ 1278م تخضع أندورا لرئاسة مشتركة بين رئيس فرنسا ومطران مقاطعة Urgel الأسبانية ( Espanish Bishop of Urgle)، (انظر بالتفصيل: Ensyclopedia Americana. Vol. 1. USA: International Edition. 1978. P: 818) ومن الجدير بالذكر أن إمارة أندورا أصبحت هي الأخرى، عضو في الأمم المتحدة

لشؤون الدول والكيانات الدولية الأخرى. فعلى سبيل المثال: إن الفاتيكان إلى جانب إمكانياتها المادية تمتلك قدرات معنوية تتمثل بالسلطة الروحية للبابا في الأمور الدينية بل وحى السياسية تستطيع من خلالها السيطرة على عقول وإرادة المواطنين الذين يدينون بالمذهب الكاثوليكي في الدول الأخرى، لتدفعهم إلى القيام بالتأثير والضغط على أصحاب القرار السياسي في الدولة المعنية لإصدار قرارات لصالحها.

### 2- الوكالات الدولية المتخصصة:

كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو....الخ، وذلك بحكم قدراتهم المالية أو السياسية أو بحكم وظائفهم التي تتصل اتصالاً مباشراً بما يجري داخل الدول.

### 3- المنظمات غير الحكومية:

كمنظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، والصليب الأحمر الدولي، التي يمكن أن تعد انتقاداتهم ومواقفهم لبعض الدول لمعاملتها القاسية لحقوق الإنسان تعرضاً لشؤونها الداخلية.

### 4- بعض الأشخاص الطبيعية أو المعنوية:

ممن حاز على قدرات مادية وخاصة الاقتصادية منها (كالشركات متعددة الجنسية أو حتى بعض الأفراد)، أو حاز على سمعة سياسية أو علمية أو إنسانية (كمدام ميتران، نلسون مانديلا، العالم زاخاروف، وفان ديؤشتوئيل...الخ) الذين من خلال حيازتهم لتلك القدرات والإمكانيات يستطيعون التعرض لشؤون الدول والأشخاص الدولية الأخرى. ونقصد في هذه الحالة أن يقوم هؤلاء الأشخاص بأعمالهم بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم ممثلين عن جهات دولية معنية، إذ في الحالة الأخيرة، فإن أعمالهم تنصرف إلى تلك الجهة. فعلى سبيل المثال إن السيد (فان ديؤشتوئيل) عندما يقوم بأعماله في نطاق (لجنة حقوق الإنسان) فإنه يقوم بتلك الأعمال باسم ولحساب المنظمة الدولية. فإذا شكلت أعماله تدخلاً فإن

---

في عام 1993، وفي المجلس الأوروبي في عام 1994، (انظر: The Time Almanac. (Op. Cit. P: 166-167.

هذا التدخل يكون باسم المنظمة ولحسابها. ولكن في نفس الوقت قد يقوم بأعمال أو تصرفات خارج نطاق المنظمة الدولية، ولا شلك أن لأعماله أو آرائه وأقواله أثر كبير في إثارة الرأي العام الداخلي أو العالمي ضد الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان بسبب ماله من مصداقية وخبرة وسعة إطلاع في هذا الميدان الذي يعطي لشهادته وأقواله وأرائه مصداقية ووزناً دولياً[1].

**فما هو التكييف القانوني لتلك الأعمال والتعرضات التي قد تصدر من الفئات المختلفة المذكورة سابقاً؟**

**للإجابة عن هذا السؤال يبدو من الضروري التمييز بين حالتين:**

**الحالة الأولى:**

حالة تمتع تلك الجهات أو الكيانات بالشخصية القانونية الدولية، وهذا ينصرف على الفئتين الأولى والثانية[2]، ففي هذا الحالة فإن أعمالهم وتصرفاتهم يحكمها القانون الدولي العام، باعتبارها صدرت من أحد أشخاصه وبالتالي فإنها تعد تدخلاً، وهو تدخل يدخل في نطاق هذا القانون، فيما لو توافرت في تلك التصرفات عناصر التدخل التي سبق شرحها.

**الحالة الثانية:**

حالة عدم تمتع تلك الجهات بالشخصية الدولية، وهذه تنطبق على الفئتين الأخيرتين، فالنسبة للأفراد بصفتهم الشخصية والشركات متعددة الجنسية فمن غير شك إنها لا تتمتع بالشخصية الدولية، وأما المنظمات غير الحكومية، ومع

---

(1) - انظر: ماكس فان دير شتوئيل، تقرير عن (حالة حقوق الإنسان في العراق) وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 7/1991، (مع مقدمة بقلم د. حسن الجبلي)، الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون، البند (12) من جدول الأعمال، ص: 5.

(1) – بالنسبة للشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية المتخصصة. انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط 2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985-1986، ص: 567، ود. عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة: عالم الكتب، خالي من ذكر سنة النشر، ص: 382 وما بعدها. وانظر فيما يتعلق بالشخصية القانونية الدولية لمدينة فاتيكا والكيانات الدولية الأخرى ما سبقت الإشارة إليها.

أنها تطلق عليها تسمية المنظمة، غير أنها لا تدخل في نطاق المنظمات الدولية الحكومية، إذ تخضع للقانون الداخلي لإحدى الدول ولها نظامها الخاص: فهي لا تنشأ بمقتضى اتفاق دولي، ولا تضم في عضويتها الدول، وبالتالي لا تعد من أشخاص القانون الدولي العام أيضاً [1].

وفي هذه الحالة فإن أعمالهم وتصرفاتهم وإن توفرت فيها أغلب عناصر التدخل غير أنها لا تدخل في نطاق القانون الدولي، وبالتالي لا تعد تدخلاً في نطاق هذا القانون ولا تترتب على تلك التصرفات مسؤولية دولية. ولكن هذا لا يعني عدم تحملهم للمسؤولية على الإطلاق إذ أن أعمالهم تخضع للقوانين الداخلية للدولية المعنية، فالدول عادة ترتب مسؤولية جنائية أو مدنية، حسب الأحوال، على الأعمال والتصرفات التي تمس سيادتها واستقلالها سواء تمت تلك الأعمال من قبل مواطنيها أو رعايا الدول الأخرى. وهذا ما فعله المشرع العراقي عندما عالج تلك التصرفات بوصفها جرائم يعاقب عليها القانون، وقد خص القضاء العراقي بولالية النظر في تلك القضايا[2].

ولكن مع ذلك فإن هذا الموضوع (أي تعرض الأشخاص، سواء الطبيعية أو المعنوية، لشؤون الدول الأخرى) أصبح – كما يبدو – جديراً بالدراسة والتنظيم في نطاق القانون الدولي العام. إذ لم يعد لا للقانون الوطني ولا للسلطات الوطنية، في أغلب البلدان، القدرة على معالجته أو الوقوف في مواجهته. وخاصة ونحن في عالم أصبح لبعض الأفراد بصفتهم الشخصية، وبعض المنظمات غير الحكومية وبالدرجة الأولى الشركات متعددة الجنسية دوراً فاعلاً ومتزايداً في السياسية الدولية، وبعد أن أصبحت لبعض هذه الشركات، وحتى بعض الأفراد رؤوس أموال تزيد بكثير على الدخل القومي للعديد من الدول، مما جعل هذه الشركات تسخر الاقتصاد العالمي لخدمة

---

[2] - انظر: د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، بيروت: الدار الجامعية، 1989، ص: 14.

[1] - انظر: الكتاب الثاني من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المتعلق بالجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي، المواد من (156إلى 222) بدلالة المواد 6 و 7 و 9 التي تنص الأخير على أن (يسري هذا القانون على كل من ارتكب خارج العراق 1- جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو ضد نظامها الجمهوري أو سندتها المالية المأذون بإصدارها قانوناً، أو طوابعها، أو جريمة تزوير في أوراقها الرسمية...).

مصالحها دون النظر إلى المصالح القومية لأي بلد أخر، كما سوف نتعرض لها بالتفصيل لاحقا(✍).

**أما فيما يتعلق بالشطر الثاني من السؤال، ونقصد به فيمن يكون التدخل؟ يبدو أن الكيانات أو الجهات الدولية التي يمكن أن تكون موضعاً للنقاش في هذه المسألة هي:**

1- المنظمات الدولية والوكالات الدولية المتخصصة، حيث أن التدخل في شؤون تلك المنظمات والوكالات غير مستعبدة وخاصة من قبل الدول الكبرى. فلا يخفي على أحد ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير على إرادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن لإصدار قرارات تخدم مصالحها.

ومن جانب أخر، فإن استخدام حق الفيتو للحيلولة دون صدور قرارات لشل المنظمة الدولية عن القيام بوظائفها لحماية السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان – في نظرنا – نوع من فرض الإرادة من الممكن اعتباره تدخلاً في شؤون المنظمة والذي يمكن أن نطلق عليه (التدخل بالفيتو)، ولكنه تدخل مشروع استناداً إلى إقرار حق الفيتو للدول الخمس الكبار في الميثاق، إلا أنه يتحول إلى تدخل غير مشروع في حال إساءة استعماله[1].

✍ لاحقا انظر: ص:207 وما بعدها من هذا الكتاب.

[1] - وذلك لأن مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق لا يقتصر تطبيقه في القوانين الداخلية، بل يذهب أغلب الفقهاء إلى إدراجه ضمن مبادئ القانون العامة باعتبارها مصدراً من مصادر القانون الدولي العام بموجب المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، (انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 164، وانظر كذلك: د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 306، والأستاذ شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1982، ص: 86). وقد طبق مبدأ عدم جواز إساءة استعمال الحق أمام محكمة العدل الدولية الدائمة باعتباره مبدأ من مبادئ العامة في القانون الدولي في قضية المناطق الحرة، (انظر مطبوعات محكمة العدل الدولية الدائمة C.P.2 Serie A No. 24 أشار إليه: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 165). ولقد وجد لهذا المبدأ تطبيقات في قضايا أخرى مثل قضية سملتر عام 1938 وقضية المصايد الانجليزية النرويجية عام 1951، المشار إليهما في مؤلف: د. محمود خيري بنونة، القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، ط 2، القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 1971، ص: 74).

والأمثلة على هذا النوع من التدخل كثيرة وأبرز مثال على ذلك، استعمال الولايات المتحدة لحق الفيتو ضد أغلب مشاريع القرارات التي قدمت ضد إسرائيل لصالح العرب وخاصة الفلسطينيين، والذي يعد تعسفاً من قبل الولايات المتحدة في استعمال ذلك الحق، لأنها حالت دون ممارسة المنظمة اختصاصاتها في حماية السلم والأمن الدوليين.

2- الكيانات الدولية من غير الدول. كدولة مدينة فاتيكان والأقاليم الدولية الأخرى، فإن هذه الكيانات تتمتع بشخصيتها الدولية المستقلة والتي يمكن أن تكون موضعاً للتدخل من قبل الأشخاص الدولية الأخرى.

3- الأقاليم المنقطعة عن دولة الأصل، سواء تم ذلك نتيجة ظروف أو قرارات دولية، كإقليم كوسوفو، وإقليم كوردستان العراق وتيمور الشرقية قبل إعلان دولتها، أو نتيجة اتفاقية ثنائية بين دولة الأصل والإقليم المعني، كالحكم الذاتي الفلسطيني بموجب اتفاقية أوسلو في عام (1993)، حيث تتمتع تلك الأقاليم بنوع من الاستقلال وقد تمار حكوماتها اختصاصات الدول بشكل فعلي وعلى وجه الاستقلال داخل تلك الأقاليم المنقطعة، والتي قد تكون أيضاً موضوعاً للتعرض من قبل دولة الأصل أو الأشخاص الدولية الأخرى.

**فهل يعد التعرض المنصب على تلك الكيانات تدخلاً من وجهة القانون الدولي العام؟**

فبالنسبة للكيانات التي تتضمنها الفئة الأولى والثانية، فلا خلاف في تمتعهما بالشخصية الدولية كما سبق ذكرها، لذا يمكن اعتبار التعرض الذي يمس استقلال تلك الكيانات أو اختصاصاتها تدخلاً بالمعنى المقصود في القانون الدولي العام فيما لو توفرت عناصره، التي سبق شرحها. أما بالنسبة للفئة الثالثة فإن تكييف التعرض المنصب على الكيانات التي تتضمنها ليس بالأمر الهين. وذلك لاختلاف الوضع القانوني لكل واحدة منها عن وتحديد طبيعة علاقتها بدول الأصل. وعليه نرجح بأن التعرض في شؤون تلك الأقاليم لا يشكل تدخلاً ما لم تتمتع تلك الكيانات بالشخصية الدولية، وبعكسه، إذا افتقرت تلك الأقاليم إلى الشخصية الدولية، فإنها تعد أجزاء من سيادة دولة الأصل وبالتالي فإن تلك التعرضات تعد تدخلاً في شؤون دولة الأصل فيما لو قامت به دولة ثالثة، أما إذا صدر التعرض من دولة الأصل ذاتها، فإنه لا يشكل تدخلاً، بل يعد إخلالاً أو خرقاً للقرار الدولي أو الاتفاقية التي أنشأت الوضع في ذلك الإقليم. وبناءً على

ما تقدم نخلص إلى القول بأن التدخل يكون من شخص قانوني دولي أو أكثر في شؤون غيره من الأشخاص غيره من الأشخاص الدولية الأخرى.

ولقد آثرنا على اختيار مصطلح (الشخص القانون الدولي) بوصفه يتميز بالمرونة والقابلية لاستيعاب جميع الأشخاص الدولية الموجودة حاليا والتي قد تظهر في المستقبل. فكما هو معلوم إن القانون الدولي، قانون يتصف بالحيوية والتطور وإن نطاقه في توسع مستمر من حيث الموضوع والأشخاص أيضاً. وفي نظرنا أن الشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية، بما لهما من دور وتأثير في العلاقات الدولية، من الممكن أن تصبحا من أشخاص هذا القانون في المستقبل.

بعد التعرض إلى الاتجاهات الفقهية المختلفة في تحديد مفهوم التدخل ومناقشتها بما يفه الكفاية وبعد استقراء عناصره في ضوء تلك الآراء وتحديد أطرافه، من متدخل ومتدخل عليه، فقد تبين لنا بأن التعريف الأكثر ملائمةً للتدخل هو أنه (موقف أو عمل ذو مدة محددة، يتعرض فيها شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام لشؤون شخص آخر، بدون رضاه، لإرغامه على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل أو موقف معين. ماساً بذلك اختصاصاً أو أكثر من اختصاصات ذلك الشخص أو استقلاله، دون أن يكون بينهما حالة حرب).

## المبحث الثاني

## أســاليب الـتدخـــل

نقصـد بأسـلوب التـدخل نـوع الضـغط الـذي تمارسـه الجهـة المتدخلـة، أو الطريقة التي تلجأ إليها لتحقيق تدخلها.

ويتبين من الدراسات الفقهية والممارسات الدولية أن التدخل يتم بأساليب متنوعة منها الأسلوب العسكري، الأسلوب الاقتصادي، الأسلوب الإعلامي، الأسلوب السياسي، والأسلوب الدبلوماسي. لذلك سنقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب نتناول في كل مطلب منها أسلوباً من هذه الأساليب[1].

---

[1] - يلاحظ أن الكتاب لم يتفقوا على اصطلاح موحد لمعالجة هذا الموضوع، إذ تعددت الاصطلاحات المستخدمة من قبلهم منها: (أنواع التدخل، وصور التدخل، وأشكال التدخل وأساليب التدخل). (انظر: على التوالي: د. محمد طلعت الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 465، د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 209، د. محمد مجذوب محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 123، حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 73). الأمر الذي يجعلنا أن نلجأ إلى كتب ومعاجم اللغة للوقوف على الاصطلاح الدقيق للموضوع الذي نقصده، فالصورة والشكل والنوع مصطلحات مترادفة تقريبا، والتي تعني صفات الشيء المميزة، (انظر: جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، المجلد الثاني، ط 4، بيروت: دار العلم للملايين، 1981، ص: 936-937). فالصورة اسم مشترك يقال على معان على النوع وعلى كل ماهية الشيء كيف كان، (انظر: نديم مزعشلي وأسامة مزعشلي، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الثاني، بيروت : دار الحضارة العربية، 1974، ص: 745). فأما النوع فيعني الجنس أو الصنف في كل شيء، وأما الشكل فهو صورة الشيء أو هيئته، (جبران مسعود، المصدر السابق، ص: 1540 و ص: 890). غير أن الأسلوب يعني نهجاً خاصاً في الفن والعمارة والحياة، (انظر: جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، المجلد الأول، ط 4، بيروت: دار العلم للملايين، 1981، ص: 136). وفي الأثريات يعني: المنهج أو الطريقة أو الخطة. (انظر: نديم مزعشلي وأسامة مزعشلي، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الأول، بيروت: دار الحضارة العربية، 1974، ص: 600) وبناءً على ما تقدم فإن مصطلح الأسلوب هو الأكثر دقةً بين المصطلحات المذكورة، وذلك لأننا نقصد من خلال دراستنا لهذا الموضوع بيان الطريقة أو الطرق التي يتم بها التدخل.

## المطلب الأول

## الأسلوب العسكري (التدخل العسكري)

يتحقق التدخل العسكري عن[1] طريق لجوء الدولة أو الجهة المتدخلة إلى استخدام قواتها العسكرية بقصد التأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها[2]. وتأخذ استخدام القوة من قبل الجهة المتدخلة مظاهر عدة ( فقد تلجأ إلى حشد أسطولها أمام شواطئ الدولة المتدخل في شؤونها أو احتلال جزء من أراضيها أو محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة إذا كان لها في الأصل قوات على إقليم هذه الدولة لسبب ما) [3].

وعليه لا يشترط لتحقق التدخل العسكري أن تكون هناك عمليات عسكرية قتالية، بل يكفي أن تقوم الجهة المتدخلة بحشد قواتها على حدود الدولة المتدخل في شؤونها والتهديد باستخدامها[4]. ويميز بعض الفقهاء بين التدخل العسكري الدفاعي والتدخل العسكري العدواني. فالتدخل العسكري يكون دفاعياً إذ كان يهدف إلى الحفاظ على نظام أو حكومة ما، مثال ذلك التدخل العسكري الأمريكي في لبنان سنة 1958، أما التدخل العسكري العدواني فيرمي إلى تغيير نظام الدولة المتدخلة في شؤونها[5]، أو حتى القضاء على استقلالها أن تطلب الأمر ذلك كالتدخل السوفيتي في دول أوروبا الشرقية، وتدخل الولايات

---

[2] - وهناك من يطلق على التدخل العسكري (التدخل المسلح) تمييزا عن غيره من الأساليب التي لا يتم فيها استخدام القوة المسلحة، انظر: د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 115.

[3] - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 75.

[1] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 210.

[2] - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 76، إذ قد يكون التهديد القوة كافياً للتأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها، لذلك نجد بأن الميثاق في المادة (2 الفقرة 4) لم يفرق بين استخدام القوة التهديد باستخدامها في التأثير على الاستقلال السياسي للدولة المستهدفة بذلك الاستخدام و التهديد.

[3] - كالتدخل العسكري الأمريكي في بنما في 1989 لإسقاط حكومة نوريجا والقبض عليه شخصياً لمحاكمته في الولايات المتحدة، انظر: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة (202) سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: تشرين الأول 1995، ص: 304.

المتحدة في دول أمريكا اللاتينية، وكذلك تدخل الدول الأوروبية في روسيا سنة 1918 للقضاء على الثورة الروسية[1].

ويعد التدخل العسكري من أكثر أساليب التدخل خطورة، سواء على الاستقلال وسيادة الدولة المتدخل في شؤونها أو على الأمن والسلم الدوليين، وخاصة إذا اتخذ التدخل طابعاً مزدوجاً. كتدخل الدول الأوروبية في الحرب الأهلية الإسبانية في 1936. إذ تدخلت كل من ألمانيا وإيطاليا إلى جانب الجنرال (فرانكو) وتدخلت روسيا إلى جانب الحكومة الشرعية[2].

---

(4) - د. محمد إبراهيم فضة، المصدر السابق، ص: 42.

(2) - Charles G. Fenwick, International Law, 3rd ed. New Youk: Appletion- cetury-Crofts. Inc. 1962. P: 244.

**ولكي نتعرف بوضوح على مفهوم التدخل العسكري يبدو من المناسب أن نميزه عن الحالات المشابهة له وهي حالتا الحرب والانتقام (أو الرد العسكري):**

**فالحرب:**حسب التعريف الراجح هي (**قتال مسلح بين الدول يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو عسكرية**) [1]. وعليه فإن الحرب تشبه التدخل العسكري في أن كليهما يتمان عن طريق استخدام القوة العسكرية ولتحقيق نفس الأهداف تقريبا، غير أنهما يختلفان في الأمور التالية:

1- يشترط في الحرب أن يكون هناك قتال فعلي بين قوات حكومية للدولتين المتحاربتين[2]. في حين أن التدخل العسكري، وكما ذكرناه سابقا، يكفي لتحققه التهديد باستعمال القوة، كما ولا يشترط في التدخل العسكري أن تقوم القوات الحكومية نفسها باستعمال القوة، إذ قد تستعين الدولة المتدخلة بأفراد من المرتزقة أو رعايا الدولة المتدخل في شؤونها بتحريضهم على الثورة ضد دولتهم. ومثال ذلك، التدخل الأمريكي في كوبا عام 1961، والذي سمي بعملية (خليج الخنازير)، وذلك بتجهيز الرعايا الكوبيين بالأسلحة والذخائر لمحاولة قلب نظام الحكم في كوبا[3].

2- عادة لا يكون ميل ميزان القوى في الحرب لصالح أحد الطرفين، وإلا سنكون أمام حالة احتلال أو غزو وليس حالة حرب، وهذا بعكس التدخل العسكري حيث يكون ميل ميزان القوى لصالح المتدخل، بحيث لا تستطيع الدولة المتدخل في شؤونها مجابهة القوة التي تمتلكها الدولة المتدخلة، وعلى هذا الأساس ميز الأستاذ (كورفين) التدخل عن الحرب

---

[1] - د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 257.

[2] - انظر: د. يحيى الشيمي، تحريم الحروب في العلاقات الدولية، خالي من ذكر بلد النشر: الناشر يحيى الشيمي، 1976، ص: 40، انظر كذلك: د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 258.

[3] - انظر: د. عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص: 124.

عند تعريفه للتدخل حيث قال: (فإذا قابلت السلطة المحلية محاولات التدخل بالمقاومة المسلحة انقلب الوضع إلى حرب) [1].

3- تستخدم أطراف الحرب جميع إمكانياتهم ( السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية...الخ )، بحيث تكون الدول المتحاربة في مواجهة كاملة. في حين يكون التدخل عادة عملية محدودة الحجم[2].

4- أن الحرب تستوعب جميع التصرفات والأعمال العدوانية، وتتحول الأعمال التدخلية بجميع أساليبها إلى أعمال حربية وتحكمها قوانين الحرب، وذلك وفق قواعد حددها القانون الدولي، وهذه القواعد إما أن تكون قواعد عرفية، أو اتفاقيات دولية[3].

5- أن الحرب تتكون من عنصرين وهما: عنصر معنوي يتمثل بالإعلان عن الحرب وعنصر مادي وهو المتمثل بالأعمال العسكرية[4].في حين لا يعد الإعلان من عناصر التدخل فهو يتحقق من غير سابق إنذار أو إعلان عنه.

**أما الانتقام العسكري (أو الرد العسكري): فهو يحصل من جانب دولة ما رداً على انتهاك دولة أخرى للحقوق الدولية للدولة الأولى بهدف إصلاح الأضرار التي لحق بها**[5].

---

(4) - أشار إليه: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 474.

(5) - انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 124.

(1) - وحول هذه القواعد انظر: د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 285، فعلى سبيل المثال: أن التجسس في وقت السلم يعد تدخلاً في شؤون الدول، وفي حالة القبض على الجاسوس، فإنه لا يتمتع بالحماية الدولية، ويحاكم وفقاً للقانون الجنائي الداخلي للدولة التي تجسس ضدها، أما في حالة الحرب فإن عمله يعد ضمن الأعمال العسكرية الأخرى وتسري عليها قوانين الحرب ويعامل الجاسوس معاملة أسرى الحرب.

(2) - انظر: د. حسين الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 38-39.

(3) - د. محمد كازم عماد زاده، ره وايى په نا بردنه به ر زه برو زه نگ له قانونى ده ولى دا، ترجمة كمال رشيد شريف، بحث منشور في مجلة (سياسه تى ده ولى) مجلد (12) العدد (4) السنة الثالثة كانون الثاني 1995، ص: 141-151، انظر: ص: 150.

لذا فالرد أو الانتقام العسكري يستند إلى سابقة وقوع انتهاك القانون، وهو يرتبط بالضرر الذي لحق بالدولة المنتقمة ولا يجوز أن تتجاوز الأعمال الانتقامية الضرر الأصلي[1].

وبهذا يختلف الرد العسكري عن التدخل العسكري في كون الأخير لا يشترط فيه وقوع الضرر على الجهة المتدخلة، فالدولة قد تلجأ إلى التدخل العسكري لمجرد اكتساب مواقع عسكرية إستراتيجية في الدول المتدخل في شؤونها. كما وأن الهدف من الرد العسكري هو دائما إصلاح الضرر الذي لحق بالدولة التي تقوم بالرد، في حين تتعدد أهداف التدخل العسكري فقد يكون الهدف منه تحقيق مصالح (سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...الخ).

---

[4] - انظر: د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 234.
ومن الأمثلة التقليدية على الانتقام العسكري قيام ألمانيا في 19 تشرين الثاني عام 1915 بتدمير بعض البنايات والمواضع العسكرية البرتغالية في أنغولا انتقاماً لقل ثلاثة من ضباطها من قبل رجال أحد المخافر الحدودية في أنغولا، وقد اشتهرت هذه الحادثة بقضية (Naulaa)، انظر:

Ch. G. Fenwick. Op. Cit. P: 533.

## المطلب الثاني: الأسلوب الاقتصادي (التدخل الاقتصادي)

يتحقق هذا الأسلوب من التدخل عندما تلجأ الجهة المتدخلة إلى إجراءات أو تدابير اقتصادية ضد الدولة المراد التدخل في شؤونها. وهذه الإجراءات عبارة عن ضغوط ذات طابع اقتصادي، يمارسها الطرف المتدخل لإرغام دولة أخرى – تحت ضغط الحاجة الملحة- على تعديل موقفها ومسايرة اتجاهات ورغبات الطرف الضاغط[1]. وهذه الضغوط قد تكون ضغوطاً اقتصادية مباشرة أو ضغوطاً اقتصادية غير مباشرة.

### فأما الضغوط الاقتصادية المباشرة من صورها:

**المقاطعة الاقتصادية:**

ويقصد بالمقاطعة (Boycott) قيام دولة أو مجموعة من الدول بوقف علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دولة أخرى بقصد الضغط عليها، لإجبارها على القيام بعمل أو الامتناع عنه[2].

**الحصار الاقتصادي (Embargo ):**

أن فكرة الحصار في الممارسات الدولية – ومنذ أن تم استخدامها لأول مرة من قبل الولايات المتحدة في 1807 [3] - اتخذت أوضاعه وأشكالاً مختلفة. ففي البداية كان يقصد بها (قيام دولة باحتجاز السفن الداخلة في موانئها أو في مياها الإقليمية أو في البحر العالي التي ترفع علم دولة معينة، من أجل إرغام دولتها على تصحيح الخطأ الذي ارتكبته)[4].

---

[1] - انظر: د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص: 65.

[2] - انظر: سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 230، ود. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 93، وقد تتسع المقاطعة في حالات معينة لتشمل أطرافاً أخرى إذا كانت لها علاقات تجارية أو اقتصادية مع الدولة التي فرضت عليها المقاطعة، مثال ذلك المقاطعة الاقتصادية التي قامت بها دول الجامعة العربية ضد إسرائيل في سنة 1951 إضافة إلى جميع الأفراد والشركات التي تتعامل معها، انظر: المصدر السابق، ص: 233.

[3] - انظر سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 236.

[4] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

غير أن هذه الفكرة (أي فكرة الحصار) تطورت لتشمل جميع السفن بما فيها السفن التابعة للدول المحايدة، وذلك بمنع دخول أو خروج جميع السفن إلى ومن موانئ وشواطئ دولة ما بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر[1].

ولكن بما أن منفذ البحر – وأن كان لا يزال يشكل المنفذ الرئيسي للاتصال التجاري أو الاقتصادي بين الدول – لم يعد المنفذ الوحيد لاتصالات الدولة وخاصة بعد التطور التكنولوجي الذي شهده القرن العشرين في مجال الاتصالات، حيث أصبحت المواصلات البرية والجوية تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات الدول في علاقاتها التجارية مع بعضها، لذلك ظهرت فكرة الحصار الاقتصادي الشامل عن طريق منع حركة تدفق الأموال وجميع البضائع من وإلى الدولة المحاصرة، سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو. وبما أن طبيعة الحصار الاقتصادي الشامل تتطلب نوعاً من إجماع المجتمع الدولي على ممارسته، لذا فإنه لم يترسخ إلا بعد تطور التنظيم الدولي وخاصة بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث أجازت المادة (42) من الميثاق لمجلس الأمن استخدام الحصار في حالات وقوع تهديد أو إخلال بالسلم والأمن الدوليين أو وقوع عمل من أعمال العدوان[✍].

**أما الضغوط الاقتصادية غير المباشرة، فهي تبدو على صور مختلفة نذكر منها:**

- تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية المشروطة، حيث تتضمن هذه القروض والمساعدات في الغالب، شروطاً من شأنها التأثير على الدولة المقترضة أو التي تلقت المساعدة الاقتصادية بحيث تستطيع

---

[5] - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 772.

✍ وقد استخدمت منظمة الأمم المتحدة الحصار الاقتصادي في حالات عديدة لإجبار الحكومات أو الدول على الالتزام بقواعد القانون الدولي، ولكن بدرجات متفاوتة ومن أحكمها الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن على العراق بعد اجتياحه للكويت وذلك بقراره المرقم (661) في 6 آب 1990 والذي أثر تأثيراً بالغً على حكومة العراق وشعبه وخاصة الشعب الكوردي الذي تحمل إضافة إلى الحصار المذكور حصاراً آخر فرضته الحكومة العراقية بعد سحب إدارتها في المناطق الكوردية.

الدولـة المقرضــة أو المانحــة للمســاعدة مـن خلالهـا بسـط سـيطرتها ونفوذها على تلك الدولة[1].

- فرض السيطرة الاقتصـادية عن طريـق إدخـال الدولـة المقصـودة فـي نطاق عملة الدولة المتدخلة، والذي يتطلب خلق جهاز مصـرفي يحقق التبعيـة الاقتصـادية للدولـة صـاحبة العملـة مثـل، دائـرة الاسـترليني أو الدولار[2].
- السـيطرة الاقتصــادية عـن طريـق تصـدير الـدول الكبـرى لـرؤوس أموالها والقيـام بالاستثمارات الضـخمة فـي الـدول الضـعيفة اقتصـادياً. والتـي تسـتطيع مـن خلالهـا الـتحكم فـي مرافقهـا الحيويـة وصـناعتها وأجهزة الإنتاج العالمة فيها[3].

غير أن هذه الضغوط غير المباشرة كما يبدو، لا تعد لوحدها وفـي جميـع الظـروف ومطلـق الأحـوال تـدخلاً، فلكـي تشـكل تلـك الإجـراءات تـدخلا بمعنـاه القانوني يجب أن تشتمل على الأمور التالية:

1- **أن تكون تلك الإجراءات أو المساعدات غير بريئـة:** إذ يجب التمييز بين السياسيات الاقتصادية التي تتبع لذاتها لا لهدف آخر، وبين تلك التـي تتبع كأدوات لسياسة معينة[4].

وذلك لأن الدولة قد تمنح القرض أو المساعدة الماليـة أو الفنيـة فـي إطـار علاقاتهـا التعاونيـة أو التجاريـة أو الوديـة مـع الـدول الأخـرى. فالغايـة مـن مـنح القـرض، علـى سـبيل المثـال، عـادة هـي تحقيـق الـربح، فـإذا كانـت السياسـة الاقتصادية للدولة المقرضة من منح القرض هي الربح فقط، فلا يمكن القول بوجود التدخل حتى وأن تضمن عقد القرض بعض الشروط التـي قد تقيد بعض اختصاصـات الدولـة المقترضـة طالمـا كـان الهـدف مـن تلـك القيـود ضـمان وفـاء

---

(1) - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 78.

(2) - د. إبراهيم أحمد العدولي، الصراع بين الأمة العربية والاستعمال الجديد، القاهرة: دار النهضة المصرية للطبع والنشر، 1969، ص: 35.

(3) - د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 422.

(1) - هانز. جي. مورجنتاو. السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، ج 1، تعريب خيري حماد، خالي من ذكر اسم بلد النش: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص: 57.

أصل مبلغ القرض وفوائده في مواعيده المحددة. أما إذا كانت غاية الدولة من القرض أو المساعدة أو الإجراءات الأخرى، التي ذكرناها، فرض إرادتها على الطرف الآخر، فإنه يمكن القول بتحقق التدخل عاجلاً آم آجلاً[1].

2- قيام الدولة المستثمرة أو المانحة للقرض أو المساعدة بتعديل الشروط والإجراءات المتفق عليها أو إلغائها أو عرقلتها. وذلك لأن تلك الشروط، والإجراءات لا تشكل بحد ذاتها تدخلاً طالما تم ذلك برضا الدولتين بسبب تخلف عنصر (عدم رضا الدولة المتدخل في شؤونها) الذي يعد – كما سبق شرحه – عنصراً ضرورياً لتحقيق التدخل، ما لم تقم الدولة المعنية بقطع تلك المساعدات أو عرقلتها أو تعديل الشروط والإجراءات المتفق عليها في عقد القرض أو الاستثمار بهدف إرغام الدولة الأخرى على القيام بتنفيذ ما ترغب فيه أو مسايرة سياساتها، مستغلة حاجتها الملحة وخاصة إذا كانت الدولة المستهدفة قد رتبت أمورها على أساس تلك المساعدات أو الإجراءات إلى الحد الذي لا تستطيع الاستغناء عنها.

وبناءً على ما تقدم فإن منح المساعدات وعقد القرض والقيام بالاستثمارات وإن كانت تعد خطوات نحو التدخل بإجراءات لاحقة فيما لو أرادت الدولة المعنية التدخل في شؤون الدولة المستفيدة من المساعدة أو الدولة المقترضة أو التي تلقت مشاريع الاستثمار، غير أنها لا تشكل مجد ذاتها تدخلاً من الناحية القانونية.

---

[2] - ومن أكبر المشاريع التي استخدمت لممارسة تلك السياسة (مشروع مارشال) الذي تضمن قيام الولايات المتحدة بمنح معونات اقتصادية على شكل بضائع أو خدمات أخرى بهدف مضاعفة نفوذها السياسي وخاصة في المناطق التي كانت تخشى أن يمتد إليها الخطر الشيوعي من دول أوروبا الغربية والمستعمرات الأوروبية في إفريقيا، انظر: د. دولت أحمد صادق، ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناصوري، الجغرافية السياسية، ط 5، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1975/ ص: 126، وللتفصيل حول المشروع المذكور انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص: 52 وما بعدها، ود. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص: 129-130.

## المطلب الثالث

## الأسلوب الإعلامي (التدخل الإعلامي)

يختلف هذا الأسلوب من التدخل عن الأساليب الأخرى في كون الدولة أو الجهة المتدخلة لا تلجأ إلى استخدام الوسائل المادية التي تمتلكها لفرض إرادتها على الدول الأخرى، بل تستعين بوسيلة أخرى للتأثير المعنوي قد تكون أكثر تأثيراً من القوة المادية وأقل منها كلفة، وهي استخدام القوة الدعائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للسيطرة والتأثير على عقول وإرادات رعايا الدولة المتدخل فيها لتنفيذ ما ترغب فيه. وأصبح لأسلوب التدخل هذا، أهمية كبير في عصرنا الحاضر، بعد أن استطاع الإنسان الانتفاع بالأثير كوسيلة للاتصال الفكري بين مختلف الشعوب، وخصوصاً بعد أن أخذت الدعاية تقوم بدور متميز في نشر العقائد والأفكار[1].

وهناك من يذهب إلى أن الدعاية أصبحت من أهم وأقوى الأدوات في العالم الحديث[2]، خاصة في عصرنا الحاضر حيث عصر العولمة وسلطانها في مجال الإعلام والاتصالات[3]. وللتدخل الإعلامي مصطلحات مترادفة استخدامها الكتاب والسياسيون، ومن تلك المصطلحات التي شاع استخدامها (حرب الإعلام وحرب الإذاعات وحرب الكلمة والحرب الإعلامية والحرب النفسية وغيرها). ويعرفه البعض بأنه (عبارة عن الاستخدام المخطط للدعايات والإشاعات، واتخاذها كأساليب للتأثير في إرادة وأفكاره وعواطف وميول واتجاهات وعقائد جماعات معينة، قد تكون من الأعداء أو ضمن المجموعات المحايدة أو الصديقة، لتسخيرهم وفقاً لرغبات وأهداف الجماعة المستخدمة لها)[4].

---

(1) - د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 213.

(2) - دوغلاس كيلنر، الحرب التلفزيونية، ترجمة ناصر السعدون، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1998، ص: 14.

(3) - العولمة، وتسمى بالانجليزية (Globalization) وبالفرنسية (Mondialism) تعني جعل الشيء عالمياً، وهي حركة نشطت في الآونة الأخيرة تهدف إلى رفع القيود وفتح الحدود أمام حركة البضائع والأموال والأفكار والثقافات. (استأذنا د. سعدي البرزنجي)

(1) - د. عمر ياسين جباري، الحروب النفسية، مقال منشور في جريدة (خه بات)، العدد (952) الجمعة 1999/11/26، ص: 3.

لذلك يشترط لتحقق هذا الأسلوب من التدخل أن يكون هناك تخطيط وتصميم مسبق لهذه الدعايات والإشاعات، أي أن ينصرف قصد الدولة القائمة بالدعاية إلى الأضرار بالدولة المستهدفة وفرض إرادتها عليها.

غير أنه في الكثير من الأحيان قد يصعب إثبات وجود هذا القصد، وذلك بسبب تعدد الأجهزة والمؤسسات الإعلامية، الخاصة منها والحكومية داخل الدولة، وخاصة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، التي تكفل دساتيرها حرية التعبير للجميع، مما يجعل من العسير على الدولة مراقبة كل هذه المؤسسات الإعلامية التي تمتلكها الأفراد[1].

لذا يذهب البعض[2] إلى أن الدولة لا تتحمل المسؤولية إلا إذا صدرت البيانات والدعايات من إذاعة أو مؤسسة تمتلكها الحكومة، أما إذا صدرت تلك البيانات من الأفراد أو الأجهزة الخاصة فلا تتحمل حكوماتهم أية مسؤولية دولية. غير أنه يصعب من خلال هذا المعيار الوقوف على الجهة الحقيقية التي تقف وراء تلك الدعايات في أغلب الأحوال إذ قد تلجأ الدولة إلى الاستعانة بوسائل الإعلام في القطاع الخاص لديها أو قد تلجأ إلى شركات الإعلام العالمية[3] في خارج حدودها الإقليمية لترويج الدعايات والإشاعات الهدامة ضد الدول الأخرى.

ومن أخطر صور التدخل الإعلامي، محاولة الدولة المتدخلة عن طريق الدعاية والإشاعات المغرضة إثارة النعرات الإقليمية وتشجيع الرعايا على التمرد والانقلاب ضد حكوماتهم، لذلك يطلق بعض الفقهاء على هذا الأسلوب من التدخل تسمية التدخل الهدام (Subversive Intervention) [4].

---

[2] - انظر: د. حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 241.

[3] - جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ج 1، المصدر السابق، ص: 193، وانظر: كذلك: د.حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 241.

[4] - ونقصد بشركات الإعلام العالمية، الشركات الإعلامية ذات النفوذ العالمي وخاصة بعد أن أصبحت لبعض هذه الشركات القوة المادية والمعنوية التي تستطيع من خلالها السيطرة على ثقافة الأمم بكاملها وتوجيهها في غير مصلحة ورغبة الأغلبية من أفراد الشعب انظر: عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، الطبعة العربية الأولى، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1999، ص: 303.

[5] - انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قلوب السلام، المصدر السابق، ص: 465.

ويعرف هذا الأسلوب من التدخل في القاموس السوفيتي باسم (الدعاية العدائية) (Hostile Propaganda) وكان الاتحاد السوفيتي السابق يحارب هذا الأسلوب من التدخل باستمرار وكان يصر في جميع المناقشات في المحافل الدولية على أن الدعاية العدائية تشكل خرقاً لكل من ميثاق الأمم المتحدة ومبدأي عدم التدخل والتعايش السلمي[1].

ولخطورة هذا الأسلوب فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات نددت فيها بالدعاية المغرضة وحثت جميع الدول بالامتناع عن أية تهديدات أو أعمال تهدف إلى إثارة حرب أهلية أو تقويض إرادة الشعب في أية دولة أخرى[2].

غير أن هذه القرارات لم تمنع الدول من ممارسة هذا الأسلوب من التدخل، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استخداماً له وأكثرها إنفاقاً على الحرب الدعائية، وأكثر هذه الحروب شراسة الحرب الإعلامية التي شنتها على العراق والرئيس العراقي أثناء حرب الخليج. إذ تقول التقارير أن المبالغ التي أنفقت على هذه الحملة تجعلها أعلى حملة علاقات عامة في التاريخ[3]. وفي كثير من الأحيان تستعين الولايات المتحدة بوسائل إعلامها لإيجاد وخلق المبررات لتدخلاتها العسكرية، عن طريق تشويه ما يجري داخل الدولة المستهدفة بالتدخل وتشويه صورة قادتها، لإقناع الرأي العام العالمي بشرعية تدخلها، وأبرز مثال على ذلك قيام وسائل الإعلام الأمريكية ولفترة طويلة، قبل غزو القوات الأمريكية لـ(بنما)، بإعطاء صورة مدهشة لتصرفات

---

ويعرف الأستاذ (Starke) التدخل الهدام بأنه (أعمال الدعاية والإعمال الأخرى التي تقوم بها دولة ما بقصد إثارة التمرد أو النزاعات الأهلية في دولة ما). (انظر:
JG. Strake. Op. Cit. P: 117-118)

(1) - Edward Mc Whinney, The International Law of DE TENTE. The Netherlands: sijthoff & Noordhoff International Publishers, B. V. Alphen aan den Rijn. 1978. P: 139.

(1) - انظر: جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ج 1، المصدر السابق، ص: 190.

(2) - دوغلاس كيلنر، المصدر السابق، ص: 80-81.

حكومة بنما، وبذلك الجهود الكبير في رسم ملامح سيئة للرئيس البنمي الجنرال نوريغا، واتهامه بجرائم دولية[1].

[3] - د. علي حسين طوينة، استطلاعات الرأي والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد: المجلد السابع، العدد الثالث عشر، كانون الثاني 1995، ص: 119-164، انظر ص: 149.

## المطلب الرابع

## الأسلوب السياسي (التدخل السياسي)

هذا الأسلوب من التدخل عن طريق (تقديم طلبات كتابية أو ملاحظات شفوية من الدولة المتدخلة، وقد يحصل ذلك بطريق رسمي وبصفة علنية، كما قد يحصل بصفة غير رسمية ودون علانية، وقد يحصل في شكل دعوة لعقد مؤتمر يتقرر فيه ما تطلبه الدولة المتدخلة) [1]. وعليه فإن التدخل السياسي يحصل بأشكال وأنواع متعددة، والأمثلة على هذا الأسلوب من التدخل كثيرة ومتنوعة في التاريخ السياسي الدولي.

فمن الأساليب التي تتم عن طريق تقديم طلبات أو ملاحظات، فإنها قد تحصل من جانب دولة واحدة، مثال ذلك إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في أن تقوم بريطانيا بالتخلي عن تحالفها مع اليابان، وذلك على لسان وزير خارجيتها في 14 تموز 1921، حيث صرح بأن تجديد التحالف مع اليابان من قبل بريطانيا سيكون على حساب المصالح الأمريكية، وقد رافق هذا التصريح تهديدات غير مباشرة، بدعم مركز استقلال ايرلندا الجنوبية وهذا ما جعل مؤتمر الإمبراطورية البريطانية أن يقرر في اليوم التالي لهذا الإعلان، عدم تجديد التحالف مع اليابان الذي سبق وأن تم انعقاده في عام 1911 [2].

وقد يحصل من جانب كل من النمسا وألمانيا والذي عرف ببيان برونسويك (Brunswick)، تضمن تعاونهما في سبيل إعادة لويس السادس عشر إلى العرش، حيث قامت الدولتان بتهديد الحكومة الفرنسية الجديدة بالانتقام منها انتقاماً يصبح عبرة على مدى الدهر مع تدمير مدينة باريس في حالة الاعتداء على العائلة المالكة[3].

---

[1] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 209.
[2] - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 74.
[3] - د. سموحي فوق العادة، المصدر السابق، ص: 230.

**أما المؤتمرات الدولية التي تبنت ممارسة هذا الأسلوب من التدخل فهي كثيرة نذكر منها:**

- مؤتمر فينا (عام 1815)، والذي قرر فيه الحلفاء (بروسيا وروسيا والنمسا وبريطانيا) إعادة الملكية النمساوية والملكية البروسية إلى العرش، وضم بلجيكا إلى هولندا لإقامة دولة قوية على حدود فرنسا[1].
- مؤتمر فينا (في 6 سبتمبر 1940)، عندما دعت ألمانيا رومانيا إلى عقده، وأرغمتها على النزول عن جزء من أرضيها (بساربيا وبوكوفينا وترنسلفانيا) لكل من روسيا وهنجاريا(2).
- مؤتمر كاراكاس الأمريكي سنة 1954، الذي فتح صفحة جديدة في تاريخ التدخل.

عندما تقدم فوستر دالاس (Foster Dulles) وزير الخارجية الأمريكي بمشروع لقي موافقة الأغلبية، تضمن السماح بمبدأ التدخل الجماعي في المناطق التي تصل فيها الشيوعية إلى حد السيطرة على حكومة أمريكية[3].

- وأبرز مثال على هذا الأسلوب من التدخل في بداية هذا القرن، قرار البرلمان الأوروبي ضد النمسا، عندما قرر في (3 شباط 2000) دعوة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية إلى مراقبة تطور العنصرية في النمسا، وطلب منها الاستعداد لتجريد النمسا من حقوقها كعضو في

---

(4) - د. محمد مجذوب، العلاقات الدولية، بيروت: مكتبة مكاوي، 1978، ص: 53،ويمكن القول بأن المؤتمر المذكور تصرف بشعوب القارة الأوروبية دون أن يتهم إطلاقا بحقها في تقرير مصيرها، فإضافة إلى القرارات أعلاه قرر المؤتمر فصل النرويج عن الدانيمارك لتتحد مع السويد في اتحاد حقيقي، وضم إقليمي البندقية ولومبارديا إلى النمسا وجنوي إلى مملكة سردينيا، انظر: د. عبد الحسين القطيفي، القانون الدولي العام، ج 1، في أصول القانون الدولي العام، بغداد: مطبعة العاني، 1970، ص: 306-307.

(1) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 209.

(2) - انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السباق، ص: 472، ولا شك أن المشروع المذكور الذي أصبح من مقررات المؤتمر يتضمن ضغطاً واضحاً على الحكومات الأمريكية عن طريق التهديد بالتدخل الجماعي ضد أية محاولة تقوم بها هذه الحكومات أو شعوبها للخروج من فلك أو دائرة النفوذ الأمريكي، وهذا ما دفع كلا من جواتيمالا والمكسيك والأرجنتين لمعارضة المشروع والامتناع عن التصويت على القرار المذكور، المصدر السابق، ص: 472.

الاتحاد الأوروبي، إن هي خرقت مبادئ الاتحاد الأوروبي في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بسبب موافقة رئيس جمهورية النمسا (توماس كليستل) على الائتلاف الحكومي بين حزب الشعب النمساوي الحاكم وحزب الحرية اليمني المتطرف (المتهم بميوله النازية)[1].

ويبدو أن هذا القرار يشكل تدخلاً سافراً غير مشروع في الشؤون الداخلية لنمسا، وذلك لأنه صدر ضد إجراءات قانونية سليمة قامت بها النمسا في إطار حقها في اختيار وتشكيل حكومتها ضمن ممارسة ديمقراطية حقيقية. ويتبين من العرض المتقدم بأن التدخل السياسي يمارس بوسائل متعددة إلا أن هذه الوسائل بطبيعتها لا تتضمن استعمالاً للقوة العسكرية أو ضغطاً اقتصادياً ضد الطرف الآخر. لذلك لا يشكل هذا الأسلوب من التدخل خطراً حقيقاً على الدولة المتدخل في شؤونها، وهذا ما يجعلها أن لا تستجيب غالباً لطلبات الدولة المتدخلة، لذا (كثيراً ما يعقب التدخل السياسي تدخل عسكري أو اقتصادي)[2]. وعليه لا يكون لهذا الأسلوب من التدخل تأثير مباشر على إرادة الدولة المتدخل في أمرها ما لم تكن الدولة المتدخلة ذات نفوذ سياسي كبير تدعمها قوة عسكرية مهيبة أو قوة اقتصادية ضخمة[3].

---

[3] - جريدة (خه بات)، العدد (936) الصادرة في 2000/2/11، ص: 13، وحول تفاصيل الموضوع انظر: د. شيرزاد أحمد النجار. ديموكراسى ده رهاويشته ى خراپيشى هه يه، حكومهتى ئيئتيلافي له نه مسا قه يرانيكي نيو ده وله تى لى ده كه ويته وه، مقال منشور في جريدة بريه تى، العدد (3026) الصادرة في 2000/2/9، ص: 6.

[1] - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 209.

[2] - وفي الحقيقة أن دولة كالاتحاد السوفيتي (السابق) ما كانت لتوافق على سحب الصواريخ التي نصبتها على الأراضي الكوبية في 1962لمجرد قيام الولايات المتحدة بتوجيه إنذار إليها بإزالة هذه الصواريخ، إلا للمكانة الدولية الكبيرة والقوة الجبارة التي تمتلكها الولايات المتحدة، انظر: حول تفاصيل هذه الأزمة والتي سميت (بأزمة الصواريخ الكوبية): د. عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا و العالم في العصر الحديث، ج 1، القاهرة،: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص: 324.

## المطلب الخامس

## الأسلوب الدبلوماسي (التدخل الدبلوماسي)

يحصل التدخل الدبلوماسي عن طريق الضغط الذي تمارسه الدولة المتدخلة من خلال التأثير على القنوات الدبلوماسية التي تربطها بالدولة المتدخل في شؤونها.

**إن الممارسات الدولية تؤكد بأن هذا الأسلوب من التدخل يتم بوسيلتين هما:**

1. قطع العلاقات الدبلوماسية .
2. وعدم الاعتراف.

### أولاً: قطع العلاقات الدبلوماسية:

ويقصد به (الإعلان الذي تصدره إحدى الدول والذي يتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى ويترتب عليه إنهاء التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين) [1].

ومن الدول التي اشتهرت باستخدام هذا الأسلوب من التدخل ألمانيا الاتحادية، حيث جعلت منه مبدأ عرف (بمبدأ هالشتاين)، وقد جاء أول تعريف محدد لهذا المبدأ في الخطاب الذي ألقاه المستشار الألماني (كونراد ادينـاور) في البوندستاج في أيلول 1955، والذي جاء فيه (قطع ألمانيا الاتحادية لعلاقاتها

---

[3] - د. أحمد الموسوي، المنظمات الدولية والإقليمية، نظام الوسائل القانونية لحفظ السلم والأمن الدوليين، لندن – دمشق: دار البراق، 1999، ص: 92، ود. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 218.

الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية، كما يرفض إقامة علاقات دبلوماسية مع أية دولة شيوعية باستثناء الاتحاد السوفيتي) [1].

كما وأن ميثاق الأمم المتحدة اعتبر (قطع العلاقات الدبلوماسية) أحد التدابير الجماعية التي أجاز لمجلس الأمن أن يفرضه على الدولة أو الدول المنتهكة لمقاصد وأهداف الأمم المتحدة في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع أعمال العدوان[2]. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب من قبل الأمم المتحدة في حالات عديدة نذكر منها: قرار الجمعية العامة رقم (1716) في دورتها السابعة عشر بتاريخ 6 تشرين الثاني 1962، الذي دعت به الدول الأعضاء إلى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على نظام جنوب إفريقيا لممارستها سياسة الفصل والتمييز العنصريين (Apartheid) ضد مواطنيها. حيث طلبت الجمعية العامة من تلك الدول، في الفقرة الأولى من القرار المذكور، (قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا والامتناع عن إقامة مثل هذه العلاقات) [3].

## ثانياً: عدم الاعتراف: [4]

---

[1] - د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية (ش.م.م)، 1985، ص: 534. للتفصيل حول أسباب نشوء المبدأ، انظر: د. راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط 1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972، ص: 295وما بعدها.

[2] - انظر: المادتين (39 و 41) من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] - انظر: ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1938، ص: 207، وانظر: كذلك: حقائق أساسية عن الأمم المتحدة (1970)، مكتب الأمم المتحدة للإعلام، القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر، 1970، ص: 46.

[4] - الاعتراف عمل دبلوماسي وقانوني باعتباره العمل الدولي الأول الذي يضع ويقرر أسس كيان الدولة في الحياة الدولية. (انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، ج 1، بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1961، ص: 265). وجدير بالذكر أن الفقهاء اختلفوا في تحديد طبيعة هذا العمل فبينما يرى فريق منهم أن الاعتراف عمل قانوني ذو صفة إنشائية يمنح الدول الجديدة وجودها القانوني في العلاقات الدولية، يرى فريق آخر بأنه ليس إلا عملاً قانونياً ذا صفة إقرارية لا يفيد سوى التسليم والإقرار بهذا الوجود، للتفصيل انظر: المصدر السابق، ص: 265 وما بعدها، وكذلك انظر: عصام العطية، المصدر السابق،

لقد حاول بعض الدول أن يجعل من عدم الاعتراف بالأوضاع السياسية والإقليمية التي يتم إيجادها باستعمال القوة على وجه لا يقره القانون الدولي العام، وسيلة ضغط بقصد إكراه الدول التي أوجدت تلك الأوضاع على الانصياع لأحكام القانون، وقد ظهر هذا الاتجاه أول ما ظهر في جماعة الدول الأمريكية منذ مؤتمر بنما سنة 1826، إذ أخذت تلك الدول تعلن تمسكها بهذا المذهب الذي يحاول التمييز بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي من الدول من ناحية التكوين[1].

ولم يقتصر هذا التمييز على الناحية التكوينية للدول، بل امتد إلى مدى مشروعية الحكومات التي تأتي إلى السلطة عن طريق الثورة أو الانقلابات. فاستناداً إلى الفكرة السابقة ظهرت مبادئ ونظريات تنادي بعدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى سدة الحكم عن طريق العنف، أي عن غير الطريق الذي ترسمه القواعد الدستورية[2].

---

ص: 325، وما بعدها، ود. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، بغداد: مكتبة بيروت، 1972-1973، ص: 191 وما بعدها.

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 275-276، وقد ارتبط هبا المذهب فيما بعد باسم هنري ستمسون (Stimson) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد تصريحه المعروف في 7 كانون الثاني سنة 1923، المتضمن المذكور التي بعث بها إلى كل من الصين واليابان بسبب اندلاع الحرب بينهما، والتي جاء فيها: (إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تقبل أي أوضاع إقليمية تم فرضها عن طريق سياسة الأمر الواقع، كما لا تعترف بأي أثر ناجم عن مثل هذه الأوضاع التي تمس سيادة واستقلال جمهورية الصين وبسلطتها الإدارية الكاملة على إقليمها كما أنها لا تنوي الاعتراف بأي وضع إقليمي، أو بأية معاهدة أو اتفاق يتم التوصل إليها بالمخالفة لاتفاق باريس المبرم في 28 أغسطس 1928، وهو الاتفاق بالمعروف باسم (بريان-كيلوج) ) انظر: د. محمد السعيد الدقاق عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1984، ص: 22-23، وانظر: كذلك: جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ج 2، تعريب رفيق زهدي، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1970، ص: 17.

J G. Starke. Op. Cit. P:178 .

[2] - ومن بين هذه المبادئ:

- مبدأ توبار (Tobar): (الذي تبناه وزير خارجية الأكوادور سنة 1907) انظر للتفصيل: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 349-347، وكذلك د. حسني محمد جابر، القانون الدولي، ط 1، القاهرة: دار النهضة العربية، خالي من ذكر سنة النشر،

وقد تم تطبيق هذا المبادئ من قبل الدول والمنظمة الدولية في كثير من المناسبات، وأبرز مثال على ممارسة الدول لهذا الأسلوب من التدخل هو عدم اعتراف الدول الكبرى بالاتحاد السوفيتي (السابق) لفترة طويلة والذي أثر تأثيراً واضحاً على سياستها الخارجية، وهذا ما أكد عليه بوبرون (Bobron) عندما ذكر بأن (عدم الاعتراف بالاتحاد السوفيتي هو نوع من التدخل الدبلوماسي الذي سبب للجهورية كثيراً من الأضرار. من ذلك استبعادها من أن تقوم بدورها في معاهدات فرساي للسلام وضم بساربيا لرومانيا) [1].

**كما وطبق كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة هذا الأسلوب من التدخل في حوادث دولية عديدة منها:**

- قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم في (11 آذار 1932) بصدد قضية منشوريا (بغج ضمها من قبل اليابان) وكذلك قرارها في (9 أيار 1936) بصدد قضية ضم إيطاليا للحبشة، وقد دعت الجمعية العامة للعصبة في القرارين المذكورين تعهد أعضائها بعدم الاعتراف بأي

---

ص: 82-83، وكذلك د. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، ط 2، دمشق: دار الفكر، 1973، ص: 129-130.

✍ مبدأ ولسن، انظر للتفصيل: جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم ج 1، تعريب رفيق زهدي، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1970، ص: 109، كما وظهر هناك مذهب آخر معارض لتلك المبادئ يعرف باسم استراد (Estruda) نسبة إلى وزير خارجية المكسيك الذي أعلن في سنة 1930 بأنه (لا يجوز تعرض الدول عند الاعتراف بالحكومة إلى شرعية الحكم لتنافي ذلك مع مبدأ السيادة). انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 290-291، وكذلك، د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 346.

[1] - أشار إليه: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 476، وقد استمرت سياسة عدم الاعتراف بالاتحاد السوفيتي (السابق) لفترة غير قصيرة، ولكن بعدها بدأت الدول الاعتراف به، ويعد عام 1924، عام الاعتراف بالاتحاد السوفيتي، وحتى مستهل عام 1925 كانت كافة الدول الرأسمالية الكبرى قد اعترفت به ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد فرضت شروطاً للاعتراف به وهي فسخ المراسيم الخاصة بإلغاء ديون الحكومة القيصيرية وبتأميم الملكية الخاصة العائدة للأجانب، انظر: ليتشوك وبولياكوف وبروتوبوبوف، موجز تأريخ المجتمع السوفيتي، ترجمة خيري الضامن، موسكو: دار التقدم، 1973، ص: 130.

مركز أو معاهدة أو اتفاق يتم تحقيقه على وجه يخالف عهد العصبة وميثاق بربان كيلوج[1].

- قرار مجلس الأمن في 1965 ضد إعلان حكومة الأقلية في روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد، الذي استنكر (إعلان الاستقلال) وقرر عدم شرعية الحكومة المستقلة، وطلب القرار المذكور من جميع الدول عدم الاعتراف (بحكومة الأقلية العنصرية غير الشرعية في روديسيا الجنوبية) [2].
- قرارات مجلس الأمن المتعلقة بضم العراق للكويت، التي طلبت من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم[3].

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة إقامة أو قطع العلاقات الدبلوماسية، والاعتراف أو عدم الاعتراف بالحكومات الجديدة مسألة تخضع لتقديرات الدولة التي تمارسها[✍]. فالدولة قد تلجأ إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى لمجرد أنها لا ترغب بإقامة هذا النوع من العلاقة معها أو استناداً إلى مبدأ المقابلة بالمثل، أو قد يعود السبب إلى قيام حالة حرب بين الدولتين المتنازعتين، ففي هذه الحالات لا يعد قطع العلاقات الدبلوماسية وسيلة إرغام[4]، وبالتالي تدخلاً دبلوماسياً.

---

[2] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 27، وللتفصيل راجع:

F.P Walters. Ahistory of the League of Nations. Great Britain: Oxford University Press. 1967. P: 483-488.

[2] - Basic facts about the United Nations. New York: United Nations. 1975. P: 79.

وانظر كذلك: J G Starke. Op. Cit. P: 180.

[3] - انظر قرارات مجلس الأمن: رقم (661) الصادر في 6 آب 1990، ورقم (662) في 9 آب 1990، ورقم (664) في 18 آب 1990.

✍ هذا باستثناء الحالات التي يصدر بشأنها قرار من المنظمة الدولية يفرض بموجبه على الدول قطع علاقاتها الدبلوماسية أو عدم الاعتراف بحكومة معينة.

[1] - انظر: د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 208.

كما وأن الاعتراف بالحكومة الجديدة، حسب الرأي الراجع في الفقه، يعود تقديره لكل دولة ولا يخضع في إصداره لرقابة دولية[1]. وعليه يبدو أن قطع العلاقات الدبلوماسية وعدم الاعتراف لا يشكلان تدخلاً دبلوماسياً ما لم تظهر نية الدولة أو الدول التي تمارسها في كونها تستهدف من خلالهما إجبار الطرف الآخر علي تنفيذ وجهة نظرها.

[2] - د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 347.

## المبحث الثالث

## تقسيمات وصور التدخل

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم التدخل وبينا مفرداته وأساليبه المختلفة، يمكن تقسيم التدخل من حيث تلك المفردات والأساليب، إلى تقسيمات مختلفة يظهر فيها التدخل على صور وأشكال متعددة يختلف من تقسيم إلى آخر.

**ومن أهم هذه التقسيمات، تقسيم التدخل:**

1. **من حيث عدد الأطراف المشاركة في التدخل:** إلى تدخل فردي وتدخل فردي وجماعي.
2. **ومن حيث مدى إخلاله باختصاصات الدولة المتدخل في شؤونها:** إلى تدخل مباشر وتدخل غير مباشر.
3. **ومن حيث مدى علانية الأعمال التدخلية:** إلى تدخل صريح وتدخل خفي (أو مقنع).
4. **ومن حيث الشؤون المراد التدخل فيها:** إلى تدخل داخلي وتدخل خارجي[1].

---

[1] - وهناك من يقسم التدخل من حيث أهدافه إلى تدخل تقدمي وتدخل رجعي، ويجد هذا التقسيم إهتماماً لدى بعض فقهاء السوفيت، ومن بينهم (كورفين) الذي أشار إليه في كتاباته حيث يقول: (إننا يجب أن نعالج التدخل بطريقة تاريخية خالصة، وأن نحكم على دوره القانوني مغزاه الدولي على أساس من التجربة الدولية للاتحاد السوفيتي... ذلك أن التدخل يمكن أن يصبح في ظروف معينة دعامة قوية للتقدم، وكأنه إجراء جراحي يسهل مولد العالم الجديد من أن يكون - كما هو الحال في يد الحلف الغربي - صورة بائسة للرجعية). ويبدو من قول كورين أنه يقصد بالتدخل التقدمي، التدخل الذي تقوم به أو يمكن أن تقوم به روسيا، وعلى العكس فإن التدخل الذي يوجه ضد روسيا يكون تدخلاً رجعياً. (انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 476-477). كما يمكن تقسيم التدخل من حيث مدى وجود الأساس القانون له، إلى تدخل مشروع وتدخل غير مشروع، ولكن بما أننا سنتطرق إلى مشروعية التدخل في المبحث الرابع لذلك لم نتناوله في هذا المبحث تحاشياً للتكرار.

**وعليه سنقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، نتناول في كل مطلب منها تقسيماً من التقسيمات المذكورة.**

## المطلب الأول

## التدخل الفردي والتدخل الجماعي

## (Individual and Collective Intervention)

يقسم التدخل من حيث عدد الأطراف المشاركة فيه، إلى تدخل فردي وتدخل جماعي. إذ قد تتدخل الدولة منفردة في شؤون دولة أخرى أو تتدخل مجموعة من الدول مجتمعة[1]. وهذه الصورة الأخيرة للتدخل (أي التدخل الجماعي) هي الأكثر خطورة على الدولة المتدخل في شؤونها[2] وبالتالي أبلغ أثراً على إرادتها.

ويتبين من الآراء الفقهية وممارسات وحوادث التدخل، أن الدول تلجأ إلى التدخل الجماعي لأسباب مختلفة أهمها:

### 1. تأمين القدرة أو القوة الكافية لإنجاح عملية التدخل:

ذكرنا عند دراستنا لعناصر التدخل، بأن التدخل لا يتحقق إلا إذا كان ميل ميزان القوة لصالح الطرف المتدخل، لذا فإن الدولة، التي ترمي إلى تحقيق التدخل، إذا لم تجد القوة الكافية لفرض إرادتها على الدولة المراد التدخل في شؤونها، فإنه تلجأ إلى عقد أحلاف ومعاهدات مع الدول الأخرى لتأمين الحصول على القوة المتفوقة التي تمكنها من التدخل ودون مجابهة المخاطر الناجمة عن ذلك[3].

ومن الأمثلة التقليدية على تلك التحالفات: الحلف المقدس الذي انبثق عن مؤتمر فيينا 1815 بين كل من ملك بروسيا والنمسا وروسيا وبموافقة ملك انكلترا والذي انضمت إليه فرنسا في عام 1818 في معاهدة اكس لاشابل.

---

(1) - Oppenheim, M. A, LL. DD, International Law, Atreaties. Vol. II. Disputes, War and Neutrality. 6th ed. London: T. and A. Coastable. LTD. 1944. P: 12.

وانظر كذلك: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 114.

(2) - د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 114.

(3) - انظر: د. علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 123.

واستطاعت الدول المتحالفة من خلال الحلف التدخل في كثير من الأماكن منها تدخل في نابلي عام 1821، والبرتغال عام 1826، وإسبانيا عام 1827، وفي مصر عام 1820[1].

ومن الأمثلة الحديثة على تلك التحالفات وأكثرها تأثيراً على السياسة الدولية: حلفا الناتو وارشوا اللذان انبثقا إثر اندلاع الحرب الباردة بين دول النظامين الاشتراكي والرأسمالي. واستطاعت الدول المتحالفة في كلا النظامين التدخل من خلال حلفها في الكثير من المناطق، لحين انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، حيث بقي حلفها في الكثير من المناطق، لحين انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، حيث بقي حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة في الساحة الدولية دون منافس يذكر، واستطاع بذلك أن يلعب دوراً أكثر تأثيراً من ذي قبل، مثال ذلك، دور الحلف المذكور في إنجاح التدخل الجماعي في العراق عام 1991 وكذلك تدخله في كوسوفو عام 1999ضد حكومة الصرب رغم معارضة الحكومة الروسية ومساندتها لتلك الحكومة التي كانت إلى وقت قريب من أقوى أعضاء حلف وارشو المنهار.

## 2. تحقيق مصالح مشتركة لمجموعة من الدول:

فكلما كان في التدخل في شؤون دولة معينة، تحقيق المصالح لأكثر من دولة، تكاتفت تلك الدول وتدخلت جماعياً في شؤون الدولة المعنية. والتأريخ حافل بالأمثلة على ذلك منها: التدخل الجماعي الذي قامت به ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهنغاريا وروسيا واليابان والولايات المتحدة في عام 1900 في الصين، عبر حملة عسكرية كان الغرض منها حماية مصالح ورعايا تلك الدول والحفاظ على سفاراتها التي تم حرقها إثر الثورة الشعبية التي اندلعت هناك والتي سميت بثورة(Boxer) [2].

والتدخل الجماعي في شؤون اليابان في عام 1863 من قبل بريطانيا العظمى وهولندا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بهد إجبار اليابان على

---

[4] - انظر: د. حكمت شبر، المصدر السابق، ص: 105.

[2] - IAN Brownlie, and et-al. Op. Cit. P: 33-34.

وانظر كذلك: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 126.

Gerhard Von Glahn. Op. Cit. P: 162 .

الامتناع عن مهاجمة السفن الأجنبية خاصة في منطقة (شيمو نوسيكي) [1].
ومن الأمثلة الأخرى تدخل قوات الدول الحليفة في روسيا على إثر تنازل القيصر عن العرش في 16 آذار 1917، واستلام البلاشفة للسلطة بهدف إعادة فتح الجبهة الروسية وإعادتها إلى الحرب. ولكن بعد انتصار الثورة الشيوعية أصبح هدف قوات تلك الدولة في روسيا مساعدة الثورات المضادة العديدة ضد الشيوعيين[2].

## 3- إضفاء الصفة الشرعية على الممارسات التدخلية:

تلجأ الدول عادة وخاصة الكبيرة منها إلى إضفاء صفة الشرعية على ممارستها التدخلية عن طريق إقناع الدول الصديقة أو الدول التي تقع في دائرة نفوذها على التدخل الجماعي في شؤون الدولة التي ترغب في التدخل فيها. وذلك لأن التدخل في ظل القانون الدولي المعاصر، وكما يأتي تفصيله لاحقاً، لم يعد مشروعاً من حيث المبدأ، ولكن نظرا لأن تسوية بعض النزاعات الدولية، وأحياناً منع العدوان بالإكراه، تبقى ضرورياً في المجتمع الدولي، لذا فإن الحل يكمن في فكرة التدخل الجماعي[3].

وبناءً على ذلك يذهب بعض الفقهاء إلى القول: (بأن التدخل الذي يحدث من جملة دول مجتمعة يمكن أن يعد تدخلا مشروعا إذا كان يرمي إلى صيانة مصلحة عامة مشتركة وليس لتحقيق مطلب خاص بإحداها أو ببعضها) [4].
ويستند البعض في إضفاء صفة الشرعية على التدخل الجماعي على المنطق الذي يقول: (إذا ما تدخل عدد كبير من الدول سويةً في شؤون دولة أخرى فإنه ليس من المحتمل أن يكون تدخلاً مدفوعاً بدوافع غير عادلة كما لو تدخلت دولة واحدة بمفردها، ولذلك يجب اعتبار التدخل الجماعي جائزاً قانوناً) [5].

---

[1] - Ibid, and the same page.

[1] - انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 127، ويذهب البعض إلى أن السبب الحقيقي للتدخل الغربي في روسيا كان تحطيم أول سلطة للعمال والفلاحين في العالم، وكان يهدف إلى خنق البلشفية في مهدها، (ليتشوك وبولياكوف وبروتوبوبوف، المصدر السابق، ص: 125.

[2] - علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 143.

[3] - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 216.

[4] - د. عبد المجيد عباس، المصدر السابق، ص: 240.

غير أن الأخذ بهذا الرأي على إطلاقه فيه كثير من الخطورة لأنه قد يؤدي إلى أن تطلق يد بعض الدول الكبيرة في التدخل في شؤون الدول الأخرى كلما سنحت لها الفرصة لذلك[1]. ولذلك فعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد أجاز للمنظمات والوكالات الإقليمية التدخل لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، غير أنه خشية من استغلال الدول الكبيرة لهذه الإجازة، علقت شرعية ذلك التدخل على الإذن المسبق من مجلس الأمن وعلى أن تكون أعمال تلك المنظمات بشأن تدخلها تحت إشرافه ومراقبته[2].

4- **وأخيرا قد تلجأ الدول إلى التدخل الجماعي تنفيذاً لقرارات المنظمات الدولية** المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وذلك استناداً إلى نصوص مواثيق تلك المنظمات[3]. ويبدو من المناسب أن نميز بين التدخل الجماعي وبين المزدوج الذي يمكن اعتباره صورة من صور التدخل[4]، ويحدث الأخير عندما تتدخل دولة أو أكثر في شؤون دولة أخرى، فتقوم دولة ثالثة بالتدخل لتمنع التدخل الأول أو تبطل أثره[5]. ففي التدخل الجماعي – كما سبق شرحه – تكون هناك جهة واحدة تجتمع فيها عدة دول تتدخل في شؤون دولة أخرى، بيد أنه في التدخل المزدوج نكون أمام جهتين للتدخل، تتدخل أحدهما ضد تدخل الجهة الأخرى، وهناك أمثلة عديدة للتدخل المزودج، نذكر منها: تدخل انكلترا سنة 1826 في شؤون البرتغال لتمن تدخل أسبانيا، وأيضا تدخلها في شؤون اليونان بعد حرب العالمية الثانية لتحول دون التدخل الروسي في هذه الدولة[6].

---

(5) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 216.

(6) - انظر: الفقرة الأولى من المادتين (52 و 53) من ميثاق الأمم المتحدة.

(1) - انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 465-466.
انظر كذلك: المادة (11) من عهد العصبة والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) - وقد أطلقت على هذه الصورة من التدخل تسميات عديدة منها:
- التدخل ضد التدخل: (د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 216).
- التدخل المزدوج: (علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 129).
- التدخل الوقائي: (جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ج 1، المصدر السابق، ص: 186).

(3) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 216.

(4) - المصدر السابق، الصفة نفسها.

وقد يحدث أن تجتمع صورتا التدخل (الجماعي المزدوج) معا، مثال ذلك ما حصل في الحرب الكورية عام 1950، إذ تدخلت الولايات المتحدة بصورة منفردة إلى جانب كوريا الجنوبية ضد قوات كوريا الشمالية والذي تطور إلى تدخل جماعي من قبل الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة نفسها، ثم تدخلت الصين الشعبية إلى جانب كوريا الشمالية ضد التدخل السابق[1] وتحقق بذلك التدخل المزدوج أيضاً.

[5] - انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 129.

## المطلب الثاني

## التدخل المباشر والتدخل غير المباشر

## (Direct and Indirect Intervention)

يمكن تقسيم التدخل من حيث مدى أو درجة أخلاله باختصاصات الدولة المتدخل في شؤونها إلى تدخل مباشر وتدخل غير مباشر(✍).

إن الأعمال التدخلية التي تقوم بها الدولة المتدخلة تؤدي -كما سبق شرحه - إلى المساس أو الإخلال باختصاصات الدولة المتدخل في شؤونها وأن الإخلال بهذه الاختصاصات يؤدي إلى انتهاك استقلال الدولة أو سيادتها، ويتبين من الممارسات الدولية للتدخل أن هذا الإخلال إما أن يكون إخلالاً مباشراً أو إخلالاً غير مباشر. وأما التدخل المباشر فإنه يحدث عندما تقوم الدولة المتدخلة بالإخلال باختصاصات تعود إلى دولة المتدخل في شؤونها بصورة مباشرة، وذلك عن طريق ممارستها لتلك الاختصاصات أو بعض منها بنفسها، بحيث تفقد الدولة المتدخل في شؤونها ممارسة تلك الاختصاصات تماماً. مثال ذلك التدخل العسكري في جزء من إقليم دولة ما، فالدولة المتدخل في شؤونها تفقد ممارسة اختصاصاتها على ذلك الجزء من الإقليم وتمارسها بدلاً عنها الدولة المتدخلة.

أما التدخل غير المباشر فهو الذي يحدث عندما تلجأ الدولة المتدخلة إلى التأثير على حرية الدولة الأخرى في اتخاذ قراراتها بشأن ممارسة اختصاصاتها بالشكل الذي يجعل صدور تلك القرارات في صالحها، كالضغوط الاقتصادية أو السياسية أو الدبلوماسية التي يمارسها المتدخل لإرغام الدول الأخرى على انتهاج سياسة الدولة المتدخلة وتخدم مصالحها السياسية أو الاقتصادية.

---

✍ لم تتطرق المصادرة المتوفرة لدينا إلى تحديد تعريف أو مفهوم لهاتين الصورتين من التدخل لذلك اعتمدنا على مفردات وعناصر التدخل والممارسات الدولية لتحديد مفهومهما.

وبذلك يختلف التدخل المباشر عن التدخل غير المباشر في كون الأول يؤدي إلى فقدان الدولة المتدخل في شؤونها ممارسة بعض من اختصاصاتها أو جميعها حسب الأحوال، وبالتالي إلى انتهاك استقلالها. بينما في التدخل غير المباشر لا تفقد الدولة المتدخل في شؤونها ممارسة اختصاصاتها وإنما يؤدي إلى التأثير على حرية اتخاذ القرار بشأنها.

## المطلب الثالث

## التدخل الصريح والتدخل الخفي (أو المقنع)

يقسم التدخل من حيث علانية الأعمال التدخلية إلى تدخل صريح وتدخل خفي (أو مقنع)، إذ قد تلجأ الدولة المتدخلة إلى أعمالها التدخلية بصورة صريحة كالتدخل السياسي أو الدبلوماسي أو العسكري أو تلجأ إلى ذلك بطريقة خفية أو مقنعة[1]. ويذهب البعض[2] إلى أن التدخل الخفي أو المقنع يعد من أخطر صور التدخل (لحدوثه في الخفاء في خلسة من سلطات الدولة المتدخل في شؤونها) ويطلق على التدخل الخفي في العلاقات الدولية تسمية التخريب الدولي أو العدوان غير المباشر ويعرف بأنه (التدخل من قبل إحدى الدول عن طريق استخدام قواتها بصورة مقنعة أو غير صريحة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وذلك بقصد مضاعفة نفوذها السياسي فيها أو تحقيق سيطرتها السياسية عليها) [3].

ويحدث التدخل الخفي أو المقنع بأشكال مختلفة منها قيام الدولة المتدخلة بإرسال أشخاص أو تجنيدهم من بين السكان المحليين ليقوموا بالدعاية أو بأعمال غير مشروعة ضد نظام الحكم أو ضد الحكومة في دولة معينة[4]. كما وتحصل باستخدام الدولة المتدخلة قواتها المسلحة بصورة مموهة مثال ذلك قيام الولايات المتحدة بغزوها لكوبا في عام 1961، عندما نظمت المخابرات

---

(1) - انظر: د. علي صادق أو هيف، المصدر السابق، ص: 210.
انظر كذلك: د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 123.
(2) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 210.
(3) - د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المصدر السابق، ص: 44.
(4) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 210.

الأمريكية (CIA) غزواً قام به الكوبيون المنفيون لكوبا وباستخدام تسع طائرات من قاذفات القنابل الأمريكية الضخمة بالتنكير في شكل سلاح الجو الكوبي[1].

والتدخل الخفي (أو المقنع) يجد تطبيقاً أوسع في الواقع العملي وخاصة بعد ترسيخ مبدأي عدم التدخل وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، إذ أصبح التدخل الصريح في الظروف الراهنة يثير الاحتجاج والاعتراض من قبل المجتمع الدولي ويسبب النزاع[2].

وعليه لا تلجأ الدول عادة إلى الهجوم المسلح، وإنما تفضل إثارة ثورة داخلية على أن تساند الثوار وتقدم المساعدة اللازمة لهم[3]. وقد لجأت إلى هذه الصورة من التدخل حكومات كثيرة منها حكومتا كل من روسيا السوفيتية وألمانيا النازية اللتين تدخلتا تدخلاً مقنعاً أو خفياً في شؤون الكثير من الدول الأوروبية بهدف تقويض نظم الحكم القائمة في تلك الدول، وقد استمرت الحكومة السوفيتية بتلك الممارسات بعد الحرب العالمية الثانية بهدف نشر المبادئ الشيوعية [4].

ولذلك يذهب البعض[5] إلى أن تحول دول أوروبا الشرقية نحو الشيوعية قد تم رغم الإرادة الشعبية في تلك الدولة نتيجة تدخل الاتحاد السوفيتي (السابق). وفي المقابل فإن الولايات المتحدة، وفي فترة الحرب الباردة وللحيلولة دون توسع النفوذ الشيوعي، قامت برسم سلسلة من الانقلابات بلغت في عام 1965 وحده سبعة انقلابات، مثال ذلك الانقلاب الذي حصل في الكونغو في عام 1960 وزنجبار وتنجانيقا وأوغندا وكينيا في عام 1964، وفي بوروندي عام 1965[6].

ونخلص مما تقدم أن التدخل الخفي ليس مقصوراً على الدول الكبرى وحدها، بل تلجأ إليه الدول الضعيفة أيضاً لأنه يجنبها خطر المواجهات العسكرية[7]، التي قد تواجهها لو تدخلت تدخلاً صريحاً.

---

(5) - د. عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص: 324.

(6) - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في القانون السلام، المصدر السابق، ص: 475.

(1) - رينيه جان دوبوى، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط 2، بيروت: دار منشورات عويدات، 1980، ص: 79.

(2) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 210.

(3) - د. عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص: 208.

(4) - المصدر السابق، ص: 326-327.

(5) - د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 45.

## المطلب الرابع

## التدخل الداخلي والتدخل الخارجي
## (Internal and External Intervention)

يقسم التدخل من حيث الشؤون المراد التدخل فيها إلى تدخل داخلي وتدخل خارجي، فإذا انصب التعرض على اختصاصات داخلية للدولة المتدخل في شؤونها اتخذ التدخل صورة تدخل داخلي. كأن تتدخل دولة (أ) بين الأطراف المتنازعة في دولة (ب) سواء كان ذلك التدخل لصالح الحكومة الشرعية أم لصالح الثوار[1]. ومن الأمثلة التطبيقية لهذه الصورة من التدخل: تدخل الولايات المتحدة عام 1958 في لبنان، وتدخل المملكة المتحدة في الأردن في نفس العام[2]. وقد تتدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى دون أن تكون هناك حرب أهلية أو اضطراب في الدولة المتدخل في شؤونها، مثال ذلك: التدخل العسكري الذي قام به كل من بريطانيا وفرنسا في مصر في أواخر أكتوبر عام 1956 بعد تأميم الحكومة المصرية لإدارة قناة السويس[3].

أما إذا كان التعرض منصباً على اختصاصات خارجية للدولة المتدخل في شؤونها اتخذ التدخل صورة تدخل خارجي. كأن تتدخل دولة ما في علاقات دولة أخرى وعادة تكون هذه العلاقات علاقات عدوانية، مثل تدخل إيطاليا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا[4]، كذلك تدخل الولايات

---

(1) – JG . Starke. Op. Cit. P:117.
وكذلك انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 465.

(1) - انظر: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 63.

(2) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 223.

(4) - J G. Starke. Op. P: 117.

المتحدة بين كولومبيا وبنما عام 1903، أثناء الحرب بينهما ومنع كولومبيا من إنزال جنودها في قناة بنما، وإطلاق القذائف على هذه القوات[1].

[3] - انظر: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 627.

## المبحث الرابع

## أهداف التدخل ومدى مشروعيته

إن التدخل كأي تصرف آخر يصدر عن الجهة المتدخلة لا بد أن يكون له هدف، فلا يمكن التصور بأن الدولة أو المنظمة الدولية، وهما الجهتان المؤهلتان للتدخل في الغالب، تقدمان على تدخلهما عبثاً أو اعتباطاً، وخاصة إذا ما علمنا بأن التدخل، وكما حددنا مفهومه وعناصره سابقاً، يؤدي إلى المساس أو الإخلال باختصاصات الدولية المتدخل في شؤونها. وما يترتب على ذلك من انتهاك سيادتها واستقلالها. وهذه النتيجة الخطيرة للتدخل تثير التساؤل والبحث عن مدى مشروعيته.

وعليه سنقوم بتوزيع هذا المبحث إلى مطلبين مستقلين نتناول في أولهما أهداف التدخل، أما مشروعية التدخل فستكون موضع المطلب الثاني.

### المطلب الأول

### أهـداف التدخـــل

إن التدخل لا بد أن يكون لغاية ينشدها المتدخل ويسعى إلى تحقيقها، فتحقيق هذه الغاية إذن، هو ما يمكن اعتباره هدف التدخل ودافعه الأساسي[1].

إن المتتبع لممارسات التدخل في النطاق الدولي، يجد بأن للتدخل أهدافاً مختلفة تختلف من حالة إلى أخرى، ومن خلال دراسة هذه الأهداف والحالات التي جرت فيها التدخل يبدو أن تلك الأهداف في نتيجتها النهائية، أما أن تحقق مصالح أساسية للجهة المتدخلة بعينها، وأما أن تحقق مصالح دولية عامة تهم

---

[1] - المصدر السابق، ص: 67.

مجموعة الجماعة الدولية أو غالبيتها، لذا سنقوم بتصنيف ومعالجة أهداف التدخل من حيث المصالح التي تحققها تلك الأهداف، وكما يلي:

**أولا: الأهداف التي تحقق مصالح أساسية للجهة المتدخلة بعينها:**
وهذه الأهداف كثيرة ومتنوعة ومن أهمها الأهداف العسكرية والأهداف الاقتصادية والأهداف الإيديولوجية والتي سنتناولها تباعاً:

## 1- التدخل لأهداف عسكرية:

(وهو كل تدخل يرمي إلى تثبيت أقدام الطرف المتدخل في المواقع الإستراتيجية وكل ما يصلح أن يكون قاعدة عسكرية) [1]. وكان للمواقع الجغرافية الإستراتيجية كأهداف عسكرية، الأثر الكبير في تاريخ الممارسات التدخلية، وخاصة من قبل الدول العظمى. فبسبب الموقع الجغرافي الإستراتيجي ل(بنما) لم تتردد الولايات المتحدة من سلخ هذه المنطقة من كولومبيا-بعد أن رفضت الأخيرة تنفيذ معاهدة عام 1850 الخاصة بامتياز حفر القناة- وإنشاء جمهورية جديدة هي جمهورية بنما، وفرض حمايتها عليها بهدف حفر القناة (المعروف بقناة بنما) التي تصل بين الأمريكتين لتأمين وتسهيل الاتصالات بين أساطيلها الحربية في المحيطين الأطلنطي والهادي، وإلا لكان الاتصال بين المحيطين لا يتم إلا بالدوران حول أمريكا الجنوبية[2]. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تفتح لنفسها نافذة مهمة على المحيط الهادي.

فالمنفذ إلى البحر والسيطرة على الأراضي الساحلية وما تتمتع به من مميزات عسكرية وتجارية كان له دور ملموس في التأريخ السياسي الدولي وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[3]. وقد ازدادت أهمية المواقع

---

[1] - د. بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام العدد (7)، سنة 1967، ص: 29.

[2] - انظر: د. دولت أحمد صادق ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناصوري، المصدر السابق، ص: 121.

[3] - فالمميزات التي يتمتع بها الأرض الساحلية، على سبيل المثال، هي التي دفعت بروسيا لممارسة سياسة الوصول إلى البلطيق ثم إلى البحر الأسود، وكذلك غزو براندبروغ لبوميرانيا السويدية، وأيضاً اندلاع حرب شاكو (Chaco) التي كانت من أحد أسبابها رغبة بوليفيا في الحصول على منفذ إلى المحيط الأطلسي بعد أن خسرت منفذها إلى المحيط الهادي.

الجغرافيــة الممتــازة أثنــاء الحــرب البــاردة بــين دول النظــامين الاشــتراكي والرأسمالي بهدف توسيع وتقوية نفوذهما في تلك المواقع. وكانت منطقة الشرق الأوسط، وخاصـة منطقـة الخليج من أكثر المنـاطق إسـتراتيجيةً في نظـر كـلا النظـامين. حيث كانـت موضـع صـراع طويـل بينهمـا لبسـط نفوذهمـا عليهـا[1]. وهناك من يذهب[2] إلى أن الاتحاد السوفيتي (السابق) لم يقم بتدخله العسكري فــي أفغانســتان إلا ليقــرب قواتــه مــن منظمــة الخلــيج. ولــم تقتصــر المنــاطق الإستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط، بل أن هنـاك منـاطق عديدة تعد في نظر الدول وخاصة الكبرى منها أهدافاً عسكرية إستراتيجية في غاية الأهمية فعلـى سـبيل المثـال أن منطقـة الحـوض المتوسـط الأمريكـي وبضـمنها الحـوض الكـاريبي، كانـت ضـمن أولويـات السياسـة الإسـتراتيجية للولايـات المتحـدة منـذ انـدلاع الحـرب العالميـة الثانيـة وخاصـة بعـد مخـاوف الأمريكـان مـن احتمـال احـتلال الألمـان لهـا. ويـذكر بعـض البـاحثين الأمـريكيين أن مجمـوع التـدخلات

---

انظر: بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تأريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايزكم نقش، ط 2، بيروت، باريس: منشورات بحر المتوسط منشورات عويدات، 1982، ص: 28-29.

[1] - انظر: بشأن الأهمية الإستراتيجية (لمنطقة الخليج) في منظور كل من الاتحاد السوفيتي (السابق) والولايات المتحدة في مؤلف: محمد إبراهيم فضة، المصدر السابق، ص: 131 وما بعدها، ود. صباح محمود محمد، الصراع الجيوبولتيكي في الخليج العربي، بغداد: مطبعة سعدون، 1986، ص: 15 وما بعدها، ولنفس المؤلف انظر: دراسات في جغرافية الصراع الدولي، بغداد: مطبعة الأخبار، 1990، ص: 58-59.

[2] - محمد إبراهيم فضة، المصدر السابق، ص: 152.

وبدورنا نؤيد هذا المذهب إذ لم تمض سوى بضعة أسابيع من غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول 1979، عندما أعلن الرئيس كارتر في (رسالة الاتحاد) الموجهة منـــــــه إلـــــــى الشـــــــعب الأمريكـــــــي بتـــــــاريخ 20 كانون الثاني 1980 بان (أية محاولة من جانب أية قوة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تعد بمثابة عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ولسوف يقابل مثل هذا العدوان بكافة الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية) وما لبث أن عرفت القوة التي تكلم عنها رئيس كارتر بـ(قوة الانتشار السريع) وقامت السلطات الأمريكية ببدأ المفاوضات مع العديد من الدول في منطقة الخليج للحصول على تسهيلات عسكرية في أراضيها لهذه القوة.

انظر: جيفرى ريكورد، قوة الانتشار ا لسريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، من إصدارات معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن، ترجمة عبد الهادي ناصف، ط 1، بيروت: دار الوحدة، 1983، ص: 113 وما بعدها.

الأمريكية في تلك المنطقة، من اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام 1965، قد بلغ أكثر من أربعمائة حالة تدخل وبأشكال مختلفة[1].

## 2- التدخل لأهداف اقتصادية:

وهو التدخل الذي تكون الدوافع الاقتصادية المحور الذي تدور حوله الأعمال التدخلية. والدوافع الاقتصادية كانت منذ أقدم العصور ولا تزال من أهم أسباب الصراع في المجتمع الدولي[2]،وهي تأتي في مقدمة الأسباب والدوافع التي أدت بالدول الاستعمارية للسيطرة على الشعوب الأخرى[3]. وقد احتلت العوامل الاقتصادية مركز الصدارة في العصر الحديث-بصفة خاصة منذ الثورة الصناعية وما نجم عنها من ازدهار اقتصادي وتقدم تكنولوجي- في التأثير على السياسة الدولية وفي صراع القوى في إطار العلاقات في المجتمع الدولي[4] بحيث أصبح من الصعب وضع خط فاصل بين السياسة والاقتصاد أو بين السياسة الاقتصادية الداخلية والسياسة الاقتصادية الدولية[5].

ويبدو أن الأسباب والدوافع الاقتصادية والمتمثلة بالمصالح البترولية في منطقة الخليج تعد من أهم الدوافع التي حركت السياسة الأمريكية وعلى كافة الأصعدة لتحشيد الدعم العالمي والعربي للتدخل الجماعي السريع في منطقة

---

(3) - انظر: د. صباح كمود محمد، دراسات في جغرافية الصراع الدولي، المصدر السابق، ص: 170، ويلاحظ أن د. صباح محمود محمد لم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات ليتسنى لنا الرجوع إليه بالتأكيد من صحة الرقم المذكور.

(4) - كان الحصول على المياه والمراعي من الدوافع الرئيسية التي دفعت القبائل البدائية إلى مهاجمة بعضها البعض، انظر: د. عباس رشيدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، ط 1، القاهر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص: 14.

(1) - فالدافع الأساسي للبرتغاليين الأوائل في استعمار الشعوب الأخرى كان الحصول على الرق والعاج والمنتجات المدارية الإفريقية ثم الحصول على السلك والبهارات من الشرق وتصريفها في الأسواق الأوروبية، وكان دافع الاسبان للسيطرة على العالم الجديد هو الحصول على الذهب والفضة. انظر: د. عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، بغداد: مطبعة أسعد، 1976، ص: 31.

(2) - انظر: د. محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، القاهرة مطبعة النهضة الجديدة، 1967،
ص: 18.

(5) – Ken Booth and Steve Smith. International Relations Theory Today, Great Britain: Hartholls, Ltd, Bodmin, Cornwall. 1995. P: 155.

الخليج بعد اجتياح القوات العراقية لأراضي الكويت في 1990[1]. وهناك من يذهب[2] إلى أن العوامل الاقتصادية ستبقى تمثل أحد الأسباب الأساسية للحالة اللامستقرة التي قد يشهدها النظام الدولي مستقبلاً، وذلك لسببين: الأول يتمثل في قيام الدول الرأسمالية بمعالجة وإصلاح الأزمة البنيوية لنظامهم عن طريق إيجاد منافذ خارجية، كإيجاد أسواق لتصريف الإنتاج وميادين الاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال. والثاني يتمثل في الحاجة المستمرة للدول الصناعية الرأسمالية لمصادر الطاقة والموارد الأولية.

## 3- التدخل لأهداف أيديولوجية أو عقائدية:

وهو التدخل الذي يهدف إلى فرض نظام، يتفق أو يوافق في عقيدته مع عقيدة المتدخل، على الطرف المتدخل في شؤونه، أو إلى المحافظة على نوعية النظام القائم والدفاع عنه أمام محاولات التغيير في طبيعته أو عقيدته[3] . حيث تهدف الدولة بتدخلها هنا إلى العمل على خلق نوع من التجانس في القيم والمعتقدات بينها وبين الدول الأخرى، لإيمانها بأن هذا التجانس يخدم مصالحها القومية والأمنية أو يقوي في شوكتها في المجتمع الدولي[4]. فالاختلاف وعدم

---

[4] - وقد سبق أن أكد الاميرال (رد فورد) رئيس هيئة أركان الأمريكية على المصالح الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط بقوله: (للشرق الأوسط أهمية عسكرية واقتصادية لا تقدر للعالم الحر، فهو يحتوي على مخزون هائل من البترول الذي يستهلكه أوروبا، وفقدانه كارثة)، انظر: محمد إبراهيم فضة، ا لمصدر السابق، ص: 132.

[5] - د. عبد القادر محمد، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص: 68-69.

[1] - انظر: بهذا المعنى: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 72، ويعرفه البعض بأنه (كل تدخل يهدف إلى فرض نظام سياسي معين أو المحافظة على النظام وتثبيته). انظر: د. بطرس غالي، التدخل العسكري الأميركي والحرب الباردة، المصدر السابق، ص: 29.

[2] - انظر: د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 38، ويرجع ذلك إلى عدم تجانس الإيديولوجيات، إذ لكل دولة معتقد أو معتقدات يدين بها وهي في كثير من الأحيان تختلف اختلافاً جوهرياً مع ما تدين به الدول الأخرى، فلا تجمع بينها نفس القواعد والأحكام، فهي تختلف من حيث القواعد التنظيمية ومن حيث النظام الاقتصادي الذي تعتنقه، انظر: بيير جير بيه، المنظمات الدولية، ترجمة مجمد أحمد سليمان، القاهرة: مؤسسة سجل العربي، 1963، ص: 69.

تناسق الأيديولوجيات أو المعتقدات أمر لا يمكن إنكار تأثيره على السياسة الوطنية والدولية، ودوره في تحديد أهداف الدولة في ميدان علاقاتها الدولية[1].

وجدير بالذكر أن الاختلاف والتباين في المعتقدات والأيديولوجيات التي اعتنقها كل من الدول الغربية ودول شرق أوروبا، سبب حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات بين الطرفين فيما بعد الحرب العالمية الثانية. فلم تنته هذه الحرب كسائر الحروب بسلام حقيقي بل انتهت بالحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) الذي كان يتزعم دول المنظمة الاشتراكية [2].

وخلال تلك الفترة حاولت دول كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي توسيع دائرة نفوذهما فتدخلا في شؤون الكثير من الدول. فالدول الشيوعية كانت تربط ارتباطاً وثيقاً بين الأيديولوجية الماركسية والسلام والاستقرار الدولي. إذ اعتقد ستالين ومن تولوا الحكم معه بأنه لا يمكن أن يستقر السلام في العالم إلا إذا عمّه النظام الاشتراكي الذي كان يعد، في نظرهم، النهاية التي يسير إليها النظام الرأسمالية الذي يسود في دول غرب أوروبا[3].

وهذا ما لم تقلبه الولايات المتحدة ودول الكتلة الرأسمالية مما جعلها أن تتصدى له بكافة السبل ، وقد كانت تصل في بعض الأحيان إلى حد استعمال

---

(3) - كان لاختلاف العقائد الدينية الأثر الواضح في العلاقة بين الدول الأوروبية المسيحية والإمبراطورية العثمانية، فالدول الأوروبية المسيحية اعتبرت نفسها منذ القدم بأنها الأكثر تحضراً وإنسانية، وإن الديانة والحضارة المسيحية يجب أن تسود العالم، وعلى هذا الأساس تدخلت تلك الدولي في فترة ضعف الإمبراطورية العثمانية في استعادة المناطق الأوروبية التي كانت تحت سيطرتها، مثل اليونان وبلغاريا وصربيا، بهدف مساعدة سكانها المسحيين، انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 122.

(4) - حول جذور الحرب الباردة وأسبابها، انظر: د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 55-57، ود.عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 366، وما بعدها، ج 1، تونكين، القانون الدولي العام، قضايا نظرية، ترجمة أحمد رضا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص: 192-197.

(5) - انظر: د. دولت أحمد صادق ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناصوري، المصدر السابق، ص: 135.

القوة[1]. وانبثقت من ثنايا تلك الفترة نظريات ومبادئ تذرع بها كلا النظامين لتبرير تدخلاتهما السافرة في شؤون الدول الأخرى، ومن أشهر هذه النظريات والمبادئ: (مبدأ ترومان) [2]، ومبدأ إيزنهاور) [3]، (ومبدأ بري جينيف) [4].

---

[1] - فعلى سبيل المثال التدخل العسكري للولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية في 1962 لمنع تغلغل النفوذ الشيوعي في جنوب غرب أسيا، انظر: د. بدرية عبد الله العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، ط 1، دمشق: دار الفكر، 1978-1979، ص: 108، ومن بين الأساليب التي استخدمها الولايات المتحدة لوقف المد الشيوعي مشروع مارشال الذي سبق شرحه انظر: هامش ص (53) من هذا الكتاب.

[2] - وهو المبدأ الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (ترومان) بعد تفاقم الوضع في أوروبا الشرقية وخاصة بعد اندلاع ثورة اليونان وانتشار المد الشيوعي إلى يوغسلافيا و التهديدات التي أطلقها الاتحاد السوفيتي في وجه تركيا، وذلك من خلال الرسالة التي وجهها في 12 آذار 1947 إلى الكونجرس الأمريكي، والتي تضمنت القطيعة مع السوفيت، وتصميم الولايات المتحدة على تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومة اليونانية والحكومة التركية بهدف الوقوف في وجه النفوذ السوفيتي، انظر: د. رياض الصمد، المصدر السابق، ص: 127-129، ود. عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص: 34، وتوفيق أبو بكر، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ط 1، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1986، ص: 52-53.

[3] - أعلن الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) في 5 كانون الثاني 1957 عن هذا المبدأ أمام الكونجرس الأمريكي والذي تضمن من بين ما تضمن استخدام الولايات المتحدة قواتها العسكرية لضمان سلامة أراضي دول منطقة ا لشرق الأوسط وحماية استقلالها السياسي ضد أي عدوان مسلح من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية، ومن أهم الفقرات الواردة في هذا البيان هي الفقرات التالية: (5- إن الشرق الأوسط الذي كان دائماً محط أنظار روسيا، قد ازدادت أهميته لدى الشيوعية الدولية، 6- إن الشعوب الشرق الأوسط الحرة بحاجة إلى قوة إضافية لضمان استقلالها، وغالبيتها تريد ذلك، 7- لقد أبدينا بشكل لا يسمع بالشك لأحد، تضامننا في سبيل المبدأ القائل إن القوة لن تستعمل دوليا من أجل أي هدف عدواني وأن استقلال وكرامة دول الشرق الأوسط يجب إلا يمتهنها أحد).
انظر: سموحي فوق العادة، المصدر السابق، ص: 141-142.

[4] - اشتهر هذا المبدأ في إعقاب تدخل قوات حلف وارشو بزعامة الاتحاد السوفيتي (السابق) في تشيكوسلوفاكيا في آب 1968، وقد جاء هذا المبدأ ليعكس اتجاه السوفييت المنشود، من أية محاولة تستهدف إضعاف التضامن داخل مجموعة الدول الاشتراكية المنضمة إلى حلف وارشو ويقول بريجينيف (الذي اشتهر هذا المبدأ باسمه): (إن كل واحد من الأحزاب الشيوعية لا يكون مسؤولاً فقط أمام الطبقة العاملة التي يقودها ضمن شعبه، وإنما يكون مسؤولاً كذلك، وبالدرجة الأولى، أمام جميع الدول الاشتراكية وأمام الحركة الاشتراكية العالمية ككل، ومن ثم، فإنه لا يمكن لأي حزب شيوعي أو لأية دولة اشتراكية، أن تتهرب من تلك المسؤولية الدولية بكل ما يترتب عليها من التزامات). وبمقتضى مبدأ بريجينيف، فإنه يمكن التدخل عسكرياً، في دول شرق أوروبا، إذ ما تعرضت إحدى هذه

وأخيرا مهما اختلفت تلك الأهداف (العسكرية أو الاقتصادية أو العقائدية) يبدو أن أنصار المدرسة الواقعة[1] ، يجمعونها في هدف واحد فقط وهو الحصول على القوة أو السلطان.

## ثانيا: الأهداف التي تحقق مصالح دولية عامة:

وهذه الأهداف تختلف عن سابقاتها في كونها تحقق مصالح دولية عامة لا تنحصر بمصلحة الجهة المتدخلة لوحدها، بل تهم مجموع الجماعة الدولية أو غالبيتها وهذه الأهداف تتمثل في هدفين رئيسين:

## 1- التدخل لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع الدولي:

وهو كل تدخل ترمي من خلاله الجهة المتدخلة – والتي غالباً ما تكون مجموعة من الدول أو منظمة دولية– إلى المحافظة على النظام والاستقرار في المجتمع الدولي أو إعادتهما إلى نصابهما في حالة الإخلال بهما. إذ العلاقات الدولية كانت وما تزال تتميز بظاهرة (صراع القوى ) بسبب تنافس الدول فيما بينهما للحصول على القوة بكل في سبيل تحقيق أهدافها[2].

ومن الواضح أن هذا الصراع يؤدي إلى توتر العلاقات الدولية، وقد ينجم عنه عدم الاستقرار وإشاعة الفوضى في العلاقات الدولية. ونتيجة للاعتبارات

---

الدول، سواء من الداخل والخارج، لخطر يهدد سلامة الجماعة الاشتراكية، انظر: د. اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 441-113، وللتفصيل راجع: د. عباس رشدي المعماري، المصدر السابق، ص: 163 وما بعدها، ود. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 475. ويبدو أن الأستاذ (Edward) يطلق عليه أيضاً ( مبدأ موسكو)، انظر: Edward Mc Whinney. Op. Cit. P: 116-112.

[1] - تأسست المدرسة الواقعية على مفهوم القوة، وهي تنظر إلى السياسة الدولية كغيرها من السياسات بأنها ليست إلا صراعاً على القوة، فالقسوة هي هدفها الأني والفوري مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة، (انظر: د. أحمد فؤاد رسلان، نظيرة الصراع الدولي، دراسة في تطوير الأسرة الدولية المعاصرة القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص: 122)، ومن أبرز أنصار هذه المدرسة (هانز. جى، مورجنتاو) الذي يرى بأن (جميع السياسات من داخلية ودولية تكشف النقاب عن وجود ثلاث صور أساسية، أي أن السياسة كسياسة تبحث دائما إما عن الاحتفاظ بالسلطان أو مضاعفته أو عرضه) هانز. جى مورجنتاو، السياسة بين الأمم، ج 1، المصدر السابق، ص: 67.

[2] - انظر: محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، المصدر السابق، ص: 23.

السابقة ظهر في ميدان العلاقات الدولية مبدآن رئيسيان للحد من نطاق هذا الصراع أو السيطرة عليه، وهما: مبدأ توازن القوى، ومبدأ الأمن الجماعي.

وينبني مبدأ توازن القوى على أساس ( أنه متى زادت قوة دولة معينة أو مجموعة من الدول زيادة كبيرة فإن ذلك سوف يؤدي إلى توسيع تلك الدول أو المجموعة على حساب الدول الأخرى الأقل قوة، ومن ثم يكون من الضروري في هذه الحالة أن تعمل الدول الأخرى في مواجهة هذه القوى وأن تتكتل فيما بينها وبين الاتساع، محافظة على التوازن بين القوى الدولية الذي هو كفيل بالمحافظة على السلم والأمن وبمنع الحرب)[1]. لذلك يذهب البعض إلى أن اعتبار توازن القوى (الشرط الذي لا غنى عنه لوجود القانون الدولي وأنه لا يمكن أن توجد إلاّ إذا وجد هناك تكافؤ أو توازن في القوى بين أعضاء الأسرة الدولية) [2]. ونشأت فكرة توازن القوى في العصر الحديث وبصفة خاصة منذ معاهدة ويستفاليا سنة 1648.

ومنذ ذلك الوقت وجدت تطبيقات متعددة لها ومن أهم هذه التطبيقات، تحالف انجلترا والنمسا وبروسيا في سنة 1814 لمواجهة قوة فرنسا في عهد نابليون، وتحالف فرنسا وانجلترا وسردينا لمساعدة الدولة العثمانية ضد روسيا في حرب القرم في سنة 1850 وذلك لمنع روسيا من التوسع ومن الاستيلاء على المضايق [3]. وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى ظهرت في الأفق فكرة جديدة مبناها أن تكون مهمة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين موكولة إلى منظمة دولية هي عصبة الأمم[4] . وبذلك نشأت فكرة المن الجماعي لفرض

---

[1]- المصدر السابق، ص: 32.

[2]- انظر: هانز. جي، مورجمنتو، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، ج 2، تعريب خيري حماد، خالي من ذكر بلد النشر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص: 75، وهناك من يذهب إلى أن مبدأ توزان القوى هو أساس الدفاع عن النظام والحفاظ على الحرية داخل النظام الأوروبي، (انظر:
Ch. G. Fenwick. Op. Cit. P: 232).

[3]- انظر: د. محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، المصدر السابق، ص: 34.

[4]- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ولقد درج معظم الكتاب على وصف الفترة الواقعة بين عقد صلح ويستفاليا وظهور عصبة الأمم (1648-1914) بفترة شيوع مبدأ (أو نظرية) توازن القوة باعتبارها وسيلة تحقيق السلام الوحيدة، ثم تلتها فترة تحول العالم إلى نظام الأمن الجماعي على عهد عصبة الأمم و وريثتها

النظام والاستقرار في المجتمع الدولي عندما أقر عهد العصبة ومن بعده ميثاق الأمم المتحدة بالتدخل الجماعي للمنظمة في النزاعات أو في الحالات التي يكزن هناك خرق أو تهديد للسلم والأمن الدوليين أو في حالات العدوان[1].

### 2- التـــدخل لأســـباب إنســـانية ( Humanitarian Intervention):

وهو التدخل الذي يكون الهدف منه إزالة الخروقات والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والأقليات، والتي تصل إلى الحد الذي تهز الشعور والضمير العالمي وتحركه في سبيل وقف ومنع تلك الانتهاكات، وخاصة بعد أن أصبحت حماية تلك الحقوق ومصلحة دولية عامة (راجع الحاشية رقم 3 السابقة).

ويتضح مما سبق أن للتدخل أهدافاً ودوافع مختلفة، ولكن بما أن أهداف أو أسباب التدخل لا تدخل ضمن عناصر التدخل، التي سبق شرحها، لذلك فإن هذه الأهداف لا تؤثر في مفهوم التدخل، فهو يتحقق مهما كان نوع هذه الأهداف، ولكن بلا شك فإن لنوع الهدف الذي يهدف إلى تحقيق مصالح دولية عامة، كالتدخل لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع الدولي والتدخل لأسباب إنسانية، يكون مشروعاً لا محال. ولذلك يمكننا أن نستعين بأهداف أو أسباب التدخل للتمييز بين التدخل المشروع والتدخل غير المشروع.

---

الأمم المتحدة، انظر: خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، موصل: مطبعة جامعة الموصل، 1991، ص: 30.

[5] - يبدو أن تدخلات الأمم المتحدة في شؤون الدول، في الغالب ما هي إلا تحقيق للهدفين المذكورين، ستكون لنا عودة إلى البحث في تفاصيل مفهوم التدخل الإنساني وتطوره في ظل النظام العالمي الجديد كأحد الاستثناءات الخطيرة على مبدأ عدم التدخل في المطلب السادس من الفصل الرابع من الباب الأول من هذا الكتاب.

## المطلب الثاني

## مشروعية التدخل

الأصل في التدخل (في ظل القانون الدولي العام) أنه عمل غير مشروع لأن التزام الدول باحترام حقوق بعضها البعض يفرض عليها واجب عدم تدخل أي منها في شؤون غيرها الخاصة[1]. وهذا هو رأي جماعة الفقهاء، ولم يشذ عنه غير نفر قليل[2]. ومن جانب آخر، فإن التدخل يتنافى مع حق الأشخاص الدولية في ممارسة اختصاصاتها. إذ كما سنأتي على بيانه لاحقا(✍)، أن

---

[1] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص، 210، وانظر بنفس المعنى:
G. V. Glahn. Op. Cit. P: 152. J. L Brierly. Op. Cit. P: 402. J. G. Starke. Op. Cit. p: 118-119.
د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي، في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 465، د. بدرية العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب و تطبيقه في دولة الكويت، المصدر السابق، ص: 106.

[2] - ومن بينهم (Battur) الألماني و (Kamptz) الفرنسي، ويريان أن التدخل أمر جائز قانوناً كلما كان للدولة المتدخلة مصلحة فيه، أشار إليه: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 211.

✍ لاحقا انظر: ص: 102-103 من هذا الكتاب.

القانون الدولي العام يقر لجميع الأشخاص الدولية بحقوق واختصاصات محددة، بحيث يمارس كل شخص من هذه الأشخاص اختصاصاته-من حيث المبدأ- على وجه الاستقلال دون التدخل من قبل الأشخاص الدولية الأخرى، باعتبار أن التدخل يؤدي إلى تعطيل تلك الاختصاصات، أو على أقل تقدير، إلى المساس بحرية ممارستها.

ولكن إذا كان هذا هو الأصل، **فهل هناك استثناء على ذلك الأصل، للقول بوجود حالات يقر القانون الدولي فيها بحق التدخل؟**

للإجابة عن هذا السؤال يبدو أن الفقهاء انقسموا إلى فريقين: ففريق منهم يجعل من واجب عدم التدخل مبدأ مطلقاً فلا يجيز بأي حال تدخل دولة في شؤون دولة أخرى،إلا إذا كانت الدولة الأولى في حالة دفاع شرعي[1].

على أن الحياة الدولية وما تترتب عليها من زيادة التداخل بين مصالح الدول المختلفة. وما ينجم عن ذلك من عدم إمكان مراعاة مبدأ عدم التدخل بصفة مطلقة واضطرار الدول في بعض الأحيان إلى الخروج عليه صيانة لمصالحها الخاصة أو المصالح العامة للجماعة الدولية، اضطر الكثير من الفقهاء -مع اعتبارهم التدخل عملاً غير مشروع في الأصل - إلى التسليم بأن هناك مع ذلك حالات يمكن القول بجواز التدخل فيها على سبيل الاستثناء إذا وجدت أسباب مشروعة تبرر ذلك[2] .

---

[1] - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وكذلك د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، ط 7، المصدر السابق، ص: 154.

[2] - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 211-212.
ومن مؤيدي هذا الفريق د. محمد طلعت الغنيمي والأستاذ (Glahn) ويريان أن التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق، (انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 462، V.G Glahn. Op. Cit. P: 152). وكذلك الفقهاء (كروشيوس و روتاك وبرنار وبلونتسلي وفايور)، (أشار إليه: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 130). و(كورفين) السوفيتي الذي يرى بأن التدخل يكون مشروعاً إذا كانت تقدمياً (أشار إليه: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام المصدر، السابق، ص: 476، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 130).

وهذه الأسباب كثيرة ومتنوعة، تختلف من كاتب إلى أخر، وسوف نتناولها بالتفصيل، عند تطرقنا إلى ازدياد الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل لاحقاً[✍].

# الباب الأول

# مبدأ عدم التدخل
# في القانون الدولي العام

# مبدأ عدم التدخل

# في القانون الدولي العام

## تمهيد وتقسيم:

إن وظيفة أي قانون، بما فيه القانون الدولي العام، هي تنظيم العلاقات بين الأشخاص المخاطبين بإحكامه، حيث يحدد القانون حقوق والتزامات أشخاصه بالشكل الذي يخول كل طرف ممارسة حقوقه دون التعرض لحقوق الأطراف الأخرى. هذا التعرض في مصطلح القانون الدولي العام يطلق عليه التدخل، إذا توافرت عناصره التي سبق شرحها. وبما أن التعرض أو التدخل (بمعناه الاستبدادي) يتنافى مع حرية ممارسة الأشخاص لحقوقها، لذلك فإن وظيفة القانون تقتضي تحريم هذا التدخل والاعتراف بعدم تدخل الأشخاص في شؤون بعضها البعض.

على أن هذا لا يعني الإقرار المطلق بفكرة عدم التدخل، ذلك أن كثيراً ما تتناقض صفة الإطلاق لعدم التدخل مع التنظيم الذي ينشده القانون ومع حقوق الأشخاص ذاتها، عندما تكون ضحية لسوء تصرف شخص آخر أو تعسفه في استخدام حقه بما يلحق الأضرار بالآخرين، مما يقتضي ضرورة التدخل للأخذ بيد الضحية ورفع الظلم عنها.

غير أن هذه الفكرة أي فكرة التدخل لم تثر الجدل والحساسية في نطاق المجتمعات الداخلية كما أثارتها في نطاق المجتمع الدولي، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف طبيعة الأشخاص والتنظيم القانوني في كلا المجتمعين. ذلك لأن القانون الدولي التقليدي اعترف للدولة التي يتألف منها المجتمع الدولي بالسيادة المطلقة باعتبارها سلطة لا تعلوها سلطة، بحيث اتسم التنظيم القانوني للمجتمع الدولي بدرجة كبيرة من اللامركزية.

ففي ظل مجتمع كهذا، حيث وقفت أعضائه ضد أي شكل من أشكال التدخل، كان لا بد من الإقرار بفكرة عدم التدخل كمبدأ مطلق لحماية حقوقها السيادية. سيما وأنها كانت ترى في التدخل تهديداً كاملاً وخطراً حقيقياً على كيانها ووجودها. وهكذا ارتبطت فكرة عدم التدخل منذ نشوء المجتمع الدولي

بأفكار ومفاهيم أخرى كمفهوم السيادة. لذلك فإن أنصار نظرية السيادة يرجعون الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل إلى سيادة الدولة التي تتنافى كليا مع فكرة التدخل. بحيث لا يمكن معها القول بمفهوم آخر غير المفهوم المطلق لمبدأ عدم التدخل.

غير انه طرأت على المجتمع الدولي، ومنذ مطلع القرن الماضي وخاصة في العقد الأخير منه، تحولات وتغييرات جذرية، تطورت من خلالها المفاهيم السابقة بحيث لم تعد نظرية السيادة ومبدأ عدم التدخل بشكلهما المطلق تستجيبان لتطلعات وحاجات المجتمع الدولي، كما ولم تعد السيادة أساساً صالحاً لمبدأ عدم التدخل الذي بات يتراجع أمام هذه التحولات والتغييرات.

ولدراسة مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام، الذي هو عنوان هذا الباب، يفترض ابتداءً أن نستعرض مبدأ عدم التدخل من الناحية التاريخية، ثم نتناول مفهومه وتعريفه وطبيعته القانونية ونحدد أساسه القانوني، وبما أن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر أهم معاهدة دولية شارعة تم عقدها في النطاق الدولي من حيث قيمته القانونية والسياسية، لذلك لابد من دراسة مبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة الذي عالج مختلف أنواع التدخل سواء بصورة صريحة أو ضمنية. ولما كانت التغيرات والتحولات التي حصلت في المجتمع الدولي قد أدت إلى أهدار كبير لمبدأ عدم التدخل وإلى تراجعه أمامها، لذلك لا بد من دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا التراجع.

**وبناء على ما تقدم نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول وعلى النحو التالي:**

**الفصل الأول:** استعراض تأريخي لمبدأ عدم التدخل.

**الفصل الثاني:** التعريف بمبدأ عدم التدخل وأساسه القانوني.

**الفصل** مبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة.

**الثالث:**

**الفصـــــــــل الرابـع:** تراجـع مبـدأ عـدم التـدخل أمـام تطـور المجتمـع الدولي.

**وظــهور (النظام العالمي الجديد )**

# الفصل الأول

# استعراض تاريخي

# لمبدأ عدم التدخل

## استعراض تاريخي لمبدأ

## عدم التدخل

### تمهيد وتقسيم:

إن استعراض مبدأ عدم التدخل من الناحية التاريخية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة نشأة وتطور القانون والتنظيم الدوليين. ولذلك لأن مفهوم عدم التدخل يتطلب نوعا من التنظيم والاعتراف المتبادل بين الدول التي تشكل وحدات مستقلة لذلك التنظيم الذي يفترض وجود قانوني يخضع له جميع الوحدات وعلى وجه المساواة وتقضي قواعده باعتراف كل واحدة منها بحقوق الأخرى وبامتناعها عن القيام بأي عمل يؤدي إلى المساس بتلك الحقوق.

لذلك لا يمكن الكلام عن مبدأ عدم التدخل في مجتمع يسوده الفوضى وعدم الاستقرار ما لم يظهر في ذلك المجتمع تنظيم خاص يستقر فيه بعض المفاهيم والمبادئ الضرورية لنشوء مبدأ عدم التدخل، كحق الدولة في السيادة وحقها في الاستقلال والمساواة وحق تقرير المصير. إضافة لما يتطلبه المبدأ من وجود قانوني، وذلك بظهور قاعدة قانونية اتفاقية أو عرفية تقضي بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

فمتى ظهرت هذه المفاهيم؟ وكيف نشأت تلك القاعدة؟ هذا ما سوف نتحرى عنه مراحل تطور القانون الدولي العام ابتداءً من العصور القديمة ومروراً بالعصور الوسطى وانتهاءً بالعصر الحديث.

ففيما يتعلق بالعصور القديمة اتسمت العلاقة بين الشعوب القديمة بعدم الاستقرار وعدم التنظيم، إذ كانت الحروب والفتوحات في الغالب أساس علاقات تلك الشعوب بعضها مع البعض الآخر[1]. فكان الإغريق يعتبرون أنفسهم عنصراً ممتازاً وشعباً فوق الشعوب الأخرى من حقه إخضاع هذه الشعوب والسيطرة عليها. ومن هنا كانت علاقاتهم بهذه الشعوب الهمجية في نظرهم، تحكمية لا ضابط لها، وكانت في الغالب علاقات عدائية وحروب

---

[1] - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 34، وكذلك انظر: د. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، ط 2، المصدر السابق، ص: 14.

مشوية بالقسوة لا تخضع لأي قواعد تقليدية ولا تراعي فيها أية اعتبارات إنسانية[1].

ولم يختلف الرومان كثيراً عن اليونان في نظرهم إلى ما سواهم من الشعوب، وفي إدعائهم بالتفوق والسيطرة على العالم بقوة السيف[2]. وبذلك أصبحت علاقة روما بالشعوب الأخرى كعلاقة الرئيس بالمرؤوس أو التابع بالمتبوع[3]. إن تلك العلاقات التي اتسمت غالباً بالعدائية واللامساواة كانت عائقاً أمام ظهور تنظيم دولي بالمعنى الصحيح. إلا أن ذلك لا يعني انعدام وجود أي تنظيم في العلاقات لين تلك الشعوب، حيث يشير بعض المعاهدات المعقودة إلى معرفة بعض الشعوب المتجاورة لنوع من التنظيم في علاقاتها.

مثال ذلك معاهدات الصلح والاتفاقات المعقودة لتسوية منازعات الحدود، ولعل أقدم معاهدة في التاريخ كما يذكر البعض[4] هي المعاهدة المعقودة في عام 3100 قبل الميلاد، بين دولة مدينة لكش (قرب الشطرة) ودولة مدينة أوما (في تل خوجة) في وادي الرافدين، التي نصت على وجوب احترام خندق الحدود وحجر الحد بين الدولتين. ومن ذلك أيضاً المعاهدة المعقودة في عام 1278 قبل الميلاد بين ملك الحيثين (هاتو شيل Hatushilish) وفرعون مصر (رمسيس

---

(1) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 35، وكذلك، د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 95.

(2) - انظر: د. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، ط 2، المصدر السابق، ص: 16، وانظر كذلك: د. حكمت شبر، المصدر السابق، ص: 95، ود. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 35، ود. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 49.

وقد شملت الإمبراطورية الرومانية القديمة معظم العالم المتمدن وقتئذ، عن طريق قيام الجيش الروماني بفرض سلطان روما على شعوب المناطق الأخرى باسم ما عرف بالسلم الروماني (Pax Rommana) الذي أصبح مضروب المثل للبطش وانعدام الرأفة، انظر: د. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، ط 2، المصدر السابق، ص: 15.

(3) - انظر: د. حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص: 101.

(4) - د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 232-233، ود. حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 43، ود. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 93، وقد كتبت هذه المعاهدة على نصب حجري باللغة السومرية، وتم اكتشافها في العقد الأول من القرن العشرين، انظر: المصدر السابق، ص: 93.

الثاني)، التي قضت بوقف القتال في (سورية) واحترام كل من الطرفين حدود أراضي الطرف الآخر[1].

لذلك من الممكن افتراض معرفة بعض الشعوب القديمة مفهوم عدم التدخل في تنظيم علاقاتها، ولكن هذا التنظيم على افتراض وجوده بقي محصوراً في نطاق ضيق وفي فترات محدود لم تتعد نطاق العلاقات بين شعبين متجاورين.

أما فيما يتعلق بالعصور الوسطى فلا تتميز هذه العصور التي بدأت بسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 476م في بدايتها، عن العصور القديمة، إذ ظلت فكرة الحق للأقوى هي السائدة بين الشعوب وعلى الأخص شعوب أوروبا[2]. وهذا الوضع أدى إلى تفكك الدول إلى إمارات وانتشار النظام الإقطاعي[3]. وكانت تلك العلاقة بين الدول وتلك الإمارات عبارة عن سلسلة من حروب متواصلة: الدول الناشئة كانت تجاهد لاستكمال عناصرها وسيادتها، وأمراء الإقطاعيات يعملون على الاحتفاظ باستقلالهم داخل الدولة[4]. ولكن من آثار انتشار التعاليم المسيحية قيام رابطة دينية بين مجموعة الدول الأوربية، أدت إلى نشوء فكرة قيام أسرة دولية مسيحية تجمع بين دول أوروبا الغربية تحت السلطة العليا للبابا[5].

---

(5) - د. إحسان هندي، مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط 1، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، 1984، ص: 24، ود. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 233، ود. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 48.

(1) - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 36.

(2) - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، ود. محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص: 36، نشأ نظام الإقطاع في بداية القرون الوسطى وتوطدت أركانه بعد وفاة شارلمان عام 814م حيث انهارت بوفاته السلطة المركزية وتجزأت الإمبراطورية إلى عدد كبير من الإقطاعيات، انظر: حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 96.

(3) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 36.

(4) - انظر: د. محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص: 36. وسادت في تلك الفترة نظرية السيادتين، التي قامت على أساس أنه يوجد في الفرد كيانان: أحدهما الكيان المادي وهو الجسم، وثانيهما الكيان الروحي المستمد من الروح، وأن الشعب كذلك يتكون أيضاً من عنصرين: العنصر الروحي الذي يخضع للكنيسة، والعنصر الزمني الذي تختص به الدولة. انظر: د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 49.

وساعد على توطيد هذه الفكرة (أي قيام أسرة دولية مسيحية) ظهور الدولة الإسلامية وتهديدها بانتزاع سيادة العالم من المسيحية، فتكاتفت دول أوروبا لمناهظتها وانقسم العالم إلى كتلتين: كتلة الأمم الإسلامية وقد كونت إمبراطورية عظمى وصلت حدودها إلى جنوب فرنسا وباتت تهدد أوروبا بأسرها. وكتلة الشعوب المسيحية وتشمل دول غرب أوروبا وقد تجمعت تحت سلطان البابا الروحي لدفع هذا العود المشترك، وتصادمت الكتلتان في مناسبات عديدة ومن أبرزها الحروب الصليبية التي انتهت بارتداد الجيوش المسيحية دون أن تحقق أغراض الكنيسة[1].

وإذا كانت المسيحية قد قربت بين دول أوروبا، فإنها أصبحت بعد ذلك عقبة أمام تطور العلاقات الدولية ونمو القانون الدولي، وذلك بسبب اعتزاز البابا بسلطته الروحانية وارتكانه إلى السيادة الدينية التي كان يدعيها على جميع دول العالم المسيحي للتدخل في شؤون الدول والملوك مما كان يتعارض مع استقلال هذه الدول وسيادتها[2].

## وهكذا شهدت العصور الوسطى ثلاثة أنواع من الصراع:

1. صراع الدولة لكي تتغلب على أمراء الإقطاع تحقيقاً لوحدتها الداخلية وتأكيداً لسيادتها. وقد انتهى بتغليب الدولة وزوال نظام الإقطاع الذي كان عقبة في سبيل نشوء القانون الدولي العام الذي يفترض وجود دول مستقلة تستطيع حكوماتها التصرف والتحدث باسم الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية[3].
2. صراع الدولة لكي تؤكد استقلالها في مواجهة الكنيسة بسبب تسلطها وتدخلها في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المسيحية. الذي انتهى بالتخلص من سلطان البابا بظهور الحركة الفكرية المعروفة بالنهضة العلمية وما تلاها من حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر[4].

---

(5) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 37.
(1) - المصدر السابق، ص: 37-38.
(2) - انظر محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص: 37.
(3) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 37.

3. صراع الدول الغربية المسيحية مع الدول غير المسيحية وخاصة الإمبراطورية الإسلامية. إذ ظل العالمان (الإسلامي والمسيحي) ردحاً طويلاً من الزمن متباعدين متجافيين[1]، بسبب التعصب الديني.

واستمر هذا الصراع والتباعد لحين انعقاد مؤتمر باريس لعام 1856م الذي شاركت فيه الإمبراطورية العثمانية على قدم المساواة مع الدول المسيحية الأوروبية[2].

وبناءً على ما تقدم فإن تلك الصراعات التي شهدتها العصور الوسطى كانت عقبة أمام تطور ونمو قواعد القانون الدولي، وخاصة أمام ظهور وإقرار مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها البعض، الذي يتطلب نوعاً خاصاً من التنظيم في العلاقات الدولية، لم يستطع المجتمع الدولي التوصل إليه في تلك الفقرة، إلى أن جاء العصر الحديث الذي شهد مجموعة من الأحداث كان لها الأثر الكبير في تطور العلاقات الدولية ونشوء التنظيم الدولي، والتي أدت في النهاية إلى بلورة وتطور فكرة عدم التدخل.

إن الأحداث أو العوامل التي لعبت هذا الدور كثيرة ومتنوعة ومن أهمها: إبرام معاهدة وستفاليا في عام 1648م، وظهور نخبة من الفقهاء الذين كان لآرائهم وكتاباتهم الأثر البالغ في تطور القانون الدولي العام، وكذلك ظهور الثورات التحررية والتقدمية، وانعقاد مؤتمر فيينا عام 1815م، وما أعقبه من مواقف دولية رافضة للسياسة التدخلية التي مارسها الحلف المقدس المنبثق من مؤتمر فيينا، وانتشار الحركات القومية، وأخيراً تنشيط الحركة السليمة في عصر المؤتمرات الدولية في القرن التاسع عشر، التي أدت في النهاية إلى رسوخ مبدأ عدم التدخل وتطوره منذ بداية القرن العشرين.

**وعليه تكون هذا الأحداث والعوامل مدار بحثنا خلال الصفحات التالية التي نقسمها إلى خمسة مباحث وعلى النحو التالي:**

---

(4) - المصدر السابق، الصفحة نفسها، ود. محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص: 38.

(5) - انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 46-47.

**المبحث الأول:** معاهدة وستفاليا عام 1648م.

**المبحث الثاني:** آراء الفقهاء.

**المبحث الثالث:** الثورات التحررية والتقدمية.

**المبحث الرابع:** مؤتمر فيينا عام 1815م.

**المبحث الخامس:** عصرا لمؤتمرات الدولية.

## المبحث الأول

## معاهدة وستفاليا عام 1648م

يذهب أغلب فقهاء القانون الدولي العام إلى اعتبار معاهدة وستفاليا[1] نقطة الانطلاق أو (صك ميلاد) للقانون الدولي المعاصر[2]، باعتبارها وليدة أول مؤتمر أوروبي انعقد بحض رضا الدول المشتركة فيه، ولأنها جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لم تكن معروفة من قبل[3]. ويذهب البعض إلى أنه (قد نتج عن إقرار معاهدة وستفاليا بمبدأ المساواة، ومبدأ الاستقلال، والسيادة، قيام مجتمع دولي بكل معنى الكلمة ولأول مرة في التاريخ، أي وجود جماعة من

---

[1] - أبرمت معاهدة وستفاليا في عام 1648، واختتمت بها حرب الثلاثين سنة (1618-1648) التي اندلعت بين الدول الأوروبية نتيجة للخلافات الدينية بين مؤيدي الكنيسة ومناهضيها وقد تم الاتفاق على هذه المعاهدة بعد مفاوضات استمرت لأكثر من ثلاث سنوات في كل من مدينتي مونستر (Munster) واوسنابروك (Osnabruck) حضرها معظم دول أوروبا، انظر، د. محمد الغنيمي، العنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 105، ود. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، ط 2، المصدر السابق، ص: 25.

[2] - د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 39، وانظر كذلك: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 106، ود. عزيز القاضي، تفسير مقررات المنظمات الدولية، القاهرة: المطبعة العالمية، 1975، ص: 1، ود. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام، ط 2، المصدر السابق،ص: 25.

[3] - ويمكن تلخيص أهم ما جاء به معاهدة وستفاليا بما يلي:

أ. التحرير من سلطان الكنيسة وسلطان الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، واعتراف الدول المشاركة بانحلال تلك الإمبراطورية وتقسيمها إلى دويلات قومية.

ب. إقرار مبدأ المساواة بين الدول جميعاً في الحقوق والواجبات سواء الكاثوليكية منها أو البروتستانتية، والملكية منها أو الجمهورية.

ت. إقرار مبدأ الاستقلال، حيث تقرر الاعتراف باستقلال مجموعة كبيرة من الدول بعد أن كانت هذه الدول خاضعة لسلطة البابا وسلطة الإمبراطور في ظل النظام الذي ساد في القرون الوسطى، وقد اتخذ هذا الاستقلال بعد ذلك شكل السيادة المطلقة، وأصبح كل رئيس دولة في دولته الحاكم المطلق الذي لا يمكن أن يرد قيد على سلطانه في الداخل والذي لا يمكن أن يخضع لسلطان غيره من الدول في الخارج.

ث. إقرار مبدأ التوازن الدولي كعامل أساس للمحافظة على السلم في أوروبا، (انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 152، ود. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 39ن ود. عزيز القاضي، المصدر السابق، ص: 1، ود. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 39، ود. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 201).

الـدول يعتـرف أعضـاؤها بعضـهم للأخـر بالاسـتقلال والمسـاواة، ويشـعرون بوجوب العيش سوية بموجب قواعد ارتضوها بكل حرية) [1].

إن هذا الطرح يؤدي إلى القول بأن معاهدة وستفاليا وإن لم تنص صراحة على فكرة عدم التدخل، إلا أنها قد أكدت عليها ضمنا، وذلك لأن الاعتراف باستقلال الدول والمساواة فيما بينها في الحقوق والواجبات، يفرض واجباً على جميع الدول بالامتناع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى للحيلولة دون المساس بذلك الاستقلال أو المساواة. غير أن ظهور مفهوم السيادة المطلقة وتمسك الدول به، قضى على هذه الفكرة (أي فكرة عدم التدخل) وذلك لأن مفهوم السيادة المطلقة أدى إلى ظهور مبدأ اللامركزية التنظيمية في العلاقات الدولية.

وأصبح سلوك الدول يتم وفقاً للتحديد الذاتي (Self Limitaion)، وقد أعطى للدولة الحق القانوني في الاتجاه التعسفي لاستخدام القوة[2]. وبذلك أصبحت الحرب حقاً من حقوق السيادة تمارسه الدولة متى شاءت وأين شاءت[3]. لا شك أن الطرح الأخير يتناقض كلياً مع فكرة عدم التدخل، لذلك فإن سلام وستفاليا لم يدم طويلاً، فقد شهدت السنوات التي تلت ذلك السلام ولغاية الثورة الفرنسية سنة 1789، عصرا من الفوضى في أوروبا، وخاصة بعد فشل مبدأ توازن القوى، الذي حل محله صراع مرير بين الملوك والحكام المتنافسين، وأصبحت الدولة لا تستطيع أن تتقي عدوان بعضها على بعض إلا بواسطة التحالفات العسكرية[4].

---

(4) - د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 202.
(1) - د. أحمد فؤاد رسلان، المصدر السابق، ص: 79.
(2) - د. إحسان هدي، المصدر السابق، ص: 39.
(3) - انظر: د. حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 46.

## المبحث الثاني

# آراء الفقـــــهـــــاء

برزت في العصر الحديث نخبة من الفقهاء القانونيين الذين يمكن أن نطلق عليهم اسم (رواد القانون الدولي) باعتبارهم من أوائل الفقهاء الذين كان لجهودهم الفضل الكبير في نشوء وتطور القانون الدولي العام، كما وخلفوا للكتاب والباحثين الذي أتوا من بعدهم مؤلفات وجهوداً فكرية تعتبر، بحق، ثورة هائلة للاعتماد عليها في أبحاثهم ومؤلفاتهم.

### وأهم هؤلاء تأثيراً:

### أ- فيتوريا (فرانشيسكو فيتوريا Fransisco Vitoriar، 1480-1546م):

عاش فيتوريا في الفترة التي اكتشفت فيها القارة الأمريكية فتدفق الاسبان على العالم الجديد ينهبون خيراته ويستعبدون أهله، وقد كثر الجدال آنذاك حول حقوق الاسبان والدولة الإسبانية في القارة الجديدة[1].

ويبدو أن هذا الحادث كان له الأثر البالغ في نفس فيتوريا وانعكس ذلك على محاضراته التي ألقاها على تلاميذه، حيث حاول فيتوريا في محاضراته دحض الحجج التي نادت بها رجال القصر لتبرير سيطرة الأسبان على القارة الأمريكية، إذ زعم بعضهم أن الهنود ينتمون إلى عرق أدنى من العراق الإسباني، ولهذا يحق للاسبان احتلال أرضهم والاستيلاء على أملاكهم، وأثار البعض الآخر موضوع التخلف الاجتماعي للهنود واتخذه ذريعة لسيطرة الاسبان على مقدراتهم، كما واستندت فئة ثالثة إلى فكرة (الكفر) لتخول الاسبان حق الاعتداء والسيطرة عليهم، وقد رفض فيتوريا هذه الحجج والمزاعم جملة وتفصيلاً وأكد أن الهنود بشر مثلنا يعيشون في ظل تنظيم سياسي لا يختلف عن نظام الدولة.

---

[1] - انظر: د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 6.

وإن مستوى الهنود الاجتماعي يفوق أحياناً مستوى كثير من الفلاحين الاسبان. وأكد أن الكفر لا يمكن أن يكون حجة إنسانية تبرر ما يرتكبه الغزاة الاسبان من جرائم وأعمال خسيسة في العالم الجديد[1]. وهكذا فإن فيتوريا قد رفض قبول فكرة السيادة العالمية للإمبراطور، وكذلك رفض حجة التبشير بالمسيحية التي اعتمد الاسبانيون في تبرير فرض حكمهم على الهنود الحمر، وكما دافع عن حرية الشعوب بأجمعها، وندد بغزو الشعوب الأخرى والاعتداء على حرياتها[2].

ويذهب البعض إلى[3] أن مكانة فيتوريا في تاريخ القانون الدولي ترجع أساساً إلى أنه كان وأو من خرج على رأي سابقيه بشأن اعتبار الكفار هدفاً للغزو والاخضاع، إذ قال: (إن الكفار أمراء شرعيين تماما كالمسيحيين وتبعاً فلا يجوز محاربتهم إلا لسبب مشروع).

وبذلك يكون فيتوريا أو من رفض فكرة تبرير العدوان خلال دراسة متخصصة في نطاق القانون الدولي.

### ب- سواريز (جوزيف فرانشيسكو سواريز Francisco Sarez، 1548-1617م):

أكد سواريز في كتاباته على وحدة الجنس البشري وضرورة وجود قانون عام موحد لتنظيم العلاقات بين مختلف المجموعات السياسية، فاعتبر وحدة الجنس البشري، على الرغم من اختلاف الشعوب والممالك، الأساس الذي يقوم عليه القانون الدولي كقانون إلزامي للشعوب في علاقاتها المتبادلة، لتنظيم العلاقات بين تلك الشعوب التي تتألف من دولة مستقلة[4]. ويرى سواريز أن هذا القانون هو خلاصة العادات المتبعة، حيث يقول: (على الرغم من انقسام الجنس البشري إلى أمم وممالك مختلفة، فهي يملك وحدة ما، سياسية وأخلاقية، صادرة عن الحب والعطف المتبادلين اللذين يجب أن يشملا جميع الناس، حتى الأجانب منهم، ومع أن كل مدينة مستقلة وكل جمهورية وكل مملكة تؤلف بذاتها

---

(1) - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(2) - انظر: عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 274.
(3) - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 102.
(4) - د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 275.

مجموعة كاملة مكونة من أعضائها، فإن كل مجموعة من هذه المجموعات هي في الوقت نفسه عضو أو جزء من مجموعة أكبر هي الجنس البشري) [1].

[5] - انظر: د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 8، ويرى البعض (أن خدمات سواريز للقانون الدولي العام تتجلى في أنه أول من أكد على وجوده مجتمع أو أسرة تضم جميع أمم العالم). انظر: المصدر السابق، الصفة نفسها.

### ج- جروسيوس (هوجو جروسيوس Hugo Grotuis، 1538-1645م):

اهتم جروسيوس في كتاباته بالبحث عن منشأ القانون وإمكانية وجود حرب عادلة، أي حرب مطابقة للقانون، كما خصص جانباً من دراساته لتحليل عناصر الدولة ومسألة السيادة وأوضاع المجموعات السياسية التي تتمتع بسيادة ناقصة[1].

وقد توصل جروسيوس في دراساته إلى أن الدول هي وحدات ذات سيادة في بعض تصرفاتها ولكنها خاضعة في البعض الآخر لقانون الطبيعة، والقانون الروماني والقانون الكنسي والقوانين الأخرى[2].

### د- فاتيل (امريك فتيل Emeric Devattel، 1714-1767م):

(عايش فاتيل حقبة من القانون الدولي تسيطر عليها المصالح الوطنية حيث تقدس الدولة القومية إلى حد كان ينزل بالقانون الدولي إلى الحضيض)[3]. لذلك نادى بالمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها وبتفضيل السلم على الحرب كلما أمكن ذلك[4].

لا شك أن آراء وأفكار هؤلاء الكتاب كان لها أعظم الأثر في توجيه القواعد الدولية في مختلف مواضيع القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالمواضيع التي ترتبط بمفهوم عدم التدخل ارتباطاً وثيقاً كحق الدولة في السيادة (بمعناه المقيد) وحقها في الاستقلال والمساواة.

---

(1) - المصدر السابق، ص: 10.

(2) - انظر: د. حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 47.

(3) - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السباق، ص: 108.

(4) - د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 42، ويذكر البعض بان فاتيل في سنة 1758م هو أول من عرف مبدأ عدم التدخل، والذي تبناه الدستور الفرنسي لسنة 1793، (علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 153).

## المبحث الثالث

## الثورات التحررية والتقدمية

وقعت في نهاية القرن الثامن عشر ثورتان مهمتان كان لهما تأثير بالغ على مجرى العلاقات الدولية والقانون الدولي، وهما الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، والتي نتناولهما في مطلبين مستقلين:

### المطلب الأول

### الثورة الأمريكية (1775-1783) م

انتهت الثورة الأمريكية بانتصار الثوار الأمريكيين على المستعمرين البريطانيين وانفصالهم عن بريطانيا، وقد أوجدت هذه الثورة مبادئ جديدة في نطاق القانون الدولي، وأهم هذه المبادئ والتي تتصل بموضوعنا هو: مبدأ حق الشعوب المستعمرة بالنضال ضد الدولة التي تستعمرها والانفصال عنها، وقد استقر هذا المبدأ باعتراف جميع الدول بحق النضال الشرعي للشعوب المستعمرة لنيل استقلالها، بعد جلوس ممثلي الثوار الأمريكيين إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى في مؤتمر فرساي 1783[1].

### المطلب الثاني

### الثورة الفرنسية (1789-1795) م

إن الثورة الفرنسية كانت من أحداث القرن الثامن عشر تأثيراً على خارطة العالم وتطور العلاقات الدولية[2]، وذلك لأنها لعبت دوراً مميزاً في تطوير مبادئ وقواعد القانون الدولي، وفي بلورة الأفكار التقدمية المتعلقة

---

[1] - انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 44، وإن نجاح الثورة الأمريكية أدى إلى ظهور قيادات كان لهم الدور البارز في مجرى العلاقات الدولية، ومن بينهم جورج واشنطن وهو أول رئيس للولايات المتحدة، الذي وضع الأساس لأهم وأشهر النظيات التي قيلت بشأن مبدأ عدم التدخل، ونقصد بها (نظرية مونرو) التي سنتناولها لاحقا، وذلك في رسالته الوادعية في عام 1794 وفيها نصح الشعوب الأمريكية بعدم التدخل في المنازعات بين الدول الأوروبية، وقصر علاقاتها مع تلك الدول في نطاق العلاقات التجارية فقط، انظر: د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 126.

[2] - د. إحسان هندي، الصدر السابق، ص: 44.

بالحريـة والمسـاواة والإخـاء. ومنـا الأفكـار الجديـدة التـي جـاءت بهـا الثـورة الفرنسية وآمنت بها هي: حق الشعوب في تقرير مصيرها، والاعتراف بالسيادة للشعوب وليس لحكام هذه الشعوب كما كان الحال قبلاً[1].

إن أهميـة هـذه الأفكـار والمبـادئ ازدادت عنـدما قامـت رجـال الثـورة الفرنسية بتثبيتها في تشريعاتها المختلفة، حيث أعلنت الجمعية الوطنية الفرنسية في عام 1970 (بأن الشعب الفرنسي يرفض حروب الفتوحات وأنـه لن يستخدم القوة ضد حرية أي شعب من الشعوب) [2]، كما وجاء في الإعلان (أن الحروب غير الدفاعية تعتبر حروباً عدوانية مهما كان سببها وأهدافها، ويتوجب على الأمم الكبيرة أن تقوم بقمعها، إذ أن تدخل أية دولة في شؤون دولة أخرى يهدد حرية الجميع) [3].

نص عليه صراحةً دستور عام 1793، وفي المادة 119 منه، التي جاء فيها (إن الشعب الفرنسي سوف لا يتدخل في إدارة شؤون الشعوب الأخرى مطلقاً، وبالمقابل فهو لن يرضى بأن تتدخل الشعوب الأخرى في شؤونه) [4]. وبناءً عليه يذهب البعض[5] إلى أن مبدأ عدم التدخل لم يعرف بمعناه القانوني إلا من خلال المبادئ التي أعلنتها الثورة الفرنسية.

---

[1] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] - Ch. G. Genwick. Op. Cit. P: 14.

[1] - انظر: د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصر السابق، ص: 103-104، كما أعلنت الجمعية المذكورة عن (بيان حقوق الإنسان والمواطن) عام 1792 والذي يعتبر أول نص متكامل يبحث في موضوع حقوق الإنسان ويعتبر مقدمة (للبيان العالمي لحقوق الإنسان) الذي صدر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) عام 1948. انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 44.

[4] - Maurice Duverger. Constitutions Et Documents Politques. France: Presses Universitlres. 1986. P: 87.

وانظر: كذلك: د. حكمت شبر. المصدر السابق، ص: 104، وقد سبق هذا النص المادة (118) الذي تضمن تحديد علاقة الشعب الفرنسي بالشعوب الأخرى على أساس المساواة والصداقة إذ جاء فيه (إن الشعب الفرنسي هو الصديق والحليف الطبيعي للشعوب الحرة) انظر: M. Duverger. Op. Cit. P: 87.

[4] - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 86، ويذهب الأستاذ محمد طلعت الغنيمي إلى الاتجاه نفسه إذ يقول: (ولكن الدراسة (ويقصد الخليفة التاريخية لمبدأ عدم التدخل) لم تأخذ طابعها الحديث بالمعنى الصحيح إلا منذ قيام الثورة الفرنسية). انظر : الغنيميفي قانون السلام، المصر السابق، ص: 462.

ومما تقدم يظهر أن دور الثورة الفرنسية لم يقتصر على تطوير قواعد ومبادئ القانون الدستوري فحسب، بل امتد ليشمل القانون الدولي العام أيضاً، فبالإضافة إلى ما جاءت به الثورة من مبادئ وأفكار جديدة كحق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب وحقوق الإنسان، يبدو أنها أول من اعترفت بمبدأ عدم التدخل باعتباره مبدأ قانونياً مستقلاً في علاقتها مع الدول الأخرى.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن تعاليم الثورة الفرنسية كان لها رد فعل عنيف في نفوس شعوب المستعمرات الأوروبية، إذ آمنت بها تلك الشعوب ونفذت إلى قلوب شبابها، مما أدى إلى تقلص الإمبراطورية الأوروبية واستقلال الكثير من مستعمراتها[1].

## المبحث الرابع

# مؤتمر فيينا (1815) [2]

اجتمعت الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا سنة 1815 لتنظيم الأسرة الدولية على أساس إعادة التوازن الأوروبي من جديد[3]. ومع أن المؤتمر تمخض عن آثار إيجابية وذلك بتنظيم بعض جوانب العلاقات الدولية[4]، غير

---

[5] - انظر بهذا الصدد: د. إبراهيم أحمد العدولي، المصدر السابق، ص: 23.

[1] - بعد ظهور نابليون ونقضه للمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية، أخذ يمحو دولاً باسرها ليقيم على أنقاضها إمبراطوريته العظيمة، فغير بها خريطة أوربا وقضى على كل ما بذل من جهد سابق حفاظا على التوازن الدولي، وهذا ما أدى إلى تكايف الدول الأوروبية ضده ثم انتصارها عليه في معركة (واترلو) عام 1814 وهي المعركة التي قادت إلى عقد مؤتمر فيينا في العام التالي، انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 41، انظر كذلك: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 45، ود. حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 47.

[2] -انظر:د.محمد حافظ غانم،المصدر السابق،ص:41،وكذلك:د.عصام العطية،المصدر السابق، ص:203

[3] - كإقرار إقامة المؤتمر الأوروبي، وتقرير حرية الملاحة في بعض الأنهار الأوروبية، وترتيب المبعوثين السياسيين، وأحداث نظام الحياد الدائم وتقريريه على سويسرا، وتحريم الاتجار بالرق، انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 45، وانظر كذلك: د. محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص: 41، وأيضاً د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 156.

أنه كانت له آثار سلبية، وذلك بإقراره وبشكل صريح حق التدخل من قبل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى، للدفاع عن عروش الملوك، وقمع الثورات التي تقوم ضد النظم السائدة[1] للحيلولة دون انتشار وتبني مبادئ الثورة الفرنسية المبنية على حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

وقد أكدت معاهدة (اكس لاشابل Aix-la- chapelle) بين كل من انكلترا وبروسيا والنمسا ومن ثم فرنسا على تلك السياسة الرجعية، حين اتفقت تلك الدول على التدخل المسلح لقمع أية حركة ثورة تهدد النتائج التي انتهى إليها مؤتمر فيينا سنة 1815[3]. وتم وضع هذه السياسة (أي حق التدخل لحماية الملوك ضد الثورات التحررية) موضع التطبيق عندما تدخلت روسيا في مملكة نابولي لمقاومة التغييرات الدستورية فيها سنة 1821، وعندما تدخلت فرنسا في اسبانيا سنة 1823، وبريطانيا في البرتغال سنة 1826...الخ[4]. ومن جانب آخر فقد نجم عن اتفاقية (فيينا) وبعدها معاهدة (اكس لاشابل) قيام شبه حكومة أوروبية مؤلفة من الدول الخمس الكبار (روسيا، النمسا، وبروسيا، وانكلترا، وفرنسا) لإدارة شؤون أوروبا، والتي أطلق عليها التحالف المقدس أو العصبة الخماسية، حيث نصبت تلك الدول نفسها حامية لدول هذه القارة، فغدت تتدخل في شؤونها الداخلية تحت شعار المحافظة على السلم في أوروبا[5]، وباسم (مبدأ المشروعية) [6]. وواضح أن في هذه السياسة إنكاراً صريحا لمبدأ استقلال الدول ومساواتها وبالتالي تقويضاً للأساس الذي قام عليه القانون الدولي [1].

---

[4] - د. إحسان هندي المصدر، السابق، ص: 45-46.

[5] - د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 310.

[6] - انظر: محمد غانم، المصدر السابق، ص: 42، ومن النتائج التي انتهى إليها مؤتمر فيينا: إعادة الملكية النمساوية والملكية البروسية إلى العرش، وضم بلجيكا إلى هولندا والبندقية ولومبارديا إلى النمسا وجنوي إلى مملكة سردينيا، راجع ص: 46 من هذا الكتاب.

[1] - انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 46، وانظر كذلك: د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 105، ود. محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص: 42.

[2] - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 203، وأيضا د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 315

[3] - يتصل هذا المبدأ بفكره (دولة الأمير)، ومؤداه لزوم احترام الحق الشرعي للأمير على إقليمه ورعايه، ويقوم هذا المبدأ على فكره وجود رابطة مقدسة تربط بين البلاد وبين البيت المالك فيها (حق الملوك الإلهي)، وإن هذه الرابطة لا يجوز أن تقطع لا من قبل الرعايا ولا من جانب الدول الأجنبية، ويعني ذلك صيانة الحق الشرعي للأمير في القانون الدستوري

غير أن هذه السياسة الرجعية التي تمثلت في إقرار مبدأ التدخل للوقوف في وجه التغييرات التقدمية في الأنظمة الدستورية في الدول الأوروبية لم تستمر بسبب ظهور جملة عوامل ومواقف دولية أنكرت تلك السياسة، وأدت في نتيجتها النهائية إلى تطور ورسوخ مبدأ عدم التدخل.

**ومن أهم هذه العوامل:**

**1- انسحاب بعض الدول من عضوية الحلف المقدس[2].**

**2- ظهور المواقف الدولية المنكرة للممارسات التدخلية.**

بسبب تعارض الممارسات التدخلية التي قامت بها الدول المتحالفة، مع إرادة الشعوب والمبادئ التي كانت قد استقرت في المجتمع الدولي كمبدأ الاستقلال والسيادة والمساواة بين الدول. ظهرت مواقف دولية أنكرت تلك الممارسات، والتي تجسدت في موقفين بارزين كان لهما صدىً وتأثير كبيران في نطاق العلاقات الدولية، أحدهما ظهر داخل القارة الأوروبية وتمثل بالموقف البريطاني الفرنسي، والآخر ظهر في القارة الأمريكية وتمثل بموقف الولايات المتحدة.

### أ- الموقف البريطاني الفرنسي:

ظهر هذا الموقف عندما أعلنت فرنسا وبريطانيا استنكارهما لتدخل النمسا العسكري في نابولي وسردينيا[3].حيث عارضت الحكومة البريطانية

---

والدولي معا، ويترتب على هذا المبدأ المبدأ بطلان كل تصرف يمس الإقليم أو العرش من غير موافقة الأمير الشرعي، وكان المفهوم الحقيقي لمبدأ المشروعية حينذاك هو مفهوم ضيق مؤداه إنكار مبدأ الحكم النيابي والقضاء عليه وعلى الحركات الثورية أينما وجدت، وكان تعارض هذا المفهوم مع إرادة الشعوب في الحرية الدستورية أو الاستقلال الخارجي من أهم أسباب فشل هذا المبدأ، انظر: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 308-309.

(4) - المصدر السابق. ص 315

(5) - بدأ الإتجاه المنكر لسياسة الحلف المقدس أول ما بدأ عندما أرتد كل من بريطانيا وفرنسا عن الحلف، وذلك بانسحابهما في مؤتمر (Trappau) الذي عقده الحلف في عام 1820. وبذلك لم يبق في عضوية الحلف المقدس سوى ثلاث دول فقط هي بروسيا والنمسا وروسيا. ( انظر:- Ch.G. fenwick Op.Cit-p.17)، ولا شك أن هذا الانسحاب، إلى جانب كونه يتبر إنكاراً للسياسة التدخلية التي كان يمارسها الحلف، فإنه من جانب آخر وهذا هو الأهم أدى إلى إضعاف قدرة الحلف على التدخل في شؤون الدول الأخرى.

(1) - د.عبد الحسين القيفي. المصدر السابق.ص 312.

معارضة شديدة للدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وذلك في سلسلة من المذكرات مذكرتها السرية في شهر مايس سنة 1820 إلى ملوك كل من النمسا وفرنسا وبروسيا بشأن التدخل في الثورة الاسبانية، ومذكرتها المؤرخة في 19 كانون الثاني 1821 بشأن التدخل في نابولي.

وجاء في المذكرة الأولى: ( أن التحالف لم يكن الغرض منه أن يصبح اتحاداً الحكومة عالمية أو لمراقبة الشؤون الداخلية للدول الأخرى)، وجاء في المذكرة الثانية والتي تكرر تمسك الحكومة البريطانية بها:( بأنها وإن كانت لا تؤيد ثورة نابولي، غير أنها ترفض التسليم بحق التدخل الذي تدعي به دول الشمال باعتباره من نظام القانون الدولي) [1].

كما وبينت المذكرة الأخيرة موقف الحكومة البريطانية ونظرتها القانونية حول مفهوم التدخل، عندما حددت الطبيعة القانونية للتدخل في منظور القانون الدولي، إذ جاء فيها: ( أن تدخل دولة أو عدة دول في شؤون دولة أخرى لا يبرره إلاّ تهديد أمنا ومصالحها الحيوية تهديداً مباشراً وحقيقاً، فالتدخل استثناء... ولا يصح إدماج هذا الاستثناء في التعامل الدبلوماسي الاعتيادي ولا في مبادئ القانون الدولي[2].

وقد كانت للثورة الفرنسية لسنة 1830 رد فعل عنيف ضد السياسة التدخلية للتحالف المقدس. وقد أعربت الحكومة الفرنسية عن هذا الموقف عندما أعلنت بروسيا عن عزمها على التدخل لمساعدة ملك هولندا على قمع ثورة الولايات البلجيكية سنة 1830، وذلك بتهديد ها بمقاومة هذا التدخل بالقوة[3].

### ب - موقف الولايات المتحدة:

ظهر الموقف الأمريكي كرد فعل على مبدأ التدخل الذي أقره مؤتمر فيينا، عندما استجدت اسبانيا بالحلف المقدس لقمع الثورة في مستعمراتها

---

[2] - انظر النص الكامل للمذكرة في محاضرات لا هاي سنة 1924 ع2. ص382 وما بعدها، أشار إليه: عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق.ص312، وكذلك حسين عبدالله الفلاح. المصدر السابق. ص87.

[3] - انظر: المصدرين السابقين.

[1] - انظر: مجموعة محاضرات لاهاي سنة 1924 ع2. ص 385، نقلاً عن: عبد المحسن القطيفي. المصدر السابق. ص312-313 .

الأمريكية[1]، بالإضافة إلى مخاوف الولايات المتحدة من التوسع الروسي عن طريق (الاسكا) [2].وتجسد هذا الموقف في الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي مونرو (Monroe) إلى الكونجرس الأمريكي في 2 كانون 1823[3]، والتي أصبحت تعرف باسم (نظرية مونرو) [4]، **ولقد أقرت هذه النظرية ثلاثة مبادئ في غاية الأهمية وهي:**

### أ- مبدأ تحريم الاستعمار:

وذلك رداً على المطامع الاستعمارية للدول الغربية وخاصة مطامع روسيا في (الاسكا). وهذا ما أكدت عليه الفقرة السابعة من الرسالة بعد أن أشارت إلى مطالبة روسيا بجنوب غربي الأسكا[5] ونصبها: ( يجب بعد الآن أن لا تعتبر القارة الأمريكية، بما لها من كيان حر ومستقبل اكتسبته وستحافظ عليه، هدفاً للاستعمار من أية دولة من الدول الأوروبية) [6].

### ب- مبدأ عدم التدخل:

---

[2] - انظر: د. عصام العطية. المصدر السابق. ص204، وانظر كذلك: Ch.G. fenwick Op.Cit-p.17 and P.242. ولأجل قمع تلك الثورات قررت دول التحالف في مؤتمر (فيرونا) سنة 1822 (باستثناء بريطانيا) التدخل المسلح لحمل المستعمرات الإسبانية والبرتغالية الثائرة في أمريكا الوسطى والجنوبية على الطاعة وذلك تطبيقاً لمبدأ المشروعية. انظر: عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق.ص314.

[2] - JG.Starke.Op.Cit. P. 121.

وانظر د. محمد عزيز شكري. المدخل إلى القانون الدولي العام، ط7. المصدر السابق.ص155، ود. سموحي فوق العادة. المصدر السابق. ص 234.

[3] -Ch.G. fenwick Op.Cit-p.17 JG.Starke.Op.Cit. P. 121.

[3] - تعد (نظرية مونرو) من أشهر النظريات التي قيلت بشأن مبدأ عدم التدخل، إذ نادراً ما يخلو مؤلف من مؤلفات القانون الدولي دون التطرق إليها، وقد أطلقت عليها تسميات عديدة منها (النظرية الأمريكية في التدخل)، ( انظر: علي صادق أبو هيف.المصدر السابق.ص217، ود.محمد مجذوب. محاضرات في القانون الدولي العام. المصدر السابق. ص126. وأيضاً(مبدأ مونرو) (انظر: Ch.G. fenwick Op.Cit-p.17، والشافعي محمد بشير. المصدر السابق. ص334، JG.Starke.Op.Cit. P. 121.)

[6] - انظر: د. عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق.ص204.

[1] - انظر: د. سموحي فوق العادة. المصدر السابق.ص234، والشافعي محمد بشير. المصدر السابق. ص334، وانظر كذلك:

Ch.G. fenwick Op.Cit-p.17 JG.Starke.Op.Cit. P. 121

وقد أكدت عليه الفقرتان 48و49 من الرسالة [1]إذ جاء فيها: ( يعتبر خطر على سلامة الولايات المتحدة أية محاولة تقوم بها الدول المتحالفة - أي دول التحالف المقدس- لمد نظامها - أي التدخل بحجة مبدأ المشروعية – إلى نصف الكرة الغربي، كما تعتبر الولايات المتحدة بمثابة عمل غير ودي تجاهها أي تدخل يقع من دولة أوروبية وينال من استقلال الدول الأمريكية الجديدة ) [2].

## ج- مبدأ العزلة: [3]

أكدت الرسالة على عزلة أمريكا عندما أشارت في نهايتها إلى سياسة عدم الاكترات بالشؤون الأوروبية. إذ جاء فيها: ( وفيما يتعلق بأوروبا فإن سياستها التي اتبعت منذ بدأت الحروب تعكر صفو هذه المنطقة من العالم، ما تزال كما هي، أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من هذه الدول ....) [4].

وقد أرادت الولايات المتحدة بذلك عزل نفسها عن النزاعات الأوروبية وتجنب اقحام نفسها في الحروب القومية والأيديولوجية وصراعات العوائل المالكة التي أرهقت الدول الأوروبية واستنزفتها في سلسلة من الحروب المدمرة[5].

ورغم أن نظرية مونرو (أو مبدأ مونرو) قد أثارت خلافاً فقهياً حول قيمتها القانونية، إذ يعتبرها البعض مبدأً سياسياً ليس إلاّ، في الوقت الذي يرى

---

[2] – د. الشافعي محمد بشير، المصدر السابق. ص 334.

[3] - انظر: د. عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق. ص314، وانظر كذلك:
Ch.G. fenwick .Op.Cit-p.17.

[4] - إن فكرة عزلة أمريكا ترجع إلى تاريخ أقدم من تاريخ ظهور مبدأ مونرو، إذ ورد ذكرها في مناسبتين شهيرتين أولاهما الخطاب الوداعي الذي ألقاه الرئيس جورج واشنطن في 17 أيلول 1796، والذي سبقت الإشارة إليه. وثانيتهما الخطاب الذي ألقاه الرئيس جيفرسون في 4 آذار (مارس) 1801، الذي أكد على حظر عقد أي تحالف عسكري، بين دولة أمريكية ودولة أجنبية. انظر: سموحي فوق العادة. المصدر السابق.ص235.

[5] – انظر: د.الشافعي محمد بشير. المصدر السابق.ص334.

[6] - انظر: د.اسماعيل صبري مقلد. المصدر السابق.ص32. وقد أخذ مبدأ العزلة الذي انتهجه الولايات المتحدة بالزوال تدريجيا، بعد سلسلة حوداث اشتركت فيها الولايات المتحدة كتوقيعها على المعاهدات الدولية الكبرى ابتداءاً من معاهدة برلين عام 1855 وكذلك اشتراكها في الحربين العالميتين الأولى والثانية.انظر: سموحي فوق العادة. المصدر السابق. ص237.

البعض الآخر بأنها تركت آثاراً قانونية هامة[1]. غير أن هذا الخلاف لا يقلل من الآثار التي تركتها هذه النظرية في توسيع نطاق تطبيق مبادئ القانون الدولي وخاصة مبدأ عدم التدخل ليشمل أكبر عدد من الدول وهذا ما أكد عليه الأستاذ(Fenwick) بقوله: (أنه أي مبدأ- مونرو- لم يكن له آثار سياسية فحسب، بل وضع الأساس لتطور النظام الإقليمي إلى مجتمع دولي أوسع) [2]. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن إقرار عهد عصبة الأمم بشرعية الاتفاقات الدولية، كالمعاهدات واتفاقات التحكيم أو التفاهمات الإقليمية كمبدأ مونرو، التي يكون الغرض منها كفالة المحافظة على السلم) [3].

## 3 - انتشار الحركات القومية وظهور (مبدأ القوميات):

يعتبر انتشار الحركات القومية التحررية من العوامل أو الأسباب الرئيسة لفشل السياسة التدخلية التي مارسها التحالف المقدس بحجة مبدأ المشروعية[4]. في الوقوف أمام الحركات والثورات التحررية التي كانت مفعمةً بالروح القومية ومبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة والاستقلال في المجتمع الدولي [5].

فثار الشعب الفرنسي ثورته الثانية سنة 1830 وخلع شارل العاشر عن العرش، كما استطاعت بلجيكا أن تتحرر من سيطرة هولندا وانفصلت عنها سنة 1831، واستطاعت اليونان الانفصال عن تركيا سنة 1832، كما قامت دول أخرى في البلقان على هذا الأساس، حيث تم تحرير رومانيا والصرب وبلغاريا والاعتراف لهم بالاستقلال في مؤتمر برلين سنة 1878[6].

---

(1) - انظر: حسين عبد الله الفلاح. المصدر السابق.ص88.

(2) -Ch.G.FENWICK.Op.Cit.p.17

(2) – انظر: النص الانكليزي الذي يقول:

(Nothing in this convenment shall be deemed to affect the validity of international engagements. Such as treaties of arbitioration or regional understandings like the Monroe doctrine, for securing the maintenance of peace)

(3) - انظر بهذا المعنى:د.عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق ص315، ود.إحسان هندي،المصدر السابق. ص46.

(4) - د.عصام العطية. المصدر السابق.ص204.

(5) - انظر: د.حسن الجلبي. القانون الدولي العام. المصدر السابق، ص158، وانظر كذلك: د.إحسان هندي. المصدر السابق. ص46، ود.عصام العطية. المصدر السابق.ص204.

وكان من شأن ظهور هذه الحركات القومية، وبعد أن اشتدت بصفة خاصة في أواسط القرن التاسع عشر، أن نادى فريق من فقهاء القانون الدولي وعلى رأسهم الفقيه الإيطالي المعروف مانشيني (Macini) باعتبار الفكرة القومية أساساً للقانون الدولي العام، وتتخلص نظريته المعروفة بنظرية القوميات (أو نظرية الجنسيات) بأن (لكل أمة متجانسة، أي لكل قومية حقاً طبيعياً في أن تنظم نفسها على شكل دولة مستقلة) [1].

وبناءاً إلى ما تقدم فإن تلك العوامل بمجموعها أدت إلى فشل النظام الذي انبثق من مؤتمر فيينا 1815، بسبب تعارض ما كان يقرره من التدخل في شؤون الدول الأخرى مع المبادئ التقدمية التي كانت قد استقرت في القانون الدولي العام كمبدأ استقلال الدولة، والمساواة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

[1] - انظر: د.عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق. ص321-324، وانظر كذلك:د. حسن الجلبي.القانون الدولي العام. المصدر السابق.ص158، ود.عصام العطية. المصدر السابق.ص204.

## المبحث الخامس
# عصر المؤتمرات الدولية

يطلق البعض على النصف الثاني من القرن التاسع عشر اسم(عصر المؤتمرات) [1] والذي تميز بتنشيط الحركة السلمية نشاطاً كبيراً بسبب الشعور المتزايد بآلام الحروب وأضرارها، نتيجة الصراعات والحروب التي شهدتها القارة الأوروبية والمجتمع الدولي، وفداحة الأعباء المالية لتسليح الجيوش[2].

حيث بدأت الدول باللجوء إلى عقد المؤتمرات الدبلوماسية على مستوى واسع كلما دعت الحاجة إلى ذلك لمناقشة قضية معينة من قضايا القانون الدولي. وقد عقدت في تلك الفترة سلسلة من المؤتمرات الدولية [3] انبثق منها نظام جديد أطلق عليه نظام (المؤتمر الأوروبي) [4] أو (الاتفاق الأوروبي) [5].

---

[1] – د. إحسان الهندي. المصدر السابق.ص46.

[2] - د.حسن الجلبي. القانون الدولي العام. المصدر السابق.ص158.

[3] - ومن هذه المؤتمرات: مؤتمر لندن لعام 1830 بخصوص استقلال اليونان، ومؤتمر باريس لعام 1856 الذي أنهى حرب القرم وهو أول مؤتمر دولي حول نظام الأسرة الأوروبية إلى أسرة دولية حين تم قبول اشتراك دولة غير مسيحية (تركيا) على قدم المساواة مع الدول المسيحية الأوروبية، ومؤتمر جنيف لعام 1864 الذي أقر إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر( C.I.C.R)، وتم التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى لمساعدة الجرحى والمرضى من العسكريين في الحروب البرية، ومؤتمر لندن لعام 1870 بخصوص الملاحة في البحر الأسود، ومؤتمر بروكسل لعام 1874، الذي وضع مشروعاً لاتفاقية دولية حول قوانين وأعراف الحرب البرية، والتي تمت المصادقة عليها لاحقاً في مؤتمر لاهاي الأولى 1899 مع بعض التعديلات. ومؤتمر برلين لعام 1878 بخصوص استقلال بعض المستعمرات البلقانية عن الدولة العثمانية (صربيا، جبل الأسود، ورومانيا)، ومؤتمر مدريد لعام 1880 الذي شاركت فيه لأول مرة دولة افريقية وهي المغرب (انظر:د.إحسان هندي. المصدر السابق.ص46-47). إضافة إلى مؤتمري لاهاي لعام 1899و 1907 الذين أسفروا عن اتفاقية دولية تحمل اسم هذا المؤتمر، وكان لها أعظم وأخطر النتائج والآثار في تطور القانون الدولي العام حيث أقرت لأول مرة في العلاقات الدولية نظاما لفض المنازعات الدولية وبالطرق السليمة وأنشأت لأول مرة أيضا هيئة قضائية دولية هي محكمة التحكيم الدولي الدائمة في لاهاي. كما ونظمت ودونت قواعد الحرب والحياد الدوليين. انظر:د. حسن الجلبي. القانون الدولي العام. المصدر السابق. ص158-159. وللتفصيل انظر: د.محمد حافظ غانم. المصدر السابق. ص 42-43، ود.حسني محمد جابر. المصدر السابق.ص48-49.

[4] - انظر:د.علي صادق أبو هيف. المصدر السابق.ص322.

[5] - انظر:د.عبد الحسين القطيفي. المصدر السابق.ص316.

ويعتبر الاتفاق الأوروبي، كنظام التحالف المقدس، شبه حكومة دولية مؤلفة من دول أوروبا الكبرى، التي قلدت نفسها سلطة المحافظة على النظام والسلام في القارة الأوروبية، غير أن النظامين يختلفان من حيث المبادئ ومن حيث المبادئ ومن حيث التنظيم، إذ كان نظام التحالف المقدس يعمل باسم مبدأ المشروعية فيقوم بعمليات البوليس الدولي بتدخلها ضد الثورات الشعبية دفاعاً عن الملكيات المطلقة. أما الاتفاق الأوروبي فكان يعمل بوحي من مبادئ جديدة، ولا سيما مبدأ عدم التدخل ضد الشعوب ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها [1].

وهكذا انتهى القرن التاسع عشر بانتصار الأفكار التقدمية في كثير من النواحي على الأفكار الرجعية القديمة، فأصبح للشعوب صوت مسموع في تصريف شؤونها واستقر في محيط القانون الدولي العام الكثير من المبادئ التقدمية التي لم تكن محل اعتبار من قبل كحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول[2].

يستخلص من كل ذلك بأن مبدأ هدم التدخل في شؤون الدول الأخرى لم يظهر بمعناه القانوني إلاّ بمجيء الثورة الفرنسية، ثم بدأ المبدأ يفرض نفسه في العلاقات الدولية ابتداءً من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال مواقف بعض الدول الكبرى في كل من القارة الأوروبية والقارة الأمريكية المناهضة للسياسات التحررية التي أدت إلى استقلال شعوب كثيرة وإنشاء دول مستقلة من جهة أخرى، وتنشيط الحركة السلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي ساد فيه نظام المؤتمر الأوروبي من جهة ثالثة، وهذه العوامل والتطورات دفعت تلك الشعوب والدول إلى التمسك بمبدأ عدم التدخل في تعاملها الدولي وفي مواجهة السياسات والممارسات التي تتنافى مع ذلك المبدأ.

وهكذا ظهر في التعامل الدولي مبدأ دولي ينادي بعدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى إلاّ استثناءً وفي حالات الضرورة فقط، على الرغم من عدم احترام بعض الدول، وخاصة الدول الكبرى، له، ذلك لأن خرقها للمبدأ لم يكن نبعاً من إنكارها له، بل على العكس من ذلك، فإنها كانت تقدم على

---

[1] - المصدر السابق.ص317.

[2] - انظر:د.علي صادق أبو هيف. المصدر السابق. ص44-45، وبنفس المعنى انظر: عبدالله عبد الجليل الحديثي. النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي،ط1.بغداد:مطبعة اوفيست عشتار، 1986. ص: 8.

تدخلاتها بالاستناد على الاستثناءات الواردة عليه تحت حجج مختلفة لتبرير تلك التدخلات وإضفاء صفة الشرعية عليها. وهذا يعد دليلاً واضحاً على اعترافها بالمبدأ باعتباره مبدأً ملزماً يفرض عليها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ومن جانب آخر فإن مبدأ عدم التدخل قد شهد في بداية القرن العشرين تطوراً آخر وذلك بتوسيع نطاق الحظر الموجود فيه، إذ لم يعد قاصراً على الدول فحسب، بل شمل المنظمات الدولية أيضاً، فقد أثيرت بعد ظهور تلك المنظمات، وخاصة عصبة الأمم، مسألة قدرة المنظمة على التدخل في شؤون الدول، ومنها خاصة الدول الأعضاء فيها، لذلك نص عهد العصبة في المادة(15 الفقرة 8) على مبدأ عدم تدخل المنظمة في شؤون الدول الأعضاء[1]. إذ جاء فيها (إذا ما ادعى أحد الأطراف بأن النزاع يتعلق بمسألة يعتبرها القانون الدولي من الأمور الداخلة في نطاق الاختصاص المانع للأعضاء واعتراف بذلك مجلس العصبة تعين على هذا ملاحظة ذلك في تقريره مع الامتناع عن إصدار التوصية في مثل هذا النزاع) [2]. ويعد هذا النص الخلفية التاريخية المباشرة للمادة (2 الفقرة 7) من ميثاق الأمم المتحدة التي حظرت على الأمم المتحدة التدخل في شؤون الدول، والتي سنتناولها بالتفصيل في الفصل من هذا الباب.

وقد ترسخ مبدأ عدم التدخل منذ بداية القرن العشرين أكثر فأكثر مع تطور التنظيم الدولي. وأصبح مبدأ مستقراً في القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية المختلفة.

---

[1] - وقد ورد هذا النص استجابة لرغبة حكومة الولايات المتحدة في ضمان حريتها في التصرف فيما كانت تعتبره من شؤونها الخاصة طبقاً لنظرية(مونرو) وقد أصر الرئيس الأمريكي ويلسون شخصياً في مؤتمر باريس لسنة 1919 على أن يتضمن العهد مثل ذلك النص. انظر:د.حسن الجلبي. القانون الدولي العام. المصدر السابق. ص204، وانظر كذلك:د. محمد السعيد الدقاق. القانون الدولي، ج2. التنظيم الدولي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980.ص107.

[2] - انظر النص الأصلي باللغة الانكليزية الذي يقول:

(If he dispute between the parties is claimed by any of them, and is found by the council, to arise out of a matter which by international law is solely within the domestic jurisdiction of the party, the council shall so report, and shall make no recommendation as to its settlement).

## فعلى صعيد الاتفاقيات الدولية:

فقد نص العديد من الاتفاقيات الثنائية [1] والجماعية على مبدأ عدم التدخل ومن أهمها: الاتفاقية المعقدة بين (28 ) دولة أوروبية إثر اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية في عام 1936 التي وافقت الدول المجتمعة على ما سمي بنظام عدم التدخل في بالشؤون الداخلية للدول الأخرى [2]. وفيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الشارعة، فلم يخف على واضعي اتفاقيتي فيينا للعلاقات والحصانات الدبلوماسية (سنة 1961) وللعلاقات والحصانات القنصلية (سنة 1963) خطورة أعمال أعضاء البعثة الدبلوماسية والطاقم القنصلي على الدولة المعتمدين لديها، لذا ألزموهم بواجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة عند اضطلاعهم بمهامهم[3].

## وعلى صعيد المؤتمرات الدولية نذكر:

---

[3] - ومن تلك الاتفاقيات نذكر:

- الاتفاقية السوفيتية – التركية في عام 1921، التي أكدت على التزام الحكومة السوفيتية بالمبادئ التي أعلنتها وبمادئ القانون الدولي، كحق تقرير المصير ومبدأ عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. (د. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 27).
- الاتفاقية المعقودة بين الهند والصين عام 1954 التي وافقت فيها الدولتان على خمسة مبادئ اشتهرت بمبادئ التعايش السلمي (Principles of Peaceful Co-Existence) وقد توصل عدد الاتفاقيات الثنائية التي أكدت على تلك المبادئ ما بين عامي 1954 و 1962 إلى (81)، انظر:

IAN Brownlie and et-al. Op. Cit. P: 118-127.

وفي مجال اتفاقيات الصداقة والتعاون الدولي عقد أكثر من (50) اتفاقية ثنائية بين عامي 1946 و 1961 تضمنت التزام الأطراف المتعاقدة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها مبدأ عدم التدخل، انظر: Ibid. P: 127-129 .

[2] - Ph.C. Jessup. Op. Cit. P: 208

[2] - انظر: المادة (41 الفقرة 1) من اتفاقية فيينا للعلاقات والحصانات الدبلوماسية (لسنة 1961)، والمادة (55 الفقرة 1) من اتفاقية فيينا للعلاقات والحصانات القنصلية (لسنة 1963).

- مؤتمر باندونغ في 18 نيسان 1955 ومؤتمر بريوني المنعقد في 18 تموز 1956 الذي جاء لكي يعزز قيمة باندونغ حينما أكد على مقرراته[1].
- مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في هلسنكي عاصمة فلنده بتاريخ 1 آب 1975 الذي تضمن مجموعة مبادئ يطلق عليها (ميثاق أو مبادئ هلسنكي) من بينها مبدأ عدم التدخل[2].

**وأما المواثيق والقرارات الدولية، فهي كثيرة نذكر منها:**

**أ- القرارات الدولية:**

لقد صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الإعلانات والقرارات، التي كان الهدف منها خلق مناخ في العلاقات الدولية يصلح لإنماء العلاقات الودية والسلمية بين الدول، سواء بتحديدها لحقوق وواجبات الدول أو بطرحها وتأكيدها على المبادئ الرئيسة للقانون الدولي العام[3]. ولعل من أهم

---

[3] - شاركت في مؤتمر باندونغ (29) دولة، وكان مبدأ عدم التدخل ضمن المبادئ السبعة التي طرحها المندوب الباكستاني، والتي أصبحت فيما بعد من إحدى مقررات المؤتمر، انظر بالتفصيل: د. سعد حقي توفيق، مؤتمر باندونغ وأهميته في السياسة الدولية وحركة عدم الانحياز، بحث منشور في مجلة الحقوق، يصدرها اتحاد الحقوقيين العراقيين الأعداد (1-4) السنة (16)، 1984، ص: 89-118.

[4] - حضرته 33 دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، وقد أقر المؤتمرون وثيقة تعد من أكثر الوثائق أهمية وشهرة في تاريخ التنظيم الدولي الأوروبي، (انظر: د. اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 543)، وقد صاغت المادة الخامسة من ميثاق هلسنكي مبدأ عدم التدخل بالشكل التالي:

(The participating states will refrain any intervention, direct or indirect, individual or collective, in the internal or external affairs falling within the domestic jurisdiction of another participating state, regardless of their mutual relations). See: Dr. Hanspeter Neuhold, DDDr. Woldemar Hummmer. Dr. Christoph Schreuer, Osterreichisches Hand buchdes Volkerrechts, Boudz Materialienteil. Wien: Manzsche Verlags-und universitat sbuchhandlung. 1983. P:307.

[1] - ومن بين تلك القرارات والإعلانات التي أكدت على مبدأ عدم التدخل:

- إعلان حقوق الدول واجباتها الصادر في 1949 (المادة الثالثة)، انظر:

J.G. starke. Op. Cit. P: 16 .

تلك القرارات والإعلانات: قرار الجمعية العامة المرقم(xx) في 21 كانون الأول 1965 الخاص بتحريم التدخل، إذ بلغ تأكيدها لرفض التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية الذروة في هذا القرار [1] ، بسبب ما كان يشهده العالم في تلك الفترة من الحالات الكثيرة من التدخل مثل تدخل الولايات المتحدة في فيتنام وفي سانت دومنغو، وإصدار تركيا تحذيراً بالتدخل في قبرص[2]. وقد تضمن القرار من بين ما تضمن[3] ، النص على ما يلي: ( أن لكل دولة الحق الذي لا جدال فيه في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل أي من أية دولة أخرى. ولا يحق لأية دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب مهما كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة اخرى. لذا فإن التدخل المسلح وكافة الأشكال الأخرى من التدخلات أو التهديدات، ضد شخصية الدولة، أو تمتنع عن تنظيم ومساعدة وتمويل وتشجيع الفعاليات المسلحة ذات الطبيعة الإرهابية أو العصيانية التي تهدف إلى تبديل نظام حكومة دولة أخرى بالقوة أو بالتدخل في المنازعات الداخلية لدولة أخرى) [4].

**ب- المواثيق الدولية:**

---

✍ إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الرقم (XXV) 2625 في 24 تشرين الأول 1970، انظر: النص الكامل للإعلان باللغة الإنكليزية في:

Dr. Hanspeter Neuhold, DDDr. Waldemar Hummer. Dr. Christoph Schreuer. Op. Cit. P: 301-305.

✍ إعلان الحقوق والواجبات الاقتصادية المرقم (XX1X)، 3281 في 12 كانون الأول 1974، للتفصيل انظر:

Ignaz seidl. Hohenveldrn. International Economic law Netherlands: kluwer Academic Publishers, 1989. P: 27-28.

(1) - Basic facts about the United Nations. Op. Cit. P: 15.

(3) - انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 141.

(4) - وقد تضمن القرار أيضاً الإشارة إلى عدة وثائق دولية تؤكد مبدأ عدم التدخل، وهي ميثاق منظمة الدول الأمريكية، وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والمقررات الصادرة من مؤتمرات رؤساء ا لدول والحكومات لدول عدم الانحياز في بلغراد، ومؤتمر الرؤساء لدول عدم الانحياز المعقود في سنة 1961، انظر: حسين عبد الفلاح، المصدر السابق، ص: 95.

(5) - نقلا عن علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 141-142.
وبنفس المعنى انظر: د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 116-117.

بالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا(✍)، فإن معظم المواثيق الدولية، وخاصة تلك المنشئة للمنظمات الإقليمية، كميثاق جامعة الدول العربية[1]، وميثاق منظمة الدول الأمريكية (ميثاق بوغوتا، Bogota) [2]، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[3]، قد أقر بمبدأ عدم التدخل باعتباره من المبادئ الرئيسية التي الزمت تلك المنظمات والدول والأعضاء فيها على العمل وفقاً لها لتحقيق مقاصدها وأغراضها المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وهكذا فإن الإقرار بمبدأ عدم التدخل والنص عليه في مختلف الصكوك الدولية التي ذكرناها، ولا سيما في المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية[4]، كان له الأثر الواضح على تطوره واستقراره في نطاق قواعد القانون الدول العام المعاصر لفترة طويلة نسبياً.

---

✍ لاحقا انظر: الفصل الثالث من هذا الباب.

(1) - انظر: نص المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية.

(2) - تنص المادة (15) من ميثاق بوغوتا الذي صدر في 30 نيسان 1948 على ما يلي:
(No state of group of states has the right to intervene, directly, or indirectly for any reason whaterver, in the internal or external affairs of any other state. The foregoing principle prohibits not only armed force but also any other form of interference or attempted threat against the personality of the state or against its political, economic and cultural elements).
See: Dr. Hanspeter Neuhold, DDD. Waldemar Hummar, Dr. Christoph Schreuer, Op. Cit. P: 332.

(3) - انظر: المادة الثالثة الفقرة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

(4) - وذلك لأن المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية تعد من أهم الوثائق الدولية، لكونها تتميز بطبيعة مزدوجة، فهي من حيث الشكل أو المظهر تعتبر معاهدات دولية، وبذلك فهي تنشئ على عاتق المنظمة التي أنشأتها والدول الأعضاء فيها التزامات قانونية وتمنحهما الحقوق التي تم الاتفاق عليها، وهي من حيث المضمون أو الجوهر تعد بمثابة المصدر الأعلى لقانون المنظمة والذي يتمتع بمركز الصدارة بين المصادر الأخرى للقانون، انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط 2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985-1986، ص: 139-140.

# الفصل الثاني

# التعريف بمبدأ عدم التدخل وأساسه القانوني

# التعريف بمبدأ عدم التدخل وأساسه القانوني

## تمهيد وتقسيم:

من أجل الإحاطة بمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام، يتطلب ابتداءً التعريف بمبدأ عدم التدخل، ثم تحديد أساسه القانوني في ضوء تطورات القانون الدولي العام، لذلك نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول التعريف بمبدأ عدم التدخل ونخصص المبحث الثاني لتحديد الأساس القانوني له.

## المبحث الأول

## التعريف بمبدأ عدم التدخل

إن البحث في تعريف عدم التدخل وتحديد مفهومه لا يتطلب الجهد الكثير وخاصة بعد أن تطرقنا إلى تحديد مفهوم التدخل وبيّنا عناصره وأساليبه وطبيعته القانونية، وبذلك نكون قد قطعنا شوطاً مهماً في طريق تحديد مفهوم عدم التدخل.

ويلاحظ أن الفقهاء والكتاب لم يتطرقوا كثيراً إلى تعريف مبدأ عدم التدخل إذ اكتفت غالبيتهم بتحديد تعريف للتدخل وتحديد مفهومه على الرغم من أن دراساتهم كانت منصبه على تحديد مفهوم عدم التدخل، غير أن هذا لا يعني خلو مؤلفات وكتب القانون الدولي من إيراد تعريف لعدما لتدخل. فقد تعرض بعض الكتاب إلى تعريفه وهم توزعوا في ذلك على اتجاهين:

### اتجاه عرفه باعتبار التزاماً قانونياً:

ومن بين هذه الاتجاه الأستاذ (Glahn) الذي يعرفه بأنه (التزام أساسي يفرض على أيه دولة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى) [1]. وأيضا الدكتور (عبد العزيز محمد سرحان) حيث يقول: (يقصد بذلك (أي بمبدأ عدم التدخل) الالتزام الدولي الذي يقضي بأن تباشر كل دولة اختصاصها داخل إقليمها فقط وأن تكف عن كل عمل يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية، أي متعلقاً بالاختصاص الإقليمي لدولة أخرى) [2].

### واتجاه عرفه باعتبار حقاً من حقوق الدولة :

ومن بين هؤلاء الأستاذ (محمد طلعت الغنيمي) حيث يقول: (إن المبدأ أساساً هو عدم التدخل، بمعنى أن للدولة حقاً في ألا تتدخل الدول الأخرى في شؤونها) [3].

ومهما يكن من أمر هذا التباين، وسواء عرفنا التدخل باعتباره التزاماً أو باعتباره حقاً، فإنه لا يغير من الأمر شيئاً، حيث أن الحق والالتزام متلازمان، فلا يكون للحقوق معنى من غير أن تكون هناك التزامات على عاتق الغير تفرض عليهم احترام تلك الحقوق، وهذا ما أكدت عليه المادة الخامسة من إعلان حقوق وواجبات الدول الذي أقره المجمع الأمريكي للقانون الدولي في 6 كانون الثاني 1916، حيث جاء فيها: (لكل دولة لها حق[✍] ثابت وفقاً للقانون الدولي، الحق في أن تراه محترماً ومصاناً من جانب جميع الدول الأخرى، فالحق والواجب متلازمان، وحيث يوجد حق لأحد يوجد واجب على الجميع بمراعاته) [4].

وعليه فإن مفهوم عدم التدخل ينطوي على الاعتبارين معاً، فهو حق والتزام في أن واحد، لذلك يمكن تعريفه بأنه: (حق الدولة وغيرها من

---

[1] - G. V. Glahn. Op. Cit. P: 151.

[2] - د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 471.

[3] - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 461 الهامش.

[✍] (لكل دولة لها)، هكذا جاء في الأصل، ونرى أن كلمة (لها) زائدة في هذه الجملة.

[4] - انظر: النص في مجموعة ليفور وشكلافر، ص: 86 أشار إليه: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 239.

الأشخاص الدولية في ممارسة اختصاصاتها التي يقرها لها القانون الدولي العام، بصورة مستقلة عن كل تدخل أجنبي، وهي تلتزم عند ممارستها تلك الاختصاصات بعدم المساس باختصاصات غيرها من الأشخاص الدولية).

وقد قصدنا في تعريفنا أعلاه أن نربط مفهوم عدم التدخل بالنظرية العامة للاختصاص في القانون الدولي العام. ونقصد بها النظرية التي تنظم اختصاصات أشخاص ذلك القانون، فمما لا شك فيه أن القانون الدولي يحدد اختصاصات الدولة وغيرها من الأشخاص الدولية، ويفترض في كل شخص أن يمارس تلك الاختصاصات في النطاق المرسوم له، فمبدأ عدم التدخل، في نظرنا، هو الآلية التي من خلالها يمارس كل شخص من أشخاص القانون الدولي العام اختصاصاته على وجه الاستقلال، دون أي تدخل من قبل الأشخاص الدولية الأخرى وبذلك تتحقق أغراض وأهداف التنظيم الدولي، ولولا هذه الآلية لأصبحنا أمام فوضى دولية وليس التنظيم الدولي بمعناه الصحيح الذي ينشده المجتمع الدولي، ويحاول القانون الدولي تنظيمه.

وكما أن هذا الربط (ونقصد به ربط مبدأ عدم التدخل بالنظرية العامة للاختصاص) سوف يعيننا على معالجة بعض مسائل ذات أهمية بالغة والتي تتعلق بأساس تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، وعلى تحديد أهمية وضرورة مبدأ عدم التدخل في التنظيم الدولي، وكذلك فإنه يساعدنا على تحديد الأساس القانوني السليم لمبدأ عدم التدخل ذاته، كما سنتناوله في المبحث اللاحق.

ومن جانب آخر فإن تحديد مفهوم مبدأ عدم التدخل لا يكتمل – كما يبدو – إلا ببيان طبيعته وهي التي نتناولها في الفقرة التالية:

## طبيعة مبدأ عدم التدخل:

يبدو أن الفقهاء اختلفوا أيضاً في تحديد الطبيعة القانونية لمبدأ عدم التدخل كما هو حالهم بصدد تعريف التدخل. فيذهب البعض[1] إلى اعتبار مبدأ عدم

[1] - الشافعي محمد بشير، المصدر السابق، ص: 328.

التدخل مبدأ سياسياً وذلك بحدة كثرة انتهاكه على المستوى السياسي الدولي وكون فروض التدخل أكثر من فروض عدم التدخل[1].

ويبدو أن هذا القول لا يتفق مع واقع المجتمع الدولي، فكثرة حالات وفروض التدخل مقارنة مع حالات عدم التدخل لا تكون سبباً لاعتبار مبدأ عدم التدخل مبدأً سياسياً. إذ أن التجاء بعض الدول أو بعض الأشخاص الدولية الأخرى إلى ممارسة السياسات التدخلية وعدم احترامها لمبدأ عدم التدخل، يعود إلى طبيعة التنظيم الدولي وما فيه من نواقص. وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر في 9 نيسان 1949 حيث داء فيه: (لا يمكن اعتبار حق التدخل المزعوم سوى مظهر من مظاهر سياسة القوة التي أسيء استعمالها بشكل خطير، ولا يمكن أن تحتل أية مكانة في القانون الدولي المعاصر، مهما كانت نواقص التنظيم الدولي) [2].

ومن جانب آخر يجب أن لا ننسى أن القانون هو حصيلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن إجراء فصل تام بين القانون والسياسية، لما بينهما من تفاعل وتأثير متبادل[3]. فالمبادئ القانونية قد تكون ثمرة لإرادة سياسية، أو تكون لها نتائج وأثار سياسية، أو أن يكون الغرض من وراء تطبيقها ذا طابع السياسي، ولكن هذه الأمور، وكما يذهب إليه الأستاذ محمد السعيد الدقاق، لا تؤثر في طبيعة المبدأ القانوني طالما أنه ينتج آثاراً تنعكس على حقوق والتزامات المخاطبين بها. وذلك بقطع النظر عن طبيعة

---

[2] - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[1] - انظر: قضية مضيق كورفو (Corfu Channel Case) منشورة في مجموعة أحكام المحكمة الدولية .T.S.JRep ، الجزء الرابع، ص: 35 نقلا عن: د. صلاح الدين عبد الوهاب، المساواة بين الدول، بحيث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدر عن جامعة عين شمس، العدد / 1 لسنة 11 يناير 1969، ص: 355-392، انظر: ص: 384، ود. إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص: 96، وحسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 94-95.

[2] - ويذهب أستاذنا د.سعدي البرزنجي بهذا الصدد إلى القول: (صحيح أن القانون والسياسة حقلان مختلفان لكن بينهما تداخل واتصال مستمرين فليست كل الحقائق القانونية مقررة كما يجب أن تكون وفقاً لمنطوق المبادئ القانونية). أستاذنا د. سعجي البرزنجي، المسالة الكوردية في القانون الدولي، مقال منشور في مجلة كولان العربي، العدد (0) الصادرة في (1) تموز 1996، ص: 21.

الأُثـار الأخـرى التـي يمكـن أن ينتجهـا فـي المجـالات الأخـرى[1]، كالمجـال السياسي، الذي استند إليه ذلك البعض، لإضفاء الصفة السياسية على مبدأ عدم التدخل.

في حين يذهب البعض الآخر[2]، إلى اعتبار مبدأ عدم التدخل من بين (مبادئ القانون العامة) التي تندرج ضمن مصادر القانون الدولي العام وفقا للمادة (38) من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، التي يمكن للمحكمة أن تطبقها للفصل فيما يعرض عليها من منازعات دولية[3].

ولكن هذا الرأي لا يتفق مع الرأي الراجح في تفسير مضمون (مبادئ القانون العامة) التي نصت عليها المادة المذكورة، حيث ترى غالبية الفقهاء أن المقصود بتلك المبادئ هو المبادئ العامة للقانون الداخلي وليس القانون الدولي[4]، وأن تطبيق المحكمة لمبدأ عدم التدخل لا يعني اعتباره من بين مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة، كما جاء في المادة (38)، بل باعتباره من بين مبادئ القانون الدولي العرفي أو الاتفاقي لكونهما مصدرين أصليين للقانون الدولي العام، وهذا بعكس المبادئ العامة للقانون التي لم ينعقد الإجماع على اعتبارها من المصادر الأصلية، بل يذهب غالبية الفقهاء إلى اعتبارها مصدراً احتياطياً أو استدلالياً للقانون الدولي الذي لا يلجأ إليه إلا في حالة عدم وجود مصادر أصلية[5].

---

(3) - انظر: د. محمد السعيد الدقاق، دروس في القانون الدولي العام، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1987، ص: 216.

(4) - د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 163-164.

(5) - تأتي (مبادئ القانون العامة) في الدرجة الثالثة من حيث ترتيب مصادر القانون الدولي العام في النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية بعد المعاهدات الدولية والعرف الدولي، انظر: المادة 38 من نظام الأساس لمحكمة العدل الدولية.

(1) - انظر بهذا الصدد: د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 304-305، ومن أبرز الفقهاء الذي دافعوا عن هذا الرأي (لوتر باخت) في مؤلفه بعنوان (مصادر القانون الخاص والقياس في القانون الدولي)، ودولابرادي (Delapradelle)، وفينج (Finch)، وهدسن (Hudson) وغيرهم، أشار إليه: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 173.

(2) - انظر: شارل روسو، المصدر السابق، ص: 84-85، ود. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 303، ود. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 171، وجدير

ويبدو أن الطبيعة القانونية لمبدأ عدم التدخل قد توضحت أكثر بعد تطور التنظيم الدولي وظهور ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى المنشئة للمنظمات الإقليمية، التي ذكرناها سابقا، حيث جعلت مبدأ عدم التدخل من بين الأسس التي تقوم عليها تلك المنظمات، وخاصة بعد ظهور ورسوخ نظرية القواعد الآمرة في القانون الدولي العام[1]. حيث أكدت الآراء الفقهية[2] وأغلب الدول[3] على اعتبار مبدأ عدم التجخل من بين القواعد الآمرة (Jus Cogens) [4] في القانون الدولي العام.

ولتحديد طبيعية القواعد الآمرة يتعين علينا يبان أهم خصائصها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

---

بالذكر أن هناك من اعتبرها من المصادر الأصلية وتأتي في الدرجة الثالثة بعد المعاهدات والعرف، انظر: عصام العطية، المصدر السابق، ص: 76.

(3) - على الرغم من انتقاد بعض الكتاب وبعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا لفكرة وجود القواعد الآمرة، إلا أن حقيقة ودود كيان قانوني رسمي للقواعد الآمرة في القانون الدولي قد تأكدت باعتراف معظم الدول بها، وخاصة بعد اقتراح لجنة القانون الدولي، والتي تمثل جميع الأنظمة القانونية في العالم، على صياغتها بشكل نظرية عامة وذلك في المواد 42 و 44 و 45 من مشروع قانون المعاهدات التي وافقت عليه الدول المشاركة في مؤتمر فيينا لسنة 1969 الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن أعيد صياغة تلك المواد مع بعض الإضافات وأصبحت تشكل المواد 53 و 64 و 71 من اتفاقية قانون المعاهدات، انظر: عبد الله عبد الجليل الحديثي، النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي، ط 1، بغداد: مطبعة أوفسيت عشتار، 1980، ص: 68-69.

(4) - انظر بهذا الصدد: عبد الله عبد الجليل الحديثي، المصدر السابق، ص: 93، وخليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، دراسة قانونية سياسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1981، ص: 327.

(5) - انظر: عبد الله عبد الجليل الحديثي، المصدر السابق، ص: 72.

(6) - ويقصد بمصطلح (Jus cogens) مجموعة القواعد الآمرة التي لا يمكن السماح بالانتقاص منها أو انتهاكها، (J G Starke. Op. Cit. P: 63) وكان مصطلح ( Jus cogens) قد استعمل في مجال القانون الداخلي منذ عهد اليونان والرومان ليدل على قواعد القانون التي لا يجوز للأفراد مخالفتها في تصرفاتهم، وبعد ذلك بكثير استخدام الكتاب الانكلوسكسون مصطلح (Public order) بنفس المعنى، أما في مجال القانون الدولي فقد أثار استخدام مصطلح (Jus cogens) خلافاً بين أعضاء لجنة القانون الدولي عندما حاولت استخدامه في مشروعها لاتفاقية قانون المعاهدات، وقد تم اقتراح مجموعة مصطلحات بهذا الشأن، وبعد مناقشات طويلة انتهت اللجنة إلى قبول مصطلح (Jus cogens) واستعمل في صياغة عنوان المادة موضوعة البحث إضافة إلى مصطلح (Peremptory norm)، انظر بالتفصيل: عبد الله عبد الجليل الحديثي، المصدر السابق، ص: 28-30.

### 1- أنها من قواعد القانون الدولية الوضعي:

حيث تكون نسبة هذه القواعد إلى القانون الدولي وليست إلى قواعد السلوك الأخرى والمبادئ غير القانونية، كمبادئ القانون الطبيعي والأخلاق والمجاملات الدولية التي لا تتمتع إلا بالتزام أدبي[1]، بخلاف قواعد القانون الدولي الوضعي التي تكون لها سلطان القانون ويلتزم جميع المخاطبين بها بمراعاتها والسير على مقتضاها في علاقاتهم وتصرفاتهم، والتي تترتب على الإخلال بها مسؤولية قانونية دولية، تعرض منتهك القاعدة للجزاء[2].

### 2- أنها ذات مردود أخلاقي وحضاري:

وذلك لأن صفة الإلزام المطلق لهذا القواعد تبرر على أساس من الأخلاق أو القانون الطبيعي أو المصلحة العامة الدولية أو الأمن الدولي، فعلاقة القواعد الآمرة المباشرة بهذه الأسس هي التي بررت لها تلك القوة من الإلزام[3].

### 3- أنها قواعد عامة،

ويقصد بعمومية القاعدة الدولية أنها موجهة إلى جميع أشخاص القانون الدولي المخاطبين بها، وذلك لأهمية تلك القواعد في حكم المسائل الدولية العامة المشتركة، إذ لا يستقيم حكمها لدولة دون أخرى لوجود الترابط والوحدة في الموضوع[4].

---

(1) - انظر: المصدر السابق، ص: 95.
(2) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 74.
(3) - انظر: عبد الله عبد الجليل الحديثي، المصدر السابق، ص: 97.
(4) - المصدر السابق، ص: 99.

## 4- أنها قيد على حرية إرادة أشخاص القانون الدولي:

إذ الصفة المميزة للقواعد الآمرة في القانون الدولي هي أنها تبطل كل قاعدة معدلة أو لاغية لها، فصفتها التحريمية هذه تعتبر قيداً على إرادة الدول وسيادتها وكذلك إرادة غيرها من أشخاص القانون الدولي[1].

ويبدو أن المادتين (103 و 108) من الميثاق جاءتا بأحكام جسدت هذا الأفكار ومنحت المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومن بينها مبدأ عدم التدخل، ذات طبيعة القواعد الآمرة المذكورة أنفا. فبالنسبة إلى المادة (103) من الميثاق تضمنت حكماً يقضي بعدم الاعتداد بأي التزام دولي ترتبط به الدول الأعضاء إذا كان في هذا الالتزام ما يتعارض مع أي من الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق[2]. أما بالنسبة إلى المادة (108) فتضمنت حكماً يعطي لنصوص الميثاق قيمة قانونية كبيرة، وذلك لأن هذه النصوص لا يمكن تعديلها إلا وفقاً لشروط غير عادية، حددتها المادة المذكورة، إذ لا يمكن تعديل أي نص من نصوص الميثاق إلا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة ومصادقة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة ومن بينها جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة[3].

**وبناءً على ما تقدم فإن الاعتراف بصفة القواعد الآمرة لمبدأ عدم التدخل تترتب عليه جملة نتائج خطيرة من أهمها:**

1- إن النطاق التحريم (ونقصد به تحريم التدخل) ينصرف إلى جميع أشخاص القانون الدولي العام، لأن المصلحة العامة الدولية التي يفترض من مبدأ عدم التدخل تحقيقها والتي تتمثل في تحقيق السلم

---

[1] - المصدر السابق، ص: 203، ويقول الأستاذ (Jurt): (أن القواعد الآمرة نفسها هي قوة داخلية للقانون الدولي ضد إرادة الدول التي تظهرها في عقد المعاهدات الدولية) نقلا عن: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] - انظر: المادة (103) من الميثاق، ولا شك أن الالتزام بعدم التدخل يعد في مقدمة الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، وبنفس المعنى. انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 113-114، الذي يرى عدم مشروعية المعاهدة المتعارضة مع الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق.

[3] - انظر: المادة (108) من الميثاق.

والأمن الدوليين وتدعيم التعاون الدولي تتنافى مع تحريمه على بعض أشخاص القانون الدولي دون البعض الآخر.

2- إن الامتناع عن التدخل يعتبر من الالتزامات القانونية الدولية على عاتق أشخاص القانون الدولي، لذلك يترتب على انتهاكه تحمل المنتهك للمسؤولية القانونية الدولية، وبالتالي تعرضه للجزاء[1].

3- بطلان التصرفات والمعاهدات الدولية التي تتناقض مع مبدأ عدم التدخل، وقد أكدت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 على هذا الحكم إذ جاء في المادة 53 منها ما يلي: (تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام...).

ويترتب على الحكم ببطلان المعاهدة بسبب مخالفتها لقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، إزالة جميع الآثار (بقدر الإمكان) التي تنتج عن تطبيق المعاهدة وجعل العلاقات المتبادلة بين الأطراف متفقة مع تلك القادة الآمرة [2].

4- عدم إمكانية تغيير مبدأ عدم التدخل، أو تعديله إلا بقاعدة قانونية دولية لاحقة، لها نفس القوة، وهذا ما أكد عليه الشطر الأخير من المادة (53) السالفة الذكر، إذ جاء فيه: (ولأغراض هذه الاتفاقية

---

[1] - وتجدر الإشارة إلى أن هناك من ينكر تحمل الأشخاص الدولية من غير الدول المسؤولة الدولية ومن بينهم الأستاذ علي صادق أبو هيف، حيث يقول: (لما كانت المسؤولية متصلة بفكرة السيادة ... فيتبع ذلك أنها لا يمكن أن تنشأ إلا بين دولتين). (انظر: أبو هيف، المصدر السابق، ص: 245). ولكن الرأي الراجح في الفقه هو تحمل المنظمات الدولية باعتبارها من أشخاص القانون الدولي المسؤولية الدولية أيضا، حيث يمكن أن تكون المنظمة الدولية مدعية كما يمكن أن تكون مدعى عليها تجاه منظمة أخرى أو دولة، (انظر: د. محمد عزيز شركي، المدخل إلى القانون الدولي العام، ط 2، المصدر السابق، ص: 105، وانظر كذلك بنفس المعنى: د. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في التنظيم الدولي، النظرية العامة، ط 4، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1977، ص: 299 وما بعدها، ود. جمال طه ندا، مسؤولية المنظمات الدولية في مجال الوظيفة الدولية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص: 33 وما بعدها)، كما أكد القضاء الدولي على مبدأ مسؤولية الأمم المتحدة في أحكام متعددة، انظر: مجموعة الأحكام والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، 1962، ص: 168-169، أشار إليه: د. محمد السعيد الدقاق، دروس في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 305.

[2] - انظر: المادة (71) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

تعتبر قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العامة المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال بها ويمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العامة لها ذات الصفة). وعليه فإن العرف الدولي والاتفاقيات الدولية المحدودة الأطراف لا تحوز القوة الإلزامية الكافية لتغيير أو تعديل مبدأ عدم التدخل.

## المبحث الثاني

## الأساس القانوني لمبدأ

## عدم التدخل

أن المبحث في الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل، في نظرنا، يستدعي ابتداء دراسة نظرية السيادة في القانون الدولي العام، **وذلك لأسباب ثلاثة:**

أ- يربط أنصار نظرية السيادة مبدأ عدم التدخل بسيادة الدولة واستقلالها لأنهم يرون في التدخل اعتداءً على ما للدولة المتدخل في شؤونها من سيادة واستقلال[1]. ويرى البعض [2] ( أن مبدأ عدم التدخل هو نتيجة طبيعية ومتلازمة لمبدأ المساواة في السيادة، وليس لأية دولة استخدام وسائل سياسية أو اقتصادية أو أية وسيلة أخرى لاغتصاب حق دولة أخرى في سيادتها).

ب- إن الممارسات التدخلية تؤكد أن من أكثر المسائل التي تثيرها تلك الممارسات نطاق العلاقات الدولية هي مسألة سيادة واستقلال الدولة المتدخل في شؤونها، ويظهر ذلك في احتجاج الدول بسيادتها ضد أي تدخل أجنبي.

ج- إن نظرية السيادة كانت إلى وقت قريب، الأساس الذي قامت عليه التنظيمات الدولية (عصبة الأمم، الأمم المتحدة...)، وكذلك الأداة لتفسير معظم المبادئ والنظم القانونية الدولية.

ولكن في نفس الوقت، إن القانون الدولي المعاصر قد خطى خطوات حثيثة وجريئة نحو الحد من سيادة الدولة، بل إنكارها في بعض الحالات التي تطلبها صياغة مبادئ قانونية تقدمية، كالمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون الدولي في شتى المجالات، والتي عجزت نظرية السيادة عن تفسيرها

---

[1] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 210.

[2] - The United Nations and the Maintenance of International Peace and Securiy, UN. Instituite for Training and Research, Dordecht/ Boston/ Lancater: Martinus Nijhoff Publishers, 1987. P: 117.

وهذا ما حدا بالتيارات الحديثة في فقه القانون الدولي إلى إنكار نظرية السيادة واستبدالها بنظريات أخرى. ومن جانب آخر، فإن الالتزام بعدم التدخل لا يقتصر على الامتناع عن التدخل في شؤون الدولة، بل يشمل الامتناع عن التدخل في شؤون غيرها من الوحدات الدولية، كالمنظمات والأقاليم الدولية التي يقر لها القانون الدولي الحق في مباشرة اختصاصاتها على وجه الاستقلال، ومع ذلك فإن هذه الوحدات لا تملك السيادة، فهل تعد السيادة، أو بالأحرى الحق في التمتع بالسيادة، الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عن خلال الفقرات التالية:

**فكرة السيادة:**

إن فكرة السيادة فكرة حديثة نسبياً، فلم تكن معروفة بمعناها الحديث حتى القرن السادس عشر[1].وبدأت هذه الفكرة أول ما بدأت بفكرة سياسية تنادي بتقوية سلطة الدولة في مواجهة نفوذ الإقطاع في الداخل، وبالتحرر من سلطة الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية في الخارج[2].

وقد ارتبطت نظرية السيادة باسم الفقيه الفرنسي جان بودان Jean Bodin (1520-1592)م الذي صاغها على شكل نظرية قانونية في مؤلفه المشهور الكتب الستة للجمهورية(Six livers de la republique)عندما

---

[1] - انظر: د. حكمت شبر، القانون الدولي العام، دراسة مقارنة في الفقهين الاشتراكي والرأسمالي، ج 1، بغداد: مطبعة دار السلام، 1975، ص: 215، ود. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، المجلد الأول، القاعدة الدولية، ط 1، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1972، ص: 194، وخليل إسماعيل الحديثى، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، دراسة قانونية سياسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1981، ص: 20، ود. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 280. وهناك من يذهب إلى أنه (مع أن تعبير (السيادة) لم يعرف من القديم، ولكن صنوه كان معروفاً، لقد فهم الرومان من لفظي Liber (حر) و Libertas (حرية) ما نفهمه اليوم من لفظة (سيادة)، (انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 581). وللمزيد حول الوضع التاريخي لفكرة السيادة انظر: د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، المصدر السابق، 591 وما بعدها.

[2] - فقد استدعى القضاء على نظام الاقطاع تصوير فكرة السيادة من الوجهة الداخلية بأنها السلطات العليا المطلقة التي تنفرد بها الدولة والممنوحة لحكامها في التصرف بشؤون الإقليم والرعايا الذين تنتظمهم،واستدعى كذلك القضاء على نفوذ الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية تصوير هذه الفكرة من الوجهة الخارجية بأنها القدرة المطلقة للدول على التصرف في الشؤون الدولية من دون الخضوع إلى أي سلطان خارجي، انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 188.

نشره في عام 1576م، حيث عرف فيه السيادة بأنها: (السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين، وهي سلطة مطلقة ومستقلة عن أية سلطة أخرى، فلا يتقيد سلطان الأمير بقيد سوى أن قوانينه لا يمكن أن تغير أو تحرف قوانين الخالق والطبيعة) [1]. وقد أكد بودان بأن صاحب السيادة هو من يملك السلطة العليا على الإقليم وسكانه، وأن سلطته هذه لا يقيدها قانون أو قاعدة وضعية، وإنما تقيدها الآلة والقانون الطبيعي والتزامات الحاكم حيال غيره من أصحاب السيادة وحيال الأفراد سواء رعاياه أو الأجانب[2].

ولكن هل أن بودان نادى خلاله نظريته في السيادة بالسلطة المطلقة للملوك كما يزعم البعض؟[3]، وهل أراد بنظريته أن يجعلها أساساً للقانون الدولي؟[4] إن نظرة فاحصة لما كتبه (بودان) عن السيادة، ومقارنته مع الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة في عصره، تظهر بجلاء أنه أراد أن يقيد سلطات الدولة أو الملك بقانون الخالق والقانون الطبيعي والقوانين الأساسية في الدولة، في مواجهة تعاليم وإرشادات ميكيافيلي (1469-1527)م التي كانت سائدة في زمنه، حيث نادى (ميكيافيلي) بأن صاحب السلطة فوق الأخلاق والقانون وفوق المثل العليا، وذلك من خلال فصله السياسة عن الأخلاق والدين[5]. وهذا بعكس بودان الذي أراد أن يربط السياسة بالأخلاق والدين، بتقييد سلطان الحاكم بقيود

---

[3] - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 280، ود. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 282، ود. حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، ا لقاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص: 123، ود. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 188.

[4] - د. محمد طلعت الغنمي، الغنيمي في القانون السلام، المصدر السابق، ص: 582.

[1] - د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 280، ود. محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الجنس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، خالي من ذكر سنة النشر، ص: 161.

[2] - هناك من يصف (بودان) باعتباره أو من أدخل اصطلاح (السيادة) في الفقه الدولي: انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 188.

[3] - انظر: أستاذنا د. عبد الرحمن الرحيم عبد الله، محاضرات في فلسفة القانون، ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) للسنة الدراسية 1998-1999، ط 1، اربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2000، ص: 41، وجدير بالذكر أنه عندما سجل ميكيافيلي أساليب عصره في كتابه (الأمير) عام (1513) اتخذه الحكام من بعده انجيلاً لقن الحكم لقرون طويلة. انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1977، ص: 85.

مختلفة، الأخلاقية والدينية، وحتى بعض القواعد الأساسية داخل الدولة[1]، ومن جانب آخر، فإنه لم يقصد أن يجعل من مفهوم السيادة معياراً لتنظيم علاقات الدول داخل المجتمع الدولي.

بل حاول من خلاله نظريته تحليل البنية الداخلية للدولة[2]. ولكن سرعان ما تحول مفهوم السيادة، الذي نادى به (بودان) إلى مفهوم أكثر إطلاقاً على يد بعض فلاسفة القرن السابع عشر، عندما أكد هوبز في كتاباته (إن من بيده السيادة لا يتقيد بشيء حتى بالدين) [3]. ومن جانب آخر، تحولت نظرية السيادة إلى الفقه الدولي، وتمسكت الدول بها باعتبارها السلطة المطلقة التي لا تخضع لأية سلطة أخرى في إطار علاقاتها بالدول الأخرى. لأن الحكومات كانت ترى في الاستقلال المطلق في الخارج مبرراً لممارسة السلطان المطلق لها في الداخل[4].

وبعد أن أقرت معاهدة وستفاليا (1648) بمبدأ الاستقلال، والذي اتخذ، كما سبق شرحه، شكل السيادة المطلقة، أصبح مبدأ السيادة المطلقة الأداة لتنظيم العلاقات بين الدول في ذلك الوقت، بحيث أصبح كل رئيس دولة أو ملك في دولته الحاكم المطلق الذي لا يمكن أن يرد قيد على سلطانه في الداخل، والذي لا يمكن أن يخضع لسلطان غيره من الدول في الخارج. إذ ارتبطت خصائص السيادة (سلطة عمل القوانين، حق القضاء النهائي، تقرير الحرب والسلم) –

---

[4] - ويؤكد الأستاذ (بريرلي) هذا الجانب من فكر بودان إذ يقول: (من الواضح أن بوادان لم يفكر هكذا.. أن بوادان أراد، من خلال نظريته في السيادة، أن يخضع الحاكم إلى القوانين الأساسية في الدولة إلى جانب القواعد الدينية والأخلاقية والطبيعية).
J.L. Brierly. Op. Cit. P: 11.
وبنفس المعنى انظر: د. محمد طلعت الغنمي، الغنيمي في القانون السلام، المصدر السابق، ص: 582.

[2]- Michael Akehurst, Amodern Introduction to International Law, Ist pub. London: George allen and Unwin LTD. 1970, P: 26.
ويقول بريرلي بهذا الصدد: (السيادة بنظره (أي بنظر بودان) هي مبدأ أساسي للنظام السياسي الداخلي، وبالتأكيد كان يتعجب لو اعتقد بأن الكبتاب الذي يأتون من بعده يشوهونها إلى مبدأ الفوضى الدولية (Aprinciple of International Disorder) ويستخدمونها لجعل دولتهم فوق القانون) J.L. Brierly. Op. Cit. P: 10.

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 188، وانظر بنفس المعنى: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 281.

[2] - انظر: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 282.

على حد تعبير بودان – في البداية بشخص الملك باعتباره صاحبها، وكان يقوي منها (أي السيادة) لحسابه، حتى قال لويس الرابع عشر قوله الشهير: (الدولة أنا I'Etat e'est moi) [1].

إن هذا المفهوم للسيادة، وتمسك الدول به جعلا الملوك والحكومات في وضع مكنهم من عدم خضوعهم لأي شيء حتى لقواعد الدين والأخلاق واستبدوا بالسلطة بشكل مفرط وخطير. ونتيجة لذلك، وبفضل انتشار الأفكار الديمقراطية ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر فكرة جديدة تنادي بانتقال السيادة من يد الملوك إلى يد الشعوب، وذلك على أيدي أنصار مدرسة القانون الطبيعي لمحاربة الحكومات الاستبدادية التسلطية حينما اعتبروا الشعب مصدر السلطة وصاحبها الحقيقي[2]. وبالرغم من التطورات السياسية والدستورية التي شهدتها أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وحتى بعد أن انتقل حقوق مباشرة السيادة من الملوك إلى الشعوب، فقد ظلت السيادة وخاصة في مظهرها الدولي محتفظة بمعناها التقليدي المطلق حينما تعهدها الفقه الألماني في القرن التاسع عشر، مؤكداً أوصافها المطلقة تحت تأثير نظريات هيجل (Hegel) في الدولة والقانون، إذ ظهرت نظرية (اختصاص الدولة في إعطاء اختصاصاتها) والقائلة بأن السيادة ما هي إلا قدرة الدولة المطلقة في تحديد اختصاصاتها بما في ذلك الاختصاصات الدولية[3].

وقد ظهرت أيضاً فكرة السيادة المطلقة في المذهب السوفيتي في القانون الدولي بثوب جديد باعتبارها أداة لحماية الدولة السوفيتية وحماية نظامها من أعداء الداخل والخارج، فقط كتب الفقيه السوفيتي كاروفين (Karovine) يقول:

---

[3] - انظر: د. محمد طه بدوي، المصدر السابق، ص: 57.

[4] - ويعود الفضل في إبراز هذه الفكرة إلى الفقيه الهولندي (سبينوزا)، إلا أنها تطورت وتعمقت على يد المفكر الفرنسي (جان جاك روسو) في كتابه الشهير (العقد الاجتماعي). (انظر: د. حكمت شبر، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 216) ويلاحظ أن (روسو) لم يحارب الاستبداد لذاته وإنما حارب استبداد الحاكم الفرد فقط. (استأذنا د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، محاضرات في فلسفة القانون، المصدر السابق، ص: 54.

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 289، و د. خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 22، وهذه النظرية من وضع الفقيه (هينل) ويطلق عليها بالألمانية (Kompetenz-Kompetenz) للتفصيل انظر: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 60 وما بعدها.

(إنه مما لاشك فيه بأن موفق الاتحاد السوفيتي السياسي والقانوني من السيادة لا يقوم على إيمانه بعدالتها الموضوعية بوصفها من مبادئ القانون وحسب، بل على اعتبارها أيضاً من مقتضيات المصالح الحقيقية لروسيا بوصفها دولة اشتراكية، ففي الوقت الذي يتجه فيه القانون الدولي الأوروبي نحو تضييق فكرة السيادة فإن الاتحاد السوفيتي مدعو للقيام بدور المدافع القوي عنها بمعناها التقليدي ما دام هناك خارج حدوده طوق يحيط به من العالم الرأسمالي) [1].

وهكذا فإن فكرة السيادة منذ نشوئها وإلى أوائل القرن العشرين ظلت محتفظة بثوبها التقليدي باعتبارها السلطة المطلقة للدولة وحريتها في التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية دون الخضوع لأي سلطان خارجي، وظلت هذه الفكرة متسلطة على كل نظريات القانون العام الداخلي والقانون الدولي التقليدي خلال تلك الفترة[2].

## مظاهر السيادة:

يكون للدولة نتيجة لتمتعها بالسيادة الحق في مباشرة كافة السلطات والاختصاصات المتصلة بوجودها كدولة، سواء في داخل إقليمها وفي صلتها برعاياها أو في خارج الإقليم في اتصالها بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولي[3]. لذلك ميز الفقه التقليدي بين جانبين (أو مظهرين) للسيادة، وهما المظهر الداخلي والمظهر الخارجي:

### 1- المظهر الداخلي:

مبناه حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية، وفي فرض سلطانها على كافة ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء[4]. وتتمثل هذه الحرية باختيار الدول بارادتها، دون تأثير أو ضغط خارجي، نوع حكومتها (ملكية أم جمهورية)، ونظام حكمها (نظام برلماني أم رئاسي أم مجلسي)، وتنظيمها السياسي (وحدة الحزب أو تعدد الأحزاب) ونظامها الاقتصادي الاجتماعي

---

(2) - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 189، وللتفصيل حول مفهوم السيادة في المذهب السوفيتي انظر: د. بدرية عبد الله العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب و تطبيقه في دولة الكويت، ط 1، دمشق دار الفكر، 1978-1979، ص: 156 وما بعدها.

(3) - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 280.

(4) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 120.

(5) - د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 280.

(ليبرالية أم اشتراكية أم ماركسية شيوعية)، وتنظيم الدولة لمرافقها العامة بالتشريعات التي تراها مناسبة، وفي إخضاع السكان لهذه التشريعات[1].

## 2- المظهر الخارجي:

مبناه استقلال الدول بإدارة علاقاتها الخارجية دون أن تخضع في ذلك لأية سلطة عليا[2]. وبالتالي قيام العلاقات فيما بينها وبين هذه السلطات على قدم المساواة[3]. ويمثل هذا المظهر بحق الدولة في عقد المعاهدات والانضمام إلى المنظمات الدولي، وفي الدخول في محالفات مع دول معينة دون أخرى، وفي شن الحرب، وعقد الصلح، وفي الاعتراف بالدول والحكومات التي تظهر في المجتمع الدولي...إلخ[4].

وهذان المظهران للسيادة ما هما سوى تعبير عن مجمل الحقوق التي تتمتع بها الدولة نتيجة سيادتها ومن أهمها حق الاستقلال وحق المساواة، لذلك نكتفي بتناولهما بإيجاز:

### أ- حق الاستقلال ( Independence )

اختلف الفقهاء في استخدام كلمة (الاستقلال) وتحديد طبيعة، ومن خلال دراسة الآراء الفقهية يمكن أن نميز بين ثلاث اتجاهات في هذا الصدد. اتجاه يذهب إلى اعتبار (الاستقلال) أحد المظاهر الأساسية للسيادة، وهو يتمثل بالمظهر الخارجي لسيادة الدولة في مواجهة الدول الأخرى[5]. فالاستقلال في نظر أصحاب هذا الاتجاه، هو عبارة عن السيادة منظوراً إليها من وجهة نظر الدول الأخرى، باعتبار أن الدولة التي تكون سيدة نفسها تكون مستقلة بالنسبة

---

(1) - انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 173.

(2) - د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 280.

(3) - د. محمد منصور الصاوي، المصدر السابق، ص: 160.

(4) - انظر: د.إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 173-174.
والتمييز بين المظهر الخارجي والمظهر الداخلي للسيادة لا يعني الفصل بينهما، فالدولة لا تكون ذات سيادة، حتى إذا كانت سلطتها التشريعية أو التنفيذية أو القضائية غير مقيدة، طالما كانت خاضعة في علاقتها الخارجية لدولة أخرى، انظر:
H.Kelsen. Op. Cit. P: 192.

(5) - خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 24، ود. حكمت شبر، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 220.

للدول الأخرى[1]. وبهذا المفهوم يعرفه الأستاذ (بريرلي) بأنه: (تعبير عن وضع الدول التي تسيطر على علاقاتها الخارجية بمعزل عن أي تدخل أو ضغط مفروض من دولة أخرى) [2]، ويرى بعض الشراح[3] أن أغلب الفقهاء يذهبون إلى اعتبار الاستقلال بالمفهوم السابق، الركن الرابع لقيام الدولة ويشترطون دائماً تمتع الوحدات الإقليمية بالاستقلال، من أجل أن يصدق عليها وصف الدولة.

واتجاه يذهب إلى اعتباره (أي استقلال) مرادفاً لكلمة السيادة، ومن مؤيدي هذا الاتجاه الدكتور إحسان هندي، والدكتور حسني محمد جابر، حيث يقول الأخير: (ومجموع هذين الحقين (ويقصد بهما حق الاستقلال الداخل وحق الاستقلال الخارجي) هما نفسهما المرادان بما يسميه البعض (حق السيادة) )[4].

بيد أن الاتجاه الثالث يرى بأن الاختلاف يبن مفهومي السيادة والاستقلال لا ينحصر في الاختلاف اللفظي، وإنما هو اختلاف في المضمون أيضاً، ويرى في الاستقلال المعيار الصحيح لوجود الدولة مستبدلاً به معيار السيادة، الذي تبناه الفقه التقليدي[5].

ومهمات يكن من الخلاف بشأن الاستقلال، سواء كان مظهراً خارجياً للسيادة أو مرادفاً أو بديلاً لها، فإن ما يعنينا هنا هو أن (التدخل) يتناقض مع حق الاستقلال، لأن حق الاستقلال يتضمن حصانة الدولة من أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية والخارجية، وقد أكدت المادة (20) من تصريح الاتحاد الدولي القانون سنة 1919 على أن (استقلال الدولة يجب أن يفهم بمعنى قدرة

---

(6) - د. عبد المجيد عباس، المصدر السابق، ص: 223.

(2) - J.L Brierly. Op. Cit. P: 129.

(2) - د. عزيز القاضي، المصدر السابق، ص: 344.

(3) - د. حسني محمد جابر، المصدر السابق، ص: 232، وبنفس المعنى انظر: د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص: 213، ويبدو أن هناك شراح آخرون يذهبون إلى الاتجاه نفسه، وذلك لأنهم يعتبرون الاستقلال حقا من الحقوق الأساسية للدولة ويميزون بين مظهرين له وهما الاستقلال الداخلي (Internal Independence) والاستقلال الخارجي (External Independence) وما هما في الحقيقة إلا مظهرا السيادة: الداخلي والخارجي، والاختلاف يبنهما لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف لفظي، انظر:
CH.G.Fenwick. Op.Cit. P: 249-250. G.V. Glahn. Op. Cit. P: 118-120.

(4) - انظر: شارل روسو، المصدر السابق، ص: 95 وما بعدها.

الدولة على التقدم من غير أن تستطيع أي دولة أخرى التدخل بسلطتها الخاصة في ممارسة نشاطها الداخلي أو الخارجي) [1].

وإذا نظرنا إلى حق الاستقلال من الناحية الداخلية لدولة ما، فإنه يمكن أن يأخذ مظاهر مختلفة، وهو يعني في البداية حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].ونقصد بحق تقرير المصير في هذا المجال، حق تقرير المصير الداخلي أكثر مما نقصد به حق تقرير المصير الخارجي،إذ هناك من أساتذة العلاقات الدولية من يرون – بحق – أن حق تقرير المصير يكون على نوعين:

**الأول: يطلق عليه حق تقرير المصير الداخلي:**

ويقتصر التمتع بهذا الحق على الدول الكاملة السيادة، ويعني أن تكون للدولة الحرية في أن تدبير شؤونها على النحو الذي ترتضيه لنفسها وتراه ملائماً مع مصالحها، دون تدخل أو تهديد بالتدخل من جانب الدول الأخرى.

**الثاني: يطلق عليه حق تقرير المصير الخارجي:** وينصرف إلى الدول والشعوب التي لم تحصل بعد على استقلالها السياسي[3].

وذلك لأن (التدخل) يتناقض كلياً مع حق تقرير المصير الداخلي، على عكس حق تقرير المصير الخارجي، حيث توجد هناك حالات يتطلب من الجهات الدولية المختصة بحكم وظائفها، وخاصة منظمة الأمم المتحدة التي أخذت على عاتقها العمل على إقرار هذا الحق[4]، التدخل متى تهيأت لتلك الدول والشعوب الظروف والمقومات بهدف مساعدتها لنيل استقلالها. وقد تدخلت الأمم المتحدة فعلاً عندما أصدرت الجمعية العامة في 14 تشرين الأول 1960 القرار المرقم (1514) بخصوص منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) [5].

ولعل المثال الأكثر سطوعاً هو تدخل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عندما اتخذ مجلس الأمن قراره المرقم (1264) بتاريخ 15 أيلول 1999 والذي

---

(5) - انظر: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 67.

(6) - د. الشافعي محمد بشير، المصدر السابق، ص: 338-339.

(1) - انظر بهذا الصدد: د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص: 24-27.

(2) - انظر: الفقرة (2) من المادة (1) والمادة (55) من الميثاق.

(3) - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 223.

سمح بموجبه بتدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إقليم (تيمور الشرقية) بهدف وقف انتهاكات حقوق الإنسان وتسهيل عملية استقلال هذه الجزيرة. وذلك بإجراء استفتاء ليقرر الشعب التيموري مصيره، أما بالانفصال عن اندونيسيا أو البقاء تحت سيادتها، وقد اختار الشعب التيموري تحت إشراف الأمم المتحدة الانفصال وأعن استقلاله[1].

**ب- حق المساواة (Equility):**

إن حق المساواة بين الدول يشك أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام، وكانت النظرية التقليدية تعتبره بمثابة قانون ذاتي طبيعي وأساسي للدول[2].

فالمفهوم التقليدي للمساواة في السيادة، هو أن الدول صغيرها وكبيرها، متساوية بصورة مطلقة.لأن شعوبها تتكون من أفراد يعتبرون، بحسب قانون الطبيعة، متساوين في حقوقهم والتزاماتهم[3]. وبالتالي فلا يجوز لدولة أن تحصل على زيادة في الحقوق على حساب أخرى أو تتمتع بإعفاء من التزام من بين سائر الدول. فالجميع متساوون أمام القانون يتمتعون بنفس القدر من احترام الحقوق وبنفس القدر من الحصانة ضد الاعتداء[4].

غير أن هذا المفهوم المطلق للمساواة سرعان ما تحول إلى مساواة نسبية بسبب ما يوجد من التباين واللاتماثل في قدرات الدول ونوعية تأثيرها والتي هي ناجمة أساساً عن التفاوت في مصادر القوة والإمكانات التي تحوزها كل دولة[5]. وقد أكدت المادة (3) من التصريح الخاص بحقوق وواجبات الدول الصادرة عن الاتحاد القانوني الدولي سنة 1919 على هذه الحقيقة إذ جاء فيها: (إن الدول متساوية أمام القانون وأن المساواة القانونية تقتضي تعاونا متساوياً

---

(4) - انظر: محمد أمين الميداني، ملاحظات حول التدخل الإنساني للأمم المتحدة، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد(13360) الأربعاء 6 تشرين الأول 1999.ص17.

(5) - انظر: شارل روسو، المصدر السابق، ص94.

(1) - انظر: د.محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي،ج2، التنظيم الدولي ، المصدر السابق،ص96 الهامش.

(2) - انظر:د.محمد الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية، المصدر السابق،ص82.

(3) - انظر:د.عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص36.

لتنظيم مصالح المجتمع الدولي من غير أن يقتضي ذلك مشاركة متساوية في تكوين وسير الأجهزة المنشئة لإدارة هذه المصالح) [1].

ومع ذلك فإن معظم الدول الأسيوية والإفريقية يؤكد على التوسع في مبدأ المساواة في السيادة للحيلولة دون التدخل في شؤونها[2]. وفي رأي الفقه السوفيتي، فإن مبادئ احترام سيادة الدولة والمساواة في الحقوق بين الدول هي الوسيلة الهامة، من الناحية القانونية للدفاع عن استقلال الدول الضعيفة ضد تدخلات واعتداءات البلاد الأقوى منها[3].

## طبيعة السيادة ومداها:

السيادة، حسب المفهوم الذي قدمناه، تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن متطلبات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلفة شؤونها إرادتها وحدها، وتعبر عن هذه الإرادة الهيئة التي تتولى الحكم في كل دولة طبقا لنظامها السياسي[4]. وعلى هذا الأساس كان الفقه التقليدي ينظر إلى الدولة باعتبارها (سلطة عليا ليس فوقها سلطة ولا يصح أن يكون فوقها سلطة) [5] أي أن السيادة كانت ذات صفة مطلقة، وظلت هذه الفكرة سائدة إلى عهد قريب، بل ولا يزال هناك بعض المفكرين من رجال القانون والسياسة يدافعون عنها، وعلى الأخص في الدول الدكتاتورية[6].

وربما أن السلطة السيادية للدولة تنفرد بصفات ومميزات [7]لا توجد في أية سلطة أخرى داخل الدولة، لذلك ذهب الفقه التقليدي إلى اعتبار السيادة المعيار القانوني للدولة لتميزها عن غيرها من الوحدات السياسية والإدارية

---

(4) - أشار إليه:د.حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق،ص83.

(5) - انظر: خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق،ص181.

(6) - ج.أ.توكين، المصدر السابق، ص213.

(7) - انظر:د.علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص118.

(8) - د.إحسان هندي، المصدر السابق، ص174.

(1) - انظر:د.علي صادق أبو هيف، المصدر السابق،ص118.

(2) - حدد الدستور الفرنسي الصادر في 3 أيلول (سبتمبر) 1791 صفات السيادة بالقول: (السيادة واحدة، لا تقبل التجزئة، ولا تقبل التصرف بها، ولا تخضع للتقادم المكسب أو المسقط)، وفي شرح هذه الصفات انظر:د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، المصدر السابق، ص623-624، ود. إحسان هندي، المصدر السابق، ص173.

والإقليمية [1]لذلك يذهب البعض، إلى اعتبارها (أي السيادة) الركن الثالث للدولة إلى جانب ركني الشعب والإقليم[2].

في حين يرى آخرون (أن السيادة مفهوم نظري لا مادي لذا من المستحسن اعتبارها معياراً لاستقلال الدولة وليس ركناً مادياً لوجودها، لأن الركن المادي الثالث للدولة هو (السلطة السياسية) التي تمارس السيادة أي( الحكومة) حسب التعبير الحديث، وليس السيادة نفسها) [3].

## نقد نظرية السيادة:

إن أصاب القانون العام من تطور وتحول سواء كان ذلك في المجال الدستوري أو الدولي جعل من المستحيل التسليم بالسيادة على الوجه الذي استقر في الفقه التقليدي لذلك كانت فكرة السيادة ولا تزال منذ أواخر القرن التاسع عشر محلاً للنقد الشديد من قبل جانب كبير من الفقهاء المحدثين في القانون العام وبشكل خاص فقهاء القانون الدولي[4]، إذ أن اعتبار السيادة سلطة مطلقة تترتب عليه نتائج خطيرة من شأنها هدم قواعد القانون الدولي بأكملها.

فالدولة على هذا الاعتبار لا يمكن أن تسلم بوجود أية سلطة أو قوة أخرى فوق إرادتها ولو كانت قوة القانون وقواعد الأخلاق، فإرادتها ورغبتها هي قانونها الأعلى[5]، ومن الواضح إن فكرة السيادة على هذا الإطلاق، كما يذهب الأستاذ (عبد الحسين القطيفي) [6]، تتعارض وفكرة أي تنظيم قانوني للجماعة الدولية، ويصبح معه وجود القانون الدولي أمراً مستحيلاً في وسط (فوضى السيادات).

---

[3] - انظر:د. عصام العطية، المصدر السابق، ص280.

[4] - د.حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، المصدر السابق،ص591، ود.علي صادق أبو هيف، المصدر السابق،ص109-110.

[5] - د.إحسان هندي، المصدر السابق،172، وبنفس المعنى انظر:د.عصام العطية، المصدر السابق، ص279-280.

[6] - د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 190.

[7] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 118.

[8] – د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 395-396.

ولعل أكثر الانتقادات شدة كانت من قبل الفقهاء الغربيين وعلى وجه الخصوص أنصار المدرسة الموضوعية، أمثال كلسن، وديكي، وجورج سل، **ويمكن إجمال أهم هذه الانتقادات فيما يلي:**

1- من العسير التسليم بنظرية السيادة من الوجهتين العملية والقانونية، لكونها نظرية غامضة وغير مستقرة، حيث لم يستطع أنصارها، وخصوصاً الفقهاء التقليديون، تحديد مضامينها وأوصافها بشكل علمي دقيق[1].

2- إن فكرة السيادة فكرة خالية، إذ يذهب الأستاذ (جورج سل) إلى اعتبار فكرة السيادة فكرة خيالية أو تصورية (Fiction) تؤدي إلى استحالة منطقية[2]. ويقول الأستاذ (ديكي) بهذا الصدد: (إن السيادة غير موجودة، وإن ما هو موجود هو الاعتقاد بالسيادة ..وإن السبب الرئيس الذي من أجله ينبغي علينا العمل على تقويض الاعتقاد بالسيادة، هو أن هذا الاعتقاد يقود إلى جعل إنشاء القانون الداخلي والقانون الدولي أمراً مستحيلاً على الإطلاق) [3].

3- إن نظرية السيادة لا تستقيم مع أي نظام اجتماعي وسياسي، لما تقتضيه الحياة الاجتماعية في الجماعة من تقييد لحرية أعضائها وخضوعهم المتبادل حفظاً لكيانها وتحقيقاً لنموها وتقدمها[4].

4- إن مصطلح السيادة مصطلح غير قانوني وغير ثابت، وبما أن الدولة هي ذات سلطة، لذلك فإن التأكيد على مصطلح السيادة يؤدي إلى المبالغة في سلطاتها وتشجعها على إساءة استعمالها[5].

---

(1) - انظر: د. حسن الجلبي، المصدر السابق، ص: 191، وخليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 23.

(2) - نقلا عن: د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1986، ص: 76.

(3) - الأستاذ ليون ديكي، دروس في القانون العام، بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، 1981، ص: 64-65.

(4) - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 192، وخليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 23.

(5) - M. Akenurst. Op. Cit. P: 26

5- إن فكرة السيادة تتناقض وفكرة الخضوع للقانون، فإذا كانت السيادة تعني السلطة المطلقة، وإذا كانت الدول ذات سيادة، فبهذا المفهوم أنها (أي الدول) لا تكون في نفس الوقت خاضعة للقانون ويصبح معها القانون الدولي مجرد وهم[1].

6- إن معيار السيادة معيار خاطئ من الناحية القانونية، في المجالين الداخلي والخارجي، ففي داخل الدولة، ومع التسليم بأن الدولة صاحبة الاختصاص العام وأنها لا تخضع لسلطة أعلى، غير أنها لا يمكن أن تكون مطلقة التصرف، فالدولة ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية وهي إسعاد رعاياها، ولذلك فإن جميع تصرفات الدولة يجب أن تهدف إلى هذا الغرض، وهي في جميع تصرفاتها تخضع للرقابة الداخلية، سواء كانت رقابة سياسية أو إدارية أو قضائية أو شعبية. وفضلاً عن ذلك فإن القانون الدولي يستطيع التدخل وفرض سلطته ورقابته على علاقة الدولة برعاياها، بقصد ضمان حد أدنى من الحقوق للفرد في مواجهة الدولة. أما في مجال العلاقات الدولية فنجد أن الدولة ليست مطلقة التصرف إذ هي تخضع للقانون الدولي العام الذي يورد قيوداً كثيرة على أعمالها، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية[2].

7- إن فكرة السيادة ومبالغة الدول في التمسك بها، تقف عائقا أمام تطور القانون الدولي العام، ولقد أكد معظم الفقهاء الغربيين على هذا الجانب، ومن بينهم الأساتذة (كلسن) و (ديكي) و (جورج سل) حيث يرون: (بأن السيادة تقف سداً حائلاً أمام تطور القانون الدولي) [3].

---

(1) - J.L. Brierly. Op. Cit. P: 14.

(1) - انظر: د. محمد حافظ غانم، مذكرات في القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972-1973، ص: 97-98.

(2) - نقلا عن: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 281، ويذهب الأستاذ (بريرلي) بهذا الصدد إلى القول: (أن الذي يعرقل الأمور في القانون الدولي العام هو التمسك بالفكرة الخاطئة في تمتع الدول بالسيادة). انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

8- إن مبدأ السيادة يشكل خطراً كبيراً على السلم والأمن الدوليين في عهد انتشار الأسلحة النووية، وبهذا الاعتبار يرى جيسب (Jessup) أنها (أي السيادة) أساس الشر في العلاقات الدولية[1].

ولم ينفرد الفقه الغربي بالهجوم على نظرية السيادة بل شاركه في ذلك جانب من الفقه الدولي العربي، ونذكر منهم، على سبيل المثال، الدكتور (محمد السعيد الدقاق) الذي يقول: (إن منطق السيادة يتعارض مع القانون لأنه في مجتمع منظم لا توجد سيادة إلا للقانون ومن ناحية أخرى فإنه لا يتصور أن يوجد في مجتمع ما تعايش بين سياديتين لأن ذلك يؤدي بالضرورة إلى وجود تصارع وتصادم بينهما، إذ لكي يبقى أي منهما (أو سيادة) (✍) فلا بد وأن يتولى تحديد سيادة الآخر وهو ما يخل بمنطق السيادة ذاته لأن هذا يعني انحسار سيادة أحدهما لحساب الآخر) [2].

وينتقد الدكتور (محمد عزيز شكري) نظرية السيادة بالقول: (إن نظرية السيادة كما تطبقها الدول حتى الآن تشكل حجر عثرة في تطور القانون الدولي بشكل يساير التطور العظيم للمجتمع الإنساني. لأن (السيادة) كثيراً ما تشكل الدرع الذي تحاول الدول أن تحتمي ورائه لمنع نفاذ العديد من القواعد القانونية الحديثة. خاصة إذا كانت هذه القواعد تتعلق بأمور كانت في الماضي تعتبر من اختصاصات الدولة الداخلية كحقوق الإنسان مثلا) [3].

وإزاء هذه الانتقادات من جانب، وبسبب الأوضاع الجديدة في المجتمع الدولي من جانب آخر، فإن أنصار نظرية السيادة أرادوا انقاد نظريتهم، بعد أن تقبلوا الواقع الجديد، وذلك بتحويل فكرة السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية (المقيدة) محاولة منهم لجعلها أكثر انسجاماً مع التنظيم الدولي المعاصر وما وصل إليه القانون الدولي العام من تطور. ومن بين هؤلاء الأستاذ (محمد

---

(1) - H. Jessup. International problem of Governing Mankind Clermont, California, 1947, P: 25.

أشار إليه: حكمت شبر، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 232.

✍ هكذا جاء (أو سيادة) ولكن يبدو أن هناك خطأ مطبعياً و الصحيح هو (ذو سيادة).

(1) - د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي المصدر السابق، ص: 76-77. وبنفس المعنى، انظر: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص: 282-293.

(2) - د. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، ط 2، المصدر السابق، ص: 78، وبنفس المعنى، انظر: د. بدرية عبد الله العوضي، موقف القانون من الأحداث المحلية والدولية، المصدر السابق، ص: 111.

طلعت الغنيمي) الذي صاغ نظرية السيادة المقيدة على الوجه الآتي: (إن حق السيادة هو حق الدولة في أن تأتي ما تراه من تصرفات – سيترك القانون الدولي لها حرية اتيانها – في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ بقائها .. إن حق السيادة حق في أصله مطلق إلا إذا قام الدليل على تقييده،أو هو في قول آخر عبارة عن حصيلة ما ينبغي للدولة من حريات بعد خصم ما استنقص منها بناءً على أحكام القانون الدولي) [1].

والدكتور (حكمت بشير) حيث يقول: (إن العلاقة بين القانون الدولي والسيادة متلازمان، فالسيادة هي أحد المنطلقات للقانون الدولي ... أننا حينما نتحدث عن مبدأ السيادة لا نعني به السيادة المطلقة التي واكبت تطور الدول البرجوازية.. وإنما نقصد بها السيادة المقيدة في النظام الداخلي للدولة وفي مجال العلاقات الدولية) [2].

وأما بصدد القيود التي ترد على السيادة فإن أنصار هذه النظرية يدافعون عنها على أساس أن تلك القيود لا تتنافى مع فكرة السيادة ذاتها، طالما أن الدول تخضع لأحكام القانون الدولي وتفرض تلك القيود بإرادتها، باعتبار أن الاتفاق بين الدول هو وحده الذي يشكل أساس القوة الإلزامية للقانون الدولي[3].

غير أن هذا التحول لم يستطع دحض الانتقادات التي وجهت إلى نظرية السيادة، لأن السيادة في الأصل تعني الوصف المطلق وتستعصي طبيعتها على التقييد، أما استخدام مصطلح السيادة النسبية (أو غير المطلقة) فيبدو أن تلاعب بالمصطلحات أو على حد تعبير (كلسن) تناقض في المصطلحات (Acontradiction in terms) [4]. فالإرادة (نقصد بها إرادة الدولة) التي تقيد نفسها بقيود تحد من حريتها وسلطاتها لا تبقى سيدة بعد تلك القيود، فالقيود تتنافى مع الحرية التي هي سمة من سمات السيادة، فهي (أي الإرادة) تكون سيدة إلى الوقت الذي تتنازل عن تلك الحريات والسلطات أما بعد ذلك فهي تفقد

---

(3) - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 586.

(4) - د. حكمت شبر، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 233.

(1) - انظر بهذا الصدد: آراء (شوار زنبرجر) الذي هو أحد أنصار البارزين لنظرية السيادة في مؤلف:

Schwarzenberger, G. Amanual of Interhational law, 5th ed. London, 1976. P: 58-59.

أشار إليه: خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 31.

(4) - H. Kelsen. Op. Cit. P: 194.

سيادتها وبالتالي فإنها من الأولى أن توصف بشيء آخر غير وصف السيادة. لذلك يذهب البعض [1] إلى أن مصطلح الاستقلال (Independence) يكون أكثر ملائمة لوصف حقيقة الدولة.

كما أن التأكيد على إرادة الدولة في تقييدها بقواعد القانون الدولي يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع القانونية في المجتمع الدولي وإلى هدم القانون الدولي من أساسه، حيث بإمكان أية دولة أن لا تلتزم بقواعد القانون الدولي بمجرد الإعلان عن عزمها على عدم التقييد بها، طالما كان التزاماه بقواعد ذلك القانون ناشئاً عن إرادتها وحده، فهي بذلك تستطيع أن لا تلتزم بها في أي وقت تقتضي إرادتها أن لا تلتزم بها[2].

ومن جانب آخر فإن إسراف الدول في الاعتداد بإرادتها ومبالغتها في تأكيد التمسك بسيادتها، لا تعد عقبة أمام تطور القانون الدولي وحسب، بل أنها تقف حائلاً أمام تطبيق ما هو موجود حالياً من القواعد أيضاً، ويظهر هذا الجانب جلياً في امتناع الدول عن الأخذ بنظم القضاء المقررة في القوانين الداخلية، إذ التقاضي فيما بين الدول في ظل القضاء والتحكيم الدوليين لا يزال مرهوناً بقبول الدول لولاية المحكمة للنظر في النزاع الذي تكون طرفاً فيه[3]. بمعنى آخر أن القضاء الدولي لا يستطيع تطبيق قواعد القانون الدولي في أي نزاع بدون موافقة الدول أطراف النزاع، وعادة تُؤْثر الدول التسوية السياسية

---

(1) - CH.G. Fenwick.Op. Cit. P: 251. and M. Akenurst Op. Cit. P: 27.

(4) - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 43.

(5) - انظر: المادة 36 الفقرة الأولى من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، أما الولاية الجبرية للمحكمة والتي نصت عليها الفقرة (2) من نفس المادة فإنها متوقفة أيضا على القبول المسبق للدول بهذه الولاية، كما وأن الفقرة الثالثة من المادة نفسها قد أهدرت من القيمة القانونية للولاية الجبرية لتلك المحكمة حيث أجازت للدول أن يقترن قبولها لتلك الولاية بتحفظات مختلفة، فعلى سبيل المثال، عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1946 على الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية فإنه اقترن موافقته، بشرط هام (اشتهر فيما بعد بتحفظ كونالي) يتخلص في أن الولايات المتحدة هي وحدها التي تقرر فيما إذا كان موضوع النزاع الذي هي طرف فيه يمكن أن يعرض على هذه المحكمة أم لا. انظر: هارولد كورلاند، الأمم المتحدة كيف؟ ولماذا؟ ترجمة عبد الفتاح المنياوي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1962، ص: 305-306، وللمزيد حول التحفظات المتعلقة بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية. انظر: د. فنر زبن حسن الناصري، دور القضاء الدولي في تسوية المنازعات الدولية، ط 1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989، ص: 95 وما بعدها، ورينيه جان دوبوي، المصدر السابق، ص: 156-157، ود. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 220 وما بعدها.

أو الدبلوماسية على التسوية القضائية[1]. وهذا قد يؤدي إلى عدم تطبيق قواعد القانون الدولي بما يعنيه ذلك من الانتقاص من قيمة هذا القانون ذاته، إذ القيمة الحقيقية لأي قانون – كما يذهب أستاذنا الدكتور عبد الرحمن رحيم عبد الله [2] - تكمن في احترامه وتطبيقه.

بناءً على كل ما تقدم فإن نظرية السيادة لم تعد النظرية الراجحة في الفقه الدولي كمعيار لوجود الدولة وأداة لتفسير معظم المبادئ والنظم القانونية الدولية بسبب كونها من أكثر نظريات القانون الدولي غموضاً وتناقصاً وتعرضاً للانتقاد. لذلك جاءت المحاولات مبكرةً للبحث عن نظريات أخرى لاستبدال نظرية السيادة بها لتستجيب للتحولات الكبيرة التي حصلت في نطاق العلاقات الدولية والقانون الدولي العام. وقد وجدت عدة نظريات في هذا الصدد منها: نظرية لابانـد (Laband)، ونظرية يلينـك (Jellinek) ونظرية مباشرة الاختصاصات الدولية أو الخضوع المباشر للقانون الدولي العام (L'immediatete internationale) التي اقترحها فردروس (verdross) وكونز (Kunz) [3]. ولكن من أهم هذه المحاولات كانت تلك التي حاولت البحث عن إيجاد معيار للدولة في نطاق النظرية العامة للاختصاصات الدولية والتي نتطرق إليها بإيجاز في الفقرة التالية:

## التحول نحو النظرية العامة للاختصاصات الدولية:

وجدت التيارات الحديثة في الفقه الدولي في النظرية العامة للاختصاصات الدولية أساساً خصباً لتفسير وتكييف الكثير من الموضوعات والمسائل الخلافية في القانون الدول العام[4]. لذلك اتجه علماء الفقه الحديث

---

[1] - انظر: د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 526، لذلك يذهب البعض إلى أن اعتبارات السيادة أفشلت كل محاولة لجعل ولاية محكمة العدل الدولية إلزامية، انظر: د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 142.

[2] - محاضرات في فلسفة القانون، ألقاها على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) بكلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين – اربيل للسنة الدراسية 1998-1999.

[3] - للتفصيل راجع: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 282-283.

[1] - فعلى سبيل المثال: قدمت نظريات كثيرة لتكييف طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بإقليمها منها: نظرية الملكية، ونظرية الإقليم كنطاق، ونظرية الإقليم كركن من أركان الدولة، ونظرية الحيز الجوي، ونظرية الاختصاص، غير أن النظرية الأخيرة أصبحت النظرية الراجحة في الفقه الدولي الحديث، أنها استطاعت أن تفسر بوضوح ما عجزت النظريات الأخرى عن تفسيره من النظم القانونية الدولية، مثل: التنازل عن الإقليم وعلاقة

ومن بينهم الأستاذ (شارل روسو) والأستاذ (حسن الجلبي) إلى البحث عن إيجاد معيار قانون للدولة في إطار هذه النظرية، إذ القانون الدولي بموجب هذه النظرية لها مهمة ثلاثية وهي[1]:

أ- تحديد الاختصاصات بين الدول ، إذ إن لكل دول نطاق يمارس فيه اختصاصاته على أساس جغرافي.

ب-تحديد الالتزامات، سلبية كانت (واجبات الامتناع) أو إيجابية (واجبات التعاون، المساعدة، ...الخ)، التي تفرض على الدول عند ممارستها لاختصاصاتها.

ت-تحديد وتنظيم اختصاصات المؤسسات الدولية (عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ..الخ) وهي مهمة، انتشرت انتشاراً واسعاً في العصر الحالي.

لذلك يرى الأستاذ (شارل روسو) في نظرية الاستقلال (L'independence) المعيار الصحيح لتمييز الدولة عن غيرها من الوحدات الأخرى، وعند تحليله لنظريته يذهب إلى أن الاستقلال **يتضمن عناصر ثلاثة وهي:**

1. استئثار الدولة بممارسة الاختصاصات التي يقرها لها القانون الدولي (مانعية الاختصاصات).
2. والاستقلال بهذه الممارسة (حرية الاختصاصات).
3. وشمول الاختصاص (أو عمومية الاختصاصات) [2].

أما الأستاذ (حسن الجلبي) فيتخذ من نظرية الاختصاص ذاتها المعيار للتمييز المذكور، **ويحدد معالم هذا المعيار في نطاق الأوصاف القانونية التالية[3].**

## 1- مباشرية الاختصاصات الدولية (Immediadite):

---

الدول بالمستعمرات والإيجار، وامتداد الولاية القضائية على السفن والطائرات التي ترفع علم الدولة ....الخ، انظر بالتفصيل:د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص289 وما بعدها، ود.عصام العطية، المصدر السابق، ص225 وما بعدها.

[2] - الأستاذ شارل روسو، المصدر السابق، ص90.

[3] - راجع بالتفصيل: المصدر السابق، ص90 وما بعدها.

[4] - د.حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص196 وما بعدها.

حيث تتميز الدولة عن باقي الهيئات السياسية والقانونية في القوانين الداخلية بخضوعها المباشر للقانون الدولي العام، وطبقاً لذلك فهي تستمد اختصاصاتها بصورة مباشرة من هذا القانون.

**2- كـــون هـــذه الاختصاصـــات مســـتقلة ( L'autonomi des Competence):**

ويعني انفراد الدولة بمباشرة واستعمال جميع السلطات والاختصاصات التي تدخل في نطاق السلطان الوطني على وجه يستعبد حق أي دولة أخرى في المشاركة في هذه المباشرة سواء كان ذلك عن طريق الالتزام بقبول أي تدخل أو توجيه في هذا الخصوص.

**3- عموميـــة الاختصاصـــات الدوليـــة ( La' Pienitude de competence):**

حيث تتميز الاختصاصات التي تباشرها الدول في نطاق سلطاتها الوطنية بالمدى الواسع من العموم والشمول الذي يقرره لها القانون الدول عن باقي الهيئات السياسية والدستورية والإدارية، إذ تمتلك الدول اختصاصات عامة وشاملة تستطيع بمقتضاها إدارة الإقليم الذي تحكمه، وتوجه وتنظم جميع أنشطة الهيئات والأفراد الذين تنظمهم سواء كان ذلك من الوجهة الاقتصادية أو الاجتماعية.

وجدير بالذكر أن نظرية الاختصاصات الدولية قد لاقت رواجاً في الفقه والقضاء الدوليين تحت تأثير التيارات الحديثة[1] وعلى حساب نظرية السيادة التي هجرها معظم الفقهاء المحدثين، وقد أكد الأستاذ(عبد العزيز محمد سرحان) هذه الحقيقة عندما تعرض إلى مسألة الاختيار بين النظرية الاختصاص حيث يذهب إلى أن غالبية شراح القانون الدولي العام في الماضي كانوا يتمسكون باصطلاح السيادة، وكان موقفهم هذا يتسق مع الأفكار التي كان يقوم عليها القانون الدولي التقليدي الذي كان يعترف بحقوق ذات طابع مطلق للدول، ولكن بعد أن دخلت الجماعة الدولية في مرحلة التنظيم القانوني وتكوين المنظمات الدولية، أضحت هذه الحقوق أقرب منها إلى الاختصاصات منها إلى

[1] - انظر:د.عصام العطية، المصدر السابق،ص286.

الحقوق المطلقة[1]. لذلك يرى بأن نظرية الاختصاص هي النظرية الأولى بالإتباع باعتبارها المعيار الصحيح لثبوت الشخصية الدولية حسبما يقرها القانون الدولي العام للدولة[2].

وقد سايرت لجنة القانون الدولي، التي تمثل جميع الأنظمة القانونية في العالم، هذا التحول عند إعدادها لمشروع بيان حقوق وواجبات الدول متضمناً النص على أربعة حقوق وعشرة واجبات أساسية عكست التطور الذي حققه النظام القانوني الدولي الجديد[3]، حيث استخدام المشروع تعبيري (الاستقلال) و(الاختصاصات) لصياغة حقوق الدولة بدلاً من تعبير (السيادة)، **وذلك في المادتين الأولى والثانية من المشروع وكما يلي:**

---

[2] - د. عبد العزيز محمد سرحان، ا لمصدر السابق، ص: 463-464، ويذهب د. إبراهيم شحاته في هذا الصدد إلى أن السيادة بمظهرها (السيادة الشخصية، والسيادة الإقليمية) غامضة المضمون غموضاً دفع الكثيرين إلى أن يستبدلوا باسمها مصطلح (الاختصاص)، تقديراً لأن السيادة ليست في الواقع إلا مجموعة من الاختصاصات تباشرها الدولة في ظل القانون، (د. إبراهيم شحاته، سيادة الدول (أو اختصاصها) في الفضاء الجوي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية تصدرها جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة السابعة، 1965، ص: 233-306، انظر: ص: 235).

[3] - د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 394، كما ويذهب الأستاذ (محمد حافظ غانم) إلى الاتجاه نفسه حيث يقول: (ونحن نعتقد أن المعيار التقليدي للدولة وهو تمتعها بالسيادة معيار خاطئ ولا يتفق مع الصياغة الحالية للقانون الدولي العام، فواقع الأمور أن الدولة لا تتمتع السيادة بالمعنى السابق) وفي رأيه أنه من الممكن وضع معيار مزدوج يمكن بواسطة تمييز الدولة عن غيرها من الهيئات السياسية، وهذا المعيار، في نظره، يتخلص في أمرين: 1. عمومية اختصاص الدولة، 2. الخضوع المباشر للقانون الدولي العام، (انظر: د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، ط 1، القاهرة: مطبعة النهضة، 1956، ص: 111-113). غير أننا وجدنا في مؤلف آخر للدكتور (محمد حافظ غانم) يطرح هذا المعيار بالشكل التالي: 1. عمومي الاختصاصات، 2. أهمية الدخول في علاقات دولية، انظر: د. محمد حافظ غانم، مذكرات في القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972-1973، ص: 99-100.

[1] - كفلت الجمعية العامة المتحدة بقرارها المرقم 178 (2) والمؤرخ في 21 تشرين الثاني 1947 لجنة القانون الدولي التابعة لها، بتهيئة مشروع ببيان حقوق وواجبات الدول، وقد أنجزت اللجنة مهمتها في اجتماعها المنعقد في 1949، وقد وصفت الجمعية العامة في توصيتها المتخذة في 6 كانون الأول 1949 المشروع المذكور بأنه مساهمة قيمة في تحقيق تقدم القانون الدول وتدوينه جدير بالعناية الفائقة، انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 425.

**المادة الأولى(الاستقلال):** لكل دولة حق في الاستقلال، ولها بالتالي أن تمارسه بحرية جميع اختصاصاتها القانونية وأن تختار شكل حكومتها دون أي ضغط من قبل دولة أخرى.

**المادة الثانية (الاختصاصات):** لكل دولة الحق في ممارسة اختصاصاتها في إقليمها وعلى جميع الأشخاص المقيمين والأشياء الموجودة فيه، باستثناء الحصانات التي أقرها القانون الدولي[1]. وفي معرض تعليقه على النصين المذكورين يذهب الأستاذ (حسن الجلبي) إلى القول: (فالنص عندما أراد ذكر الوصف الجامع الذي تنطوي تحته كافة سلطات الدولة الوطنية الداخلية والخارجية، استعمل تعبير الاستقلال لبيان ذلك بدل السيادة خلافاً لنظائره من النصوص السابقة). ويضيف (فإن دل هذا على شيء فيدل بدون أدنى شك على أن واضح النص المذكور قد أراد بهذا التعديل في الصياغة تجنب ما يمكن أن يثيره تعبير السيادة من معنى يتعارض مع القانون، والنصر من بعد، قد احتاط للأمر أكثر من ذلك فاستعمل عبارة الاختصاصات بدل السلطات) [2].

بعد هذا العرض الذي تناولنا فيه البحث عن نظرية السيادة والانتقادات التي وجهت إليها، ودراسة أهم النظريات الحديثة لتحديد معيار وجود الدولة التي حاولت التيارات الفقهية الحديثة استبدال نظرية السيادة بها. يبدو من الأولى أن يكون البحث في الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل في إطار النظرية العامة للاختصاصات الدولية وليس في نظرية السيادة كما يذهب إليه البعض[3]. **وذلك للأسباب التالية:**

1- لم تعد نظرية السيادة النظرية الراجحة في الفقه الدول كمعيار لوجود الدولة كما تبين لنا ذلك بوضوح في دراستنا السابقة، فضلاً عن أنها لم تعد تستطيع مواكبة الأوضاع الدولية وما وصل إليه المجتمع الدولي الذي بات يخطو خطوات جريئة في سبيل التحول إلى مجتمع متكامل ونوع من المركزية في التنظيم، وما خطاب السيد (كوفي عنان) السكرتير العام للأمم المتحدة أما الجمعية العامة في دورتها 54

---

[2] - نقلاً عن: د. سموحي فوق العادة، المصدر المذكور السابق، ص: 222.

[3] - د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 436.

[1] - حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 90، حيث يعتبر مبدأ السيادة الأساس القانوني في تحريم التدخل.

ودعوته إلى تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة، وإلى إعادة النظر حول مفهوم السيادة لينسجم مع المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي إلا دليلاً ساطعاً على التحول نحو ذلك النظام الجديد الذي يتنافى كلياً مع مفهوم السيادة وخاصة في شكلها المطلق.

2- إن تحديد الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل بسيادة الدولة، تحديد تنقصه الدقة والشمول، مفهوم غير دقيق لأنه ينظر إلى الجانب الإيجابي لمبدأ عدم التدخل وحده، باعتباره حقاً للدول في عدم المساس بسيادتها في حين يهمل الجانب السلبي (للمبدأ) الذي يتضمن التزاماً على الدول بالامتناع عن التدخل، حيث بهذا المعنى الأخير فإن (المبدأ) يعتبر قيداً على سيادة الدولة لذلك لا تصلح السيادة في هذا الجانب أساساً قانونياً لمبدأ عدم التدخل، كما وأن الاستناد إلى السيادة إليها في حالة التدخل في شؤون الأشخاص الدولية الأخرى من غير الدول كالمنظمات والكيانات الدولية مثل الأقاليم الدولية، فالتدخل في شؤون تلك الأشخاص يمس اختصاصاً أو أكثر من الاختصاصات التي يقر لها القانون الدولي العام ولا شأن لمبدأ عدم التدخل في هذه الحالة بالسيادة لأن تلك الأشخاص لا تمتلكها أصلا.

ولا نريد بقولنا هذا إنكار تمتع الدول بالسيادة،إذ التنظيم الدولي لا يزال يقر بتمتع الدول بالسيادة، ولكننا ننظر إلى السيادة بمفهومها المعاصر باعتبارها مجموعة من الاختصاصات التي تمارسها الدول وفقاً للقانون الدولي العام[1]، فالتدخل إذا كان يمس سيادة الدولة فهو، عندنا، يمس أحد اختصاصاتها، كما يمس اختصاصات المنظمات والأقاليم الدولية التي لا تتمتع بالسيادة، فالاختصاص هو القاسم المشترك فيما يتمتع به مختلف الأشخاص الدولية، لذلك فإذا أخذنا بنظرية الاختصاصات الدولية فإن حق الأشخاص الدولية في التمتع

---

[2] - انظر: المفهوم الحديث للسيادة في تعاريف كل من فردروس (verdross)، وبوليتيس (Politis)، وفرانكويس (Francois)، وجيدل (Giidel)، في مؤلف د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 195-196، فعلى سبيل المثال يعرفها (جيدل) بأنها (الفكرة التي تتضمن مجموعة الاختصاصات التي يمكن مباشرتها من قبل الدول بمقتضى القانون الدولي العام) ويعرفها (فردروس) بالقول: (أنها التعبير عن مجموعة الاختصاصات التي يمنحها القانون الدولي العام للدول بصورة مباشرة).

باختصاصاتها يصبح أساساً قانونياً لمبدأ عدم التدخل في شؤون جميع تلك الأشخاص.

3- لم يربط ميثاق الأمم المتحدة ومن قبله عهد عصبة الأمم، مبدأ عدم التدخل بسيادة الدولة، فالمواد (2 الفقرة 4 و 2 الفقرة 7 و 100 بفقرتيها الأولى والثانية) وغيرها من مواد الميثاق، التي عالجت مختلف أنواع التدخل (التدخل ضد الدولة، والتدخل ضد المنظمة، والتدخل ضد الأقاليم الدولية)، والتي يمكن اعتبارها في مجموعها صياغة للنظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، والأساس التشريعي المباشر للالتزام بمبدأ عدم التدخل، جاءت خالية من ذكر السيادة بل على العكس من ذلك فإن (المادة 2 الفقرة 7) كانت صريحة في ربط مبدأ عدم التدخل بنظرية الاختصاصات حيث اعتبرها الأداة المنظّمة للاختصاصات فيما بين المنظمة والدول، بل وحتى فيما بين الدول، في رأي البعض، كما سنتطرق إليه في الفصل القادم.

4- إن تحديد أساس مبدأ عدم التدخل بنظرية الاختصاص يحقق، بدرجة كبيرة، التزاوج والتوافق بين مبدأ عدم التدخل وحق الأمم المتحدة في التدخل في شؤون الدول لحماية أهدافها ومقاصدها، وعلى وجه الخصوص، حقها في التدخل الإنساني، بحيث يرفع التعارض الذي يقوم بينهما فيما لو حددنا هذا ا لأساس بنظرية السيادة، باعتبارها أن المسائل التي تتدخل في منظمة الأمم المتحدة على أساسها، كالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين أصبحت تدخل ضمن اختصاصات الأمم المتحدة، وبذلك فهي تخرج، كما سنبينها لاحقا[✍] ، عن دائرة الاختصاص المحفوظ للدولة، الأمر الذي يخول المنظمة الدولي، وحتى الدول في حالات الضرورة القصوى، التدخل في شؤون الدولة المنتهكة لتلك الأهداف والمقاصد من غير أن تتهم بخرقها لمبدأ عدم التدخل.

وبناءً على ما تقدم فإنه من المرجح القول بأن الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل يكمن في النظرية العامة للاختصاصات الدولي، فالتدخل بجميع أنواعه سواء كان ضد دولة، أو منظمة أو إقليم دولي، يتنافى مع تنظيم وتوزيع

---

✍ لاحقا انظر:ص(200-203) من هذا الكتاب.

الاختصاصات فيما بين أشخاص القانون الدولي العام، باعتباره تعطيلاً لتلك الاختصاصات، أو على أقل تقدير، مساساً بحرية ممارستها.

فالتنظيم الدولي لحد الآن يعتبر تنظيماً لا مركزياً يتكون من وحدات مستقلة ويقر القانون الدولي لكل واحدة منها باختصاصات حصرية، تمارسها (من حيث المبدأ) على وجه الاستقلال دون التدخل من قبل الوحدات الأخرى[1].

[1] - إلى هذا يشير الأستاذ (Asbjorn Eide) حيث يقول(أن مبدأ عدم التدخل هو أولاً وقبل كل شيء مظهر لحرمة وحدات النظام الدولي).
Quoted from: The United Nations and MaIntenance of International Peace and Security, Op. Cit. P: 117.

# الفصل الثالث

## مبدأ عدم التدخل
## في ميثاق الأمم المتحدة

## تمهيد وتقسيم:

حرص واضعو ميثاق الأمم المتحدة على وضع بعض المبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزم بها المنظمة والدول الأعضاء في سعيهم نحو تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، وقد جاء النص على تلك المبادئ في المادة الثانية من الميثاق، ومنذ اللحظة التي تم فيها إقرار الميثاق[1]، أصبحت تلك المبادئ تمثل المعالم الأساسية في ميدان التنظيم الدولي.

ويأتي (مبدأ عدم التدخل ) في مقدمة المبادئ التي نص عليها الميثاق وقد أكد عليه في أكثر من فقرة أو مادة من مواده الـ(111)، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن دراسة (مبدأ عدم التدخل)ة في ميثاق الأمم المتحدة تقتضي البحث في مدى معالجة الميثاق لأنواع التدخل المختلفة التي سبق بيانها في الفصل الأول، فالتدخل، كما تطرقنا إليه بالتفصيل عند تحديد تعريفه وبيان عناصره، يكون من طرف شخص قانوني دولي أو أكثر ضد غيره من الأشخاص القانونية الدولية سواء كانت الأشخاص دولاً أو منظمات دولية أو كيانات أخرى من غيرهما.

إن إلقاء نظرة فاحصة على ميثاق الأمم المتحدة بين أن الميثاق قد عالج (مبدأ عدم التدخل) في مواد وفقرات متعددة حرم من خلالها مختلف أنواع

---

[1] - تم الإقرار والموافقة على ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر عقد في(سان فرانسيسكو)، حضره ممثلو خمسين دولة في الفترة من(25 نيسان إلى 26 حزيران سنة 1945).وأصبح ميثاق الأمم المتحدة نافذا في 24 تشرين الأول سنة 1945 بإتمام التصديق عليه من جانب الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الإتحاد السوفيتي (السابق)، الصين) وغالبية الدول الأخرى الموقعة عليه، وقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول اجتماع لها في 10 كانون الثاني سنة 1946، وللتفصيل حول كيفية إنشاء منظمة الأمم المتحدة والتصريحات والمؤتمرات التي مهدت إنشائها راجع:د.عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، القاهرة:عالم الكتب، 1979، ص:124-126، د.إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي ، بيروت: الدار الجامعية، 1984، ص:141 وما بعدها، ود.مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، بيروت: الدار الجامعية 1989، ص:35وما بعدها، ود.أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985-1986، ص:410وما بعدها، ود.فخري رشيد مهنا ود.صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية،من إصدارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل:دار الكتب للطباعة والنشر، بدون سنة الطبع، ص:263-264.

التدخل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي من الممكن اعتبارها صياغة للنظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، حيث أقر بعدم مشروعية التدخل كأصل عام في العلاقات بين مختلف أشخاص القانون الدولي، ثم أورد الاستثناءات الواردة على ذلك الأصل في حالات مختلفة لضرورات يقتضيها كل حالة، على الرغم من أهمية تلك الاستثناءات وميلها إلى التوسع فان التحريم هو الصفة الجوهرية للأنواع المختلفة من التدخل التي عالجها الميثاق.

**ومن خلال البحث الدقيق لمواد ميثاق الأمم المتحدة نجد أن الميثاق قد حرم الأنواع التالية من التدخل:**

أ- تحريم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول (المادة 2 الفقرة 7).

ب- تحريم تدخل الدولة في شؤون الدول الأخرى (المادة 2 الفقرتين 3 و 4).

ج- تحريم تدخل الدولة في شؤون المنظمة (المادة 100 الفقرتين 1و 2).

د- تحريم تدخل الدولة في شؤون الأقاليم الدولية (مادتين 74 و 76).

وبناءً على ما تقدم سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول في كل مبحث منها فقرة من الفقرات أعلاه.

## المبحث الأول

## تحريم تدخل المنظمة في الشؤون

## الداخلية للدول (المادة 2 الفقرة 7)

تضمنت المادة الثانية في فقرتها السابعة النص على عدم تدخل الأمم المتحدة في المسائل التي تتعلق بصميم الاختصاص الداخلي للدول، حيث قررت أنه (**ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع).**

ويعتبر هذا النص -بحق- من أكثر نصوص الميثاق أهمية لما يورده من قيد على المنظمة في مباشرتها لاختصاصاتها[1] وهو بذلك يعتبر إحدى الأدوات الرئيسة لتنظيم الاختصاصات فيما بين المنظمة والدول الأعضاء فيها، فعلى الرغم من أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة قد أقروا بعمومية اختصاص المنظمة[2] إلاّ أنهم حرصوا على أن لا يجعلوا اختصاصات الهيئة مطلقة، بل وضعوا عليها قيداً هاماً وهو قيد الاختصاص الداخلي[3].

فإنشاء منظمة دولية (كمنظمة الأمم المتحدة) ذات هدف من الشمول والعمومية ما يجعل من المتصور أن تغطي اختصاصاته أموراً كثيرة تصلح

---

[1] - انظر:د.محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ج1، الأمم المتحدة، ط7، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1987، ص:77.

[2] - ويقصد بعمومية اختصاص المنظمة الدولية، قيام هذا الأخير بممارسة اختصاصات تغطي كافة قطاعات النشاط المتصور وجودها في المجتمع الدولي سواء كانت نشاطاً سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً...الخ، انظر: د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، المصدر السابق،ص:157، ود. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص:47-48.

[3] - انظر: د. عائشة راتب، المنظمات الدولية، دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1966، ص89.

بدورها لأن تكون محلاً لاختصاصات الدول الأخرى[1]، وهذا بالتأكيد يثير صعوبات عديدة مردها تنازع اختصاص المنظمة الدولية مع اختصاصات الدول التي تتمتع أيضاً باختصاصات ذات طبيعة شاملة، وبالتالي فإنه يفرض ضرورة وضع الحدود الفاصلة بين اختصاص المنظمة واختصاصات الدول[2] لتجنب ذلك التنازع، وقد أوضحت اللجنة المختصة في مؤتمر (سان فرانسيسكو) ذلك بقولها: ( تتولى الهيئة التي تنشئتها، بمقتضى الميثاق، وظائف أوسع نطاقاً من الوظائف التي كانت تقوم بها عصبة الأمم أو هيئة دولية أخرى، بل أوسع مما في مشروع (دومبرتن اوكس)، ولا سيما بالنسبة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك فإن الاتجاه إلى تزويد الأمم المتحدة باختصاص واسع، واتجاه سليم، على أن هناك من ناحية أخرى ضرورة كفالة عدم تجاوز الأمم المتحدة للحدود المقبولة، أو تعدي القيود المفروضة، وهذه الضرورة هي التي تدعو إلى إقرار المبدأ السابع (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء) كضابط لتعيين نطاق اختصاصات الهيئة، ولتنظيم أدائها لوظائفها) [3].

وبهذا الاعتبار فإن المبدأ السابع المذكور في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق، وكما يذهب البعض[4]، يشكل الأساس الذي تقوم عليه طبيعة الأمم المتحدة القانونية، إذ يؤكد بأنها( أي الأمم المتحدة) ليست سلطة عليا بالنسبة للدول الأعضاء بحس لا يجوز لها التدخل في شؤونهم سواء كانت داخلية أو خارجية، فهو يقرر – من حيث المبدأ – استقلال شؤون الدول الداخلية عن اختصاص المنظمة بحيث أن تدخلها في تلك الشؤون يعد تدخلاً باطلاً لعد الاختصاص[5]. وهذا الالتزام المفروض على المنظمة يعد الجانب الإيجابي للمبدأ الذي عالجه النص

---

(1) - بهذا المعنى انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي العام، المصادر، الأشخاص، ط2، المصدر السابق، ص:342.

(2) - انظر: د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص:157.

(3) - انظر: د. بطرس بطرس غالي، التنظيم الدولي، المدخل لدراسة التنظيم الدولي، دراسة دستورية للتنظيمات العامية، ط1، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1956، ص:336.

(4) - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975، ص:164.

(5) - انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 187.

المذكور، أما الجانب السلبي لهذا المبدأ – وهو ما أشار إليه النص بالقول: (ليس في هذا الميثاق ما يخول الأمم المتحدة أن تتدخل ...أو تطالب (من الدول) بأن يخضعوا قضايا كهذه لتسويتها بموجب هذا الميثاق.. ) – يقضي بأن الدول الأعضاء غير ملزمين بعرض مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم ميثاق المنظمة أو بمقتضى عمل قانوني صادر عن أحد أجهزتها[1].

والتأكيد على هذا الجانب، كما جاء في تقرير وزارة الخارجية المصرية عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة، قد دعا ما قضى به المبدأ الثالث من مبادئ الميثاق المنصوص عليها في المادة الثانية التي تؤكد التزام الأعضاء بحل منازعاتهم الدولية بالوسائل السليمة، فإذا قام نزاع يبن دولتين في مسائل تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول المتنازعة، ففي هذا الحالة لا التزام عليهما بعرض هذا النزاع على الهيئة لتتولى حله طبقاً للميثاق[2]. وفي الوقت الذي كان يفترض أن تأتي صياغة هذا النص بشيء من الدقة والوضوح، لأهمية المواضيع التي عالجها، فإن صياغته وكما يتبين من الآراء الفقهية، اتسمت بالغموض والبعد عن الدقة والتحديد[3].

---

(1) - انظر بهذا الصدد: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 426، وبنفس المعنى انظر:

H. Kelsen. Op. Cit. P: 493-494.

(2) - انظر: (تقرير وزارة الخارجية المصرية عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة، المطبعة الأميرية، القاهرة 1945، ص: 7-8) أشار إليه: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 427.

(3) - انظر: د. سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 77، ود. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 76، ود. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 164، ود. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 132، ويبدو أن الترجمة العربية لنص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق قد زاد من الغموض الذي يكتنفه، وخاصة بالنسبة للذين يستخدمون تلك الترجمة لتفسير وتحديد مدلول الفقرة المذكورة، فلو قارننا الترجمة العربية للنص، الذي سبق ذكره، مع النص الإنكليزي الذي جاء فيه:

(Nothing contained in the present Charter shall authorized the U.N to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state or shall require the Members to submit such matters to settlement under the present Charter. But this principle shall not prejudice the application of enforcement measures under Chapter VII)

**ويمكن إجمال أهم المسائل الخلافية التي أثارها النص فيما يلي:**

**أولا: تحديد المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي:**

ذكرنا سابقاً، بأن المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق جاءت للضرورات التي تقتضي وضع الحدود الفاصلة بين اختصاصات كل من المنظمة الدولية والدول الأعضاء، لرفع أي تنازع في الاختصاص الذي قد يثور بِشأن مسألة ما، بحكم شمولية اختصاصات كل من المنظمة والدول الأعضاء، لذلك حرم الميثاق على المنظمة الدولية التدخل في المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول.

---

لوجدنا أن وضع تعبير (صميم السلطان الداخلي)، الذي جاء في الترجمة العربية، غير موفق لأن كلمة (السلطان) لا تستعمل في اللغة القانونية لتعطي معنى محدداً فهي كلمة أدبية لها معان عديدة، ثم أن الكلمة التي تقابلها في النص الانكليزي (Jurisdiction) لها مصطلح خاص باللغة العربية وهي (الاختصاص)، (د. عامر الجومرد، النص العربي لميثاق الأمم المتحدة، وأخطاء ه، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، تصد عن كلية القانون – جامعة الموصل، العدد الرابع، 1998، ص: 148-180، انظر: ص: 160، وانظر كذلك: ترجمة د. حسن نافعة، ط 1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص: 347)، وحول الترجمة القانونية لكلمة (Jurisdiction) (انظر: حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، انكليزي – عربي 1962، ص: 811)، كما أن تعبير (لدولة ما) لا يتناسب مع معنى النص ولا مع ما جاء في النص الانكليزي (of any state) أي (لأية دولة) فهذا الأخير يعطي معنى عاماً، فهو يعني جميع الدول مما يعطي قوة للنص وتأكيده على أن الحكم يشمل جميع الدول استثناء، وكذلك تعبير (وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا) فهذه الصياغة غير مفهومة وغير واضحة فالنص الانكليزي قد استعمل صيغة (أو يطلب إلى الأعضاء أن يخضعوا ) . (انظر: د. عامر الجومرد، النص العربي لميثاق الأمم المتحدة وأخطاءه،المصدر السابق، ص: 160) وأخيراً فان استخدام تعبير (ما يسوغ) في صدر الفقرة ترجمة لتعبير (Shall authorized) تعبير غير صحيح، إذ أن كلمة (Authorized) تعني في لغة القانون (يخول)، فالعبارة الصحيحة تكون (ما يخول) وليست (ما يسوغ)، وعليه يرى د. عامر الجومرد – ونحن معه في ذلك – أن ترجمة النص كالأتي: (ليس في هذا الميثاق ما يخول الأمم المتحدة أن تتدخل في قضايا تعتبر في صميم الاختصاص الداخلي لأية دولة، أو تطالب بأن يخضعوا قضايا كهذه لتسويتها بموجب هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق الإجراءات القسرية الواردة في الفصل السابع)، انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ولكن كيف يمكن تعيين هذه المسائل لتمييزها عن تلك التي تستطيع المنظمة الدولية التدخل فيها؟ وما هو المعيار الذي يمكن أن يعول عليه لإجراء هذا التعيين أو التمييز؟

على الرغم من أهمية هذا التعيين أو معرفة هذا المعيار ، نجد أن الميثاق قد سكت عن بحثه وتنظيمه، بل أن صياغة النص المذكور، في هذا الجانب، جاءت غامضة وتفتقر إلى الدقة المطلوبة، إذ استخدمت اصطلاحاً عاماً وهو الاصطلاح (جوهرياً أو من صميم: Essentially) ودون وضع أي معيار لتحديد المسائل التي تدخل في هذا الصميم ، وهذا بعكس المادة (15 الفقرة 8) من عهد عصبة الأمم التي استخدمت مصطلح (الاختصاص المطلق: Exclusive) وجعلت من القانون الدولي المعيار لتعيين الحالات التي تدخل في الاختصاص المطلق للدول[1].

وإزاء هذا الغموض وعدم التحديد اختلفت الآراء حول تعيين المسائل التي تدخل أو لا تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، وبما أننا سوف نتناول هذه الآراء عند بحثنا لـ(نظرية المجال المحفوظ للدولة) لاحقا (✍) لذلك نكتفي هنا ببيان الرأي الراجح في الفقه والقضاء الذي يذهب إلى أن المعيار في تحديد هذه المسائل يجب أن يكون معياراً قانونياً وهو معيار (القانون الدولي

---

[1] - للمزيد من التفصيل راجع: د محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 108-109، ود. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 75-76، ود. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 82-83، وشارل روسو، المصدر السابق، ص: 289، H. Kelsen. Op. Cit. P: 297-298، ويلاحظ أن عبارة (القانون الدولي العام)، كمعيار لتحديد المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، كانت موجودة في نص المادة (2 الفقرة 7) في مقترحات دومبرتن أوكس، ولكن رفض وزير الخارجية الأمريكي (دالاس) إضافة هذه العبارة إلى النص المذكور، وفي معرض جوابه على سبب الرفض قل: (إن هذا القانون يخضع على الدوام إلى تغييرات، وعليه فهو لا يخضع لأي تحديد) انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 131-132.

✍ هذا الموضوع يدخل في صميم (نظري المجال المحفوظ للدولة) وبما أننا سنتناولها بالتفصيل لاحقاً في الفصل الربع، لذلك نحيل القارئ، حول تفصيل هذه الآراء، إلى المبحث الثاني من ذلك الفصل.

العام) [1] بمعنى أن المسألة تخرج في نطاق الاختصاص الداخلي للدولة متى وجد هناك التزام دولي (عرفي أو اتفاقي) يعالج المسألة موضع البحث.

**ثانياً: الجهة المختصة بالفصل في تحديد المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي:**

لم ينص الميثاق على الجهة المختصة بتحديد المسائل التي تقع ضمن الاختصاص الداخلي للدول. لذلك فإن من أهم المشاكل النظرية والعملية التي يثيرها تطبيق نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق، هي مشكلة تحديد الجهة المختصة بالفصل فيما قد يثور بين أحد أجهزة المنظمة والدولة المعنية من خلاف حول مدى دخول المسألة موضوعة البحث، في صميم الاختصاص الداخلي لهذه الدولة من عدمه[2].

وبسبب سكوت الميثاق عن تحديد الجهة المختصة بذلك، حاول بعض الفقهاء تحديد تلك الجهة، ولكن لم ترس محاولاتهم على جهة معينة بذاتها، إذ ذهبوا في ذلك مذاهب شتى:

فيرى البعض، وهم من أنصار المدرسة التقليدية، أن الجهة التي تختص بتحديد ما يدخل وما لا يدخل في اختصاص الدول هي الدول ذاتها[3]. ويرى هذا المذهب أنه من غير الجائز للمنظمة التعرض لأية مسألة ترى الدولة المعنية دخولها في جوهر سلطانها الداخلي[4]. ويستند الأستاذ كلسن لتبرير هذا الرأي إلى المقارنة بين عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة بالقول: (استناداً إلى المادة (15الفقرة 8) من العهد فإن السؤال حول فيما إذا كانت المسألة تدخل كلياً في الاختصاص الداخلي للدولة، كان يفصله المجلس (أي مجلس العصبة). أما المادة (2 ا لفقرة 7) فإنها لا تمنح مجلس الأمن أو أية هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة الاختصاص للفصل في هذه المسألة، وبناءً على ذلك فإن الميثاق

---

[1] - انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 115.

[2] - انظر: د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 80-81.

[3] - انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 188.

[4] - انظر: د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 81.

ترك القرار للدولة المعنية) [1]. كما ويذهب إلى أن ترك هذا القرار لهيئات الأمم المتحدة سوف يقلل من أهمية المادة (2 الفقرة 7) إلى حد كبير [2].

ويرى آخرون، وفي مقدمتهم العلامة (جورج سل)، إن احتجاج الدولة المعنية بدخول موضوع البحث في جوهر اختصاصها الداخلي،إن هو إلا دفع، لجهاز المنظمة المختص أن يقبله أو يطرحه وفقاً لما يراه حقاً وعدلاً[3].

في حين يذهب كل من الأستاذ (شارل روسو) والأستاذ (محمد حافظ غانم) إلى إناطة هذه المهمة بمحكمة العدل الدولي، فيقول الأخير: إزاء غموض النصوص (أي نصوص الميثاق وخاصة المادة 2 الفقرة 7) يكون تحديد المسائل التي تدخل في صميم السلطان الداخلي لدولة ما، عبارة عن مسألة قانونية ويستحسن أخذ رأي محكمة العدل الدولية حينما يكون هناك خلاف حول هذا الموضوع) [4].

وقريب من هذا الرأي ما انتهى إليه مجمع القانون الدولي ( I'institut de Droit International) في قراره الصادر في 29 نيسان 1954 خلال اجتماعه المنعقد في مدينة Aix-en-provence إذ جاء في المادة الثالثة من هذا القرار: (يجب في حالة معينة، معرفة ما إذا كان موضوع الخلاف يتعلق بالقضايا الخاصة أم لا، وفي حالة الأشكال، اللجوء إلى جهاز قضائي دولي للبت فيه) [5].

---

[1]- H. Kelsen. Op. Cit. p: 298.

[2] - Ibid. P: 298-299.

[3] - أشار إليه: د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 81.

ويذهب الأستاذ بطرس بطرس غالي إلى الاتجاه نفسه حيث يقول: (إن السلطة المختصة بمعرفة كون مسألة من المسائل تدخل في دائرة الشؤون الداخلية أو لا تدخل، هي الأمم المتحدة نفسها، فهي وحدها المختصة بقبول الدفع بعدم اختصاصها أو رفضه) انظر: بطرس غالي، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 337-338، وانظر: أيضا: الرأي نفسه للدكتور حسن العطار، المنظمات الدولية، ط 1، بغداد: مطبعة شفيق، 1970، ص: 97.

[4] - د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 77، وانظر: نفس الرأي للأستاذ شارل روسو في مؤلفه القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 290.

[5] - مشار إليه في : المصدر السابق، الصفحة نفسها، وانظر: النص الفرنسي لهذه المادة في مؤلف: د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 82.

وقد كان هذا الرأي ضمن الاقتراحات التي قدمت من قبل مؤتمر سان فرانسيسكو فيما يتعلق بتحديد وتطبيق المادة (2 الفقرة 7)، إذ اقترح بأن يتم تحديد المسائل التي تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدول بواسطة محكمة العدل الدولية، نظرا للخشية من أن تلعب الاعتبارات السياسية دوراً داخل الأجهزة السياسية للأمم المتحدة[1]. ولكن رفض هذا الاقتراح على أساس أن هذا المبدأ (أي مبدأ عدم التدخل) يحتويه نص من نصوص الميثاق يجب أن تنطبق عليه القاعدة التي اتفق عليها في تفسير كل نصوص الميثاق والتي تقضي بأن يتم تفسيرها بواسطة أجهزة المنظمة كل في نطاق اختصاصه[2].

كما أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في هذه المسألة لا يكون إلا إذا وافقت عليه أطراف النزاع أو إذا رأت الأمم المتحدة أن تحصل على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية[3]. ومهما يكن من أمر فقد جرى العمل الدولي على أن الجهة المختصة التي تقوم بتحديد ما إذا كان الأمر المعروض يدخل في إطار الاختصاص الداخلي للدول أم لا يدخل هي المنظمة الدولية ذاتها التي يراد عرض الأمر عليها[4]، وقد جرى عرف الأمم المتحدة على استبعاد الدفع بتعليق المسألة بالاختصاص الداخلي للدول الأعضاء كلما تعلق الأمر بمباشرة أي من الاختصاصات الممنوحة لها في الميثاق[5]. الأمر الذي يمكن معه القول بأن المنظمة قد جرت على منح نفسها الحق في الفصل في مثل هذا الدفع[6].

---

(1) - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 428، ود. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 129.

(2) - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 428، بل واقترح أيضاً في مؤتمر سان فرانسيسكو أن يدخل ذلك ضمن الاختصاص الإجباري للمحكمة، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) - د. بطرس بطرس غالي، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 337-338، ومع أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لا يلزم الجهاز الذي طلبه ولا يلزم – من باب أولى – أي دولة من الدول الأعضاء، ومع ذلك فإن التفسيرات التي تعطيها المحكمة تتمتع عادة بقوة اقناعية لا يستهان بها، نظراً للمكانة التي تتمتع بها محكمة العدل الدولية: انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 73.

(4) - انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 188.

(5) - د. عائشة رابت، المصدر السابق، ص: 90.

(6) - د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 82.

وهذا يؤدي عملياً إلى القول بأن للمنظمة التدخل في أية مسألة ترغب التدخل فيها دون قيود ثابتة على ممارسة هذه الصلاحية.

### ثالثاً: طبيعة ونطاق الحظر الوارد في المادة (2 الفقرة 7):

تقرر في مؤتمر (سان فرانسيسكو) إجراء تعديلات على النص المقترح في مؤتمر (دومبارتين أوكس) الذي أخذ بأحكام المادة (15 الفقرة 8) من عهد العصبة السالفة الذكر[1]. وقد أريد بهذه التعديلات تعميم أثر المبدأ الذي تضمنه النص من ناحية، وتوسيع تدخل الأمم المتحدة، ولا سيما في الموضوعات التي تمس السلم والأمن الدوليين، من ناحية أخرى [2].

فأما التعديل الذي أريد به تعميم أثر المبدأ فهو التعديل الذي قرر بموجبه مؤتمر (سان فرانسيسكو) نقل المبدأ في الفصل الخاص بالحل السلمي للمنازعات والذي كان وارداً في مقترحات (دومبارتن أوكس) إلى الفصل الأول من الميثاق المتضمن للنص على المقاصد والمبادئ العامة التي تنظم الهيئة الدولية الجديدة، فأصبح المبدأ بهذا النقل قيداً عاماً يشمل جميع أوجه نشاط المنظمة بعدما كان قيداً على نشاط مجلس الأمن وحسب في مقترحات (دومبارتن أوكس) [3].

ومن جانب آخر فإن نقل النص إلى المادة 2 من الميثاق والتي نصت في مقدمتها على أن (تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية)، أثار مسألة نطاق الحظر الوارد فيها (أي المادة 2 الفقرة 7) .

## وهل هو يشمل تدخل الدول أيضاً؟

---

[1] - للتفصيل حول تلك التعديلات والمناقشات التي دارت بصددها في مؤتمري (دومبارتن أوكس) و (سان فرانسيسكو)، انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 128، وما بعدها ، ود. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 205-206، ود. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 427.

[2] - د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 205.

[3] - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، ود. عائشة راتب، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 89.

**للإجابة عن هذا السؤال انقسم الفقه إلى اتجاهين:**

اتجاه يذهب إلى أن الحظر الوارد في المادة (2 الفقر 7) يشمل الدول أيضاً، ومن المؤيدين لهذا الاتجاه الأستاذ (الدقاق) حيث يقول: (وإذا كان الميثاق يحرم على المنتظم التدخل في النطاق المحفوظ للدول، فإن ذلك الحظر ينبغي أن يمتد منطقاً إلى الدول الأعضاء، إذ من غير المقبول أن يحظر الميثاق على المنتظم ما يسمح به للدول الأعضاء) [1]. كما أن هناك من الكتاب عند تعرضهم لمبدأ عدم التدخل باعتباره من الواجبات القانونية التي تقع على عاتق الدول ويقضي بالامتناع عن التدخل في شؤون بعضها البعض، يشيرون إلى المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق، وكأنهم يقصدون بذلك بأن الحظر الوارد في ا لمادة المذكورة يعمل المنظمة والدول أيضاً [2].

وفي الواقع العملي نجد أن كثيراً ما تحتج الدول بالمادة (2 الفقرة 7) في حالة تدخل دولة أخرى في شؤونها، أو في شؤون غيرها، ولقد أُثير هذا الاحتجاج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، فعلى سبيل المثال ما جاء بتعلق ممثل أوكرانيا في مجلس الأمن بخصوص القوات البريطانية التي كانت موجودة في اليونان بأنه قد انتهكت نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق [3].

أما الاتجاه الآخر فذهب إلى الحظر المذكور يشمل المنظمة الدولية فقط ولا علاقة له بالدول. فيذهب الأستاذ (كلسن) إلى (أن المادة (2 الفقرة 7) لا تضع أي التزام على عاتق الدول، بل أنها تقيد المنظمة فقط) [4].

---

[1] - د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي العام، المصادر – الأشخاص، المصدر السابق، ص: 263، ويذهب الأستاذ (فردروس) إلى الاتجاه ذاته، للتفصيل انظر: دراسات مقدمة لذكرى الفقيه (Charles Rousseau)، مبدأ عدم التدخل في الشؤون ذات العلاقة بالاختصاص الوطني لدولة ما والمادة (2-7) من ميثاق الأمم المتحدة، دراسة بقلم( Alfred Verdross)، نص فرنسي، باريس، منشورات (A,Pedon)، 1974، ص: 269.

[2] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 441، ود. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 249.

[3] - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 134.

[4] - H. Kelsen. Op. Cit. P: 495.

ويبرر ستارك (Starke) هذا الاتجاه بالتمييز بين المبادئ التي نصت عليها المادة الثانية من الميثاق، حيث يذهب إلى أن المبادئ الموجودة في تلك المادة بعضها موجه إلى المنظمة نفسها، وبعضها الآخر موجه إلى الدول الأعضاء، ويرى أن الفقرة ا لسابعة من المادة الثانية موجهة إلى المنظمة الدولية تحديداً [1].

ويفسر الدكتور (عامر الجومرد) هذا التمييز بكون المبادئ التي جاءت في المادة الثانية قد فرزت وفصلت عن بعضها وذلك بوضع كل مبدأ في فقرة منفصلة تحمل رقماً غير معطوف بعضها على البعض الآخر. وإن تلك الفقرات موجهة بشكل صريح أما إلى المنظمة أو إلى الدول الأعضاء ، فالفقرات (1-6-7) موجهة إلى المنظمة والفقرات (2-3-4) موجهة إلى الدول الأعضاء.

ولتعزيز رأيه يسترشد بقرار الجمعية العامة للأمم لمتحدة المرقم (XX) عام 1996 [✍] الخاص بتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي جاء بخصوص تدخل الدول،بالقول: بأنه لم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق[2].

ويبدو أن هذا التمييز بين فقرات المادة الثانية، باعتبار بعضها موجه إلى الدول والبعض الآخر موجه إلى المنظمة هو تمييز يستند إلى معيار شكلي، في حين كان يفترض أن يكون هذا المعيار معياراً موضوعياً وذلك لأن المادة الثانية فقد فرضت في صدرها التزاما عاما على كل من الهيئة والدول الأعضاء بالعمل وفقا للمبادئ السبعة المذكور فيها.

---

وفي مؤلف أخر له يقول: (أن الموضوع الذي يعنينا لا يرتبط أبداً بتدخل دولة في شؤون تقع في الاختصاص الوطني لدولة أخرى، ولكننا نبحث في مسألة العلاقة بين المنظمة (الأمم المتحدة) مع أعضائها في إطار القانونين الداخلي والخارجي) انظر:

H. Kelsen. The law of United Nations. London. 1915. P: 770.

أشار إليه: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 134.

[1] - JG. Starke. Op. Cit. P: 678.

✍ هو القرار المرقم (XX) 2131 لسنة 1965 وليس لسنة 1966، انظر: ص: 99 من هذا الكتاب.

[2] - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 135-134.

وعليه فإن المعيار في التمييز بين المبادئ الموجهة إلى المنظمة وبين المبادئ الموجهة إلى الدول، يجب أن يكون في مدى انسجام وتوافق الالتزام الذي يفرضه المبدأ المذكور في كل فقرة مع التزامات وحقوق كل من المنظمة والدول الأعضاء سواء كانت الفقرة موجهة من حيث الشكل إلى المنظمة أو إلى الدول الأعضاء.

فلو رجعنا إلى نص الفقرة السابعة نجد أن الالتزام المفروض على الأمم المتحدة ينسجم مع التزامات وحقوق الدول الأعضاء، سواء بسواء مع حقوق والتزامات المنظمة الدولية وفقاً للميثاق وبالتالي فهو يشملهما معاً.

وأما التعديل الذي أريد به توسيع تدخل الأمم المتحدة، فهو التعديل الذي قرر في مؤتمر (سان فرانسيسكو)، وذلك بإضافة جملة (على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع) إلى ذيل الفقرة السابعة[1].

وبهذا التعديل تضمن نص المادة (2الفقرة 7) من الميثاق استثناءً خطيراً لم يكن له نظير في التنظيم الدولي من قبل، حيث قيد عموم أثر المبدأ الذي تضمنه هذا النص[2]. والهدف من هذا الاستثناء هو ترك الحرية لمجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات التي يراها في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان، والتي نصت عليها أحكام الفصل السابع من الميثاق[3].

وفي هذه الحالات فإن مجلس الأمن لا يتقيد بمبدأ عدم التدخل، فهو يتدخل في الحالات المذكورة في الفصل السابع حتى وإن كانت المسألة التي تدخلت بسببها تقع ضمن الاختصاص الداخلي للدولة، طالما رأى أنها تعرض السلام العالمي للخطر.

وبناءً على ما تقدم فإن الحظر الوارد في المادة (2 الفقرة 7) ليس حظراً مطلقاً لجميع المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول بل هناك

---

(1) - لقد اقترحت اللجنة القانونية للدول الأربعة الكبار (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي السابق، وبريطانيا، والصين) هذا التعديل، ولكن كانت المناقشات حامية ولم يجر اتفاق على رأي، وفي النهاية طلبت استراليا بشكل نهائي الاستبقاء على هذا التعديل، وبعد مناقشات غير رسمية وافق كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا على وجهة نظر الوفد الاسترالي، انظر: المصدر السابق، ص: 129-130.

(2) – د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 206.

(3) - انظر: د. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 91.

مسائل تخرج في نطاق هذا الحظر في الحالات التي يمتد أثرها إلى ميدان العلاقات الدولية وتؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

لذلك فإن هذا الاستثناء يعد ضرورة من ضرورات قيام الأمم المتحدة بوظائفها وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. إذ بدونه يعجز مجلس الأمن عن القيام بتلك الوظائف في حالات كثيرة.

## المبحث الثاني

## تحريم تدخل الدولة في

## شؤون الدول الأخرى (المادة 2 الفقرتين2 و 4)

يذهب الأستاذ كلسن إلى (إن الميثاق لم يتضمن صراحة التزام الأعضاء (ويقصد أعضاء الأمم المتحدة) بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخر. ولكن هذا الالتزام يقتضيه ضمناً الالتزام الذي تفرضه المادة 2 الفقرة 4) [1].

ويرى البعض[2] أن الميثاق لم يحرم هذا النوع من التدخل بشكل مباشر وصريح بل أن هذا المنع يمكن استنتاجه فقط في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من الميثاق، في حين هناك من يذهب إلى أن ميثاق الأمم المتحدة جاء صريحاً في منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، سواء من قبل الأمم المتحدة (المادة 2 الفقرة 7) أو من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية (المادة 2 الفقرة 4) [3]0

وعليه ستكون الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الثانية من الميثاق مدرا دراستنا حول تحريم الميثاق لتدخل الدول في شؤون بعضها البعض.

ففيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على أن (يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السليمة على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر)، نجد أن الميثاق قد ألزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحتى الدول غير الأعضاء، بموجب

---

(1) - H. Kelsen. Op. Cit. P: 295.

(2) - علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 137-138.

(3) - د. وصال نجيب عارف الأقليات في ظل البيئة الدولي الجديدة، بحث منشور في مجلة (شؤون سياسية) تصدر عن مركز الجمهورية للدارسات الدولية، العدد (6-7) السنة الثانية 1996، بغداد: دار الحرية للطباعة، ص: 37-47، انظر: ص: 43.

الفقرة 6 من المادة الثانية[1]، بحل منازعاتها بالوسائل السلمية[2]، وفي حالة إخفاقها في تسوية تلك النزاعات، بالطرق المشار إليها في الميثاق، يتوجب عليها عرضها على مجلس الأمن[3].

ويترتب على هذه الأحكام التزام الدول بالامتناع عن اللجوء إلى الوسائل غير السلمية لتسوية منازعاتها الدولية، وبما أن التدخل يعد من الوسائل غير السلمية لتسوية المنازعات الدولية[4] عادة، لذا فإن هذا النص يقتضي ضمناً التزام الدول بعدم التدخل في شؤون بعضها البعض لتسوية تلك المنازعات، ويذهب الدكتور(أحمد الموسوي ) بهذا الصدد إلى (أن الالتزام بالوسائل السلمية لحل الخلافات والمنازعات يعني عدم اللجوء إلى الحرب وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية) [5].

أما المادة (2 الفقرة 4) فقد جاءت تطبيقاً للنص السابق، بل هي في الواقع نتيجة طبيعة له[6]، والتي تنص على ما يلي: (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة).

---

[1] - تنص الفقرة السادسة من المادة الثانية من الميثاق على ما يلي: (تعمل الهيئة على أن تسير الدول الأعضاء فيها على هذا المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي) وبما أن الحل السلمي للمنازعات الدولية التي تعرض السلم الدولي للخطر يتصل اتصالاً وثيقاً بحفظ هذا السلم وإقراره، لذلك فإن حكم هذه الفقرة تسري على الفقرة (3) من المادة (2) من الميثاق: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 65-66.

[2] - وحول الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولي انظر: المادة (33 الفقرة 1) من الميثاق.

[3] - انظر: المادة (37 الفقرة 1) من الميثاق، وانظر كذلك: J.L Brierly. Op. Cit. P: 414،
ود. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 52

[4] - وللتفصيل حول التدخل كإحدى الوسائل غير السلمية لحل النازعات الدولية انظر: د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 246 وما بعدها.

[5] - د. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 50-51.

[6] - د.إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 223، ود. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 151، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 139.

ويبدو أن حظر استخدام القوة والتهديد به في العلاقات الدولية جاء عاماً وشاملاً في ظل نص المادة (2 الفقرة 4) لكل الوجوه التي يعرض فيها هذا الاستعمار، أو التهديد به، السلم الدولي للخطر، منهياً بذلك مشروعية ما كان يجوز من وجوه هذا الاستعمال قبل قيام الأمم المتحدة[1]. حيث يلاحظ أن النص المذكور لم يصف الحالة التي يتم فيها التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وبذلك أراد الميثاق أن يمنع جميع الحالات التي يتم فيها استخدام القوة أو التهديد به[2]، والتي تتراوح بين الحرب والاحتلال والأعمال الانتقامية التي تتخذ في وقت السلم، وبين مجرد الحصار البحري السلمي[3]، وإذا استثنينا حالات الحرب والاحتلال والانتقام العسكري، التي كما ذكرنا سابقا، هي حالات خاصة تتميز عن حالة التدخل، فإن جميع الحالات الأخرى لاستخدام القوة أو التهديد به يدخل ضمن مفهوم التدخل باعتباره نوعا من أنواع استخدام القوة.

## ولكن السؤال الذي يثور هنا هو هل المادة (2 الفقرة 4) تحرم جميع أساليب التدخل؟

يظهر أن نص المادة (2 الفقرة 4) لم يحدد صراحة نوع القوة المراد تحريمها لذلك ذهب الفقه إزاء عدم التحديد هذا إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية[4]:

**الاتجاه الأول:** يذهب هذا الاتجاه إلى أن القوة المقصودة هنا هي القوة (المسلحة) . الأمر الذي يعني أن الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو الضغوط

---

(1) - انظر: د. حسين الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 47، وانظر بنفس المعنى: د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 160، لذلك يذهب الأستاذ (بريرلي) إلى أن المادة (2 الفقرة 4) تعتبر حجر الزاوية ( Corner stone) في نظام ميثاق الأمم المتحدة J.L Brierly. Op. Cit. P: 414.

(2) - وهذا بعكس عهد عصبة الأمم الذي حدد الحالة التي يتم فيها استخدام القوة (بحالة الحرب)، انظر: المادة (12) من عهد العصبة، وكذلك: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 38.

(3) - حيث أن الحصار البحري، حتى ولو كان سليماً لا يمكن القيام به إلا بواسطة استعمال السفن البحرية، انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 179.

(4) - انظر: بهذا الصدد د. إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 223-224، ود. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي العام، المصادر – الأشخاص، المصدر السابق، ص: 247-248. ود. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 152-155، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 67-69، ود. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 432-433، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 39-42.

الأخرى التي قد تماسها دولة، ضد دولة ما، لا تعد استخداماً للقوة، في المعنى الذي تقرره المادة (2 الفقرة 4) من الميثاق [1].

**وأهم الحجج التي قيلت لتبرير هذا الرأي يمكن إجمالها فيما يلي:**

1- أن ديباجة الميثاق عندما بينت الحدود التي يجوز في نطاقها استخدام القوة ذكرت ذلك مقروناً بوصف (المسلحة) بقولها: (وإن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة إلا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة) [2].

2- لا يمكن أن يشمل معنى القوة في هذه الفقرة غير القوة المسلحة وذلك لأنه من الصعب عملياً التفرقة بين الضغوط المسموح بها وتلك المنهي عنها[3].

3- إن معنى (القوة المسلحة) هو الذي يخلص من مناقشات مؤتمر (سان فرانسيسكو) [4]. حيث رفض المؤتمر اقتراح البرازيل الذي قدم إليه والذي تضمن إدراج إجراءات الضغط الاقتصادي ضمن ما يمنعه نص المادة (2 الفقرة 4) على الدول الأعضاء[5].

وبناءً على هذا التفسير يذهب البعض[6] إلى أن تعبير (استخدام القوة) في إطار المبادئ المنصوص عليها في المادة الثانية هو أقرب إلى (القوة المسلحة) منها إلى أية صورة أخرى من صورة الضغط، ولذلك يرى بأنه يشمل على وجه الخصوص (امتناع الدول عن القيام بعدوان مسلح ضد دولة أخرى، امتناعها عن تنظيم أو تشجيع عصابات مسلحة للتسلل إلى أراضي دولة أخرى،

---

(1) - انظر: أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 432.

(2) - انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 40، وانظر كذلك: د. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 152، J.L Brierly. Op. Cit. P: 415، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 68.

(3) - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 433.

(4) - المصدر السابق، الصفحة نسفها.

(5) - انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 41، ود. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 162.

(6) - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، 433.

امتناعها عن التشجيع أو المساعدة على تنظيم حرب أهلية أو أعمال إرهابية في دولة أخرى ...الخ)[✍].

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه ما من سبب قانوني يدعو إلى اقتصار معنى (القوة) على القوة المسلحة فقط، بل أن ذلك يمكن أن يوسع ليشمل الضغط الاقتصادي، أو السياسي، أو الأعمال الأخرى[1].

**وأنصار هذا الاتجاه يشفعون رأيهم بالحجج التالي:**

1- إن التعبير الذي يستخدمه الميثاق هو تعبير عام لا يميز بين صورة أو أخرى من صور القوة[2]، ويرون أن الميثاق يجب أن يفسر في ضوء الحاجات والتطورات الحالية باستثناء ما يمكن اعتباره نيه واضعي الميثاق الثابتة.

2- إن الإكراه السياسي والاقتصادي قد يكوِّن تهديداً للاستقلال السياسي للدول يعادل في خطورته القوة المسلحة[3].

3- إن الميثاق لا يميز باستثناء حالات محددة، بين القوة (المسلحة) وأشكالها الأخرى[4].

ويستند (كلسن) بهذا الصدد إلى نص المادة (41) و (42) من الميثاق باعتبار النصين اللذين يخولان المجلس استعمال القوة لتحقيق القسر الدولي، إذ

---

✍ ولا شك أن كل هذه الأنواع من استخدام القوة المسلحة تدخل في مفهوم التدخل العسكري وهي تشتمل على صورتي التدخل الصريح والتدخل الخفي أو المقنع كما تطرقنا إليه في الفصل التمهيدي.

[1] - انظر: د. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 433، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 224.

[2] - انظر: د. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 125.

[3] - المصدر السابق، ص: 433، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 224، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 68.
ويقول (Pompe ) بهذا الصدد: (إن الدولة يمكنها أن تضع نهاية للاستقلال السياسي لدولة أخرى بوسيلة معادلة بالفاعلية للعدوان المسلح المباشر التقليدي، وذلك عن طريق غير مباشر... عن طريق العملاء السريين...، أو بممارسة ضغط سياسي)، انظر: Pompe (C.A) Aggressive war International Crime Itague. 1953، أشار إليه: كامل إبراهيم جاسم الحارس، فالدفاع الشرعي في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد، كانون الثاني 1984، ص: 84.

[4] - انظر: د. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 152.

لـم يفـرق الميثـاق فـي تلـك المـادتين، بـين التـدابير العسـكرية والتـدابير غيـر العسكرية لتحقيق هذا القسر، وهذا يعني أن الميثاق يعتبر معنى القوة متحققاً سواء عن طريق التدابير غير العسكرية أو التدابير العسكرية المبينة في النصين المتقدمين[1].

4- إن ما جاء في نهاية الفقرة الرابعة من المادة الثانية من شمول الحظر للقوة المستعملة على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة يفيد بوضوح امتداد هذا الحظر إلى كل صور استخدام القوة في العلاقات الدولية باعتبارها أن من أهم مقاصد الهيئة حفظ السلم والأمن الدوليين[2].

5- إن الميثاق لم يحظر الاستخدام الفعلي للقوة فحسب، بل حظر حتى مجرد التهديد به، لذلك فإن تحريم استخدام القوة الوارد في الميثاق هو تحريم للقوة بمعناه الواسع والشامل، وبعكسه فإن القول بأن المقصود بالقوة هو (القوة المسلحة) قول لا يتفق مع روح الميثاق الذي ينشد إقامة مجتمع دولي يقوم التعامل فيه على أساس إرادي، وتنظيم فيه العلاقات على أساس ودي[3].

**الاتجاه الثالث:** وقد أخذ هذا الاتجاه منهجاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين. فمع أن أصحاب هذا الاتجاه، ومن بينهم (براونـاي وروزالين هجنر)، يميلون هذا إلى الاتجاه الثاني غير أنهم لا يعتبرون جميع أنواع الإكراه غير العسكري واقعاً ضمن نص المادة (2 الفقرة 4). إذ معنى القوة، عندهم، لا يشمل الإكراه غير العسكري الذي يمارس على المستوى واطئ، ويقصدون بذلك استخدام الإكراه بدرجة تكفي لتقييد حرية تصرف الدولة الموجهة ضدها، ولكن ليس للتأثير في أمنها القومي، ويعتقدون أن تلك الضغوط تتطلبها الحياة الدولية العلمية، لذا فهي، في نظرهم، عمل مشروع ولا تعتبر جريمة دولية بل

---

(1) - Kelsen. The law of the United Nation، أشار إليه: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 39-40.

(2) - د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق،ص:226.

(3) - انظر:د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص162.

إضــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرار دولـي [1] .

وتترتب على الخلاف المتقدم في تحديد معنى القوة الوارد في المادة (2 الفقرة 4) نتيجة هامة: فإذا أخذنا برأي الاتجاه الأول القائل أن كلمة (القوة) تعني القوة المسلحة فقط، فهذا يعني أن الميثاق لم يحرم التدخل إلاّ بالأسلوب العسكري، وإذا أخذنا برأي الاتجاه الثاني القائل أن استخدام القوة يشمل إلى جانب القوة المسلحة الضغوط السياسية والاقتصادية..الخ، فهذا يعني أن الميثاق يحرم جميع أساليب التدخل، التي ذكرناها في الفصل التمهيدي، أما الاتجاه الثالث فهو وإن كان يقود، من حيث المبدأ، إلى نفس نتيجة الاتجاه الثاني، غير أنه يتميز عنه في كونه لا يعتد بجميع درجات الإكراه، فينبغي أن يكون الإكراه أو الضغط على درجة من التأثير بحيث يهدد الأمن القومي للدولة المعنية.

ويبدو أن القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1970 حول (مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة) قد عزز من محتوى الفقرة الرابعة من المادة الثانية فيما يتعلق بمفهوم القوة الواردة فيها، بإعلانها بأنه(ليس فقط التدخل المسلح ولكن أيضاً كل أنواع التدخل أو التهديد الموجه ضد شخصية دولة ما أو ضد عناصرها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية هي خرق للقانون الدولي) [2]، ولقد أكد الأستاذ (فردروس) على هذه الحقيقة بالقول: (هذا النص( ويقصد نص القرار المذكور)، كما يبدو ذلك حقاً، يعطي الفقرة الرابعة من المادة الثانية محتوىً أكثر تحديداً ولكنه يحافظ مع ذلك على فكرته المركزية التي هي أن (أي تدخل غير مشروع يتضمن دائماً فعلاً من أفعال الضغط العسكري أو السياسي أو الاقتصادي) [3].

---

[1] - HIggns Rozalin. The development of International Law through the Political organs of the United Nations. New York: 1963. PP:175-76..

أشار أليه: د.صالح جواد الكاظم، المصدر السابق،ص:152-153، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص:68.

[2] - انظر: دراسات مقدمة لذكرى الفقيه(Chaerles Rousseau)، المصدر السابق، ص:268.

[3] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

## المبحث الثالث

## تحريم تدخل الدولة في شؤون المنظمة

## (المادة 100 الفقرتين 1 و2)

إن ما يميز المركز الدولي الممتاز للأمم المتحدة هو ما يقرره الميثاق المنشئ لها، مجموعة من الاختصاصات والسلطات في مواجهة جماعة الدول وذلك في سبيل تحقيق أهدافها ومقاصدها المتمثلة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتدعيم التعاون الدولي في مختلف المجالات، وتعزيز وحماية الإنسان، وتحقيقاً لهذه الأهداف فهي تملك التدخل في المنازعات الدولية لتوصي بما تراه ملائماً لفضها، وتملك أ ن ترغم الدول على تنفيذ القرارات التي تتخذها في حدود اختصاصها، وتملك توقيع جزاءات اقتصادية وعسكرية على الدول المخلة بأحكام الميثاق، بل وتستطيع أن تتولى بنفسها إدارة إقليم أو أكثر أو الإشراف على هذه الإدارة وفقاً لنظام الوصاية، وبديهي أن تولي منظمة الأمم المتحدة لهذه السلطات والاختصاصات يقتضي الاعتراف لها بالشخصية القانونية الدولية، أي أن يكون لها كيان قانوني خاص مستقل عن كيان الدول الأعضاء فيها، وأهلية دولية وإرادة قائمة بذاتها[1].

ويقصد باستقلالية الأمم المتحدة (مكنتها على اتخاذ عمل أو الامتناع عنه دون أن يرتبط ذلك، بصفة أساسية، بتأثير الدول الأعضاء) [2]. وهذا يعني ضرورة امتناع الدول عن التدخل في شؤونها، وإلى هذا أشار الأستاذ (شفيق المصري) بالقول: (بعدما اكتسبت المنظمة الدولية الشخصية الدولية أصبح مبدأ

---

[1] - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 366-367، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة وأن كانت تنشأ أساساً من اتفاق الدول وبارادتها الحرة المختارة، فإنها بمجرد قيامها تمتلك إرادتها الخاصة بها والتي تتميز عن إرادة الدول الأعضاء فيها، انظر: د. فخري رشيد مهنا ود. صلاح ياسين داود، المصدر السابق، ص: 28.

[2] - د. مصطفى سلامة حسين المصدر السابق، ص: 57.

عدم التدخل موجباً أساسياً على كل الدول إزاء الأوضاع الداخلية للمنظمة نفسها وإزاء علاقاتها بعضها بالبعض في آن معاً) [1].

ويقتضي هذا الاستقلال أن يكون لها (أي الأمم المتحدة) وضع مستقل عن دولة عن دولة المقر وعن الدول الأعضاء فيها[2].

**وعليه سنتناول استقلال الأمم المتحدة عن كل من دولة المقر وعن الدول الأعضاء في مطلبين مستقلين وكما يلي:**

## المطلب الأول

## استقلال الأمم المتحدة عن دولة المقر

إن مقر المنظمة الدولية هو المكان الذي تمارس فيه المنظمة الدولية أنشطتها وتوجد في إطاره مكاتبها ومكاتب موظفيها، وكل منظمة دولية لها حق اختيار المكان الذي يوجد فيه مقرها إذا وافقت على ذلك الدولة المضيفة . ويشتمل مقر العديد من المنظمات الدولية على مقر رئيس توجد فيه الإدارات المركزية للمنظمة وفروعها الرئيسة، ومقر أو عدة مقار فرعية يوجد فيها بعض الفروع الثانوية أو بعض المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة، ويتم تحديد مقر المنظمة الدولية والوضع القانوني الذي تتمتع به فوق أراضي الدولة المضيفة وفقاً لاتفاق دولي يتم إبرامه بينهما[3].

وقد أبرمت الأمم المتحدة العديد من الاتفاقيات مع الدول المضيفة لها، والتي تسمى (اتفاقيات المقر)، أكدت على استقلال الأمم المتحدة عن دولة المقر، مثال ذلك: اتفاقية المقر التي عقدت بين منظمة الأمم المتحدة والولايات

---

[1] - د. شفيق المصري، تطور مفهوم السيادة الوطنية في القانون الدولي وممارسته، (أمن 3)، مقال منشور في جريدة الحياة، الصادرة بتاريخ 20 تموز 1995، ص: 17.

[2] - انظر: د. محمد حافظ غانم، مذكرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 364.

[3] - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 315-316.

المتحدة الأمريكية لسنة 1947 [1]، إضافة إلى اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 شباط 1946 [2].

فلا يجوز بموجب هذه الاتفاقيات انتهاك حرمة مقار المنظمة، حيث تعفى ممتلكاتها وأصولها أينما كانت وأياً كان الحائز لها، من التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية وأي نوع من أنواع الإكراه التنفيذي أو الإداري أو القضائي أو التشريعي[3] . وبموجب هذه الاتفاقيات أيضاً تعامل مقرات المنظمة وأبنيتها معاملة السفارات ومقرات البعثات الدبلوماسية، فلا يجوز اقتحامها أو تفتيشها أو محاصرتها من قبل دولة المقر، ويجب على دولة المقر حماية تلك المقرات وأن تمنع كل ما يؤدي إلى المساس بذلك من قبل رعاياها المقيمين فيها، وكذلك لا يجوز لقواتها ورجال السلطة العامة دخولها إلا بإذن سابق أو بناءً على طلب من الجهات المسؤولة فيها[4].

وفيما يختص (بمكتب الأمم المتحدة في أوروبا) الذي يقع مقره في جنيف، فقد نصت الاتفاقية الخاصة بالترتيبات الانتقالية حول الامتيازات والحصانات العائدة للأمم المتحدة، التي تمت بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة السويسرية، عملاً بقرار الجمعية العامة بتاريخ 12 شباط 1946 المرقم (XIV) ، صراحة على عدم تدخل دولة المقر (سويسرا) بأي شكل من الأشكال في شؤون المنظمة حيث جاء فيها: (لا يمكن انتهاك المبنى والأراضي المحيطة به العائدة للأمم المتحدة، وأن تكون ممتلكات وموجودات المنظمة الدولية في سويسرا معفاة من التفتيش والمصادرة والحجز والتجريد من الملكية

---

[1] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 61.

[2] - انظر: د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 343.

[3] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 336-، وانظر بنفس المعنى: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 62، ود. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 343-344.

[4] - انظر: د. فخري رشيد مهنا ود. صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 56.

أو أي شكل آخر من أشكال التدخل سواء بإجراء تنفيذي أو إداري أو قضائي أو تشريعي) [1].

ونصت الاتفاقية على أنه (لا يجوز انتهاك أرشيف الأمم المتحدة وكل الوثائق العائدة لها أو التي بحوزتها في سويسرا) [2]. كما ويتمتع ممثلو الأعضاء في الأمم المتحدة لدى أجهزتها الرئيسية والمساعدة وفي المؤتمرات التي تدعو لعقدها، بحصانات وامتيازات متعددة سواء من خلال ممارسة مهامهم أو أثناء سفرهم من وإلى مكان الاجتماع، فلا يجوز تعريضهم للاعتقال أو الحجز الشخصي، ولا وضع اليد على حقائبهم الشخصية ولا اتخاذ إجراء قانوني من أي نوع بالنسبة إلى المكالمات الشفهية أو المكتوبة أو الأعمال التي يقومون بها بصفتهم ممثلين، كما لا يمكن انتهاك أوراقهم أو المستندات التي بحوزتهم[3].

## المطلب الثاني

## استقلال الأمم المتحدة عن الدول الأعضاء

يظهر استقلال الأمم المتحدة عن الدول الأعضاء بوضوح في مجالين أساسيين، وهما مجال التنظيم ومجال الاختصاص[4].والمجال الأخير هو الذي يعنينا في هذا الدراسة، حيث تظهر استقلالية الأمم المتحدة في هذه المجال بممارستها لمجموعة من الاختصاصات الممنوحة لها بمقتضى الميثاق المنشئ

---

[1] - الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بالترتيبات الانتقالية حول الامتيازات والحصانات العائدة للأمم المتحدة في سويسرا، أشار إليه: د. هشام حمدان، الوضعية القانونية للأمم المتحدة في جنيف وسويسرا، أشار إليه: د. هشام حمدان، الوضعية القانونية للأمم المتحدة في جنيف وسويسرا، بحث منشور في مجلة الحقوق، تصدر عن كلية الحقوق بجامعة الكويت، الدور الثاني، السنة 12 يونيو 1988، ص: 139-158،انظر: 145.

[2] - الفقرة الثامنة من المادة الثانية، (المصدر السابق، الصفحة نفسها).

[3] - الفقرة التاسعة والفقرة العاشرة من المادة الرابعة، (المصر السابق، ص: 146-147).

[4] - حول استقلالية المنظمة الدولية في مجال التنظيم ومجال الاختصاص، راجع بالتفصيل: د. مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 58 وما بعدها.

لها، وقد وزع الميثاق تلك الاختصاصات على الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة لتمارسها كل في نطاق وظائفها المحددة، ولكن إذا كان الميثاق يقر لأجهزة الأمم المتحدة باختصاصات محددة،

**فهل نص الميثاق صراحة على حظر تدخل الدولة في اختصاصات تلك الأجهزة.؟**

**للإجابة عن هذا السؤال يبدو من الضروري التمييز بين نوعين من أجهزة الأمم المتحدة:**

## أولاً – الأجهزة التي تكون الدولة ممثلة فيها:

كمجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن الدول هي الممثلة في هذه الأجهزة لذلك فإن أية ضغوط تمارسها دولة ما أو مجموعة من الدول على أعضاء تلك الأجهزة أو بعض منها، فإن هذه الضغوط إضافة إلى أنها تعد تدخلاً في شؤون هؤلاء الأعضاء، فإنها بنتيجتها النهائية تعد تدخلاً في شؤون المنظمة الدولية، فيما لو أدت تلك الضغوط إلى المساس باختصاصات تلك الأجهزة.

**وفي هذه الحالة يمكن أن نتصور التدخل في اختصاصات الأجهزة المذكورة في صورتين:**

**الصورة الأولى: تدخل دولة غير ممثلة في الجهاز المعني:**

كأن تضغط دول غير ممثلة في مجلس الأمن على دولة أو أكثر ممثلة فيه للعمل وفقاً لمصالحها. فهذا الضغط إضافة إلى كونه يشكل تدخلاً في شؤون الدولة التي مورس الضغط ضدها، فإنه يعتبر تدخلاً في شؤون مجلس الأمن ذاته أيضاً، فيما لو أدى الضغط إلى المساس بحريته في ممارسة اختصاصاته أو تعطيل ممارسته لتلك الاختصاصات، فعلى سبيل المثال لو اعتدت دولة ما على دولة أخرى، فلا يستطيع مجلس الأمن اتخاذ أي إجراء لقمع الدولة المعتدية ما لم توافق عليه تسعة من أعضائه بما فيها الدول الخمسة الدائمة العضوية[1].

فإذا مارست الدولة المعتدية أو دولة صديقة لها ضغوطاً على الدول الأعضاء في مجلس الأمن أو بعض من هذه الدول بهدف عدم صدور القرار بالشكل الموصوف سابقاً، فإن هذه الضغوط تشكل تدخلاً مزدوجاً، فهي إضافة إلى كونها تعتبر تدخلاً في شؤون الدولة الواقع عليها الضغط، فإنها أيضاً تشكل تدخلاً في شؤون المنظمة لأنها أثرت على ممارستها لاختصاصاتها، إلى حد قد يكون هاماً، خاصة إذا كانت الدولة التي مورس الضغط ضدها عضواً دائماً في مجلس الأمن تملك حق الفيتو مثلاً، ففي هذه الحالة يكون التدخل حائلاً دون ممارسة مجلس الأمن لواجبه في حفظ السلم والأمن الدوليين.

**الصورة الثانية: تدخل دولة ممثلة في الجهاز المعني:**

كأن تقوم دولة عضو في الجهاز باتخاذ موقف (سواء بالتصويت على قرار معين أو الامتناع عنه)، أو بالضغط على دولة أخرى ممثلة معها في الجهاز لتتخذ الموقف المذكور للحيلولة دون ممارسة المنظمة لاختصاصاتها، ولعل أبرز مثال على ذلك، استخدام الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الفيتو لمنع صدور قرارات من مجلس الأمن لمعالجة الحالات الخطيرة التي تستوجب تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتي تؤدي إلى

---

[1] - انظر: المادة (37 الفقرة 3) العدالة من ميثاق الأمم المتحدة.

تعطيل ممارسة الأمم المتحدة لوظائفها واختصاصاتها في التدخل لحل المنازعات والمواقف والمشكلات الدولية[✍].

وعلى الرغم من أن الميثاق لم يعالج صراحة هذا النوع من التدخل غير أنه يمكن أن نفهم من حكم المادة (2 الفقرة 2) من الميثاق معالجة ضمنية لهذا الموضوع، التي نصت على ما يلي: (لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جمعياً الحقوق والمزايا المترتبة على صلة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق).

ولا شك أن من مقتضيات حسن النية، في الحالة التي نحن بصددها، أن يعمل جميع الأعضاء على أن تقوم الهيئة بممارسة وظائفها واختصاصاتها بما ينسجم مع أهدافها ومقاصدها والامتناع عن أي عمل يؤدي إلى عرقلة أو تعطيل ممارسة الأمم المتحدة لتلك الوظائف والاختصاصات.

**ثانياً – الأجهزة التي لا تكون الدول ممثلة فيها:**

وأهم هذه الأجهزة التي يمكن أن تكون محلاً لتدخل الدول هي الأمانة العامة للأمم المتحدة بحكم الأنشطة المختلفة التي يمارسها هذا الجهاز في المجالين الإداري والسياسي[1].

فلأهمية الدور الذي تلعبه الأمانة العامة من جانب، ولكثرة الموظفين الدوليين الذين يقومون بوظائف هذا الجهاز من جانب آخر، فإن الأمانة العامة قد تكون موضعاً خصباً لقيام الدول بالتأثير على إرادة الأمين العام والموظفين الدوليين الذي يمثلونها، للعمل وفقاً لمصالحها.

لذلك لم يخف على واضعي الميثاق معالجة هذا الموضوع حيث نص الميثاق صراحة على التزام الدول بعدم التدخل في شؤون الأمانة العامة، وذلك في المادة (100) منه، فبعد أن أكد الميثاق، في الفقرة الأولى من المادة

---

✍ وهذا النوع من التدخل قد يكون مشروعاً أو غير مشروع حسب التفصيل الذي سبق التطرق إليه، انظر: ص(34) من هذا الكتاب.

[1] - حول الاختصاصات الإدارية والسياسية لوظيفة الأمين العام، انظر: د. مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 114-118، ود. عزيز القاضي، المصدر السابق، ص: 378-398، ومحمد عبد الوهاب الساكت ، الأمين العام لجامعة الدول العربية، اختصاصاته السياسية والإدارية ودوره في قوات الطوارئ الدولية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1973-1974، ص: 23 وما بعدها ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 401 وما بعدها.

المذكورة، على استقلالية الأمانة العامة، وذلك بإلزام الأمين العام والموظفين الذين يعملون لحساب هذا الجهاز بالامتناع عن طلب أو تلقي التعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجية عن الهيئة عند قيامهم بتأدية واجباتهم، وبإقرار مسؤوليتهم أمام الهيئة وحدها، جاء الميثاق ليفرض على الدول الأعضاء التزاماً دولياً مؤداه عدم المساس باستقلال هذا الجهاز، وذلك بامتناعها عن أية محاولة للتأثير على إرادة الأمين العام والموظفين الدوليين الذين يعملون لحساب الأمم المتحدة عند قيامهم بممارسة مسؤولياتهم. وذلك في الفقرة ا لثانية من نفس المادة، التي نصت على ما يلي: (2- يتعهد كل عضو في (الأمم المتحدة) باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم).

وجدير بالذكر أن الأمناء العاملين للأمم المتحدة منذ تأسيسها، لم يكونوا بمنجىً عن تهجمات وضغوط الدول الأعضاء، وقد سبق وأن اعتصم السيد (داج همر شولد) الأمين العام الثاني للأمم المتحدة بهذه المادة (أي المادة 10 من الميثاق) في معرض رده على الهجوم العنيف الذي تعرض له من جانب الاتحاد السوفيتي (السابق) نتيجة لبعض مواقفه في قضية الكونغو عام 1960[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تتضمن تشريعات بعض الدول ما يخل باستقلال الوظيفة الدولية، ولعل أسوأ مثل على التدخل الوطني هذه، كما يذهب الأستاذ محمد طلعت الغنيمي، هو القانون الفاشي الذي أصدرته إيطاليا في 16 حزيران 1927، الذي يتطلب من المواطنين الإيطاليين أن يحصلوا – قبل الارتباط بخدمات المنظمة الدولية – على ترخيص من وزارة الخارجية أو أية سلطة دبلوماسية مختصة وأن يهجروا الخدمة فور صدور الأوامر إليهم بذلك من الحكومة [2].

---

[1] - انظر: د. عزيز القاضي، المصدر السابق، ص: 395، وكان هجوم الاتحاد السوفيتي (السابق) على الأمين العام للأمم المتحدة من الحدة إلى درجة أنه لم يتردد في المطالبة باقالته وتعيين (ترويكا) أي إدارة ثلاثية عليا مكانة، بحيث هناك سكرتير عام يمثل الكتلة الغربية وثانٍ يمثل الكتلة الشرقية، وثالث يمثل مجموعة عدم الانحياز، لكن هذا الاقتراح رفض بعد أن آثار أزمة سياسية لم تخف حدتها إلا بعد مقتل (همر شولد) في حادث تردد أنه مدبر، انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 156.

[2] - د. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في التنظيم الدولي، النظرية العامة، ط 4، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1977، ص: 139.

ومن السوابق الأمريكية على التدخل في شؤون المنظمة وانتهاك استقلال الوظيفة الدولية، طرد عدد من الموظفين الأمريكيين خلال فترة من (1951 إلى 1953) من خدمة (الأمم المتحدة) استناداً إلى تحريات حكومة الولايات المتحدة بقصد منع رعايا الدولة المضيفة من ذوي المبادئ الشيوعية من دخول المنظمة الدولية، وقد حكمت المحكمة الإدارية التابعة للأمم المتحدة ببطلان هذا التصرف وعدم مشروعية قرار الأمين العام بإنهاء خدمات هؤلاء الموظفين[1].

[1] - المصدر السابق، ص: 138.

## المبحث الرابع

## تحريم تدخل الدولة في شؤون الأقاليم الدولية

## (المادتين 74و 76)

تطرق الميثاق في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر لنوعين من الأقاليم الدولية وهما الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك في المادتين (73 و 74)، وأقاليم تحت الوصاية وذلك في المواد من (75 إلى 91).

**وبما أن إدارة هذه الأقاليم موكولة إلى دول معينة بذواتها فإنه يمكن تصور التدخل في شؤون تلك الأقاليم في حالتين:**

1- تدخل الدول القائمة بإدارة تلك الأقاليم وهذا التدخل مشروع في حدود ما يسمح به الميثاق.

2- تدخل الدول الأخرى, وهذا ما يجب التوسع فيه بعض الشيء، لأنه تدخل غير مشروع أولاً، ولأن عدم التدخل هنا لا يستند إلى مقتضيات السيادة (فهذه الأقاليم لا تمتلكها كالدول) وإنما يستند إلى الاختصاص الداخلي لهذه الأقاليم ثانياً[✍].

ولو تفحصنا نصوص المواد المذكورة نجد بأن الميثاق، وأن لم ينص صراحة على تحريم تدخل الدول في شؤون تلك الأقاليم، غير أن هناك نصوصاً تطرقت ضمناً إلى هذا التحريم، سواء بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو الأقاليم تحت الوصاية الدولية.

ففيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نجد أن الميثاق، بعد أن ألزم الدول التي تقوم بإدارة تلك الأقاليم بكفالة تقدم شعوبها في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ومعاملة تلك الأقاليم بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة ومراعاة احترام ثقافة الشعوب التي تقطن تلك الأقاليم[1]،

---

✍ لذلك فإننا عند تحديدنا للأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل، فضلنا تحديد هذا الأساس بنظرية الاختصاص وليس بنظرية السيادة لكي يكون هذا الأساس شاملاً لجميع الأشخاص الدولية.

[1] - انظر: المادة (73) من الميثاق.

جاءت المادة (74) لتؤكد على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام حقوق تلك الأقاليم وعلى أن تكون معاملتها مع الشعوب التي يقطنونها على أساس مبدأ حسن الجوار، حيث جاء فيها: (يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضاً على أن سياستهم إزاء الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل – كسياستهم في بلادهم نفسها – يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار، وأن تراعى حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية).

وبذلك جعل الميثاق (مبدأ حسن الجوار)، الأساس الذي تقوم عليه علاقات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع تلك الأقاليم، حيث أن السياسة التي يمليها هذا المبدأ تكون شرطاً أساسياً للعيش بسلام بين الشعوب بما يستلزمه من احترام متبادل لحدودها الإقليمية وتعاون في تنظيم وإدارة مصالحها المشتركة على وجه يؤمن كل طرف الانتفاع من هذه المصالح دون الأضرار بالطرف الآخر ودون إعاقة تطويرها[1].

وبسبب الصلة الوثيقة بين هذا المبدأ (حسن الجوار) وحفظ السلم والأمن الدوليين جعله الميثاق من بين المبادئ والخطط التي استندت إليها لتحقيق غاياتها، وجعله أيضاً من بين السياسات التي يتعين على شعوب الأمم المتحدة إتباعها في علاقاتها المشتركة عندما قال في ديباجته: (وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار)[2].

وبالتأكيد فإن سياسة (حسن الجوار) التي تلتزم الدول الأعضاء بإتباعها في علاقاتها مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بموجب المادة (74) السالفة الذكر، تقتضي ضمناً عدم تدخلها في شؤون تلك الأقاليم بما يهدد مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أكد الميثاق مراعاتها.

أما أقاليم الوصاية الدولية، فقد أكد الميثاق في المادة (76) منه على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد (الأمم المتحدة) هي توطيد السلم والأمن الدوليين، والعمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وإطراد تقدمها نحو

---

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 85.

[2] - المصدر السابق، ص: 86-87.

الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها[1].

ومما لا شك فيه أن تدخل الدول في شؤون تلك الأقاليم يتنافى مع هذه الأهداف إذا كان الغرض من التدخل تحقيق مصلحة خاصة للدولة المتدخلة والتي قد تتناقض مع رغبات وتطلعات تلك الشعوب نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال.

[1] - انظر: المادة (76)من الميثاق.

# الفصل الرابع

## تراجع مبدأ عدم التدخل أمام تطور المجتمع الدولي و ظهور ( النظام العالمي الجديد )

## تراجع مبدأ عدم التدخل أمام تطور المجتمع الدولي

## و ظهور ( النظام العالمي الجديد )

### تمهيد و تقسيم:

لا شك أن الدولة بمفهومها التقليدي، ومنذ تطور التنظيم الدولي وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد والعولمة بأشكالها المختلفة، قد فقدت شيئاً فشيئاً الكثير من المفاهيم التقليدية المتعلقة بعناصرها التكوينية، وخاصة عنصر السيادة الذاتية وما يترتب عليه من عدم التدخل في شؤونها، باعتباره أحد مظاهر سيادة الدولة.

ذلك أن مبدأي السيادة وعدم التدخل بمفهومها المطلق أًصبحا لا ينسجمان مع ما وصل إليه المجتمع الدولي من تطور بعد أن دخلت الإنسانية عصر غزو الفضاء، وثورة العقول الإلكترونية، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية، والحرية الاقتصادية. ذلك العصر الذي يقتضي ضرورة وجود الترابط والتكافل بين المجتمعات الإنسانية والاعتماد المتبادل فيما بينها، بهدف تحقيق الرفاهية والتقدم لشعوبها، لذلك نما الإدراك لدى الشعوب والأمم بوجوب التجمع في صورة تغاير صورة الدولة بعناصرها التكوينية الحالية وبوجوب التعديل من عنصر السيادة الذاتية لينسجم مع تطلعات ورغبات الشعوب، فظهرت الجهود ومنذ بداية القرن العشرين إلى زيادة رقعة التجمع والعمل على توحيد الشعوب في شكل آخر غير شكل الدولة[1].

وتحقيقاً لذلك تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة وغيرها من الأشخاص الدولية بهدف تنظيم المجتمع الدولي بشكل أكثر فعالية لتحقيق حلم الإنسانية المنشود، الذي كان كل من مبدأي السيادة وعدم التدخل، بمفهوميهما المطابق، عائقاً أمام تحقيقه في الكثير من الأحيان، لذلك خطى المجتمع الدولي خطوات جرمية نحو تقييد سيادة الدولة والتدخل لتنظيم ومعالجة الكثير من المسائل التي كانت الدول تعتبرها من

---

[1] - انظر بهذا المعنى : د. حامد سلطان، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 639.

المسائل التي تدخل في صميم اختصاصها الداخلي وتمنع المجتمع الدولي التدخل فيه.

ومن جانب آخر، (طرأ على النظام الدولي وموازين القوى فيه تغييرات وتحولات هيكلية كبير) [1] ، فبالإضافة إلى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، ا لتي تعاظم دورهما بشكل كبير، برزت في المجتمع الدولي كيانات أو قوى فوق القومية -إن صح التعبير - كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية، كقوى فاعلة، أخذت تلعب دوراً متزايداً في العلاقات الدولية[2]، وأثرت بصورة فعالة على تقليص دور الدول والحكومات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية أيضاً.

إن هذه الأمور في مجموعها أدت إلى تهميش الكثير من المفاهيم التقليدية في المجتمع الدولي وخاصة المفاهيم المتعلقة بمبدأ السيادة وبالتالي إلى تراجع مبدأ عدم التدخل أمامها.

ويبدو أن هذا التراجع أخذ مظاهر عدة: فبعضها يتعلق بمبدأ عدم التدخل ذاته، حيث لم يعد مبدأً مطلقاً بل ازدادت الاستثناءات الواردة عليه إلى الحد الذي قلبته إلى النقيض، وبعضها يتعلق بتطور القانون الدولي الذي أصبح ينظم أكثر المجالات والمسائل التي كانت متروكة للاختصاص الداخلي للدول، بحيث تقلصت دائرة الاختصاصات المتروكة للدول إلى درجة كبير لصالح دائرة اختصاصات القانون الدولي والمنظمة الدولية، وبعضها الآخر يتعلق بالتحولات الهيكلية في المجتمع الدولي التي أدت إلى ظهور الأجهزة والكيانات الدولية وازدياد فاعليتها في ممارسة التدخل في العلاقات الدولية بشكل مؤثر ومنظم.

وبناءً على ما تقدم سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نخصص الأول لازدياد الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل، والثاني لتقلص دائرة

---

[1] - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 405.

[2] - هذا بالإضافة إلى دور الأفراد والرأي العام العالمي، من خلال وكالات الأنباء ومحطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية العالمية، الذي كان له أثر في تقليص دور الحكومات وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، انظر: المصدر السابق، ص: 408.

الاختصاص الداخلي للدول (المجال الخاص بالدولة)، والثالث لظهور أجهزة وكيانات دولية مختلفة وازدياد فاعليتها في ممارسة التدخل.

## المبحث الأول

## ازدياد الاستثناءات الواردة على

## مبدأ عدم التدخل

سبق وأن ذكرنا، عند تطرقنا لمشروعية التدخل، إن واجب عدم التدخل ليس واجباً مطلقاً إذ يرى جانب كبير من الفقه أن هناك حالات يمكن القول بجواز التدخل فيها على سبيل الاستثناء،إذا وجدت أسباب مشروعة تبرر ذلك، بل أكثر من ذلك هناك فقهاء حاولوا إثبات أن هناك، في ظروف معينة، حقاً بل واجباً على دولة ما يفرض عليها التدخل في شؤون دولة أخرى.

وعلى الرغم من عدم اتفاق الكتاب على رأي موحد حول الحالات المستثناة من مبدأ عدم التدخل، إذ تختلف آراؤهم حول الأسباب المشروعة للتدخل، غير أن الممارسات الدولية في مجال التدخل تثبت بأن الدول كثيراً ما تلجأ إلى التدخل بالاستناد إلى هذه الاستثناءات أو الأسباب كحجج قانونية لتبرير تدخلاتها.

وقد كثرت هذه الاستثناءات بشكل خطير وشملت جوانب وموضوعات مختلفة من الحياة الدولية الأمر الذي سهل على الدول والمنظمات التدخلية الاحتجاج بأي واحدة منها لتبرير تدخلاتهما[1]، وهو ما أثر تأثيراً بالغاً على فحوى ومضمون واجب عدم التدخل وبالتالي على العموم (المبدأ) وقدسيته.

وعليه سنقوم في هذا المبحث بدراسة الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل ومن أهمها: التدخل بناء على وجود معاهدة، والتدخل بناء على دعوة، والتدخل في حالة الثورة أو الحرب الأهلية، والتدخل ضد التدخل، والتدخل دفاعاً عن الذات، والتدخل الإنساني، وذلك بتقسيمه إلى ستة مطالب نتناول في كل مطلب منها استثناءً من الاستثناءات المذكورة.

---

[1] - هناك من يذهب إلى أن الحجج المؤيدة لحق التدخل، كثرت إلى الحد الذي أصبح (مبدأ عدم التدخل) هو الآخر من بين الحجج التي تتمسك بها الدول لتبرير تدخلها، د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 123.

## المطلب الأول

## التدخل بناءً على وجود معاهدة

يرى البعض[1] بأن التدخل بناءً على وجود معاهدة يكون مشروعاً إذا ما أقدمت عليه الدولة استناداً إلى حق صريح يخولها ذلك، لا شك أن إضفاء صفة المشروعية علي التدخل الذي يتم استناداً إلى حق منصوص عليه في المعاهدة، ووفق إجماع رأي الفقه ونظام القضاء الدوليين، من أبرز مصادر القانون الدولي العام[2].

ولكن مع ذلك يبدو أن هذا الحكم على إطلاقه بجانبه الصواب في بعض حالات التدخل التي تتم بموجب المعاهدات، إذ إن تحديد مدى مشروعية (التدخل بناءً على وجود معاهدة)، يفترض مقدماً البحث عن جملة مسائل ذات أبعاد قانونية يمكن من خلالها تحديد مدى مشروعية التدخل الذي نحن بصدده، وهذه المسائل في مجموعها ترتبط بالأساس الذي يستند إليه الرأي السابق وهو المعاهدة التي بموجبها يتم التدخل، **وأهم المسائل التي قد تكون قابلة للبحث في هذا المجال هي:**

1- البحث عن مدى صحة المعاهدة التي تستند إليها الدولة المتدخلة، حيث يشترط لصحة المعاهدة ونفاذها جملة من الشروط منها المتعلقة بالانعقاد (كأهلية التعاقد، والرضا الخالي من عيوب الإدارة، ومشروعية موضوع

---

[1] - انظر: علاء الدين حسين خماس، المصدر السابق، ص: 131.

[2] - انظر: المادة (38) من نظام محكمة العدل الدولية التي جاءت فيها: (1- وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشأن: أ- الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدولة المتنازعة...)، وانظر كذلك: NA Maryan Green. Op. Cit. P: 13-14، وشارل روسو، المصدر السابق، ص: 29، ود. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 147.

المعاهدة)، ومنها المتعلقة بالنفاذ التي تكون بموجبها المعاهدة سارية المفعول بحق أطرافها[1].

إن البحث في هذه الشروط ومدى صحتها يقتضي تفصيلاً لا مجال هنا لذكره، ولكن الذي يهمنا هو أن المعاهدة التي يتخلف عنها شرط من شروط الانعقاد تعد باطلة. وبالتالي فإن التدخل الذي يستند إلى معاهدة باطلة يكون تدخلاً باطلاً وغير مشروع، لأن (ما يبنى على الباطل باطل)، فعلى سبيل المثال أن الحكومة الكورية قد استندت إلى عيب الإكراه – الذي هو أحد عيوب الرضا – عندما دفعت ببطلان المعاهدة المعقودة بينها وبين اليابان في 1905 ، والتي بموجبها وضعت كوريا تحت الحماية اليابانية، حيث تم عقد هذه المعاهدة، باستخدام أساليب الضغط والإكراه ضد الإمبراطور ووزرائه، بعد أن احتلت القوات اليابانية قصر إمبراطور كوريا[2]، لذلك فإن التدخلات التي قامت بها اليابان في شؤون كوريا استناداً إلى تلك المعاهدة تعد غير مشروعة، لكونها تمت بناءٍ على معاهدة باطلة.

2- البحث في مدى سريان المعاهدة – التي تخول حق التدخل لأحد أطرافها – على الدولة المتدخل في شؤونها، إذ يحدث أن لا تكون الدولة المتدخل في شؤونها طرفاً في المعاهدة التي تخول الدولة المتدخلة حقوقاً قد تحتج بها في مواجهتها.مثال ذلك معاهدة باريس المعقودة بتاريخ 10 كانون الأول 1898 التي أنهت الحرب الاسبانية الأمريكية وتنازلت بموجبها إسبانيا عن كل ممتلكاتها في المحيط الهادي للولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن هولندا لم تكن طرفاً في المعاهدة المذكورة، إلا أن الولايات المتحدة احتجت بها في مواجهتها بشأن جزيرة (بلماس) الاسبانية الأصل التي احتلتها هولندا إثر

---

[1] - انظر حول تلك الشروط: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 106، وما بعدها، ود. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 160، وما بعدها، ود. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 286، وما بعدها، وانظر كذلك المواد (12، 14، 24، 49، 50، 52، 53، 64) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

[2] - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 111-112.

تخلي إسبانيا عنها عام 1667 [1]. فالقاعدة العامة في هذا المجال أن المعاهدات لا تسري على غير أطرافها ويطلق عليها (قاعدة أو مبدأ نسبية المعاهدات)، أي أن الآثار القانونية للمعاهدة محدودة بالأطراف المتعاقدة حصراً، لا تضر الغير ولا تفيده[2]. وبذلك لا تكون مصدر حق أو التزام للغير، وقد أكد القضاء الدولي على هذا المبدأ في العديد من الأحكام التي أصدرها، من ذلك القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في 25 أيار 1926 في قضية (Chorzw) بين ألمانيا وبولونيا، الذي جاء فيه: (أن المعاهدة لا تنشئ حقوقاً إلا بين الدول والأطراف) [3]. وعليه فإن التدخل الذي يستند على مثل تلك المعاهدات لا يكون مشروعاً.

3- البحث في مدى مشروعية التدخل الذي يتم استناداً إلى معاهدة غير متكافئة، إذ قد تتمسك دولة ما بنصوص تلك المعاهدات لتبرير تدخلها رغماً عن إرادة الدولة المتدخل في شؤونها، مثال ذلك معاهدة (هافانا) عام 1903 المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا التي منحت الولايات المتحدة حق التدخل في كوبا لحماية استقلالها، وكذلك حقها في التدخل للإبقاء على طراز الحكم الصالح لحماية الأرواح والممتلكات والحريات الفردية في البلاد[4].

فلا شك أن المعاهدات غير المتكافئة مخالفة لروح ميثاق الأمم المتحدة وخرق واضح لمبدأ المساواة بين الدول، لذلك أدانت الأمم المتحدة المعاهدات

---

[1] - انظر: شارل روسو، المصدر السابق، ص: 66-67، وانظر كذلك: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 127.

[2] - شارل روسو، المصدر السابق، ص: 66، وللتفصيل حول (مبدأ نسبية المعاهدات) والاستثناءات الواردة عليه، انظر: المصدر السابق، ص: 66 وما بعدها، ود. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 357 وما بعدها، ود. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 200-201، ويلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة قد خرج عن المبدأ المذكور عندما أقر بمبدأ ألزام الدول غير الأعضاء بالعمل وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، انظر: الفقرة السادسة من المادة الثانية من الميثاق.

[3] - انظر: د. عصام العطية، المصدر السابق، ص: 127، وقد أثبتت اتفاقية فينا هذا المبدأ بنصها في المادة (34) على (أن المعاهدة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات لدول الغير بدون موافقتها).

[4] - J.L. Brierly. Op. Cit. P: 402.
وانظر كذلك: هانز، جي، مورجنتاو، السياسة بين الأمم، ج 1، المصدر السابق، ص: 139.

غير المتكافئة، حينما تصدت لبحث قضية قبرص بعد الحرب الأهلية التي وقعت فيها في كانون الأول (1963)، حيث كانت قبرص طرفاً في معاهدة الضمان المعقودة مع اليونان تركيا والمملكة المتحدة في 16 آب سنة 1960 وذلك في أعقاب مؤتمري لندن وزيورخ[1].

واستناداً إلى تلك المعاهدة حاول بعض الدول التدخل عسكرياً حينما وقعت الحرب الأهلية المذكورة، غير أن وزير خارجية قبرص احتج على تلك المعاهدة بقوله: (إن أية معاهدة تقيد – في نظر أي طرف من أطرافها – استقلال الدولة وسيادتها تعد باطلة ولاغية...) [2].

ومن خلال مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحتمالات هذا التدخل قرت الجمعية رفضه ووصفت ما تضمنته معاهدة الضمان من جواز تدخل أي من الدول الضامنة في مثل هذه الحالة بأنه باطل لأن مثل هذه المعاهدات تعد من قبيل المعاهدات التي تحتوي على (شرط الأسد)، لذلك أصدرت الجمعية قراراً في عام 1965 أكدت فيه أن قبرص – وهي عضوة في الأمم المتحدة – يجب أن يكفل لها حق التمتع بكافة حقوق السيادة والاستقلال الكاملين ودون أي تدخل أجنبي يخالف مبادئ القانون الدولي[3].

---

[1] - انظر: خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 199، تم عقد مؤتمرا لندن وزيورخ في عام 1959 الذين حصلت بموجبهما قبرص على استقلالها، وقد منحا كلاً من بريطانيا وتركيا واليونان حقوقاً كثيرة للتدخل منفردة أو مجتمعة في شؤون قبرص بما فيها التدخل العسكري، انظر: علاء الدين حسين خماس، المصدر السابق، ص: 131-132.

[2] - انظر: خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، المصدر السابق، ص: 200.

[3] - المصدر السابق، ص: 199.

## المطلب الثاني

## التدخل بناءً على دعوة

ويحدث هذا النوع من التدخل عندما تستجيب الدولة المتدخلة لنداء وجه إليها من قبل دولة أخرى تدعوها للتدخل لمساعدتها، والأمثلة على هذا النوع من التدخل كثيرة نذكر منها: تدخل الولايات المتحدة في لبنان عام 1958 بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، وتدخل بريطانيا في الأردن في نفس العام بناءً على طلب الحكومة الأردنية [1]. وكذلك تدخلها في عام 1964 في تنجانيقا واوغندا وكينيا بناءً على طلب حكوماتها [2].

يذهب (Glahn) [3] إلى (أن التدخل يعد مشروعاً حين يحدث بناءً على دعوة جدية صريحة من الحكومة الشرعية في دولة ما). ولكن هذا التكييف لمدى مشروعية هذا النوع من التدخل، وأن كان تكييفاً صحيحاً في بعض الظروف قد لا يكون كذلك في ظروف أخرى، وخاصة في الحالات التي يصعب فيها تحديد الحكومة الشرعية أو الجهة الشرعية التي تمثل الشعب، لذلك يبدو أنه قبل تحديد مشروعية (التدخل بناءً على دعوة) من الضروري التمييز بين حالتين:

**الحالة الأولى: حالة وجود عدوان أو تعرض خارجي،** وذلك عندما تطلب الدولة المستهدفة بالعدوان أو التعرض من دولة أجنبية مساعدتها لصد ذلك العدوان أو التعرض الخارجي.

---

(1) - G.V Glahn. Op. Cit. P: 155.

وللتفصيل انظر: أحمد الشقيري، جامعة الدول العربية، كيف تكون جامعة وكيف تكون عربية، تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، 1979، ص: 277-278، وانظر كذلك:

The USSR and the Middle East, Problems of peace and Security. 1947-1971. Moscow: Novosti Press Agency Publishing House. 1972. P: 149-158.

(2) - G.V Glahn. Op. Cit. P: 155.

(3) - Ibid. And the same page.

وبنفس المعنى انظر: د. شقيق المصري، السيادة الوطنية في ضوء عمليات الأمم المتحدة، مقال منشور في جريدة الحياة، الصادرة في 12 تموز 1995، ص: 17.

فالمساعدة تكون مشروعة في هذه الحالة فيما لو صدرت الدعوة من الحكومة الشرعية، ولكن السؤال الذي يثار هنا هو، **ما هو التكييف القانوني لطبيعة الأعمال التي تقوم بها الدولة المطلوب منها المساعدة؟** فلو استعرضنا عناصر التدخل – التي سبق شرحها – يبدو أن تلك الأعمال لا تشكل تدخلاً من الناحية القانونية[1]. لتخلف عنصر (عدم رضا الدولة المتدخل في شؤونها) والذي يعد المعيار المميز بين التدخل وتلك الأعمال التي تشبهه، كما في الحالة التي نحن بصددها، لذا فهي تقترب من مفهوم المساعدة أكثر منها من مفهوم التدخل.

**الحالة الثانية: حالة وجود ثورة أو حرب أهلية**، وذلك عندما تواجه الحكومة – التي طلبت المساعدة الخارجية – اضطرابات أو انقسامات داخلية، كأن تخوض حرباً لقمع ثورة أو تمرد أو في حالة كونها طرفاً في حرب أهلية، وفي هذه الحالة تثور مسألة تحديد الجهة الشرعية التي تمثل الشعب وهذا ما يدخل في نطاق بحث التدخل في حالة الثورة أو الحرب الأهلية، الذي خصصنا له المطلب التالي.

## المطلب الثالث

## التدخل في حالة الثورة

## أو الحرب الأهلية

غالباً ما تكون الحروب الأهلية والثورات الداخلية مصدراً لخلق التدخلات الخارجية، فالمؤثرات الداخلية في الأساس هي التي تضع الصراع الداخلي، ثم يأتي دور العوامل الخارجية في تعجيل إثارتها وتفجيرها، ومن ثم يتدخل طرف الصراع الدولي في الساحة بعد نضوج العوامل الداخلية[2].

---

(1) - وهذا ما يذهب إليه أيضاً: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 132.

(2) - انظر: محمود سالم السامرائي، الاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية، رسالة ماجستير مطبوعة على الألة الكاتبة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، تشرين الأول 1982، ص: 23.

وكان المبدأ المتفق عليه عموماً قبل الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1938) أن الثورة أو الحروب الأهلية أو غير ذلك من الحالات الطارئة في دولة أخرى قد تكون سبباً مشروعاً للتدخل، إذا كان أمن الدولة الراغبة في التدخل قد تأثر بالنزاع[1]. غير أن خطورة الوضع الذي أثارته تلك الحرب بسبب التدخلات الخارجية المتعددة، التي بدت في وجوه عدة وكأنها حرب أهلية أوروبية جرت على أراض إسبانية[2]، أدت بالدول الأوربية إلى الخروج عن المبدأ المذكور وذلك بالاتفاق فيما بينها على عدم التدخل في الحرب الأهلية الإسبانية أيا كانت الظروف[3]. ولكن مع ذلك قد يحدث أن يطلب أحد طرفي النزاع (الحكومة أو الثوار أو كلاهما) من الدول الأخرى التدخل لمساعدته، فهل للدول المطلوب منها ذلك أن تتدخل لمساعدة أحد الطرفين ضد الآخر؟

## اختلف الفقه حول حق الدول الأخرى في التدخل في هذه الحالة:

فيذهب بعض الفقهاء[4] إلى أنه ليس هناك ما يمنع من التدخل لمساعدة حكومة دولة صديقة في قمع ثورة على إقليمها، دون التدخل لمساعدة الثوار،

---

(1) - See: JG Starke. Op. Cit. P: 119, J. L. Brierly. Op. Cit. P: 143.
ومحمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 471، وقد تمت صياغة نظرية لتبرير هذا النوع من التدخل سميت بنظرية الأخماد ( Abatement Theory) والتي تقول: (أنه عندما تتردى الأوضاع في الأراضي المجاورة لحدود دولة ما وتسودها الفوضى وتعجز السلطات القائمة عن إحلال الأمن ومنع امتداد الاضطرابات إلى أراضي الدولة المجاورة فإن من واجب هذه الدولة الأخيرة التدخل – وربما بالقوة المسلحة – لإعادة الأمن إلى نصابه على حدودها ووضع حد للفوضى)، انظر:
G. V. Glahn. Op. Cit. P: 115.

(2) - انظر: ادوارد هاليت كار، العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح (1919-1939)، ترجمة سمير شيخاني، ط 1، بيروت: دار الجليل، 1992، ص: 233.

(3) - See: JG Starke. Op. Cit. P: 119, J. L. Brierly. Op. Cit. P: 143.
ومحمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 471، وقد سبق للدول الأمريكية في (1928) عقد اتفاق في هافانا تم فيه تحديد حقوق وواجبات الدول من الحرب الأهلية، حيث نصت الاتفاقية على التزام الدول باستخدام كل الوسائل لمنع السكان أو المقيمين في أراضيها الاشتراك في النزاعات والحروب الأهلية في الدولة المجاورة، انظر:
Gh. G. Fenwick. Op. Cit. P: 244.

(4) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 215، ود. عبد المجيد عباس، المصدر السابق، ص: 232، وحسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 84.

ويذهب البعض الأخر[1] إلى القول بأن الحكومات الأجنبية يجب أن تساعد الفريق الذي تعتبره محقاً، في حين يذهب آخرون[2] إلى أن التدخل إلى جانب أي من الفريقين عمل غير مشروع، لتعارضه مع حق الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي ترتضيه، ويستند البعض في تبرير المذهب الأخير إلى صعوبة تحديد الجهة الشرعية الحاكمة والممثلة للشعب بسبب إدعاء كل طرف بأنه الممثل الشرعي له[3].

أما مواقف الدول في هذا الصدد فقد تباينت بين مساندة الثوار وبين مساندة الحكومة الشرعية، فمثلاً: إن موقف بعض الدول، كالصين الشعبية، وتصريحاتها تشير إلى أنها تقدم العون والمساندة للثوار وتعد هذا التصرف مشروعاً، لأنه يساعد الشعوب المناضلة من أجل نيل حريتها واستقلالها أو تقرير مصيرها، في حين تكشف مواقف بعض الدول الأخرى، كدول المنظومة الرأسمالية عن اتجاه معاكس حيث تعد تلك المساندة أو الدعم تدخلاً غير مشروع في الشؤون الداخلية لتلك الدول، أما إذا كانت المساعدة مقدمة إلى الحكومة الشرعية فتعدها تدخلاً مشروعاً[4].

---

(1) - انظر: د. عبد المجيد عباس، المصدر السابق، ص: 232.

(2) - انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 216، ود. عبد المجيد عباس، المصدر السابق، ص: 233.

(3) - انظر: علاء الدين، حسن مكي خماس، المصدر السابق، ص: 133.

(4) - عبد الله عبد الجليل الحديثي، المصدر السابق، ص: 93، وقد ربطت المملكة المتحدة مشروعية التدخل إلى جانب الحكومات بتلقي الثوار المساندة الخارجية، إذ أعلنت في عام (1963) بأنه (إذا اندلعت الحرب الأهلية في دولة ما، ولم تتلق الثوار المساعدة الخارجية، فإن أي تدخل خارجي يكون غير قانوني، حتى لو قامت الحكومة بطلب المساعدة من الدول الأخرى للحفاظ على القانون والنظام)، انظر:

M. Akenurst. Op. Cit. P: 342 .

## المطلب الرابع
## التدخل ضد التدخل

يكون سبب التدخل هنا، تدخل آخر سابق للتدخل الأول، وهو يحدث عندما تتدخل دولة (أ) في شؤون دولة (ب) وتأتي دولة (ج) وتتدخل في شؤون دولة (ب) لتمنع تدخل دولة (أ) [1].

**فهل يعد تدخل دولة (ج) مشروعاً؟**

**يرى الشراح هنا ضرورة التفرقة بين حالتين[2]:**

**الحالة الأولى:**

إذا كان التدخل الأول (أي تدخل دولة (أ) في شؤون دولة (ب) مشروعاً، وهنا لا يجوز التدخل ضد هذا التدخل (أي يكون تدخل دولة (ج) غير مشروع).

**الحالة الثانية:**

إذا كان التدخل الأول غير المشرع، فالأرجح جواز التدخل ضده، وعلى الأخص إذا كان يترتب عليه أضرار لمصالح الدولة التي تقوم بالتدخل المضاد أو بالمصالح العام لجماعة الدول.

---

[1] - انظر بهذا المعنى: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 216.

[2] - المصدر السابق، ص: 216، وانظر بنفس المعنى: د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 471.

## المطلب الخامس

## التدخل دفاعاً عن الذات [1]

إن سبب التدخل في حالة الدفاع عن الذات هو قيام دولة ما بالاعتداء على حقوق الدولة المتدخلة بحيث يهدد كيانها ويعرض وجودها للخطر، (فلهذه الدولة الأخيرة، استناداً إلى حقها في البقاء والدفاع عن كيانها، إن تتدخل لدى الدولة الأولى لتدفع عنها ما يهددها أو لتحول دون وقوعه) [2].

والحق في الدفاع عن الذات (Defencefsel-)، أو الدفاع الشرعي، الذي يتفرع عن حق البقاء، من ألصق الحقوق وأوثقها اتصالاً بوجود الأفراد والجماعات في كل نظم القانون، لأنه مبادرة ورد فعل طبيعيان ممن يقع عليه العدوان[3]. لذلك أصبح هذا الحق يشكل مبدأ قانونياً هاماً سواء في القانون الدولي العام أو في القوانين الوطنية داخل الدولة.

يشير البعض إلى أن حق الدفاع عن الذات تم تعريفه لأول مرة في حادثة (الكارولين – 1837) عندما أشار ويبستر (Daniel Webster) وزير خارجية الولايات المتحدة في عام 1842 إلى أن التصرف في الدفاع عن الذات يمكن تبريره فقط عندما يكون هذا التصرف ضرورياً (والخطر حالاً ومداهماً، ولا يترك (للدولة) الخيار ولا فترة تروي) [4]. وقد حدد الأستاذ (محمد طلعت الغنيمي) شروط وخصائص حق الدفاع عن الذات بما يلي: ( أ- أنه حق يستخدم ضد السلوك المعيب الذي ينتهك واجباً يفرضه القانون الدولي على الدول.

ب- تفترض ممارسته عدم توافر وسيلة بديلة لحماية حقوق جوهرية مفيدة للدولية المهددة بالخطر.

---

[1] - د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 212.

[2] - د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 428-429.

[3] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 140.

[4] - PH.C. Jessup. Op. Cit. P: 163-164.

ج- يجب أن يكون الخطر جدياً وواقعاً أو حالاً.

د- يجب أن تكون إجراءات الدفاع عن الذات معقولة ومحدودة بحدود ضرورة الحماية ومتناسبة مع الخطر) [1].

ويلاحظ أن المفهوم القانوني لحق الدفاع عن الذات قد تطور مع تطور القانون الدولي العام[2]. فكان في البداية يترك أمر تقدير وجوده للدول باعتباره حقاً طبيعياً لكل دولة لحماية وجودها، لذلك لم ينص ميثاق العصبة صراحةً عليه[3]. الأمر الذي جعل الدول هي التي تقدر وجود هذا الحق، وتحديد حالاته، واختيار نوع القوة المستخدمة لرد الاعتداء الواقع عليها.

واستناداً إلى هذا المفهوم نجد بأن بعض فقهاء تلك الفترة حدد الحالات التي تستطيع الدولة التدخل للدفاع عن نفسها بشكل يؤدي إلى تعسف الدولة في استعمال هذا الحق، **فيرى (فوشي) جواز التدخل في الحالات التالية:**

(1- حالة قيام دولة معروفة بميلها للعدوان بزيادة تسلحها زيادة لا تتفق مع مجرد ما يلزمها للدفاع عن نفسها.

2- حالة قيام مؤامرة في إقليم دولة بغرض إشعال ثورة في دولة مجاورة أو قلب نظام الحكم فيها.

3- حالة قيام ثورة في دولة وانتشارها بشكل يخشى منه على سلامة الدول المجاورة

4- حالة تصريح دولة علناً بعزمها على بسط نفوذها على جيرانها أو على غيرهم من الدول الأخرى) [4].

وقد وجدت الدول (وخاصة الكبرى) من هذا المفهوم الواسع لحق الدفاع عن النفس ما يبرر تدخلاتها، إذ لم يكن إيجاد المبررات من الأمور العسيرة،

---

[1] - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 460.

[2] - انظر: حول تطور مفهوم حق الدفاع عن الذات في مؤلف:
William E. Butler. The Non-Use of Force in International Law. Netherlands: Kluwer Academic Publishers Group. 1989.P: 153-159.

[3] - د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص: 292.

[4] - نقلاً عن: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، وحسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 81.

فعلى سبيل المثال: اختلق هتلر أكذوبة يزعم فيها أن بولندا استولت على الجمارك والإذاعة الألمانية وذلك عن طريق إحضار بولنديين لإذاعة أنباء حول هذا الحادث: ومن ثم كان المبرر لاجتياح بولندا والاستيلاء عليها ثم الانطلاق منها إلى يوغسلافيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ومعظم دول أوروبا[1].

وخوفاً من سوء تفسير هذا الحق واحتمال تعسف الدول في استخدامه قام واضعو ميثاق الأمم المتحدة بحصر مفهوم حق الدفاع عن الذات، سواء حق الدفاع الفردي أو الجماعي، وتحديد شروطه وذلك في المادة (51) من الميثاق، فبعد أن حظر الميثاق استخدام القوة كأصل عام في العلاقات الدولية في المادة (2 الفقرة 4)، السابق ذكرها، جعل من الدفاع عن النفس (أو الذات) الفردي أو الجماعي استثناء من ذلك الأصل.

ويتبين من المادة المذكورة أنه يشترط لتبرير الدفاع عن النفس أن تكون هناك أعمال عدوانية مسلحة، أي هجوم مسلح (Armed attack). كما يجب على الدولة المدافعة عن نفسها أن تقوم بتبليغ مجلس الأمن عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لحين ما يضع المجلس يده على النزاع الذي استعمل بصدده الحق المذكور، وتقف بذلك الدولة في التصرف وينبغي عليها الخضوع لمجلس الأمن بمجرد تسلمه زمام الموقف أو النزاع[2].

وعلى الرغم من محاولة ميثاق الأمم المتحدة ضبط الحق في الدفاع عن الذات من حيث الممارسة، فإن الثغرات التي تنتاب هذا الحق تترك مجالاً واسعاً لإساءة استخدامه بشكل أو بآخر، ومن أهم هذه الثغرات عدم وجود تعريف محدد (للهجوم المسلح) [3] الذي يبرر استخدام حق الدفاع عن الذات، بحيث ظهر اتجاه حاول توسيع مفهوم حق الدفاع عن الذات ليشمل الاعتداء الإيديولوجي والاقتصادي [4]. وخاصة بعد أن استخدم حق الدفاع عن النفس

---

[1] - المستشار محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو إلى التحرير، ط 1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1191، ص: 27-28.

[2] - انظر المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وللتفصيل حول تلك الشروط انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 48-49، ود. عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة شرق الأوسط (1967-1977)، القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1986، ص: 102.

[3] - د. شفيق المصري، السيادة الوطنية في ضوء عمليات الأمم المتحدة (2 من 3)، المصدر السابق، ص: 17.

[4] - See : N A Maryan Greenm. Op. Cit. P: 260.

كتطبيق لحق أكثر اتساعاً وهو حق الحفاظ على الذات (Self-Preservation)، إذ أصبح للحق الأخير دوره في التحليلات العديدة لحق الدفاع عن النفس في ظلم الأمم المتحدة[1].

ويختلف (حق الحفاظ على الذات) عن (حق الدفاع عن النفس) في كون الأول يعطي حرية غير مقيدة للدول للتصرف حتى وإن تناقض هذا التصرف مع المعايير والمبادئ الموجودة في القانون الدولي وذلك بخرق حقوق دول أخرى، طالما كان ذلك التصرف يبدو في نظرها ضرورية لحماية نفسها ضد ضرر حقيقي أو مجرد التهديد بالضرر لمصالحها الحيوية[2].

وبذلك أصبح حق الدفاع عن الذات يشكل خطراً حقيقياً على مبدأ عدم التدخل، إذ خلال هذه النافذة حاول معظم الدول تبرير تدخلاتها العسكرية، وخاصة في عصر أصبح مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية من المبادئ الآمرة في القانون الدولي المعاصر، وذلك بالارتكاز على الاستثناء الوارد في المادة (51) من الميثاق وعلى ضوء التفسير الواسع لها، بحيث أصبح (الدفاع عن الذات) من أكثر الحجج التي استندت إليها الدول لإضفاء المشروعية على تصرفاتها التدخلية، ويذهب الدكتور إسماعيل الغزال إلى (أن الدفاع عن الذات قد أثير في جميع العمليات العسكرية التي قامت بها الدول الإرهابية وخصوصاً إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا) [3].

وقد استند كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي، أثناء الحرب الباردة، إلى التفسير الواسع لمفهوم (الدفاع عن النفس) سواء الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، لتبرير تدخلاتهما[4].

فعلى سبيل المثال تدخل الاتحاد السوفيتي السابق في جيكوسلوفاكيا في 20-21 آب 1968 بحجة الدفاع عن النفس الجماعي، بدون أن يكون هناك أي

---

(1) - See: H. Kelsen. Op. Cit. P: 58-59.

(2) - Ibid. P: 59.

(3) - د. إسماعيل الغزال، المصدر السابق، ص: 76.

(4) - وتحت مفهوم الدفاع عن النفس الجماعي أنشأت دول الكتلة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية حلف الشمال الأطلسي (Nato) في عام 1949، وأنشأت دول الكتلة الاشتراكية حلف (Warsaw) في عام 1955 لمواجهة الحلف الأول انظر:
W.E Butler. Op. Cit. P: 158.

هجوم مسلح، ولتبرير التدخل السوفيتي هذا، قدم وزير الخارجية السوفيتية (Gromyko) في 3 تشرين الأول 1968 الفرضية التالية إلى الجمعية العامة: (إن التدابير المتخذة من قبل الدول الاشتراكية هي للدفاع عن الذات ضد التآمر الامبريالي، إن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى تمتلك أسباباً عديدة إلى ضرورة تنبه أولئك الذين حاولوا أو يحاولون الوقوف ضد رابطة الدول الاشتراكية لانتزاع إحدى حلقات هذه الرابطة، التي لا نتحملها ولا نسمح بحدوثها)[1].

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تتدخل عسكرياً في الكثير من الدول الواقعة تحت دائرة نفوذها بحجة الدفاع عن النفس الجماعي، مثال ذلك تدخلها في نيكاراغوا بحجة الدفاع عن النفس الجماعي، مثال ذلك تدخلها في ينكاراغوا بحجة اعتداء الأخيرة على كل من هندوراس وكوستاريكا ومساعدتها للثوار المتمردين في سلفادور، من غير أن يشتمل ذلك الاعتداء على هجوم مسلح الذي هو شرط ضروري لتوافر حالة الدفاع عن النفس[2].

وكذلك تدخلها في فيتنام بحجة قيام فيتنام الشمالية بإرسال أسلحة ومرتزقة لمساعدة المتمردين في فيتنام الجنوبية الشمالية بإرسال أسلحة ومرتزقة لمساعدة المتمردين في فيتنام الجنوبية وتدميرها [3]، وأيضاً تذرعها بالمادة (51) عند تدخلها في (غرانادا) في عام 1983، وفي (بنما) عام 1989 [4].

وبناءً عليه أصبح حق الدفاع عن الذات من أكثر الحجج التي تذرعت بها الدول الكبرى وفي كلا المعسكرين الشرقي والغربي لتبرير تدخلاتهما بحيث شكل هذا الاستثناء (أي التدخل دفاعاً عن الذات) خطيراً حقيقياً على مبدأ عدم

---

(1) - Quoted From: E. Mc. Whinney. Op. Cit. P: 120-121.
وقد أدانت محكمة العدل الدولية التدخل الأمريكي في نيكاراغوا إذ قررت: بما أن الأعمال التي قامت بها نيكاراغوا، لا تقع ضمن مفهوم (الهجوم المسلح) فإن الولايات المتحدة، لا تستطيع تبرير تدخلها العسكري، بحجة الدفاع الشرعي إذ أن الهجوم العسكري وحده يوفر هذا الحق: انظر: (Ibid. P:32).

(2) - See: W. E. Butler. Op. Cit. P: 31.

(3) - See: M. Akehurst. Op. Cit. P: 242-243.

(4) - انظر: د. شفيق المصري، السادة الوطنية في ضوء عمليات الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 17.

التدخل غيّر من مفهوم المبدأ ذاته، إذ أباح كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لنفسهما، وتحت مفهوم الدفاع عن الذات الجماعي، التدخل في مناطق النفوذ التابعة لهما حصراً وعدم السماح بالتدخل المقابل، بحيث يمكننا القول أن هذه الممارسات حولت (المبدأ) من مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول إلى مبدأ عدم التدخل في مناطق النفوذ للدول الكبرى الأخرى.

## المطلب السادس

## التدخل الإنساني

## [1] Humanitarian Intervention

يحدث هذا النوع من التدخل بسبب المعاملة القاسية والهمجية التي يتعرض لها الإنسان أو الأقليات في دولة ما بالشكل الذي يهز الضمير العالمي مما يدفع بالجهة المتدخلة إلى التدخل لإنقاذها وإصلاح أوضاعهم بما ينسجم مع المعايير والقواعد الدولية الإنسانية.

إن التدخل الإنساني رغم شيوع استخدامه في السنوات الأخيرة، وخاصة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، فإن مفهومه واستخداماته كانا قديمين[2]، ويعزو البعض ظهور فكرة التدخل الإنساني إلى فترة ما قبل معاهدة وستفاليا،

---

[1] - غالباً ما يرتبط التدخل بأساليبه فيقال التدخل السياسي والتدخل الاقتصادي والتدخل العسكري، وقد شاع أيضاً ربط التدخل بأغراضه كالتدخل الأنساني، فبدلاً من أن يقال التدخل لأسباب أو لأغراض إنسانية، يقال (التدخل الإنساني)، ومن بين الكتاب الذين استخدموا المصطلح الأخير: (د. محمد طلعت الغنمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 473، ود. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ود. محمد مجذوب، المصدر السابق، ص: 125.

G.V. Glahn. Op. Cit. P: 159

وهناك من استخدام مصطلح (تدخل الشفقة). انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 117.

[2] - د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 10، وانظر كذلك: ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص: 67.

إذ يـذهب إلـى أن هـذه الفكـرة ولـدت فـي أذهـان كتـاب هـذه الفقـرة أمثـال: جروسيوس، وجينتلي، وسواريز[1]، ويذهب آخرون إلى أن مفهوم التدخل الإنساني قد استند إلى نصوص المعاهدات الخاصة بحماية الأقليات الدينية، كمعاهدة كوتشيك كينارجي (Kutchuch Kainarji) المبرمة سنة 1774 التي تعهدت الدولة العثمانية في المادة السابعة منها بكفالة حرية الأقليات المسيحية الموجودين في أراضيها[2].

ويلاحظ أن الشراح استخدموا مصطلح التدخل الإنساني (Humanitarian Intervention) لمعنيين: فالبعض استخدمه، ليصف استعمال القوة من قبل دولة (أ) ضد دولة (ب) لحماية رعايا لدولة (أ) الموجودين في دولة (ب)، والبعض الآخر استخدمه ليصف استعمال أو التهديد باستعمال القوة من قبل دولة (أ) ضد دولة (ب) لحماية مواطني دولة (ب) من تصرفات أو إهمال حكوماتهم[3].

في حين هناك من ميز المعنيين السابقين، ومن بينهم (الدكتور علي صادق أبو هيف) الذي أطلق على المعنى الأول تسمية (التدخل دفاعاً عن رعايا الدولة)، وأطلق على المعنى الثاني تسمية (التدخل دفاعاً عن الإنسانية)[4].

ويبدو من الممارسات والحوادث الدولية، أن التدخل الإنساني في ظل القانون الدول التقليدي، وإلى وقت قريب، كان يشمل في الغالب المعنى أو النوع الأول من التدخل، أي كان يستخدم لحماية رعايا أو مصالح الدولة أو الدولة المتدخلة[5]، ويشير البعض إلى أن الفقهاء في القرن التاسع عشر اعتبروا هذا

---

(1) - Tonny Breams Kundsen, (Humanitarian Intervention Revisited: Post-Cold war Responses to Classical Problems). In Micheal Pugh (editor), The UN, Peace. London: Frank Cass, 1996. P: 146

(2) - انظر: ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص: 67.

(3) - The United Nations and The Maintenance of Pace and Security. Op. Cit. P: 118

(4) - د. علي صادق أبو هيف، ص: 213-214.

(5) - انظر بهذا المعنى: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 10، وتاريخ العلاقات الدولية حافل بمثل هذا التدخلات، كتدخل الدول الأوروبية الكبرى، بالإضافة إلى اليابان، في الصين عام 1900 أثناء ثورة (Boxer) لحماية

النوع من التدخل، أي حق استخدام القوة لحماية حياة الرعايا وممتلكاتهم، حقاً مشروعاً بحيث يمكن تبريره وممارسته كما في حق الدولة في حفظ الذات أو الحق في الدفاع عن الذات[1] .

أما التدخل الإنساني بمعناه الثاني: أي التدخل لحماية رعايا البلد الأصلي من انتهاك حكوماتهم، فلم يمارس في تلك الفترة إلا في نطاق ضيق ومحددة جداً[2] . ومن الأمثلة التي يشير إليها الكتاب على هذا النوع من التدخل، التدخل الجماعي الأوروبي في لبنان عام 1860 لوقف قمع المارونين على يد الدروز، والبعثة المتعددة القوميات في مقدونيا عام 1905، والتدخل الإنساني في كمبوديا أواخر عام 1970، والتدخل الهندي في باكستان عام 1971 قبل إنشاء دولة بنغلاديش، والتدخل التنزاني في أوغندا عام 1978 [3].

ومنذ أن ظهرت فكرة التدخل الإنساني، وخاصة بعد أن قامت الدول الأوربية بالتدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية بحجة حماية الرعايا المسيحيين في أراضي الإمبراطورية، حاول الفقهاء (المؤيدون للتدخل

---

حياة رعايا الدول المتدخلة وسفاراتها، (انظر: G.V. Glahn. Op. Cit. P: 153)، والتدخل العسكري السلفادوري في هندوراس لحماية الرعايا السلفادروين إثر نشوب شجار بين لاعبيهما في إحدى سباقات كرة القدم، (انظر: د. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 314) وكذلك التدابير المشتركة التي قامت بها بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا عام 1902 ضد فنزويلا لارغامها على تسديد ديونها المستحقة لرعايا هذه الدول (د. سموحي فوق العادة، المصدر السابق، ص: 239)، ويذكر البعض أن (Milton offut) سجل بأن القوات العسكرية الأمريكية قد استخدمت (سبعين مرة) على الأقل للتدخل حماية لحياة وممتلكات الرعايا الأمريكيين للفترة ما بين (1813-1927) انظر: ( IAN Brownlie. Op. Cit. P: 290)

[1] - Ibid. P: 289.

وقد حاول بعض الفقهاء صياغة نظريات لتكييف حق الدولة في حماية رعاياها المقيمين في دولة أجنبية، ومنها النظرية التي اعتبرت أن رعايا الدولة يشكلون امتداداً للدولة ذاتها، وأنهم يشكلون جزءً حيوياً من اقليم الدولة (Ibid. And the same page).

[2] - انظر بهذا المعنى: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 11.

[3] - T.B Knudsen. Op. Cit. P: 148.

وللتفصيل حول التدخلين الأخيرين انظر: د. كمال قادر برزنجي، (ما في ده ست تيوه دانى مرويانه له يا سای نيوده وله تى)، بحث منشور في مجلة (ياساباريزى) مجلة سنوية قانونية تصدر باللغة الكوردية في أربيل، العدد / 5 السنة الخامسة، 2000، ص: 263.

الإنساني)، ولمدة طويلة، البحث عن إيجاد الأسس والإمكانيات الفنية لتبرير حق التدخل الإنساني[1].

فأكد الفقهاء أمثال (جروسيوس، وفاتيل، وويستليك) على أن التدخل الإنساني يكون مشروعاً، (حين تعامل دولة ما شعبها بطريقة تنكر عليه حقوقه الإنسانية وتهز ضمير البشرية) [2]، وذهب كل من (فوشي) و(ليفور) إلى (أن على الدول واجباً عاماً يفرض عليها أن تعمل متضامنة على منع الاخلال بما تقضي به قواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية من احترام حياة الفرد وحريته أياً كانت جنسيته أو أصله وديانته، وأن تدخلها في مثل هذه الحالة التي نحن بصددها ما هو إلا أداء لواجبها هذا) [3].

وعلى الرغم من الممارسات التدخلية التي ذكرناها آنفاً، ومحاولة الفقه إيجاد المبررات والمسوغات، لاضفاء الشرعية على هذه الممارسات، غير أنها أدينت من قبل المجتمع الدولي بصورة عامة، وبدت كاستثناءات محدودة للمبدأ، الذي هو عدم التدخل، وبقي المجتمع الدولي، في تلك الفترة، رافضاً لترويج وحماية حقوق الإنسان عن طريق القوة، ولم تكتسب تلك الممارسات الصفة الشرعية، ولم يمارس التدخل الإنساني كحق شرعي إلاّ بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي بدأ بإقامة ( الملاذ الآمن Safe Haven) في كوردستان العراق في عام 1991[4].

**والسؤال الذي يثار هنا هو لماذا لم يحصل هذا التطور في مجال التدخل الإنساني إلاّ بعد انتهاء الحرب الباردة ولم يحصل قبلها؟ ماذا تغير إذن؟**

إن المقارنة بين المفاهيم الجوهرية التي كانت سائدة في المجتمع الدولي في فترة الحرب الباردة وقبلها وبين الفترة التي تلت هذه الحرب، وكذلك

---

(1) - Ch. G. Fenwick. Op. Cit. P: 242.

(2) - G. V. Glahn. Op. Cit. P: 159.

(3) - نقلاً عن: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 214، وانظر بنفس المعنى: د. فازل زه هآوى، بريارى زماره 688ى ئه نجومه نى ئاسايش وسه ره نجامه دوه ولي يه كانى ، بحث منشور في مجلة (سياسه تى ده ولى) المجلد 7، العدد 3، السنة الثانية، تشرين الأول 1993، ص: 31-85، انظر: 39.

(4) - See: T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 148.

المقارنة بين ممارسات التدخل الإنساني في كلتا الفترتين توصلنا إلى معرفة هذه التغييرات وهي كما يلي:

**أولاً: تغيير المفاهيم الجوهرية السائدة في المجتمع الدولي التي ترتبط بمفهوم التدخل الإنساني ارتباطا وثيقاً.** وهذا التغيير انصب على جانبين: جانب يتعلق بتغيير المفاهيم الخاصة بموانع التدخل، والجانب الآخر يتعلق بظهور وتطور المفاهيم التي زادت من إمكانية التدخل على أساس إنساني.

فبالنسبة لموانع التدخل، إن المفاهيم التي سادت في المجتمع الدولي كالمفاهيم المتعلقة بمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل، جعلت الدول تتمسك بهما ضد أي تدخل أجنبي ولأي غرض كان، لذلك يذهب الأستاذ (نودسن) إلى أنه (حتى عهد قريب (يقصد إلى حين انتهاء الحرب الباردة) كان يعتقد بصورة واسعة أن حظر استخدام القوة ومبدأ عدم التدخل في المادة (2 الفقرة 4) والمادة (2 الفقرة 7) من ميثاق الأمم المتحدة، هما اللذان كانا يحكمان أو توجهان إمكانية التدخل الإنساني الشرعي) [1].

ولكن هذه المفاهيم بدأت تتغير باستمرار لتصبح أكثر انسجاماً مع مفاهيم أخرى بدأت بالظهور في المجتمع الدولي وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ كما سيأتي بيانها لاحقا[✍]، لم تعد المسائل الخاصة بحقوق الإنسان محصورة في دائرة الاختصاص المحفوظ للدول ولم يعد بإمكان الدول الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل عند انتهاكها وخرقها للقواعد الدولية الإنسانية بعد تطورت هذه القواعد، وهذا يتعلق بالجانب الآخر من التغيير الذي من خلاله زادت إمكانية التدخل على أساس إنساني، حيث كما سيأتي ذكرها أيضاً لاحقاً[☜] .

فإن هذه القواعد تطورت تدريجياً من العمومية إلى التخصيص ومن قواعد تفتقر إلى صفة الإلزام إلى قواعد إلزامية آمرة، مما جعل إمكانية فرضها بالقوة ضرورة تحتمها طبيعة هذه القواعد في حالة خرقها وانتهاكها من قبل الدول.

---

[1] - Ibid. And the same page.

✍ لاحقاً انظر: ص: (199) من هذا الكتاب.

☜ لاحقاً انظر: ص: 221- 222 من هذا الكتاب.

وقد أكد السيد (كوفي عنان) السكرتير العام للأمم المتحدة، أمام الجمعية العامة في دورتها (54)، على هذين التغييرين، عندما أشار إلى حقيقيتين متلازمتين (الأولى أن سيادة الدولة أعيد تعريفها بواسطة قوى العولمة والتعاون الداخلي، والدولة الآن تفهم على أنها خادمة للأفراد وليس العكس.

أما الثانية فهي أن السيادة الفردية تدعمت بالوعي المتجدد بحق كل فرد في السيطرة على مصيره) وقد أشار (عنان) أيضاً إلى (أن السيادة لم تعد خاصة بالدول القومية التي تعد أساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم) [1]، كما ويذهب الأستاذ عبد الحسين شعبان بهذا الصدد إلى القول: (إن الانحسار التدريجي لمبدأ السيادة التقليدي في السنوات الأخيرة قد فرض فسحة جديدة من التعاطي مع مبدأ التدخل الإنساني الذي أصبح في كثير من الأحيان ضرورة لا غنى عنها لضمان احترام حقوق الإنسان وحماية أرواح البشر) [2].

كما أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة في فيينا لفترة من 14-25 حزيران 1993، أيضاً على هذا التغيير، حيث دار الحوار حول طبيعة التغيير الذي طرأ على السياق الذي يعالج قضايا حقوق الإنسان في هذه المرحلة بالمقارنة مع مرحلة الحرب الباردة، وقد عكست نتائج المؤتمر وجود اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الإنسان الأساسية وضرورة وجود حد أدنى مشترك من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية أن توفرها للإنسان، والتطور الأهم الذي ظهر في هذا المؤتمر تمثل في المطالبة بتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان ( High Commissionner for Human Rights) في الأمم المتحدة، وقد استجابت الجمعية العامة لهذا المطلب بقرارها المرقم (141) في دورتها (48)، على الرغم من أن هذه الفكرة كانت قد استبعدت من قبل الدول مراراً باعتبارها تتعارض مع مبدأ عدم التدخل في

[1] - نقلاً عن : حسن أبو طالب، نحو مفهوم جديد لسيادة الدولة، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (13379) الاثنين 25 تشرين الأول 1999، ص: 9.

[2] - د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 14.

الشؤون الداخلية للدول[1]، مما يؤكد ثانية تغيير مفهومي السيادة ومبدأ عدم التدخل وتراجعهما أمام تطور قواعد حقوق الإنسان نحو العالمية[2].

ومن منطلق إدراك التعارض بين ضرورة التدخل الإنساني والمبادئ السائدة في المجتمع الدولي كمبدأ عدم التدخل، نادى السيد (خافيير بيريز ديكويلار) جماعات القانون الدولي العام للمساعدة في التوصل إلى مفهوم جديد يحقق التزاوج بين المفهومين (أي مفهوم السيادة وعدم التدخل ومفهوم التدخل الإنساني) [3].

يذهب أستاذنا الدكتور عبد الرحمن رحيم عبد الله، بصدد كيفية تحقيق هذا التزاوج بين المفهومين السابقين إلى القول: (إن المبادئ الدولية تنبثق عن الإرادة الدولية في ضوء الفلسفة السائدة في المجتمع الدولي، والتي غالباً تعبر تعبيراً شاملاً عن القانون الطبيعي، وبما أن هذه الفلسفة في الوقت الحاضر هي تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إذن لا بد لجميع المبادئ الدولية أن تعبر تعبيراً شاملاً عن هذه الفلسفة، وبعكسه سوف تفقد هذه المبادئ قدسيتها وشرعيتها، بحيث يمكن خرقها أو إهمالها، وهذا ينطبق على مبدأي عدم التدخل والتدخل الإنساني، إذ العلة في كلاهما واحدة، وهي حماية حقوق الإنسان، فتحريم التدخل جاء لمنع التدخل الاستبدادي الذي قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، ولكن ماذا يكون مصير هذا المبدأ إذا كانت الدولة هي ذاتها التي تقوم بانتهاك حقوق شعبها؟ ففي الحالة أن مبدأ عدم التدخل لا يعد معبراً عن حقوق الإنسان لا تعبيراً شاملاً ولا تعبيراً جزئياً. وبذلك يفقد هذا المبدأ قدسيته وشرعيته، الأمر

---

[1] - انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 378-379، وأهمية هذا المؤتمر تبرز من خلال المشاركة الكبيرة للدول والمنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية إذ شاركت فيه ممثلون عن (172) دولة إلى جانب مراقبين عن (95) منظمة دولية، وعن (840) منظمة غير حكومية، المصدر السابق، ص: 378.

[2] - يذهب البعض إلى أن مفهوم السيادة لم يتعرض في يوم من الأيام للانتقاص، كما يتعرض له في هذه الأيام، بحيث لم يعد ممكناً تعريف مفهوم السيادة بمعزل عن حقوق الولاية العالمية والتي تتمثل في ممارسة حق التدخل الإنساني الدولي، محمد جمال باروت، حق التدخل الدولي: أيكون ولاية عالمية أم امبريالية عليا؟ مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (13363)، السبت 9 تشرين الأول 1999، ص: 21.

[3] - نقلاً عن: ستانلي هوفمان، سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، بحث منشور في سلسلة ترجمات إستراتيجية، سلسلة شهرية يصدرها المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (4)، 1996، ص: 35.

الذي يستوجب وضع حل لذلك، وهذا لا يتم إلا عن طريق جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الاستبدادية الظالمة[1].

ولكي تكون مبادئ حقوق الإنسان واقعية، وتكون لها قيمة فعلية فلا بد من وضع آلية لإمكانية تحقيقها. ومن هنا فنحن نرى – القول لا يزال لاستأذنا الدكتور عبد الرحمن رحيم عبد الله – ضرورة وجود ما يشبه حكومة عالمية تملك من الإمكانيات المادية والمعنوية ما يمكنها من استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية، أن اقتضى الأمر ذلك، ضد الدولة المعتدية على حقوق الإنسان، لانقاد الشعوب المستضعفة والمسلوبة حقوقها) [2].

وتجدر الإشارة إلى أنه تم في عام 1992 تشكيل لجنة دولية خاصة، بقرار من الأمين العام السادس للأمم المتحدة السيد (بطرس بطرس غالي)، للبحث عن مفهومي (السيادة) و (التدخل الإنساني)، شارك فيها (28) مفكراً ورجل سياسة وخبراء عاملين في اختصاصات مختلفة من دول الشمال والجنوب مثلت أهم التيارات الفكرية والثقافية والسياسية في العالم.

فعلى الرغم من أن اللجنة المذكورة لم تنكر مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أنها توصلت إلى نتائج في غاية الأهمية من خلال التقرير في الشؤون الداخلية للدول، غير أنها توصلت إلى نتائج في غاية الأهمية من خلال التقرير الذي رفعته إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تضمن طرحاً جديداً لمفهومي السيادة وعدم التدخل، نقتبس منه الفقرات التالية: (إن السيادة تستمد، في النهاية، من الشعب، وهي سلطة تتم ممارستها بواسطة شعب أي دولة ومن أجله وبالنيابة عنه، بيد أنه كثيراً ما يساء استخدام هذا المبدأ...

---

[1] - لأن مثل هذه الحكومات، وكما يقول أرسطو، (حكومات ضد الطبيعة) أي أنها تسير باتجاه معاكس للقانون الطبيعي ولا تستحق الاحترام، إلا أن هذا لا يعني جواز التدخل في مطلق الأحوال، كما لو كان الانتهاك يسيراً غير خطير، فهذا النوع من الانتهاكات موجودة حتى في أكثر الدول تقدمية من الناحية الديمقراطية كالسويد مثلا، بل لا بد أن يكون التدخل الإنساني وفقاً لشروط وضوابط معينة، عندما تنحرف الدولة عن واجباتها وتصبح دولة دكتاتورية ظالمة فتقوم بإبادة شعبها أو تغيير هويته أو تعذيبه بالشكل الذي يهز الضمير العالمي، وخاصة عندما تقوم الدولة باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً كالأسلحة الكيماوية مثلاً: أستاذنا د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، في مقابلة معه في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين- أربيل، بتاريخ 11 مايس 2000.

[2] - المصدر السابق.

يمارس الحكام سيطرتهم على أدوات الحكم للاستيلاء على المزايا التي تذرها هذه السيطرة ... كما يستخدمون السيادة لحماية أنفسهم من النقد الدولي الموجه لسياساتهم القائمة على الوحشية والظلم، وباسمها أنكروا على مواطنيهم فرص الاتصال الحر والمفتوح بالعالم... ولهذه الأسباب مجتمعة يجب إدخال مزيد من التكييف على مبدأ السيادة والمعايير المنبثقة منها (وإحدى هذه المعايير يقصد بها مبدأ عدم التدخل)... ولكن هذه السلطات (ويقصد بها سلطات الدولية في تأدية واجباتها) يجب أن تستند إلى الموافقة المستمرة والتمثيل الديمقراطي للشعب ...ليس هناك شيء يدفع بهذه القضية إلى المقدمة بقوة أكثر من موضوع (التدخل الإنساني).. وعندما تنشأ معاناة إنسانية على نطاق واسع فمن المحتم أن تكون باعثاً على مطالبة الأمم المتحدة باتخاذ إجراء ما بغض النظر عن أن هذا الإجراء يشكل تدخلاً خارجياً في شؤون دولة ذات السيادة) [1].

**ثانيا: الانتقال من الممارسة الفردية للتدخل الإنساني إلى الممارسة الجماعية:**

بعد حقبة الحرب الباردة، انتقل الاهتمام من التدخلات من طرف واحد- والتي مكنت بعض الدول من تمرير تدخلاتها الفردية بسبب شلل مجلس الأمن الذي كان يعاني من الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي- إلى التدخلات الجماعية من قبل الأمم المتحدة أساساً، حيث لم يعد مجلس الأمن ضحية لهذا الصراع[2]، واستطاع أن يحرك سلطاته بموجب الفصل السابع من الميثاق للتدخل على أساس إنساني ابتداءً من تدخله في شمال العراق الذي كان الدافع منه إنسانياً بالدرجة الأساس، لذلك تم قبوله بشكل واسع على أساس شرعي[3]، وهذا بعكس التدخل الإنساني من طرف واحد الذي يكون احتمال سوء استخدامه وارداً، إذ غالباً ما تكون هذه التدخلات مدفوعة بدوافع سياسية وغير عادلة، وقد استند فعلاً بعض الدول إلى حق التدخل الإنساني واتخذه حجة لفرض هيمنته لتأمين مصالحها التجارية والاقتصادية أو السياسية لإدعاءات انتهاكات حقوق

---

[1] - للمزيد من التفصيل راجع: مهدي الحافظ، قابليات التوفيق بين (السيادة الوطنية) و (التدخل الإنساني)، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (13392)، الأحد 7 تشرين الثاني، 1999، ص: 19.

[2] - ستانلي هوفمان، المصدر السابق، ص: 9.

[3] - See: T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 154.

الإنسان وكذلك المشاكل المتعلقة بالأصول القومية أو الأثنية أو الدينية أو المذهنية للرعايا[1]، ولذلك كان ينظر إلى التدخل الإنساني أثناء الحرب الباردة والفترات التي سبقتها بنوع من الشك والقلق والريبة خوفاً من أن يصبح سلاحاً بيد الدول القوية والحكومات الدكتاتورية لتحقيق أهدافها السياسية[2].

إن هذه المشاكل لعبت دوراً كبيراً في جعل التدخل الإنساني ظاهرة نادرة خلال تلك الفترة، أما اليوم فيبدو أن المجتمع الدولي ومن خلال مجلس الأمن قد أوجد صيغة للتدخل الإنساني يقلل من مخاطر التعسفي والفوضى[3]. ولكن كيف أصبح هذا ممكناً؟ للإجابة عن هذا السؤال يذهب الأستاذ (نودسن) إلى أنه حصل نتيجة التفويض الجماعي للتدخل الإنساني في مجلس الأمن من خلال ربطة الأزمة الإنسانية مع حق استخدام القوة في سبيل إعادة السلم والأمن الدوليين وفقاً للفصل السابع من الميثاق بحيث وفر استجابة مرضية لمشاكل الفوضى والتعسف[4].

### ثالثا: اتساع نشاط وفاعلية مؤسسات الإعلام العالمية:

أن تطور وسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة من الانترنيت والقنوات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والأقمار الصناعية أدى إلى اتساع نشاط وفاعلية وتأثير مؤسسات الإعلام العالمية، وخاصة في مجال نشر المعلومات والأفكار سواء إلى داخل الدولة أو إلى خارجها، بحيث أصبح كل شيء معلوماً، ولم يعد

---

(1) - د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 10، وبنفس المعنى انظر: الشافعي محمد بشير، المصدر السابق، ص: 333، ود. صلاح الدين أحمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي (1919-1977)، ط 1، بغداد: مطبعة دار القادسية، 1987، ص: 109، ويذهب الأستاذ (Asbjorn Eide) إلى أن هذا النوع من التدخل (قد يكون مقترنا بأغراض سياسية، يهدف إلى جعل الدولية التي مارست التدخل الإنساني ضدها أن يخضع لرغبات الدولة المتدخلة)، مشار إليه في مؤلف:
The United Nations and The Maintenance of International pace and Securiy. Op. Cit. P: 119.

(2) - انظر: السيد فاضل ميراني، فكرة السيادة ومبدأ التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، ص: 2000، ص: 14.

(3) - See: T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 147.

(4) - Ibid. And the same page.

بإمكان أية دولة إخفاء ما يجري داخل إقليمها من انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان أو اضطهادها للأقليات[1].

إذ أن هذه المؤسسات تتسابق فيما بينها لرصد هذه الأحداث ونشرها بسرعة مذهلة في جميع أنحاء العالم، والتي تلعب دورها في إمكانية التدخل من خلال إثارة الرأي العام العالمي داخل كل دولة للتأثير على حكوماتها للتحرك لإنقاذ هؤلاء المضطهدين، وفعلاً فقد كان لمؤسسات الإعلام العالمية المختلفة دوراً كبيراً في إيصال مأساة الشعب الكوردي إلى أنحاء العالم وبالتالي إقناع المجتمع الدولي بإجراء التدخل الإنساني بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (688)، وقد عبر الجنرال (بيكيلي) قائد قوات التحالف الدولي، في زيارته إلى معسكرات اللاجئين في الحدود العراقية التركية، عن هذه الحقيقة بالقول:(الشيء الذي جعلنا أن نأتي إلى هنا هو جهاز التصوير(الكاميرا)) [2] كإشارة إلى الدور الفاعل والمؤثر للإعلام العالمي.

---

[1] - بهذا المعنى انظر: د. عبد الحسين شعبان السيادة ومبدأ التدخل الإنساني: المصدر السابق، ص: 48.

[2] - انظر: د. فازل زه هاوى، المصدر السابق، ص: 34.

**رابعاً: انتصار دول المنظومة الرأسمالية المؤيدة للتدخل الإنساني:**

لقد برز خلال الحرب الباردة اتجاهان مختلفان في مجال التعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، فالاتجاه الأول والذي تمثله الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، يدعو إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية بحق مخالفات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتمتد هذه الإجراءات من العقوبات إلى التدخل المباشر، أما الاتجاه الثاني والذي يمثله معظم الدول النامية ودول المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً)، فمع اقرارها واعترافها بحقوق الإنسان وتنظيمها دولياً، فإنها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتؤكد على أن أية محاولة لمناقشة حدود سيادة الدولة وخاصة في جانبها الوطني يمثل مؤامرة استعمارية جديدة للتدخل في شؤونها الداخلية[1].

وبما أن الاتجاه الأول المؤيد لحق التدخل الإنساني كان المنتصر في تلك الحرب، لذلك فإن فرص التدخل الإنساني قد ازدادت بعد الحرب الباردة، وهذا ما تؤكده التدخلات الإنسانية العديدة التي جرت ممارستها سواء من قبل الدول المنتصرة أو من قبل الأمم المتحدة، التي تسيطر عليها تلك الدول أيضاً.

**خامساً: ازدياد الدعوات إلى ضرورة ممارسة حق التدخل الإنساني:**

ما أن حلت الحرب الباردة أوزارها حتى كثرت المواقف التي دعت إلى ضرورة ممارسة حق التدخل الإنساني ضد الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان، **وهذا الدعوات والمواقف صدرت عن جهات مختلفة وكما يلي:**

**1- موقف الأمناء العامين للأمم المتحدة:**

إن جميع الأمناء العامين للأمم المتحدة، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، دعوا إلى تفعيل حق التدخل الإنساني وطالبوا بضرورة عدم الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل للحيلولة دون ممارسة هذا الحق، وذلك سواء من خلال تقاريرهم

---

[1] - أستاذنا، د. مهدي جابر مهدي، محاضرات في القانون الدولي العام، ألقيت على طلبة الدارسات العليا (الماجستير) للسنة الدراسية (1998-1999) في كلية القانون والسياسية بجامعة صلاح الدين، أربيل، (غير منشورة، إذن بالإشارة إليها).

الرسمية الموجهة إلى الأمم المتحدة أو من خلال خطبهم أمام الجمعية العامة، ومن ذلك:

- تقرير السيد (خافيير بيريز ديكويلار) الموجه إلى الأمم المتحدة في 16 أيلول 1991، الذي جاء فيه: (يسود الآن شعور متزايد بأن مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الأساسي للدول لا يمكن اعتباره حاجزاً واقياً يمكن أن ترتكب من ورائه انتهاكات جسمية أو منظمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب) [1]. وفي إحدى خطبه التي ألقاها في جامعة بوردو عام 1991 أكد على أن حق التدخل أخذ شكلاً جديداً نتيجة الأحداث السياسية الأخيرة، ونتيجة التحول الكبير في الرأي العام العالمي تجاه الاعتقاد بأن الدفاع عن المقهورين باسم الأخلاق يجب أن يسود وفقاً لجهود معينة ومواثيق شرعية[2].
- الإصلاحات التي قدمها الدكتور (بطرس بطرس غالي) إلى الأمم المتحدة، التي دعا فيها إلى تفعيل دور الأمم المتحدة على نحو فعال لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[3].
- الخطاب الذي ألقاه السيد (كوفي عنان) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (54)، الذي طالب بإعادة النظر في مفهوم السيادة و(المصالح الوطنية) ولتقبل التدخل الدولي لايقاف كوارث جماعية ومعاناة قاسية يتعرض لها بعض الشعوب أو فئات من سكان العالم[4]، داعيا الدول إلى عدم التذرع بالسيادة الوطنية عندما ترتكب جرائم ضد السكان المدنيين، وقال: (هناك حقوق بغض النظر عن الحدود.. إن

---

(1) - نقلاً عن: د. وصال نجيب عارف، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة، بحث منشور في مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولي، بغداد: دار الحرية للطباعة، العدد (7-6) السنة الثانية 1996، ص: 37-47، انظر: ص: 41، وبنفس المعنى انظر: د. كمال قادر برزنجي، المصدر السابق، ص: 368.

(2) - أشار إليه: ستانلي هوفمان، المصدر السابق، ص: 35.

(3) - انظر بهذا الصدد: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 14-15.

(4) - نقلاً عن: مهدي الحافظ، المصدر السابق، ص: 19.

المفهوم التقليدي الصارم للسيادة لم يعد يلبي اليوم تطلعات الشعوب للاستفادة من الحريات الأساسية) [1].

وقد أثار خطاب السيد (كوفي عنان) ردود فعل عنيفة من قبل بعض الدول، ويلاحظ أن ردود الفعل هذه جاءت من قبل الدول التي تتذرع بسيادتها الوطنية إلى أقصى حد لإخفاء انتهاكاتها لحقوق الإنسان، والتي لا ترغب في التعرض للمراقبة الخارجية، من مثل الجزائر والصين، وكولومبيا[2] وتركيا، والعراق وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد (كوفي عنان) كرر هذه الدعوات، وأن كان بحماس أقل أمام الجمعية العامة في دورتها (55)، التي أطلق عليها اسم (القمة الألفية)، وحضرها رؤساء (160) دولة عضو من أعضاء الأمم المتحدة، والذي أكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحمايتها من قبل المجتمع الدولي بحيث لا يتعرض أي إنسان في العالم للتعذيب والقمع[3].

2- **مواقف الدول:**

على الرغم من استنكار بعض الدول لحق التدخل الإنساني، فإن معظم الدول الديمقراطية، وخاصة تلك المتنفذة في السياسة الدولية، يؤيد حق التدخل الإنساني ويطالب بممارسته كلما اقتضت الضرورة ذلك، وهذه الدول، كما سبق ذكرها، تتمثل بالدول الغربية بالدرجة الأساس.

وقد تبين موقف هذه الدول بوضوح عندما أيد معظم تلك الدول دعوات (كوفي عنان) أمام الجمعية العامة في الدورة (54) [4]، وكذلك دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (كلنتن) في نفس الدورة والذي طالب، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية بممارسة حق التدخل الإنساني في نطاق

---

[1] - نقلاً عن: جريدة الحياة، العدد (13346)، الأربعاء، 22 أيلول 1999، ص: 7.

[2] - انظر بهذا الصدد: جريدة الحياة، العدد (13346)، الأربعاء24 أيلول 1999، ص: 7، والعدد (13348)، الجمعة 24 أيلول 1999، ص: 8.

[3] - انظر نص المترجم للخطاب في جريدة (برايه تى) العدد (3176)، الخميس 7 أيلول 2000، ص: 2.

[4] - ومن هذه الدول: فرنسا، والبرتغال، وألمانيا، وإيطاليا، وانظر: جريدة الحياة، العددان (13346) و (13348) السابق الإشارة إليهما.

اختصاصها المكاني، وبحل المشاكل التي تكون موجودة في منطقتها، بأن تتدخل بنفسها على طريقة التكتلات[1].

وظهر موقف الولايات المتحدة بشكل أكثر وضوحاً في اجتماعات الجمعية العامة في الدورة (55)، عندما ألقى الرئيس الأمريكي مسؤولية معالجة الأزمات والكوارث الإنسانية على عاتق الجميع، وأشار إلى دور العولمة في تطوير المفاهيم، إذ أكد على أن زمن التقسيم الجغرافي والثقافي قد ولى، وإن حدود الدولة لا يمكن أن تبقى حائلاً أمام انقاد الشعوب من محنتها، وخاصة عند اندلاع الحروب الأهلية التي لم تعد شأنا داخلياً، وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن لا تقف موقف الحياد إزاءها، بل يجب أن يكون لهما الدور المؤثر في معالجتها[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية كانت قد عقدت مؤتمرات عديدة للبحث عن موضوع حقوق الإنسان ووضع آليات لمراقبة وحماية هذه الحقوق نذكر منها: مؤتمر باريس حول (القانون والأخلاق الإنسانية) الذي عقد في عام 1987 تضمن مناقشة مقترحات الرئيس الفرنسي (ميتران) حول (واجب التدخل) الإنساني[3]، ومؤتمر برلين عام 1991 والاتفاقية المنبثقة عنه، والتي بموجبها أقدمت الدول الغربية على إقرار مبادئ دولية جديدة تؤكد أحقية الدول الأعضاء للتدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان[4].

وقد ذهب البرلمان الأوروبي إلى أبعد من ذلك في قراره الذي تبناه أثر صدور قرار مجلس الأمن (688) في 5 نيسان 1991، وقيام دول التحالف بانشاء منطقة آمنة في كوردستان العراق ضمن عملية ( Provide Comfort)، عندما رحب بالقرار والعملية المذكورتين، وأكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بحماية الشعوب في أية منطقة في العالم ضد الجرائم التي

---

(1) - أشار إليه: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 33.

(2) - انظر النص المترجم للخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي أمام (القمة الألفية) في جريدة (برايه تى)، العدد (1176) السابق الإشارة إليها.

(3) - انظر: د. وصال نجيب عارف، المصدر السابق، ص: 41.

(4) - انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 15.

ترتكبها الأنظمة التوتاليتارية (Totalitarian Regims)، حتى أن اقتضى الأمر بطريق تعديل ميثاق الأمم المتحدة[1].

**3- موقف الفقه:**

انحصر موقف الفقه المؤيد لحق التدخل الإنساني في البداية على الفقه القانوني الأوروبي، إذ اعترف هذا الفقه بحق التدخل الإنساني منذ بداية القرن العشرين، واعتبره قاعدة عرفية دولية تسمح بحماية حقوق الأفراد وممتلكاتهم، في الوقت الذي لم يكن فيه المجتمع الدولي مهتماً بعد بحقوق الإنساني ولا بتقنينها ولا حريصاً على حمايتها[2].

لذلك ظهرت الدراسات منذ ذلك الوقت لتبرير هذا الحق، كما سبق ذكرها، بل حاول البعض وضع نظريات حول هذا النوع من التدخل منها: (نظرية تدخل الإنسانية) للأستاذ (روجيه) الذي نشرها في (المجلة العامة للقانون) الفرنسية عام 1910[3].

أما بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة وتأكيد ميثاقها على تعزيز واحترام حقوق الإنسان وكذلك بعد تطور قواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أصبحت – بحق – قواعد قانونية ملزمة، فإن هذا الموقف لم يعد منحصراً في الفقه الغربي، بل يكاد، في الوقت الحاضر، يجمع كتاب القانون الدولي العام على شرعية التدخل الإنساني[4].

---

(1) - نصت الفقرة الخامسة من القرار على ما يلي: (ويؤكد على الالتزام الأخلاقي للأمم المتحدة، عن طريق تعديل الميثاق، إذا كان ضرورياً، وأن تذهب إلى أبعد من مجرد حفظ الحدود القومية وبتطوير الوسائل لمنع الأنظمة التوتاليتارية من ارتكاب جرائم إبادة الجنس البشري Genocide) انظر:
Gerard Chaliand. The Kurdish Tragedy. London and Newjersey: Zed Books LTD. 1994.P 97.

(2) - محمد أمين الميداني، المصدر السابق، ص: 17.

(3) - وملخص نظرية تتمثل في أن (الدول تتصرف لمصلحة عامة للمجتمع الدولي .. وإن هذا النوع من التدخل هو تصرف تمارسه دولة ضد حكومة أجنبية بهدف إيقاف المعاملات المخالفة (لقانون الإنسانية) الذي تطبقه على رعاياها) . أشار إليه: د. عامر الجومود، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 117.

(4) - المصدر السابق، الصفحة نفسها، لم نجد بين المصادر المتوفرة لدينا من ينكر حق التدخل الإنساني بشكل مطلق سوى بعض من الكتاب من أنصار نظرية السيادة المطلقة،

ولكن يبدو أن هناك اختلافاً في آراء الفقهاء والكتاب في تحديد الجهة التي لها الحق في ممارسة التدخل الإنساني. إذ كما سبق ذكره، أن استخدام حق التدخل الإنساني من قبل دولة منفردة قد يؤدي إلى سوء استخدامه، لذلك يذهب البعض[1] إلى أن الشراح مع إيمانهم بضرورة حماية حقوق الإنسان ينكرون حق الدول في ممارسة التدخل الإنساني بصورة منفردة، وخاصة بعد إنشاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، واضطلاعها بحماية حقوق الإنسان، فالجهة المخولة بممارسة هذا الحق هي المنظمة الدولة في الحالات التي تكون هناك ضرورة لممارسته، غير أن بعضهم لم يحزه إلا لمنظمة الأمم المتحدة[2]، وهناك من يجيزه للمنظمة الدولية بشكل عام سواء تم ذلك من قبل الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية ذات الشأن[3].

ولكن مع ذلك فإن المنظمة الدولية سواء الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية تكون عاجزة عن التدخل في بعض الحالات الضرورية التي تكون

---

ومن بينهم حسين عبد الله الفلاح الذي يرى بأن التدخل الإنساني يشكل مساسا باستقلال الدولة وحريتها في معاملة رعاياها، وإن هذا الأمر يدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة ولا يجوز التدخل فيه، انظر: حسين عبد الله الفلاح، المصدر السابق، ص: 80، وبنفس المعنى انظر: د. رياض القيسي، في الجوانب القانونية للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو، دراسة منشورة في مجلة دراسات قانونية، مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، بغداد: مطبعة يرموك، العدد الأول، السنة الأولى (كانون الثاني – آذار) 1999، ص: 75.

[1] - د. بدرية عبد الله العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، المصدر السابق، ص: 109، وبنفس المعنى انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 143.

[2] - د. خالد القشطيتي، دولة الأمم المتحدة، مقال منشور في مجلة شرق الأوسط العدد (704)، الصادرة بتاريخ 12 آذار 1998، انظر بنفس المعنى: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 215، ود. عزيز الحاج الذي يذهب إلى أن الميثاق يبيح التدخل في حالة انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن يجب أن يخضع هذا التدخل لميثاق الأمم المتحدة أي لا يكون فردياً، (السيادة الوطنية والتدخل الأجنبي الإنساني، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية، (5) تشرين الأول 1999).

[3] - انظر: رأي الأستاذ (Asbjorn Eide) في:

The United Nations and The Maintenance of International peace and Security. Op. Cit. P: 119.

وكذلك د. بدرية عبد الله العوضي، المصدر السابق، ص: 109، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 143-144.

هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما حصل في كوسوفو والشيشان، أو قد تفشل عند القيام بتدخلها، أو قد تكون إجراءاتها غير فعالة كما في حالة الصومال، أو قد تتطلب تحركاً سريعاً لوقف الانتهاكات تعجز آليات المنظمة الدولية عن الاستجابة السريعة لوقف الانتهاك، فهل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الأيدي أمام المآسي والكوارث التي يتعرض لها الإنسان؟

يذهب البعض [1] إلى أنه في الحالات التي تفشل المنظمة العالمية من التحرك بالسرعة المناسبة، فإن التدخل الإنساني لا يمكن أن ينظر إليه على ا،ه مخالفة للمبادئ العامة في القانون، بل على العكس من ذلك، فقد أصبح التدخل الإنساني مقبولاً، في أكثر من مناسبة بموافقة عالمية سواء مارسته مجموعة من الدول أو دولة منفردة لذلك يرى الأستاذ (جيفري روبرسن) أن التدخل الإنساني لا يمكن أن يكون حقاً مقصوراً على الأمم المتحدة، لأن النقص أو الخلل الموجود في إجراءاتها يعيق في الكثير من الأحيان تحقيق الغرض من التدخل، ويذهب إلى أن التدخل الإنساني يكون له مبرر الموضوعي حتى وأن تم بدون موافقة الأمم المتحدة، **إذا تحقق الشرطان التاليان**[2]:

1- إذا كان نوع الجرائم المرتكبة يعد من الجرائم الشنيعة.

2- أن يكون هناك توقيع معقول بأن التدخل العسكري المطلوب سينهي تلك الجرائم أو يقلل من حدوثها.

وقد كان الاستناد (جيفرى روبرسن) مصيباً عندما وضع معياراً لتحديد الجرائم الشنيعة، وهو يشير إلى الجرائم المنصوص عليها في المادة (7) من مشروع النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)، الذي تم وضعه في 17 حزيران 1998[3]. **في حين يذهب الأستاذ (ستانلي هوفمان) إلى أن**

---

[1] - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 474.

[2] - Geoffrey Robertson Qc. Crimes Against Humanity, The struggle for Global Justice. Ist Pub. England: clys Ltd,s Ives plc. 1999. P: 73.

[3] - Ibid. Same page.

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية على ما يلي: (لغرض هذا النظام الأساس، يشكل أي فعل من الأفعال التالية (جريمة ضد الإنسانية) متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم: (أ) القتل العمد، (ب) الإبادة، (ج) الاسترقاق، (د) أبعاد السكان

**التدخل الإنساني من طرف واحد، في الأزمات الخطيرة يكون ضرورياً ومشروعاً في الحالات التالية:**

أ- عندما تسمح به الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية تعمل بطلب من الأمم المتحدة أو بموافقتها، مثال ذلك: ترخيص مجلس الأمن لفرنسا في رواندا، وموافقة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للولايات المتحدة في هاييتي، ففي هذه الحالات يجب على القوة المتدخلة أن تسمح للأمم المتحدة أو للمنظمة الإقليمية المعنية بمراقبة أعمالها، وأن ترفع تقريراً عن تدخلها إليها.

ب- عندما تكون الأمم المتحدة عاجزة عن التعامل مع حالة كهذه، إما بسبب شلل هيآتها السياسية، أو لأن التحرك الذي قامت به فشل في أن يصل إلى أهدافه، وفي هذه الحالة فإن التدخل الفردي يمكن أن يكون مشروعاً عندما يكون (مقدراً أن يتسبب في خسارة أقل للمجتمع المستهدف عنه في حالة عدم التحرك)، وينبغي على الدولة المتدخلة أن تشرح خطواتها وأن ترفع تقريراً عنها إلى الأمم المتحدة والمنظمة الإقليمية ذات الصلة، وأن تحاول الحصول على قبول المنظمة الدولية.

ج- عندما يقدم المتدخل العون لحكومة منتخبة ديمقراطياً تحارب تمرداً مدعوماً من خارج، أو يتحرك لمنع قوة مدعومة من الخارج بفرض

---

أو النقل القسري للسكان، (هـ) السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، (و) التعذيب، (ز) الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل من أشكال العنف على مثل هذه الدرجة من الخطورة، (ح) اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع عدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو أثنية أو ثقافية أو دينية..(ط) الاختفاء القسري للأشخاص، (ي) جريمة الفصل العنصري، (ك) الأفعال اللاانسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية)، وجاءت الفقرة الثانية من المادة المذكورة لتعريف وتحديد معاني الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى، للتفصيل راجع: نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، المنشور في مجلة دراسات قانونية، مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، بغداد: مطبعة اليرموك، العدد الأول، السنة الأولى (كانون الثاني – آذار) 1999، ص: 76-112.

إرادتها على سكان يقاومونها. وفي هذه الحالة أيضاً يكون من الضرورة رفع تقرير للأمم المتحدة أو للمنظمة الإقليمية ذات الصلة[1].

وبسبب هذه التغييرات والتطورات أصبح التدخل الإنساني، وفي ظل النظام العالمي الجديد، حقاً دولياً تستطيع المنظمة الدولية، وحتى الدول في حالات الضرورة القصوى، أن تمارسه بالرغم من وجود مبدأ عدم التدخل، طالما كان الهدف من التدخل إنسانياً بالدرجة الأساس.

وعلى الرغم من وجود بعض التعارض بين مفهوم التدخل الإنساني ومبدأ عدم التدخل، لكن يبدو أن هذا التعارض ليس سوى تعارض شكلي، وذلك لأنه من الناحية الموضوعية وبعد أن أصبح التدخل الإنساني حقاً دولياً، كما سبق شرحه، فإننا نكون أمام حقين: حق التدخل الإنساني، وحق الدولة في عدم التدخل في شؤونها الداخلية، فالقانون الدولي العام إن كان يقرر حق الدولة في عدم التدخل في شؤونها، فإنه يقرر بالمقابلة حق الإنسان في التمتع بحقوقه وخاصة حقه في الحياة وما يتفرع عنه، وفي تقديرنا، أن الحق الأخير أصبح هو الحق الأهم في منظور المجتمع الدولي من الحق الأول، لأن التجاء الدولة، التي من واجباتها الأساسية حماية حقوق الإنسان باعتبارها حارسة لها، إلى العدوان على هذه الحقوق، قد أهدر القيمة القانونية والأخلاقية لحقها في عدم التدخل في شؤونها، لذلك فإن التدخل الإنساني بالرغم من ما يسفر عنه من تجاوز على حق الدولة في عدم التدخل، ولكنه يصون حقوقاً أخرى أجدر بالحماية وبالتالي أرجح كفة، وهي حقوق الإنسان.

وقد استندنا في إجراء التفسير أعلاه على (مبدأ رجحان الحق) بهدف إيجاد نوع من التوازن بين الحقين، وتجدر الإشارة إلى أن (مبدأ رجحان الحق) هو مبدأ صالح لتفسير الكثير من المفاهيم القانونية، وقد استند إليه فقهاء القانون الجنائي في مجال القوانين الداخلية لتفسير علة الإباحة في حالات (إباحة الجريمة)، كالدفاع الشرعي، وأداء الواجب، واستعمال الحق[2]، كما استند إليه

---

[1] - ستانلي هوفمان، المصدر السابق، ص: 20.

[2] - انظر بهذا الصدد: د. علي حسين الخلف، ود. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، ج 2، خالي من ذكر اسم بلد النشر والناشر، 1982، ص: 243.

الفقه والقانون المدنيين عند إقرارهما لنظرية التعسف في استعمال الحق وحالة الدفاع الشرعي التي تجعل من محدث الضرر لذلك السبب غير مسؤول[1].

ويبدو أن اللجنة الدولية، التي سبقت الإشارة إليها، قد ذهبت إلى رأي قريب من هذا المعنى عندما أكدت على أنه ( في الحالات التي يتعرض فيها الناس للمعاناة والمحن الجماعية، تنشأ حاجة إلى الموازنة بين حق الدولة في الاستقلال الذاتي وحق شعبها في الأمن، ويبين التاريخ القريب أن ظروفاً استثنائية يمكن أن تنشأ داخل البلدان عندما يتعرض أمن الشعوب إلى أخطار جسيمة إلى الحد الذي يصبح فيه اتخاذ إجراء جماعي تحت مظلة القانون الدولي عملاً له ما يبرره) [2].

وقبل أن ننهي هذا المبحث، نود أن نشير إلى أننا تناولنا أهم الحالات المستثناة من مبدأ عدم التدخل وليس جميعها، إذ هناك استثناءات كثيرة أخرى بحثها الكتاب في دراساتهم، من بينها التدخل لمكافحة الإرهاب[3]، والتدخل دفاعاً عن القانون[4]، وغيرها من الاستثناءات التي لا مجال لذكرها في هذه الرسالة، لذا نحيل القارئ إلى المصادر المشار إليها في الهامش.

نستخلص مما سبق أن الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل قد ازدادت بشكل خطير إلى الحد الذي أصبح(مبدأ عدم التدخل) ذاته من بين الحجج التي تستند إليها الدول للقول بجواز التدخل، وهذا ينطبق على (التدخل ضد الدول)، الذي سبق شرحه، لذلك فإذا أضفنا إلى تلك الاستثناءات، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول لتحقيق وحماية أهدافها المختلفة، وخاصة بعد اتساع عملياتها التدخلية بشكل كبير وملحوظ فيما بعد الحرب الباردة، والتي

---

(1) - انظر: بهذا الصدد د. توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976، ص: 812-813، وعبد الملك ياس، أصول القانون، نظريتا القانون والحق، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، 1968، ص: 312.

(2) - انظر: مهدي الحافظ، المصدر السابق، ص: 19.

(3) - انظر د. إسماعيل الغزال، المصدر السابق، ص: 61 وما بعدها، وحول تعريف ومفهوم الإرهاب الدولي والقواعد التي تحكمه، وانظر: د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص: 23 وما بعدها.

(4) - Ph. C. Jesup. Op. Cit. P: 153.

وانظر كذلك: د. عبد المجيد عباس، المصدر السابق، ص: 233 وما بعدها، ود. محمد كازم عماد زاده، المصدر السباق، ص: 148.

خصصنا له الباب الثاني من هذه الرسالة، يمكننا القول بـأن هذه الاستثناءات قد طغت على الأصل الذي هو (عدم التدخل) بحيث قلبته، أو على الأقل، نقلتـه إلـى مرتبة الاستثناء.

## المبحث الثاني

# تقلص دائرة الاختصاص الداخلي للدول
# (المجال الخاص بالدولة)

إن موضع المسائل التي تدخل في صميم أو جوهر الاختصاص الداخلي لدولة، والذي يطلق عليه (المجال الخاص بالدولة) [1] أو (المجال المحفوظ للدولة) [2] ، يعد من بين أهم الموضوعات في القانون الدولي العام، وخاصة في نطاق دراسة مبدأ عدم التدخل والفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق، نظراً لكونه يتعلق بالقضايا الحيوية التي تدخل ضمن اختصاصات الدولة على أراضيها ومنع الدولة والمنظمة الدولية من التدخل فيما تختص به الدولة في مجال نظامها الداخلي[3].

إن نظرية المجال الخاص بالدولة ( Exclusive Jurisdiction of the state Domain ReseveI ' Etat) لها نفس وظيفة عدم التدخل (فأساس هذه النظرية يكمن في القانون الدولي الذي يحدد أبعاده هذا المجال) [4]، وذلك لأن القانون الدولي العام لم ينظم جميع اختصاصات الدولة، فقد بقي قسم من هذه الاختصاصات خاصة بالدولة تنظمه وفقاً لنظامها القانوني الداخلي، لذلك ارتبطت هذه النظرية بشكل أو بأخر بمبدأ السيادة من حيث أنها (حق للدولة في قبول أو رفض تصرفات سلطة أخرى فيما يتعلق باختصاصاته) [5]. إذن فكل تقييد لسيادة الدولة في هذا المجال يعني تضييق وانكماش دائرة المجال المحفوظ

---

[1] - د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 132.

[2] - د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 73-74.

[3] - انظر بهذا المعنى: د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، ص: 60.

[4] - Dinh et colleagues.(droit international public).Paris. 3ed. 1987. P: 396.

أشار إليه: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 132.

[5] - د. عامر الجومرد، السيادة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد الأول، 1996، ص: 163.

للدولة، وبالتالي فإن هذا التضييق يعد نكوصاً لمبدأ عدم التدخل وتراجعاً عن حدته، لذلك نحد بأن هذه النظرية تطورت مع تطور فكرة السيادة أو بالأحرى مع تطور القانون الدولي العام.

**وعليه فإن دراسة هذا الموضوع تستدعي التطرق إلى المراحل التي مرت بها هذا النظرية:**

## المطلب الأول

## مرحلة القانون الدولي التقليدي

في هذه المرحلة كانت الدول (وخاصة الدول الكبرى) هي التي تحدد، انطلاقاً من مصالحها الأساسية، ما يدخل ضمن الاختصاصات الداخلية المطلقة التي ينظمها القانون الوطني، وقد حاول الفقهاء في هذا العهد تثبيت أفكار تتعلق بالاختصاصات المطلقة للدولة من حيث نشاطاتها الداخلية، وأول ما أدخله هؤلاء الفقهاء من أفكار في هذا المجال، كانت تتعلق بالشرف والمصالح الأساسية التي جرى العرف الدولي على إخراجها من نطاق الالتزام باللجوء إلى التحكيم الإجباري[1]، ولقد حدد الأستاذ (بوليتس)، الاختصاص المطلق للدول، فأدخل فيه المسائل المتعلقة بالهجرة وبالتعريفة الجمركية وبالأسواق الاقتصادية وتوزيع المواد الأولية، وغيرها من المسائل التي لا يوجد بشأنها نص في القانون الدولي العام[2].

في حين أدخل البعض الآخر في هذا النطاق كل المشاكل ذات الطبيعة السياسة، أما آخرون فيرون أن جميع المسائل المتعلقة بأركان الدولة: من إقليم وسكان وحكومة، وتدخل في نطاق الاختصاص الداخلي[3].

---

(1) - انظر: د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 60.

(2) - انظر: بوليتس (مشكلة تقييد السيادة) مجموعة محاضرات لاهاي سنة 1925، الجزء الأول، ص: 45 وما بعدها أشار إليه: د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 74، وكذلك د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 60.

(3) - انظر: المصدريين السابقين.

وقد أقرت اتفاقية لاهاي لسنة 1907 هذه الفكرة في المادة (52)، عندما قررت (أن لكل دولة طرف في نزاع، الحق في الإعلان بكون هذا النزاع لا يدخل في الطائفة التي تخضع للتحكيم الإجباري لتعلقه باختصاصها المانع (Competence exclusive)[1].

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 204، ود. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 74، د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 60

## المطلب الثاني

## مرحلة عهد عصبة الأمم

جاء عهد عصبة الأمم معترفاً بنظرية (المجال المحفوظ للدولة). لذلك أقر بمبدأ عدم تدخل العصبة في المسائل التي تتعلق بالاختصاص الداخلي للدول، وذلك في المادة (15 الفقرة 8) التي نصت على ما يلي:

**(إذا ما ادعى أحد الأطراف بأن النزاع يتعلق بمسألة يعدها القانون الدولية من الأمور الداخلة في نطاق الاختصاص المانع للأعضاء واعترف بذلك مجلس العصبة تعين على هذا الأخير ملاحظة ذلك في تقريره مع الامتناع عن إصدار التوصية في مثل هذا النزاع)**

وبتقرير هذا المبدأ في ميثاق العصبة خطى التنظيم الدولي خطوات كبيرة في مجال التطور القانوني، فبعد أن كانت الدول تستبد بمقتضى نظرية السيادة التقليدية فيما تعتبره داخلاً في اختصاصاتها من الشؤون، أصبح هذا الأمر – بمقتضى النص السالف الذكر – خاضعاً لحكم القانون الدولي من جانب، ولتقدير الهيئات الدولية من جانب آخر. وبناءً على ذلك فلا يمكن اعتبار أمر ما داخلاً في الاختصاص المانع للدول إلا إذا قضى بذلك القانون الدولي العام واعترف به مجلس العصبة[1]. ولكن مع ذلك فإنه لا يوجد معيار دقيق في هذا القانون للتمييز بين ما يعد داخلاً في الاختصاص الوطني للدول وما لا يعد كذلك، وقد بحثت محكمة العدل الدولية الدائمة هذه المشكلة في رأيها الخاص بالنزاع المتعلق بمراسيم الجنسية في تونس ومراكش[2].

---

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 204.

[2] - نشأ هذا النزاع نتيجة المراسيم التي أصدرتها فرنسا في محميتها (آنئذ) تونس ومراكش في تشرين الثاني عام 1921، حيث فرضت بموجبها الجنسية الفرنسية على جميع الأشخاص المولودين هناك، وكانت الجنسية الفرنسية تحمل معها وجوب الخدمة في الجيش الفرنسي، وقد احتجت بريطانيا على تلك المراسيم، مطالبة باستثناء رعاياها منها، وعرضت بريطانيا النزاع على مجلس العصبة في آب من عام 1992. وباتفاق الطرفين، طلب المجلس من محكمة العدل الدولي الدائمة إبداء رأيها في ما إذا كان النزاع يقع أو لا يقع بموجب القانون

وذكرت المحكمة في رأيها: (إن عبارة أمور تدخل، بحسب القانون الدولي العام، في الاختصاص البحث لإحدى الدول الأطراف في النزاع تفسير تفسيراً نسبياً وأنه يقصد بها المسائل التي وإن كانت تهم أكثر من دولة واحدة إلا إن قواعد القانون الدولي العام لا تنظمها) [1].

أما بشأن كون مسألة ما واقعة أو غير واقعة كلية ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما، فقد رأت المحكمة أن ذلك في جوهره مسألة نسبية، حيث يعتمد على تطور العلاقات الدولية[2].

## المطلب الثالث

## مرحلة ميثاق الأمم المتحدة

أورث الميثاق الاتجاه نفسه الذي سلكته العصبة في إقرار المجال الخاص بالدولة، ورغم أن كلاً من عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة عبرا عن انطباع واحد لمعالجة هذه النظرية (نظرية المجال الخاص بالدولة)، إلا أن هناك اختلافاً في صياغة كل منها، والذي يمكن إجماله فيما يلي[3]:

---

الدولي كلياً ضمن سلطان فرنسا الداخلي، انظر: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 171.

[1] - انظر: د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 75، H.Kelsen. Op. Cit. P: 296. ود. صالح جواد الكاظم، دراسة المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 171.

[2] - وعلى هذا الأساس ذكرت المحكمة أن المسائل المتعلقة بالجنسية ولو أنها تدخل أصلاً في الاختصاص المطلق للدولة إلا أنه نظراً للالتزامات التي تقع على عاتق فرنسا في تونس ومراكش فإن النزاع الذي يتعلق بمراسيم الجنسية التونسية والمراكشية لا يعد تدخلاً في الاختصاص المطلق لفرنسا، انظر: د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 75، وبنفس المعنى انظر:

H.Kelsen. Op. Cit. P: 296.

[3] - للتفصيل حول تلك الاختلافات انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي: المصدر السابق، ص: 108-109، ود. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 75-76، ود. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ج 1، الأمم المتحدة، ط 7، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1970، ص: 82-83، شارل روسو، المصدر السابق، ص: 289.

1- فبينما يستفاد من نص المادة (15 الفقرة 8) أن الدفع المتعلق بالاختصاص الداخلي يقتصر استعماله على الحالات التي يوجد بشأنها نزاع دولي، نجد أن المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق لم تتضمن ذلك التحديد.

2- إن المادة (15 الفقرة 8) من عهد العصبة تنيط بالقانون الدولي تعيين الحالات التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي، وبينما المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق تكتفي بأن تكون المسألة في جوهرها متعلقة بالاختصاص الداخلي للدول[1].

3- إن المادة (15 الفقرة 8) تتحدث عن الاختصاص المطلق (Exclusive) في حين تستخدم المادة (2 الفقرة 7) اصطلاحاً أكثر عمومية وهو صميم الاختصاص الداخلي(Essentially).

غير أن هذه التعديلات في صياغة النص المذكور جعلت تحديد المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدول أكثر صعوبة من قبل، وخاصة بعد أن استبعد النص الأخذ بمعيار القانون الدولي العام، الذي أخذ به عهد العصبة، لتحديد تلك المسائل.

وإزاء هذا الغموض وعدم التحديد اختلف الآراء حول تحديد ما يدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدول ومالا يدخل فيه، **ويمكن أن نلاحظ ثلاثة اتجاهات بهذا الشأن:**

## الاتجاه الأول:

يرى أن المسائل التي تقع ضمن الاختصاص الداخلية للدولة هي تلك التي لم يكون القانون الدولي قد نظمها بعد، والتي بقيت الدولة الحكم الوحيد فيها، فإن المسألة الواحدة التي تقع، من حيث المبدأ ضمن الاختصاص الداخلي للدولة، لن

---

H. Kelsen. Op. Cit. P: 298.

[1] - كانت عبارة (القانون الدولي العام) موجودة في نص الفقرة 7 من المادة الثانية في مقترحات دومبرتن أوكس، ولكن رفض وزير الخارجية الأمريكي (دالاس) إضافة هذه العبارة إلى النص المذكور، وفي معرض جوابه على سبب الرفض قال: (إن هذا القانون يخضع على الدوام إلى تغييرات، وعليه فهو لا يخضع لأي تحديد) انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 131-132.

تبقى ضمن هذا الاختصاص في اللحظة التي تتولى فيها الدولة التزامات دولية تحدد هذا الاختصاص[1]. ولكن ما هو نوع الالتزام الدولي الذي يمكن أن تعتد بـه الدولـة للقـول بخـروج المسـألة، التـي يتناولهـا ذلـك الالتـزام، مـن نطـاق الاختصاص الداخلي للدولة؟

يبدو من الآراء الفقهية أن أصحاب هذا الاتجاه لم يتفقوا على رأي موحد بهذا الشأن، فمنهم من لم يقل سوى بالالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية، لخروج المسألة التي تتناولها المعاهدة، من دائرة الاختصاص الداخلي للدولة التي ارتبطت بتلك المعاهدة، ومن بين هؤلاء الأستاذ بطرس بطرس غالي، في رأي قديم، حيث قال: (وإن كان فقهاء القانون الدولي متفقين على أهم الموضوعات التي تعد شؤوناً داخلية لدولة ما، ومنها النظام السياسي والدستوري للدولة ... ومسائل الهجرة والتجنس والتعريفات الجمركية وغيرها من الشؤون الاجتماعية.. على أنه إذا أبرمت معاهدة دولية تسأله مسألة ما يدخل في الشؤون الداخلية تصبح هذه المسألة ذات صفة دولية ولا يعود من الممكن أن تدعي الدول أنها من صميم شؤونها الداخلية) [2].

في حين لم يفرق آخرون بين التزام دولي عرفي أو اتفاقي، فيرون أن الاختصاص الداخلي للدولة هو مجموعة الأمور التي تستطيع التصرف بصددها بحرية كاملة دون أن يحد من قدرتها الكاملة على التصرف، التزام دولي عرفي أو اتفاقي، فإذا وجد على عاتق الدولة أي من هذين الالتزامين تجاه دولة أخرى بصدد موضوع معين استحال عليها القول بدخول هذا الموضوع

---

(1) - L. preuss, Article 2 paragraph 7 of the Charter of the UN. And Matters of Domestic Jurisdication, Hague Recueil. 1949. P: 553-652.
أشار إليه: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 166-167.

(2) - د. بطرس بطرس غالي، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 336، ويذهب إلى الاتجاه نفسه: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 224، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 188، ود. فخري رشيد مهنا، ود, صلاح ياسين داود، المصدر السابق، ص: 266.

في صميم اختصاصها الداخلي، وإذا تحررت ذمتها من مثل هذه الالتزامات كنا بصدد أمر داخل في نطاق اختصاصها الداخلي[1].

## الاتجاه الثاني:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يوجد مركز أو علاقة أو واقعة تكون ذات صفة دولية أو وطنية بطبيعتها، إنما هي تعد كذلك بالنسبة للنظام القانوني الذي يعني بها، والنظام القانون الدولي يعني بتلك التصرفات التي تصدر عن أشخاصه، لذلك يشترط أن نكون بصدد تصرف صادر عن الدولة باعتبارها شخصاً قانونياً دولياً للقول باختصاص الأمم المتحدة. أما إذا كان التصرف صادراً عن الدولة ليس باعتبارها كذلك، فهو يدخل في نطاق الاختصاص الداخلي، وبالتالي لا يكون هناك مجال لتدخل الأمم المتحدة[2].

## الاتجاه الثالث:

يرى هذا الاتجاه أن المسألة تخرج عن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة متى كانت متعلقة -من حي المبدأ - بالقانون الدولي، ولا يهم بعد ذلك أن تكن هناك قاعدة قانونية دولية وضعية تنظم هذه المسألة أم لا، بل حتى ولو كانت محكومة بالفعل بقاعدة داخلية، ويضرب الأستاذ (فردروس) في هذا الشأن مثلاً مستمداً من سابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أصدرت توصية متعلقة بوضع إحدى المواطنات الروسيات متزوجة بأحد الأجانب لم تحصل على تخويل من السلطات السوفيتية لمغادرة بلادها مع زوجها، فرغم ما قد يبدو في الواقع من أن هذا الأمر يمس (جوهر العلاقات المحكومة بالقانون الوطني) غير

---

[1] - د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولي، المصدر السابق، ص: 77-78، وانظر كذلك: د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 173، ود. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي ، المصدر السابق، ص: 112.

[2] - د. سراج جميل زمزمي ود. محمود مسعد، التنظيم الدولي، النظرية العامة للأمم المتحدة، القاهرة: مطبعة المدني: 1981، ص: 126-127.

أن الجمعية العامة قد خولت نفسها إصدار توصيتها في هذا الصدد لأنها قدرت تعلق المسألة - من حيث المبدأ - بالقانون الدولي لمساسها بحقوق الإنسان[1].

ويبدو أن الاتجاه الأخير قد ضيق من المجال الخاص بالدولة إلى حد كبير، حيث يكفي لخروج المسألة من الاختصاص الداخلي للدول أن تكون تلك المسألة -من حيث المبدأ -واقعة ضمن إحدى موضوعات القانون الدولي وحتى أن لم توجد قاعدة قانونية مباشرة تلزم الدولة بشأن المسألة المعينة بالذات.

**موقف مجمع القانون الدولي من تحديد المسائل المتعلقة بالاختصاص المحفوظ للدول:**

تبنى مجمع القانون الدولي في 29 نيسان 1954 توصية تضمنت نصوصاً ستة حدد من خلالها موقفه من هذا الموضوع . ولقد أورد النص الأول من هذه التوصية ذات الاتجاه الذي اعتنقته عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية الدائمة من قبل، إذ جاء في هذا النص: (أن المجال المحفوظ للدول هو طائفة النشاطات الوطنية التي لا يتقيد اختصاص الدولة في ممارستها بأية قيود ناجمة عن القانون الدولي، ويعتمد تحديد نطاق هذا المجال المحفوظ على القانون الدولي كما أنه يتغير وفقاً لحركة تطور هذا الأخير) [2].

---

[1] - دراسات مقدمة لذكرى الفقيه (Charles Rousseau)، المصدر السابق، ص: 272-271. وكذلك انظر: محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي ، المصدر السابق، ص: 112-113، وقد استند قرار الجمعية العامة على المادة (1 الفقرة 3) والمادة (55) من الميثاق والمادتين (13 و 16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد قررت الجمعية العامة بموجبها (أن الإجراءات التي تعرقل الأزواج من جنسيات مختلفة من مغادرة بلادهم برفقة أزواجهم أو للالتحاق بهم في الخارج أو الإجراءات التي تجير هؤلاء الأزواج بعدم القيام بذلك (أي المغادرة وترك البلاد)، تعد خرقاً لإحكام الميثاق، لذلك توصي الجمعية الملكية العامة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية برفع إجراءاتها من هذا القبيل التي اتخذت من قبلها) انظر: دراسات مقدمة لذكرى الفقيه (Charles Rousseau)، المصدر السابق، ص: 272.

[2] - Annuaire de I'institut du Droit International, Bale. 1954. Vol. 11. P: 109.

أشار إليه: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 110-111، ود. إبراهيم العناني، التنظيم الدولي، النظرية العامة، الأمم المتحدة القاهرة: دار الفكر العربي، 1975، ص: 231-232، وشارل روسو، المصدر السابق، ص: 289-290، ود. حسن العطار، المنظمات الدولية، ط 1، بغداد: مطبعة شفيق، 1970، ص: 42، ود. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 184.

وكذلك جاء في النص الثالث من هذه التوصية تطبيقاً خاصاً للمبدأ العام المذكور في النص الأول وكما يلي: (إذا أبرم اتفاق دولي بشأن موضوع ينتمي إلى الاختصاص المحفوظ للدول، فإن ذلك يحول بين أطراف الاتفاق المذكور وبين الدفع بفكرة الاختصاص الداخلي عند تفسير وتطبيق الاتفاق) [1].

وقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن أبدت نفس الرأي في أول قضية تعرضت فيها للفصل بين الاختصاص الداخلي المطلق وغيره من الاختصاصات المقيدة، وذلك في قضية الرعايا الهولنديين في دانتزج[2]، وهو أيضاً ما اعتنقته المحكمة ذاتها في رأيها الاستشاري في 30 آذار 1950 بصدد اتفاقيات السلام المعقودة بين (بلغاريا وهنكاريا وومنيا[3] على ما تقدم يظهر أن المعيار في تحديد دائرة (المجال المحفوظ للدولة) كان معياراً قانونياً مرجعه القانون الدولي العام في عهد عصبة الأمم. وعلى الرغم من أن الميثاق لم يشر إلى ذلك القانون كمعيار لتحديد تلك الدائرة، غير أن هذا المعيار (أي معيار القانون الدولي) بقي في رأي الفقه والقضاء الدوليين المعيار الراجح في تحديد المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، ونستنتج من كل ما تقدم:

1- إن الدفع بعدم اختصاص المنظمة في مسألة معينة لا يكون له أية قيمة قانونية طالما كانت هذه المسألة محكومة بقاعدة دولية عرفية أو اتفاقية.

2- إن جميع المسائل التي ينظمها الميثاق، وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ومبدأ حق تقرير المصير، تعد خارجة عن نطاق صميم الاختصاص الداخلي للدول[4].وذلك لأن توقيع الدول على ميثاق الأمم المتحدة أو الانضمام إليها يعني أنها وافقت على تقييد حريتها دولياً بخصوص المسائل التي ينظمها الميثاق.

---

[1] - انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 111-112.

[2] - انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 189.

[3] - H. Kelsen. Op. Cit. P: 299.

[4] - وإلى هذا أيضاً يذهب كل من: د. إبراهيم أحمد شلبي، ود. حسن نافعة، ويقول الأخير: (إن كل المسائل التي وردت بشأنها التزامات دولية في ميثاق الأمم المتحدة أو في الاتفاقيات الدولي الأخرى هي مسائل تخرج عن نطاق الاختصاص الداخلي للدول). انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 188، ود. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 91.

3- إن معيار القانون الدولي معيار نسبي، بسبب تطور قواعد هذا القانون واتساع نطاقه من حيث المواضيع التي ينظمها باستمرار، وبالتالي فإن المجال الخاص أو المحفوظ للدولة ليس مجالاً ثابتاً بل أنه يتقلص تدريجياً لحساب المجال الخاص بالقانون الدولي، فما كان بالأمس معتبراً من قبيل المسائل التي كانت تدخل في إطار الاختصاص المحفوظ للدول ومن ثم يمتنع على الأمم المتحدة التدخل فيها، قد يصبح اليوم، مع تطور وتوسع قواعد القانون الدولي، من المسائل التي تخرج من ذلك النطاق ومن ثم يتصور دخولها في إطار اختصاص الأمم المتحدة، لذلك يذهب الأستاذ (الدقاق) – بحق – عند تفسيره للحكم الوارد في المادة (2 الفقرة 7) إلى أنها لا تعدم اختصاص الأمم المتحدة بِشأن المسائل المتعلقة بالنطاق المحفوظ للدول وإنما توقفه فقط، ويمكن للمنظمة في أي وقت يزول فيه هذا المانع أن تبسط دائرة اختصاصها لتناول هذه المسائل كل ذلك دون حاجة إلى تعديل ميثاقه[1].

4- إن حجم أو نطاق الدائرة التي تتضمن المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي يختلف ضيقاً واتساعاً من دولة إلى أخرى، وذلك بقدر ما ترتبط كل دولة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تقيد حريتها فيما يتعلق بالمسائل الداخلية.

**الأمم المتحدة وتطبيقات مسألة الاختصاص الداخلي:**

أثيرت كثيراً مسألة الاختصاص الداخلي للدولة أمام الفروع الأساسية للأمم المتحدة بالاستناد إلى المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق، غير أن تجارب الأمم المتحدة منذ تأسيسها ولحد الآن تدل على رفض المنظمة الدفوع المتعلقة بالاختصاص الداخلي[2]. وخاصة إذا تعلق الأمر بمباشرة أي من الاختصاصات الممنوحة لها في الميثاق. ولا يعد تقديرها في هذه الحالة مخالفة

---

[1] - د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 115.

[2] - د. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص، 64.

لحكم المادة (2 الفقرة 7) إذ اتجهت غالبية الدول إلى تأييد الأمم المتحدة في الأحوال التي قررت فيها اختصاصها[1].

والملاحظ أن سلطات الأمم المتحدة قد تطورت في مجال الاختصاص الداخلي في ظل المادة (2 الفقرة 7) ونصوص أخرى في الميثاق كالمواد (10 و 11 و 14 و 34 و 35 و 39) حيث استطاعت فروع هذه المنظمة أن تبسط نطاق سلطانها على مواقف ومسائل كثيرة اعتبرتها الدول من قبيل الأمور المتصلة بصميم اختصاصها الوطني الذي يمنع التدخل الدولي فيها[2].

كما وجاء في الفصل التاسع من الميثاق الذي يبحث في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي مثبتاً لحق الأمم المتحدة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول انطلاقاً من مصلحتها ومصلحة شعوبها في إقامة علاقات سلمية وودية وفي توفير مستوى أعلى لسكان هذه الدول،إضافة إلى الفصل الحادي عشر الذي أجاز للأمم المتحدة الإشراف على الأقاليم التي لا تتمتع بالاستقلال الذاتي أو المستعمرات، والبحث في جميع القضايا التي تتعلق بهذه الشعوب في الوقت الذي كانت فيه هذه المسائل تدخل ضمن الاختصاصات المطلقة للدول الاستعمارية في عهد القانون الدولي التقليدي[3].

وهكذا يسجل القانون الدولي في عصر الأمم المتحدة تقدماً في اتساع دائرة اختصاصاته لم يسبق له نظير من قبل، ففي الأمور المتعلقة بنظم الحكم التي تعارفت الدول على اعتبارها من صميم اختصاصها الداخلي، تدخلت الأمم المتحدة في شأن حكم الجنرال فرانكو القائم في اسبانيا، رغم الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[4]. ومن التطبيقات الحديثة لهذا النوع من

---

(1) - د. عائشة راتب، المنظمات الدولية، دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1966، ص: 90.

(2) - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 207.

(3) - انظر: د. حكمت شبر، القانون الدولي العام، دراسة مقارنة في الفقهين الاشتراكي والرأسمالي، ج 1، بغداد: مطبعة دار السلام 1970، ص: 135-136، وانظر كذلك: المادة (55) و(73) من ميثاق الأمم المتحدة.

(4) - تعتبر قضية وجود نظام حكم فرانكو في اسبانيا أولى القضايا المتعلقة بأنظمة الحكم الداخلية التي عرضت على الجمعية العامة وذلك في عام 1946، على أساس أن استمرار قيام حكم فرانكو يهدد السلم والأمن الدوليين، وقد أدانت الجمعية العامة نظام الحكم الاسباني، وطالبت الدول الأعضاء بالامتناع عن إقامة أية علاقة دبلوماسية معه، راجع بالتفصيل: د.

التدخل، تدخل الأمم المتحدة في أفغانستان، وكمبوديا (الخمير الحمر)، وهاييتي، وقد وصل التدخل الأخير ذروته عندما أجازت الأمم المتحدة لقوات الولايات المتحدة الأمريكية، استخدام القوة لاعادة الرئيس الهاييتي المنتخب والمخلوع إلى السلطة في بلاده في عام 1994 [1].

كما بحثت الأمم المتحدة قضايا التمييز العنصري في جنوب إفريقيا واتخذت قرارات عديدة تدين سياسة حكومة الأقلية البيضاء المنافية لمبدأ حق تقرير المصير وحقوق الإنسان؛ بحثت القضايا المتعلقة بالمستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي، منها: قضية استقلال اندونيسيا (1946)، والمغرب (1950)، وتونس (1952)، وقبرص (1953)، وايريانا الغربية (1954)، والجزائر (1955) [2]. وفي ميدان صيانة السلم الدولي استطاعت الأمم المتحدة الوصول إلى مدى من التدخل في أمور جرى التقليد على استبعادها من الاختصاص الدول واعتبارها من الشؤون الوطنية البحتة كالحروب الأهلية، حيث استطاع مجلس الأمن في 24 حزيران سنة 1950 التدخل في النزاع المسلح الذي نشب بين قوات الشمال والجنوب في كوريا. وفي سنة 1960-1961 استطاع كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل في الاضطرابات الأهلية في الكونغو (ليوبولدفيل)، كما وتمكن مجلس الأمن الدولي في عام 1964 من التدخل أيضاً في النزاعات والاضطرابات الطائفية والعنصرية التي بدأت في قبرص في كانون الثاني من تلك السنة[3].

ونتيجة لهذا التطور في موقف وسلطات الأمم المتحدة يذهب (واتسون) إلى أن منظمة الأمم المتحدة في تحديدها للمسائل المتعلقة بالاختصاص

---

حسن الجلبي، القانون الدولي العام ، المصدر السابق، ص: 207-208، ود. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 165 وما بعدها، ود. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 63.

[1] - انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 381.

[2] - انظر: د. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 184، ود. حكمت شبر، الوجيز في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 64.

[3] - انظر: د. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 209، وتجدر الإشارة إلى أن تدخل الأمم المتحدة في حالة الحرب الأهلية لا يعد ممكناً إلا عندما يقرر مجلس الأمن، وفقاً للمادة 39 من الميثاق، بأن تلك الحرب تهدد الأمن والسلم الدوليين، انظر: H. Kelsen. Op. Cit. P: 300.

المحفوظ للدول، بدأت بالاستناد إلى معيار ضيق ومحدود وهو معيار (أن تكون المسألة محكومة بالقانون الدولي)، وهو معيار قانوني بحت، إذ يكفي فيه أن نبحث عما إذا كانت توجد قاعدة قانونية دولية، أياً كان مصدرها، تحكم المسألة المعروضة أم لا، على أن موقف الأمم المتحدة قد تطور بعد ذلك بمناسبة تصديها لبحث بعض المشكلات الدولية،

إذ بدأت في اعتناق معيار ذي طابع سياسي مؤاده: أن المسألة تفلت من إطار الاختصاص الداخلي للدول إذا كانت تمثل (مصلحة دولية)، هذا المعيار المرن سمح للأمم المتحدة برفض اعتراض العديد من الدول على تدخل المنظمة في العديد من المسائل، وخاصة التي تتعلق بحقوق الإنسان وبحق تقرير المصير، بمقولة أنها تدخل في إطار الاختصاص المحفوظ، ولقد دفعت الأمم المتحدة هذه الاعتراضات بحجة أن هذه المسائل تمثل مصلحة دولية تبرر تصديها لبحث المشاكل المتعلقة بها[1].

وعلى هذا الأساس استطاعت الأمم المتحدة أن تتدخل في مواقع كثيرة بهدف حماية حقوق الإنسان وأبرز مثال على ذلك تدخلها في العراق (القرار 688 الذي سنتناوله بالتفصيل لاحقا)[✍]. وفي الصومال، وبوسنيا هيرزكوفينا، وكوسوفو، وأفغانستان، وأندونوسيا، وهاييتى.... إلخ).

نخلص مما تقدم أن دائرة الاختصاصات الداخلية للدولة قد انكمشت وتقلصت بشكل كبير لصالح دائرة اختصاصات القانون الدولي والمنظمة الدولية، والمثال الأكثر وضوحاً في هذا المجال، هو علاقة الدولة برعاياها، فهذه العلاقة كانت في ظل القانون الدولي التقليدي تعد من بين الاختصاصات المطلقة للدولة، وكانت الدول تتمتع بحرية واسعة في تنظيم هذه العلاقة.

ولكن بعد تطور القانون الدولي العام وانضمام الدول إلى المنظمات الدولية ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تكون قد تنازلت عن أمر هذا التنظيم إلى القانون الدولي وسمحت للمنظمات

---

(1) - Watson J.S Auto. Interpretation, Competence and the continuing validity of article 2(7), A.J.I.L, 1977. No.1. P: 60 and ff.
أشار إليه: محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 113-114.

✍ لاحقاً انظر: الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

الدولية مراقبة مدى التزامها بهذه الاتفاقيات، ففي 10 آب/أغسطس 1995 كانت (177) دولة قد قبلت أن تضمن وتحترم مجموعة من القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، و (132) دولة قد أصبحت أطرافاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و(131) دولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و (142) دولة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، و (141) دولة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرآة[1]. هذا بالإضافة إلى الحقوق الأساسية للإنسان التي تعد ملزمة لجميع الدول حتى وإن لم تكون الدولة طرفاً في الاتفاقية الدولية التي تنظم هذه الحقوق، على النحو الذي سنتطرق إليه لاحقا[✍].

وتجدر الإشارة إلى أن القراءة الدقيقة لبنود هذه الاتفاقيات وخاصة تلك التي تمنح الأفراد حق المشاركة في الحكم عن طريق الانتخابات وعلى أساس الاقتراع السري العام، وحق التعبير وحرية الاجتماعات وتكوين الأحزاب والجماعات والانضمام إليها، تجعل حرية الدولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي مثقلة بطائفة من القيود والمحددات، بحيث فقدت الدولة الكثير من هذه الحرية في ظل التزاماتها الدولية بموجب هذه الاتفاقيات، فعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات لم تفرض نوعاً معيناً من نظام الحكم، غير أن تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات المذكورة وخاصة البنود التي سبقت الإشارة إليها، لا يمكن أن يكون إلا في ظل نظام ديمقراطي تعددي، إذ بدون هذا النظام لا يمكن تحقيق المعايير والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان[2].

---

[1] - انظر: بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، 1995، ص: 210.

✍ لاحقاً انظر: ص: (239-240) من هذا الكتاب.

[2] - وهذا ما أكد عليه جانب كبير من الفقه، من ذلك ما ذهب إليه أستاذنا د. (عبد الرحمن رحيم عبد الله) الذي يرى وجود ترابط عضوي بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ يقول: (إن الضمان الأكيد لتحقيق هذه المهمة (أي ممارسة حقوق الإنسان) يكمن في فكرة الديمقراطية والنظام الديمقراطي)، د. عبد الرحمن رحيم عبد الله، الترابط العضوي ما بين حقوق الإنسان والديمقراطية، بحث منشور في مجلة (زانكو)، المجلة العلمية لجامعة صلاح الدين – أربيل، السنة الثالثة العدد (4) كانون الثاني 1999، ص: 43-63، انظر: ص: 56، وبنفس المعنى انظر: د. كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، دراسة تأصيلية وتحليلية سياسية، ط 2، أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة

وبذلك يمكننا القول بأن القانون الدولي، في وقتنا الحاضر، يفرض ضمناً على الحكومات نظاماً معيناً للحكم وهو النظام الديمقراطي التعددي، وقد تبين من التطبيقات السابقة أن فروع الأمم المتحدة قد سارت في الكثير من الحالات على هذا النهج للحد من حرية الدولة في اختيار نظام الحكم فيها، ومن إجراء التعديل والتغيير فيه على هواها وخاصة إذا أسيء استعمالها بالشكل الذي يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر[1]. لذلك يذهب الأستاذ محمد طلعت الغنيمي -بحق - إلى أنه (من حق الأمم المتحدة أن تفحص النظم الداخلية في الدول و أن تتدخل بصورة أو بأخرى إذا تبين أن النظام فيها غير ديمقراطي[2].

---

والنشر، 2000، ص: 141، وكذلك د. أبو اليزيد على المتيت الذي يقول: (إن الفرد لا يستطيع أن يحصل على حقوقه كاملة أو غير مشوبة بالغموض إلا في ظل الديمقراطية السلمية، فالنظام الديمقراطي وحده هو الذي يضمن هذه الحقوق للأفراد ويحدد نطاقها). النظم السياسية والحريات العامة، ط 3، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1982، ص: 146.

[1] - انظر بهذا المعنى: د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، المصدر السابق، ص: 632.

[2] - د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، المصدر السابق، ص: 477.

## المبحث الثالث

## ازدياد الأجهزة

## والكيانات الدولية التي تمارس التدخل

لم تعد الأعمال والممارسات التدخلية قاصرة على الدول، فبالإضافة إلى الأمم المتحدة التي سوف نخصص لها الباب الثاني من هذه الرسالة، ظهرت في المجتمع الدولي كيانات دولية وأجهزة أو قوى غير قومية تمتلك من القدرات والإمكانيات المادية أو المعنوية ما تمكنهما من التدخل في شؤون الدول إذا اقتضت مصالحها أو أهدافها ذلك.

ويمكن تقسيم هذه الكيانات والأجهزة الدولية إلى طوائف ثلاث، نتناول كل طائفة من هذه الطوائف في مطلب مستقل.

### المطلب الأول

### القوى غير القومية

برزت في المجتمع الدولي قوى تمارس نوعاً من النشاطات غير الرسمية تخرج عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية وتتعدى الحدود القومية للدول، ويطلق على هذه القوة تعبير (القوى غير القومية)، وهي في النظام الدولي تأخذ شكلين: المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسية[1].

#### الفرع الأول - المنظمات غير الحكومية (NGOs):

على الرغم من قدم ظاهرة التنظيم غير الحكومي، فإن دور المنظمات غير الحكومية في العصر الراهن أخذ يتميز بالحيوية والاتساع نظراً للتطور الكبير الذي طرأ على المجتمع الدولي وما صاحبه من ازدهار التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات، الأمر الذي ساعد على

[1] - د. عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص: 28.

إعطاء فسحة واسعة أمام هذه المنظمات لتحقيق أغراضها من خلال سهولة انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والأفكار والثقافات والمعارف في ميادين شتى[1].

وقد ازداد عدد هذه المنظمات بشكل كبير[2] وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعاظم دورها كعناصر فاعلة وبارزة في المجتمع الدولي، مما شكل إحدى السمات الرئيسة للنظام الدولي الحالي، أثرت على نحو فعال على تقليص دور الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[3]، وخاصة بعد أن أصبحت لما يقارب من (600) منظمة غير حكومية تتمتع بما يطلق عليه الوضع الاستشاري في منظمات متخصصة، كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة اليونيسيف، هذا بالإضافة إلى منظمتين إقليميتين وهما: المجلس الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية[4].

وقد تزايد وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية وخاصة في مجال حقوق الإنسان، بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1988 القرار المرقم (131-43) الذي نص على أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً هاماً في ميدان المساعدة الإنسانية، وبالتالي لها حق الوصول إلى الضحايا ومعالجتهم، وطالب القرار الدول بترك المنظمات غير الحكومية أن تتصل بالضحايا بغية معالجتهم وإنقاذهم[5].

---

[1] - انظر بهذا المعنى: المصدر السابق، ص: 28-29.

[2] - حسب إحصائيات الثمانينات، التي يشير إليها د. عبد القادر محمد فهمي، هناك ما يقارب من (2200) منظمة دولية غير حكومية، وهذا العدد يعد هائلاً بالقياس إلى عدد المنظمات الدولية الحكومية التي لم تصل أعدادها أكثر من (230) منظمة دولية، (المصدر السابق، ص: 34).

[3] - انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 408.

[4] - د. عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص: 35.

[5] - رينيه جان دوبوي، الأكراد والقانون الدولي، مقال منشور في مجلة دراسات كردية، مجلة دورية يصدرها المعهد الكوردي في باريس، العدد 4(8) السنة التاسعة، 1993، ص: 14.

لذلك يذهب الأستاذ (رينيه جان دوبوي) بأن لهذه المنظمات الحق وعليها الواجب في مساعدة الضحايا والعمل على إغاثتهم ولا يمكن لأي طرف الاعتراض على هذا الحق وإلا وضع نفسه خارج الأخلاقية الدولية[1].

وقد أكد مجلس الأمن على دور المنظمات الإنسانية في هذا المجال عندما أصر، في قراره المرقم (688) الصادر في 5 نيسان 1991، على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة، على النحو الذي سوف نتناوله بالتفصيل لاحقا[✍].

**الفرع الثاني -الشركات متعددة الجنسية[2]:**

ولدت ظاهرة الشركات متعددة الجنسية في رحم المجتمعات الرأسمالية، وقد تطورت تلك الظاهرة وتنامت مع تطور تلك المجتمعات ونموها وبالشكل الذي أدى إلى أن يكون نشاطها غير مقتصر على بلد واحد بل ممتداً عبر الحدود السياسية لبلدان عدة[3]، بحيث أصبحت من أهم المسائل التي تمثل الاهتمام على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، نظراً للدور المؤثر الذي تلعبه في النطاقين الوطني والدولي، فهي تعد وقوة اقتصادية لا يمكن التقليل من شأنها، وذلك من خلال امتلاكها من الوسائل ما يمكنها من التأثير في النطاقين المذكورين اقتصادياً واجتماعياً، بسبب ممارستها لنشاطات تتجاوز تلك التي تمارسها الدول وحتى المنظمات الدولية، بل أن هذه الشركات أصبحت توجه وتتحكم في نشاطات وسياسات الدول والمنظمات الدولية[4].

---

[1] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

✍ لاحقا انظر: ص: 332- 333 من هذا الكتاب.

[2] - بالرغم من غياب تعريف محدد ومتفق عليه للشركات متعددة الجنسية أو كما يطلق عليها البعض تسمية (المؤسسات عبر القومية) (انظر: د. عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص: 31)، فهناك من يعرفها بأنها (ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لإستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة) (د. محمد سامي عبد الحميد ومصطفى سلامة حسين، القانون الدولي، بيروت: الدار الجامعية، 1988، ص: 341).

[3] - د. عبد القادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص: 31.

[4] - انظر: د. محمد سامي عبد الحميد و مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 244-341.

ويكفي أن نشير إلى الدراسة التي قام بها الدكتور (وهبي غبريال)، في تقريره حول (الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الوطني)، وعن مدى ثقل هذه الشركات في مجال العلاقات الدولية، الذي يذكر بأن (حوالي 200 شركة كبرى من هذه الشركات، ترتبط معاً برباط الملكية المشتركة وإستراتيجية الإدارة، وتمارس نشاطها في (20) دولة أو أكثر، وإن القيمة المضافة التي تحققها كل من الشركات العشر التي تتصدر قائمة هذه الشركات تبلغ (30) بليون دولار سنويا وهو ما يفوق إجمالي الإنتاج القومي لمجموعة لا تقل عن (80) دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) [1]. وخاصة إذا ما علمنا أن هذه الشركات تحاول تسخير الاقتصاد العالمي لخدمة مصالحها دون النظر إلى المصالح القومية لأي بلد آخر[2].

**ويبدو أن الآراء قد اختلفت حول جدوى هذه الشركات:**

إذ يذهب البعض إلى أن الشركات المذكورة (تمثل تحدياً لسيادة الدول وأنها نتيجة لذلك تشكل مساساً خطيراً لهذه السيادة إن لم يكن تفريغاً لها من مضمونها)، بينما هناك من يرى (أن هذه الشركات تعد مرحلة من مراحل تطور المشروعات الرأسمالية وبالتالي تؤدي إلى التوسع الرأسمالي، وتحقق مزايا التكامل على المستوى الدولي) [3].

وفي كلتا الحالتين فإن نشاطات وأعمال هذه الشركات تعد تحدياً كبيراً وإهداراً واضحاً لمبدأ عدم التدخل، وخاصة في اعتبار هذه الشركات أداة للتكامل الدولي، وذلك لأن التكامل ما هو إلا (عملية نقل للسلطة وللشرعية إلى مجموعة من المؤسسات الجديدة فوق القومية). وهذه العملية هي تصوير في علم العلاقات الدولي يطلق عليها اسم نظرية (التكامل) ظهرت منذ الأربعينيات من القرن الماضي والتي افترضت بأن الدولة (ستضمحل كمنظمة اجتماعية لصالح الوكالات الدولية التي تتبنى المزيد من المهام التي كانت تؤديها الدولة، وإن الدول ستسخر بالتدريج قوتها لصالح منظمات دولية تقوم بنشاطاتها من

---

[1] - نقلا عن: المصدر السابق، ص: 343-344.

[2] - د. محمد الدوري، ود. جنان سكر، في القانون الدولي الاقتصادي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العددان الأول والثاني، 1984، ص: 30.

[3] - انظر: د. محمد سامي عبد الحميد ومصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 344.

دون أن تعير انتباها كثيرا لحدود الدولة، ويعني ذلك نشوء أشكال مؤسسية عليا ما فوق قومية تضطلع بمهام ولاية عالمية وتمارس جماعياً، وما كان يعد تقليديا من حقوق الدول القومية وامتيازاتها) [1].

لذلك يذهب البعض – بحق – إلى (أن نظرية (التكامل) تشكل في العلاقات الدولية أحد المراجع الأساسية لمفهوم (العولمة) الراهن... وشكلت الشركات عابرة القومية، القاطرة الموضوعية لآلية عولمة العالم واتجاهه لإلغاء الحقوق والضوابط السيادية التقليدية، ونسف مفهوم الاقتصاد القومي الذي ارتبط عضوياً بنموذج (الدولة – الأمة) من أساسه) [2].

[1] - محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص: 21.
[2] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

## المطلب الثاني

## الوكالات المتخصصة المرتبطة

## بالأمم المتحدة

عـرف ميثـاق الأمـم المتحـدة الوكـالات المتخصصـة بأنهـا: الوكـالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقاً لأحكام وشروط الاتفاقيات التي يبرمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع هذه الوكالات[1]. وتسمى هذه الاتفاقات، باتفاقات الوصل، وهي لا تمس الشخصية القانونية للوكالات المتخصصة، حيث تظل تلك الوكالات محتفظة بشخصيتها القانونية في علاقاتها الدولية برغم ما يتبادر إلى الذهن من وجود علاقة تبعية بينها وبين الأمم المتحدة، لأن العلاقة القائمة بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة هي علاقة تنظيمية بهدف تنسيق سياسة تلك الوكالات وأوجه نشاطها[2].

وقد تم إنشاء العديد من هذه الوكالات وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكافة أوجه الأنشطة غير السياسية [✍]. فبالإضافة إلى التزام جميع الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمعاونة مجلس الأمن في تنفيذ الجزاءات التي يقررها المجلس في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان[3]، فإن هذه الوكالات تباشر اختصاصاتها ونشاطاتها على نطاق دولي واسع من حيث الكيف والكم[4]، بحيث يمكن أن تؤدي هذه

---

[1] - انظر: المادتين (57 الفقرة 1) و (63 الفقرة 1) من الميثاق.

[2] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 383.

[✍] انظر: ص: 233- 234 من هذا الكتاب.

[3] - تتضمن جميع اتفاقيات الوصل بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة على هذا الالتزام. انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 381.

[4] - المصدر السابق، ص: 379.

النشاطات إلى المساس باختصاصات الأشخاص الدولية الأخرى، ويعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي[1] من بين أكثر الوكالات المتخصصة تأثيراً في هذا المجال **وذلك للأسباب التالية:**

1- احتياج الدول لهاتين الوكالتين لأعانتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الدول، وكذلك حاجتها لتمويل مشاريعها الخاصة.

2- يمارس كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أعمالهما في إطار كامل من الاستقلالية ودون أي تنسيق فعلي مع الأمم المتحدة[2]، وهذا بعكس الوكالات المتخصصة الأخرى التي تكون أعمالها تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة[3].

---

[1] - تم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر (بريتون وودز) الذي عقد خلال الفترة 1-22 تموز 1944، حضرته وفود خمس وأربعين دولة، حيث تم التوقيع على الوثيقة الختامية التي تجسد مواد الاتفاق بِشأنهما في 22 تموز 1944، (انظر: حسن النجفي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، الموصل: بيت الموصل لتجارة المستلزمات المدرسية، 1988، ص: 23-24، ود. أحمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني لعقد القرض الدولي (دراسة مقارنة)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990، ص: 34-35)، وقد كانت مسألة تدخل صندوق النقد الدولي في شؤون الدول الأعضاء مثار خلاف أثناء وضع ميثاق الصندوق، إذ شدد (كينز) مؤسس المشروع على أن لا تعطي للصندوق أية سلطة تخوله التدخل في السياسات الداخلية للدول الأعضاء، في حين أن المفاوضين الأمريكيين رأوا تخويل الصندوق سلطات أوسع، بحيث تمكنه من إجراء مراقبة فعالة على أنشطة الدول الأعضاء في هذا الشأن، (انظر: حسن النجفي، المصدر السابق، ص: 25)، وحول أهداف وعضوية وأجهزة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، راجع للتفصيل: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 385-404، ود. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 232-339، ود. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 660-664.

[2] - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 405.

[3] - وتبرز أوجه إشراف ومراقبة الأمم المتحدة بشكل واضح في التزام جميع الوكالات المتخصصة، باستثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعرض ميزانياتها على الجمعية العامة لدراستها وإبداء ملاحظاتها انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 282.

3- سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة [1]، على هاتين الوكالتين، بحيث أصبحتا أداة بيد هذه الدول في الكثير من الحالات للضغط على الدول المحتاجة إلى إعانتهما، بمنع القروض والتسهيلات عنها، مثال ذلك امتناع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عن منح القرض الذي طلبته الحكومة المصرية في عام 1956 لبناء السد العالي بسبب سياسة الأخيرة من الاقتراب إلى المعسكر الاشتراكي، ومن الأمثلة الحديثة: توجيه الرئيس الأمريكي (كلنتن) للصندوق الدولي، بفرض عقوبات اقتصادية على باكستان إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة (نواز شريف) في تشرين الأول 1999، في حالة استمرار الحكم العسكري في باكستان[2]، وكذلك تهديدها عن طريق صندوق النقد الدولي، للحكومة الاندونيسية لإرغامها على قبول دخول القوات الدولية لحفظ السلام في تيمور الشرقية[3].

وفيما يتعلق بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير[4] ، فعلى الرغم من أن الأصل في عمل البنك ألا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، غير أن هناك من النصوص – التي وأن تبدو لأول وهلة ذات طبيعة فنية كالمادة الثالثة

---

[1] - وذلك لأن مؤتمر (بريتون وودز) أخذ بفكرة القوة التصويتية المرجعة (أو النسبة) لإصدار القرارات، بحيث يمكن لعدد قليل من الأعضاء أو رفض القرارات المقترحة، (انظر: حسن النجفي، المصدر السابق، ص: 33).
فعلى سبيل المثال أن نظام التصويت في البنك الدولي يأخذ بمقدار مساهمة العضو في رأسمال البنك، إذ لكل عضو من أعضائه (250) صوتا مضافاً إليه صوت واحد عن كل سهم من أسهم رأس المال الذي تساهم به الدولة، ويلاحظ أن الدول الخمس المالكة لأكبر الأنصبة في رأسمال البنك هي: الولايات المتحدة بنسبة 25.34% وبريطانيا بنسبة 10.18% وفرنسا بنسبة 5.01% واليابان بنسبة 4%، انظر: د. الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 398-399.

[2] – وكالة الإنباء السعودية، 13 تشرين الأول 1999.

[3] - جريدة الحياة، العدد 13336، الأحد 12 أيلول 1999، ص: 1.

[4] - يشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع كل من المؤسسة الدولية للتنمية والشركة المالية الدولية، ما يطلق عليه (مجموعة البن الدولي)، وتختلف وظيفة كل منظمة عن الأخرى: فالبنك يمارس عملياته للاقتراض وفقاً لقواعد الأسواق المالية حيث يتم تحديد سعر الفائدة، والمؤسسة تقوم بتقديم القروض دون فوائد، أما الشركة فهي مخصصة لتمويل مشروعات القطاع الخاص، انظر: د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 317.

من القسم (الثاني) من نظام البنك التي تعطيه حق اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل استخدام القروض وفقاً للاعتبارات الاقتصادية فقط – تستغلها إدارة البنك للتأثير على الدول المقترضة، بحيث تصبح سياستها الاقتصادية محلاً لتدخل البنك، كأن يطلب من الدولة المقترضة تعديل سياستها الاقتصادية القومية وتغيير سياستها الاستثمارية، أو رفع القيود على الاستيراد، أو رفع الأسعار، وخاصة أن تمويل البنك للمشروعات رهن باتخاذ الدولة الإجراءات والترتيبات التي يطلب منها البنك [1]. ويلاحظ أن البنك الدولي لا يقوم فقط بالبحث عن المشروع الواجب تمويله، وإنما يناقش أيضاً السياسة الاقتصادية للدولة المعنية بل أن نشاط السلطة التشريعية يخضع للرقابة أيضاً، فعلى سبيل المثال، أن البنك بعد فحص الوضع العام لدولة الفلبين، أخبر رئيس هذه الدولة بعدم سلامة سياستها الاقتصادية وبعدم وجود تشريعات ملائمة[2]، مما يعني أن تمويل البنك للمشروعات الفلبينية رهن بقيام حكومة الفلبين بتعديل سياستها الاقتصادية ووضع تشريعات جديدة لتلائم سياسة وتوجيهات البنك.

أما صندوق النقد الدول فهو يعد المصرف الذي يمد الدول الأعضاء بقروض من عملات الدول الأخرى لمواجهة عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها، هذا بالإضافة إلى قيام المنظمة بالإشراف على النظام النقدي العالمي[3].

والواقع أن الصندوق وهو يباشر وظيفته كمصرف لإقراض العملات الأجنبية للدول الراغبة فيها، فإنه يمارس في ذات الوقت رقابة غاية في الصرامة على استخدام الدول لهذه القروض[4].

ويحدث تدخل الصندوق لدى إجراء المفاوضات بين الدولة المعنية وبين الصندوق، إذا يرسل الأخير بعثة تباشر، من الناحية الفعلية، مهمة التفتيش وفحص معالم السياسة الاقتصادية والمالية التي تلجأ إليها كسياسات الأسعار، الأجور، العمالة، الضرائب، الاستثمار، والائتمان..الخ، هذا إلى جانب فحص

---

[1] - المصدر السابق، ص: 319-321.
[2] - المصدر السابق، ص: 320.
[3] - د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 389.
[4] - المصدر السابق، ص: 391-392.

سياسات القطاعين العام والخاص، وكذا قطاع البنوك وسياسة البنك المركزي، بحيث تصبح مجالات سيادية كبيرة محلاً لرقابة الصندوق[1].

ويلاحظ أيضاً أن إدارة صندوق النقد الدولي لا تعترف بوجود تدخل الصندوق في شؤون الدولة المقترضة، باعتبار أن ما يقو به هو مجرد تبادل وجهات النظر أو مشاورات مع تلك الدولة، ولكن الحقيقة أن بعثات الصندوق تقوم، بعد الفحص التفصيلي للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة التي تطلب مساعدته، بوضع مجموعة من التوصيات يتعين الأخذ بها في كل قطاعات الدولة المذكورة، ولا تمتلك الدول التي تنتظر مساعدة الصندوق إلا أن تأخذ بها، بحيث يصبح الصندوق هو المخطط للسياسة الاقتصادية والمالية للدول التي يتم منحها التسهيلات النقدية[2].

فعلى سبيل المثال اضطرت دولة اشتراكية كيوغسلافيا إلى الأخذ بتوصيات الصندوق وتعديل خطتها القومية للتنمية، وقامت برفع الدعم عن الأسعار، وتخفيض معدل الاستثمار، وفتح أسواقها للمنتجات الأجنبية، وكذلك الحال بالنسبة للحكومة المصرية التي قامت باتخاذ إجراءات مماثلة في 1977، أدت إلى اندلاع المظاهرات وحدوث اضطرابات لم يسبق لها مثيل، وحدث نفس الأمر في بيرو، وزائير، وتركيا [3]. وقد يصل تدخل الصندوق في بعض الحالات إلى قيام الدولة المعنية بتغيير نظامها الاقتصادي بالكامل، فبعد أن وصلت قيمة القروض الأجنبية على كوريا إلى (140) مليار دولار في عام 1996، وبسبب عجز الشركات والبنوك الكورية عن دفع فوائد الديون البالغة 10% انهار الاقتصاد الكوري، بحيث اضطرت لطلب العون من صندوق النقد الدولي، وإزاء الشروط التي طلبها الصندوق، استسلمت كوريا، وأعن الرئيس الكوري أنه (علينا أن نغير نظامنا) [4].

---

[1] - د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 333.

[2] - المصدر السابق، ص: 225.

[3] - المصدر السابق، ص: 335-336.

[4] - انظر: عبد الحي يحيى زلوم، المصدر السابق، ص: 257.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول عادة لا تستطيع، بعد إتمام عقد القرض، أن تغير من الإجراءات والترتيبات التي فرضها الصندوق، فعلى سبيل المثال حاول الرئيس الاندونيسي (سوهارتو) الاجتراء على التحدي للإجراءات التي فرضها الصندوق على اندونيسيا، ولكن عندما لم يتبع (سوهارتو) نصيحة الرئيس الأمريكي (كلنتن) بقبول شروط صندوق النقد الدولي، دعت وزير الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) الرئيس (سوهارتو) إلى التنحي عن السلطة، في خطاب ألقته في يوم 19 أيار 1998، وفي اليوم ذاته نقلت الأنباء عن مصادر في البنتاغون قولها أن قوات مشاة البحرية الأمريكية على حاملة طائرات الهليكوبتر تقترب من السواحل الاندونيسية، وفي صباح يوم الخميس 21 أيار، أي بعد يومين من التهديد، أعلن الرئيس سوهارتو استقالته[1].

لذلك يذهب البعض إلى أنه ليس هناك منظمة دولية، تمتلك القدرة على التدخل سواء في مجال الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو في توجيهها، بمثل هذا القدر[2].

ولعل الاطلاع على حجم النشاطات التي يقوم بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، يؤيد المذهب السابق، إذ تشير الإحصائيات إلى أن البنك الدولي وحده تعاقد على تقديم (2634) قرضاً منذ بدأ نشاطه في 15 تموز 1947 حتى 30 حزيران 1989 [3]. كما وان ازدياد الأزمات الاقتصادية والمالية بسبب آثار العولمة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية الأقل تحصناً من تلك الآثار[4]، من جانب والزيادة المطردة في معدلات كثافة السكان من جانب آخر، سيؤديان لا شك إلى ازدياد

---

[1] - المصدر السابق، ص: 262-263.

[2] - د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 237.

[3] - نقلاً عن: د. أحمد عبد الحميد عشوش، المصدر السابق، ص: 5.

[4] - بناءً على ما بينته تجربة الأزمة الأسيوية يمكن للعولمة أن تعرض الدول النامية لمخاطر متعاظمة من عدم الاستقرار الناجم عن الأزمات المالية، وقد حذر البنك الدولي من احتمال تعرض الدولية النامية للمزيد من الفوضى والمعانات الإنسانية في العقود المقبلة جراء تسارع العولمة وانتقال القوة الاقتصادية والسياسية من الحكومات المركزية إلى السلطات المحلية، انظر: جريدة الحياة، العدد (13342)، السبت 18 أيلول 1999، ص: 13.

احتياج الدول لهاتين المنظمتين وبالتالي إلى المزيد من إهدار مبدأ عدم التدخل، بالنسبة للدول التي تخضع لشروطهما على الأقل.

## المطلب الثالث

## المنظمات الإقليمية

تبرز أهمية المنظمات الإقليمية في العلاقات الدولية من ازدياد عددها الذي يتعدى المائتين، وبالتالي فإن تواجدها بهذا العدد لا بد أن يحدث تأثيراته على العلاقات الدولية[1].

فبالإضافة إلى دور هذه المنظمات في تكوين وتطوير قواعد القانون الدولي وفي حالة المشاكل الاقتصادية، فإن دورها وسعيها في وضع الترتيبات الإقليمية للأمن ظاهرة لا يمكن إغفالها، خاصة أمام صعوبة تحقيق فكرة الأمن الجماعي عن طريق الأمم المتحدة[2].

وقد اعترف واضعو ميثاق الأمم المتحدة بهذا الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في إقرار السلام والمحافظة على الأمن في المناطق التي تتواجد فيها، لذلك أفردوا لها فصلاً خاصاً وهو (الفصل الثامن) الذي جاء فيه: (ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام منظمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها) [3]. ولكن يشترط الميثاق عند قيام المنظمات أو الوكالات الإقليمية بأي عمل من أعمال القمع أن تأخذ إذناً مسبقاً من مجلس الأمن، وعلى أن تكون أعمالها تحت مراقبة المجلس وإشرافه[4].وهذا يعني أن القرار بالتدخل في هذه الحالة يجب أن يصدر من مجلس الأمن ابتداءً.

---

[1] - د. مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 269.

[2] - المصدر السابق، ص270.

[3] - المادة (2الفقرة 1) من الميثاق، وانظر كذلك: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 676.

[4] - انظر: المادة (53 الفقرة 1) من الميثاق.

غير أن الواقع العملي يشير إلى أن بعض المنظمات الإقليمية (كمنظمة حلف الشمال الأطلسي The North Atlantic Treaty Organization) ، قد أباح لنفسه التدخل عسكرياً دون الرجوع إلى الأمم المتحدة لاستصدار القرار بالتدخل وهذا بالتأكيد سوف يزيد من فرص حالات التدخل، إذ أن احتمال استصدار مثل هذا القرار يكون ضعيفاً في بعض الحالات، فعلى سبيل المثال أن التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999 ما كان ليتم لو انتظر الحلف إجازة من مجلس الأمن، حيث أن احتمال صدور هذه الإجازة كانت معدومة بسبب الفيتو الروسي المنتظر.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي (كلنتن) قد عبر عن هذه الحقيقة جوابا على تحديد الجهات التي تستطيع إقرار حق التدخل الإنساني باستخدام القوة العسكرية، عندما حدد هذه الجهات بحلف الشمال الأطلسي كما في البوسنة وكوسوفو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواسا) في سييراليون، وأخيرا (تحالفي الراغبين) كما في تيمور الشرقية[1].

وقد تبينت سياسة حلف الشمال الأطلسي، في هذا المجال، بوضوح عندما طلبت وزيرة الخارجية الأمريكية من وزراء خارجية ودفاع دول حلف الناتو، خلال اجتماعهم الذي عقد خلال شهر كانون الأول 1999، الموافقة على ما يلي:

(1- حق الحلف في التدخل في المشاكل والصراعات الإقليمية والتدخل في شؤون الدول الداخلية من دون استصدار موافقة بذلك من الأمم المتحدة.

2- وضع جزء من القوات المسلحة لكل دولة رهن الإشارة في حالة الاحتياج الفوري للتدخل من دون الحق في باب المناقشة حول الأسباب والمبررات.

3- عدم منازعة تفرد أمريكا بقيادة قوات الحلف سواء كان ذلك لحل مشاكل داخل القارة الأوروبية أو خارجها.

---

[1] - انظر: زغيد الصلح، في الجدل حول التدخل الإنساني: من يمنع تكرار حروب الأفيون؟ مقال منشور في مجلة الحياة، العدد (13359) الثلاثاء تشرين الأول 1999، ص: 9.

4- الإقرار بحق الإدارة الأمريكية في تلبية أي نداء للنجدة من جانب أي طرف مظلوم في أي مكان من العالم من دون الحاجة إلى مناقشة مدى أحقية هذا الطرف في طلب المساعدة) [1].

ويبدو أن المجتمع الدولي سوف يشهد المزيد من الأجهزة الدولية التي يمكن تخويلها حق التدخل من قبل المنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأوروبي الذي أعلن مؤخراً عن إنشاء قوة أوروبية لحفظ السلام والإشراف على حل الأزمات الدولية، وذلك في اجتماع رؤساء حكومات دول الاتحاد في هلسنكي في 10 كانون الأول 1999، إذ اتفقت حكومات تلك الدول، في بيان لها، على تشكيل قوة عسكرية قوامها (50) ألف جندي لحفظ السلام وحل الأزمات لتصبح جاهزة بحلول عام (2003) لتخويلها أداء مهام عسكرية تستغرق مدة تصل إلى عام، وجاء في مسودة البيان، أن هذه القوة ستوفر للاتحاد قوة مستقلة لاتخاذ إجراءات عسكرية[2].

وبذلك نكون قد انهينا البحث عن أهم الجوانب التي أدت إلى تراجع مبدأ عدم التدخل، وتوصلنا من خلاله إلى أن مبدأ عدم التدخل قد فقد الكثير من حدته وقدسيته ولم يعد مبدأ مطلقاً سواء في شقه السلبي باعتباره التزاماً على الدول والأشخاص الدولية بعدم التدخل في شؤون غيرها، إذ فقد هذا الالتزام الكثير من إطلاقه، حيث بات من السهل على الدول والمنظمات الدولية التي تمارس التدخل الاحتجاج بالاستثناءات العديدة الواردة على المبدأ لإضفاء المشروعية على تدخلاتها وبالتالي التملص من التزامها بعدم التدخل.

أو في شقه الإيجابي باعتباره حقاً للدول في عدم التدخل في شؤونها، إذ لم يعد بإمكان ا لدول الاحتجاج بهذا الحق في حالات كثيرة أمام تدخل المجتمع الدولي، بعد أن فقدت الدولة الكثير من اختصاصاتها الداخلية أمام تطور القانون الدولي العام، الذي بات يتدخل باستمرار لتنظيم ومعالجة المسائل ا لتي كانت تقع في دائرة الاختصاصات الداخلية للدول وفي مقدمتها المسائل المتعلقة

---

[1] - انظر: د. حسن عبد ربه المصري، الأمم المتحدة ومصائر حقوق السيادة، مقال منشور في جريدة الزمان، العدد 301 الصادر في 1999/4/20، ص: 3، وقد سبق أن أقر حلف شمال الأطلسي خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في واشنطن في 24 نيسان 1999 المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، والقاضي بتوسيع مهامه بإدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية وخارجها، راجع بالتفصيل: د. قيس محمد نوري، الناتو الجديد: التوسع في مديات العمل، بحث منشور في مجلة دراسات سياسية، يصدرها بيت الحكمة، العدد الثالث، شتاء 1999-2000، ص: 30-35.

[2] - انظر: جريدة (خه بات) العدد 955، الجمعة 17 كانون الأول 1999، ص: 9.

بحقوق الإنسان التي كانت الدول تعتبرها إلى وقت قريب من صميم اختصاصاتها الداخلية. هذا إلى جانب إهدار المبدأ من قبل الكيانات الدولية والقوى غير القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية، التي أصبحت أغلب الدول لا تمتلك القدرة على اتقاء تدخلاتها.

غير أن تراجع مبدأ عدم التدخل لا يعين إنكاره أو القول بإلغائه كلياً، لأن مبدأ عدم التدخل، مع ذلك تبقى له ضروراته في ظل التنظيم الدولي الحالي بل وحتى في فرضية نشوء دولة أو حكومة عالمية واحدة،إذ لا بد أن تبقى هناك اختصاصات تمارسها الدول أو الوحدات التي تشكل تلك الدولة العالمية على وجه الحصر، وذلك قياساً على ما يجري داخل الدول الفدرالية أو حتى داخل الدولة البسيطة التي تأخذ بنظام اللامركزية، فتلك الدول أيضا تقر بمبدأ عدم التدخل بشكل أو بأخر، فدستور الدولة الفدرالية يمنح الولايات أو الكانتونات مجموعة من الاختصاصات يمارسها كل ولاية على وجه الاستقلال، بحيث لا تستطيع لا الحكومة الفدرالية والولايات الأخرى التدخل لممارستها[1].

فإذا كان هذا وضع دستور الدولة الفدرالية فيكف ننكره على الدول بشكلها ووضعها الحالي في ظل القانون الدولي العام الذي لا يزال يجعل من السيادة معياراً مميزاً للدولة. وخاصة إذا اعتبرنا مبدأ عدم التدخل الأداة لتنظيم الاختصاصات فيما يبن الأشخاص الدولية المختلفة، ولكن الذي يحدث الآن هو أن دائرة اختصاصات الدولة قد تقلصت إلى أضيق مدى وهي مستمرة في التقلص.

---

[1] - تتمتع الولايات أو الكانتونات التي تتألف منها الدولة الفدرالية بقسط كبير من الاستقلال الذاتي مقارنة مع الوحدات الإدارية داخل الدولة البسيطة، ويعد مبدأ الاستقلال الذاتي أحد المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الاتحاد الفدرالي، إذ تتمتع الدول أو الولايات الأعضاء بنوع من الاستقلال الذاتي ضمن أقاليمها لحيازتها لبعض الاختصاصات المانعة بموجب دستور الاتحاد، في ممارسة شؤونها الداخلية، راجع بالتفصيل: أستاذنا د. محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بالجامعة اللبنانية، كانون الأول 1998، ص: 217 وما بعدها.

# الباب الثاني

## تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول

## تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول

### تمهيد وتقسيم:

شهد العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن نشاطاً متزايداً لمنظمة الأمم المتحدة في معالجات الأزمات والنزعات الدولي، لم يسبق له مثل، وخاصة ازدياد تدخلها في النزعات والمشاكل الداخلية التي كانت تعد إلى وقت قريب شأناً داخلياً لا يجوز للأمم المتحدة التدخل فيها طبقاً للمادة (2 الفقرة 7) من الميثاق التي نصت صراحة، كما سبق بيانه، على مبدأ عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول. بحيث تتهم المنظمة الدولية بخرقها للمادة المذكور في حالات كثيرة، وخاصة أنه لا يوجد في الميثاق نص صريح يبيح للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذلك لا بد أن تكون هناك مبررات ومسوغات قانونية تستند إليها الأمم المتحدة لتبرير تدخلها، وبعكسه يصبح هذا التدخل خرقاً لنصوص الميثاق وبالتالي عملاً غير مشروع.

وقد تجد الأمم المتحدة في بعض المشاكل والنزاعات الخطيرة مبررات كافية للتدخل لمعالجتها، ولكن مع ذلك لا تستطيع الاستجابة لذلك، فتصبح عاجزة عن التدخل، أوقد تتدخل في بعض الحالات فعلاً ولكن لا يخالف تدخلها النجاح، فتتهم الأمم المتحدة بالفشل والقصور أو بخرقها لنصوص الميثاق، أو بالازدواجية في التعامل عند قيامها بمعالجة الأزمات والنزاعات الدولية، مما يتطلب بالضرورة معرفة العوامل التي تؤثر في استجابة الأمم المتحدة للتدخل، والتي من خلالها نستطيع تقييم مدى جدية وصحة هذه الاتهامات ومعرفة أسبابها، بل وحتى مدى مشروعية تدخلاتها.

وأخيراً فإن نجاح تدخلات الأمم المتحدة يعتمد، بالإضافة إلى توافر العوامل السابقة، على مدى فاعلية الوسائل والتدابير التي تتخذها المنظمة لتحقيق تدخلاتها، مما يقتضي ضرورة دراسة تطبيقات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول.

**وبناء على ما تقدم فإننا نقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول وعلى النحو التالي:**

**الفصل الأول:** مبررات ومسوغات تدخل الأمم المتحدة.

**الفصل الثاني:** العوامل المؤثرة في استجابة الأمم المتحدة للتدخل.

**الفصل الثالث:** تطبيقات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول.

# الفصل الأول

## مبررات ومسوغات تدخل الأمم المتحدة

## مبررات ومسوغات تدخل

## الأمم المتحدة

### تمهيد وتقسيم:

إن الدافع وراء إنشاء أية منظمة دولية هو تحقيق وحماية أهداف وأغراض معينة، حيث تتفق الدول المشاركة في تأسيس هذه المنظمات على اعتبار الأهداف التي من أدجلها تنشئ المنظمة، من الأهمية بمكان، بحيث تستدعي منحها اختصاصات وسلطات لتمكينها من تحقيق هذه الأهداف وحمايتها، وقد تكون تلك الأهداف من السعة والعمومية، كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة، ما يقتضي منحها اختصاصات وسلطات واسعة، وقد تؤدي ممارسة تلك الاختصاصات إلى المساس باختصاصات الدول الأعضاء فيها وبالتالي اعتبارها تدخلاً في شؤونها.

وفي الحقيقة أن المنظمة الدولية في ممارستها لتلك الاختصاصات تحافظ على الأساس القانوني لوجودها، إذ السبب الحقيقي لوجودها هو تحقيق الأهداف التي حددها ميثاقها، وبالتالي فإن تحديد هذه الأهداف هو الذي يحدد المسار الذي يجب عليها أن تسلكه[1]، سواء وجد نص صريح في الميثاق يبيح اللجوء إلى ذلك المسار أم لم يوجد، وهذا ما قررته محكمة العدل الدولية في بعض آرائها الاستشارية التي أشارت إلى أن تحديد أهداف المنظمة يلعب دوراً هاماً في تفسير نصوص ميثاقها وأعمال القانون حيث تستطيع استخدام كافة الوسائل التي يمكنها بها -بطريقة مشروعة - تحقيق هذه الأهداف حتى لو لم يوجد نص آخر صريح تقرر هذه الوسائل[2]. ومما يعزز هذا الرأي إيراد الأهداف في كل من ديباجة الميثاق والمادة الأولى منه إضافة إلى العديد من المواد المتفرقة

---

[1] - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 419.

[2] - انظر مثلاً: ما قررته محكمة العدل الدولية في آرائها الاستشارية الخاصة بالتعويضات عن الأضرار التي تصيب موظفي الأمم المتحدة (1949)، والأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية التابعة للأمم المتحدة (1954)، وقضية بعض نفقات الأمم المتحدة (1962) المشار إليه في: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الأخرى، مما يجعل لتلك الأهداف مكان الصدارة والأهمية القصوى في نظر واضعي الميثاق.

لذلك فعلى الرغم من تأكيد الميثاق على مبدأ عدم تدخل المنظمة في شؤون الدول، نجد أن هذه المنظمة عندما تريد أن تتدخل في شؤون دولة ما، فإنها تعلل وتسوغ تدخلها بدافع حماية أهدافها[1].

وقد حددت منظمة الأمم المتحدة أهدافها في كل من ديباجة ومتن الميثاق المنشئ لها، تحديداً عاماً وشاملاً بحيث أن هذه الأهداف تغطي مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية في المجتمع الدولي، وهي تشمل أربعة أهداف أساسية حددها الميثاق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحماية واحترام حقوق الإنسان[2].

**وبناءً على ما تقدم ستكون الأهداف أعلاه مدار بحثنا في هذا الفصل، والذي سنقوم بتقسيمه إلى أربعة مباحث وعلى النحو التالي:**

**المبحث الأول:** حفظ السلم والأمن الدوليين.

**المبحث الثاني:** تنمية العلاقات الودية بين الأمم.

**المبحث الثالث:** تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادي والاجتماعية.

---

[1] - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 24.

[2] - أما الهدف الخامس والأخير الذي حدده الميثاق في الفقرة (4) من المادة (1) فهو (جعل الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمالها)، ولكن هذه الهدف، وكما يذهب د. صالح جواد الكاظم، ليس هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى. (انظر: د. صالح جواد الكاظم دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 137-138)، لذلك نكتفي بتناول الأهداف الأربعة أعلاه.

**المبحـــــــث الرابع:** حماية واحترام حقوق الإنسان.

## المبحث الأول

## حفظ السلم والأمن الدوليين

يعد حفظ السلم والأمن الدوليين من أسمى أهداف منظمة الأمم المتحدة، إذ هو الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمة[1]. ولذلك تم النص عليه في كل من ديباجة الميثاق وفي صدر المادة الأولى الخاص بمقاصد الأمم المتحدة إضافة إلى الإشارة إليه في العديد من مواده[2]. ويعود ذلك إلى أمرين أساسين هما: إن تحقيق السلم والأمن الدوليين هو الهدف الذي بدون تحقيقه لا يمكن تحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة إذ هو الضمان الأكيد للوصول إلى الأهداف والغايات الأخرى[3]، فلا يمكن تصور إمكانية إنماء العلاقات الودية بين الدول أو تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية أو تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في حالة غياب السلم أو انعدام الأمن في المجتمع الدولي[4].

يضاف إلى ذلك أن بدايات تكون المنظمة تعود إلى الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وقد تم إنشاؤها فعلاً بعد انتصار الحلفاء على دول المحور[5]. حيث أخذت الدول المؤسسة على عاتقها العمل على عدم تكرار الأسباب التي أدت إلى الحروب السابقة للحيلولة دون اندلاع حروب أخرى، ولذلك نصت ديباجة الميثاق على ما يلي: (نحن شعوب الأمم المتحدة ... وقد

---

(1) - د. سراج جميل زمزمي ود. محمود مسعد، التنظيم الدولي، النظرية العامة – الأمم المتحدة، القاهرة: مطبعة المدني، 1986، ص: 119، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 27-28.

(2) - انظر: المواد (11، 26، 33، 34، 37، 39، 42، 43، 51، 52) من الميثاق.

(3) - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 420.

(4) - د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 123، لذلك يذهب البعض إلى أن حفظ السلم والأمن الدوليين (يستوعب غيره من الأهداف الأخرى ويطغى عليها بحيث تبدو هذه الأخير كما لو كانت خطوات نحو الوصول إلى الهدف الاسمي المتمثل في صيانة الأمن و السلم الدوليين)، د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 85.

(5) - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 420.

آلينا على أنفسنا : إن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وإن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي)، وقد تكرر هذا الهدف في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق التي نصت على: (إن مقاصد الأمم المتحدة هي: 1- حفظ السلم والأمن الدولي،...).

وقد أثار هذا النص ملاحظات حول مسألة مدلول لفظ كل من السلم والأمن، وهل هما لفظان لمعنى واحد أم أن لكل منهما معناه؟ إذ يلاحظ أن صفة (الدولي) جاءت في كل من النص الانكليزي والترجمة العربية بصيغة المفرد، وهو ما يثير في الذهن – وكما يذهب البعض – [1] (أن السلم والأمن شيء واحد)، أما إذا اعتبرنا السلم والأمن شيئين مختلفين وهذا هو الرأي الراجح [2] فإن صفة (الدولي) في هذه الحالة تنصرف فقد إلى كلمة الأمن، ولكن هذه النتيجة – كما ويبدو – تعود إلى الترجمة غير الدقيقة للنص المذكور، وذلك لأن الصفة في اللغة الانكليزية لا تجمع ولا تؤنث وهذا بعكس اللغتين العربية والفرنسية التي تذكر وتؤنث وتجمع فيها الصفة.

ويبدو أن الترجمة العربية لنصوص الميثاق اعتمدت على النص الانكليزي، لذا فهي (أي الترجمة العربية) لم تجمع الصفة أيضاً، في حين أن النص الفرنسي أزال أي إشكال حيث وضع صفة (الدولتين) لأن السلم والأمن في اللغة الفرنسية كلمتان مؤنثتان، لذلك فإن الترجمة الصحيحة لنص المذكور هي: (حفظ السلم والأمن الدوليين، وعليه فإن الميثاق يقصد بالسلم هدفاً وبالأمن هدفاً آخر [3].

---

[1] - د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 196.

[2] - انظر: د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 142، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 196، ود. عامر الجومرد، النص العربي لميثاق الأمم المتحدة أخطاؤه، المصدر السابق، ص: 154، ود. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 119.

[3] - راجع التفصيل: د. عامر الجومرد، النص العربي لميثاق الأمم المتحدة وأخطاؤه، المصدر السابق، ص: 154.

والمراد بحفظ السلم هو (منع وقوع الحرب أو إعادة السلم إلى نصابة إذا ما نشبت الحرب) [1]، أما الأمن فهو يقتضي شيئاً أكثر عمقاً من مجرد السلم[2]، إذ ينصرف معناه إلى (السعي نحو انعتاق المجتمع الدولي من حالة الخوف، وذلك عن طريق إيجاد الظروف الملائمة المصحوبة بشعور عام بوجود حالة من السلم المستقرة، وأن تسود حالة الطمأنينة التي لا يعكر صفوها شبح الحرب) [3].

وبما أن صفة الدولي تنصرف إلى الكلمتين (السلم والأمن) معاً لذلك فإن المقصود بهذا الهدف هو حفظ السلم والأمن الدوليين (أي تحقيقهما في علاقات الدول بعضها ببعض) إذا الأصل أن الأمم المتحدة لا تعني إلا بهما و ما عداهما يعد من الشؤون الداخلية للدول وهو يدخل ضمن اختصاص كل دولة (استناداً إلى المادة 2 الفقرة 7) تعالجه وفقاً لما يقرره دستورها وقوانينها[4]. ولذا امتنعت الأمم المتحدة عن التدخل في المنازعات الداخلية رغم أن بعضها قد اتخذ شكل (الحرب الأهلية) وأبرز مثال على ذلك امتناعها عن التدخل في الحرب الأهلية في نيجيريا التي استمرت قرابة ثلاث سنوات انتهت في عام 1970 وكان ضحيتها مليون إنسان تقريباً[5].

وكذلك امتناعها عن التدخل في العراق رغم أن الثورة الكوردية استمرت من أيلول 1961 لغاية 1975 ومن 1976 لغاية انتفاضة ربيع عام 1991.

وعلى الرغم من ذلك الأصل فإن الأمم المتحدة قد تجد من امتداد آثار الاضطرابات والنزاعات الداخلية إلى أكثر من دولة واحدة مسوغاً لها للتدخل

---

[1] - د. خيل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 124، وبنفس المعنى انظر: د. عامر الجومرد، المصدر السابق، ص: 154، ود. صالح جواد الكاظم، المصدر السابق، ص: 119.

[2] - د.إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 196.

[3] - د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 124، وبنفس المعنى انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 86، ود. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 119.

[4] - انظر: د. خليل إسماعيل الحديثي، المصدر السابق، ص: 125، ود. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 86، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 133.

[5] - انظر: د. خليل إسماعيل الحديثي، المصدر السابق، ص: 122.

كلما رأت في ذلك خرقاً أو تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وعلى هذا الأساس تدخلت الأمم المتحدة في قبرص عام 1964 [1]. وفي الكونغو عام 1960 بفضل ضغوط مارستها مجموعة من الدول على رأسها الدول الأفريقية[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس جميع المنازعات الداخلية المسلحة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، بل لا بد من وجود عوامل خارجية أخرى تؤدي إلى توسع النزاع بحيث يمتد أثره إلى خارج حدود تلك الدولة[3]، فعلى سبيل المثال: إذ اندلع نزاع مسلح بين قوميتين أو طائفتين داخل دولة ما، وفي الإقليم الحدودي للدولة المجاور تعيش إحدى القوميتين المتصارعتين فإنها حتماً ستمد يد المساعدة إلى أبنائها في الدولة الأخرى، واحتمال انتصار تلك القومية سيعطي تلك الدول بلا شك تفوقاً استراتيجياً في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى منافسة دولة ثالثة لتلك الدولة فتندفع الأولى إلى التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، فنراع مسلح داخلي من هذا النوع، بلا شك، فيه تهديد للسلم والأمن الدوليين لمداخلة عنصر أجنبي، لذلك تجد الأمم المتحدة في هذه الحالة ترخيصاً لها بالتدخل من أجل حماية أهدافها المتمثلة هنا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين[4].

والمنظمة الدولية في تدخلها لتحقيق السلم والأمن الدوليين تلجأ إلى وسيلتين أساسيتين نصت عليهما الفقرة ا لأولى من المادة الأولى من الميثاق بالقول: (وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ المنظمة إجراءات جماعية فعّالة لمنع تهديدات السلم وإزالتها[5]، ولقمع العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع

---

[1] - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 120.

[2] - د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 204.

[3] - د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 139.

[4] - انظر: المصدر السابق، ص: 139-140، وهذا ما حصل في القضية القبرصية، فعندما نشب القتال بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، تقدمت قبرص بشكوى إلى مجلس الأمن في عام 1963 اتهمت فيها تركيا بالتدخل في شؤونها الداخلية، وفي شباط 1964، وعندما تحدد العنف في الجزيرة، قرر مجلس الأمن بالإجماع في 4 آذار في نفس العام إرسال قوة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى قبرص للحيلولة دون عدوة القتال والحفاظ على القانون والنظام في الجزيرة، انظر: حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، المصدر السباق، ص: 37-38.

[5] - انظر: النص الانكليزي للميثاق حيث جاء فيها:

بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل القانوني الدولي لحل وتسوية المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم).

ويبدو من النص المذكور أن إحدى تلك الوسائل هي وقائية تتمثل في اللجوء إلى استخدام الوسائل السليمة لتسوية المنازعات الدولية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، قبل أن تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، ويلاحظ أن الميثاق قد جعل من تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة عندما ألزم جميع الدول بفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضه للخطر[1]، وقد خصص الفصل السادس للنص على آليات ونظام التسوية السلمية للمنازعات أو المواقف التي يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أما الوسيلة الثانية فهي علاجية وتتمثل في اتخاذ الأمم المتحدة التدابير الجماعية اللازمة وفقاً للفصل السابع من الميثاق لمواجهة حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو لقمع العدوان، وهذه هي فكرة الأمن الجماعي التي نص عليه الميثاق والذي بمقتضاها يساهم كل دولة في حفظ السلم والأمن الدوليين[2]. والتدابير التي تتخذ وفق نظام الأمن

---

(…and to that end: to take effective collective measures for the prevention and removal of threats to the peace,….)

لكن يلاحظ أن الترجمة العربية تقرأ: (..وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع (لأسباب) التي تهدد السلم ولإزالتها) ويبدو أن المترجم العربي قد تصرف بالنص فأضاف من عنده كلمة (الأسباب) فأصبح النص (لمنع الأسباب التي تهدد السلم) لذلك يذهب د. عامر الجومرد، إلى أن هذه الإضافة قد حرفت إحدى مهام وواجبات الأمم المتحدة إذ يقول: (أن الذي يقصده النص هو منع وإزالة التهديد نفسه وليس أسبابه... فالنص لا يقصد أن تذهب الأمم المتحدة لتحري عن تلك الأسباب لمنعها وإزالتها) انظر: النص العربي لميثاق الأمم المتحدة وأخطاؤه، المصدر السابق، ص: 153-155، ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي، فعلى الرغم من أن النص الانكليزي لم يشر إلى منع الأسباب التي تهدد السلم غير أن منع تلك الأسباب هو من مقتضيات حفظ الأمن، إذا الأمن – وكما يذهب الأستاذ عبد الواحد محمد الفار – لا يتحقق إلا بمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاضطرابات ، انظر: التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 133.

[1] - المادة (2 الفقرة 3) من الميثاق.

[2] - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 421، ود. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 120.

الجماعي تختلف وتتدرج حدتها حسب خطورة الموقف أو النزاع[1]، وهي تتراوح بين مجرد الوقف الجزئي أو الكلي للصلات الاقتصادية أو المواصلات الحديدية أو البريدية..الخ، وبين استعمال القوة المسلحة لقمع العدوان وردع المعتدي في سبيل إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما[2].

وبناءً على ما تقدم يعد حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم وأسمى أهداف الأمم المتحدة، كما أن نظام حفظ السلم والأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة ليس مجرد أهداف وغايات وأماني، بل شرع هذا النظام على مقتضى مجموعة من المبادئ هي في جوهرها أساليب وشروط يتعين الالتزام والعمل بها لتحقيق وإدراك هذه الغايات[3].

والأمم المتحدة في سعيها وراء ذلك تتذرع بكافة السبل الوقائية منها أو العلاجية، إذ يعد انتهاك هذا الهدف ترخيصاً لها للتدخل في شؤون الدول التي تعرض هذا الهدف للخطر أو تخرقه، وكل ذلك وفق نصوص صريحة تعد في ذات الوقت أساسا قانونيا لتدخلات الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف.

---

(1) - ويلاحظ أن الميثاق لم يقتصر على تسوية المنازعات الدولية فقط بل شملت هذه التسوية المواقف الدولية أيضاً، وهذا بعكس عهد عصبة الأمم الذي اقتصر على النص على تسوية المنازعات الدولية فسحب، وحسنا فعل الميثاق وذلك لأن بعض المواقف قد لا تقل خطورة عن المنازعات الدولية في التأثير على حفظ السلم والأمن الدوليين، انظر: د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 126.

(2) - انظر: المادتين (41) و (42) من الميثاق.

(3) - انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 30.

## المبحث الثاني

## تنمية العلاقات الودية بين الأمم

ورد ذكر هذا الهدف في المادة الأولى في فقرتها الثانية على النحو التالي: (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية (✍) في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام).

ويستفاد من النص المذكور أن واضعي الميثاق أدركوا – بحق – أن حماية السلم والأمن الدوليين لا تتحقق في جو تسود فيه العلاقات الدولية المشاحنات والتنافس العدائي[1]. وإن تحقيق تنمية العلاقات الودية بين الأمم لا يتم إلا بالاعتراف والتأكيد على مبدأين في غاية الأهمية وهما:

أ- مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب.

ب- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفيما يتعلق بالمبدأ الأول فقد فسره البعض باعتباره مبدأً فيما بين الدول فقط، حيث يذهب إلى أن الميثاق في هذا النص يسمى الدول بالشعوب [2] ويبدو أن هذا التفسير لا يتفق مع نصوص وروح الميثاق وذلك للأسباب التالية:

1- أن الميثاق قد استخدم مجموعة من المصطلحات بهذا الشأن، كمصطلح: (الأمم والشعوب، والدول، وأعضاء الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والدول غير الأعضاء) وقد ميز بين هذه المصطلحات تمييزاً دقيقاً، فعلى سبيل المثال أن الميثاق في الفصل الثاني الخاص بأحكام

---

✍ (بالتسوية) هكذا جاء في الترجمة العربية، والأصح هو (بالتساوي أو بالمساواة) لأن استخدام النص الإنكليزي استخدام مصطلح (Principle of equal rights).

[1] - د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 91.

[2] - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 126.

العضوية استخدام مصطلح الدول[1]، باعتبارها الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تكتسب صلة العضوية في الأمم المتحدة دون الشعوب، فما الذي منع واضعي الميثاق من استخدام مصطلح الدولة في النص موضوع البحث إذا كانوا يقصدونها حصراً.

2- إن الفقرة المذكورة استخدمت مصطلح الشعوب في المبدأ الثاني أيضاً (أي مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها)، مما لا شك فيه أن المبدأ الأخير ينصرف إلى الشعوب سواء كانت لها دولتها أم لا، فكيف القول بأن الشعوب في المبدأ الأول يقصد بها الدولة فقط.

3- أن التمييز في الحقوق بين الشعوب التي تشكل دولاً وغيرها التي لم تشكل دولها بعد، وعدم الاعتراف بالحقوق المتساوية لهما، يتنافى مع روح الميثاق وتحقيق السلم والأمن الدوليين إذ يجعل العلاقة بين تلك الشعوب تتسم بالتناحر والتنافس مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع الدولي وبالتالي فإنه يهدد على الدوام السلم والأمن الدوليين، كما أنه يتناقص مع مفهوم مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ذاته ويفرغه من محتواه.

4- إن ممارسة حق تقرير المصير، كما جاءت في الفقرة المذكورة، هي معطوفة على الأطراف التي تتساوى في الحقوق، ومن المعلوم أن حق تقرير المصير مقرر للشعوب لا للدول التي يفترض أنه سبق تقرير مصيرها، لذلك فإن المقصود بالأطراف التي تتمتع بالمساواة أيضا، يكون بالضرورة الشعوب وليس الدول، لذلك يعد رأي الدكتور (صالح جواد الكاظم) مصادرة على المطلوب.

أما ما يتعلق بالمبدأ الثاني، ونقصد به مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فبالإضافة إلى النص المذكور فقد أكد عليه الميثاق في الفصل التاسع الخاص بالتعاون الدول الاقتصادي والاجتماعي وذلك في المادة (55) منه حيث جاء فيها: (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام

---

[1] - انظر: المادة (3) من الميثاق التي جاء فيها:(الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول...) وكذلك المادة (4 الفقرة 1) التي جاء فيها: (العضوية في (الأمم المتحدة)مباحة لجميع الدول...).

علاقات سليمة بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها).

كما جاءت المادة (56) من الميثاق لتؤكد على إلزامية المبدأ المذكور حيث فرضت على الدول القيام فرادى أو مشتركين بالعمل لإدراك المقاصد المذكورة في المادة (55) ومن بينها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد ثارت داخل الأمم المتحدة وخارجها خلافات ليس على تحديد طبيعة مبدأ حق تقرير المصير فحسب، بل على آثاره أيضاً، فهناك من ذهب إلى القول: ( أنه مبدأ (سياسي) لا يجوز تطبيقه إلاّ بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار جملة من ظروف منها الوضع الجغرافي والواقع الاقتصادي والتاريخي) [1]، وقد طالب هذا الفريق في مؤتمر سان فرانسيسكو بان يقتصر المبدأ على حق الشعوب في الحكم الذاتي وليس الانفصال[2]، أما الرأي الثاني والذي يتمثل في رأي معظم كتاب الفقه الاشتراكي والعربي وجانب من الفقه الغربي، فيذهب إلى أن حق تقرير المصير يمثل محور نظام القانون الدولي المعاصر وأنه قاعدة من قواعد القانون الدولي الملزمة[3]، بحيث تنشأ بموجبها مطالب والتزامات قانونية، ويستشهد أصحاب هذا الرأي بحقيقة أولية، هي أن ميثاق الأمم المتحدة معاهدة (شارعة) ومصدر مهم من مصادر القانون الدولي المعاصر، وبذلك فإن المبادئ التي تحتويها هذه المعاهدة، ومن بينها مبدأ حق تقرير المصير، هي من مبادئ القانون الدولي التعاقدية الملزمة، واستناداً إلى هذه الحقيقة أراد أصحاب هذا الرأي أن يكون الإعلان عن هذا المبدأ بمثابة اعتراف بحق مطلق ولجميع الشعوب[4].

---

[1] - انظر: د.صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق،ص:127-128.
وقد حاول البعض أن ينزل بهذا المبدأ إلى مجرد مبدأ من مبادئ الأخلاق، وللتفصيل حول هذا الرأي وغيره من الآراء التي تقلل من القيمة القانونية لمبدأ حق تقرير المصير، راجع خلف زامل حسين الساعدي، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، بغداد:مطبعة العراق 1986، ص:190 وما بعدها.

[2] - انظر: د.صالح جواد الكاظم، المصدر السابق،ص:128.

[3] - انظر: خلف زامل حسين الساعدي، المصدر السابق، ص:180-181.

[4] - انظر:د.صالح جواد الكاظم، المصدر السابق،ص:128.

وبموجب هذا الحق فإن الشعوب المستقلة حرة في اختيار شكل الحكومة التي تناسبها،وفي تحديد نظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري، كما ويحق لكل الشعوب غير المستقلة أن تقرر اختيار مستقبلها السياسي، ويترتب على ذلك، أن ضم أو انتقال أي جزء من إقليم دولة ما ينبغي أن ينال أولاً موافقة الشعب الساكن فيه[1]، وذلك بإجراء استفتاء رسمي سواء في حالة الضم أو الانتقال إلى دولة أخرى أو الانفصال التام عن دولة الأصل[2].

ويبدو أن هذا المبدأ ينطوي على معان عدة فهو يعني، في الأصل، حق تقرير المصير السياسي، والذي يترتب عليه حرية الشعوب في تقرير مصيرها الاجتماعي، ومصيرها الاقتصادي، ومصيرها الثقافي ...الخ، ولا شك أن حق تقرير المصير السياسي عند الشعوب المناضلة من أجل نيل حريتها واستقلالها يعد أرفع معاني هذا المبدأ منزلة، إذ بدونه لا تستطيع هذه الشعوب تقرير مصائرها في المجالات الأخرى بصورة حقيقية.

وممارسة هذا الحق من قبل تلك الشعوب بدورها تتضمن معان مختلفة أشار إليها أستاذنا (الدكتور سعدي إسماعيل البرزنجي) بالقول: (فعندما يمارس شعب ما حق تقرير المصير يمكن أن يقرر هذا الحق بالبقاء ككيان بسيط مستقل ضمن دولة واحدة، ويمكن أن يقرر الحكم الذاتي، ويمكن أيضاً أن يقرر الاتحاد الفدرالي، ويمكن أن يقرر الاتحاد الكونفدرالي، ويمكن أن يقرر الاستقلال التام...) [3].

وقد نالت شعوب كثيرة استقلالها في ضوء هذا المبدأ، ولا يزال المبدأ الأخير هو الأساس الذي تستند إليه بقية الشعوب التي لم تكون بعد دولتها[4]، ومن بينها الشعب الكوردي الذي جعل من هذا المبدأ أساساً قانونياً لمطالبة المشروعة منذ بداية مسيرته التحررية في مختلف المحافل الداخلية والدولية[5].

---

[1] - انظر: د. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 90 وللتفصيل حول مفهوم حق تقرير المصير وخلفيته التاريخية ومركزه القانوني، راجع: خلف زامل حسين الساعدي، المصدر السابق، ص: 153 وما بعدها.

[2] - انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 208.

[3] - أستاذنا د. سعدي إسماعيل البرزنيج، المسألة الكوردية في القانون الدولي العام، مقال منشور في مجلة(گولان) العربي، العدد (0) الصادرة في 1996/7/1، ص: 23.

[4] - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 127.

[5] - انظر: بِشأن حق الشعب الكوردي في تقرير مصيره بموجب قواعد القانون الدولي العام وممارسته لهذا الحق في صيغة الاتحاد الفدرالي الفصل الخامس من رسالة زميلنا عبد

وجدير بالذكر أن مبدأ حق تقرير المصير تعزز وترسخ أكثر فأكثر بالعديد من القرارات والإعلانات والمعاهدات الدولية، نذكر منها: معاهدة الباسيفيك الموقعة في مانيلا بتاريخ 18 أيلول 1925، والبيان المشترك الذي أصدره الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) ورئيس وزراء بريطانيا (تشرشل) في 29 حزيران 1954، ومقررات مؤتمر باندونغ لعام 1955، ومؤتمر رؤساء الدول في بلغراد، وميثاق منظمة الدولة الإفريقية[1]، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 1514 (XV) بتاريخ 14 كانون الأول 1960 الذي اشتهر (بقرار تصفية الاستعمار) [2]، والإعلان الخاص بالمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق المتحدة، الذي سبق ذكره، إضافة إلى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الاقتصاد والاجتماعية الثقافية لعام 1966، الذي نصت المادة في كل منهما على أن (لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها استناداً إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) ونصت هاتان الوثيقتان على أن (الدول الأطراف في الميثاق الحالي – بما في ذلك الدول التي تضطلع بمسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم الخاضعة للوصاية – سوف تعمل على تعزيز تحقيق حق تقرير المصير، وأن تحترم هذا الحق بما يتفق مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة) [3].

---

الرحمن سليمان زيباي السابقة الإشارة إليها والمكرس أصلاً لبحث هذا الموضوع، ويذكر أن الشيخ محمود حارب الانكليز في عام 1919 رابطاً فوق زنده الترجمة الكوردية للبند الثاني عشر (الخاص بمبدأ حق تقرير المصير) من بنود الرئيس (ولسن) مدونة مع تصريحات أخرى للحلفاء على أوراق من المصحف الشريف، جابه بها الحكام الانكليز أثناء محاكمته ببغداد قائلاً لهم أنه (حاربهم باسم هذه البنود)، فلا يحق لأية محكمة عسكرية أن تقوم بمحاكمة، انظر:

A. T. Wilson, Mesopotamia. 1920. P: 1369.

أشار إليه: د. كمال مظهر أحمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، بغداد: مطبعة الحوادث، 1978، ص: 71-72.

[1] - وللتفصيل حول هذه القرارات راجع: خلف زامل حسين الساعدي، المصدر السابق، ص: 177 وما بعدها.

[2] - انظر نص القرار في مؤلف:

Karel Vasak. The International Dimension of Human Rights. Vol. 1, USA: Green Wood press, 1982. P: 65-66.

[3] - انظر: الفقرة الأولى والثالثة من المادة الأولى من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، وقد تم تضمين هذه النصوص

وقد قررت لجنة حقوق الإنسان إن احترام حق تقرير المصير هو الشرط الجوهري للاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها وهو شرط لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى[1]، كما أكدت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة على أن انتهاك حق الشعوب في تقرير مصيرها يشك خرقا بالغ الخطورة، بل جريمة دولية[2].

وعليه فإن الأمم المتحدة تجد في خرق المبدأ المذكور انتهاكاً لأهداف ومبادئ الميثاق وبالتالي فإنها تجد أساساً قانونياً يمكنها من التدخل في شؤون الدولة المنتهكة لهذا المبدأ، وعلى هذا الأساس تدخلت الأمم المتحدة بالفعل في الكثير من المناطق، منها تدخلها في المستعمرات البرتغالية (انجولا، موزمبيق، غينيا بيساو)، حيث طلبت الجمعية العامة عام 1962 من حكومات الدول – بعد رفض البرتغال منح الاستقلال لتلك الأقاليم – التوقف الفوري عن إرسال أية مساعدة إلى الحكومة البرتغالية قد تسمح باستمرار إتباع سياسة القمع التي تمارسها ضد حركات التحرر الوطني في تلك الأقاليم الساعية إلى تحقيق استقلالها، وأن تتخذ هذه الحكومات كل الإجراءات لمنع بيع أو توردي الأسلحة والمعدات العسكرية للحكومة البرتغالية، وفي العام التالي صدر قرار من مجلس الأمن تضمن نفس مضمون قرار الجمعية العامة السالف الذكر، وقد استمر توقيع الجزاءات إلى أن حدث تغيير في السلطة في البرتغال بعد ثورة نيسان 1974، حيث منح الاستقلال لشعوب المستعمرات البرتغالية في إفريقيا[3]،

---

في العهدين أعلاه طبقاً للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في شباط وكانون الأول 1952، الذي اعترفت فيه الجمعية بأن (حق الشعوب والأمم في تقرير المصير هو الشرط اللازم للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأساسية) انظر: الأمم المتحدة وحقوق الإنسان (الذكرى الثلاثون) مكتب الإعلان العام للأمم المتحدة، القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 1978، ص: 75.

[1] - انظر: قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الدورة، 30 لعام 1974، الأرقام (1، 2 ، 3، 4، 5، 6) والقرارات لعام 1975 الدورة 31، رقم (1و4) أشار إليها: خلف زامل حسين الساعدي، المصدر السابق، ص: 157.

[2] - المصدر السابق ، ص: 196.

[3] - انظر: د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 199-200، وانظر كذلك:
Basic facts about the United Nations. Op. Cit. P: 76-78.

وكذلك تدخلها في جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) [1]، وإيريان الغربية (غينيا الجديدة الغربية) [2].

ويلاحظ أن جميع القرارات التي صدرت لتحقيق مبدأ حق تقرير المصير في الأمثلة المذكورة سواء الصادرة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن لم تصل إلى حد التدخل العسكري بل تراوحت بين التدخل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي.

وقد يحدث أن تتدخل الأمم المتحدة لإجراء استفتاء تحت إشرافها لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير، وخاصة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي كانت موضوعة تحت نظام الانتداب أو الوصاية، كما حصلت في إقليم (توجولاند) الخاضع للإدارة البريطانية حيث أجري الاستفتاء في كل من قسيمة الشمالي والجنوبي في 11 شباك 1961 تحت إشراف الأمم المتحدة، وأبدت الأغلبية في القسم الجنوبي على الاتحاد مع جمهورية كاميرون[3]. كما أجري الاستفتاء أيضا بالنسبة لإقليمي (رواندا) و (اوروندي) الذي كانا تحت انتداب بلجيكا في عام 1961، وكذلك بالنسبة لجرز ساموا التسع الكائنة في الباسفيك الغربي التي كانت تحت إدارة الحكومة النيوزلندية، وقد حصلت هذه الجزر على الحكم الذاتي في 8 أيار 1961 بعد إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساسه أصبحت دولة مستقلة اعتباراً من أول كانون الثاني 1962[4].

ولم يقتصر نظام الاستفتاء على أقاليم الانتداب والوصاية بل تطور هذا النظام ليشمل تطبيقه على مجموعات بشرية داخل الدولة ذات السيادة الكاملة، وهذا ما حصل في تيمور الشرقية في 1999، كما سبق ذكره.

---

(1) - انظر بالتفصيل: J. G. Starke. Op. Cit. P: 180-181، ود. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 249 وما بعدها.

(2) – انظر بالتفصيل: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 153-154، وحقائق أساسية عن الأمم المتحدة (1972)، المصدر السابق، ص: 38-40.

(3) - انظر بالتفصيل: هاورلد كورلاند، المصدر السابق، ص: 96-97.

(4) - المصدر السابق، ص: 68-69.

## المبحث الثالث

## تحقيق التعاون الدولي في

## الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

جاء النص على هذا المقصد في ميثاق الأمم المتحدة استجابة للآراء التي تفسر ظاهرة الحرب بأنها نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية، وأن القضاء عليها لن يتحقق إلا بتعاون الدول فيما بينها ولَمَّ شملها في تأليف وتآزر على نحو إيجابي يحقق لها الرفاهية والتقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[1].

إذ ثبت أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين الذي هو أسمى أهداف الأمم المتحدة، كما ذكرنا، لا يتحقق بمجرد حل النزاعات وتسوية المواقف الدولية أو درء التهديدات ضد السلم أو قمع العدوان، ذلك لأن الكثير من هذه الحالات لها بواعثها وظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما ثبت أيضاً، أن السلم لا يمكن أن يحقق ويستقر في عالم منقسم إلى أمم أو شعوب متخلفة وفقيرة من جانب، وغنية ومتطورة من جانب آخر، بحيث يفصلها هوة كبيرة لذلك جعل واضعو الميثاق من فكرة التعاون الدولي منهجاً متكاملاً لتحقيق السلام العالمي[2]، فأشارت ديباجة الميثاق إلى هذه الفكرة بقولها: (نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسا: .. أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ... وأن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جمعيها)، كما ونص عليها ضمن مقاصد المنظمة في الشطر الأول من الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق والتي جاء فيها: (مقاصد المتحدة هي: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية).

---

[1] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 333-334.

[2] - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في التنظيمات الدولية، المصدر السابق، ص: 129، وبنفس المعنى انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 87، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 209.

وانجازاً لهذا الهدف أخذت الأمم المتحدة على عاتقها العمل على (تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافية والتعليم) [1]. وتعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب المادة (56) من الميثاق بأن تقوم منفردة أو بالاشتراك بما يجب عليها من عمل وبالتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف.

ويبدو أن الميثاق تبنى هذا الهدف على نطاق واسع إذ خصص له الفصل التاسع من الميثاق، كما قرر واضعوه إنشاء جهاز رئيس من أجهزة الأمم المتحدة أطلق عليه (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) وأوكلوا إليه مهمة تحقيق الأهداف التي جاء بها الميثاق في مجال التعاون الدولي وذلك تحت إشراف الجمعية العامة[2].

وقد خول الميثاق هذا الجهاز الاستعانة بالوكالات الدولية المتخصصة والتنسيق فيما بينها لتحقيق وظائفها[3]، وذلك بوضع اتفاقيات مع أية وكالة من الوكالات المتخصصة التي تضطلع نظمها بتبعات دولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، يوصل بينها وبين (الأمم المتحدة)، على أن تعرض هذه الاتفاقيات على الجمعية العامة للموافقة عليها[4].

وتتضمن هذه الاتفاقيات القواعد التي تحكم العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي أنشأت بهدف تحقيق التعاون الدولي كل في مجال اختصاصه[5]، فبهدف تحقيق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي تم إنشاء: صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي للتنمية والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ووكالة التنمية الدولية (IDA)، والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) منظمة

---

[1] - د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم، الدولي، المصدر السابق، ص: 336.

[2] - المادة (60) من الميثاق، وانظر كذلك: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 337.

[3] - انظر: الفقرة (2) من المادة (63)، المادة (64) من الميثاق.

[4] - انظر: المادتين (57) و (63) من الميثاق.

[5] - وحول نظام العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والقواعد التي تحكمه، راجع: عبد الواحد محمد الفار، المصدر السابق، ص: 381-384.

(WTO) [1]، وقد أصدرت الجمعية العامة مجموعة من القرارات والإعلانات لتحقيق هذا الهدف من أهمها: (إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد) و (برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد)، اللذين صدرا من خلال دورتها السادسة الخاصة التي عقدتها خلال شهري (نيسان) و(أيار) سنة 1974 [2]. وكذلك قرارها المرقم (3281) في 12 كانون الأول 1974 بشأن (ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية) [3]، هذا بالإضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي تبنته الجمعية العامة في عام 1966.

وتحقيقاً للتعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية، تم إنشاء: منظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة ا لأغذية والزراعية (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في شؤون النقل والاتصالات الدولية والتعاون الفني الدولي، أنشأت الحكومات: منظمة الطيران المدني (ICAO )، والمنظمة البحرية الاستشارية (IMCO)، واتحاد البريد العالمي (UPO)، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (ITU)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوي (WMO)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEM) [4].

ويلاحظ أن أسلوب عمل الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف يختلف عن أسلوبها لتحقيق الأهداف الأخرى، إذ لا يعدو عملها، في الحالة التي نحن بصددها، أكثر من تقديم المشورة أو تنسيق الأعمال أو تقديم المساعدات، وهذا بعكس عملها في تحقيق الأهداف الأخرى الذي قد يتطلب في بعض الحالات فرض العقوبات التي قد تصل إلى حد استخدام القوة، ويعود ذلك كما يبدو إلى سببن رئيسيين:

---

[1] - للتفصيل حول نظام العمل في هذه الوكالات وأهدافها، راجع: المصدر السابق، ص: 384-411.

[2] - للتفصيل راجع: المصدر السابق، ص: 344 وما بعدها.

[3] - I. Seidl-Hohenveldern. Op. Cit. P: 27-28.

[4] - للتفصيل راجع: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص412 وما بعدها.

1- **طبيعة الهدف:** حيث يتطلب تحقيقه التعاون الودي بين الدول، وهذا يتنافى مع فرض العقوبات.

2- **طبيعية الأجهزة التي تقوم بتحقيق هذا الهدف:** حيث يضطلع به كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللذان لا يمتلكان إلا إصدار التوصيات بهذا الصدد[1].

[1] - انظر: المادة (13 الفقرة 1)، والمادة (62 الفقرة 1) من الميثاق.

## المبحث الرابع

## احترام وحماية حقوق الإنسان

يعد ميثاق الأمم المتحدة أول وثيقة دولية يعترف بحقوق الإنسان وحريات الأساسية كأحد مبادئ القانون الدولي العام[1].

إن الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان كان نتيجة تطور نطاق القانون الدولي العام نحو مجالات وموضوعات أكثر تقدمية وإنسانية، فلم يعد اهتمام القانون الدولي قاصراً، كما كان في السابق، على العلاقات بين الدول وتنظيم حقوقها وواجباتها، بل امتد هذا الاهتمام إلى الإنسان ذاته، بحيث أصبحت حقوق الإنسان من بين أكثر الموضوعات التي تستقطب اهتمام القانون الدولي العام[2]، سواء من حيث تنظيم أنواع الحقوق والحريات التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان وتطويرها باستمرار، أم من حيث إيجاد النظم المختلفة للمراقبة والآليات والتدابير الضرورية لحماية هذه الحقوق وضمان ممارستها.

فلم يقصد من تدويل حقوق الإنسان من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية أن تصبح مجرد مبدءٍ شكلي لتزيين مقدمة الدساتير الداخلية للدول، بل كان الغرض من كفالة حقوق الإنسان وتحقيق مضامينها، وخاصة بعد أن أصبحت حماية هذه الحقوق أحد الأهداف الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التي كان الخاسر الوحيد فيها هو الإنسان حيث انتهكت حرمته وأهدرت حياته وكان عرضه لأبشع الجرائم وبشتى الأساليب الوحشية من حرق وقتل وتعذيب، إذ ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة التنظيم الدولي بما يحقق أهداف الإنسانية، وكان ذلك من خلال إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي أعلنت في ديباجة ميثاقها: (نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وان

---

[1] - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 130.

[2] - انظر: د. مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 202.

نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).

ثم جعل الميثاق، في الفقرة الثالثة من المادة الأولى، من تأمين احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إحدى الغايات التي ينبغي للتعاون الدولي المشار إليه في الفقرة المذكورة إدراكه بقوله: (مقاصد الأمم المتحدة هي: ... 3- تحقيق التعاون الدولي على ... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء).

وتحقيقاً للهدف المذكور جعل الميثاق من واجبات الأمم المتحدة، في المـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــادة (55 الفقرة ج)، العمل على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية باعتبار أن ذلك من الشروط الجوهرية لقيام العلاقات الودية بين الدول وتحقيق السلم الدولي [1] بنصه: (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم ... تعمل (الأمم المتحدة) على: ج- أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، لا تفرق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق فعلاً). ولم يجعل الميثاق هذا الواجب مقصوراً على منظمة الأمم المتحدة، بل جعله شاملاً للدول الأعضاء أيضاً[2].

وعلى الرغم ما قيل حول مدى إلزامية حقوق الإنسان وعمومية قواعدها، الذي لا مجال هنا للتفصيل فيه، فإن فحص ودراسة كافة النصوص القانونية التي عالجت حقوق الإنسان ومنذ إنشاء الأمم المتحدة يبدو واضحاً كون مسألة حقوق الإنسان والقواعد المتعلقة بها قد انتقلت من العمومية إلى التخصص ومن قواعد تفتقر إلى صفة الإلزام إلى قواعد إلزامية [3]، بعد أن تمت صياغة هذه الحقوق في إطار نصوص قانونية محددة وملزمة من خلال

---

[1] - انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 91.

[2] - المادة (56) من الميثاق، وانظر كذلك: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 92.

[3] - انظر تفصيل ذلك في مؤلف:د.مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص:202وما بعدها، ود.كامران الصالحي، المصدر السابق، ص:97وما بعدها.

تبني وإقرار مجموعة الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تقارب (المائـة اتفاقيـة)[1].

[1] - د.عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق،ص:12.

**ومن أهم هذه الإعلانات والاتفاقيات:**

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعة العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول (ديسمبر) 1948، والذي يشتمل على ديباجة و (30) مادة، عالج مختلف الحقوق والحريات الأساسية للإنسان[1].

2- مجموعة اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949، وهي تحتوي على أربع اتفاقيات: اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف لتحسين حال وجرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، واتفاقية جنيف بِشأن معاملة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب[2].

3- اتفاقية مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري 1948.

4- الاتفاقية الخاصة بالحرية النقابية وكفالة الحق النقابي 1948.

5- الاتفاقية الدولية بشأن جنسية المرآة المتزوجة 1957.

6- الاتفاقية الدولية الخاصة بتحريم عمل السخرة 1957.

---

(1) - وعلى الرغم من اختلاف الفقه حول مدى إلزامية هذا الإعلان، غير إن هذا الخلاف لا يقلل من قيمته الكبيرة باعتباره (أهم وثيقة دولية صدرت في القرن العشرين... والتي تشكل الخلفية الأساسية لكل الاتفاقيات التي صدرت فيما بعد بشأن حقوق الإنسان) (د. عبد الحسين شعبان، المصدر السابق،ص:12)، كما ويذهب البعض إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أصبح العهد الأعظم لمجموع الجنس البشري،( The Magna Carta of all man Kind).

See: Grant Huscroft, Paul Rishworth,Right and Freedom, The Newzealand Bill of rights Act 1990, And the Human Rights Act 1993, Newzealand: Astra DPS, Wellington,1996,P: 43.

وانظر في هذا الصدد أيضاً: زميلنا عبد الرحمن سليمان زيباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق في ضوء قواعد القانون الدولي العام، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين أيلول 2001، ص:96-97.

(2) - اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سويسرا: جنيف 1987.

7- الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري 1965 [1].

8- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966، يتضمن ديباجة و (27) مادة موزعة على ثلاثة أجزاء[2].

9- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966، يتضمن ديباجة و (25) مادة موزعة على أربعة أجزاء[3].

10- اتفاقية منع التعذيب وغيرها من العقوبات والمعاملات القاسية وغير الإنسانية أو المهينة 1984، التي أقرتها الجمعية العامة في 10 كانون الأول 1984، تتضمن ديباجة و (16) مادة[4].

11- اتفاقية حقوق الطفل 1989، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني 1989، تتضمن ديباجة مطوية و(40) مادة[1].

---

[1] - انظر: د. كامران الصالحي، المصدر السابق، ص:60.

[2] - International convenant on civil and political Rights, 1996, See: David Roberson, A Dictionary of Human Rights, England: MPG Rochester Ltd, 1996, P:256-265.

[3] - International convenant on Economic, Social and cultural Rights 1996, See: Ibid, P: 265-273.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق طرف في معظم هذه الاتفاقيات ومن أهمها: العهدان الدوليات للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 اللذين صادق عليهما بقانون رقم (193) لسنة 1970، والنشور في جريدة الوقائع العراقية عدد (1927) في 7 تشرين الأول 1970، وقد نشر تفاصيل العهدين في 6 كانون الثاني 1992 في جريدة الوقائع العراقية العدد (3387)، وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصر، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرآة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية جنيف الأربعة المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949، انظر: فان دير شتوئيل، المصدر السابق، ص: 22.

[4] - Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or punishment, 1984, See: D. Roberson. Op. Cit. P: 273-278.

12- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الذي أقرته الجمعية العامة في 18 كانون الأول 1992، ويتكون من (9) مواد، وفيه أكدت الجمعية العامة من جديد على أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة كما أعلنه الميثاق هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين[2].

وبتوقيع الدول على هذه الاتفاقية والانضمام إليها (تكون قد سلمت بجزء من سيادتها إلى المجتمع الدولي وسمحت بتدخله لمراقبة سجلها في ميدان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية) [3].

لذلك فإن العناية بحقوق الإنسان قد انتقلت من مجرد مبادئ أخلاقية ونظريات فلسفية وأيديولوجية إلى الممارسة الواقعية من جانب الأفراد والجماعات البشرية وأصبح الهدف ليس تقنين الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية فحسب بل إيجاد الوسائل القانونية عن طريق تلك الاتفاقيات، لضمان تطبيقها وإنشاء آليات مناسبة لرقابة هذا التطبيق ولردع الانتهاكات[4].

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد ميزت، في حكمها في قضية النزاع بين بلجيكا واسبانيا عام (1970) المعروفة بقضية ( Barcelona Tracion)، بين الحقوق الأساسية وغيرها من حقوق الإنسان من حيث مدى التزام الدول بها، إذ اعتبرت الحقوق الأساسية ملزمة لجميع الدول حتى وإن لم تكن الدولة طرفاً في الاتفاقية الدولية التي تنظم تلك الحقوق، إذ جاء فيها: (أن الحقوق الأساسية للفرد تنشئ التزامات قبل الجميع، أي قبل الدول جمعياً، سواء

---

(1) - Convention on the Rights of Child, 1989, See: I bid. P: 278-293.

(2) - انظر النص الكامل للإعلان في: مجلة الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي الخاص، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1998، ص: 35-38.

(3) - د. عبد الحسين شعبان، حقوق الإنسان بين الشرعية الدولية والسيادة القومية، بحث منشور في مجلة النور، العدد (36)، الصادر في 1994/5، ص: 24-27، انظر: ص: 26.

(4) - مصطفى الفيلاني، نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال مواثيق وإعلان المنظمات، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد (223)، 1997/9، ص: 78-108، انظر: 79.

أكانت أم لم تكن أطرافاً في اتفاق ينظم هذه الحقوق) [1]. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت، في قرارات عديدة، جميع الدول سواء كانت أطرفاً في تلك الاتفاقيات أم غير أطراف فيها، وسواء كانت عضوة في الأمم المتحدة أم غير عضوة فيها، باحترام حقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات الضرورية لكفالة ممارسة هذه الحقوق وحمايتها[2].

ويبدو أن الاهتمام بحقوق الإنسان ازداد شيئاً فشيئاً وخاصة بعد أن ظهرت معالم الصلة بين احترام هذه الحقوق وبين حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يعد السبب أو الهدف الأساس من إنشاء منظمة الأمم المتحدة وهذا ما جعل البعض[3] يذهب - بحق – إلى (أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، وبدونه فإن المخطط الكلي للميثاق سينهار).

وهكذا فإن التسليم بوجود حقوق دولية للإنسان، يعني بداهة – كما يذهب الدكتور مصطفى سلامة حسين – (أن مجالاً من المجالات الأساسية للاختصاص المطلق للدولة أصبح محلاً لتدخل القانون الدولي العام بالتنظيم والحماية) [4]. وقد ألقى الميثاق مسؤولية هذه الحماية على عاتق منظمة الأمم

---

(1) - Barcelona Traction, Light and Power. Co. Ltd. (New Application), Belguim, V. Spain, 1970. ICJ, Report, 4.
أشار إليه: د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، ط 1، بغداد: مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، 1991، ص: 353، وحول التمييز بين الحقوق الأساسية وغيرها من حقوق الإنسان، انظر: المصدر السابق، ص: 349-362.

(2) - انظر على سبيل المثال: القرارات المرقمة (114/39) و (162/36) و (179/37) و (99/38)، مشار إليه في مؤلف:
B.G Ramcharan. The Concept and Present Status of the International Protection of Human Rights. Forty years after the universal Declaration. Nethelands: Kluwer Academic Publishers. 1989. P: 46.

(3) - B.G Ramcharan. Keeping Faith with the United Nations. Belgium: Martinus Nijhoff Publishers. 1987. P: 131.

(4) - د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 207، وبنفس المعنى انظر: د. نزار جاسم العنبكي، سلطة مجلس الأمن في توقيع جزاءات الفصل السابع وتقدير استخدامها في تطبيق الجزاءات الاقتصادية في حالة العراق، بحث منشور في مجلة الحقوقي الأعداد 1-4 لسنة 1997، بغداد: مطبعة الزمان، ص: 5-48، انظر: ص: 34، ويقول الأستاذ (دنه: Dinh) بهذا الصدد:في الوقت الراهن تشد الخلافات في ميدان حقوق

المتحدة إذ قضى – فضلاً عما ورد في النصوص العامة، التي سبق ذكرها – بمنح اختصاصات لكل من الجمعية العامة بموجب (13-1 الفقرة ي)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب(المادة 62 الفقرة 2 والمادة 68) لتقديم توصياتهما في سبيل إشاعة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس ومراعاتها لا تميز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين..الخ، إضافة إلى السلطات المخولة لمجلس الأمن بموجب الفصلين السادس والسابع من الميثاق للتدخل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحالات التي ينجم عن تلك الانتهاكات تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وعليه فإن الأمم المتحدة تجد في الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان خرقاً لأهم أهدافها التي هي في نفس الوقت انتهاك للاتفاقيات الشارعة المنظمة للحقوق محل الانتهاك، وبالتالي ترخيصا لها للتدخل في الشؤون الداخلية للدولية المنتهكة لحقوق الإنسان باتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات لإيقاف تلك الخروقات والانتهاكات[1].

وعلى ذلك، فإن الأمم المتحدة – وبغض النظر عن التحريم الوارد في المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق – تجد من نصوص الميثاق، التي سبق ذكرها، ما يخولها للتدخل في شؤون الدول كلما كانت معاملتها مع رعاياها أو الأجانب المقيمين فيها لا تنسجم مع المعايير أو القواعد الدولية لحقوق الإنسان.

ولعل قضية حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا هي أول قضية تعرضت لها الأمم المتحدة وهي من أكثر القضايا التي دار حولها النقاش عن مدى قدرة الأمم المتحدة في التدخل ومناقشة القضايا الخاصة بمعاملة الدول لرعاياها، وتتلخص هذه القضية في أن الحكومة الهندية تقدمت في (22 حزيران 1946) بشكوى إلى الأمم المتحدة مفادها: أن ربع مليون شخص من أصل هندي في جنوب

---

الإنسان، مع ذلك فليس من المشكوك به على ما يبدو بالنسبة لهذا الموضوع الذي أصبح محلاً لكثير من نصوص ميثاق الأمم المتحدة ولعدد كبير جداً من المعاهدات سواء عالمية أو إقليمية ولقرارات لا تحصى والتي غالباً ما أفرزت قواعد عرفية لا بل حتى قواعد آمرة، (بأن حماية حقوق الإنسان تفلت من المجال المحفوظ للدول على الأقل بالنسبة للحقوق الأساسية). نقلا عن: المصدر السابق، ص، 46.

[1] - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 140.

إفريقيا قد تعرضوا لإجراءات تعسفية وحرموا من أبسط حقوقهم المدنية والسياسية، خلافاً للاتفاقية المعقودة بين الطرفين في عام 1946، ولما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وقد اعترض مندوب جنوب إفريقيا على إدراج المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة على أساس أنها تقع ضمن السلطان الداخل لجنوب إفريقيا، وبالمعنى الذي تنص عليه المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق، إلا أن المسألة أدرجت أخيراً في جدول أعمال الجمعية وكانت موضع نقاشات طويلة، أسفرت عن اتخاذ قرارات مؤيدة لوجهة النظر الهندية [1]. ولأهمية هذه المسألة نعرض فيما يلي أهم الحجج المعارضة والمؤيدة لتدخل الأمم المتحدة:

## أولاً – الحجج المعارضة لتدخل الأمم المتحدة:

**كان مندوب (جنوب إفريقيا) هو المعارض الرئيس لحق الأمم المتحدة في التدخل، وقد أورد حججاً لدعم هذه المعارضة نوجزها فيما يلي:**

(أ- أن المسألة المطروحة تتعلق بمعاملة حكومة جنوب إفريقيا لرعايا جنوبيين إفريقيين، فهي إذن مسألة من صميم السلطان الداخلي لجنوب إفريقيا حسب نص الفقرة (7) من المادة (2) من الميثاق ... كما يعد القانون الدولي العلاقة بين الدولة ورعاياها، بما في ذلك معاملة الآخرين، مسألة تقع حصراً ضمن حدود السلطان الداخلي، الأمر الذي لا يسمح بتدخل أية دولة أخرى أو منظمة....

ب- إن الميثاق لم يعرف على وجه التحديد حقوق الإنسان وحرياته، ولذلك لا يتحمل الأعضاء أية التزامات قانونية محددة عدا الالتزامات المعنوية التي يحملون بها...

---

(1) - M.S. Rajan. (United Nations and Domestic Jurisdiction) Bombay, 1961. P: 45.

أشار إليه: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 132-133.

ج- أن جنوب إفريقيا لا تعترف بوجود أي نزاع مع الهند، لأنها تصرفت ضمن حدود سيادتها فقط، وإذا كانت العلاقات بين القطرين قد تعرضت للأضرار، فإن الهند هي المسؤولة عن ذلك) [1].

## ثانياً – الحجج المؤيدة لتدخل الأمم المتحدة:

قدم العديد من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة حجج مختلفة إسناداً لتدخل الأمم المتحدة في المسألة المطروحة، ورداً على ما أدلى به مندوب (جنوب إفريقيا) من حجج[2]. ونعرض فيما يلي أهم هذه الحجج بإيجاز:

(أ- إن معيار الرعوية أو الجنسية لا تكفي وحده لتقرير ما إذا كانت مسألة ما هي من صميم السلطان الداخلي لدولة من الدول، والمسألة المطروحة للنقاش تتعلق بالمساواة العرقية، وبالتالي، باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الأمر الذي يعني أنها تقع ضمن صلاحية الجمعية العامة.

ب- إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يؤلف واحداً من أسمى أهداف الأمم المتحدة بل (أساسها الفلسفي والأخلاقي)، ولذلك فليس من المعقول القول بعدم أحقية المنظمة النظر في مسألة تتعلق بهذا الهدف، ومع التسليم بحق جنوب إفريقيا في اختيار نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكانها، إلا أنها بإقامة سياستها الرسمية على التفرقة العنصرية، قد خرقت التزاماتها الرئيسية بموجب الميثاق، الأمر الذي يسوغ لأي عضو آخر في المنظمة أن يطلب منها تقديم حساب عن سياستها هذه أمام المنظمة.

ج- أن الفقرة (7) من المادة (2) لا يمكن أن تستخدم ستاراً ترتكب وراءه أبشع ضروب الاضطهاد والتفرقة العنصرية أو القومية أو الدينية، وإلا كان عملاً عدوانياً، وعلى ذلك، إذا استحال تجاوز هذا السلطان الداخلي فلن تصبح حماية هذه الحقوق التي نص عليها

---

[1] - انظر: المصدر السابق، ص:134-135، وانظر بنفس المعنى: ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص: 198-200.

[2] - د.صلاح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 135.

الميثاق إلا ضرباً من اللغو، وإذا أريد وضع الصورة في إطارها الصحيح، يمكن القول بأن خرق حقوق الإنسان وممارستها يقعان ضمن حدود دولة معينة، بيد أن تعزيز وحماية هذه الحقوق هما من اختصاص الأمم المتحدة.

د- من المسلم به أن الميثاق لم يحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلاّ أن (إعلان حقوق الإنسان العامي) أصبح بمثابة ملحق له، حيث لا يكتفي بتعدادها وتعريفها وإنما يحدد مجالها أيضاً....

هـ- إن سياسة التمييز العنصري التي تتمسك بها حكومة (جنوب إفريقيا) تتعارض مع التزامات دولية ناشئة عن اتفاقات عقدتها مع الحكومة الهندية، وهذا يعني أن القوانين التي شرعتها الحكومة الأولى، والتي تجسد هذه السياسة، تتعارض مع تلك الاتفاقات، ومن قواعد القانون الدولي قاعدة مؤداها أنه إذا تعارض قانون محلي لدولة ما مع اتفاق دولي، اعتبر ذلك الجزء المتعارض من القانون باطلاً)[1].

وهكذا أصبحت التفرقة العنصرية التي كانت تمارسها حكومة جنوب إفريقيا الشغل الشاغل لمنظمة الأمم المتحدة منذ عام 1946، وخلال الفترة من 1952 إلى 1960 وجهت الجمعية العامة إلى حكومة جنوب إفريقيا نداءات مستمرة بهذا الخصوص،وفي 1960 قرر مجلس الأمن اعتبار استمرار التمييز العنصري في تلك الدولة مما يهدد السلام الدولي، ودعا حكومة جنوب إفريقيا إلى التخلي عن سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها.

وقام الأمين العام للأمم المتحدة، بناء على طلب مجلس الأمن، بزيارة جنوب إفريقيا، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء، ولكن لم يتم التوصيل إلى ترتيب يقبله الطرفان، وفي عام 1962 أصدرت الجمعية العامة قراراً استنكرت فيه عدم إذعان حكومة جنوب إفريقيا لنداءات وطلبات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن المتكررة، واتخذت توصية تدعو فيها الدول الأعضاء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وعدم التعاون الاقتصادي معها، وقرر مجلس الأمن أيضاً سنة 1963 حظر بيع وإرسال الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية ونقلها

---

[1] - انظر: المصدر السابق،ص:135-137، وانظر بنفس المعنى: ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص:200-203.

إلى جنوب إفريقيا[1]، وبسبب استمرارها في الاستخفاف بقرارات الأمم المتحدة وعدم التزامها بنصوص وأهداف الميثاق قررت الجمعية العامة في 12 تشرين الثاني 1974 منع جنوب إفريقيا من المشاركة في اجتماعاتها[2].

وقد استمرت العقوبات على جنوب إفريقيا إلى أن تغير نظام الحكم فيه بسقوط الحكم العنصري بعد إجراء انتخابات حرة في عام 1994، وقد تم تنصيب السيد نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) لرئاسة الجمهورية من قبل البرلمان المنتخب في نيسان من العام نفسه، وبعدها تم تشكيل الحكومة الجديدة التي رحب بها دولياً، وفي 23 حزيران 1994 استعاد جنوب إفريقيا مقعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة،وبعد خمسة أيام، من ذلك التاريخ أنهى مجلس الأمن أعمال البعثة للمراقبة في جنوب إفريقيا[3].

كما وتدخلت الأمم المتحدة ضد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مواقع أخرى كثيرة نذكر منها: تدخلها في أفغانستان، وبوليفيا، وشيلي، وسلفادور، وكواتيمالا، ونيكاراغوا[4]، على أن التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية من قبل منظمة الأمم المتحدة قد أخذ حيزاً أكبر من نشاطات الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، سواء من حيث حجم هذه التدخلات أو من حيث استحداث آليات جديدة تمثلت في استخدام قوات الأمم المتحدة أو قوات دول أخرى مخولة من قبل المنظمة الدولية[5]، في تنفيذ عملياتها لحماية حقوق الإنسان، مثال ذلك تدخلها في العراق بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن (688) الذي خصصنا له المبحث الثاني من الفصل الثالث، وكذلك تدخلها بإرسال قوات حفظ السلام إلى الصومال بموجب القرار(751) في 1992 [6]، وقرار مجلس

---

(1) - Basicc fact about The United Nations,Op. Cit, P:35-38.

(2) - انظر: د.عصام العطية، المصدر السابق، ص:27.

(3) - Naomi Roht-Arriaza, Impunity and Human Rights in International Law and Practice, New york: Oxford University Press, Inc, 1995, P:277.

(4) - B.G Ramcharan, The Concept and Present Status of INTERNATIONAL Protection of Human Rights, Op, Cit, P:44.

(5) - كما حصل عند قيام الأمم المتحدة بتكليف حلف الأطلنطي بشن هجوم جوي على مواقع صرب البوسنة لإجبارهم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء العدوان الصربي على دولة البوسنة، انظر: د.حسن نافعة، المصدر السابق، ص:319 الهامش.

(6) - انظر:د. محمد أمين الميداني، المصدر السابق، ص: 9، وحميد فردهاي نيا، المصدر السابق، ص:31، وللتفصيل حول تدخل الأمم المتحدة في الصومال، راجع: د.بطرس غالي،

الأمن المرقم (770) بإرسال قوات حفظ السلام إلى يوغسلافيا السابقة، والقرار المرقم (798) بإرسال القوات لنفس الغرض إلى موزامبيق[1]. وكذلك تدخلها في اندونيسيا (التيمور الشرقية)، بإرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (1264) بتاريخ 15 أيلول 1999، الذي سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن بشأن قضية حقوق الإنسان في كوسوفو[2]، التي على الرغم من أنها لم تخول صراحة أية جهة باستخدام القوة ضد الصرب، غير أن مجلس الأمن قد اعترف ضمناً بشرعية الإجراءات والقرارات التي اتخذ من حلف الناتو

---

في مواجهة التحديات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، 1995، ص:287-293، انظر كذلك: د. عبد السلام إبراهيم بغدادي. التدخل الدولي في الصومال، بحيث منشور في مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد/7 العدد/13، كانون الثاني 1995، ص:93-163.

[1] – انظر: د. محمد أمين الميداني، المصدر السابق، ص:9.

[2] - على سبيل قرار مجلس الأمن المرقم (1160) في 31 مارس 1998، الذي أدان فيه المجلس كافة الأعمال العدائية وأعمال العنف والإرهاب التي مارستها قوات الجيش والشرطة اليوغسلافية ضد المدنيين في كوسوفو،ودعا القرار يوغسلافيا إلى ضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية للتوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار المباشر، كما وفرض القرار حظراً عسكرياً ضد حكومة الصرب وإقليم كوسوفو، والقرار المرقم (1199) في أيلول 1998 الذي أكد على القرار السابق وعلى حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم، واعتبر ما يجري في كوسوفو تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وكذلك القرار المرقم(1244) في 10 حزيران 1992 الذي نص على نشر قوات أمن دولية وقوات مدنية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة بين الطرفين، وقد أعطى القرار لقوات (الناتو) الدور الرئيس في تشكيل تلك القوات، وحدد القرار وظيفة قوات الأمن الدولية في: ضمان وقف إطلاق النار، وضمان انسحاب قوات الجيش والشرطة اليوغسلافية، ومنعها من العودة مرة أخرى إلى كوسوفو، وتجريد جيش كوسوفو والجماعات الألبانية الأخرى من السلاح وتوفير بيئة آمنة تسمح بعودة اللاجئين إلى منازلهم بشكل آمن وتوفير البيئة اللازمة لإقامة إدارة انتقالية، بالإضافة إلى توفير البيئة اللازمة لضمان تدفق المساعدات الإنسانية الدولية، وضمان الحفاظ على الاستقرار والنظام إلى حين اضطلاع القوات المدنية بدورها ومسؤولياتها، فضلا عن حماية القوات المدنية، وكل ذلك في سبيل تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية والحكم الذاتي في كوسوفو.

انظر بالتفصيل: محمد فايز فرحات، الأمم المتحدة وأزمة كوسوفا، بحيث منشور في ملف السياسة الدولية، الحرب في البلقان وإعادة تشكيل النظام الدولي، الملف الثامن، القاهرة: 1999 ص:124-125.

باستخدام القوة المسلحة[1]، بعد فشل مفاوضات رامبوييه، لإيقاف الانتهاكات الصارخة التي مارستها حكومة الصرب ضد السكان المدنيين في كوسوفو.

وتجدر الإشارة إلى أن حماية حقوق الإنسان أصبحت في الوقت الحاضر من أهداف الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، وهذا ما أكد عليه السيد (كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدة، في مقال له منشور في مجلة (الايكونوميست) البريطانية في 19 أيلول 1999 بعنوان (مفهومان للسيادة) الذي يقول فيه: (إن قراءة الميثاق الآن تجعلنا ندرك أن أهدافه هي حماية الوجود الإنساني للأفراد، وليس حماية الذين ينتهكونها) [2].

وبناءً على ما تقدم فإن الأمم المتحدة، وعلى الرغم من المادة (2 الفقرة 7)، تجد من خلال نصوص الميثاق المبررات الكافية للتدخل كلما كان هناك انتهاك أو خرق لأحد أهدافها لإنهاء ذلك الانتهاك أو إصلاحه، وعملها في هذه الحالة ما هو إلا تنفيذ لواجباتها الرئيسة الملقاة عليها بموجب نصوص الميثاق.

وعليه لا يمكن التسليم بعدم قدرة الأمم المتحدة على التدخل لوجود نص التحريم الوارد في المادة (2 الفقرة 7) والتمسك به في مواجهة تدخلاتها، فنصوص الميثاق من ديباجة ومادتيه الأول في مؤتمر والثانية بخصوص الأهداف والمبادئ وبقية نصوص الميثاق -كما ذهبت اللجنة الفنية الأولى في مؤتمر سان فرانسيسكو- (هي كل لا يتجزأ مما ينبغي معه أن تطبق كل منها بالاستناد إلى الأخرى) [3] . لذلك لا يمكن تطبيق المادة (2 الفقرة 7) إذا كان في تطبيقها أهدار لبقية مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها ونصوصها.

ومن جانب آخر فإن تدخل الأمم المتحدة لحماية أهدافها لا يعد خرقاً للمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــادة

---

[1] - انظر: المصدر السابق، ص: 123 فعلى سبيل المثال: صدر قرار مجلس الأمن المرقم (1239) في 14 أيار 1999 أيد فيه المجلس الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الدولية التي تعمل على توفير الاحتياجات الإنسانية الضرورية للاجئين، ويلاحظ أن القرار صدر أبان استمرار الضربات العسكرية للناتو ضد الصرب إلا أنه (أي القرار) قد خلا من أية إشارة إلى الأعمال العسكرية ولم يستنكرها، انظر: المصدر السابق، ص: 124-125، مما يعني الموافقة الضمنية للمجلس على الأعمال العسكرية التي يقوم بها الـ(ناتو).

[2] - نقلاً عن: حسن أبو طالب، نحو مفهوم جديد لسيادة الدولة، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد 13379 الصادرة في 25 تشرين الأول 1999، ص: 9.

[3] - أشار إليه: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 27.

(2 الفقرة 7)، بل على العكس من ذلك – يمكننا القول – أن الأمم المتحدة تجد من النص ذاته أساساً قانونياً لتدخلاتها تلك، إذ أن المادة (2 الفقرة 7)، كما سبق شرحها، تحرم على الأمم المتحدة التدخل في المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، وهذا يعني، حسب مفهوم المخالفة، أن الأمم المتحدة تستطيع التدخل في كل مسألة لا تعد من صميم الاختصاص الداخلي، وهذا ينطبق على جميع المسائل المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة، إذ كما ذكرنا في الفصل السابق، أن جميع المسائل التي ينظمها الميثاق، وفي مقدمتها أهداف الأمم المتحدة يخرج عن دائرة الاختصاص الداخلي للدول لأن الدول بموافقتها على الميثاق أو الانضمام إليها لاحقاً تكون قد سلمت بإعطاء هذه المسائل الصفة الدولية ووافقت على تقييد حريتها واختصاصاتها دوليا بخصوص تلك المسائل، وهذا يعد ترخيصاً للأمم المتحدة بالتدخل لحماية وتحقيق أهدافها.

# الفصل الثاني

## العوامل المؤثرة في استجابة الأمم المتحدة للتدخل

## العوامل المؤثرة في استجابة

## الأمم المتحدة للتدخل

### تمهيد وتقسيم:

ذكرنا في الفصل السابق، أن تحقيق وإنجاز أهداف المنظمة الدولية يحتم على الأمم المتحدة التدخل في شؤون الدول كلما كان هناك تهديد أو خرق لهدف أو أكثر من أهدافها.

ولكن هل تستجيب الأمم المتحدة للتدخل في كل الحالات التي تتطلب حماية هذه الأهداف؟

إن الإمعان في نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وفحص المسائل التي عرضت على منظمة الأمم المتحدة لغرض التدخل فيها، يظهر أن استجابة الأمم المتحدة للتدخل لحماية أهدافها تخضع لعوامل واعتبارات مختلفة، بعضها يتعلق بالعوامل السياسية، وبعضها الآخر يتعلق بالعوامل أو الاعتبارات القانونية التي يجب توافرها لصدور القرار بالتدخل، وأخيراً فإن تطبيق هذا القرار يتوقف على مدى وجود الإمكانيات والمتطلبات المادية لوضعه موضع التنفيذ.

### وعليه نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول في :

**المبحث الأول** : منه تأثير العوامل السياسية في استجابة الأمم المتحدة للتدخل.

**المبحث الثاني** : لتأثير العوامل القانونية.

**المبحث الثالث**. فسنفرد له تأثير العوامل المادية.

## المبحث الأول

## تأثير العوامل السياسية في استجابة

## الأمم المتحدة للتدخل

إن صدور أي قرار من المنظمة الدولية بالتدخل في شؤون دولة ما، يتأثر سلباً أو إيجاباً وبدرجات متفاوتة بالعلاقات والمصالح الدولية، بسبب ما يتميز به المجتمع الدولي، وبدرجة أكبر من ذي قبل، بالاعتماد المتبادل بين الأشخاص الدولية.

وعليه فإن استجابة الأمم المتحدة للتدخل يتوقف، بادئ ذي بدء، على مدى تأثير تدخلها على (المصالح الدولية الخاصة) للاعبين الكبار وأصحاب القرار في المجتمع الدولي، فإذا كان صدور القرار بالتدخل يمس المصالح الدولية الخاصة لأية دولة، وخاصة الدول العظمة، فإنها بلا شك ستقف أمام أية محاولة لصدور ذلك القرار، على أن درجة وقوفها ضد هذا التدخل تتفاوت حسب نوع مصالحها المهددة، فكلما كانت تلك المصالح تمثل، بالنسبة لها، مصالح أساسية وحيوية فإن مقاومتها تكون أشد ضد صدور القرار بالتدخل.

ولا شك أن تدخل الأمم المتحدة قد يهدد مصالح دول مختلفة، وإن جميع تلك الدول ستحاول الوقوف بوجه هذا التدخل، ولكن الدول التي تكون مقاومتها مؤثرة هي الدول العظمى والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالدرجة الأساس، وخاصة إذا كانت الأمم المتحدة تروم التدخل وفقاً للفصلين السادس والسابع من الميثاق، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق أثناء الحرب الباردة، أبرز دولتين جسدتا هذه السياسة.

فقد كان يحدث أن يقوم نزاع داخلي مسلح في منطقة ما في العالم، وتجد الأمم المتحدة من ذلك النزاع تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي مسوغاً قانونياً للتدخل فيه، ولكن إحدى هاتين الدولتين كانت تحبط اتخاذ أي قرار بالتدخل، ولم يكن تدخل الأمم المتحدة عملياً ممكناً إلا باتفاق هذين القطبين أو حياد أحدهما على الأقل، إذ كان لهما الدور الرئيس في إمكانية التدخل من

عدمه[1]، فإذا كان النزاع في منطقة نفوذا أحدهما، فإن كان موقفها إيجابياً من التدخل ووافقت القوة الأخرى عليه عندها كانت تتدخل الأمم المتحدة، وإذا شاءت الوقوف ضد اتخاذ القرار بالتدخل فكانت لديها الضمانة والوسيلة لتحقيق مطلبها وهو حق النقض (الفيتو)، أما عندما كان النزاع خارج مناطق النفوذ الحيوية والحساسة لكليهما، عندئذ كانت الأمم المتحدة تتدخل وتساعدها في ذلك القوى العظمى أو بعضها بدرجات متفاوتة[2].

لذلك نجد بأن الأمم المتحدة وقفت إزاء عدد كبير من الحروب والصراعات المسلحة التي وقعت في المجتمع الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، مكتوفة الأيدي بسبب تصادم استراتيجيات الدول الكبرى وتعارض مصالحها واتجاهاتها[3]. فالدول الكبرى لا يمكن أن تصوت على قرارات ضد دولة حليفة أو تابعة لها، فلو قامت أحداها بالاعتداء على السلم والأمن الدوليين أو تهديدهما وأراد مجلس الأمن توقيع الجزاء عليها، فإنه سيعجز عن ذلك، لأن تلك الدولة العظمى حينئذ ستلجأ إلى استخدام حق الفيتو، إذ من غير المتصور أن تصوت على عقوبات توقع ضدها[4] مثلاً أو ضد حليفاتها.

وعليه فإن اتفاق مصالح الدول الكبرى كان الشرط الذي لا غنى عنه لإمكانية تدخل الأمم المتحدة للاضطلاع بمهامها، ويؤكد الدكتور (بطرس بطرس غالي) على هذه الحقيقة بالقول: (لم تكن الأمم المتحدة تقوم بمهمتها في حفظ السلم خلال سنوات الحرب الباردة إلا عندما تسمح الدول العظمة بذلك، وكانت تلك المهمة قاصرة على مراقبة وقف إطلاق النار) [5].

---

[1] - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 142.

[2] - انظر: المصدر السابق، ص: 142، وبنفس المعنى انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 340.

[3] - د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط 3، الكويت، مطبعة جامعة الكويت، 1984، ص: 704.

[4] - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص468.

[5] - د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة بين تزايد المسؤوليات وعجز الموارد، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (11144) في 8 آب 1993، ص: 17، ويلاحظ أن جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين التي تمت خلال الحرب الباردة كانت

ومن جانب آخر فإن العوامل السياسية آنذاك كان لها أيضاً تأثير سلبي على مبدأ حقوق الإنسان وإمكانية تطبيقه حتى في مجالات وجود الانتهاكات والخروقات الجسيمة. ذلك لأن الاختلاف الإيديولوجي بين النظامين الرأسمالي (بقيادة الولايات المتحدة) والاشتراكي (بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق) واختلاف مصالحهما، أديا إلى اختلاف وجهات نظرهما حول أغلب المفاهيم القانونية والسياسية في المجتمع الدولي من بينها مفاهيم حقوق الإنسان ذاتها، إذ كان النظام الرأسمالي يؤكد على الحقوق السياسية والمدنية والفردية، ويعض الطرف عن الحقوق الجماعية كحق تقرير المصير للشعوب وكذلك بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن المعسكر الاشتراكي كان يؤكد على الحقوق السياسية والمدنية بشكل عام[1].

يضاف إلى ذلك أن بعضاً من مواقف الدول العظمى في السكوت عن خروقات خطيرة لحقوق الإنسان أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب كان دافعه عدم إغاضة الدول القائمة بالخرق لئلا ترتمي في أحضان الكتلة المعادية (المعاكسة)، كما تجسد ذلك في سكوت الكتلتين عن جرائم الإبادة (الجينوسايد) وجرائم الحرب (استخدام الأسلحة الكيماوية) من قبل النظام العراقي ضد سكان كوردستان في الأعوام 1987-1988 فيما سمي بحملات الأنفال وقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير العوامل السياسية على صدور القرارات من الأمم المتحدة لا يقتصر على قرارات مجلس الأمن، بل أن تلك العوامل كانت ولا تزال تؤثر على مدى استجابة الجمعية العامة للتدخل في شؤون الدول أيضاً، على الرغم من سعة العضوية فيها، وذلك بسبب وجود تكتلات دولية داخل الجمعية العامة تضم كل كتلة منها مجموعة من الدول متقاربة المصالح، فعلى سبيل المثال، وأثناء الحرب الباردة، كانت هناك كتلة رأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وكتلة اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي (السابق)، إلى جانب مجموعة الدول الافرواسيوية، وأمريكا اللاتينية، ودول

---

تخص أزمات لم تكون أي من القوتين العظيمتين منخرطة فيها بشكل مباشر، انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 151.

[1] - انظر: د. عبد الحسين شعبان، ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 17.

عدم الانحياز، وكانت تلك التكتلات وبحكم مصالحها المتضاربة لها تأثيرها في التصويت عند بحث أية مسألة أمام الجمعية العامة[1].

أما الآن وبعد التغيير الذي حصل في ميزان القوى على المستوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، وعلى الرغم من أن حق الفيتو لا يزال باقياً كما كانت الحال في السابق، غير أن الولايات المتحدة أصبحت القوة العظمة الوحيدة في العالم، التي لا تعارضها، عادة، لا حليفاتها ولا روسيا الاتحادية، وربث منافسها السابق الاتحاد السوفيتي، أو الصين، فغدت الولايات المتحدة في وضع تستطيع أن تلعب الدور المؤثر في مدى استجابة الأمم المتحدة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، إلى الحد الذي حدا بالبعض[2] إلى القول: (أن تدخلات الأمم المتحدة أصبحت اليوم مرهونة بمشيئة الولايات المتحدة وذلك وفقاً لمصالحها المختلفة، ولكن مع أن هذا القول فيه الكثير من الحقيقية ولكن ليست الحقيقة كلها، إذ لا تزال الدول الأخرى الدائمة العضوية، كروسيا وفرنسا وانجلترا والصين، في مجلس الأمن تملك حق الفيتو وبه تستطيع أية واحدة منها رفض أي قرار من مجلس الأمن يكون ضد مصالحها الحيوية مما يعني مرة أخرى تطلب توافق مصالح تلك الدول مجتمعة لإمكان إصدار مثل هذه القرارات، وعليه يذهب البعض[3] - بحق - إلى أن تطبيق أحكام الميثاق الخاصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، في لحظة معينة، إنما يتوقف أساساً على بيعة العلاقة القائمة في تلك اللحظة، بين الدول الخمس الكبرى وعلى وضع التوازن القائم فيما بينها وبين سائر دول العالم الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، في نفس اللحظة).

وجدير بالذكر أن العامل السياسي والمتمثل بموقف الدول العظمى كان ولا يزال في الوقت الحاضر، ولكن بدرجة أقل، أحد الأسباب الرئيسة لفشل الأمم المتحدة في تحقيق وحماية أهدافها وخاصة في ميدان حماية حقوق الإنسان

---

(1) - انظر: د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 144.
(2) - د. عامر الجومرد. تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 143.
(3) - د. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص: 130-131.

وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، ولعل مثال الشعب الكوردي[1]، والشعب الفلسطيني، وفيما بعد الشعب الشيشاني خير دليل على ذلك.

[1] - بما أن الولايات المتحدة لم تكن في مصلحتها تدخل المجتمع الدولي في العراق في الثمانيات، بسبب رغبتها استمرار الحرب العراقية الإيرانية، ادعت - عند استخدام العراق للأسلحة الكيماوية في ضرب حلبجة في 16 آذار 1988 - بأن أقمارها الصناعية لم تسجل فيما إذ كان هذا الانتهاك جاء من جانب الحكومة العراقية، انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 43.

## المبحث الثاني

## تأثير العوامل القانونية في استجابة

## الأمم المتحدة للتدخل

على الرغم من أهمية العوامل السياسية في تحريك الأمم المتحدة للتدخل في شؤون الدول، غير أن هذه العوامل لا تكفي وحدها لاستجابة الأمم المتحدة، إذ للاعتبارات القانونية دور أساسي في حسابات الأمم المتحدة عندما تروم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما[1].

إذ كما أوضحنا، في الفصل الثالث من الباب الأول، أن الميثاق حرم على الأمم المتحدة التدخل في المسائل التي تكون في صميم الاختصاص الداخلي للدول، فكلما كانت هناك ضرورة للتدخل فإن الأمم المتحدة تبدأ بفحص ودراسة الظرف أو النزاع تفع ضمن الاختصاصات الجوهرية للدولة، فإن الأمم المتحدة تمتنع عن التورط في تدخل يثير لها مشاكل قانونية لا تستطيع معها الدفاع عن موقفها لأن فيه انتهاكاً لسيادة الدولة[2]، وخرقاً لمبدأ عدم تدخل المنظمة في شؤون الدول[3]، أما إذا لم تكن المسألة التي تدخلت بسببها تقع ضمن الاختصاصات الجوهرية للدولة فإنها (أي الأمم المتحدة ) تبدأ باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتدخل لتحقيق وصيانة أهدافها[4].

---

(1) - د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص:143.

(2) - انظر المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) - لذلك فقد زعم البعض بأن تدل الأمم المتحدة في روديسيا الجنوبية في عام 1965 - بسبب إعلان الأقلية البيضاء فيها عن الاستقلال بصورة منفردة- خرق للمادة الثانية الفقرة(7) من الميثاق، باعتبار أن تلك المسألة كانت تدخل في صميم الاختصاص الداخلي لروديسيا، انظر: جير هارد فان غلان، ج1، المصدر السابق، ص:197.

(4) - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص:143، ويلاحظ أن الأمم المتحدة بموجب الاستثناء الوارد في المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة وفق الفصل السابع، حتى وإن كانت المسألة التي تدخلت بسببها تقع في صميم الاختصاص الداخلي للدول إذا كان من شأن تلك المسألة تهديد السلم والأمن الدوليين.

غير أن هذه التدابير والإجراءات تتطلب ابتداءً صدور قرار رسمي أو توصية رسمية من الجهاز بإصداره وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها الميثاق.

وعليه سنتناول هذه المتطلبات في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن باعتبارهما الجهازين الرئيسيين للاضطلاع بمهام ووظائف الأمم المتحدة، وذلك في مطلبين: تخصص المطلب الأول للجمعية العامة والثاني لمجلس الأمن.

## المطلب الأول

## المتطلبات القانونية لصدور

## القرارات من الجمعية العامة

تتكون الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة، وهي تمتلك اختصاصاً عاماً في (أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو بوظائفه)، ولها (أن توصي الدول الأعضاء أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور) [1]، كما لها (أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء (الأمم المتحدة) أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضاءها..) [2].

على أنه مع شمول اختصاصات الجمعية العامة نجد أن الميثاق قيد هذه الاختصاصات بقيود ثلاثة وهي:

---

[1] - المادة (10) من الميثاق.

[2] - المادة (11 الفقرة 2) من الميثاق.

## 1- القيد الوارد في المادة (2 الفقرة 7):

إذ لا تستطيع الجمعية العامة اتخاذ أية توصية في الموضوع المطروح أمامها إذا كان يدخل في صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما[1].

[1] - يفسر بعض الكتاب المادة(14) من الميثاق، التي تنص على أن(..للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم)، على أن عبارة (مهما يكن منشؤه) تبيح للجمعية العامة التدخل، على شكل توصيات، في مسائل واسعة بالرغم من كونها تتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول، انظر بهذا الصدد: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق ص:195.

## 2- القيد الوارد في المادة(12):

وهو يتعلق بحالة ما إذا كان الأمر مطروحاً أمام مجلس الأمن، ففي هذه الحالة يمتنع على الجمعية العامة أن تقدم توصيات بشأنها، إلاّ إذا طلب إليها مجلس الأمن ذلك[1].

## 3- القيد الوارد في المادة (11 الفقرة 2):

وهو يشمل المسائل التي تكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، فإذا عرضت على الجمعية العامة مسألة تتطلب معالجتها القيام بإجراء ما، فإنها ملزمة بموجب الشطر الأخير من المادة المذكورة بإحالتها إلى مجلس الأمن، ويقصد (بإجراء ما)، أو (بعمل ما)، على حد تعبير الميثاق، اتخاذ إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق المتعلقة بأعمال المنع والقمع التي لا يكفي لاتخاذها مجرد إصدار توصية، وإلاّ لكانت الجمعية العامة قادرة على إصدار مثل هذه التوصية دون الحاجة إلى إحالة الأمر إلى مجلس الأمن[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه في تطور لاحق لسلطات الجمعية العامة تم تبني القرار المرقم (377) في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1950 من قبل الجمعية العامة إثر غزو قوات كوريا الجنوبية، والذي سمي بقرار (الإتحاد من أجل السلم)[3]، أو (الإتحاد من أجل السلام ( L'Union pour le maintien de lapaix)[4]، وبموجبه منحت الجمعية العامة سلطة إصدار التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما فيها استخدام القوات المسلحة للمحافظة على السلم أو إعادته إلى نصابه، وذلك في حال فشل مجلس المن في القيام بمسؤولياته في حفظ السلم والمن الدوليين، بصدد مسألة معينة، نظراً

---

[1] - انظر: المادة (12) من الميثاق، وكذلك د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي،ج2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص:205.

[2] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[3] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص:256، ود. سراج جميل زمزمي ود. محمود مسعد، المصدر السابق، ص:152، ود.عائشة راتب، المصدر السابق، ص:123.

[4] - د. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص:140.

لاستخدام أحد أعضائه الدائمين لحقه في الاعتراض[1]، وقد تكرر تطبيق قرار الإتحاد من أجل السلام بصدد المسألة الكورية سنة 1951 مرة أخرى، كما وتم تطبيقه أيضاً في كل من مشكلة التدخل السوفيتي في المجر سنة 1956، والعدوان الثلاثي على مصر في السنة ذاتها، وفي مشكلة الكونغو سنة 1960، وفي الحرب الهندية الباكستانية سنة 1972[2].

وبعد أن تطرقنا بشيء من الإيجاز إلى اختصاصات الجمعية العامة والقيود التي ترد عليها، ويجدر بنا أن نتناول أهم القواعد القانونية التي تحكم عمل الجمعية العامة، والتي ينبغي عليها مراعاتها عند إصدارها لأي قرار أو توصية يقعان ضمن دائرة اختصاصها وهذا ما سنتناوله في النقاط التالية:

## أولاً: انعقاد الجمعية العامة:

ليست الجمعية العامة بجهاز دائم الانعقاد[3]، وإنما تجتمع وفقاً للمادة (20) من الميثاق، في أدوار انعقاد عادية وفي أدوار انعقاد خاصة، إضافة إلى أدوار الانعقاد العاجلة التي نص عليها قرار (الإتحاد من أجل السلام)، السالف الذكر، وعليه فإن أدوار انعقاد الجمعية العامة على ثلاثة أنواع، وكما يلي:

### أ- أدوار الانعقاد العادية:

وهي دورة سنوية يبدأ انعقادها اعتباراً من الثلاثاء الثالث من شهر أيلول من كل عام، وتستمر اجتماعات الجمعية في هذه الدورات مدة تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر[4].

---

[1] - وللمزيد من التفصيل حول قرار (الإتحاد من أجل السلام) والخلافات الفقهية حول مشروعيته، انظر: د.محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص:139 وما بعدها، ود.عائشة راتب، المصدر السابق، ص:123 وما بعدها.

And also see: H.Kelsen. Op.Cit,P:51-58. The United Nations and the maintenance of International Peace and Security,Op,Cit,P:237-251.

[2] - انظر: د.محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص:209 الهامش.

[3] - د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص:140.

[4] - انظر:د.محمد السعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، بيروت: مطابع الأمل، مركز الكتب الثقافية، 1990، ص:71، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص:141.

**ب- أدوار الانعقاد الخاصة:**

وهذه الأدوار تنعقد كلما دعت الحاجة إليها بدعوة من الأمين العام بناءً على طلب مجلس الأمن، أو أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[1]، أو بطلب من الجمعية الصغيرة[2].

## جـ- أدوار الانعقاد العاجلة (أو الطارئة):

لم ينص الميثاق على هذا النوع من (أدوار الانعقاد)، بل أوجده قرار الإتحاد من أجل السلام، فبموجب هذا القرار يجوز دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد في الحالات الاستثنائية الطارئة التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليين للخطر، وذلك إذ تلقى السكرتير العام للأمم المتحدة طلباً بهذا الشأن من مجلس الأمن بموافقة تسعة من أعضائه (لا يشترط أن يكون من بينهم أصوات الدول دائمة العضوية)، أو من الجمعية العامة بموافقة أغلبية أعضائها، وفي هذه الحالة تعقد الجمعية العامة دورتها في خلال (24) ساعة من تلقي الطلب[3].

---

[1] - المادة (20) من الميثاق، ومن أدوار الانعقاد الخاصة، الدورة السادسة غير العادية التي عقدتها الجمعية العامة من 9 نيسان إلى أول أيار 1974، بناءً على طلب الجزائر وموافقة غالبية الدول الأعضاء لبحث موضوع (مشاكل المواد الأولية والتنمية)، انظر:د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص:141 الهامش.

[2] - د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص:255.
هذه الجمعية غير منصوص عليها في الميثاق، وقد تم تشكيلها أثناء الدورة الاعتيادية 1974، بناءً على اقتراح الولايات المتحدة، وهي تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ومهمتها القيام بوظائفها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وتوفيق التعاون ما بين الدول، وكان يجب أن يقتصر عمل هذه الهيئة على الفترة ما بين الدورتين الثانية والثالثة للجمعية العامة، ولكن على الرغم من معارضة روسيا والدول الشيوعية في خلق هذا الجهاز، تكرر تشكيله عند افتتاح الدورة الاعتيادية الثالثة للجمعية العامة، ثم وافقت الجمعية في 21 تشرين الثاني 1949 على تحويل الجمعية الصغيرة إلى جهاز دائم ينعقد بين الدورات الاعتيادية، (للتفصيل راجع: د. حسن العطار، المصدر السابق، ص:120-121، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص:255-256)، وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الصغيرة موجودة حتى الآن من وجهة النظر القانونية البحتة، إلاّ أن معارضة الإتحاد السوفيتي والدول الشيوعية لها أدت إلى تجميد نشاطها وتوقفها عن الانعقاد، انظر: د. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص:139، ود. جابر إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، بغداد: مطبعة دار السلام، 1978، ص:199.

[3] - انظر: د. عائشة راتب، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص:124، ود. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص:203، ود. محمد السعيد الدقاق ومصطفى سلامة

## ثانياً: عرض الموضوعات على الجمعية العامة:

قصر الميثاق حق عرض الموضوعات على الجمعية العامة بجهات معينة، **حددتها المادة (11 الفقرة 2) بالجهات التالية:**

أ- أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة .

ب- مجلس الأمن.

ج- الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويشترط لقبول الموضوعات التي تعرضها دولة غير عضو في الأمم المتحدة بموجب المادة (35 الفقرة 2)من الميثاق, التي أشارت إليها المادة المذكورة سابقا، أن تكون تلك الدولة طرفاً في النزاع المعروض وأن تقبل مقدماً بخصوص هذا النزاع بالتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في الميثاق.

وعلى هذا الأساس لا يجوز عرض الموضوعات على الجمعية العامة وإدراجها في جدول أعمالها أو مناقشتها أو إصدار توصية بصددها، ما لم تكن تلك الموضوعات معروضة من قبل الجهات المحددة في الميثاق، أما إذا كانت لجهات أخرى، غير ما ذكره أعلاه، موضوعات تهمها وترغب في عرضها على الجمعية العامة، فلا تستطيع ذلك إلاّ بطريقة غير مباشرة، وذلك يجعل أحد ممن يحق لهم عرض الموضوعات بتبني الموضوع وعرضها بنفسها[1].

فعلى سبيل المثال أن القيادات الكوردية وحكومة إقليم كوردستان العراق، التي انبثقت من خلال المسيرة النضالية الطويلة للشعب الكوردي، لا تستطيع أن تعرض مشاكلها ونزاعاتها مع الأطراف المجاورة على الجمعية العامة لمعالجتها، إلاّ من خلال إقناع عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعرض هذه المشاكل على الجمعية العامة، وهنا تلعب الدبلوماسية الكوردية دورها المؤثر

---

حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، المصدر السابق، ص:71، ولقد دعيت الجمعية العامة إلى عقد دورة انعقاد عاجلة بمقتضى قرارين صدرا عن مجلس الأمن في 3 و 4 تشرين الثاني 1956 للنظر في النزاع المسلح الذي نشب غي منطقة قناة السويس، وذلك بعد فشل مجلس الأمن في إصدار قرار بشأنه بسبب استخدام حق الفيتو من قبل بريطانيا وفرنسا، انظر: د. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص:69، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص:140 الهامش.

[1] - انظر: بنفس المعنى: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص:264.

في إيجاد أصدقاء من أصحاب القرار في الدول الأخرى والاتصال المباشر والمستمر مع الجهات الرسمية وغير الرسمية في مختلف الدول لتعريفهم بحقيقة قضية الشعب الكوردي وحقوقه الشرعية المغتصبة بهدف كسب تعاطفهم مع قضيته وتبنيها[1].

## ثالثاً: نظام التصويت في الجمعية العامة:

قبل التوصيات على قرارات أو توصيات الجمعية العامة، يسير العمل فيها منذ افتتاح الدورة الاعتيادية لحين انتهائها بمراحل مختلفة تبدأ بإجراء الانتخابات لاختيار رئيس الجمعية و (17) نائباً للرئيس، وأعضاء ورؤساء اللجان الرئيسية التابعة لها، ثم يبدأ ممثلو الدور بإلقاء خطبهم أمام الجمعية، وبعدها تقرر الجمعية جدول اعمالها الذي يعرض للدراسة، وقد تقوم بها الجمعية العامة بنفسها أو قد تعهد بها إلى لجنة من اللجان التابعة لها لدراسة الموضوع وتقديم تقرير عنه، ثم تأتي بعد ذلك المرحلة النهائية وهي تتمثل في عرض الموضوع على الجمعية العامة للنظر في تقرير اللجنة واتخاذ ما تراه بشأنه من قرارات وتوصيات[2].

---

[1] - وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الكوردية، ومنذ تأسيس البرلمان الكوردي وتشكيل حكومة إقليم كوردستان في 1991، قد نشطت بصورة ملفتة للنظر، وقد أكد الدبلوماسي الأمريكي السيد (فرانسيس ريتشارد دوني) على هذه الحقيقة أثناء مشاركته في مؤتمر (الكورد والبحث عن الهوية) المنعقد في الجامعة الأمريكية للفترة من (17-18) نيسان 2000، وفي مركز بحوث (مصطفى البارزاني)، عندما قال: (إن من المدهش حقاً أن يتمكن الكورد العراقيون، والذين كانوا يعدون في السابق من بين أكثر الناس المنعزلين ثقافياً وجغرافيا على هذا الكوكب، من تحقيق هذا التفاعل الكبير مع العالم الخارجي، بهذه الروحية والمهارة العالية، وإن نجاحهم المتنامي على الساحة العالمية حققوه بعد مشقة كبيرة، وذلك من خلال ملحمة وعملية تعلم مؤلمة)، وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن مركز بحوث (مصطفى البارزاني)الذي تم تأسيسه في الجامعة الأمريكية في 1999/6/24 في ذكرى ميلاد الخالد (مصطفى البارزاني) (1903/3/14-1979/3/1)، يعد بحد ذاته انتصاراً كبيراً للدبلوماسية الكوردية، وللمزيد من التفصيل حول جدول ‹مال المؤتمر وأصدائه في وسائل الإعلام العالمية، ونص كلمة كل من السيد نيجيرفان البارزاني رئيس مجلس الوزراء إقليم كوردستان والسيد (ريتشارد دوني) في المؤتمر، انظر مجلة (كولان العربي)، العدد (47) 30 نيسان 2000 السنة الرابعة، ص:6-18.

[2] - وللتفصيل حول المراحل التي تمر بها الموضوعات أمام الجمعية العامة، انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 265-268، ود. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 109.

وهنا يأتي دور أعضاء الجمعية العامة لبيان موقفها من مشروع القرار والتوصيات بشأن الموضوع المطروح، حيث يتم التصويت على القرار المعد من قبل الجمعية العامة . وقد حدد ت المادة (18) من الميثاق نظام التصويت المعمول به في الجمعية العامة، إذ أخذت بمبدأ الأغلبية كشرط لصدور قراراتها على أن يكون لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة صوت واحد، غير أن الميثاق ميز بين نوعين من الأغلبية وهما:

### أ- نظام أغلبية الثلثين:

ويكون في المسائل الهامة، وقد نصت عليه الفقرة (2) من المادة المذكورة بالقول: (تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت..) وقد حدد النص المسائل الهامة التي تدخل ضمن هذا النظام من التصويت وهي: (التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولي، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وانتخاب أعضاء مجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية...، وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها، وفصل الأعضاء، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية، والمسائل الخاصة بالميزانية) [1].

### ب- نظام الأغلبية البسيطة:

يطبق هذا النظام بموجب المادة (18 الفقرة 3) من الميثاق على المسائل الأخرى غير المشار إليها في الفقرة (2) السالفة الذكر، بما في ذلك تحديد طوائف المسائل الإضافية التي تتطلب لإقرارها أغلبية الثلثين[2].

وتتم عملية التصويت، كما أشرنا سابقا، على أساس صوت واحد لكل عضو في الأمم المتحدة، على أن يكون حاضراً ومشتركاً فعلاً في عملية التصويت[3]، ما ليم يكن متأخراً عن تسديد اشتراكاته المالية، ففي هذه الحالة يحرم من التصويت بشرط أن تكون تلك المتأخرات مساوية لقيمة الاشتراكات

---

[1] - المادة (8 الفقرة 2) من الميثاق، إضافة إلى مسائل تعديل الميثاق، والدعوة إلى عقد مؤتمر لإعادة النظر في الميثاق، انظر على التوالي: المادتين (8 و 10 و 109) من الميثاق.

[2] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 448.

[3] - المادة (18) من الميثاق.

المستحقة عليها عن السنتين الكاملتين السابقتين أو تزيد عنها، إلا إذا اقتنعت الجمعية العامة بأن عدم الدفع ناتج عن أسباب لا قبل للعضو بها[1].

ويكون التصويت في اجتماع علني ما لم تقرر الجمعية غير ذلك، وفي حالة انتخاب دولة أو شخص لمنصب معين فإن عملية التصويت تكون سرية، وتؤخذ الأصوات برفع الأيدي أ والوقوف، ويجوز أن يطلب عضو أخذ الأصوات بالنداء والإجابة بنعم أو لا[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين سواء كانت تلك السائل تشكل نزاعاً موافقاً دولياً فإنها لا تمتلك إلا صلاحية إصدار توصيات (Recomendations) مهما كان أسلوب التعبير عن هذه التوصيات[3].

وعلى الرغم من أن التوصيات غير ملزمة[4]، أي أن الدول الموجهة إليها لا تعد ملزمة بالخضوع لها، غير أن أهمية التوصية كوسيلة لممارسة الضغط الدولي من أجل إتباع سلوك معين، تنبع من كون الدول تتصرف بحرص في قبول أو رفض التوصية، وفي حالة رفضها تحاول تبرير ذلك الرفض بالاستناد إلى حجج وأسانيد قانونية أو عملية خشية أن تتعرض

---

(1) - المادة (19) من الميثاق.

(2) - انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 270، ود.أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 448.

(3) - انظر: د. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 125، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 273، ود.أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 461، ود. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 61، غير أن هناك من يذهب إلى أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بناءً على (قرار الاتحاد من أجل السلام) والمتضمنة تدابير عقابية يكون لها نفس قيمة قرارات مجلس الأمن، أي أنها تلزم من توجهت له بخطابها، إذ يؤكد أن القرار قد نال أغلبية ساحقة قريبة من الإجماع، كما أن تطبيقات هذا القرار قد تكررت على نحو يسمح بالقول بتكوين قاعدة عرفية مؤداها منح اختصاص جديد للجمعية في التصرف وفقا لنصوص الفصل السابع من الميثاق، د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 208-209.

(4) - انظر: د. محمد سعيد الدقاق، ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، المصدر السابق، ص: 83.

لانتقادات قد يسبب لها حرجاً سياسياً أو أدبياً هي في غنى عنها[1]، وهناك من يذهب إلى التوصيات يمكن أن تكتسب القوة القانونية الإلزامية إذا قبلت الدولة تنفيذها صراحة[2].

وبناءً على ما تقدم فإن عمل الجمعية العامة للاضطلاع بمهامها من خلال إصدار توصياتها محكوم بمجموعة من القواعد القانونية نص عليها الميثاق، وهذه القواعد، بطبيعتها تشك قيداً على حرية الجمعية لعامة للقيام بمهامها تلك، كما وإن إمكانية الجمعية في إصدار توصيات، بل حتى تنفيذ هذه التوصيات، تتوقف بالدرجة الأساس على مدى استجابة الدول الأعضاء ورغبتها في معالجة الموضوع المطروح، ابتداءً من عرضه على الجمعية العامة، ومروراً بالتصويت عليه، وانتهاءً بقبول الأعضاء تنفيذ الالتزامات التي تتضمنها تلك التوصيات.

## المطلب الثاني

## المتطلبات القانونية لصدور

## القرارات من مجلس الأمن

إن الوظيفة ا لرئيسية لمجلس الأمن هي المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وقد أشارت إلى هذه الوظيفة المادة (24) من الميثاق بقولها: (رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي...)

وبما أن حفظ السلم والأمن الدوليين يعد، كما سبق ذكره، من أسمى أهداف الأمم المتحدة، لذلك وزد الميثاق مجلس الأمن بسلطات واختصاصات واسعة لتمكين هذا الجهاز من تحقيق وبلوغ هذا الهدف، وقد قسم الميثاق هذه

---

(1) - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) - الكسندر يانكوف، الأمم المتحدة، صوفيا، 1965، ص: 106، أشار إليه: د. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 61.

الاختصاصات إلى طائفتين[1]، وأفراد لكل طائفة منها فصلاً خاصاً من فصول الميثاق وعلى النحو التالي:

**الطائفة الأولى**: وتتضمن الاختصاصات الممنوحة لمجلس الأمن لتسوية المنازعات الدولية بصورة سليمة، وذلك كلما تعلق الأمر بنزاع أو موقف يخشى معه تعكير صفو العلاقات الودية بين الدول أو كان من شأنه أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر[2]، وهذه الاختصاصات أشار إليها الفصل السادس من الميثاق، وقد حددها بما يلي:

1- فحص أي نزاع أو أي موقف يؤدي إلى احتكاك دولي، ويقرر مجلس الأمن في هذه الحالة ما إذ كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلام والأمن الدوليين[3].

2- دعوة أطراف النزاع إلى تسوية منازعاتها بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو باللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها[4]، ولأطراف النزاع في هذه الحالة الحرية المطلقة في اختيار الطريقة المناسبة لحل نزاعهم[5].

3- التوصية بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية وذلك في أية مرحلة من مراحل النزاع أو الموقف[6].

4- التوصية بما يراه ملائماً من الشروط لحل النزاع في حالة ما إذا أخفقت الدول المتنازعة في حل نزاعها بوسائل التسوية التي لجأت إليها، وذلك

---

[1] - د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 107.

[2] - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وللتفصيل حول اختصاص مجلس الأمن في تسوية المنازعات الدولية بموجب الفصل السادس، راجع: د. عائشة رابت، المصدر السابق، ص: 140-142، ود. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص: 115-120، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 232-234.

[3] - المادة (34) من الميثاق.

[4] - المادة (33) من الميثاق.

[5] - د. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 141.

[6] - المادة (36) من الميثاق.

إذا رأى المجلس أن استمرار النزاع من شأنه أن يعر ض السلم والأمن الدوليين للخطر[1].

**الطائفة الثانية:**

وتتضمن الاختصاصات الممنوحة لمجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان، ويعمل مجلس الأمن في هذه الحالات كأداة قمع لحفظ السلم والأمن الدوليين، وقد منح الميثاق سلطة تقديرية واسعة لمجلس الأمن للعمل وفق هذا الفصل، فهو يقرر، ابتداءً، بموجب المادة 39 من الميثاق، (ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان)[2].

كما أن سلطنه التقديرية تمتد إلى اختيار الوسيلة المناسبة لحل النزاع أو المواقف، إذ له أن يقدم في ذلك، أما مجرد توصية، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير[3] التي تتراوح بين التدابير المؤقتة، والتدابير غير العسكرية، وكما يلي:

---

[1] - المادة (37) من الميثاق.

[2] - إن قرار المجلس بتحديد وصف النزاع أو الموقف بحالة من الحالات الثلاث المذكورة يدخل في نطاق سلطته التقديرية الكاملة، حيث لا توجد ضوابط أو معايير محدد يلزم بها، فهو يضع ما يشاء من المعايير لتحديد الأحوال التي تعد تهديداً للسلم أو إخلالاً به أو عملاً من أعمال العدوان، وقد كان تعريف العدوان وتحديد المعتدي مثار صعوبة كبيرة منذ عهد عصبة الأمم، إلى أن توصلت لجنة تعريف العدوان التي شكلتها الجمعية العامة سنة 1967 إلى مشروع (تعريف العدوان) الذي أقرته الجمعية العامة في سنة 1974، (انظر د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 156)، وللتفصيل حول تعريف العدوان وأعمال اللجنة المذكورة، والاختلافات الفقهية حوله راجع: د. صلاح الدين أحمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 17، وما بعدها، وحول تعريف تهديد السلم والإخلال به انظر: د. جابر إبراهيم الرواي، المصدر السابق، ص: 143 وما بعدها، وعلاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 79-81.

[3] - انظر: المادة (39) من الميثاق، وذلك لأن الميثاق لم يحدد العقوبات حسب وصف الحالة التي يقررها المجلس، أي أن مجلس الأمن حتى إذ قرر وجود حالة من حالات العدوان فله أن يكتفي، إن أراد، بإصدار التوصيات التي لا تلزم قانوناً الدول الأعضاء، انظر: د. عطية حسين أفندي عطية، المصدر السابق، ص: 140.

## 1- التدابير المؤقتة [1]:

وقد طبق مجلس الأمن تلك التدابير في نزاعات ومواقف دولية مختلفة وهي تتمثل عادة بوقف إطلاقا لنار، والامتناع عن القيام بعمل أو بأعمال معينة، وإبرام اتفاقيات الهدنة، وسحب القوات، ...الخ[2].

ويلاحظ أن الكتاب قد اختلفوا في تحديد طبيعة القرارات الصادرة بموجب المادة (40) من الميثاق، فيرى فريق ومن بينهم (لوتر باخت)، بأن التدابير المؤقتة الصادرة بموجب المادة (40) من الميثاق (لها معنى الأمر) [3]، في حين يرى آخرون أن تلك التدابير ليست لها صفة الإلزام إذ باستطاعة من وجهت إليه رفضها[4].

وعلى الرغم من أن الرأي الثاني يتفق مع ما استخدمه النص من تعبير (أن يدعو: Call upon)، غير أن هذه الدعوة، كما أشارت إليها المادة (40)، تقترن بتنبيه أطراف النزاع إلى أن عدم استجابتهم لها سيدخل في حسابات

---

[1] - انظر: نص المادة (40) من الميثاق.

[2] - مثال ذلك قرار مجلس الأمن المرقم (209) لسنة 1965 في النزاع الهندي الباكستاني بشأن كشمير، وكذلك قرارها المرقم (211) في نفس العام، بسحب جميع القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها الدولتان قبل الخامس من آب 1965، وقرار مجلس الأمن في 22 تموز سنة 1960 بشأن الحالة في الكونغو، حيث طلب من جميع الدول الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه إعاقة إقرار النظام العام وممارسة حكومة الكونغو لسلطتها، (للتفصيل راجع: د. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص: 132-133، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 240-241، ود.إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 156-157)، ومن القرارات التي صدرت بحق العراق في هذا المجال، قرار مجلس الأمن المرقم (660) الصادر في 2 آب/أغسطس 1990 إثر احتلال الجيش العراقي للكويت الذي طالب فيه المجلس من العراق سحب جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في (1) آب/أغسطس 1990، وقد أشار القرار صراحة إلى أنه يتصرف بموجب المادتين 39 و 40 من الميثاق.

[3] - نقلا عن: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 87، ويذهب د. إبراهيم أحمد شلبي إلى الاتجاه نفسه إذ يقول بهذا المعنى: (وعلى العكس مما قد يفهم من عبارة المادة (39) فإن ما يصدر عن المجلس تطبيقاً لأحكام الفصل السابع... تعد قرارات ملزمة للدول)د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 321.

[4] - انظر: د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، المصدر السابق، ص: 954، ود. عطية حسين أفندي عطية، المصدر السابق، ص: 141، ود. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص: 133.

المجلس فيما يتخذه من تدابير لاحقة[1]. لذلك فإن الدول الموجهة إليها الدعوة، وكما يذهب إليه الدكتور عبد الواحد محمد الفار، تجد نفسها مجبرة على تنفيذ تلك التدابير تلافياً لما يحدثه الرفض من أثر سلبي[2].

## 2- التدابير غير العسكرية:

وهذه التدابير تضمنتها المادة (41) من الميثاق التي نصت على ما يلي: (لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية).

ويفهم من هذه المادة أن (التدابير غير العسكرية) المذكورة لم ترد على سبيل الحصر بل جاءت على سبيل المثال إذ استخدم النص عبارة (ويجوز أن يكون من بينها) بمعنى أن لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير أخرى كما يراه مناسباً لتنفيذ قراراته[3].

## 3- التدابير العسكرية:

منح الميثاق سلطة استخدام التدابير العسكرية لمجلس الأمن بموجب المادة (42) التي جاء فيها: (إذ رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي

---

[1] - ويلاحظ أن عدم استجابة العراق لقرار مجلس الأمن (660)، المشار إليه سابقا، بحسب قواته من الكويت، أعقبه اتخاذ مجلس الأمن تدابير لاحقة أكثر صرامة لضمان امتثال العراق لدعوته بسحب القوات، من خلال مجموعة قرارات بدأت بفرض الحصار الاقتصادي عليه بموجب قراره المرقم 661 في 6 آب 1990 إلى أن إذن المجلس، بقراره المرقم (678) في 29 تشرين الثاني 1990، للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة في حالة عدم امتثال العراق لقراراته السابقة وخاصة القرار (660) وسحب قواته في موعد أقصاه (15 كانون الثاني 1991).

[2] - د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 240.

[3] - انظر: د. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص: 124، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 157، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 241.

أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة).

وتعد هذه المادة - بحق - الحجر الأساس لتحقيق الأمن الجماعي الذي انتهجته الأمم المتحدة للمحافظة على أهم أهدافها المتمثلة في حفظ السم والأمن الدوليين[1].

ولمجلس الأمن سلطة تقديرية في تطبيق أي من المادتين (41) و (42)، إذ أن تتابعهما لا يعني استخدام التدابير غير العسكرية ثم التدابير العسكرية، بل أنه يقرر التدابير التي يراها مناسبة دون التقييد بتدبير معين[2]. وفي الحالتين يعد قرار مجلس الأمن ملزماً لجميع أعضاء الأمم المتحدة وفقا للمادة(25) من الميثاق[3].

وبعد هذا العرض السريع لاختصاصات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين طبقا للفصلين السادس والسابع من الميثاق، يلاحظ أن هناك تفاوتاً في سلطات واختصاصات مجلس الأمن في كل من الطائفتين المذكورتين من حيث الوسائل القانونية التي منحت للمجلس لممارسة هذه السلطات والاختصاصات، فالوسائل القانونية المستعملة في الطائفة الأولى تتمثل - كقاعدة عامة - في (التوصيات) التي لا تلزم بالضرورة من توجه إليه، في حين أن الوسائل القانونية المستعملة في الطائفة الثانية من الاختصاصات والسلطات تتمثل - كقاعدة عامة- في القرارات الملزمة لمن توجهت إليه[4].

وهذا الاختلاف في القيمة القانونية للوسائل المستخدمة لممارسة مجلس الأمن اختصاصاته يقودنا إلى نتيجة مهمة تتعلق بمدى فاعلية تدخلات الأمم

---

(1) - د. عبد الواحد محمد الفار ، المصدر السابق، ص:242.

(2) - انظر: د. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص: 139، ود. سراج جميل زمزمي ود. محمود مسعد، المصدر السابق، ص: 171.

(3) - انظر: المادة (25) من الميثاق، وانظر كذلك: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 243.

(4) - انظر مقدمة التقرير السنوي المقدم من قبل الأمين العام إلى الجمعية العامة للفترة ما بين 16 حزيران سنة 1960 إلى 15 تموز سنة 1961، أشار إليه: د. محمد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 172.

المتحدة لتحقيق أهدافها، إذ تتوقف فاعلية هذه التدخلات وضمان نجاحها على اختيار مجلس الأمن، وفق سلطته التقديرية، الوسيلة القانونية التي يعمل بموجبها، حيث أن هذه الفاعلية وهذا الضمان يكونان أكبر وأكثر عندما يتصرف المجلس وفقاً للفصل السابع، وهذا بعكس ما لو تصرف وفقاً للفصل السادس، الذي يعزى إليه بعض حالات فشل الأمم المتحدة في تدخلاتها لحل المنازعات الدولية الخطيرة، وخير دليل على ذلك فشلها في التدخل في الحرب العراقية الإيرانية، التي وإن قرر مجلس الأمن وقف القتال بين الطرفين المتحاربين في قرارات عديدة[1]، إلا أن هذه القرارات، كونها لم تتضمن آليات أو تدابير معينة لتنفيذها، لم تطبق طوال سنوات الحرب الثمانية ولم تنته هذه الحرب لحين اتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار طوعاً.

وعلى الرغم من أن الميثاق منح مجلس الأمن اختصاصات وسلطات واسعة غير أنه يمكن ملاحظة القيود التالية على تلك الاختصاصات والسلطات:

1- **القيود الواردة على نوع النزاع أو الموقف الذي يروم المجلس التدخل فيه:** إذ يشترط أن يكون هذا النزاع أو الموقف ذا صفة دولية، ففي حالة تدخله بموجب الفصل السادس يجب أن يكون النزاع أو الموقف مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أو مما يؤدي إلى احتكاك دولي[2]. أما إذا تدخل بموجب ا لفصل السابع فيجب أن يكون ذلك النزاع أو الموقف من النوع الذي يخل بالسلم الدولي أو يهدده أو أن يكون ذلك النزاع أو الموقف من النوع الذي يخل بالسلم الدولي أو يهدد أو يكون عملاً من أعمال العدوان[3].

2- **القيد الوارد في المادة (36):** إذ على المجلس، عند إصدار توصية بموجب المادة المذكورة، مراعاة ما اتخذه الطرفان المتنازعان من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهما.

---

[1] - صدرت عن مجلس الأمن خلال الحرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، 9 قرارات و 10 بيانات ومن أبرزها القرار المرقم (598) الذي لا يزال غير منفذ في بعض فقراته حتى الآن، انظر: د. مصطفى الأنصاري، العراق والأمم المتحدة (1990-1997)، من إصدارات بنك المعلومات العراقي، 1998، ص: 7-8.

[2] - انظر: المواد من (33) إلى (37) من الميثاق.

[3] - انظر: المادة (39) من الميثاق.

3- **القيد الوارد في المادة (40):** إن مجلس الأمن عند دعوته الأطراف المتنازعة للأخذ بالتدابير المؤقتة التي يختاره، يجب أن لا تخل هذه التدابير بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو مراكزهم.

4- **القيد الوارد على اختصاصات المجلس في حالة اتخاذه للتدابير العقابية:** إن التدابير المنصوص عليها في المادتين (41) و (42) هي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وهذا ما أشارت إليه صراحة المادة (41) بقولها: (لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ... لتنفيذ قراراته ..) وهذا يعني ضمناً أنه يشترط صدور قرار سابق من المجلس يدعو أطراف النزاع إلى وقف الأعمال التي تهدد السلم والدولي أو تخل به أو التي تشكل العدوان لتطبيق المادتين (41) و (42) [1]، فالقرار بوجود إخلال السلم، أو خرق له، أو عمل من أعمال العدوان، يعد شرطاً مسبقاً لقيام مجلس الأمن بممارسة صلاحياته وفقاً للمادتين المذكورتين[2].

لذلك يذب البعض إلى أنه عندما تقترف دولة ما عملاً خطيراً مثل (العدوان)، فإذا أصدر المجلس قراراً باللجوء للقوة ضد المعتدي فإن هذا يعتبر قراراً غير شرعي لأنه لم تسبقه أية محاولة سلمية أو فرض عقوبات أخرى.

للتوصل إلى وقف العمل العدواني غير المشروع[3].

5- **القيد الوارد في المادة (24 الفقرة 2):** فمجلس الأمن في أداء واجباته، التي ذكرناها، يعمل وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وهذا ما نصت عليه المادة (24 الفقرة 2) إذ جاء فيها: (يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها...)، وعليه فإن مجلس الأمن عند قيامه بواجباته، سواء من خلال إصدار التوصيات أو القرارات، يجب أن يكون الغرض منها تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، التي سبق

---

[1] - انظر: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 237.

[2] - انظر: علاء الدين حسين مكي خماس، المصدر السابق، ص: 75، وهناك من يرى بأنه يلزم أيضاً لتطبيق المادة (40) من الميثاق صدور مثل هذا القرار، انظر: المصدر السابق.

[3] - انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس والآن ديمس. النظام العالمي الجديد (2)، الأمم المتحدة: الشرعية الجائزة، تعريب د. فؤاد شاهين، ط 1، بنغاري: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص: 43.

شرحها، وعلى أن لا تؤدي تلك التوصيات أو القرارات إلى خرق مقاصد أو مبادئ الأمم المتحدة وخاصة تلك المنصوص عليها في المادتين (1) و (2) من الميثاق، وفي مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلة للدول، بمعنى أن مجلس الأمن لا يستطيع إصدار أية توصية أو قرار في المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، إلا إذا كان المجلس يعمل وفقاً للفصل السابع من الميثاق، وبعكسه فإن تصرفات تعد خرقاً للميثاق وتعسفاً أو تجاوزاً في استخدام سلطاته التي رسمتها نصوص الميثاق[1].

بعد أن تناولنا اختصاصات مجلس الأمن وصلاحياته في إصدار التوصيات والقرارات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين والقيود التي ترد عليها، بقي لنا أن نبحث في الآليات والقواعد القانونية التي تحكم عمل المجلس لإمكان إصدار هذه التوصيات والقرارات ، والتي سنتطرق إليها خلال نقطتين وهما:

**أولاً:** اجتماعات مجلس الأمن

**ثانياً:** نظام التصويت فيه [2]

## أولاً: اجتماعات مجلس الأمن:

إن (السرعة والفاعلية) هما الأساس الذي ترتكز عليه فكرة إنشاء مجلس الأمن[3]. لذلك أراد واضعو الميثاق أن يكون المجلس في وضع يسمح له بالانعقاد في أي وقت لمواجهة الحالات الخطيرة والمواقف الطارئة[4]. حيث

---

[1] - انظر بهذا المعنى: د. نزار جاسم العنكبي، المصدر السابق، ص: 13.
J. G Starke. Op. Cit. P: 694.

[2] - أما بالنسبة لعرض الموضوعات على مجلس الأمن، فإن الجهات التي يحق لها عرض الموضوعات عليه حددها الميثاق بالجهات التالية: الدول الأعضاء (المادة 35 الفقرة 1)، الدول غير الأعضاء (المادة 35 الفقرة 2)، الجمعية العامة (المادة 11 الفقرة 3)، الأمين العام (المادة 99)، وقد سبق وأن أبدينا ملاحظاتنا حول تأثير هذا التحديد عند تطرقنا لعرض الموضوعات على الجمعية العامة، لذلك نحيل القارئ إليها.

[3] - د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 20-21.

[4] - انظر: د. حسن نافعة المصدر السابق، ص: 101.

ألـزم الميثـاق الـدول الأعضـاء فـي المجلـس أن يكـون لهـا تمثيـل دائـم فـي مقـر الهيئة[1].

ويعقد المجلس اجتماعات دورية بموجب المادة (28 الفقرة 2)، ووفقاً للائحته الداخلية التي وضعها المجلس عام 1946، تعقد هذه الاجتماعات مرتين في السنة وفي الأوقات التي يحددها المجلس[2]. وباستثناء ذلك يتولى رئيس المجلس الدعوة إلى الاجتماع في أي وقت يراد، بشرط أن لا تزيد الفترة بين انعقاد الجلسات عن أربعة عشر يوما[3].

وتكون اجتماعات المجلس في مقر الأمم المتحدة، ويجوز له أن يعقد اجتماعات خارج المقر، إذ رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله[4].

ويتولى الأمين العامة للأمم المتحدة إعداد جدول الأعمال المؤقت للمجلس ويقدمه لرئيس المجلس الذي يعرضه بدوره على المجلس لإقراره، ثم يبحث المجلس المسائل الواردة في جدول أعمال دورته[5].

---

(1) - انظر: المادة (28 الفقرة 1) من الميثاق، والعضوية في مجلس الأمن نوعان: الأعضاء الدائمون، وعددهم خمس دول ورد ذكرهم في المادة (23 الفقرة 1) من الميثاق بالاسم وهو (جمهورية الصين، فرنسا، والاتحاد السوفيتي (التي أصبحت روسيا وريثته بعد تفككه)، والمملكة المتحدة البريطانية، والولايات المتحدة الأمريكية)، والأعضاء غير الدائمين (المنتخبين)، وعددهم عشرة بموجب تعديل الفقرة (1) من المادة (23) بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم 1991، (انظر: د. مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 245)، وتنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، وهي تراعي في ذلك اعتبارين: الأول يتعلق بمدى مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، والثاني يتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل، انظر: المادة (23 الفقرة 1) من الميثاق.

(2) - القاعدة (4) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمن أشار إليه: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 214، ويشير البعض إلى أن مجلس الأمن لم يقع بهذه الاجتماعات الدورية لحد الآن، انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 102.

(3) - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولي، المصدر السابق، ص: 214، ود. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 102، وإبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 161.

(4) - المادة (28 الفقرة 3) من الميثاق.

(5) - انظر: د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 161.

**ولسنا بصدد التفصيل فيما يجرى في الجلسات، ولكننا نود أن نذكر بأن المجلس عند بحث ومناقشة أية مسألة من المسائل المعروضة عليه يتقيد بالإجراءات التالية.**

1- لا يجوز مناقشة أية مسألة غير مدرجة في جدول أعمال المجلس، ما عدا المسائل التي لم يتم النظر فيها خلال اجتماع سابق، أو المسائل التي كان المجلس قد قرر تأجيل النظر فيها[1].

2- ألزمت اللائحة الداخلية لمجلس الأمن، الأمين العامة للأمم المتحدة بتبليغ الأعضاء بجدول الأعمال قبل ثلاثة أيام على الأقل من عقد الاجتماع، إلا انه من الممكن، في حالات طارئة أن يقوم بذلك في ذات الوقت الذي يخطر فيه المجلس بالاجتماع[2].

3- يتعين على مجلس الأمن، متى أدرج النزاع في جدول أعماله، ان يدعو أطراف النزاع إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون لها حق التصويت، وفي حالة كون أحد طرفي النزاع أو كليهما دولة غير عضوة في الأمم المتحدة يضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراكها في تلك المناقشات.

ثانياً: نظام التصويت في مجلس الأمن:

يعد نظام التصويت المعمول به في مجلس الأمن أحد السمات الرئيسة المميزة لهذا الجهاز عن غيره من أجهزة الأمم المتحدة [3]. بل أن هذا النظام يعد من أهم وأخطر ما جاء في الميثاق، وذلك لأن نشاط المجلس وممارسته لاختصاصاته الخطيرة، التي سبق شرحها، تتوقف على تطبيق نظام التوصيات

---

[1] - القاعدة (7) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمن.

[2] - المادة (32) من الميثاق، لذلك نحد بأن كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا كثيراً ما رفضتا قرارات اتخذها مجلس الأمن بحجج مختلفة بينها، عدم التشاور معهما بشأن الموضوعات التي صدرت من أجلها القرارات، انظر: د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، المصدر السابق.

[3] - د. مصطفى سلامة حسين، المصدر السابق، ص: 92.

في هذا الجهاز[1]. بل هناك من يذهب إلى أن فاعلية الأمم المتحدة برمتها تتوقف على ذلك النظام[2].

وقد وضعت المادة (27) من الميثاق، الأحكام الخاصة بنظام التصويت في مجلس الأمن، **وهذه الأحكام تضمنت أربعة مبادئ وعلى النحو التالي:**

1- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

2- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه[3].

3- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى (غير الإجرائية) كافة، بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، على أن تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة.

4- إن القرارات التي يتخذها المجلس في المسائل غير الإجرائية المتعلقة بحل النزاعات حلاً سلمياً المنصوص عليها في الفصل السادس،

---

[1] - د. محمد السعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، المصدر السابق، ص: 92، تكمن خطورة سلطات مجلس الأمن في كون قراراته نهائية ولا تخضع لأية رقابة سواء من قبل الجمعية العامة أو من قبل محكمة العدل الدولية، ويذهب البعض إلى أن هذه الرقابة وإن لم تكن ضرورية عند إنشاء المنظمة، إذ كان تركيبه مجلس الأمن يضمن لجميع الدول نوع من الحصانة أمام سلطات مجلس الأمن بسبب وجود التوازن بين القوى المتمثلة فيه، غير أنه بعد نشوء النظام العالمي الجديد باتت هذه الرقابة ضرورية لفحص مدى تطابق تلك القرارات مع ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية،( انظر باتريسكو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 63) لذلك تعد الدعوة لإقامة الرقابة على أعمال مجلس الأمن أحد المشروعات التي ما يزال البعض ينادي بها لإصلاح الأمم المتحدة، وقد أشار بعض أعضاء معهد القانون الدولي في تقرير حول موضوع الرقابة على قرارات مجلس الأمن إلى هذه المسألة بالقول: (لا يجوز أن تبقى قرارات مجلس الأمن غير قابلة للرقابة إلى الأبد)، انظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.

[2] - محمد السعيد الدقاق، ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، المصدر السابق، ص: 92.

[3] - كان هذا العدد عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة سبعة أعضاء، ولكن تم تعديل هذه الفقرة، بعد زيادة أعضاء الأمم المتحدة، لتصبح الأغلبية المطلوبة تسعة أصوات بدلاً من سبعة، انظر: د. علي صادق أبو هيف، المصدر السابق، ص: 932.

والمادة (52 الفقرة 3) من الميثاق، لا يجوز أن يشترك في التصويت عليها من كان طرفا في النزاع[1].

ويتضح من هذه المبادئ أن الميثاق وضع نظامين مختلفين للتصويت يختلف حسب نوع المسألة المطروحة أمامه، أولهما خاص بالمسائل الإجرائية، وثانيهما خاص بالمسائل الأخرى غير الإجرائية، والتي عرفت (بالمسائل الموضوعية) [2].

فبموجب النظام الأول يكفي لصدور القرار في المسائل الإجرائية موافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمن حددتها المادة (27 الفقرة 2) بتسعة أصوات على الأقل [3]، من غير أن تتميز بين قيمة أي صوت من هذه الأصوات،أما بالنسبة للنظام الثاني، فمع أنه يتطلب لصدور قرارات مجلس الأمن في المسائل غير الإجرائية (أو الموضوعية) موافقة أغلبية لا تقل عن تسعة أصوات أيضا، غير أنه ميز بين قيمة تلك الأصوات إذ يشترط أن لا يكون من بين الرافضين للقرار صوت عضو من الأعضاء الدائمين، وهذا يعني الاعتراف بحق الاعتراض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أي أنه إذا اعترض أي من هذه الدول على مشروع قرار معين امتنع الاستمرار في الاقتراع عليه، أما إذا جاء الاعتراض عند الاقتراع عليه، سقط القرار[4]، ويطلق على هذا الحق (حق الفيتو Veto Right) [5].

---

[1] - انظر: المادتين (27) من الميثاق، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 164-465.

[2] - المصدر السابق، ص: 165.

[3] - ويطلق البعض على هذا النوع من الأغلبية (أغلبية ثلاثة أخماس...)، د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 303.

[4] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 180.

[5] - و (الفيتو) كلمة لاتينية، لغة تعني (أنا أمنع) وفي غير اللغة، تعني السلطة والسياسية التي تتمتع بها مؤسسة أو جماعة أو شخص لمنع قرار أو إجراء من الحصول على الموافقة اللازمة لإقراره نهائياً، وقد يكون (الفيتو) مطلقاً أو مشروطاً، حيث يمكن تجاوزه أو نقضه بإجراء أصولي معين، كما قد يكون دائماً أو محدداً زمنياً (انظر: د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، المصدر السابق: ص: 8)، ويلاحظ أن (حق الفيتو) الذي يمتلكه الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هو حق مطلق إذ لا يمكن تجاوزه أو نقضه بعد استعمال العضو له، كما وأنه حق مطلق إذ لا يمكن تجاوزه أو نقضه بعد استعمال العضو له، كما وأنه حق دائم غير محدد بزمن معين، إلا إذا أتم تعديل الميثاق، وبما أن التعديلات التي تدخل

**وقد أثارت المادة (27)، السالفة الذكر، بعض المشاكل فيما يتعلق بتطبيقاتها في الأمور التالية:**

**1- التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية:**

على الرغم من أهمية التمييز بين المسائل الموضوعية التي يمنح الميثاق للدول الدائمة العضوية الحق في استخدام (الفيتو)، وبين المسائل الإجرائية التي لا يجوز فيها استخدم هذا الحق، نجد بأن الميثاق لم يحدد تلك المسائل ولم يضع معياراً للتفرقة بينهما. وذلك بعكس نظام التصويت في الجمعية العامة، الذي كما سبق شرحه، حدد المسائل الهامة التي يجري التصويت عليها بأغلبية الثلثين تمييزاً عن المسائل الأخرى التي لا يتطلب سوى الأغلبية البسيطة.

ويستند الفقه عادة في التمييز بين المسائل الإجرائية وغير الإجرائية إلى ما جاء في مذكرة (التصريح المشترك) للدول الكبرى بتاريخ 7 حزيران 1945 في مؤتمر سان فرانسيسكو،إذ جاء فيها: أن المسائل التي وردت في المواد (28، 29، 30، 31، 32) من الميثاق تعد من المسائل الإجرائية وهذه المسائل تشمل (تمثيل أعضاء المجلس تمثيلاً دائماً في مقر المنظمة، وتعيين عقد اجتماعات دورية للمجلس، وعقد اجتماعات المجلس في غير مقر الهيئة، وإنشاء فروع ثانوية للمجلس، ووضع المجلس لائحة إجراءاته، واشتراك عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن بدون تصويت، في مناقشة أية مسألة تعرض على المجلس إذا كانت مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص، ودعوة أية دولة تكون طرف في نزاع معروض على المجلس لبحثه إلى الاشتراك في المناقشات دون أن يكون لها حق التصويت) [1]،

---

على الميثاق بموجب المادتين (108 و 109) لا تكون سارية المفعول إلا إذا وافقت عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة وصادقت عليها أغلبية الدول الأعضاء ومن بينها جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، مما يعني أن إبطال هذا الحق أو تعديله يتوقف على التنازل الطوعي لهذا الحق من قبل الدول الخمس دائمة العضوية مجتمعة.

[1] - انظر: د. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 135-139، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 125، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 303-320.

وكذلك إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وحذفها، ووقف وتأجيل اجتماع معين[1].

أما غير ذلك من المسائل فقد قرر (التصريح المشترك)، بأنها تعد من المسائل الموضوعية (أو غير الإجرائية) [2]، وهي تتمثل في سلطات مجلس الأمن فيما يتعلق بواجباته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، والتوصية بتعين السكرتير العام للمنظمة [3].

وبما أن تعداد هذه المسائل لم يأت على سبيل الحصر[4]، لذلك ثار موضوع الخلاف حول اعتبار مسألة ما من المسائل الإجرائية أو من المسائل الموضوعية في أذهان واضعي (التصريح المشترك)، السالف الذكر، ولمعالجة هذا الخلاف قرر التصريح: أن مسألة الفصل فيما إذا كانت مسألة بعينها مسألة موضوعية أو إجرائية هي أمر يدخل في دائرة المسائل الموضوعية، ويجب أن يصدر القرار بها بموافقة سبعة (تسعة بعد التعديل) من أعضاء مجلس الأمن يكون من بينهم الأعضاء الخمس الدائمون فيه[5]. وبمعنى آخر، فإن الفصل فيما

---

[1] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 470، بالإضافة إلى مسألة إحالة نزاع أو موقف معين إلى الجمعية العامة في حالة فشل مجلس الأمن في إصدار القرار بشأنه لتطبيق قرار الاتحاد من أجل السلام، انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص: 115، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 257.

[2] - د. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 136.

[3] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 470، ويلاحظ أن هناك مسائل غير إجرائية لا يجوز استخدم حق الفيتو استثناءً من القاعدة العامة، وذلك بموجب نصوص صريحة في الميثاق، كالدعوة إلى عقد مؤتمر لتعديل الميثاق، أو في نظام الأساس لمحكمة العدل الدولية فيما يخص انتخاب قضاة هذه المحكمة، انظر المادة (109 الفقرة 1) من الميثاق والمادة (10 الفقرة 2) من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، وانظر كذلك: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 470، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 126-127.

[4] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 47.

[5] - انظر: د. عائشة رابت، المصدر السابق، ص: 136، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 181، ود. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص: 118.

إذا كانت مسألة ما خاضعة للفيتو يخضع ذاته للفيتو، وهذا ما يطلق عليه اسم (الفيتو المزدوج أو المضاعف Double Veto) [1].

## 2- التفرقة بين النزاع والموقف:

سبق وأن ذكرنا بأن المادة (34) من الميثاق نصت على أن (لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي...) وبما أن المادة (27 الفقرة 3) من الميثاق تقضي بامتناع عضو مجلس الأمن عن التصويت إذا كان طرفاً في (نزاع) معروض على المجلس لحله سلمياً، لذلك ظهرت الحاجة إلى التفرقة بين ما يعد (نزاعا) وما يعد (موقفاً)، بحيث إذا كان العضو طرفا في نزاع معين وجب عليه الامتناع عن التصويت، تطبيقاً لمبدأ (لا ينبغي للشخص أن يكون خصماً وحكماً في ذات الوقت)، أما إذا كان طرفاً في موقف معين يؤدي إلى احتكاك دولي فيجوز له الاشتراك في التصويت[2].

ويلاحظ أنه على الرغم من أن الميثاق قد ميز في الحكم بين كل من النزاع (Dispute)، والموقف (Situation)، غير أنه لم يتضمن أية نصوص يمكن الاستعانة بها للتفرقة بينهما[3]. ورغم إثارة هذه المسألة مرات عديدة أمام مجلس الأمن غير أن الأخير لم يقم بوضع المعيار اللازم لهذا التمييز، إذ يجري العمل داخل المجلس على أن يمتنع أعضاؤه مختارين عن الإدلاء بأصواتهم في الشكوى المقدمة ضدهم[4].

---

[1] - د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 218، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 125، ويذكر أن (الفيتو المزدوج) لم يستخدم بكثرة، ومن الأمثلة عليه، عرض مشروع قرار مجلس الأمن بتشكيل لجنة للنظر في إدعاء حكومة شيلي بوجود تهديد للسلم العالمي في جيكوسلوفاكيا بعد الانقلاب الشيوعي، فأعلن مندوب الاتحاد السوفيتي (السابق) أن تشكيل هذه اللجنة هو مسألة موضوعية، خلافاً لوجهة النظر الأمريكية التي كانت تعد هذه المسألة من بين المسائل الإجرائية، وحين التصويت استعمل الاتحاد السوفيتي حق الفيتو ضد اعتبار هذا التشكيل مسألة إجرائية، وبذلك أصبحت المسألة من المسائل الموضوعية، ولدى تقديم الاقتراح بتشكيل اللجنة صوت الاتحاد السوفيتي ضده مستعملة حق الفيتو للمرة الثانية.
انظر: د. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 132.

[2] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 182.

[3] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 471.

[4] - انظر: د, حسن الجلبى، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 128، ود. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 138، ومع ذلك فقد حاول الفقه وضع بعض العناصر التي من

### 3- امتناع عضو دائم عن التصويت أو تغيبه عن حضور جلسات المجلس:

يستفاد من التفسير الحرفي لنص الفقرة (3) من المادة (27) من الميثاق ضرورة موافقة الدول الخمس دائمة العضوية على القرارات التي يروم المجلس إصدارها في المسائل الموضوعية، وهذا يعني ضمناً أن امتناع أي من الدول عن التصويت أو تغيبها عن حضور الجلسة يعد بمثابة اعتراض على القرار، ولكن مع ذلك، فقد جرى العمل في مجلس الأمن ومنذ 1946 على عدم اعتبار امتناع العضو الدائم عن التصويت من قبيل استخدام حق الاعتراض على القرار، وبالتالي لا يعد حائلاً دون صدوره، متى توافرت له الأغلبية المطلوبة (9 أصوات) لإصداره[1]. وقد فسر الفقه امتناع العضو الدائم عن التصويت تفسيرات شتى، فمنهم من اعتبره موافقة ضمنية على القرار، ومنهم من يذهب إلى أن العضو الممتنع عن التصويت (يعبر عن عدم قبوله تماماً للقرار وعدم رفضه له كلياً، وبهذا يتخلص من مسؤولية تأييد مشروع لا يوافق عليه كله أو على بعض أجزائه، مع تمكين المجلس من إصدار قراره إذا نال الأغلبية المطلوبة) [2].

وقد تعرض المجلس لمشكلة أخرى ألا وهي تأثير غياب أحد الأعضاء الدائمين أو بعضهم عن حضور جلسات المجلس فيما يصدره من قرارات، وقد أثيرت هذه المشكلة بمناسبة انسحاب الاتحاد السوفيتي (السابق) من جلسات

---

الممكن أن تساعد على التمييز بين النزاع والموقف، وللتفرقة بينهما نحيل القارئ إلى المصادر التالية: د. عطية حسين أفندي عطية، المصدر السابق، ص: 135-136، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 181-182، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 172-173، ود. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 471.

[1] - انظر: د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 168-169، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 308-309، ود. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 129، ود. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 191.

[2] - انظر: د.إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 169، ود. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 129-130.

مجلس الأمن في عام 1946، عند نظر المجلس للنزاع بينه وبين إيران[1]. ثم تكررت إثارتها مرة أخرى عام 1950، عندما انقطع الاتحاد السوفيتي عن حضور جلسات المجلس ولمدة 6 أشهر احتجاجاً على رفض المجلس قبول مندوب الصين الشعبية (حكومة ماوتسي تونغ) محل مندوب الصين الوطنية (حكومة تشان كاي تشك) في مجلس الأمن[2].

وقد صدرت في تلك الفترة (أي فترة غياب المندوب السوفيتي) عدة قرارات من المجلس، ومن أهمها قراراته الخطيرة بالتدخل في الحرب الكورية[3]. وبسبب رفض الاتحاد السوفيتي الاعتراف بمشروعية القرارات التي صدرت في غيابه، ثار الخلاف حول حكم امتناع أحد الأعضاء الدائمين عن حضور جلسات المجلس، وقد انقسمت الآراء حول ذلك إلى اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول لا يرى في تغيب عضو عن جلسات المجلس أثراً يختلف عن الامتناع عن التصويت، بمعنى آخر أن التغيب لا يعد اعتراضاً على القرار وبالتالي لا يشكل عرقلة أمام صدور القرار، في حين يرى الاتجاه الثاني أن التغيب يعد بمثابة استعمال لحق الاعتراض، وقد قدم كلا الفريقين أسانيد وحجج قانونية لتأييد رأيه[4].

وعلى الرغم من أن الرأي الثاني يعد أكثر توافقاً مع حرفية نص المادة (27الفقرة3)، الذي سبق ذكره، غير أنه في الوقت ذاته يعد خرقاً صريحاً للالتزام الوارد في المادة (28 الفقرة 1) من الميثاق التي تلزم العضو الدائم عن

---

(1) - إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 169، ود. عائشة رابت، المصدر السابق، ص: 137.

(2) - انظر: د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص: 12، ود. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 193، وأطلقت على سياسة الاتحاد السوفيتي آنذاك سياسة (المقعد الخالي)، (انظر: مارسيل ميرل، المصدر السابق، ص: 375)، وللمزيد حول مشكلة عضوية الصين في مجلس الأمن راجع: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 155-158.

(3) - انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص: 151، وهارولد كورلاند، المصدر السابق، ص: 329، ود. عبد الحسين القطيفي، القانون الدولي العام/، ج 1، في أصول القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 352.

(4) - للتفصيل راجع: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 309-311، ود. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص: 173-176، ود, إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 169.

جلسات مجلس الأمن (أما أن يكون تنازلاً عن حقه في الحضور والتصويت، وأما أن يكون عملاً مخالفاً للميثاق، وفي كلتا الحالتين لا يمكن أن يترتب عليه أي أثر قانوني) [1].

وعلى هذا الأساس فقد جرى العمل في مجلس الأمن على اعتبار غياب العضو الدائم في مجلس الأمن بمثابة الامتناع عن التصويت، ولا يؤثر في صحة قرارات المجلس المتخذة رغم غيابه[2]. وهذا الحل يتفق مع المنطق خاصة إذا كان العضو الغائب مبلغاً بالجلسة وهو ما يحصل عادة، لأن ذلك العضو لو أراد اتخاذ موقف معين سلباً أو إيجابياً لنفذ التزامه بموجب الميثاق بالحضور ولأبدي صراحة موقفه.

وبهذا نكون قد أنهينا البحث في العوامل والاعتبارات القانونية لاستجابة الأمم المتحدة للتدخل لحماية أهدافها، التي تناولنا فيه أهم القواعد والقيود القانونية التي ترد على اختصاصات وطريقة عمل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن باعتبار الجهازان الرئيسيان اللذان يستطيعان إصدار قرارات أو توصيات للتدخل في شؤون الدول الأخرى عندما تنتهك الأخيرة أحد أهدافها، ولكن مع ذلك فإن تنفيذ هذه القرارات أو التوصيات، في الغالب، يتوقف على الإمكانيات المالية والعسكرية المتوفر لدى الأمم المتحدة، وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم المعنون (تأثير العوامل المادية في استجابة الأمم المتحد ة للتدخل).

---

[1] - د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 194.

[2] - انظر: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 473.

## المبحث الثالث

## تأثير العوامل المادية في استجابة

## الأمم المتحدة للتدخل

إن مجرد صدور القرارات أو التوصيات من منظمة الأمم المتحدة لا يعني تحقق التدخل الذي ترمي إليه هذه المنظمة، إذ أن التدخل يستدعي، في أغلب الأحوال، توافر إمكانيات مادية لتنفيذ وتطبيق تلك القرارات والتوصيات، وبدونها تعجز أو تخفق الأمم المتحدة عن تحقيق تدخلها وبالتالي انجاز أهدافها.

**ومن أهم هذه الإمكانيات: الإمكانيات المالية والإمكانيات العسكرية التي سنتناولهما تباعاً في مطلبين:**

**المطلب الأول:** الإمكانيات المالية.

**المطلب الثاني:** الإمكانيات العسكرية.

### المطلب الأول

### الإمكانيات المالية

إن ممارسة الأمم المتحدة لوظائفها تتطلب تمويلاً يخصص له من ميزانية المنظمة[1]. وعادة يجري العمل داخل المنظمات الدولية على مبدأ عدم اتخاذ

---

[1] - د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 273، والميزانية هي التعبير الرقمي للإيرادات والنفقات، ويتم تحضير ميزانية المنظمة من قبل السكرتير العام ويعرضها على الجمعية العامة لإقرارها، والمتبع في الجمعية العامة هو إحالة مشروع الميزانية على لجنة خاصة من الخبراء هي (اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية والمالية) المتفرعة عن الجمعية العامة لبحثه وتقديم رأيها ثم تعرض على اللجنة الخامسة ولجنة المسائل الإدارية والميزانية المتفرعتين عن الجمعية العامة، ثم تعرض بعد ذلك على الجمعية العامة لإقرارها (انظر: د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق،

أجهزة المنظمة لأي قرار يترتب عليه مصروفات أو نفقات مالية إلا بعد النظر في تقرير من المدير أو السكرتير العام للمنظمة بشأن الآثار المالية والإدارية التي تترتب عليه، وإذا رأي السكرتير العام أم الاعتمادات المالية المتوفر لا تسمح بسداد المصروفات المقترحة، فلا يتم الارتباط بها إلى حين تخصيص ما يلزم لها من اعتمادات، إلا إذا كان من الممكن تغطيتها عن طريق ما تخصصه المنظمات للنفقات غير المنظور أو الاستثنائية[1].

وقد يحدث أن يتوجب عليها التدخل على وجه السرعة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو في حالات الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولكن لا يكون في متناولها المال اللازم لتمويل العملية، فهنا يبرز دور السكرتير العام للأمم المتحدة، إذ يقوم بدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة المالية، فإن استطاع توفير المال اللازم لتغطية نفقاتها فيها، وإلا نجد أن المنظمة تمتنع عن التدخل[2].

ونفقات المنظمة الدولية وفقاً للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 20 تموز 1962 هي: (كافة المبالغ التي تدفعها المنظمة لتغطية المصاريف المتعلقة بتحقيق أهدافها بما في ذلك الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها وفقاً لطبيعة المنظمة) [3].

وبما أن أهداف منظمة الأمم المتحدة من الشمول بحيث تغطي اختصاصاتها جميع أوجه النشاط في المجتمع الدولي، لذلك فإن إنجاز هذه

---

ص: 98-99، وبنفس المعنى انظر: د. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 59)، والمصدر الأساسي لإيرادات منظمة الأمم المتحدة هو الاشتراكات التي يقدمها الأعضاء وفق حصص تحددها المنظمة على أساس الدخل القومي للدول، ومعدل الدخل لكل فرد في الدولة، وقابلية الدول في الحصول على العملات الأجنبية، على أن لا تتجاوز حصة أية دولة عضو نسبة الثلث من موارد المنظمة، انظر: المصدر السابق، ص: 61.

[1] - المادتين (152 و 154) من اللائحة الداخلية للجمعية العامة للأمم المتحدة،أشار إليه: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 273.

[2] - انظر: د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، المصدر السابق، ص: 144.

[3] - مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية، 1962، ص: 158، أشار إليه: د. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 98، وانظر: بنفس المعنى: د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 284، ود. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 98.

النشـاطات يتطلـب نفقـات باهضـة[1]، وإن نجـاح الأمـم المتحـدة فـي عملياتهـا يتوقف، إلى حد ما، على الموارد المتوفرة لتغطية تلك النفقات، وهي تعجز في أغلب الأحيان عن توفيرها بسبب امتناع كثير من الدول الأعضاء عن سداد مساهمتها في موازنة المنظمة[2].

وهذه المشكلة في الأمم المتحدة تحولت إلى أزمة خطيرة، وقد أشار الدكتور (بطرس بطرس غالي) الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الأمن في عام 1992 بعنوان (خطة للسلام) إلى تلك الأزمة وحذر فيه عن تزايد الفجوة بين المهام الموكولة إلى الأمم المتحدة وبين الإمكانات المالية المقدمة لها، وخاصة بعد تزايد دور الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة، ففي عام 1992 ازدادت القوات التي تخدم تحت علم الأمم المتحدة بمقدار خمسة إضعاف، وفي عام 1993 كان هناك أكثر من (85) ألفاً من جنود الأمم المتحدة (ذوي الخوذات الزرق) يخدمون في ثلاث عشرة عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في مناطق مختلفة في العالم[3].

ويلاحظ أن عدد هذه القوات والعمليات في ازدياد مستمر مما يعني نفقات ومصاريف إضافية على الأمم المتحدة تغطيها، وقد بلغت هذه النفقات في عام 1993 وحده (4) مليار إضافية، وفي عام 1995 (2.8) مليار دولار، وفي عام 1998 (1) مليار دولار[4].

وعليه فإن استمرار الأمم المتحدة في إنجاز هذه العمليات يتوقف على مدى قيام الدول الأعضاء بدفع تلك النفقات، لذلك يذهب الدكتور (بطرس بطرس غالي) إلى (أن الأمم المتحدة قادرة على مواصلة عملياتها لحفظ السلام

---

[1] - فعلى سبيل المثال: إن نفقات عمليات الكونغو وحدها بلغت ما يزيد على (400) مليون دولار،
د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 157.

[2] - انظر بهذا المعنى: د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة بين تزايد المسؤوليات وعجز الموارد، مقال منشور في جريدة الحياة، ا لعدد (11144) الصادرة في 18 آب 1993، ص: 17.

[3] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[4] -Dr. Mario Von Baratta (Hrsg). Der Fischer Weltalmanach, 2000, Zahlen, Daten, Fakten: F/M, 1999. P: 1012.

لا لشيء إلاّ لأنه يجري تأجيل دفع الفواتير والمدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقواتها)، وفيما يتعلق بمدى استطاعة الأمم المتحدة الاستمرار في تلك العمليات يذهب إلى القول: ( وهذه الحالة لا يمكن أن تستمر، فقد أعربت البلدان المساهمة بقوات عما تجدها من صعوبات فيما يتصل باستمرار مشاركتها في عمليات حفظ السلام في حالة عدم دفع الدول الأعضاء مستحقاتها في الوقت المحدد) [1].

وبناءً على ما تقدم فإن تنفيذ الأمم المتحدة لقراراتها يتوقف على توافر الإمكانيات المالية لصرفها على النفقات التي يتطلبها ذلك، وأن نجاح وسرعة تنفيذ هذه القرارات يتوقف على ما هو موجود في ميزانية الأمم المتحدة أو على مدى سرعة الأجهزة المختصة بتوفير المال اللازم لبدأ العمليات تنفيذاً لتلك القرارات، فعلى سبيل المثال لم تستطع الأمم المتحدة تنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم (836) الخاص بالمناطق الآمنة في جمهورية (البوسنة والهرسك) إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من صدوره، بعد أن استطاع الأمين العام توفير المال اللازم بعد زيارات قام بها إلى مجموعة من العواصم لحث الدول على توفير المساعدات، كما وإن هناك عمليات وصل فيها الجنود دون أحذية أو سترات وقاية أو شاحنات أو خيام وأيضا دون أسلحة[2]. وبدون شك فإن حظ الأمم المتحدة من النجاح في هذه العمليات سوف يكون محدوداً جداً بهذه الإمكانيات.

---

[1] - د. بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، المصدر السابق، ص: 57.

[2] - د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة بين تزايد المسؤوليات وعجز الموارد، المصدر السابق، ص: 17.

## المطلب الثاني

## الإمكـانيات العسكـريــة

قد يتطلب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة اتخاذ تدابير عسكرية، إذ يرى مجلس الأمن ي بعض الأحيان أن التدابير غير العسكرية لا تفي بالغرض أو يثبت عند ممارستها لتلك التدابير (غيرا لعسكرية) أنها لم تحقق ما تهدف إليه، لذلك يجد المجلس بأن الحل الوحيد لردع المعتدي أو لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما يكمن في استخدام التدابير العسكرية[1]. أو قد تجد الأمم المتحدة أن تنفيذ قراراتها يتطلب إرسال قوات تابعة لها إلى مواقع النزاع أو الأزمة لمراقبة وقف إطلاق النار أو سحب القوات والفصل بين القوات المتنازعة أو لتنفيذ مهام أخرى[2].

وقد حدد الميثاق طريقة تكوين القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة وكيفية توجيهها وفقاً للمواد (43) إلى (47)، إذ نصت في الفقرة الأولى من المادة (43) على ما يلي: (يتعهد جميع أعضاء (الأمم المتحدة) في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبة وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور).

كما نصت الفقرة الثانية منها على ما يلي: ( يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم)، على أنه يشترط قبل أن يطلب مجلس الأمن من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات الواردة في

---

(1) - انظر المادة (42) من الميثاق.

(2) - انظر: د.حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 145.

المادة (43) أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك، إذا شاء، في القرارات التي يصدرها فيما يخص استخدام الوحدات العسكرية لهذا العضو[1].

كما وواجب الميثاق، ضماناً لسرعة اتخاذ هذه التدابير، على الدول الأعضاء أن يكون لديها وحدات جوية وطنية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة، على أن يحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط اللازمة لأعمالها وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود المنصوص عليها في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة (43) [2].

أما فيما يتعلق بكيفية توجيه وقيادة هذه القوات، فقد ألقى الميثاق مسؤولية ذلك على عاتق لجنة أركان الحرب، التي يتم تشكيلها من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم بمقامهم، وذلك تحت إشراف مجلس الأمن الذي يضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة بمساعدة اللجنة[3].

وعلى الرغم من أهمية النصوص السابقة، غير أنها لم تجد لها تطبيقاً من الناحية العملية[4]، إذ لم يجر إبرام أية اتفاقية بين مجلس الأمن والدول الأعضاء بهذا الشأن بسبب وقوع الخلاف حول تطبيق تلك النصوص بين أعضاء مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص بين الإتحاد السوفيتي (السابق) والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[5]، الأمر الذي ترتب عليه حرمان الأمم المتحدة من امتلاكها لقوة ردع عسكرية دائمة[6].

وإزاء هذا الوضع لجأت الأمم المتحدة إلى حلول بديلة وابتدعت أساليب أخرى لتنفيذ قراراتها في الحالات التي يتطلب استخدام التدابير العسكرية،

---

(1) - المادة (44) من الميثاق.

(2) - المادة (45) من الميثاق.

(3) - انظر: المادتين (46)و (47) من الميثاق.

(4) - هذا باستثناء المادة 047) إذ تم بموجبها تشكيل لجنة أركان الحرب وذلك سنة 1946، وانظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، المصدر السابق، ص: 325.

(5) - انظر: د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 239، ود. عائشة راتب، المصدر السابق، ص: 146، ود. إبراهيم محمد العناني، المصدر السابق، ص: 59، ود. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص: 126.

(6) - د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 244.

والمتمعن في ممارسات الأمم المتحدة وما جرى عليه العمل منذ تأسيسها ولحد الآن يجد أن المنظمة لجأت إلى أسلوبين بديلين:

**أولهما:** تخويل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو دول معينة سلطة استخدام قواتها العسكرية، وذلك في الحالات الخطيرة التي تشكل عدواناً صريحاً بموجب القانون الدولي العام، ويتم هذا التخويل وفقاً لقرار صادر من مجلس الأمن، مما يعني موافقة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مجتمعة ليتسنى للمجلس اللجوء إلى هذا الأسلوب.

**وثانيهما:** تكوين فرق مسلحة تقدمها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة بناءً على طلب السكرتير العام لتنفيذ مهام محددة تتمثل عادة في المراقبة والإشراف على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ضمن عمليات أطلقت عليها (عمليات حفظ السلام) (✍).

وبناءً على ما تقدم فإن قرارات الأمم المتحدة التي تتطلب تنفيذها نفقات مالية أو تجهيز قوات، لا يمكن أن تجد لها حظاً للتطبيق ما لم تكن هناك موارد مالية وقوات عسكرية كافية، وبما أن هذه الموارد والقوات يتم توفيرها من قبل الدول، لذلك فإن مدى استجابة الأمم المتحدة للتدخل لتحقيق أهدافها، ونجاح تدخلها يتوقفان بالدرجة الأساس على استجابة الدول، وخاصة الدول الكبرى[1]، لطلبات الأمم المتحدة عندما تدعو الدول إلى توفير المال اللازم والقوات المطلوبة لتنفيذ قراراتها.

تلك كانت أهم العوامل المؤثرة على استجابة الأمم المتحدة للتدخل لمعالجة المشاكل والنزاعات الدولية، وتوصلنا من خلال دراسة هذه العوامل

---

✍ وستكون لنا عودة لشرح هذين الأسلوبين في المبحث الأول من الفصل اللاحق من هذا الكتاب.

[1] - فعلى سبيل المثال فإن تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الكورية، وعلى النحو الذي سنبينه لاحقاً في المبحث الأول من الفصل القادم، لم يكتب له النجاح إلا بسبب المشاركة الفعالة للولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت بحوالي (90%) من القوات العسكرية المجهزة لتنفيذ هذه العملية، وكذلك الحال بالنسبة لتدخل الأمم المتحدة في حرب الخليج الثانية، حيث أن هذه العملية، التي وإن شاركت فيها جميع الدول المتعاونة مع حكومة الكويت، غير أن دور وفعالية الدول الكبرى (الولايات المتحدة بالدرجة الأساس، وفرنسا، وبريطانيا) كانا واضحين في نجاح العملية.

إلى أن الأمم المتحدة لا تستطيع التدخل إلا عندما تتوافر مجموعة من المتطلبات بعضها سياسي، تحكمه طبيعة العلاقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة الدول الكبرى، التي تحدد مدى توافق مصالح هذه الدول في إجراء التدخل من عدمه، وبعضها قانوني تحكمه نصوص الميثاق والنظام الداخلي للمنظمة الدولية، وبعضها الآخر مادي يتعلق بالإمكانيات المالية والعسكرية للمنظمة ومدى استجابة الدول لتجهيزها بهذه الإمكانيات.

وقد لاحظنا أن الأمم المتحدة في ضوء هذه المتطلبات والإمكانيات تصبح في بعض الأحيان عاجزة عن التدخل، أو قد يصيبها الفشل أو بعض القصور عند قيامها بتدخلها، بسبب محدودية إمكانياتها، وخاصة بعد أن أصبحت هذه الإمكانيات لا تناسب مطلقاً مع حجم المشاكل الدولية التي بدأت تزداد على مستوى خطير بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث وضعت الأمم المتحدة أمام امتحان صعب يقتضي منها زيادة قدرتها على التدخل لمعالجة هذه المشاكل بإيجاد آليات وإمكانيات مناسبة تتناسب ومهامها المختلفة.

وقد قدمت مقترحات ومشاريع إصلاحات عديدة، سواء من قبل الدول أوالمنظمات الدولية أو الأمناء العامين للأمم المتحدة، لتفعيل دور المنظمة للاضطلاع بتلك المهمات، وبقدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا، انصبت هذه المقترحات على محورين:

**أولهما: يتعلق بزيادة إمكانيات الأمم المتحدة،** بإنشاء جيش دولي دائم من خلال وضع المادة (43) من الميثاق موضع التنفيذ، وتنشيط دور لجنة أركان الحرب، وكذلك بزيادة موارد المنظمة.

**ثانيهما: يتعلق بإصلاح نظام التصويت في مجلس الأمن**[1].

[1] - راجع بالتفصيل: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 409-420.

# الفصل الثالث

## تطبيقات تدخل
## الأمم المتحدة في شؤون الدول

## تطبيقات تدخل الأمم المتحدة

## في شؤون الدول

### تمهيد وتقسيم:

سبق وأن أشرنا، في مواضع مختلفة من هذه الرسالة، إلى العديد من تطبيقات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول لتحقيق وبلوغ أهدافها. وحيث أننا لا نستطيع أن نقوم بدراسة تفصيلية لجميع هذه التطبيقات لذلك سنكتفي بإلقاء نظرة عامة عليها، وعلى أن نتناول بالتفصيل نموذجاً من أكثر نماذج تلك التدخلات أهمية وهو التدخل الإنساني في كوردستان العراق بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (688) الصادر في (5) نيسان (1991) باعتباره يشكل سابقة دولية بدأت به الأمم المتحدة عهداً جديداً من نشاطها، بحيث تطور خلاله جوهر ومحور مهام المنظمة الدولية وخاصة الاهتمام بمعالجة المشاكل الداخلية، وحماية حقوق الإنسان، الذين اعتبرا حتى وقت قريب، شأناً داخلياً إذ وقف معظم الدول ضد أية محاولة سواء من قبل الدول أو المنظمة الدولية للتدخل لمعالجتها.

**عليه نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نلقي في :**

**المبحث الأول:** نظرة عامة على حالات تدخل الأمم المتحدة.

ونتناول في **المبحث الثاني:** التدخل الإنساني للأمم المتحدة في كوردستان العراق (القرار 688).

## المبحث الأول

## نظرة عامة على حالات تدخل

## الأمم المتحدة

من خلال دراسة مختلف عمليات الأمم المتحدة لتسوية المشاكل الدولية يجد الباحث نفسه أمام أنماط مختلفة من هذه العمليات، بعضها نفذته الأمم المتحدة قسراً دون الاهتمام برضا أطراف النزاع أو الدولة المتدخل في شؤونها، وهي تلجأ إلى تحقيق تدخلها في هذه الحالات إما عن طريق استخدام القوة العسكرية مباشرة أو عن طريق فرض عقوبات للتأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها لإرغامها على تصحيح مخالفاتها، في حين هناك حالات لم تقم الأمم المتحدة بتنفيذ عملياتها إلا بعد موافقة أطراف النزاع، وهي تلجأ إلى تحقيق تدخلها في هذه الحالات عن طريق عمليات أطلقت عليها عمليات حفظ السلام (Peace Keeping Operations)[1].

**<u>وعليه نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وكما يلي:</u>**

**المطلـــــــب الأول:** تدخل الأمم المتحدة عن طريق استخدام القوة.

---

[1] قد يبدو لأول وهلة أن هذه العمليات - كونها تتم برضا الدولة المعنية - لا تدخل في مفهوم التدخل الذي يعد (عدم الرضا) أحد عناصره، كما ما سبق بيانه، غير أن هذه الدول لا توافق على دخول قوات الأمم المتحدة إلى أراضيها في أغلب الأحوال إلا مكرهة، مما يفقد هذا الرضا أو الموافقة الكثير من قيمتها القانونية، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن هذه العمليات في تطور لاحق لها، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، قد تغير الكثير من نظامها القانوني وباتت الأمم المتحدة تستحصل هذه الموافقة عن طريقة الضغط على الدولة المعنية، كما سيأتي بيانه.

**المطلـــــــب الثاني:** تدخل الأمم المتحدة عن طريق فرض العقوبات.

**المطلـــــــب الثالث:** تـدخل الأمـم المتحـدة عـن طريـق (عمليـات حفـظ السلام).

## المطلب الأول

# تدخل الأمم المتحدة عن طريق استخدام القوة

يعد هذا الأسلوب من أشد وأخطر أساليب تدخل الأمم المتحدة، لمساسه المباشر بسيادة الدولة المتدخل في شؤونها، وهي لا تلجأ إلى هذا الأسلوب إلا في النزاعات الخطيرة التي يكون فيها العدوان المسلح المباشر متحققاً بالفعل [✍]. وذلك عندما يقرر مجلس الأمن استخدام القوة بهدف ردع المعتدي وإعادة السلم والدولي إلى نصابه طبقاً للفصل السابع والمادة (42) من الميثاق تحديداً.

وعلى الرغم من حدوث الكثير من المنازعات الدولية الخطيرة وحالات العدوان المسلح المباشر (كالنزاع العربي الإسرائيلي، والحرب الأمريكية الفيتنامية، والحرب الروسية الأفغانية، والحرب العراقية الإيرانية...الخ) نجد أن الأمم المتحدة وبسبب العوامل السياسية، التي سبق ذكرها، لم تستطع اللجوء إلى هذا الأسلوب من التدخل لمعالجة النزاعات المذكورة إلا في حالتين وهما: الأزمة الكورية 1950، **وأزمة الخليج الثانية 1990** [1] **اللتين نتناولهما بإيجاز تباعاً:**

---

✍ يلاحظ أن الميثاق لم يحدد صراحة استخدام القوة من قبل مجلس الأمن بحالة معينة من الحالات الثلاث المذكورة في المادة (39) من الميثاق والتي هي: (تهديد السلم، والإخلال به، ووقوع العدوان)، مما يعني أن لمجلس الأمن سلطة تقديرية في استخدام القوة في أية حالة من الحالات المذكورة، غير أنه يظهر من تطبيقات تدخل الأمم المتحدة أن مجلس الأمن لم يقرر استخدام القوة إلا في حالة وقوع العدوان المسلح المباشر.

[1] - هذا بالإضافة إلى تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الكونغولية (1960-1964)، التي يضيفها البعض إلى الأزمتين الكورية والعراقية باعتبارها الحالات الثلاثة التي لجأت فيها الأمم المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، (انظر: د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص: 11-12)، ولكن تختلف الأزمة الكونغولية عن الأزمتين السابقتين كون معالجتها قد تمت ضمن عمليات حفظ السلام،إلا أن مهمات قوات الأمم المتحدة في هذه الأزمة قد تغيرت - بعد اشتداد النزاع ورفض أطرافه الانصياع لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة - إلى مهمة قتالية استناداً إلى قرار مجلس الأمن الصادر في 21 شباط 1961 بتخويل قوات الأمم المتحدة في الكونغو حق استخدام القوة لمنع نشوب

## أولاً: الأزمة الكورية (1950-1953) [1]:

بعد عام تقريباً من انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية، عبرت قوات كوريا الشمالية (الشيوعية) خط العرض (38) في فجر (25 حزيران

---

حرب أهلية، وقد استطاعت قوات الأمم المتحدة أن تحتل المنشات المهمة في إقليم (كاتنجا) وطرد القوات الانفصالية فيها، وانتهى الأمر بإبرام اتفاقية كيتونا في (31 كانون الأول 1961)، ولم تغادر قوات الأمم المتحدة الكونغو إلا في نهاية حزيران 1964، (انظر: عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 266-272، وللتفصيل راجع: د. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ط 1، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1974، ص: 300-323، وجيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم ، مدخل إلى القانون الدولي العام، ج3، تعريب: ايلي وريل، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970، ص: 23-25،

JG. Starke. Op. Cit. P: 697-701.

[1] - إن السبب المباشر في نشأة الأزمة الكورية يرجع إلى إجراء التقسيم الذي اتخذه كل من روسيا وأمريكيا لإقليم هذه الدولة عقب الحرب العالمية الثانية (انظر: د, عبد الواحد محمد الفار، المصدر السابق، ص: 267)، بعد أن احتلت القوات السوفيتية القسم الشمالي واحتلت القوات الأمريكية القسم الجنوبي من البلاد، وقد عين مؤتمر (بوتسدام) الحد الفاصل بين المنطقتين بخط العرض 38 للفصل بين القوات السوفيتية والقوات الأمريكية كحل مؤقت إلى حين تقرير استقلال كوريا عندما يحين الوقت المناسب، (د. رياض الصمد، المصدر السابق، ص: 194)، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتوحيد البلاد ولكنها لم تسفر عن نتيجة عملية وقد رفعت الولايات المتحدة الأمر إلى الأمم المتحدة، وفي تشرين الثاني 1947 اتخذت الجمعية العامة قراراً يدعو إلى إجراء الانتخابات في كوريا كلها تحت إشراف (اللجنة المؤقتة لكوريا والتابعة للأمم المتحدة) ولم تجر الانتخابات إلا في القسم الجنوبي من البلاد بسبب رفض الاتحاد السوفيتي (السابق) دخول اللجنة إلى منطقة، وبنتيجة الاستفتاء الذي جرى في جنوب كوريا صدر الدستور في 15 آب 1948 وأعلن عن قيام (جمهورية كوريا) رسمياً واعترفت بها الأمم المتحدة في (12 كانون الأول) باعتبارها الحكومة الوحيدة في كوريا كلها، وكان رد الفعل المقابل أن أعلن في 9 أيلول 1948 قيام (جمهورية كوريا الديمقراطية) في القسم الشمالي من البلاد، (انظر: د. راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط 1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972، ص: 321، ود. رياض الصمد المصدر السابق، ص: 196-197، وللتفصيل حول الأزمة الكورية راجع: د. عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص: 76-87، وكيل ق. داغر، الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 1978، ص: 47 وما بعدها.

JG. Starke. Op. Cit. P: 694-697. The United Nations and the Maintenance of International Pace and Security. Op. Cit. P: 221-226.

1950) مؤذنة ببدأ هجوم شامل ومنسق على كوريا الجنوبية [1]. ويطلب من الولايات المتحدة اجتمع مجلس الأمن في (27 حزيران 1950) وإصدار قراراً أخذ فيه علماً (مع القلق الشديد بالهجوم المسلح على جمهورية كوريا من جانب كوريا الشمالية)، ودعا القرار إلى وقف العمليات الحربية على الفور وانسحاب القوات الشمالية، كما طلب، في الوقت نفسه، من أعضاء الأمم المتحدة المساعدة في تنفيذه[2].

وعلى الرغم من أن القرار لم يتضمن النص على اتخاذ التدابير العسكرية لتنفيذه، غير أن الحكومة الأمريكية فسرته على أساس أنه يخول لأعضاء الأمم المتحدة منع المساعدة العاجلة إلى حكومة كوريا الجنوبية، وبناءً على هذا التفسير أصدر الرئيس (ترومان) في (27 حزيران 1950) أمره إلى القوات الجوية والبحرية الأمريكية بمعاونة الكوريين الجنوبيين، وبعد ساعات قلائل من التدخل الأمريكي، صدر قرار آخر من مجلس الأمن جاء فيه: (إن القوات الشمالية لم تنصح إلى قراره بوقف القتال والانسحاب إلى الشمال، وإنه لذلك يوصى بأن يقدموا إلى جمهورية كوريا، المساعدة الضرورية لدفع الغزو المسلح وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابة في المنطقة) [3].

كما ونص القرار الأخير على أن تكون القوات المشاركة في هذه العمليات تحت القيادة الموحدة للولايات المتحدة الأمريكية، وخول هذه القيادة استخدام علم الأمم المتحدة بمطلق الحرية في عملياتها ضد قوات كوريا الشمالية جنباً إلى جنب مع أعلام مختلف الدول المشاركة، وطلب القرار أيضاً من الولايات المتحدة الأمريكية موافاة مجلس الأمن بالتقارير المناسبة مع أسلوب العمل المتخذ تحت تلك القيادة الموحدة[4].

**وقد أثار تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الكورية جملة ملاحظات من أهمها:**

---

[1] - انظر: د. عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص: 80، ود. راشد البرواي، المصدر السابق، ص: 321.

[2] - انظر: د. راشد البراوي، المصدر السابق، ص: 322.

[3] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 262-263.

[4] - انظر: د. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص: 172-173.

1- إن قرار مجلس الأمن بالتدخل في الأزمة الكورية ما كان ليتم لولا غياب الاتحاد السوفيتي عن حضور جلسات مجلس الأمن[1].

2- تجاوز القوات الدولية المشكلة مهامها بعبورها خط العرض (38)، الأمر الذي أدى إلى أن تتحول الحملة تدريجياً بعد تشرين الثاني 1950 إلى نزاع صيني أمريكي في المقام الأول بعد التدخل العسكري الصيني المضاد، ولم ينته هذا النزاع إلا بعد بذل سماع دبلوماسية من قبل الهند وبعض الدول المحايدة، الذي ترتب عليه عقد هدنة بين الأطراف المتنازعة في (27 تموز 1953)، تم بموجبها مجدداً تقسيم كوريا تقسيماً تحكمياً، واعتبر خط العرض (38) خطاً فاصلاً بين الطرفين، وعلى الرغم من انسحاب قوات الأمم المتحدة وقوات الصين الشعبية، إلا أنه لم تجر تسوية نهائية، وظل الشعب الكوري يعيش في ظل نظامين سياسيين مختلفين يعتنق كل منهما إيديولوجية سياسية واقتصادية تختلف عن الأخرى[2].

3- إن قيام الولايات المتحدة بهجومها قبل صدور قرار مجلس الأمن من جانب، وحجم القوات الأمريكية المشاركة في الحملة وقيادتها لهذه الحملة من جانب آخر، أدى إلى أن يبدو هذا التدخل، من وجوه عدة، تدخلاً أمريكياً[3]، إلى الحد الذي جعل البعض يذهب إلى أن الأمم المتحدة أنشأت (قيادة موحدة)، واستخدمت عبارة (قيادة الأمم المتحدة) لأغراض الدعاية فقط[4].

---

[1] - وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من غياب الاتحاد السوفيتي وامتناع يوغسلاف عن التصويت إلا أن مشروع القرار اكتسب الأغلبية المطلوبة بتأييدها من قبل تسع دول، انظر: د. عباس رشدي العمار، المصدر السابق، ص: 81.

[2] - انظر: د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 265، وللتفصيل حول مفاوضات الهدنة بين الطرفين وشروطها راجع: د. رياض الصمد، المصدر السابق، ص: 206-208.

[3] - شاركت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحوالي 90% من هذه القوات وشاركت ست عشرة دولة أخرى بالنسبة الباقية كما شاركت خمس دول بوحدات للخدمات الطبية، ووضعت كوريا الجنوبية كل قواتها المسلحة تحت القيادة الأمريكية وهذا ما جعل معظم المراقبين يصف هذا التدخل بأنه تدخل أمريكي في الواقع استظل بمظلة الأمم المتحدة، انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 138-139.

[4] - حيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص: 23.

## ثانياً- أزمة الخليج الثانية[1]:

تفجرت أزمة الخليج الثانية عندما اجتاحت القوات المسلحة العراقية إقليم دولة الكويت في فجر يوم 2 آب 1990، واحتلاله بصورة كلية خلال ساعات محدودة من نهار ذلك اليوم.

اجتمع مجلس الأمن، بعد ساعات قليلة من الاحتلال العراقي للكويت، وإصدار أول قراراته بشأن الأزمة وهو القرار (660) الذي أدان الاحتلال، وطلب من بغداد سحب قواته المحتلة فوراً دون قيد أو شرط إلى مواقعها قبل الاحتلال[2].

وقد تضمن هذا القرار ديباجة قصيرة وأربع فقرات اشتملت على أحكام قام المجلس من خلالها بتقسيم واقعة الاحتلال وتحديد موقفه منها، بعد أن أشار صراحة إلى أنه يستخدم سلطاته بموجب المادتين (39 و 40) من الميثاق[3].

---

[1] - أن الأسباب التي أدت إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية لا تختلف كثيراً عن أسباب اندلاع الأزمات الكثيرة في المنطقة، وهذه الأسباب كثيرة ومتنوعة، تتعلق بالدرجة الأساس بالعقلية العسكرية لقادة دول المنطقة عموماً وحبهم للسيطرة والنفوذ على حساب الغير، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالحدود التي كانت للدول الاستعمارية دور كبير في خلقها ولكن بزر العامل الاقتصادي كطابع مميز في استفحال وخلق الأزمة، ومن وجهة النظر العراقية على الأقل، (للمزيد من التفصيل انظر: بيارسالينجر واريك لوران، حرب الخليج (الملف السري)، ط 1، بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، شباط 1991، ص: 7-8)، وفي قمة بغداد التي حضرها 21 رئيس دولة عربية، قال الرئيس العراقي صدام حسين: (أنهم يستخرجون البترول بأكثر من اللازم لتخفيض أسعاره وكل انخفاض يوازي دولاراً واحداً من سعر البرميل يجعل العراق يخسر مليار دولار في السنة، إنكم تخوضون حرباً اقتصادياً حقيقاً ضد العراق)، (انظر: المصدر السابق، ص: 46)، ولم تحل محاولات الوساطة دون وقوع الغزو العراقي للكويت فجر اليوم الثاني من آب 1990 الذي تفاجأ به العالم.

[2] - حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 306، ومصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 15.

[3] - لم تشر القرارات الصادرة من مجلس الأمن قل صدور القرار (660)، ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، إلى مواد الفصل السابع من الميثاق بهذه الصراحة الموجودة في القرار (660) والقرارات التي صدرت بعده، حيث لم يكن قد أصدر من قبل على الإطلاق قرارات

فمن حيث تقييم الواقعة قرر المجلس (أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين). يتمثل في احتلال القوات العراقية للكويت وكيف الواقعة باعتبارها (غزواً).

ومن حيث تحديد موقفه منها: بدأ المجلس بإدانة الغزو العراقي للكويت (الفقرة الأولى من القرار)، ثم طالب (بان يسحب العراق جميع قواته فوراً دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 آب 1990) (الفقرة الثانية من القرار)، كما أوصى المجلس (دعوة العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما...) (الفقرة الثالثة من القرار)، وختم المجلس قراره بأن تبقى القضية قيد النظر حسب الاقتضاء لضمان الامتثال لهذا القرار[1].

لم يتمثل العراق لقرار المذكور بل قام بإجراءات لاحقة أدت إلى تأزم وتدهور الموقف أكثر من ذي قبل، ومن بين هذه الإجراءات: غلق مقار البعثات الدبلوماسية وعدم السماح لأعضاء تلك البعثات بمغادرة البلاد، ومن ثم احتجازهم والأجانب الموجودين في العراق والكويت كرهائن، والإجراءات التي استهدفت تغيير البنية والخريطة السكانية لدولة الكويت[2]، إضافة إلى قرار مجلس قيادة الثورة العراقي في (15 آب 1990) بضم الكويت إلى الدولة العراقية واعتبارها وحدة صغيرة من وحداتها الإدارية[3].

الأمر الذي دعا مجلس الأمن إلى إصدار قرارات اتخذ بعضها شكل عقوبات صارمة لضمان انسحاب العراق ن الأراضي الكويتية المحتلة وإجباره

---

تشير، إلا ضمناً أو على استحياء شديد، على حد تعير البعض، إلى نصوص الفصل السابع، انظر: حسن نافعة، المصدر السابق، 306.

(1) - انظر: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 16-17، وصدر القرار بأغلبية 14 صوتاً، ولم يشترك عضو واحد (اليمن) في التصويت، انظر: د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص: 21.

(2) - انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 306-307.

(3) - وحول نص قرار الوحدة الاندماجية بين العراق والكويت الصادر عن مجلس قيادة الثورة انظر: جرجيس فتح الله، مغامرة الكويت، الوجه والخلفية، ج 2، ستوكهولم، 1991، ص: 647-648، ومن الجدير بالذكر أن حكومة بغداد كانت قد اعترفت عام 1963 باستقلال الكويت، إلا أن مجلس قيادة الثورة الغى هذا القرار فيما بعد، انظر: بيار سالينجر واريك لوران، المصدر السابق، ص: 18.

على إلغاء إجراءاته التي ذكرناها[1]. وقد تضمنت جميع هذه القرارات دعوة الحكومة العراقية الانسحاب من الكويت والامتثال لقرار (660) السابق ذكره، حتى تأكد لدى مجلس الأمن استخفاف العراق بقراراته استخفافاً صارخاً[2].

لذلك ما كان للمجلس إلا أن يوجه إليه إنذاراً نهائياً بقراره المرقم (678) في 29 تشرين الثاني 1990 استناداً إلى سلطاته وفقاً للفصل السابع من الميثاق، فعبـــــــــــــــــــــــــــــــد أن طالـــــــــــــــــــــــــــــــب

- الفقرة الأولى من القرار - العراق مجدداً بالامتثال إلى القرار (660) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، كفرصة أخيرة، إذن المجلس، في الفقرة الثانية من القرار، (للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991، أو قبله، القرارات السالفة تنفيذاً كاملاً، كما هو منصوص عليه في الفقرة (1) أعلاه، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار (660) 1990 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة) [3].

وعلى الرغم من أن القرار (678) لم ينص على استخدام القوة بشكل صريح[4]، غير أن مجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الفقرة الثانية من هذا القرار إذناً صريحاً باستخدام القوة ضد العراق، وأن هذا الإذن سمح للدول المتعاونة مع الكويت باللجوء إلى استخدام القوة حال انتهاء مدة الإنذار المحددة بالقرار[5].

وتنفيذاً للقرار المذكور، تم حشد القوات الدولية التي أعلنت وقوفها إلى جانب حكومة الكويت، وقد شاركت (33) دولة في هذا الحشد من بينها ثلاث

---

(1) - ومن هذه القرارات: قرارا مجلس الأمن المرقم (661) الصادر في 6 آب 1990 فرض الحصار الشامل على العراق، وقرار (662) الصادر في 9 آب 1990، المتعلق ببطلان ضم العراق للكويت، إضافة إلى القرارات (664، 665، 666، 667، 669، 670، 674، 677) الصادرة في الفترة من 18 آب 1990 ولغاية 28 تشرين الثاني 1990 حول قضايا مختلفة تتعلق بتنفيذ الحصار، ومعاملة العراق للرعايا الكويتيين والأجانب، ومقار البعثات وأعضائها.

(2) - ديباجة القرار (6789) الصادر في 29 تشرين الثاني 1990.

(3) - الفقرتين الأولى والثانية من القرار (678).

(4) - انظر: محمد كازم عماد زاده، المصدر السابق، ص: 143.

(5) - انظر: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 27.

دول عظمى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وانكلترا، إضافة إلى إيطاليا[1].

وفي الخامس عشر من كانون الثاني 1991 انتهت المهلة التي حددها قرار مجلس الأمن (678) دون انسحاب القوات العراقية من الكويت، وبعد (17) ساعة من انتهاء المهلة المذكورة بدأت عملية تحرير الكويت، والتي أطلقت عليها عملية (عاصفة الصحراء)، وذلك في منتصف الساعة الأولى من صباح يوم الخميس الموافق 17 كانون الثاني 1991 [2].

---

[1] - انظر: المستشار محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج (من غزو إلى التحرير)، ط 1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991، ص: 176، وبعض المصادر تشير إلى أن مجموع الدول التي شاركت في عملية عاصفة الصحراء وصلت إلى 25 دولة، انظر:

Neal Riemer, New Thinking And Developments in International Politics, Opportunities and Dangers. Vol. III: University Press of America, 1991,P: 79.

وقد كونت هذه القوات ما سمي فيما بعد بقوات الحلفاء أو القوات متعددة الجنسية، ومن الدول العربية، التي شاركت في هذه القوات هي: مصر، سوريا، السعودية، والإمارات العربية، وقد بلغ حجم القوات العربية المشاركة (200000 فرد، 1500 دبابة، 180 طائرة)، أما حجم قوات التحالف التي احتشدت ما بين 1990/8/7 و 1991/1/16 فهو كالأتي: (3360 دبابة، و 3633 قطع مدفعية، و 4050 ناقلة أفراد مدرعة، 1959 طائرة هيلكوبتر، 2600 طائرة قتالية، 120 سفينة بحرية من بينها ست حاملات طائرات أمريكية وبارجتان، 53200 جندي، انظر: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 73-75.

[2] - وفي أول ضربة جوية أغارت الفان وخمسائة طائرة لقوات التحالف على الأهداف المحددة لها في العراق والكويت، واستمرت الحملات الجوية على العراق والكويت بمعدل الفي غارة جوية في اليوم الواحدة ولمدة 39 يوما، أي في يوم 1991/1/17 إلى يوم 1991/2/24 وهو اليوم الذي حددته قوات التحالف لبدء الهجوم البري في حالة عدم انسحاب القوات العراقية من الكويت، وعلى الرغم من مبادرات السلام العديدة في تلك الفترة، وخاصة في مراحلها الأخيرة، إلا أن هذه المبادرات باءت بالفشل أيضاً وبدأت الحلفاء هجومها البري في اليوم المحدد واستمر الهجوم مائة ساعة انتهى في السابع والعشرين من شباط باستسلام قوات بغداد بعد إتمام انسحاب تلك القوات من الكويت في ذلك اليوم وأعلنت القوات المتحالفة إيقاف أعمالها القتالية ابتداءً من الساعة الثامنة من اليوم التالي، (انظر: المصدر السابق، ص: 72-79، وللتفصيل حول عملية عاصفة الصحراء راجع: (بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج، المصدر السابق، ومحمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج (من غزو إلى التحرير)، المصدر السابق، وجرجيس فتح الله، مغامرة الكويت الوجه والخليفة الجزء الأول والثاني، المصدر السابق، وريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، تعريب محمد زكريا إسماعيل، بيروت: مكتبة بيسان، 1992).

انتهت عاصفة الصحراء بانسحاب القوات العراقية من الكويت وبتسليم الحكومة العراقية بشروط الحلفاء، لتبدأ فترة ما بعد عملية التحرير بصدور القرار (686) الصادر في 2 آذار 1991، المتعلق بوقف عمليات القتال الهجومية واتخاذ التدابير الضرورية لوضع نهاية للأعمال القتالية، ومن بعد القرار (687) الصادر في 3 نيسان 1991، الذي تناول مجموعة من القضايا التي تتعلق بشروط وقف إطلاق النار، ومعالجة مشكلة الحدود العراقية الكويتية، وتدمير الأسلحة، والعقوبات، والمحتجزين الكويتيين والإرهاب الدولي وغيرها[1].

ويذهب بعض الكتاب إلى أنه لم يسبق للأمم المتحدة، أن تعاملت مع أية أزمة سابقة بمثل هذه الصرامة، فقد بدأ معظم القرارات وكأنها تطبيق حرفي وشامل لنظام الأمن الجماعي، كما هو منصوص عليه في الميثاق، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة[2]. كما يذهب البعض الآخر إلى أن منظمة الأمم المتحدة نجحت لأول مرة في تاريخها، في تعبئة الرأي داخل أورقة المنظمات واستنكرت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء العدوان العراقي على دولة الكويت، واتخذت الإجراءات القانونية لدرء هذا العدوان[3].

ولكن مع اعتقادنا بنجاح الأمم المتحدة نجاحاً باهراً في مهامها بتحرير الكويت، والتي أثبتت من خلالها فاعلية ونجاح نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق، فإن هذه العملية، كما في عملية كوريا (1950)، لم تخل من بعض المآخذ والملاحظات:

**1- لقد أثار استخدام القوة العسكرية جدلاً فقهياً قانونياً وعملياً حول شرعيته[4].**

وذلك لأن قرار مجلس الأمن (678) الذي استندت إليه دول التحالف في عملية عاصفة الصحراء، لم يشر صراحة إلى استخدام القوة العسكرية، إذ فوض القرار، اختيار (الوسائل اللازمة) لتحرير الكويت لدول الحلفاء، التي

---

(1) - انظر: د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص: 24، وللتفصيل انظر نص القرارين: (686) و (687) الصادرين في 2 آذار و 3 نيسان 1991.

(2) - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 308.

(3) - المستشار محمد فهيم درويش، المصدر السابق، ص: 176.

(4) - د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص: 13.

بدورها اختارت الوسيلة العسكرية لتنفيذ تلك العملية، وبما أن الولايات المتحدة - وكما سنتطرق إليه في النقطة الثانية - هي التي قادت عملية تحرير الكويت، لذا فإن القرار باستخدام القوة بات عملياً بيد الولايات المتحدة. في حين كان يفترض، من الناحية القانونية، أن يكون هذا القرار لمجلس الأمن حصراً، باعتباره الجهة الوحيدة التي لها صلاحية إصدار القرار باستخدام القوة وفقاً للمادة (42) من الميثاق.

لذلك كان على مجلس الأمن أن ينص في القرار المذكور صراحة على استخدام القوة العسكرية، أو على أقل تقدير، أن يشير إلى المادة (42) في صدر القرار بدل الإشارة إلى الفصل السابع من الميثاق، ليزيل أية شكوك أو جدال حول شرعية استخدام القوة العسكرية، ومن الناحية العملية، ربما كانت تلك الإشارة تشكل تهديداً أكثر وضوحاً للحكومة العراقية لسحب قواتها من الكويت في المهلة المحددة في القرار .

2- **سلم مجلس الأمن إدارة الأزمة إلى يد التحالف الدولي**، ومع أنه لم تحدد جهة معينة بذاتها، إلا أن هذه الإدارة أصبحت عملياً بيد الولايات المتحدة[1]. دون أن يكون هناك تفويض صريح بذلك، وهذا بعكس التجربة الكورية، حيث كانت الولايات المتحدة تقود العمليات العسكرية في كوريا بتفويض من مجلس الأمن، وكانت تلك العمليات تنفذ تحت راية الأمم المتحدة. هذا ما لم يحصل في تجربة حرب الخليج الثانية، حيث أن العمليات - بدءً باختيار الوسيلة ومروراً بالتخطيط لها وانتهاءً بتنفيذها - تمت تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وباستخدام رايتها إلى جانب رايات الدول المشاركة في هذه العملية، بعيداً عن الأمم المتحدة بل ورايتها أيضاً[2].

---

[1] - انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 309، وقد كان لحجم القوات الأمريكية المشاركة في عملية تحرير الكويت الأثر البالغ في قيادتها لقوات التحالف الدولي، إذ بلغت نسبة مشاركتها 90 % من الحجم الكي للقوات المتحالفة، انظر بهذا الصدد: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 119.

[2] - انظر بهذا المعنى: إبراهيم نافع وآخرون، ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، ط 1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص: 205.

في حين كان يجدر أن تكون قيادة هذه العمليات بيد لجنة أركان حرب بموجب المادتين (46 و 47) من الميثاق، وتحت المراقبة المباشرة للأمم المتحدة[1].

3- **على الرغم من أن مهام قوات التحالف كانت محدودة** ، بموجب قرار مجلس الأمن (678) بتحرير الكويت، غير أن هذه القوات تجاوزت حدود مهامها في وجوه عدة: فمن جانب، أخذت الضربات الجوية أبعاداً أكثر من مجرد تحرير الكويت، إذ لم تقتصر هذه الضربات على الأهداف العسكرية بل شملت الأهداف الاقتصادية ومعظم البنية التحتية للعراق (مصانع، ومحطات الطاقة والماء، الجسور،...الخ)، بحيث تم تدمير العراق تدميراً شبه كامل إلى الحد الذي وصفه تقرير بعثة الأمم المتحدة التي زارت العراق بعد وقف إطلاق النار (بأنه عودة بالبلاد إلى عصر ما قبل الصناعة) [2]. ومن جانب أخر فإن تلك الضربات تميزت بالقسوة الشديدة[3].

---

[1] - وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفيتي وفرنسا أيضاً، ولكن بدرجة أقل كانا قد طرحها فكرة إعادة إحياء لجنة أركان الحرب والبحث عن صيغة لوضع نصوص المادة (43) موضع التطبيق، (انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 315، وإبراهيم نافع وآخرون، المصدر السابق، ص: 205)، ولكن يبدو أن هذا المشروع لم يلق النجاح لأسباب قد تعود - وكما يذهب الأستاذ باتريسيو نولاسكو - إلى أن فكرة رقابة عليمات التحالف لم ترق لجميع الدول، (انظر: باتريسو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 30.

[2] - انظر: إبراهيم نافع وآخرون، المصدر السابق، ص: 201.

[3] - إذ يذكر د. مصطفى الأنصاري، أن دول التحالف أسقطت خلال 3 ساعات من اليوم الأول من بدأ القصف الجوي، (18) ألف طن من الذخائر وهذا ما يعادل قوة القنبلة النووية التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية في 1945/8/6 بمقدار مرة ونصف المرة، وبلغ مجموع ما أسقط على مختلف الأهداف حوالي (141921) طناً من المتفجرات من خلال (97) ألف غارة جوية، (د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 76، وص: 230)، وهذه الضربات قامت بها الصواريخ والطائرات من أحداث ما أنتجه المصانع الغربية التي لا تخطئ أهدافها إلا نادراً، وهذا يعني من بين ما يعنيه، حجم الكارثة التي حلت بالعراق وما سوف تحتاج إليه من تكاليف بالغة الضخامة لإعادة بناء ما دمرته الحرب، بالإضافة إلى ما نتج عن تلك الضربات من خسائر بشرية فادحة من بينها 1591 قتيلاً مدنياً عراقياً، (المصدر السابق، ص: 229)، وقد اعتبرت هذه الضربات الجوية من أكبر حملات القصف الجوي في التاريخ.

Neal Riemer. Op. Cit. P: 79.

ويلاحظ أخيراً أن تشكيل تلك القوات سواء في التجربة الكورية أو في التجربة العراقية، لم يستوف الشروط التي صرحت بها المادة (43) من الميثاق، لذلك يذهب البعض إلى أن هذا الأسلوب من استخدام القوة يمثل انحرافاً في طريقة ممارسة مجلس الأمن لسلطاته ولا يتماشى مع التفسير الحرفي للميثاق، وبأنه يعد تعديلاً ضمنياً للميثاق بغير الطريقة المبينة فيه[1].

**ويبدو أن هذا القول لا يتفق مع روح الميثاق ونصوصه وذلك للأسباب التالية:**

1- أنه يؤدي إلى تعطيل المادة (42) من الميثاق، وبالتالي إلى وقف العمل بنظام الأمن الجماعي الذي أسست عليه المنظمة الدولية، وفي هذا خطورة كبيرة على السلام العالمي الذي يتطلب وجود رادع للمعتدي، والذي لا يكون إلا بتطبيق المادة المذكورة.

2- أن المادة (42) عندما منحت مجلس الأمن سلطة استخدام القوة، لم تشترط أن تكون ممارسة هذه السلطة وفقاً للمادة (43) من الميثاق حصراً.

3- أن الميثاق نص صراحة في المادة (53 الفقرة 1) على جواز استخدام مجلس الأمن للتنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع تطبيقاً للمادة (42)، بدون أن يشترط في ذلك عقد اتفاقيات خاصة مع المنظمات أو الوكالات الإقليمية بهذا الشأن. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على معنيين، أولهما: وهو أن عقد الاتفاقات الخاصة المنصوص عليها في المادة (43) لا يعد شرطاً لتطبيق المادة (42) المذكورة، وثانيهما: هو أن المادة (43) ليست الوسيلة الوحيدة بيد مجلس الأمن لتنفيذ قراراته

---

[1] - د. نزار جاسم العنكبي، سلطة مجلس الأمن في توقيع جزاءات الفصل السابع، وتقدير استخدامها في تطبيق الجزاءات الاقتصادية في حالة العراق، بحث منشور في مجلة الحقوقي، الأعداد 1-4 لسنة 1997، بغداد: مطبعة الزمان، ص: 5-48، انظر: ص: 10، وانظر بنفس المعنى: رأي د. محمد السعيد الدقاق، عندما يقول: (وإذا كانت النصوص المذكورة (ويقصد نصوص المواد 43-47) لم تجد لها حظاً في التطبيق، فإن المادة (42) التي تمنح لمجلس الأمن حق استخدام القوة ....لا يمكن لها بالتالي أن تطبق)، د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 186.

الخاصة باستخدام القوة، فهي (أي المادة 43) إذن لا تعد أكثر من وسيلة من الوسائل التي نص عليها الميثاق[1].

4- على الرغم من عدم تنفيذ المادة (43) فإن مجلس الأمن يمكن أن يجد من خلال نصوص عديدة من الميثاق[2]، ومن بينها المادة (48 الفقرة 1)، ما يمكنه من تنفيذ قراراته بالطريقة التي يحددها هو، إذ جاء فيها: (الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء حسبما يقرره المجلس) إن عبارتي (الأعمال اللازمة، وحسبما يقرره المجلس ) تدلان على إمكان عدم التقييد بالأسلوب المذكور في المادة (43)، إذ شاء المجلس أن يقرر الأعمال اللازمة لتنفيذ قراراته ومن بينها طريقة تشكيل هذه القوات وكيفية استخدامها سواء عن طريق قوات جميع الدول الأعضاء، أو قوات بعضها[3].

## المطلب الثاني

## تدخل الأمم المتحدة عن طريق

## فرض العقوبات

قد تجد منظمة الأمم المتحدة بأن النزاع أو الموقف الدولي الذي يرمي التدخل تسويته، لا يتطلب استخدام القوة بالضرورة، أو أ، استخدامها، مع ضرورتها، غير ممكنة لأسباب تعود للعوامل التي شرحناها في الفصل السابق،

---

[1] - ومن الوسائل الأخرى، ما نصت عليه المادة (106) من الميثاق التي خولت الدول الخمسة دائمة العضوية استخدام التدابير المنصوص عليها في المادة (42) كلما اقتضى الحال للقيام نيابة عن الأمم المتحدة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين، انظر: المادة (106) من الميثاق.

[2] - وهذه النصوص أيضا المادة (25)، والمادة (49) من الميثاق.

[3] - ويلاحظ أن مجلس الأمن استخدام الطريقتين، ففي تدخله في كوريا، دعا كما سبق ذكره، كافة أعضاء الأمم المتحدة بتقديم قواتها المسلحة والمساعدات الأخرى لنجدة كوريا الجنوبية، وفي تدخله في حرب الخليج الثانية، حدد مجلس الأمن هؤلاء الأعضاء تحديداً، (بالأعضاء المتعاونين مع حكومة الكويت)، انظر: الفقرة الثانية من القرار (678).

لذلك تلجأ إلى نظام العقوبات غير العسكرية للضغط على أطراف النزاع أو الدولة المعتدية لتنفيذ قراراتها، وتتراوح هذه العقوبات من حيث شدتها بين مجرد الضغط السياسي، أو الدبلوماسي، أو الاقتصادي، وبين نظام شامل للعقوبات[1].

ولو قارننا بين طبيعة وفعالة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في كل من فترة الحرب الباردة والفترة التي تلتها، لوجدنا أن العقوبات التي فرضت في الفترة الأولى كانت تتميز بعدم الفاعلية في أغلب الأحوال، وذلك يرجع إلى طبيعة القرارات التي تم بموجبها فرض العقوبات. ففي أثناء الحرب الباردة، وعلى الرغم من كثرة انتهاكات الدول لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام، لم تتدخل الأمم المتحدة بفرض عقوبات إلزامية إلا في حالات محدودة، حددها بعض الكتاب [2] بحالتين، وهما: روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً) في عام 1966 و 1977)، (جنوب إفريقيا) في عام 1977، عندما فرض عليهما مجلس الأمن عقوبات إلزامية وفقاً للفصل السابع رداً على إعلان الأولى المنفرد للاستقلال عن المملكة المتحدة، ولانتهاج الثانية سياسة الفصل والتمييز العنصري (Apartheid) ضد الأغلبية السوداء واعتداءاتها المتكررة ضد الدول المجاورة لها[3].

---

[1] - وهذه الضغوط أو العقوبات، ويطلق عليها الميثاق (التدابير)، منصوص عليها، مع مجموعة تدابير أخرى، في المادة (41) من الميثاق، وجدير بالذكر أن هذه التدابير، وكما سبق شرحها، لم تأت على سبيل الحصر بل لمجلس الأمن وفقاً لسلطته التقديرية أن يقرر ما يراه مناسبا من التدابير حتى وإن لم تكن مذكورة في المادة (41)، (انظر: المادة (41) من الميثاق) ولمجلس الأمن أن يكتفي بتدبير واحد من هذه التدابير أو أكثر، بل له وفقا لسلطته التقديرية أن يجمع بين هذه التدابير كلها بحيث نكون أمام نظام شامل للعقوبات، وهذا ما حصل بشأن العراق كما سنتطرق إليه في الصفحات التالية.

[2] - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 140، ود. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص: 11.

[3] - وللتفصيل حول قضية روديسيا الجنوبية والعقوبات المفروضة عليها، انظر: د. محمد سعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، المصدر السابق، ص:37 وما بعدها، ود.مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص:200-201، حول قضية جنوب إفريقيا انظر: ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص:200وما بعدها، And also see: M Akenurst, Op, Cit, P:276-283.

وباستثناء الحالتين أعلاه، لم تتمتع قرارات الأمم المتحدة الصادرة أثناء الحرب الباردة والمتعلقة بفرض العقوبات، سواء الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، بالصفة الإلزامية المطلوبة لتنفيذها جبراً [1]، وفي بعض الحالات اقتصرت على مجرد عقوبات سياسية لم تذهب أبعد من إدانة الموقف، على الرغم من تهديده الفعلي للسلم والأمن الدوليين[2].

---

[1] - وذلك لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تمتلك في هذه الحالات، وكما سبق شرحها، إلاّ صلاحية إصدار توصيات غير ملزمة، أما مجلس الأمن ومع أنه يمتلك صلاحية إصدار قرارات ملزمة، غير أن حالة الحرب الباردة وتأثيرها حالت دون قيامه بإصدار هذا النوع من القرارات، فباستثناء الحالتين التي سبق ذكرهما لم يتدخل مجلس الأمن إلاّ عن طريق توصيات غير ملزمة، مثال ذلك: قضية جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) التي كانت تحت انتداب جنوب إفريقيا أيام عصبة الأمم، فعند إنشاء الأمم المتحدة رفض جنوب إفريقيا وضع هذا الإقليم تحت الوصاية تمهيداً لاستقلالها، واعتبرها جزءً من إقليمه، مما دفع الأمم المتحدة للتدخل عن طريق الجمعية العامة التي أوصت بفرض عقوبات مختلفة على جنوب إفريقيا خلال قرارات عديدة، غير أن هذه القرارات لم تجد لها آذاناً صاغية لا من قبل الدول الأعضاء ولا من قبل جنوب إفريقيا مما دفع الجمعية العامة للطلب من مجلس الأمن مراراً للتدخل، إلى أن تدخل المجلس في 29 تموز 1970 عندما دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ مجموعة تدابير اقتصادية وسياسية ودبلوماسية ضد جنوب إفريقيا، غير أن هذه العقوبات، بما أنها لم تصدر وفقاً للفصل السابع فإنها لم تجد مصيراً أفضل من العقوبات التي فرضتها الجمعية العامة، (انظر: د.محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص:228، وللمزيد حول القضية الناميبية انظر: ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص:226 وما بعدها، ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص:195-196، M, Akchurst, Op,Cit,P:278-81.

[2] - لعل مثال القضية الفلسطينية هو المثال الأكثر وضوحاً في هذا المجال، فعلى الرغم من عدالة القضية الفلسطينية وانتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني فإن الأمم المتحدة لم تتخذ، ولحد الآن فيما عدا بعض قرارات اللوم والإدانة أي إجراء حازم في مواجهة الاعتداءات التي قامت بها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، (انظر: د. عبد الحسين القطيفي، المصدر السابق، ص:362) ومن قرارات الإدانة التي صدرت ضد إسرائيل: قراري الجمعية العامة الصادران في (1) و(4) كانون الأول 1970، وقرار الجمعية العامة في 7 كانون الأول 1971 بخصوص تدمير مساكن اللاجئين في غزة وعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة، وحقه في تقرير المصير، وقرارها في 20 كانون الأول 1971 الذي أوصى بإلغاء إجراءات ضم الأراضي العربية المحتلة، وإقامة المستعمرات الإسرائيلية ونقل المدنيين وتدمير القرى ومصادرة الأراضي والأملاك العقارية وعدم السماح بعودة اللاجئين والمطرودين، (انظر: د. عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص:26-27، وللتفصيل حول القضية الفلسطينية انظر: د. محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة،1967، ص:186 وما بعدها،

أما العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، فقد تغيرت تغيراً واضحاً سواء من حيث طبيعتها أو من حيث أنواعها:

فمن حيث طبيعية العقوبات، بدأ مجلس الأمن باستخدام صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق، بعد اختفاء ظاهرة الفيتو تقريباً[1]، لفرض العقوبات على الدول المنتهكة للسلم والأمن الدوليين، أو الدول التي تقوم بأعمال العدوان، وقد فرض مجلس الأمن عقوبات إلزامية على مجموعة من تلك الدول نذكر منه: يوغسلافيا السابقة[2]، وليبيا[3] وصربيا[1]، إضافة إلى العراق الذي سنركز عليه في النقطة التالية.

---

ود.عطية حسين أفندي عطية، المصدر السابق، ص217 وما بعدها، وكميل قزداغر، المصدر السابق، ص:90 وما بعدها،

And also see: The United Nations and the Maintenance of International Peace and Security, Op, Cit,P:263-273.

[1] - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص:337، بعد انتهاء الحرب الباردة والأرقام الخاصة بالفيتو إلى أن هذا الحق لم يستخدم من جانب أي من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حتى نهاية عام 1994 باستثناء الإتحاد السوفيتي الذي استخدمه بالفعل مرة واحدة ولأسباب مالية واقتصادية وليس لأسباب سياسية، انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] - فرض مجلس الأمن في 25 أيلول 1991 حظراً شاملاً للأسلحة والمعدات العسكرية على يوغسلافيا السابقة بهدف تحقيق السلم والأمن والاستقرار في هذه المنطقة، إثر إعلان بعض جمهوريات الإتحاد اليوغسلافي (السابق) الاستقلال عن الإتحاد وما نجم عنه من حروب أهلية، وخصوصاً بعد المجازر التي مارستها الحكومة الاتحادية ضد البوسنيين، (انظر: د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص:11)، وذلك بموجب القرار (713) و قرارات أخرى كالقرار (724) المتعلق بحماية المناطق الآمنة، والقرارات (752) و (757) و(760) التي فرضت عقوبات شاملة على جمهوريتي صربيا والجبل الأسود، وآخرها القرار (808) الصادر في22 شباط 1993 الذي قضى بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، انظر: حسن نافعة، المصدر السابق، ص:360-366).

[3] - قرر مجلس الأمن فرض العقوبات على الجماهيرية الليبية بموجب قراره المرقم (748) في 15 نيسان 1992 (انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص:27) وذلك بعد رفضها طلب مجلس الأمن بموجب القرار (731) الصادر في 1992 الذي قضى بتسليم المشتبه بهما في حادثة تفجير طائرة الـ (بان أمريكان) فوق أجواء اسكتلندا التي عرفت بقضية لوكربي، انظر: هيثم كيلاني، قضية لوكربي، مقال منشور في مجلة الوطن العربي، العدد (1154) الجمعة 1999/4/16، ص:24-25.

أما من حيث أنواع العقوبات، فقد بدأت الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة بفرض عقوبات من نوع خاص لم يسبق فرضها على الدول، وأبرز مثال على ذلك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق، ففي تاريخ المنظمة الدولية ومنذ تأسيسها لم يفرض المجلس العقوبات الدولية الشاملة مثلما حصل مع العراق بعد احتلاله للكويت[2]، وقد تم فرض هذه العقوبات من خلال سلسلة من قرارات نتيجة عدم امتثال العراق للقرار (660)، السالف الذكر، وذلك بامتناعه عن سحب قواته من الكويت، ولكونه قد صادر (سلطة الحكومة الشرعية في الكويت) [3].

## ويمكن إجمال العقوبات التي فرضت على العراق فيما يلي:

أ- **العقوبات ذات الطابع الاقتصادي**: وقد حدد الدكتور مصطفى الأنصاري في كتابه (العراق والأمم المتحدة)، **هذه العقوبات على النحو التالي**:

1- الحظر الاقتصادي الشامل على أية أنشطة أو تصدير أو استيراد من وإلى العراق والكويت، وأية عمليات تحويل مالي (القرار 661)، وذلك بكافة وسائل النقل بما فيها الطيران (القرار 670).

2- امتناع الدول - الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة - والمؤسسات والأشخاص عن توفير أية موارد مالية لأي مشروع في العراق والكويت (القرار 666).

3- إيقاف وتفتيش الحمولات البحرية القادمة والخارجية ضمانا لتطبيق الجزاءات الاقتصادية (القرار 665)، وكذلك الشحنات الجوية ضمن

---

[1] - وذلك طبقاً للقرار الصادر من مجلس الأمن المرقم (1160) في 31 مارس 1998، فبعد أن أدان مجلس الأمن كافة الأعمال العدائية وأعمال العنف والإرهاب التي تمارس من قبل الجيش والشرطة الصربيين ضد المدنيين في كوسوفا، فرض مجلس الأمن في الفقرة (8) من القرار المذكور حظراً عسكرياً ضد الصرب وكوسوفا يشمل بيع وإمداد الصرب (أو كوسوفا) بالأسلحة والمعدات العسكرية أو المعدات ذات الصلة بالأسلحة العسكرية، وقرر المجلس إنشاء لجنة خاصة تضم الدول الأعضاء في مجلس الأمن تكون مهمتها متابعة تنفيذ هذا الخطر، انظر: محمد فايز فرحات، الأمم المتحدة وأزمة كوسوفا، المصدر السابق، ص:124.

[2] - د.عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، المصدر السابق، ص:11 .

[3] - انظر: د. نزار جاسم العنكبي، المصدر السابق، ص: 17، وانظر كذلك الفقرة (1) من قرار مجلس الأمن (661) الصادرة في 6 آب 1990.

إجراءات محدودة تمنع عملياً أي هبوط أو رسو في العراق والكويت (القرار 670).

4- إبطال أية إجراءات لنظام الاحتلال بخصوص الأملاك الكويتية (القرار 622) وإعادة ما استولى عليه إليها (القرار 687 وأخرى..)

5- تجميد الأصول العراقية في الخارج، وفي المقابل حماية الأصول الكويتية (القراران 670 و 661).

6- إلزام العراق بمبدأ المسؤولية عن خسائر الكويت وأضرارها، وكذلك الأطراف الثالثة، بما في ذلك الأشخاص والشركات جراء الغزو والتحرير بل وحتى الأضرار التي لحقت بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية (القراران 686، 687) وتحمل نفقات الأمم المتحدة بِشأن تنفيذ القرارات الصادرة عنها بمناسبة الأزمة موضوع البحث (القرار 706)[1].

## ب- العقوبات ذات الطابع السياسي والدبلوماسي:

يمكن أن نستخلص مجموعة من العقوبات ذات الطابع السياسي والدبلوماسي في ضوء قرارات مجلس الأمن المذكورة وقرارات أخرى ذات الشأن، والتي تتراوح بين الإدانة ، والتهديد، وعدم الاعتراف ببعض الأوضاع المخالفة للقانون الدولي العام التي أقامتها الحكومة العراقية بعد احتلالها للكويت.

### وفيما يل أهم هذه العقوبات:

1- إدانة الغزو العراقي للكويت، وفقاً للقرار (660) السالف الذكر.

---

[1] - د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 24، وتجدر الإشارة إلى أنه بصدور القرار (665) - الذي أباح للدول التي تنشر قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الضرورة لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة إلى ومن العراق بغية تفتيش حمولتها - تحول الحظر الاقتصادي إلى الحصار، أي تحول الحالة بين الأمم المتحدة والعراق من السلم إلى الحرب حسب القانون الدولي العام، انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 29، وبنفس المعنى انظر: د. نزار جاسم العنبكي، المصدر السابق، ص: 19.

2- الإدانة الشديدة للأعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها في الكويت بما فيها خطف الرعايا الأجانب المتواجدين في تلك الأمان[1].

3- إدانة معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين، والتدابير الرامية إلى إرغامهم على مغادرة بلادهم، وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت، وأخذ رعايا الدول الأخرى كرهائن وإساءة معاملتهم واضطهادهم[2].

4- إدانة محاولات العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت[3].

5- تهديد العراق باتخاذ مجلس الأمن إجراءات خطيرة ضده وفق الفصل السابع من الميثاق، ما لم يتمثل لقرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها القرار (660) الخاص بسحب قواته من الكويت[4].

6- الطلب من جميع الدول بعدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال في الكويت (القرار 661 السالف الذكر).

7- الطلب من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بضم العراق للكويت، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء، أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم (القرار 662 السابق الإشارة إليه).

## ج- العقوبات ذات الطابع العسكري:

فبالإضافة إلى القرار (678) الذي أباح لدول التحالف استخدام جميع الوسائل بما فيها القوة العسكرية، كما هو الرأي الراجح، لإخراج القوات العراقية من الكويت، لقد فرض مجلس الأمن مجموعة من عقوبات ذات طابع

---

(1) - الفقرة (1) من القرار (667) الصادر في 6 أيلول 1990.

(2) - القرارين (670) و (674) الصادرين في 25 أيلول 1990 و 29 تشرين الأول 1990.

(3) - الفقرة (1) من القرار (677) الصادر في 28 تشرين الثاني 1990.

(4) - انظر: ديباجة القرار (670).

عسكري بعد وقف إطلاق النار بين القوات المتحالفة والعراق، بهدف إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط [1]، وذلك من خلال قرار مجلس الأمن المرقم (678) الصادر في 3 نيسان 1991 [2] وكما يلي:

1- قيام العراق، دون أي شرط وتحت إشراف دولي، بتدمير: (أ- جميع الأسلحة الكيمائية والبايولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيمائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع، ب- جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن 150 كيلو متراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها) أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر[3].

2- قيام لجنة خاصة، تشكل خصيصاً، بأعمال التفتيش في المواقع على قدرات العراق البايولوجية والكيميائية والنووية وما يتعلق منها بالقذائف، لاكتشافها بهدف تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، حسب الاقتضاء[4].

3- إلزام العراق بالتعهد غير المشروط بعد استعمال أو استخدام أو بناء أو حيازة أي من المواد البايولوجية والكيميائية أو أية أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية، والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن 150 كيلو متراً أو أي منظومات أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بهذه الأسلحة، مع الطلب من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة الخاصة بالتفتيش، بإعداد خطة

---

[1] - انظر: ديباجة القرار (687) الصادر عن مجلس الأمن في 3 نيسان 1991.

[2] - تم تقديم مشروع القرار (687) من قبل كل من: بلجيكا، ورومانيا، وزائير، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واعتمد بأغلبية 12 صوتاً ضد صوت واحد (كوبا) وامتناع عضوين اثنين عن التصويت وهما (اكوادور واليمن)، ويتألف القرار من 3900 كلمة، ويحتوي على ديباجة طويلة و 34 فقرة، وهو أطول قرار في تاريخ الأمم المتحدة، انظر: المصدر السابق، ص: 24.

[3] - انظر: الفقرة (8) من القرار (687).

[4] - انظر: الفقرة (9 و 13) من القرار (687).

لرصد امتثال العراق لهذا الالتزام والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل[1].

4- فرض حظر عسكري بامتناع الدول ورعاياها عن بيع أو توريد جميع أنواع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية، والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج أو استخدام أو تخزين تلك الأسلحة، إلى العراق[2].

5- إلزام العراق بالتعهد أمام مجلس الأمن بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي أو يسمح لأي منظمة أو جهة معروفة بارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل أراضيه، وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وينبذها[3].

---

[1] - الفقرتين (10 و 12) من القرار (687).
[2] - الفقرة (24) من القرار (687).
[3] - الفقرة (32) من القرار (687).

### د- العقوبات ذات الطابع الخاص:

فرض مجلس الأمن على العراق عقوبات أخرى ذات طبيعة خاصة، لم يسبق للأمم المتحدة أن فرضتها على الدول، **ويمكن أن نلاحظ بهذا الصدد نوعين من هذه العقوبات:**

## 1- عقوبة الاعتراف الجبري:

فعلى الرغم من كون مسألة الاعتراف، وكما سبق شرحها، مسألة تقديرية يعود تقديرها لكل دولة، غير أن مجلس الأمن ألزم العراق بالاعتراف، وبشكل صريح، بسيادة دولة الكويت والحدود الدولية بينهما[1].

## 2- تجريد العراق من حرية التصرف بموارده الخاصة:

معالجة للحالة الغذائية والصحية الخطيرة للسكان المدنيين العراقيين، بسبب الحصار الذي فرضه مجلس الأمن على العراق منذ اليوم الرابع لاحتلاله الكويت، إذن مجلس الأمن وفقاً للقرارات (706) الصادر في (15 آب 1991)، و (712) الصادر في (19 أيلول 1991)، و (986) الصادر في (14 نيسان 1995)، للعراق ببيع منتجاته النفطية لشراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات الضرورية، وفق إجراءات صارمة ومراقبة شديدة من قبل الأمم المتحدة، سواء من حيث بيع منتجاته النفطية أو من حيث شراء الحاجات والمواد المذكورة وتوزيعها[2].

ومع أن القرارات الأنف الذكر لم تأت على شكل عقوبات، إلا أن الإجراءات التي تضمنتها نصوص تلك القرارات ومذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية وسكرتارية الأمم المتحدة لتنفيذ القرار (986) [3]، تمثل عقوبة شديدة لأنها جردتها من بعض حقوق السيادة من التصرف بمواردها الخاصة.

---

[1] - الفقرة (2) من القرار (678)، وقرار مجلس الأمن المرقم (833) الصادر في 27 أيار 1993.

[2] - للتفصيل انظر: نصوص القرارات (706) و (712) و (986).

[3] - تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة في 20 أيار 1996، انظر نص المذكرة والملحقين الإضافيين (1) و (2) في مؤلف: عبد العزيز طيب وتيلي

هذه كانت أهم العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، ولو قارنا بين هذه العقوبات، والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على الدول الأخرى سواء قبل الأزمة العراقية أو بعدها، نلاحظ بأن العقوبات التي فرضت على العراق تميزت بثلاث صفات أساسية:

أ- **شمولية العقوبات:**

إذ نلاحظ أن الأمم المتحد قد جربت جميع العقوبات ضد العراق سواء تلك التي نص عليها الميثاق أو التي لم ينص عليها صراحة، كما أنها فرضت عليه أنواعاً من العقوبات لم يسبق فرضها على أية دولة أخرى كالحصار الاقتصادي الشامل[1]، وتدمير الأسلحة، ومسألة الاعتراف، وبيع النفط وشراء المواد الغذائية تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة.

ب- **الجدية والنجاح في تنفيذ العقوبات:**

لم يسبق للأمم المتحدة أن أصرت على تنفيذ قراراتها كما في الأزمة العراقية حيث استطاعت أن تنفذ أغلب قراراتها التي أصدرتها ضد العراق، **ونجد أن نجاحها في مهمتها هذه يرجع لأسباب عديدة من أهمها:**

1- الإجماع الدولي على معاقبة العراق بسبب احتلاله للكويت، سواء عند إصدار مجلس الأمن قراراته، أو أثناء تنفيذ هذه القرارات، وخاصة تلك التي يتطلب تنفيذها قيام الدول الأعضاء باتخاذ مواقف معينة، كالقرارات المتعلقة بالحصار الاقتصادي، وعدم الاعتراف بالإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية، مثل ضم الكويت، وقد ساعد في حصول هذا الإجماع الدولي فقدان العراق لتأييد ومساندة معظم الدول العربية لكون اعتدائه واقعاً على دولة عربية أخرى.

---

أمين، القرار 986 وتطبيقاته في كوردستان، ط 1، دهوك: مطبعة خه بات، 1997، ص: 191-206.

[1] - تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن فرض أنواعاً من تدابير الحظر على الدول، كما سبق بيانه، ولكن هذه التدابير لم تصل إلى حد الحصار الشامل الذي فرضه المجلس على العراق، إذ يلاحظ في الحالة الأخيرة أن تدابير الحظر شملت (جميع الأنشطة والعمليات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالسلع والخدمات المدنية وحتى السلع والخدمات ذات الاستخدام المزدوج والمعدات والتقنيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل ...الخ): د.نزار جاسم العنكبوتي، المصدر السابق، ص:16.

2- استخدم مجلس الأمن صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق لإصدار قراراته ضد العراق، مما أعطى لهذه القرارات قوة تنفيذية كاملة.

3- ربط مجلس الأمن ربطاً محكماً بين تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن وبين رفع الحصار [1]، والسريان الرسمي لوقف إطلاق النار بين العراق ودول التحالف[2].

ج- **الصرامة في تنفيذ بعض القرارات:** وهذه الصرامة يمكن ملاحظتها سواء عند تنفيذ دول التحالف للقرار (687) الذي سبق شرحه، أو عند فرض مجلس الأمن الحصار الشامل على العراق من 4 آب 1990 ولحين سقوط النظام في 9 نيسان 2003، الذي كان له أثار مدمرة على الشعب العراقي[3].

## المطلب الثالث

## تدخل الأمم المتحدة عن

## طريق عمليات حفظ السلام

---

[1] - انظر: الفقرة (22) من القرار (687).

[2] - انظر: الفقرة (23) من القرار (687).

[3] - يذهب بالبعض إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق شكل أكبر وأخطر انتهاك لحقوق الإنسان بحيث انعكس على مختلف الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق،ص:39)، بل أكثر من ذلك يذهب د.بطرس بطرس غالي إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق يعد خرقاً وتعطيلاً لأهداف ومقاصد الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، (د.بطرس بطرس غالي، في مقابلة مع مجلة المشاهد السياسي، العدد 169، السنة الخامسة 6 كانون الأول 1999، ص:16)، وللتفصيل انظر: خيري عبد مهدي، آثار الحصار على حقوق الإنسان في العراق، مقال منشور في جريدة حقوق الإنسان،تصدرها جمعية حقوق الإنسان في العراق، العدد التاسع، تشرين الأول 1999، ص:6، ود. نزار جاسم العنكبي، المصدر السابق، ص:35 وما بعدها.

لم تستطع الأمم المتحدة التدخل باتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان، أو بفرض نوع التسوية المطلوبة في مواقف ونزاعات دولية كثيرة، لأسباب تعود بالدرجة الأساس إلى حالة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي ومعطياتها وإفرازاتها[1]. لذلك بقي أغلب هذه المنازعات والمواقف، وفي أماكن مختلفة في العالم بحاجة إلى الحل، أو على أقل تقدير، إلى السيطرة عليها للحيلولة دون تفاقمها أو انتشارها.

وتحقيقاً لهذه الأهداف لجأت الأمم المتحدة إلى استحداث آلية جديدة، ومختلفة عن الطريقتين السابقتين، لم ينص عليها الميثاق صراحة، تمثلت بإرسال قوات دولية محايدة تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو النزاع[2]. ويتم إنشاء هذه القوات خصيصاً لمجابهة مواقف أو نزاع دولي بعينة، ولمدة محدودة قابلة للتجديد[3]، وهي تتكون من فرق مسلحة تقدمها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة بناءً على طلب السكرتير العام بشرط أن تكون هذه الدول محايدة في نظر الأطراف المتنازعة[4].

وقد ذكر الكاتب الروسي موروزوف (Morozov)، في بحث له منشور في مجلة موسكو للقانون الدولي، **مهمات قوات حفظ السلام على النحو التالي**:

1- مراقبة اتفاقيات الصلح ووقف إطلاق النار والأعمال الحربية.

2- تأمين انسحاب القوات المتصارعة والفصل بينها.

3- مساعدة الحكومة الشرعية ضد التدخل العسكري الخارجي وإصلاح أثاره إن وجدت.

4- عدم السماح بانتشار النزاعات التي تؤثر على السلام العالمي.

---

(1) - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 145.

(2) - المصدر السابق، الصفحة، نفسها.

(3) - د. محمد سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص: 126، وغالباً تحدد هذه المدة بستة أشهر، انظر:

Dr. Mario Von Baratta (Hrsg) Der Fischer Weltalmanach 2000. Zahlen. Daten, Facten: F/M, 1999. P: 1012.

(4) - الحقائق الأساسية عن الأمم المتحدة (1972)، المصدر السابق، ص: 27.

5- تأمين إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع[1].

وفي ضوء هذه المهام تنقسم عمليات حفظ السلام إلى نوعين: الأول يتمثل في إرسال المراقبين العسكريين (أو الحربيين)، والثاني يتمثل في إرسال القوات العسكرية[2]، وما يعنينا أكثر في هذه الدراسة هو النوع الثاني الذي يطلق عليه عادة (قوات الطوارئ الدولية)، التي تم تشكيلها لأول مرة في عام (1956) إثر العدوان الثلاثي على مصرن بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1000) تطبيقاً لقرار (الاتحاد من أجل السلام) [3]، السالف الذكر، وقد حددت مهام هذه القوات بالإشراف على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في منظمة السويس وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من سيناء[4].

بما أنه لم يرد بشأن هذه العمليات نص في الميثاق، لذلك احتفظت أجهزة الأمم المتحدة لنفسها بحق تحديد مهمة هذه القوات، والإطار القانوني لها، وقد

---

(1) - نقلاً عن: د. بشتيوان علي عبد القادر، بنچينەی ياسايی نيو ده وله تي ثۆپراسۆنا كانی نه ته ود يه كگرتووه كان بۆپاراستنی ئاشتی، بحث منشور في مجلة (ياساپاريزي)، مجلة قانونية سنوية تصدر باللغة الكوردية في اربيل، العدد (2)، السنة الثانية، 1997، ص: 14-27، انظر: ص: 9.

(2) - والأمثلة على النوع الأول: مجموعة المراقبين في لبنان (UNOGIL) في 1958، وفي اليمن (UN YOM) في تموز 1963 وأيلول 1964، وفي دومينيكان (DOMRED) في أيار 1965، ومجموعة مراقبي الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار بين العراق والنار (UNIFOM) في آب 1988، وشباط 1991، وعلمية (UNAVEM-I) 1991، وعملية (UNAMIC) في كمبوديا في تشرين الأول 1991 وآذار 1992، أما الأمثلة على النوع الثاني: قوات الطوارئ الدولية في مصر (UNEF-I ) في تشرين الثاني 1956، وتموز 1967، وعملية (ONUC) في كونغو في تموز 1960 وحزيران 1961، وعملية (UNSF) في غينيا الغربية الجديدة في تشرين الأول 1962 وآذار 1963، وعملية (UNDF-II) في مصر تشرين الأول 1973 وتموز 1976، وعملة (UNSOM) في الصومال في نيسان 1992 ونيسان 1993، انظر: المصدر السابق، ص: 12، وللتفصيل حول هذه العمليات والعمليات الأخرى التي نفذتها الأمم المتحدة انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 147-152.

GV. Glahn. Op. Cit. P: 595-600.

(3) - د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 245.

(4) - المصدر السابق، ص: 245-246، وجيرهارد فان غلان، ج 3، المصدر السابق، ص: 23.

وضع السكرتير العام للأمم المتحدة في 4 و 6 تشرين الثاني سنة 1956 تقريرين أعدهما بشأن **المبادئ التي تحكم هذه القوات والتي تتلخص فيما يلي:**

( أ- لا يجوز مساهمة الدول الكبرى في هذه القوات، وكذا لا يجوز الاستعانة بقوات أية دولة أخرى تكون لها مصلحة في النزاع.

ب- لا يجوز أن توجد هذه القوات على أراضي أية دولة إلا برضائها.

ج- لا يجوز استخدام هذه القوات بطريقة تؤثر على الوضع العسكري أو السياسي للنزاع.

د. لا يجوز لهذه القوات أن تستخدم القوة إلا دفاعاً عن نفسها) [1].

وعلى الرغم من اختلاف الفقه حول تحديد الأساس القانوني لهذه القوات ومدى مشروعيتها سواء في حالة إنشائها من قبل الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو السكرتير العام للأمم المتحدة[2]، إلا أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أصبحت حقيقة واقعة، واستطاعت الأمم المتحدة أن تجعلها المحور الرئيس لنشاطها[3]، إذ كما سبقت الإشارة إليها، أن الأمم المتحدة نفذت العديد من هذه العمليات سواء أثناء الحرب الباردة أو بعد انتهائها في أماكن مختلفة في العالم. لذلك يمكننا القول أن اللجوء إلى هذا الأسلوب أصبح عرفاً دولياً معتبراً في الوقت الحاضر نتيجة تكراره وثبوت نجاعته ونجاحه في أغلب الأحيان.

والمتابع لنشاطات الأمم المتحدة في هذا المجال يجد أن هذه العمليات شهدت تطوراً كبيراً وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة سواء من حيث مهام قوات حفظ السلام، أو من حيث نظامها القانوني أو من حيث حجم العمليات، وكما يلي:

## أ- تطور مهام قوات حفظ السلام:

---

[1] - د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 246.

[2] - انظر بهذا الصدد:د. بشتيوان علي عبد القادر، المصدر السابق، ص: 7-12، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 246-249.

[3] - غطت علميات حفظ السلام أو قوات السلام (ذوي القبعات الزرق) أكثر من 40 منطقة نزاع، منذ أن تم إنشاؤها لأول مرة في 1948، اشتراك فيها (750) ألف جندي يمثلون (110) دول، وانظر:

De. Mario Von Baratta. Op. Cit. P: 1011-1012.

لـم تعـد مهـام القـوات الدوليـة المشـاركة فـي حفـظ السـلام، قاصـرة علـى الفصل بين القوات ومراقبة وقف إطلاق النار وسحب القوات، كما سبق ذكره، بل تطورت هذه المهام وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة لتشمل اقتطاع أجزاء من أقاليم بعض الدول لتأمين مناطق آمنة للاجئين وحمايتها[1]، ومعاقبة منتهكي السلام، ونزع السلاح من المجموعات المسلحة، والعمل على إنشاء حكومات انتقالية أو إدارات مؤقتة لحفظ النظام والاستقرار في مناطق النزاع داخل الدول[2]، وتأمين تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين المهددين بالقمع الذين هجروا بتوتهم خوفاً من الإبادة والقمع كما في حالة عمليات إغاثة الهجرة المليونية الكوردية في عام 1991، وكذلك إجراء انتخابات شرعية تحت مراقبة وإشراف الأمم المتحدة الكاملين[3].

وقد أدى التطور الأخير إلى إنشاء وحدة خاصة بالمساعدة الانتخابية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بل أن الأمور تطورت في هذا الاتجاه إلى حد مشاركة الأمم المتحدة في توفير غطاء دولي لعملية عسكرية كان هدفها إعادة رئيس هاييتي المنتخب والمخلوع إلى السلطة في بلاده، كما سبق ذكره، وبذلك تطورت مهام قوات السلام الدولية من مجرد حفظ السلام إلى صنع أو بناء السلام، أي تحولت من مجرد محاولة للسيطرة على النزاع إلى اتخاذ الإجراءات لتسوية النزاع بقدر الإمكان.

---

(1) - مثال ذلك إنشاء وحماية مناطق أمنة (Security Zones) ومناطق وردية ( Pink Zones) في كرواتيا، وملاذات أمنة (Safe Areas) في البوسنة... الخ، انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 364.

(2) - وقد تم تنفيذ هذه المهام في كل من عمليتي الصومال (1992) ورواندا (1994)، راجع بالتفصيل:
د. بشتيوان علي عبد القادر بمشداري (UN) لـه چاره سه كردنى كينشه و ناكۆكيه ناوخۆييه كان، بحث منشور في مجلة (ياساپاريزي) مجلة قانونية سنوية تصدر باللغة الكوردية في اربيل، العدد (3) السنة الثالثة، 1998، ص: 7-12، انظر: 9-11.

(3) - مثال ذلك عملية تيمور الشرقية، التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك عملية كمبوديا (1991-1992) التي يعدها البعض واحدة من أنجح وأشمل عمليات صنع السلام في تاريخ الأمم المتحدة، انظر: بالتفصيل:
د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 352-356.

وهذا التطور في مهام ووظائف القوات الدولية لحفظ السلام يعود، بالدرجة الأساس، إلى تحول اهتمامات الأمم المتحدة إلى معالجة أنواع من نزاعات كانت تعدها الدول، وإلى وقت قريب شأناً داخلياً، ألا وهي النزاعات والمشاكل الداخلية، وخاصة بعد ازدياد حجم وعدد هذه النزاعات بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تحول جل اهتمام المنظمة إلى معالجة تلك النزاعات، نذكر على سبيل المثال: تدخل الأمم المتحدة في النزاع الداخلي بين الحكومة العراقية والكورد في نيسان 1991، والذي سنتناوله بالتفصيل في المبحث الثاني، وتدخلها في النزاع الداخلي الصومالي 1992، وبوسنا هرزكوفينيا (1991-1992)، وفي رواندا 1994، وهذا بعكس فترة الحرب الباردة التي اتسمت تدخلات الأمم المتحدة، في أغلب الأحوال، بمعالجة المشاكل والمنازعات بين الدول[1].

## ب- تطور علميات حفظ السلام من حيث نظامهما القانوني:

سبق وأن ذكرنا أن الأمين العام للأمم المتحدة قام في عام 1956 بتحديد المبادئ التي تتعلق بكيفية إنشاء قوات السلام الدولية وطريقة عملها، ولكن يلاحظ أن هذه المبادئ قد تطورت وجرى عليها تغيير بعد انتهاء الحرب الباردة.

ففي حين كانت هذه المبادئ تشير إلى ضرورة تشكيل القوات من الدول ا لمحايدة تحت قيادة الأمم المتحدة ومن غير مشاركة أية دولة كبرى، أصبحت هذه الدول تشارك بقواتها في هذه العمليات، إذ نجد أن عملية حفظ السلام في يوغسلافيا السابقة شكلت من القوات الفرنسية والانجليزية والاسبانية إضافة إلى مصر والأردن[2]. وقد وصلت هذه المشاركة في بعض الحالات إلى حد القيادة الفعلية لهذه العمليات[3].

---

[1] - انظر: بشتيوان علي عبد القادر به شدارى (UN) لـه چاره سه كردنى كينشه و ناكۆكيه ناوخۆييه كان ، المصدر السابق، ص: 7.

[2] - د. بطرس بطرس غالي، في مقابلة مع مجلة المشاهد السياسي، المصدر السابق، ص: 13.

[3] - مثال ذلك قيام الولايات المتحدة بقيادة عملية الصومال، وفرنسا بقيادة عملية رواندا، (د. كمال قادر برزنجي. مافى ده ستيوه ردانى مرۆيانه لـه ياساى نيو ده ولـه تيدا، بحث منشور في مجلة (ياساپاريزي) العدد (5) السنة الخامسة 200، ص: 263-368، انظر: ص:

ومن جانب آخر، فإن المبادئ المذكورة سابقاً تضمنت ضرورة أخذ موافقة أطراف النزاع لتحرك القوات الدولية ودخولها منطقة النزاع، غير أن الأمم المتحدة قامت بتنفيذ بعض عملياتها جبراً ودون موافقة أطراف النزاع، ففي الوقت الذي كانت عملية حفظ السلام في رواندا ولغاية 21 حزيران 1994 تعد ضمن العمليات التقليدية، تطورت هذه العملية بعد هذا التاريخ، وخاصة بعد مقتل رئيسي (رواندا) و (بروندي) والأحداث الدموية التي شهدها جميع المناطق في رواندا، بحيث تدخلت الأمم المتحدة وفق إجراءات قسرية بموجب الفصل السابع من الميثاق، إذ خولت القوات الدولية بقيادة فرنسا استخدام جميع الوسائل لحفظ السلم وإنشاء منطقة آمنة لتوفير المساعدات الإنسانية للمواطنين الروانديين[1].

وكذلك قامت الأمم المتحدة بتخويل قوات السلام في سييواليون استخدام القوة العسكرية ضد المتمردين في عام 2000، بعد احتجازهم (500) من أفراد قوات حفظ السلام، وقد تم فعلاً استخدام القوة المسلحة لإنقاذ المحتجزين.

كما أن عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، على الرغم من أنها نفذت بعد موافقة حكومة أندونيسا على دخول قوات الأمم المتحدة ذلك الإقليم، إلا أن هذه الموافقة لم تصدر إلا بعد قيام الأمم المتحدة بتهديد الحكومة المذكورة بفرض حظر شامل لبيع الأسلحة إليها، إضافة إلى تهديدات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي[2].

### ج- تطور عمليات حفظ السلام من حيث حجمها:

شهدت فترة الحرب الباردة كماً هائلاً من النزاعات والمشاكل الدولية المختلفة، ومع ذلك لم تستطع الأمم المتحدة خلال تلك الفترة أن تنفذ سوى (13)

---

268، ود. بشتيوان على عبد القادر (UN) لە چارە سە كردنى كينشە و ناكۆكيە ناوخۆييە كان، المصدر السابق، ص: 9-11)، ففي عملية حفظ السلام في الصومال بموجب قرار مجلس الأمن (794) في 1992/12/13، فإن القوات الأمريكية هي التي قادت عملية المرحلة الأولى (يونيصوم-1) ولم يتسلم الأمين العام للأمم المتحدة قيادة هذه القوات إلا في مرحلتها الثانية (يونيصوم-2) في أيار 1993. انظر: د. شفيق المصري السيادة الوطنية في ضوء عليمات الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 17.

[1] - المصدر السابق، ص: 11.

[2] - انظر جريدة الحياة، العدد (13336) الأحد، 12 أيلول 1999، ص: 1.

عملية من عمليات حفظ السلام[1]، في حين أنها قامت بتنفيذ نفس العدد خلال سنيتي 1991-1992، وقد وصل عدد هذه العمليات خلال سنتي 1993-1994 إلى (17) عملية شارك فيها ما يقارب (80000) ألف جندي من (75) دولة مختلفة[2]، أما مجموعة عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة بين حزيران 1948 وتموز 1998 فقد وصل إلى (49) عملية[3] ، وفي نهاية عام 199 وصل إلى (51) عملية بينها (38) نفذت ما بين عامي 1998 و 1999، وفي حزيران 1999 كانت الأمم المتحدة تقوم في وقت واحد بتنفيذ (16) عملية سلام [4].

وبناءً على ما تقدم يتضح أن علميات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تطور مستمر، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث اتسع حجمها ووظائفها وتطور نظام عملها لينسجم أكثر مع مهام وأهداف الأمم المتحدة، وقد أخذت هذه العمليات حيزاً كبيراً من نشاط المنظمة بحيث يمكن اعتبارها، على الرغم من عدم تحقيق بعض هذه العمليات لأهدافها[5]، من ابرز وأفضل ما أنجزته الأمم المتحدة منذ إنشائها، إلى الدرجة التي يذهب البعض إلى القول أن الأمم المتحدة تستحق عليها (جائزة نوبل للسلام) [6].

بعد إلقاء نظرة عامة على تطبيقات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، تبين لنا بوضوح التطور والتغيير الكبيرين لهذه التطبيقات بعد انتهاء الحرب

---

[1] - انظر حول هذا العدد، د. بشتيوان علي عبد القادر: بنچينه ى ياسايى نيؤ ده وله تى يؤپراسيؤنه كانى نه ته ؤه كان بؤ پاراستنى ئاشتى، المصدر السابق، ص: 11، وهناك من يحدد عدد عمليات حفظ السلام في تلك الفترة بـ(12) علمية فقط. انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 146.

[2] - انظر: د. بشتيوان علي عبد القادر: بنچينه ى ياسايى نيؤ ده وله تى يؤپراسيؤنه كانى نه ته ؤه كان بؤ پاراستنى ئاشتى المصدر السابق، ص: 11.

[3] - Basic Facts About the United Nations. Sales No. E95.1.31. Last updated on 27 January 2000 - By Internet, under address: htt:L/www.Org/overvieworgans/Sc.html. Page: 4

[4] - Dr. Mario Von Baratta. Op. Cit. P: 1011-1021.

[5] - وأبرز مثال على ذلك عملية الصومال حيث فشلت كلياً، وعملية البوسنة والهرسك التي أصابها نجاح محدود فقط، انظر بالتفصيل: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 356 وما بعدها.

[6] - المصدر السابق، ص: 145.

الباردة، فخلال 45 عاماً، أي منذ إنشاء المنظمة ولغاية انتهاء الحرب الباردة، لم يستطع مجلس الأمن أن يصدر أكثر من (660)قراراً، أي بمعدل أقل من 15 قراراً في السنة الواحدة، في حين تغير هذا المعدل إلى أكثر من 60 قراراً في السنة الواحدة بعد صدور القرار (1284) الخاص بتعليق العقوبات على العراق الصادر في 17 أيلول 1999، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على أن حجم تدخلات المنظمة الدولية وبالتالي دورها في معالجة المشاكل والأزمات الدولية ازداد بمقدار أربعة أضعاف مما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، ولم يقتصر التطور أو التغيير على هذا الجانب فقط، **بل شمل جوانب أخرى من أهمها:**

1- ازدياد فاعلية تدخلات الأمم المتحدة ، وذلك بعد اختفاء ظاهرة استخدام الفيتو الذي مكن مجلس الأمن من إصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع.

2- اتساع دائرة تدخلات الأمم المتحدة،إذ لم تعد تدخلاتها قاصرة على معالجة الأزمات والنزعات فيما بين الدول، بل امتدت لتشمل المشاكل والنزعات الداخلية، ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، إلى حد اقتطاع أجزاء من إقليم دولة ذات سيادة، لإنشاء مناطق أو ملاذات آمنة( Safe Havens) لمواطني هذه الدولة، كما حصل في يوغسلافيا السابقة (كرواتيا والبوسنة)، وكوسوفو، ورواندا، بعد تجربة كوردستان العراق التي سنركز عليها في المبحث اللاحق.

3- ابتكار وسائل وأساليب جديدة للتدخل، في إطار السلطة التقديرية لمجلس الأمن ، مكنت الأمم المتحدة من تنفيذ تدخلها بشكل أكثر جدية وفاعلية لتحقيق مقاصد الميثاق، دون الاكتراث بسيادة الدولة المتدخل في شؤونها، في حالات وجود انتهاكات فاضحة لميثاقها. ولنا في تجربة العراق خير مثال على ذلك، إذ استطاعت الأمم المتحدة عن طريق استخدام هذه الأساليب أن تغوص في الشؤون الداخلية للعراق إلى أبعد الحدود بشكل لم يسبق له مثيل، دون الاكتراث للسيادة التي فقدت كثيراً من مضمونها وهيبتها والتي لم تستطع أن تعرقل إصرار الأمم المتحدة في تحقيق تدخلها وبالتالي حماية ميثاقها.

وإذا ما علما أن هذه التطبيقات جرت وفق قرارات شرعية بموجب نصوص الميثاق نستنتج:

**أولاً**: أن الأمم لمتحدة تجد من نصوص الميثاق ما يمكنها من تحقيق تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كلما كان هناك خرق للميثاق.

**ثانياً**: أن مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل لن يحولا دون تدخل الأمم المتحدة في حالة قيام أية دولة بانتهاك وخرق نصوص الميثاق. وبما أن الأمم المتحدة لا تلجأ إلى التدخل إلا في الحالات التي يكون هناك خرق لمقاصد وأهداف المنظمة الدولية، كما سبق شرحه في الفصل الأول، لذلك يمكننا القول إن هذه التطبيقات أثبتت أن الأمم المتحدة تضع مقاصدها ضمن أولوياتها.

وأن مبدأ عدم التدخل لم يعد مبدأ مقدساً، وأن الدولة لا تكون في حماية ذلك المبدأ أو بعبارة أخرى لا تكون بمنأى عن التدخل في شؤونها إلا بقدر ما تكون تصرفاتها منسجمةً مع مقاصد الأمم المتحدة، وبعكسه يفقد هذا المبدأ قدسيته بالنسبة لهذه الدولة التي تفقد حصانتها أمام تدخل الأمم المتحدة للدفاع عن تلك المقاصد.

## المبحث الثاني

# التدخل الإنساني للأمم المتحدة في كوردستان العراق (القرار 688)

**نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب حسب الترتيب التالي:**

**المطلب الأول:** أسباب ومبررات التدخل الإنساني في كوردستان العراق.

**المطلب الثاني:** الطبيعة الإلزامية للقرار (688).

**المطلب الثالث:** آليات ووسائل تنفيذ القرار (688).

**المطلب الرابع:** أهمية القرار (688) ونتائجه.

## المطلب الأول

## أسباب ومبررات التدخل الإنساني

## في كوردستان العراق

إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، في بداية شهر آذار 1991،عمت انتفاضة شعبية جميع مدن وقصبات كوردستان العراق، كرد فعل على سياسيات القمع والاضطهاد التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكوردي[1] ، ومنذ تأسيس العراق الجديد بإلحاق كوردستان العرق (ولاية الموصل) بالدولة الجديدة[2].

---

[1] - لو استعرضنا سلوك الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه الشعب الكوردي لوجدنا أن أبرز سمة لذلك السلوك هو القمع والاضطهاد والتشريد والحرمان من أبسط الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى الحق في الحياة ناهيك عن الحرمان من الحقوق السياسية، وقد وصلت سياسة القمع هذه ذروتها في الثمانينات من القرن الماضي عندما توجهت الحكومة العراقية أعمالها الإجرامية بأبشع حملة إبادة للشعب الكوردي لم تشهد البشرية عبر تاريخها الطويل لها مثيلاً، من ذلك: 1- إلقاء القبض في ليلة ظلماء على أكثر من ثمانية آلاف بريء من البارزنيين في سنة 1983 لا يعرف لهم مصير حتى الآن. 2- إبادة أكثر من خمسة آلاف امرأة وطفل وشيخ بريء بالأسلحة الكيماوية والغازات السامة في مدينة حلبجة الشهيدة يوم 1988/3/16، وإعداد أخرى في باليسان وبهدينان وكرميان وغيرها من مناطق كوردستان. 3- حملة همجية تجاوزت كل الأرقام القياسية في الظلم والتعسف والوحشية فيما سمي بعمليات الأنفال السيئة الصيت راح ضحيتها أكثر من مائة وثمانين ألف بريء كانوا ضحية التعذيب والتجويع والاغتصاب والدفن الجماعي للأحياء. 4- تدمير أكثر من (4500) قرية تمثل أكثر من 90% من ريف كوردستان. ( انظر: بيان إعلان الإتحاد الفدرالي الذي أقره المجلس الوطني لكوردستان العراق في 1992/10/4، بروتوكولات المجلس الوطني لكوردستان العراق 1992، المجلد الثالث- الطبعة الكوردية الأولى 1997، ص:175، وللتفصيل حول هذه الجرائم الدولية الأخرى المرتكبة ضد الشعب الكوردي، انظر: د. مارف عومه ركَولزنه نفال قوناغيكه له براكتيككردنى جينوسايد، بحيث منشور في مجلة (ره هه ند) مجلة كوردية تصدر في ستوكهولم، السويد، العدد 7 لسنة 1999، ص:56-70 And also see: Gerard Chaliand, The Kurdish Traged, London, New jersey: Zed Books LTD, 1994,Amiddle East wach Report, Genocid in Iraq, The Anfel Campaigh Against THE Kurds, USA: Human Rights Watch.

[2] - ألحقت ولاية الموصل قسراً وبالضد من إرادة سكانها بالدولة العراقية حديثة التكوين بقرار من مجلس عصبة الأمم ( الجلسة 37) بتاريخ كانون الأول 1925، رغم احتجاجات

ونتيجة لهذه الانتفاضة تحررت أغلبية مدن كوردستان العراق بما فيها مدينة كركوك[1] ، وقد امتدت الانتفاضة إلى معظم مدن العراق، عندما ثار سكان الجنوب في المدن الرئيسية[2] ، لتصبح عدد المحافظات العراقية المحررة (14) محافظة من مجموع (18) [3].

بدأت الانتفاضة الكوردية في ( 6 آذار 1991) في مدينة رانية وهي أحدى المدن الكوردية المهمة تقع بالقرب من الحدود الإيرانية، وفي نفس اليوم سيطرت الجماهير في المدينة بإسناد من الثوار على مراكز الشرطة والدوائر الحكومية المختلفة وأخذوا يسيطرون على الوضع في فترة قياسية، إذ كانت الانتفاضة المسلحة سريعة ونجحت بصورة كلية وبدون أية خسائر تذكر، وبعدها انتشرت الانتفاضة وامتدت كالنار في الهشيم[4].

---

وثورات هذه الأمة المظلومة، ورغم اعتراف المواد (62، 63، 64) من القسم الثالث من معاهدة سيفر ( Severe) المعقود في (10 آب 1920) بحق الأمة الكوردية في حكم ذاتي يتحول خلال سنة إلى استقلال تام لدولة كوردية تضم معظم أجزاء كوردستان بضمنها كوردستان الجنوبية التي عرفت فيما بعد، وبعد تأسيس الدولة العراقية بـ(كوردستان العراق). انظر: بيان إعلان الإتحاد الفدرالي في بروتوكولات المجلس الوطني لكوردستان العراق، المصدر السابق، ص:174، ولمزيد من التفصيل بشأن ضم ولاية الموصل إلى العراق، والثورات الكوردية المتعاقبة بدأ بثورة شيخ محمود الخالد، ومروراً بثورات برزان وأيلول وثورة 1974، وانتهاءً بالانتفاضة المجيدة، راجع أستاذنا د. محمود عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإدارية بالجامعة اللبنانية، كانون الأول 1999، ص:7 وما بعدها، وعبد الرحمن سليمان زيباري، المصدر السابق، ص:41-88 ود. محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب، ط1، لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع 2000، ص:27 وما بعدها، ود. مارف عومهر گول. كيشهى كه سايه تى ياسايى نيو نه ته وه يى گه لي، ط1، السليمانية: مؤسسة (سه رده م) للطباعة والنشر، 1999، ص:62 وما بعدها.

(1) - د.فازل زه هاونزبرياری ژماره 688ی ئه نجومه نی ئاسايش وسه ره نجامه دهولی يه كانی، بحث منشور في مجلة (سياسه تی ده ولی) مجلة فصلية تصدر باللغة الكوردية عن مركز البحوث والإستراتيجية في كوردستلن العراق، العدد 3 النة الثانية، تشرين الأول 1993، ص: 31-58، انظر: ص:31

(2) - See: G.Chaliand, Op, Cit,P:1.

(3) - د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 29، ود. محمد إحسان، المصدر السابق، ص112.

(4) - See: G.Chaliand, Op, Cit,P:1.

وخلال التسعة أيام الأولى من (6 إلى 14) آذار، تحررت مراكز المدن الرئيسية في كل من أرابيل والسليمانية الواحدة تلو الأخرى، وبعد قتال خفيف تحررت مدينة دهوك أيضاً، وفي 14 آذار قررت الجبهة الكوردستانية الموحدة تحرير مدينة كركوك التي كانت منذ فترة طويلة موضع نزاع كبير بين بغداد والكورد، وبعد أربعة أيام من القتال المستمر تم تحرير المدينة بعد أن سقط معظم القواعد العسكرية بيد الثوار الكورد، ولخطورة الوضع قرر العراق إرسال قواته الجوية لاستعادة المدينة، غير أن التحالف في 22 آذار أسقطت إحدى الطائرات العراقية من نوع(SU22)، مما أوقف الهجوم العراقي لفترة، ولكن سرعان ما عادت الولايات المتحدة الأمريكية وأفهمت الحكومة العراقية بأنها لن تعارض استخدام طائرات(Helicopters) للقضاء على الانتفاضة [1].

وهكذا فإن الولايات المتحدة التي كانت إلى وقت قريب تدعو العراقيين (لينتفضوا ويمسكوا بزمام الأمور)، بحسب تعبير جورج بوش ( George Bush) رئيس الولايات المتحدة في خطابه الذي وجهه إلى الشعب العراقي في 29 شباط 1991 [2]- والتي كانت لهذه الدعوة (أو التحريض) الدور الأساسي في تشجيع الشعب العراقي على الانتفاضة - عادت ومنحت النظام العرقي فرصة تاريخية للانقضاض على الانتفاضة واستعادة سلطته على المدن العراقية، خارقةً بذلك التزامها الأخلاقي في مساعدة ونجدة الشعب العراقي من الهجوم العراقي المضاد وتركه فريسة سهلة للقوات العراقية.

بدأت القوات العراقية هجومها البري المضاد لاستعادة المدن العراقية المحررة في 27 آذار 1991[3]، بقيادة فرق من الحرس الجمهوري المعروف ببطشه وقسوته في القتال، تدعمها طائرات الهيلكوبتر العسكرية فاستطاعت خلال أيام محدودة أن تعيد سيطرتها ونفوذها على معظم المدن العراقية، وهذا

---

جدير بالذكر أن تاريخ بدأ الانتفاضة حسب الرأي الراجح وقرار برلمان الإقليم هو 5 آذار وليس 6 آذار.

(1) - Ibid. P: 1-2.

(2) - انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 109، وتجدر الإشارة إلى أن الإذاعة الأمريكية التي كانت تبث برامجها باللغة العربية في المملكة العربية السعودية، دأبت منذ مشروع في عملية عاصفة الصحراء، وحتى 3 آذار 1991 على تشجيع العراقيين وحثهم على الثورة ضد النظام العراقي وإسقاطه، انظر: المصدر السابق، ص: 109-110.

(3) -G.Chaliand. Op. Cit. P: 2.

أدى إلى نزوح جماعي كبير لملايين من المدنيين، الكورد خاصة، إلى الجبال نحو الحدود الدولية الإيرانية والتركية[1] هربا من قسوة وبطش الجيش العراقي، وخوفهم من استخدام النظام العراقي للأسلحة الكيمياوية، وتكرار مأساة حلبجة 1998[2]، التي كانت شاخصة في أذهانهم، وبهذا بدأت صفحة جديدة من صفحات تراجيديا الشعب الكوريدي المظلوم، من خلال حدوث أعظم هجرة كوردية في التأريخ، وأهم هجرة عالمية منذ الهجرة الأفغانية نحو باكستان في عام 1980 [3].

إن البرد القارس للمنظمة خلال الأيام الأخيرة للشتاء جعل الوضع أكثر سوءً وعاش الكورد، كما يقول (شالياند) في تلك الظروف الساعات الأكثر مأساوية في تأريخهم [4]، إذ فتك البرد والجوع والمرض بآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ، ناهيك عن آلاف القتلى نتيجة قصف القوات العراقية لقوافل النازحين [5]، و واصلت هذه القوافل مسيرتها التأريخية - التي أطلق عليها البعض تسمية (الهجرة المليونية للكورد) [6] - إلى أن عبرت الحدود الإيرانية والتركية.

---

[1] - رجائي فايد كردستان العراق، بحث منشور في مجلة الملل والنحل والأعراف، من إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1998، ص: 167-190، انظر: ص: 175، ويلاحظ أن هناك تبايناً في تقدير عدد النازحين واستناداً إلى المصادر المختلفة فإن العدد تراوح بين (1.5 إلى 3) ملايين نازح، انظر بهذا الصدد: G.Chaliand. Op. Cit. P:1-2، واستنادنا د. سعدي إسماعيل البرزنيجي، المسألة الكوردية في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 22، ود. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 113، ود. فازل زه هاوى، المصدر السابق، ص: 31، وباتريسيو نولاسكو وانمي شاوس و الآن ديمس، المصدر السابق، ص: 103.

[2] - G.Chaliand. Op. Cit. P: 1.

[3] - Ibid. P: 12.

[4] - Ibid. P: 2.

[5] - قدرت السلطات الصحية الأمريكية عدد الهالكين من الأكراد النازحين خلال فترة الهجوم أو كنتيجة مباشرة له، بحولي (6700) شخصاً، وبحسب إحصاءات المندوب السامي للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) بلغ عدد القتلى من اللاجئين في إيران لوحدها (12000) اثنتي عشرة ألفاً باستثناء أولئك الذين هلكوا داخل الحدود العراقية، نقلاً عن: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 113.

[6] - انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 21، ود. خليل إسماعيل محمد ودلشاد مصطفى وه سانى، خط 36 بين الحقيقة والخيال،

وقد ذكر بعض المصادر بأن العدد الأكبر من النازحين عبروا الحدود الإيرانية وقدرته بأكثر من مليون نازح، أما عدد الذين وصلوا إلى داخل الحدود التركية فقدر بـ(600000) ست مائة ألف نازح [1]، وقد وصل هؤلاء إلى الأراضي الإيرانية والتركية في حالة يرثى لها، لذلك إصدار السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني نداءً في الأول من نيسان دعى فيه الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيران وتركيا والعربية السعودية ودول المنطقة لمد يد العون والإغاثة وإيجاد الوسائل لحماية الشعب الكوردي[2].

وفي الوقت ذاته كانت وسائل الإعلام العالمية المختلفة تنقل الأخبار والصور عن مأساة الشعب الكوردي إلى جميع أرجاء العالم، مما لعب دوراً بارزاً في إثارة الرأي العام العالمي لصالح القضية الكوردية، بحيث تعاطف أغلب شعوب العالم مع الشعب الكوردي وشعرت هذه الشعوب بمعاناته الكبيرة مما اقتنعت بضرورة مساعدة هذا الشعب للخروج من محنته [3]، ومع ذلك يشير (شالياند)، إلى (أنه خلال تراجيديا الهجرة الكوردية لم يحصل أي رد فعل من أية دولة من العالم العربي) [4].

وهكذا تعالت الأصوات لنجدة الشعب الكوردي، وأولى هذه الأصوات جاءت من فرنسا، ففي اليوم التالي لنداء السيد (مسعود البارزاني) طلبت فرنسا من الأمم المتحدة بالتدخل الإنساني، لإنقاذ الشعب الكوردي من مأساته، وتبعتها

---

بحث منشور في مجلة (كولان العربي) العدد 47 نيسان 2000، ص: 106-109، انظر: ص: 107، ود. ناصح غه فوور، بنه مای یاسایي و ڕامیاری بڕیاری 688 وکاریگه ری له سه ر دۆزی کورد له کوردستانی عیراقدا، بحث منشور في مجلة (ته رازوو)، مجلة قانونية فصلية يصدرها اتحاد حقوقي كوردستان، العدد (9) نيسان وأيار وحزيران 2000، ص: 32-38، انظر: 32.

(1) - G.Chaliand. Op. Cit. P: 3.

(2) - انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 14 الهامش.

(3) - وللتفصيل حو دور وسائل الإعلام العالمية بهذا الشأن، انظر: فازل زه هاوى، المصدر السابق، ص: 33-35، والأستاذ فوزي الاتروشي الذي يذهب بهذا الصدد إلى القول: (أن وقع وتأثير هذه الصور (ويقصد بها الصور التي كانت تبثها القنوات التلفزيونية الفضائية عن الهجرة المليونية للكورد) على ضمير العالم كان أقوى بكثير من وقع النضال الكوردي المسلح الذي امتد لعشرات السنين)، فوزي الاتروشي، المصدر السابق، ص: 31.

(4) - G.Chaliand. Op. Cit. P: 3.

بريطانيا بتأييدها للموقف الفرنسي[1]، وفي (5 نيسان) قدمت فرنسا مشروع قرار يقضي بالتدخل في العراق على أساس إنساني [2]، وفي نفس اليوم صادق مجلس الأمن على القرار، بعد إجراء تعديل على المشروع المذكور [3]، بأغلبية عشرة أصوات ضد ثلاثة هي (كوبا واليمن وزيمباوي) وامتناع كل من الهند والصين عن التصويت [4].

ويتألف القرار من ديباجة وثمان فقرات، ويعد القرار رقم (15) حسب تسلسل قرارات الأمم المتحدة التي صدرت بحق العراق، والتي زادت عن أربعين قراراً [5]، وهو القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي وعلى الخصوص الشعب الكوردي، وأدناه نص القرار:

**(إن مجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته، بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين، وإذ يشير إلى الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية**

---

(1) - Ibid. P: 2.

(2) - انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، ص: 22 وص: 30، ويشير بعض المصادر إلى أن المشروع قدمت من قبل حكومتي فرنسا وبلجيكا، (انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 103)، في حين هناك من يشير إلى أن المشروع قدم من قبل فرنسا وتركيا، (انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 114 الهامش)، وقد سبق لكل من الحكومات الفرنسية والتركية والإيرانية أن وجه في (3 و 4 نيسان) رسائل إلى الأمم المتحدة يطالبها بوضع حد للمأساة الإنسانية التي يتعرض لها المواطنون العراقيون وبخاصة المواطنون الأكراد، انظر: عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 22.

(3) - يذكر أستاذنا (د. سعدي إسماعيل البرزنجي) بأن صيغة المشروع الفرنسي كانت أقوى من الصيغة التي تم بموجبها إصدار القرار، وذلك عندما رفض بعض الدول تلك الصيغة بإلحاح إلى أن تعديلها بالشكل الذي هو عليه (القرار) في الوقت الحاضر، ويذهب إلى أن مجلس الأمن (قبل هذه الصيغة على مضض نظراً للمأساة الإنسانية التي كانت تعرضها شاشات التلفزيون في حينه)، نقلاً عن: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 30.

(4) - انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 89.

(5) - انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 21-22.

**وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوي عليه ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك.**

**وإذ يحيط علماً بالرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في 3 و 4 نيسان/ابريل 1991، على التوالي (S/22442, S/22436)، وإذ يحيط علماً أيضاً بالرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في 3 و 4 نيسان 1991، على التوالي (S/22447, S/22436).**

**وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.**

**وإذ يضع في اعتباره التقرير الذي أحاله الأمين العام والمؤرخ في 20 آذار/مارس 1991، (S/22366).**

**1- يدين القمع الذي يتعرض له السكان العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية، وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة.**

**2- يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.**

**3- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.**

**4- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس**

**إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.**

**5- يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين.**

**6- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه.**

**7- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.**

**8- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر).**

وتنفيذاً للقرار (688) انهالت المساعدات الإنسانية من الغذاء والدواء والأغطية والحاجات الإنسانية الأخرى على الأكراد من كل جانب، سواء من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية الإنسانية، وبشكل غير معهود للأكراد في تاريخهم[1]، وخاصة بعد أن اقتنعت الدول الغربية، تحت ضغوط كبيرة سواء من الداخل أو الخارج لعمل شيء ما[2].

وقد وجدت هذه الدول من القرار (688) إذناً لها للقيام بتدخلها العسكري في شمال العراق لإنشاء منطقة آمنة [3] شمال خط العرض (36) من خلال عملية أطلقت عليها تسمية (عملية توفير الراحة، Provide Comfort) [4]، بهدف إنقاذ اللاجئين والمشردين الكورد من مأساتهم المؤلمة وتوفير الأجواء لضمان عودتهم إلى ديارهم.

---

[1] - انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 113.

[2] - T.B. Khudsen. Op. Cit. P: 154.

[3] - K. Booth and S. Smith. Op. Cit. P: 119.

[4] - باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 104، ود. نورى تاله بانى، مه سه له ى كورد له ياساى نيو ده وله تيدا، بحث منشور في مجلة (ئه كاديمى) تصدرها الجمعية الأكاديمية في كوردستان العراق فرع السليمانية، العدد (1)، مجلد (1) لسنة 1999، ص: 11-16، انظر: ص: 15.

هذه كانت العوامل والأحداث التي أدت إلى صدور القرار (688) حيث وجد مجلس الأمن منها ما يبرر تدخله لحماية الشعب العراقي وعلى وجه الخصوص الشعب الكوردي من الممارسات القمعية للحكومة العراقية.

وذلك عندما ربط المجلس بين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون وبين تهديد السلم والأمن الدوليين[1].

وبسبب هذا الربط يذهب البعض إلى أن مجلس الأمن تبنى القرار (688) (ليس بسبب ما كان يحدث داخل العراق ولكن بسبب تأثيره على دول أخرى التي تدفق الكورد إليها)[2]، ولكننا لا نتفق مع هذا المذهب على إطلاقه، إذ يؤدي إلى القول بأن الغرض من التدخل كان لحماية أمن دولة الجوار وليس لحماية حقوق ملايين البشر من القمع والاضطهاد، وهو خلاف الحقيقة الواضحة في بنود القرار الذي يستهدف إيقاف قمع السكان المدنيين.

صحيح أن تأثير الأحداث والمشاكل الداخلية في العراق على دول المنطقة وخاصة إيران وتركيا وحدوث غارات عبر الحدود، قد عززت من مبررات ودوافع التدخل، ولكن مع ذلك يبقى الباعث للتدخل - وكما يذهب الأستاذ (توني بريمس نودس) - باعثا إنسانيا بالدرجة الأساس[3].

ومن جانب آخر، تعامل مجلس الأمن، ومن خلال القرار (688)، مع المشكلة موضوع البحث، باعتبارها مشكلة داخلية بين حكومة العراق ورعاياها، وليس باعتبارها مشكلة دولية بين دول المنطقة إذ نجد بأن مجلس الأمن أدان القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون، ووضع آليات مناسبة لمعالجة المشكلة عن طريق وقف وإنهاء هذا القمع وإجراء الحوار، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، في حين لو كان تعامله مع المشكلة باعتبارها

---

(1) - انظر: ديباجة القرار (688).

(2) - Jean - Marie Henckaerts. Mass Expulsion in Modern International Law and practice. The Hague. Boston, London: Martinus Nijhoff publishers. 1995. P: 115-116.

(3) - T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 154.

انظر بنفس المعنى: G. Ghaliand. Op. Cit. P: 3، ود.عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص:21،ود. مارف عومه ر گول كينشه ى كه سايه تى ياساى نيو نه ته وه يى گه لى كورد،المصدر السابق، ص:85.

مشكلة دولية، لكان يطلب من العراق، ابتداءً، بوقف غاراتها الجوية عبر حدود الدول المجاورة، الذي أشارت إليه ديباجة القرار، وهذا ما لم يفعله المجلس، بل أنه حتى لم يدن هذه الغارات، وذلك لأن موضوع قمع السكان المدنيين كان محور القرار (688)[1]، وإن إنهاء هذا القمع كان الغرض الأساس من إصداره. لذلك نرى بأن مجلس الأمن في الفقرة الأولى من القرار أدان قمع النظام العراقي للسكان المدنيين، معتبراً ن نتائجه تهدد السلم والأمن الدوليين دون أن يشير لا إلى تدفق اللاجئين ولا إلى الغارات عبر الحدود[2].

وكذلك لا يشترط أن يكون للأحداث الداخلية تأثير على الدول الأخرى لاعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، للقول باختصاص مجلس الأمن للتدخل لمعالجتها، وذلك لأن لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في تحديد الحالات التي تعد من النوع الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، إذ أن الميثاق لم يقيد سلطة مجلس الأمن بأية قيود في هذا المجال، أما قيام مجلس الأمن بالربط بين القمع الداخلي وبين تهديد السلم والأمن الدوليين، فإنه قصد به أن تمنح تدخله مبرراً قانونياً، وذلك لأن الواجب الرئيس لمجلس الأمن وفقاً للمادة (24) من الميثاق هو قيامه (بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين) طبقاً للفصول (6 و 7 و 8 و 12) من الميثاق[3].

وبذلك استطاع المجلس أن يوظف سلطاته بموجب الفصل السابع لمقتضيات حماية حقوق الإنسان ومعالجة المشاكل والنزاعات الداخلية، كما تمكن مجلس الأمن بهذا الربط من بناء تدخله على أساس لا يرقى إليه أي شك

---

[1] - لقد أشار القرار إلى موضوع قمع السكان المدنيين أربع مرات بصورة صريحة وثلاث مرات بصورة ضمنية، وأشار إلى موضوع تهديد السلم والأمن الدوليين ثلاث مرات فقط في حين لم يشر إلى مسألة الغارات عبر الحدود إلا مرة واحدة فقط.

[2] - انظر: الفقرة الأولى من القرار (688).

[3] - إذ أن الأجهزة المختصة بتحقيق مقاصد الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان هي: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، أما مجلس الأمن فيصبح مختصاً إذا ما ترتب عن إهدار حقوق الإنسان تهديد للسلم والأمن الدوليين انظر: ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 75، وقريب من هذا المعنى يذهب د. كامرازن الصالحي إلى القول: (إن ربط مسألة حقوق الإنسان ربطاً جدلياً بتطوير العلاقات الدولية وتعزيز السلم العالمي مسألة ضرورية وهامة إذ يستمد المجتمع الدولي ممثلة بالأمم المتحدة (مجلس الأمن) من خلالها المسوغ الشرعي للتدخل في إنهاء خرق حقوق الإنسان)، المصدر السابق، ص: 168.

بحيث لا يمكن نقده، لأن التدخل لحماية السلم والأمن الدوليين، حينما يكونان مهددين، مسألة راسخة لا تقبل الرد والنقد ولأن التدخل لحماية السلم والأمن الدوليين هو أقوى أنواع التدخل حجةً وتبريراً.

## المطلب الثاني

## الطبيعة الإلزامية للقرار (688)

قبل تحديد الطبيعة الإلزامية للقرار (688) يبدو من الضروري التوقف قليلاً عند مسألة في غاية الأهمية تتعلق بالقوة القانونية لمقررات مجلس الأمن بشكل عام، ليتسنى لنا في ضوئها معرفة إطار دراستنا وتحديد الأساس الذي نستند إليه في بيان الطبيعة الإلزامية للقرار (688) موضوعة البحث.

سبق وأن بينا، بأن مجلس الأمن يمتلك وسيلتين قانونيتين لممارسة سلطاته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وهما: التوصيات والقرارات، ويبدو من الآراء الفقهية أن هناك تبايناً واضحاً في وجهات النظر حول تحديد طبيعتهما الإلزامية، ففي حين يذهب رأي إلى اعتبار كل ما يصدر عن مجلس الأمن ذات قوة قانونية ملزمة، دون التمييز بين القرارات التي يصدرها المجلس وبين توصياته[1]. هناك رأي آخر يذهب إلى التمييز بين القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس، فالقرارات في نظر أصحاب هذا الرأي هي التي تتمتع بقوة إلزامية و واجبة التنفيذ، أما التوصيات فلا تتمتع بمثل هذه القوة[2].

وعلى الرغم من أن أصحاب الرأي الأول يستندون إلى تفسير المادة (25) من الميثاق التي تنص على أنه: (يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق) بحجة كون كلمة (قرارات)

---

[1] - انظر: هانز كلسن، قانون الأمم المتحدة، لندن، 1951، ص: 76، أشار إليه: د. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 71، وانظر: نفس الرأي للأستاذ الإيطالي (كوادري) في كتابه القانون الدولي العام، أشار إليه: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 157، ود. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 92.

[2] - انظر بهذا الصدد: د. أحمد الموسوي، المصدر ا لسابق، ص: 71، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 153.

جاءت عامة فهي تشمل جميع ما يصدر عن مجلس الأمن [1]. غير أن الرأي الثاني، كما يذهب الدكتور أحمد الموسوي، هو الأكثر انسجاماً وتوافقاً مع نص المادة (25)، التي حددت حصراً كلمة (قرارات)، وغيرها من مواد الميثاق التي ميزت بين قرارات وتوصيات المجلس حسب خطورة الحالة المعروضة[2]. ومن جانب آخر فإن اعتبار جميع مقررات مجلس الأمن ملزمة يفقد سلطات هذا المجلس ما ينبغي لها من المرونة في التصرف لمواجهة المواقف والنزاعات الدولية، إذ قد تتطلب معالجة هذه المواقف و النزاعات أحياناً مقررات أدنى إلى التوجيه والنصح والدعوة منها إلى الأمر والإلزام[3].

لذلك نجد بأن أغلب الآراء [4] تميل إلى الأخذ بالرأي الثاني أي التمييز بين قرارات مجلس الأمن وتوصياته من حيث القيمة القانونية لكل منهما، وعليه فإننا سنحاول أن نجعل من هذا التمييز أساساً لدراسة الطبيعة الإلزامية للقرار (688)، أي تحديد طبيعة القرار (688)، وهل يعد قراراً أم يعد مجرد توصية من توصيات مجلس الأمن؟

ولأجل ذلك لا بد من معرفة المعايير التي نستند إليها للتمييز بين توصيات مجلس الأمن وقراراته وبالتالي تطبيقها على القرار (688) لتحديد طبيعته الإلزامية.

يبدو من الدراسات الفقهية حول تحديد القيمة القانونية لمقررات مجلس الأمن، أن الفقهاء والكتاب الذين يميزون بين توصيات وقرارات المجلس اعتمدوا أكثر من معيار لهذا الغرض، فمنهم من اعتمد على ألفاظ وصيغ

---

[1] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] - د. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 71.

[3] - د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 155.

[4] - د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 113-114، ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 99 وص: 105، ود. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 234، ود. أحمد الموسوي، المصدر السابق، ص: 71، ود. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 154 ما بعدها، JG Starke. Op. Cit. P: 546-547، و(د. عائشة راتب) التي تشير إلى أن غالبية الفقه تؤيدها في ذلك الأعمال التحضيرية للميثاق تذهب إلى أن مجلس الأمن ليس له، بموجب الفصل السادس من الميثاق، إلا سلطة إصدار التوصية، انظر: د. عائشة راتب، المصدر السابق، ً: 142.

مقررات المجلس، ومنهم من اعتمد على طبيعة السلطة التي بموجبها صدر المقرر، وآخرون اعتمدوا معياراً شاملاً، وعليه سنتطرق إلى هذه المعايير بإيجاز، ثم نأتي إلى بيان الطبيعة الإلزامية للقرار (688) في ضوء هذه المعايير، مع عرض الآراء الفقهية لشراح هذا القرار في هذا النطاق.

### ❁ معيار عبارات القرار وألفاظه:

يستند البعض في التميز بين قرارات وتوصيات مجلس الأمن، وبالتالي تحديد القوة الملزمة لمقرراته على معيار شكلي بحت يتعلق بالعبارات والألفاظ التي يستخدمها المجلس في صياغة مقرراته وإصدارها بصورة توصية أو بصورة قرار[1].

ويلاحظ أن هذا المعيار رغم سهولته وعدم تعقيده من الناحية العملية، إلا أنه لا يمكن التسلم به لوحده كمعيار شامل ودقيق، ذلك لأن مصير مقررات مجلس الأمن وما يترتب عليها من نتائج وآثار يصبح رهناً بمعيار لفظي شكلي دون أن يعني بطبيعة السلطة التي اتخذت بموجبها المقررات، ودون أن يعني بمضمون هذه المقررات[2].

### ❁ معيار طبيعة السلطة المستخدمة لإصدار القرار:

يستند هذا المعيار على طبيعة السلطة التي يتحرك مجلس الأمن بموجبها لإصدار مقرراته، إذ يرى أصحاب هذا المعيار أن مقررات مجلس الأمن تعد قرارات واجبة التنفيذ فيما لو استند مجلس الأمن في إصدارها على الفصل السابع من الميثاق، وتعد هذه المقررات من قبيل التوصيات ولا تتمتع بصفة الإلزام القانوني فيما لو استند المجلس في إصدارها على الفصل السادس من الميثاق[3].

---

(1) - راجع بالتفصيل: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 150 وما بعدها.

(2) - المصدر السابق، ص: 154.

(3) - انظر: د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 260، وبنفس المعنى انظر: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 172-173، وص: 277.

ويبدو أن هذا المعيار أيضاً لا يمكن أن يكون معياراً دقيقاً لتحديد الطبيعة الإلزامية لمقررات مجلس الأمن سواء من الناحية العملية أو من الناحية القانونية: فمن الناحية العملية، لا يشير مجلس الأمن في جميع مقرراته إلى الفصل الذي يعمل بموجبه[1]، مما يتطلب ضرورة إيجاد معيار آخر لمعرفة الفصل الذي صدر المقرر بموجبه.

أما من الناحية القانونية فإن تحديد الطبيعة الإلزامية لمقررات مجلس الأمن على أساس التمييز بين الفصل السادس والفصل السابع من الميثاق، أساس غير دقيق ولا يتفق مع نصوص الميثاق في جميع الأحوال، إذ ليس كل ما يتخذه مجلس الأمن بالاستناد إلى الفصل السابع قرارات ملزمة، وذلك لأن المجلس يستطيع بموجب المادة (39) من الميثاق أن يقدم توصية مثلما يستطيع أن يتخذ قراراً[2].

وبناءً على ما تقدم لا يمكن الاعتماد على هذين المعيارين لتحديد الطبيعة القانونية لمقررات مجلس الأمن بشكل علمي دقيق، فالمعيار المناسب، كما يبدو، هو ذلك الذي يعد معياراً شاملاً بحيث يغطي جميع جوانب القرار، وهذا ما وجدناه في مذهب (الدكتور أحمد أبو الوفا محمد) الذي يقول بهذا الصدد: (لمعرفة الطبيعية الإلزامية لقرار ما فإنه يجب التأكيد من عدد من العوامل قبل الانتهاء إلى استخلاص طبيعته الملزمة: عبارات القرار وألفاظه، والمناقشات التي سبقت إقراراه أو تبنيه، ونصوص الميثاق التي يستند إليها، بالإضافة إلى

---

[1] - انظر بهذا الصدد: د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 264.

[2] - انظر المصدر السابق، الصفحة نفسها، وبنفس المعنى انظر: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 155-156، ويذهب (باول ريوتر) بهذا الصدد إلى القول: أن لمجلس ا لأمن وفقا للفصل السابع سلطة إصدار قرارات ملزمة، كما يجوز له أيضا من باب أولى - وتطبيقاً لقاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل - أن يصدر مجرد توصيات، وله الخيار بين هاتين الوسليتين، وقد أشارت إلى هذا الخيار المادة (39) بنصها على أن لمجلس الأمن أن يقدم (توصياته، أو يقرر ما يجب أتخاذه من التدابير) انظر:
Paul Reuter, Droit International Public. 1958. P: 391.
أشار إليه: د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص: 114 الهامش.

كل العوامل الأخرى (بما في ذلك سياق القرار ذاته) التي يمكن أن تساعد على استخلاص النتائج القانونية المترتبة عليه) [1].

ولا شك أن هذا المعيار يعد معياراً شاملاً يستند إلى جملة عوامل يمكن أن نستخلص منها الطبيعة القانونية لمقررات مجلس الأمن، وهذا ما نستند إليه في تحديد الطبيعة الإلزامية للقرار (688) في ضوء العوامل المختلفة وعلى النحو التالي:

## أولاً: العوامل المتعلقة بعبارات وألفاظ القرار:

يلاحظ أن مجلس الأمن عند صياغته للقرار (688) لم يستخدم - باستثناء الفقرة الأخيرة من القرار - لا عبارة (يقرر) ولا عبارة (يوصى)، ولكن مع ذلك فإن العبارات والألفاظ التي استخدمها في الفقرات (2 ، 3، 4، 5، 7)، مثل : (يطالب، يصر، يطلب) هي أقرب إلى صيغ وألفاظ القرارات منها من صيغ وألفاظ التوصيات، ذلك لأن صيغة التوصيات عادة تكون - كما يذهب الأستاذ كلسن - بتعابير وألفاظ لا تدع شكاً في أن ما أراده المجلس ليس أمراً وإنما محض دعوة وتوجيه[2].

وهذا ما يمكن أن نلاحظه في الفقرة (6) من القرار التي استخدمت تعبير (يناشد)، إذ أنه لا تعدو أكثر من مجرد دعوة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين، وعليه يمكن أن نستنتج بأن مجلس الأمن قد ميز بين القوة القانونية لفقرات القرار حسب الجهة المخاطبة بها، ففي حين أن هذه القوة هي قوة القرار الملزم بالنسبة للفقرات الموجهة إلى الحكومة العراقية والأمين العام للأمم المتحدة، باعتبار أن الأولى سببت في تهديد السلم والأمن الدوليين، مما يتطلب ضرورة وجود قرار ملزم لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما، والثاني بحكم واجباته في تنفيذ قرارات مجلس الأمن[3]. في حين أن هذه القوة هي قوة توصيات غير ملزمة بالنسبة للفقرة الموجهة إلى الدول والمنظمات الدولية بحكم طبيعة (المساعدة)

---

[1] - د. أحمد أبو الوفا محمد، المصدر السابق، ص: 484.

[2] - نقلاً عن: د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 154.

[3] - إن واجب الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال يقع ضمن وظائفه التنفيذية بموجب المادة (97) من الميثاق، حول الوظيفة التنفيذية للأمين العام راجع بالتفصيل: د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي، ج 2، التنظيم الدولي، المصدر السابق، ص: 240-241.

التـي ناشـد المجلـس الـدول والمنظمـات تقديمها ومـا تستعصـي هذه الطبيعـة مـن إلزام قانوني.

## ثانياً: العوامل المتعلقة بنصوص وفصول الميثاق:

يبـدو أن معظـم شـراح القـرار (688) اعتمـد علـى هـذا العامـل لتحديـد الطبيعة الإلزامية لهذا القرار، ولكن بما أن القرار لم يشر صـراحة علـى الفصـل الذي استند إليه مجلس الأمن لتحريك سلطاته، نجد بـأنهم اختلفوا فـي تحديـد هذا الفصـل، فمـنهم مـن اعتبـر القرار صـادراً بموجـب الفصـل السـادس، ومـنهم مـن اعتبـره صـادراً بموجـب الفصـل السـابع مـن الميثـاق[1]، ونعـرض فيمـا يلـي أهـم الحجج التي استند إليها كل فريق لتأييد رأيه:

### أ- الحجج المؤيدة لصدور القرار ضمن الفصل السادس:

1- عـدم إشـارة القـرار صـراحة إلـى الفصـل السـابع، إذ يـذهب (الـدكتور عبـد الحسين شـعبان) بهذا الصـدد إلـى القـول:(بالنسبة للقرار 688، صـحيح أن العـين (ويقصـد بـه عـين مجلـس الأمـن عنـد إصـدار القرار) كان على الفصل السابع لكن لـم ينص القرار صـراحة علـى أنـه يخضع للفصل السابع) [2].

2- إن القرار (688) لم يدعُ إلـى استخدام الإجراءات المنصـوص عليها في الفصل السابع بما فيها استخدام القوة لتطبيق القرار ممـا يجعل

---

[1] - ومن المؤيدين لصدور القرار بموجب الفصل السادس: د. عبد الحسين شـعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصـدر السـابق، ص: 22، ود. بشـتيوان علـي عبـد القـادر، المصـدر السابق، ص: 9 ود. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 91-92.
ومـن المؤيـدين لصـدور القرار بموجـب الفصـل السـابع: T.B Knudsen. Op. Cit. P: 155،
د. (شيرزاد أحمد النجار) مشار إليه في مؤلف: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنسـاني، المصـدر السـابق، ص: 22، ود. بشـتيوان علـي عبـدالقادر. بـه شـدارى (UN) لـه چارسه ر كردنى كينشه وناكوكيه ناوخۆييه كـان، المصـدر السـابق، ص: 34-35، ود. كمـال قـادر برزنجـي، المصـدر السـابق، ص: 268، ود. مصـطفى الأنصـاري، المصـدر السـابق، ص: 67، ود. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 381، ورياض السندي، نـدوة حـول القرار 688،مجلة (كولان العربي) العدد (47)، السنة الخامسة، نيسان 200، ص: 36.

[2] - د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 47.

صياغته أقرب روحاً إلى الفصل السادس من الميثاق الذي يتصدى إلى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية[1].

ولكن لا يمكننا التسليم بهذه الحجج، إذ بالنسبة للحجة الأولى، فكما أن القرار لم يشر صراحة إلى الفصل السابع فإنه لم يشر إلى الفصل السادس، أيضاً، وإذا كان لعدم الإشارة إلى الفصل السابع ما يمكن تبريره - كما يذهب أستاذنا الدكتور شيرزاد أحمد النجار - لأسباب تعود إلى الوضع السياسي أو الاختلاف السياسي بين أعضاء مجلس الأمن[2]، فما الذي منع مجلس الأمن من عدم الإشارة إلى الفصل السادس إذ كان المجلس لا يريد حقاً أن تكون لهذا القرار القوة الملزمة التي تتمتع بها القرارات التي تصدر بموجب الفصل السابع[3]، أما بالنسبة للحجة الثانية، فإنه لا يشترط في قرارات مجلس الأمن أن تتضمن إجراءات قمعية لتطبيقه للقول بصدور القرار ضمن الفصل السابع، إذ يستطيع المجلس أن يدعو إلى اتخاذ إجراءات سليمة تقع ضمن المادة (40) التي أطلق عليها الميثاق تسمية (التدابير المؤقتة) وهذا ما فعله بالنسبة للقرار 688، إذ طالب العراق بوقف القمع الذي يمارسه ضد السكان المدنيين، بعد أن أدان هذا القمع معتبراً أن نتائجه تهدد السلم والأمن الدوليين[4].

**ب- الحجج المؤيدة لصدور القرار ضمن الفصل السابع:**

بعكس المؤيدين لصدور القرار بموجب الفصل السادس، استند المؤيدين لصدور القرار بموجب الفصل السابع على حجج موضوعية تتعلق بتكييف مجلس الأمن للواقعة التي تدخل بسببها، والمادة (2 الفقرة 7) التي أشار إليها القرار، وكما يلي:

**1- الاستناد إلى تكييف مجلس الأمن للواقعة التي تدخل بسببها:**

---

(1) - د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 89-90، وبنفس المعنى انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 22.

(2) - نقلا عن: عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 33، وبنفس المعنى أنظر: د.كمال قاه برزنجي، المصدر السابق، ص268، وريـاض السندي، المصدر السابق، ص36 .

(3) - انظر بهذا المعنى: د.مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 67.

(4) - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

بما أن مجلس الأمن لم ينص صراحة على الفصل الذي تصرف بموجبه لإصدار القرار (688)، لذلك استند البعض لتحديد هذا الفصل على تكييف المجلس للواقعة التي تدخل بسببها والتي تمثلت في قمع السلطات العراقية للسكان المدنيين. والذي كيّفه المجلس باعتباره من الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن مؤيدي هذا الاتجاه أستاذنا الدكتور شيرزاد أحمد النجار الذي يقول: (أنه (أي القرار 688) وإن لم ينص صراحة على الفصل السابع لكن أشار إلى قضية مهمة وهي تهديد الأمن والسلم العالميين، ومن الواضح أن هذا التهديد يقع ضمن الفصل السابع من الميثاق... لأن تهديد السلم والأمن الدوليين يحتاج إلى اتخاذ إجراءات وهي موجودة في الميثاق في المواد 3945)[1].

**2- الاستناد إلى المادة (2 الفقرة 7):**

يستند البعض إلى المادة (2 الفقرة 7) من الميثاق التي أشار إليها القرار في ديباجته، للقول بصدور القرار ضمن الفصل السابع، إذ يذهب إلى أن مجلس الأمن بإشارته إلى هذه المادة قصد بها الشطر الأخير منها (أي من هذه المادة الذي يجيز لمجلس الأمن التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق لحماية السلم والأمن الدوليين[2].

ويبدو أن هذه الحجج تؤيدها نصوص الميثاق وما يتطلبه منطق الأشياء، فبالنسبة لنصوص الميثاق، فإن المادة (39) حددت الحالات التي يستطيع مجلس الأمن استخدام سلطاته بموجب الفصل السابع بثلاث حالات حصرية وهي: (تهديد السلم، والإخلال به، وعمل من أعمال العدوان)، وإذا قرر المجلس وجود حالة من هذه الحالات الثلاث (والتي في الحالة التي نحن بصددها هي تهديد السلم) فإن عمله يدخل ضمن الفصل السابع بصورة أكيدة، لأن نصوص

---

[1] - نقلا عن: د. عبد الحسن شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 33، وبنفس المعنى انظر: د. كمال قادر برزنجي، المصدر السابق، ص: 268، ورياض السندي، المصدر السابق، ص: 36.

[2] - د. ناصح غه فوور، المصدر السابق، ص: 34-35 وقريب من هذا المعنى انظر: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 34-35.

مواد الفصل السادس، وكما يذهب الدكتور جابر الراوي، جاءت لحالات أخرى ولا تتضمن الحالات التي ذكرتها المادة 39[1].

وجدير بالذكر أن البعض ينقل عن الأمين العام للأمم المتحدة السيد (كوفي عنان) القول: بأن جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق ملزمة التنفيذ لصدورها بموجب الفصل السابع من الميثاق، وقد أعلن عنان عن موقفه هذا أثناء زيارته للشرق الأوسط في آذار 1998 وذلك في معرض رده على تهمة الازدواجية في تطبيق الأمم المتحدة لقراراتها[2] ولا شك أن القرار 688 يدخل ضمن القرارات التي صدرت بحق العراق.

كما أن إشارة مجلس الأمن للمادة (2 الفقرة 7) من الميثاق في ديباجة القرار، لا يمكن أن تنطوي على معنى غير المعنى الذي قال به بعض المؤيدين لاستناد القرار إلى الفصل السابع، إذ بعكسه تعد هذه الإشارة لغواً، ولا يتقبلها منطق الأشياء، إذ كيف لمجلس الأمن، وهو في الوقت الذي يتدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذا لم يكن يقصد من هذه الإشارة الشطر الأخير من المادة (2 الفقرة 7) الذي استثنى من هذا المبدأ تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول في الحالات التي يتصرف فيها المجلس بموجب الفصل السابع.

**ثالثاً: العوامل المتعلقة بمضمون وسياق القرار:**

بدأ مجلس الأمن عند صياغة القرار (688) بإبداء قلقه وانزعاجه الشديدين إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون وما نتج عنه من تدفق اللاجئين على نطاق واسع وحدوث غارات عبر الحدود، وقد كيف مجلس الأمن هذه الواقعة باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولخطورة هذه الأوضاع طالب المجلس بأن يقوم العراق (على الفور) بوقف هذا القمع، كما أصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية (على الفور) إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة، وطلب من الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق وأن يقدم (على الفور) تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة السكان الكورد.

---

[1] - د. جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص: 190.

[2] - أشار إليه: زميلنا عبد الرحمن سليمان زيباري، المصدر السابق، ص: 146-147.

وعليه فإن القلق الشديد والانزعاج البالغ الذي أبداه المجلس في هذه القضية، وهذا الإلحاح والإصرار على تنفيذ مطالبه، يؤكد إلزامية القرار (688)، ومما زاد ممن هذه الإلزامية إصرار المجلس على تنفيذ مطالبة (على الفور) الذي كرره في ثلاث فقرات متتالية (2، 3، 4) من القرار. ومن المعروف أن الفورية في التنفيذ، لا تناسب مع طبيعة التوصيات غير الملزمة، إذ أن صيغة الفورية - وكما يذهب الدكتور صالح جواد الكاظم - لا تصاحب عادة إلا القرارات[1].

**رابعاً: العوامل المساعدة الأخرى:**

**هناك جملة عوامل يمكن أن تساعد الباحث على التأكيد من إلزامية القرار (688) ومن أهمها:**

**1- استناد دول التحالف إلى القرار (688) لفرض إجراءات قسرية على العراق:**

نتناول في المبحث القادم كيف أن دول التحالف استندت إلى القرار (688) لتبرير تدخلها العسكري في العراق بهدف إنشاء منظمة آمنة شمال خط العرض (36)، وحظر الطيران في شمال وجنوب العراق، فإذا قيل أن القرار غير ملزم فإن هذا التبرير يكون في غير محله وبالتالي تصبح تلك الإجراءات غير شرعية، بحيث يكون على الأمم المتحدة أن تعترض عليها، وهو ما لم تفعله اعتقاداً منها بإلزامية القرار وبوجوب امتثال الحكومة العراقية له[2].

**2- امتثال العراق لطلبات الأمانة العامة للأمم المتحدة ودول التحالف لتنفيذ القرار:**

على الرغم من رفض العراق للقرار (688) [3]، غير أن الحكومة العراقية، وكما سنتناوله بالتفصيل في المطلب الثالث، امتثل إلى كل من: طلبات الأمانة العامة لتنفيذ القرار، وذلك بموافقتها على تسهيل وصول المنظمات الدولية إلى العراق لتوزيع الاحتياجات الإنسانية على المحتاجين في جميع أنحاء

---

(1) - د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، المصدر السابق، ص: 272.

(2) - يقرب من هذا الرأي: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 69.

(3) - انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 27.

العراق، وكذلك طلبات دول التحالف بوقف جميع نشاطاتها العسكرية شمال خط العرض (36) وانسحاب قواتها من هذه المنطقة بغرض إنشاء منطقة أمنة للكورد.

ولا شك أن هذا الامتثال يعني من بين ما يعنيه إلزامية القرار (688) بالنسبة للحكومة العراقية وخوفها من اتخاذ مجلس الأمن إجراءات قسرية في حالة تعنتها ورفضها للقرار بصورة قطعية وعدم تجاوبها مع الأمانة العامة ودول التحالف لتنفيذ القرار.

### 3- مقارنة القرار (688) بالقرارات الأخرى لمجلس الأمن:

لو قارننا القرار (688) بالقرارات الأخرى لمجلس الأمن الصادرة بحق العراق، لوجدنا أن هذا القرار يشبه قرار مجلس الأمن المرقم (660) الصادر في 2 آب 1990، السابق شرحه، إلى أبعد الحدود، ومع أن القرارين صدرا لمعالجة واقعتين مختلفتين إذ جاء القرار (688) لمعالجة القمع الداخلي، وجاء القرار (660) لمعالجة احتلال العراق للكويت، إلا أن القرارين تضمنا نفس الصيغ، ونفس التكييف ونفس الطلبات،إذ كلاهما أدانا الواقعة[1] وكيفها القرار (688)باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين وكيفها القرار (660) باعتبارها خرق للسلم والأمن الدوليين[2]، وكلا التكييفين يقعان ضمن المادة (39) من الميثاق. كما تضمنا نفس المطالب، إذ طالب القرار (660) من العراق سحب قواته من الكويت، وطالب في القرار (688) بوقف القمع لإزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، واستخدام المجلس في القرارين نفس الصيغة وهي (يطالب (المجلس) .. على الفور) [3].

وهذه المقارنة تقنع الباحث بان القرارين صدرا من نبع واحد وتوجه متطابق وبالاستناد لأسس واحدة باستثناء واحد وهو أن القرار (660) أشار صراحة إلى تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق وطبقاً

---

[1] - انظر: الفقرة الأولى من القرارين (660) و (688).
[2] - انظر: ديباجة القرارين (660) و (688).
[3] - انظر: الفقرة الثانية من القرارين (660) و (688).

للمادتين (39 و 40) [1] ،وخلا القرار (688) من مثل تلك الإشارة، **ولعل تبرير ذلك يكمن في:**

1- إن مجلس الأمن أراد بعدم إشارته الصريحة للفصل السابع تلافي فيتو سوفيتي أو صيني وكان القرار بصفته التي صدر بها نوعا من حل وسط (Compromise).

2- إن القرار (660) صدر في وقت لم يكن العراق قد هزم بعد وأنه كان في عنفوان قوته وكان لا بد من إدراج أقوى الصيغ وأشدها وأكثرها وضوحاً في نية مجلس الأمن باستخدام القوة المسلحة لإخراج العراق من الكويت في حالة عدم امتثاله للقرار (660) طوعاً، في حين صدر القرار (688) بعد هزيمة العراق في الحرب أي كان في موقف ضعيف جداً ومحكوم بوثيقة الاستسلام الموقعة في خيمة صفوان، مما كانت عبارات القرار (688) (بحسب وجهة نظر مجلس الأمن). كما نرجح، كافية لإجباره على الامتثال، وقد امتثل العراق فعلاً لجوانب كثيرة من القرار وكان انصياعه له في البداية أكثر وضوحاً، إلا أنه ومع مرور الوقت وانصراف مجلس الأمن إلى معالجة قضايا أكثر أهمية في نظره، كتدمير الأسلحة وإيقاف دعم الإرهاب وترسيم الحدود العراقية الكويتية ومسألة الاعتراف ..الخ،حسب أولوياته، جعل يهمل تنفيذ الفقرة (2) من القرار التي تدعو العراق إلى مباشرة الحوار من أجل تأمين الحقوق السياسية والإنسانية للمدنيين العراقيين، وإن كان العراق قد باشر في ذلك الحوار مع الكورد، وتمثل في ذلك في جولات التفاوض التي استمرت من شهر نيسان ولغاية آب 1991 [2]، ولكن دون الوصول إلى اتفاق، وربما كان لنجاح إقامة المنطقة الآمنة تحت حماية دول الحلفاء دور في إهمال تنفيذ تلك الفقرة، أما الفقرات الأخرى من القرار فقد نفذت في غالبيتها العظمى، وهذه حجة أخرى تضاف إلى

---

[1] - انظر: ديباجة القرار (660).

[2] - يشير بعض المصادر إلى أن هذه الجولات استمرت سبعة أشهر ابتدأت من نيسان 1991، انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 118-119.

حجـج إلزاميـة القـرار، لـذلك يمكننـا القـول بـأن القـرار (688) صـدر بموجب المادتين (39 و 40) أيضاً [1].

هذه كان أهم العوامل التـي يمكن الاستناد إليها لتحديد الطبيعة القانونية للقرار (688)، وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الاطلاع على المناقشات التـي سبقت إقرار أو تبني القرار، التي تعد هي الأخرى من بين العوامل التـي يمكن أن نستخلص منهـا الطبيعـة القانونيـة لقـرارات مجلـس الأمـن غيـر أن جميـع العوامـل الأخـرى تؤكـد إلزاميـة القـرار (688) وبأنـه صـادر بموجـب الفصـل السـابع مـن الميثـاق ضـمناً وبالاسـتناد إلـى المـادتين (39 و 40) منـه تحديـداً ويترتب على ذلك ضرورة قيام الحكومة العراقية بتنفيذ جميع فقراته وبعكسه سوف تتحمل المسؤولية القانونية الدولية، مما يكون لمجلس الأمن أن يتدخل مجدداً لتنفيذ القرار قسراً باتخاذ الإجراءات العقابية المنصوص عليها في المادتين (41 و 42) من الميثاق.

## المطلب الثالث

## آليات ووسائل تنفيذ القرار (688)

تضمن القرار (688) آليات ووسائل محددة لتنفيذه تمثلت: بتقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين، ووقف القمع وإقامة حوار لكفالة احترام حقوق الإنسان في العراق، هذا بالإضافة إلى ما آلت إليه الوسيلة الأولى من إنشاء منطقة آمنة في كوردستان العراق، والتي سنتناولها تباعاً:

### أولاً: تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين:

طالب القرار (688) من الأمين العام استخدام جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه للقيام، وعلى نحو عاجل، بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين

[1] - وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من استخدام نص المادة (40) لتعبير (يدعو) فإن الراجح بين الشراح اعتبار المقررات المتخذة بناءً على هذا النص مقررات ذات إلزام قانوني، انظر بهذا الصدد: (د. حسن الجلبي، مبادئ الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 160).

ولسكان العراق المشردين (الفقرة الخامس من القرار)، كما وناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية (الفقرة السادسة من القرار).

وما أن صدر القرار (688) حتى بادرت مجموعة كبيرة من الدول وخاصة الكبرى منها والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى إرسال الاحتياجات الإنسانية إلى مناطق تواجد اللاجئين والمشردين سواء داخل العراق أو خارجه وفي المناطق الحدودية الإيرانية والتركية، إن أولى التجهيزات والاحتياجات الإنسانية، التي تم إنزالها بالمظلات، وصلت بعد يومين من صدور القرار (688) وذلك في 7 نيسان 1991 من قبل الولايات المتحدة[1]، التي ساهمت في عملية سريعة وواسعة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الأكراد عند الحدود التركية ـ العراقية[2].

وبعدها انهالت المساعدات الإنسانية لإنقاذ اللاجئين والمشردين، من قبل الدول والمنظمات الدولية من كل جانب، وبهدف تنظيم وتسهيل وصول هذه المساعدات وتنفيذاً للفقرة السابعة من القرار (688)، قام السيد (خافيير بيريز ديكويلار) الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد صدر الدين آغا خان مندوباً تنفيذياً للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل البرنامج الإنساني في العراق والكويت والمناطق الحدودية بين العراق وكل من إيران وتركيا، بهدف تنسيق المساعدات الإنسانية في الشرق الأوسط، كما أوعز لممثله الشخصي في الشرق الأوسط (اريك سوي) التفاوض مع الحكومة العراقية حول الضمانات لإيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها[3]، وذلك تطبيقاً للفقرة الثالثة من القرار التي

---

(1) - G. Chaliand. Op. Cit. P: 2.

(2) ـ أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، بحث منشور في مجلة ملف السياسية الدولية، ملف رقم 11، القاهرة: 1999، ص: 134-137، انظر: ص: 135، وقد صرحت (ماركريت توتويلر) الناطقة باسم مكتب مساعد وزير الخارجية الأمريكية في 15 نيسان 1992 بأن الولايات المتحدة وفرت أكثر من (660) مليون دولار كمساعدة إنسانية للشعب العراقي من خلال السنة الأولى من الأزمة، أشار إليه: المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، من منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، دراسة رقم (34)، ط 1، اربيل: مطبعة وزارة التربية، 1999، ص: 89.

(3) ـ انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 103-104.

أصر فيها مجلس الأمن على سماح العراق بوصول المنظمات الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، وتسهيل مهامها. وقد بدأت المفاوضات بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية في أواسط شهر نيسان 1991، وبمقتضاها تم التوقيع على مذكرة التفاهم ( Memorandum of Understanding) في (18 نيسان 1991)، تضمنت وضع المخطط العملي لطريقة توزيع المساعدات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة والمنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs) [1].

هذا بالإضافة إلى حصول السيد (أريك سوي) على موافقة الحكومة العراقية لإنشاء (مراكز استقبال الأمم المتحدة) داخل كوردستان العراق لتوفير الأمن وتقديم المساعدة الطبية والغذائية الضرورية للاجئين من أجل تشجيعهم على العودة إلى العراق[2].

ووفقاً للاتفاق، أقامت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مكاتب فرعية ومراكز إنسانية في كل من دهوك وزاخو والعمادية واربيل وديانا ورانية والسليمانية وبنجوين وسيد صادق، وفتح كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة مكاتب لهما في شقلاوة ودهوك، إضافة إلى الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الغذاء العالمي واليونيسيف[3].

وبهدف توفير الحماية لهذه الوكالات والمنظمات الدولية وموظفي الإغاثة الدوليين التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المنطقة وقعت الأمم المتحدة

---

(1) - J. M Henckaerts. Op. Cit. P: 116.
وبنفس المعنى انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 95، وقد وقع على المذكرة السيد (صدر الدين آغا خان) عن الأمم المتحدة والسيد (أحمد حسين) وزير الشؤون الخارجية عن الحكومة العراقية،
(انظر النص الكامل للمذكرة وملحقها في: المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص: 127-132، وكانت مدة العمل بالمذكرة ستة أشهر تم تجديدها لستة أشهر أخرى في 24 تشرين الثاني 1991، انظر: المصدر السابق، ص: 40.

(2) - انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 104.

(3) - انظر: المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص: 40.

والحكومة العراقية في 21 مايس 1991 اتفاقاً يسمح للأمم المتحدة بإرسال (500) حارس (من القبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة) إلى كوردستان العراق[1].

وعلى الرغم من التأثير الكبير لهذه المساعدات في التخفيف من معاناة اللاجئين والمشردين، غير أنه ثبت ضعف فاعليتها في معالجة الأزمة، وخاصة حين تبين لدول التحالف عدم فاعلية محاولة إلقاء المواد الغذائية وسائر مواد الإغاثة على الكورد اللاجئين بطائرات سلاح الجو الأمريكي[2].

ومن جانب آخر، لم تمض إلا فترة قصيرة حتى أصبح برنامج الأمم المتحدة المخصص للمساعدات الغذائية الطارئة في شمال العراق على وشك النفاد، وناشد الأمين العام المجتمع الدولي بتخصيص (500) خمسمائة مليون دولار لتمويل عمليات الإغاثة في جميع أنحاء العراق[3] ، ولكن لم تجد هذه المناشدة إذناً صاغية من قبل الدول ولم يتم تمويل البرنامج المذكور[4] .

وهذا بلا شك أثر في فاعلية برنامج المساعدات الإنسانية بشكل كبير، ومن جانب ثالث، فإن معالجة الأزمة الكوردية تطلبت أكثر من مجرد توفير الاحتياجات الإنسانية من غذاء ودواء وأغطية، وذلك بسبب الطبيعة السياسية للأزمة ذاتها سواء فيما يتعلق بدولة العراق أو بدول الجوار، وخاصة تركيا التي رفضت منح الكورد النازحين حق اللجوء بصورة رسمية[5] ، وبدأت بممارسة بعض الضغوط العسكرية لإعادة اللاجئين إلى داخل العراق[6] بسبب

---

(1) - المصدر السابق، ص: 41.

(2) - انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 114-115 الهامش.

(3) - أحمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، بحث منشور في ملف السياسية الدولية، الملف السابع، القاهرة: 1999، ص: 117-122، انظر: ص: 121.

(4) - باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 111.

(5) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص: 38.

(6) - هناك من يذهب إلى أن الحكومة التركية قامت بطرد اللاجئين عسكريا (انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 104)، في حين يذهب أستاذنا، د. سعدي البرزنجي- الذي عاش مع مأساة الهجرية المليونية وكان رئيساً للجنة حقوق الإنسان الكوردي، ولجنة التنسيق مع قادة دول التحالف - إلى القول: (على حد علمنا لم تستخدم الحكومة التركية القوة العسكرية لطرد اللاجئين، وإن مارس بعض جنودها العنف ضد بعض اللاجئين).

عدم رغبتها في إبقاء أكثر من نصف مليون من الأكراد العراقيين في أراضيها[1]. ومع ذلك رفضت مجموعة كبيرة منهم العودة إلى بلادها بسبب خوفها من انتقام الحكومة العراقية[2] ، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة إنشاء منطقة آمنة لحث اللاجئين على العودة إلى العراق[3]، والتي سنتناولها في النقطة الثالثة.

**ثانيا: وقف القمع وإجراء حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان:**

كما أشرنا سابقاً، تعامل مجلس الأمن مع أزمة نيسان 1991 باعتبارها أزمة داخلية بين حكومة العراق ورعاها، على الرغم من تأثيرها على الدول الجوار.

وبما أن القمع الذي تعرض له المواطنون العراقيون وخاصة الكورد، كان السبب الرئيس المباشر لاندلاع الأزمة، لذلك تضمن القرار (688)، من بين ما تضمن، وسائل وآليات لمعالجة هذه الأزمة ضمن السبب ذاته، إذ طالب كمجلس الأمن العراق بأن يقوم هذا القمع، مع إعرابه عن الأمل، في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكفالة الحقوق السياسية والإنسانية لجميع المواطنين العراقيين (الفقرة الثانية من القرار 688)، وهذا يعني أن هذه الفقرة طرحت وسيلتين: إحداهما تتعلق بوقف القمع وثانيهما بإجراء الحوار.

ففيما يتعلق بوقف القمع نجد أن هذه الوسيلة قد نفذت، على أقل تقدير، بالنسبة للقمع الذي أدى إلى تدفق اللاجئين عبر الحدود، عندما أوقفت الحكومة العراقية هجماتها وبدأت بالانسحاب من المحافظات الكوردية الداخلة ضمن خط العرض (36) إضافة إلى محافظة السليمانية، تمهيداً لإنشاء منطقة آمنة في هذه المحافظات.

---

(1) - G. Chaliand. Op. Cit. P: 2.

(2) - وقد عبر الرئيس التركي (توركت أوزال) عن الوضع فيما لو بقيت هذه الأعداد الكبيرة من الكورد العراقيين في بلاده بأنه بمثابة (انتحار سياسي) انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 114، وانظر: بنفس المعنى: د. فازل زه هاوى، المصدر السابق، ص: 50.

(3) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص: 39.

فإن العراق، قد باشر ذلك الحوار مع الجبهة الكوردستانية بعد أزمة نيسان 1991 مباشرة، وتمثل في جولات عديدة من مفاوضات، وبدون أن يكون للأمم المتحدة أي دور فيها والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية في فشل الحوار في حينه إضافة إلى عدم جدية النظام العراقي في إيصال الحوار إلى اتفاق، وخاصة بعد استعادته - ولو جزئيا- العافية بعد انجلاء غبار حرب الخليج الثانية[1].

**ثالثا: عملية توفير الراحة (Provide Comfort) وإنشاء منطقة آمنة للكورد:**

أدركت دول التحالف عدم فاعلية توفير المواد الغذائية والاحتياجات الإنسانية الأخرى لمعالجة مأساة الشعب الكوردي، وخاصة بعد رفض اللاجئين في تركيا العودة إلى بلادهم.لذلك ظهرت فكرة مشروع الكورد بحيث يكونوا في مأمن من قمع واضطهاد السلطات العراقية.

ظهرت فكرة المشروع أول ما ظهرت في أوروبا عندما اقترحتها بريطانيا وتقدمت بها إلى المجلس الأوروبي الذي وافق بدوره على اقتراح في 8 نيسان 1991[2].

بدأ تنفيذ المشروع في 16 نيسان 1991، فور موافقة الرئيس الأمريكي على القيام بالعملية من خلال التدخل العسكري البري في الأراضي العراقية[3]، وتم تنفيذها وفق إجرائيين: إنشاء ملاذ أمن (Safe haven) للكورد ودفع القوات العراقية جنوب خط عرض (36)، وحظر الطيران (No fly zone)

---

(1) - للمزيد حول أسباب فشل هذه المفاوضات انظر: د. فازل زه هاوى، المصدر السابق، ص:32.

(2) - G.Chaliand, Op, Cit, P:97.

(3) - لم يوافق الرئيس الأمريكي على التدخل العسكري البري في كوردستان العراق إلاّ في 16 نيسان 1991، إذ سبق وإن قرر في 4 نيسان 1991 إبعاد الولايات المتحدة عن أي تدخل ذات طبيعة عسكرية، الذي من الممكن أن يعرض حياة الأمريكيين للخطر، انظر: Ibid, P:2 ، ويذكر البعض بأنه حتى قبل ساعتين من موافقة الرئيس الأمريكي هذه أبلغ الدبلوماسي الأمريكي ديفيد ماك (David Mack) باسم وزارة الخارجية الأمريكية مندوب المعارضة العراقية بأن الولايات المتحدة سوف لن تدفع لا دولاراً واحداً ولا جندياً واحداً من أجل حماية الأكراد، أشار إليه زميلنا: عبد الرحمن سليمان زيباري، المصدر السابق، ص:158-159.

شمال الخط المذكور[1]، إذ وجهت دول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة تحذيراً للنظام العراقي، أمرته بإيقاف جميع أنشطته العسكرية شمال الخط العرض(36)[2]، بسحب قواته جنوب هذا الخط [3]وبحظره على طائرات التحليق فوق المناطق التي تقع شمال الخط المذكور[4]، وقد شمل التحذير جميع فصائل القوات المسلحة العراقية من جيش، وقوات الأمن، والاستخبارات، والمخابرات والأمن الخاص، وكافة الأجهزة باستثناء الشرطة المحلية[5]، وفي اليوم التالي للتحذير والمصادف 17 نيسان 1991، دخلت قوات من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وايطاليا واسبانيا إلى شمال العراق من خلال عملية أطلقت عليها تسمية (Provide Comfort) [6].

وقد زحفت هذه القوات نحو عمق المنطقة، وفي البداية تدخلت بعمق 30 ميلاً باتجاه مدن زاخو والعمادية وسرسنك ثم وسعت مناطق تواجدها في

---

(1) - انظر: أستاذنا د. سعدي إسماعيل البرزنجي، المصدر السابق، ص:23

(2) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص:31، وبنفس المعنى انظر: أسامة مخيمر، المصدر السابق، ص:135، وباتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 104، وتجدر الإشارة إلى أن خط عرض (36) هو خط فلكي يمر شمال (ماوه ت) ودو كان مروراً بجنوب خلكان ثم كويسنجق وبيستانه وقوشتبه، أما في محافظة الموصل فيمر في المناطق الجنوبية من المحافظة، وتقع مدينة الموصل وتلعفر وسنجار شمال خط 36، ود. خليل إسماعيل محمد ودلشاد مصطفى وه ساني، المصدر السابق، ص:107.

(3) - د. حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط، خلال أربعين قرناً، ج2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص:706.

(4) - باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص:104.

(5) - انظر بهذا المعنى: أستاذنا د. سعدي البرزنجي، المصدر السابق، ص: 27.

(6) - انظر بهذا المعنى: باتريسيو نولاسكو وانمي وآلان ديمس، المصدر السابق، ص:104. ويلاحظ أن المصادر اختلفت في تحديد حجم القوات المشاركة في هذه العملية، فهناك من يذهب إلى أن حجم هذه القوات بلغ(25) ألف جندي، (د. فازل زه هاوي، المصدر السابق، ص:50)، وهناك من يذهب إلى أن عدد المشاركين بلغ(30) ألف شخص من المسلحين وغير المسلحين من بينهم (18285( جندي أمريكي، (انظر: د. كمال قادر برزنجي، المصدر السابق، ص: 267)، في حين بموجب تصريح (بوب هل) المتحدث باسم البنتاجون في 19 نيسان 1991 فإن عدد القوات الأمريكية المشاركة في تلك العملية بلغ (5600) جندي بالإضافة إلى الجنود المتمركزين أساساً في تركيا (نقلاً عن: أسامة مخيمر، المصدر السابق، ص، 135).

أراضي كوردستان واستطاعت أخيراً أن تنشئ منطقة آمنة بطول (115)كم على الحدود العراقية التركية وبعمق (50) كم[1].

وبعد رجوع اللاجئين إلى ديارهم في حزيران 1991، بدأت قوات التحالف بالانسحاب من المنطقة[2]، وأعلنت عن إنشاء منطقة آمنة شمال خط (36) يحظر فيها على الطائرات العراقية الطيران فوقها، كما يتعين على القوات العراقية البرية وقوات الأمن الخاصة البقاء خارج هذه المنطقة[3]. وبهدف مراقبة الوضع والتأكيد من إذعان العراق لشروط القرار (688) والحفاظ على السلام والنظام في المنطقة الآمنة، تركت دول التحالف وراءها هيئة صغيرة، وهي مركز التنسيق العسكري ومقره في زاخو، والذي يتألف من ضباط جيش أمريكيين وبريطانيين وهولنديين وفرنسيين وإيطاليين وأتراك[4].

وتزامن مع هذا الانسحاب حدوث مناوشات قوية بين قوات الجبهة الكوردستانية (البيشمركة) وبعض من القطاعات المتبقية من الجيش العراقي في مدينتي أربيل والسليمانية، مما أسفرت عن قتل العديد من المدنيين وتشريد آلاف منهم، الأمر الذي وضع دول التحالف أمام احتمال تعقيد الوضع وتكرارا مأساة نيسان 1991، لذلك وافقت بعض دول التحالف على طلب (جون ميجر) رئيس وزراء بريطانيا، بإبقاء قوة عسكرية في قاعدة انجر ليك التركية بغرض المحافظة على الشعب الكوردي[5]، ومراقبة فضاء الطيران فوق خط العرض (36) أطلقت عليها تسمية (المطرقة المتأهبة)، وتبلغ هذه القوة (2000) جندي، وتمتلك (86) طائرة منها (48) طائرة مقاتلة أجنبية، و (8) أخرى تركية تساندها (20) طائرة إسناد و (10) مروحيات على أن تقوم بأربعين طلعة جوية

---

(1) - انظر: د. فازل زه هاوي، المصدر السابق، ص:50-52، ود. خليل إسماعيل محمد ولشاد مصطفى وه ساني، المصدر السابق، ص:107-108.

(2) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص:39.

(3) - د.حسين شريف، المصدر السابق، ص:658.

(4) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص:39.

(5) - انظر بهذا الصدد: د.ز فازل زه هاوي، المصدر السابق، ص:51-52، ود. خليل إسماعيل محمد ولشاد مصطفى وه ساني، المصدر السابق، ص:108.

يومياً فوق المنطقة[1]، وقد وافقت الحكومة التركية على بقاء هذه القوات في أراضيها لمدة ستة أشهر، وتم تجديد هذه المدة مراراً[2]. وهذه القوات في أراضيها لمدة ستة أشهر، لحد الآن، إلا أن تسميتها تغيرت، ففي بداية عام 1997 وعند تجديد مدة بقاء هذه القوات تغير اسمها إلى (قوة مراقبة الشمال)[3].

وبناءً عليه استطاعت دول التحالف - على الرغم من احتجاج الحكومة العراقية على خروق سلامة أراضيها[4] - أن تفرض على النظام العراقي تنفيذ مطالبها بسحب قواته خارج خط العرض (36) جنوباً[5]، بهدف تكوين منطقة آمنة (Safe haven) يكون فيها الكورد الساكنين في هذه المنطقة، تحت الحماية الدولية، بمنأى عن التهديد والقمع والاضطهاد، أما أكراد المناطق الأخرى خارج المنطقة الآمنة، فتم إبقاؤهم تحت سلطة النظام العراقي دون أية معالجة لوضعهم ودون أن يحصلوا على أية حماية دولية.

---

(1) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص:39.
وبعض المصادر تشير إلى ا، عدد الطائرات بلغت (76) طائرة، انظر: فازل وه هاوي، المصدر السابق، ص52.

(2) - المصدر السابق، ص:51، وتجدر الإشارة إلى أن دول التحالف فرضت في 27 آب 1992 حظراً آخر على الطيران العراقي في جنوب العراق لحماية سكان الجنوب، حددتها بجنوب خط العرض (32)، (انظر: باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص108) ابتداءً ثم تم توسيعه - كما سنأتي على بيانه- فيما بعد بقرار (أمريكي - بريطاني)إلى خط العرض (33).

(3) - في حين هناك بعض المصادر تشير إلى أن هذه القوات تحولت تسميتها إلى (قوات الردع والمقابلة في شمال العراق). انظر: د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص: 148.

(4) - باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 104.

(5) - د. حسين شريف، المصدر السابق، ص:706، ويلاحظ في التطبيق العملي لسحب القوات العراقية وإنشاء المنطقة الآمنة أنه لم يجر هذا التطبيق وفقاً لخط العرض (36)، فعلى سبيل المثال أن المنطقة المذكورة تشمل مدينة الموصل ولكن لم تسحب السلطات العراقية قواتها من هذه المدينة، كما وإن ورد الكورد يسيطرون على مدينة السليمانية مع ذلك فهي تقع جنوب خط العرض (36)، انظر بهذا المعنى: المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص:39. وللمزيد من التفصيل راجع: د. خليل إسماعيل محمد ودلشاد مصطفى وه ساني، المصدر السابق، ص: 108-109.

وهنا يكمن قصور تحديد خط العرض (36)، كخط فاصل بين المنطقة الآمنة وقوات السلطات العراقية لحماية الشعب الكوردي، إذ بقيت أجزاء كبيرة من هذا الشعب (كسكان محافظة كركوك والمدن الكوردية التابعة لمحافظتي صلاح الدين وديالى وحتى بعض المدن والقرى التابعة لمحافظتي أربيل ودهوك) بعيدة عن هذه الحماية، لذلك تعالت الأصوات من هنا وهناك تطالب بتوسيع هذا الخط ليصل إلى خط العرض (35و34) لكي يشمل أكثرية المناطق الكوردية بهدف إدخال هذه المناطق ضمن برنامج المنطقة الآمنة ( Safe haven) [1]، وعلى الرغم من مشروعية هذا المطلب، غير أنه لحد الآن لم تظهر جهود جادة ورسمية لتبنيه ووضعه موضع التنفيذ[2].

ولكن مع ذلك تبقى عملية توفير الراحة (Provide Comfort) وما نتج عنها من إنشاء منطقة أمنة وحظر الطيران شمال خط العرض (36)، ذات أهمية بالغة سواء على صعيد القانون الدولي أو على صعيد القضية الكوردية للأسباب التي سنشرحها لاحقاً عند تطرقنا إلى أهمية القرار (688)، الذي استندت إليه دول التحالف للقيام بتدخلها العسكري الإنساني في كوردستان العراق لإنشاء هذه المنطقة، وبما أن القرار لم ينص صراحة على إنشاء تلك المنطقة، ولم يخول دول التحالف استخدام القوة لتنفيذ القرار المذكور، لذلك فإن أصول البحث تحتم علينا مناقشة التكييف القانوني لهذه العملية، والذي سنتناوله في النقطة التالية:

**التكييف القانوني لإنشاء المنطقة الآمنة في كوردستان العراق:**

على الرغم من أن مجلس الأمن لم يخول دول التحالف استخدام القوة لتنفيذ القرار (688)، غير أن إنشاء هذه المنطقة أصبح أمراً واقعاً عن طريق التدخل العسكري الإنساني لدول التحالف، الأمر الذي أثار مسألة تحديد الأساس القانوني الذي استندت عليه هذه الدول لتبرير تدخلها هذا، وبيان موقف الفقه حول شرعيته، والتي نتناولهما في النقطتين التاليين:

**أ- موقف دول التحالف:**

---

[1] - انظر: د. خليل إسماعيل محمد ودلشاد مصطفى وه ساني، المصدر السابق، ص:109، وبنفس المعنى انظر: فوزي الاتروشي، المصدر السابق، ص: 34.

[2] - انظر: د. خليل إسماعيل محمد ودلشاد مصطفى وه ساني، المصدر السابق، ص:109.

يشير الأستاذ نودسن (T.B Knudsen) إلى أن دول التحالف ترجع الأساس القانون يتدخلها إلى قرار مجلس الأمن (688) [1]، ولكن بما أن القرار لم يأذن بالتدخل العسكري المباشر صراحة، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا استندت، كما تذكر المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، على صيغة القرار لإرسال قواتها العسكرية لمساعدة وحماية اللاجئين والمرحلين[2]، إذ احتجت هذه الدول بأن صيغة القرار توفر سلطة لإجراء عملية(Operation) كوسيلة وحيدة لحماية عملية توزيع المعونات الإنسانية[3].

فعلى سبيل المثال عندما قامت دول التحالف بفرض حظر الطيران على نشاط الطيران العراقي شمال خط العرض (36) احتجت بأنها لجأت إلى هذا الإجراء لحماية طائرات النقل الأمريكية الضخمة من طراز (هركليس 130 G) التي تحمل المعونات للمناطق الكوردية المصابة[4]، كما وأكدت أيضا بأن دور قوات التحالف في المنطقة الآمنة وكذلك مركز التنسيق العسكري في زاخو، ومراقبة فضاء الطيران فوق خط العرض (36)، هو للتأكد من إذعان العراق لشروط القرار (688) والحفاظ على السلام والنظام في المنطقة الآمنة[5].

ولكن مع سلامة هذه الحجج سواء من الناحية الإنسانية أو على الأقل من الناحية العملية لإمكانية تنفيذ القرار (688)، غير أنه من الناحية القانونية وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن حق استخدام القوة في العلاقات الدولية يتطلب إصدار قرار صريح من مجلس الأمن يخول استخدام هذا الحق، وبما أن القرار (688) لم يتضمن هذا التخويل، لذلك لم ترق هذه الحجج السكرتير العام للأمم المتحدة

---

(1) - T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 154.
وبنفس المعنى انظر: د. حسين شريف، المصدر السابق، ص: 684-685،
K. Booth and S.Smith. Op. Cit. P: 119.

(2) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص: 38.

(3) - T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 154.

(4) - انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص:115.

(5) - المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ص: 38-39.

بيريز دى كويولار (Perez de Cullar) الذي أصر على أن أية عملية عسكرية تتطلب قراراً جديداً أو موافقة العراق [1].

غير أن إصدار قرار جديد باستخدام القوة ضد العراق يتطلب موافقة أو على الأقل عدم معارضة أي عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لذلك لم تلجأ دول التحالف - التي كانت في نيتها عمل شيء لأنها مأساة الشعب الكوردي، هذه المرة وبشكل جدي - إلى مجلس الأمن خوفاً من اعتراض الصين، وربما روسيا اللتان قد تعارضان اعتماد أي قرار يخول استخدام القوة ضد العراق، بل لجأت تلك الدول إلى تفسير الواسع للقرار (688) لتبرير عمليتها قانونيا وبالاستناد إلى الأذن الذي كان يتمتع به الأمين العام في عمله الإنساني طبقاً لمقاطع القرار المذكور[2].

وهذا ما أشار إليه الوزير البلجيكي للشؤون الخارجية في ذلك الوقت (مارك ايسكنز)، عند استجوابه في أول يوم لبدأ عمليات القوات المتحالفة في كوردستان العراق، حيث ذهب - وبعد التأكيد على صعوبة صدور قرار جديد بسبب احتمال الفيتو الصيني أو الروسي - إلى القول: (عندها يبدو لنا من الأنسب إعطاء النص الموجود تفسيراً أوسع، إنني أفكر بالمقطع الخامس من القرار (688) الذي ينص على أن الأمين العام يستطيع استخدام كل الوسائل، إن الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن مستعدة لتغطية الأمين العام عندما يلجأ لاستخدام هذا الحق، أو إلى هذا الواجب في التدخل الإنساني) [3].

**ب- موقف الفقه:**

اختلفت الآراء الفقهية حول شرعية التدخل العسكري الإنساني لدول التحاف في كوردستان العراق، وتوزعوا في ذلك على اتجاهين وكما يلي:

## الاتجاه الأول:

---

(1) - T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 154.

(2) - انظر: باتريسو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص:105-106.

(3) - مشار إليه في: المصدر السابق، ص: 106.

لا يرى هذا الاتجاه في أعمال دول التحالف لإقامة المنطقة الآمنة وحظر الطيران شمال خط (36)، أية شرعية، ومن مؤيدي هذا الاتجاه الأستاذ (آلان ديمس) الباحث في جامعة بروكسيل الحرة، الذي يذهب إلى القول: ( أن القرار 688(1991) خلافاً لما قيل، لا يتضمن أي حق للدول بأن تدخل إلى الأراضي العراقية) [1]. وكذلك الدكتور مصطفى الأنصاري الذي يرى غياب دور مجلس الأمن في إنشاء المنطقة الآمنة وعدم وجود أي نظام قانوني معروف وسليم بتفاصيله[2] ، ولتدعيم هذا الاتجاه يسترشد الأستاذ (آلان ديمس) بامتناع الأمين العام عن إدراج أي شيء عن العمليات التي تمت في العراق في التقرير السنوي حول نشاطات الأمم المتحدة في تلك السنة[3].

## الاتجاه الثاني:

يذهب هذا الاتجاه إلى القول بشرعية الإجراءات التي قامت بها دول التحالف في كوردستان العراق، **غير أن أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا في تحديد أساس هذه الشرعية:**

فمنهم من يستند إلى القرار (688)ذاته لتحديد هذا الأساس باعتباره صدر وفقاً للفصل السابع من الميثاق، ويرى أنه قرار ملزم لجميع الدول وعليها تنفيذه بجميع الوسائل بما فيه استخدام القوة[4].

في حين هناك من يجد الأساس في القرار (678) وهو القرار الذي خول، دول التحالف استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت، حيث أن هذا التخويل جاء وفقاً للفقرة الثانية من القرار كما يلي: ( يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت،..، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار660(1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة)، ويرى الدكتور حسن نافعة بأن الشطر

---

[1] - المصدر السابق، الصفحة نفسها، وبنفس المعنى انظر رأي د. محمد إحسان الذي يذهب إلى ( أن القرار خلا من نص يشير إلى اتخاذ إجراءات عقابية لفرضه بالقوة) انظر: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص:92.

[2] - د. مصطفى الأنصاري، المصدر السابق، ص:146-147.

[3] - باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس وآلان ديمس، المصدر السابق، ص: 109-110.

[4] - د. كمال قادر برزنجي، المصدر السابق، ص: 268.

الأخير من هذه الفقرة جاء فضفاضاً بحيث قد يمتد إلى ترتيبات الخاصة بمرحلة ما بعد وقف إطلاق النار[1].

وقد وجدنا من بعض الآراء الفقهية ما يبرر تدخل الحلفاء وتقرر شرعيته دون الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن.

إذ يذهب أستاذنا الدكتور سعدي إسماعيل البرزنجي بهذا الصدد إلى القول: (... أن الشعب الكوردي في العراق من حقه أن يناجي ويطلب من المجتمع الدولي أن يطبق عليه القانون الدولي، وهذا حصل عندما تقرر أن تقام المنطقة الآمنة في كوردستان العراق، وبموجب (اتفاق عسكري) بين الحلفاء والعراق بلغ مضمونه إلى الجانب العراقي...) [2].

لا شك أن هذا الاتفاق يعني من بين ما يعنيه قبول الحكومة العراقية دخول القوات المتحالفة إلى أراضيها وسحب قواتها من هذه المنطقة[✍].وأن هذا القبول في فرضية حصوله دون إكراه يكفي لإضفاء الصفة الشرعية على تدخل التحالف الدولي، حسب ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة السيد (خافير بيريز ديكويلار) كما سبق ذكره قبل قليل.

كما ويذهب الأستاذ (جيفري روبرتسون) إلى ( أن إنشاء الملاذ الآمن Safe haven(في شمال العراق) مع أنه يتعارض مع المادة (2 الفقرة 7) بسبب كون الحلفاء تصرفوا بدون موافقة مجلس الأمن، كما حصل في ضرب صربيا 1999، إلاّ أن إنشاء هذا الملاذ يمكن تبريره تحت مبدأ الضرورة الإنسانية (Principle of humanitarian necessity) [3].

وعلى الرغم من أ، الأستاذ روبرت جاكسون (Robert H.Jackson) يذهب إلى أن عملية إنشاء الملاذ الآمن تمت بترخيص من مجلس الأمن إلاّ أنه

---

[1] - د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص:309.

(2) - أستاذنا د. سعدي إسماعيل البرزنجي، المصدر السابق، ص: 22

✍ ويبدو أن هذا الرأي يؤيده سحب العراق لجميع قواته من المناطق المشمولة بالخطر الجوي والمنطقة الآمنة دون قتال أو مجابهة مع قوات التحالف، وقوات الجبهة الكوردستانية، باستثناء الصدامات التي وقعت في صيف 1991 بين قوات الأخيرة والقوات العراقية.

[3] - Geoffrey Robertson Qc, Crimes Against Humanity, The Struggle For Global Justice, Ist, pub, England: Clys Ltd, St Ives plc, 1999, P:72.

مع ذلك يعزز شرعية هذه العملية بحق المنتصر بعد انتهاء الحروب، إذ يقول: ( أنها أي العملية المذكورة) ضرب من التصرف يمكن لأحدنا أن يتوقعه نتيجة لآثار الحرب، التي اتخذها المنتصرون ( مجلس الأمن والدول المتحالفة) في هذه القضية، والذي يمكن أن يدعو بحقه في التدخل العسكري في إقليم دولة مهزومة، ... إن الحكومة العراقية اعتبرت معتدية وفي خسارتها حرب الخليج يمكن اعتبارها متخلية عن حقها في السيطرة على جميع إقليمها) [1].

ويقارن البعض هذا التفسير بالعمليات الإنسانية التي تمت في ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ يذهب إلى ( أن هذا التفسير يجعل التدخل في شمال العراق أقل استثناءً وربما لا يختلف جوهرياً عن تلك العمليات الإنسانية التي تمت في ألمانيا من قبل القوات المتحالفة إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية) [2].

**وربما عززت من شرعية التدخل الإنساني لإنشاء المنطقة الآمنة الحجج التالية:**

1- عدم اعتراض أي من دول الأعضاء في مجلس الأمن، بما فيها الدول دائمة العضوية، لا صراحة ولا حتى ضمناً، على التدخل العسكري الذي قامت به دول التحالف الرئيسة الثلاث: أمريكا وبريطانيا وفرنسا، لضمان تنفيذ فقرات القرار (688) في حينه. وهذا السكوت يعد سكوتاً في معرض الحاجة، مما يمكن اعتباره إقراراً ضمنياً للتدخل المذكور، لذلك يذهب البعض إلى أن (إنشاء المنطقة الآمنة ثم بالاستناد إلى القرار (688)، وبمباركة جماعة من مجلس الأمن ) [3] .

2- لو تسنى لنا الإطلاع على وثيقة الاستسلام الموقعة بين العراق ودول التحالف الدولي في خيمة صفوان، لأمكن التأكد في الحصول أو عدم حصول رضاء العراق على إجراء مماثل أو أي إجراء آخر تقوم به الدول الحلفاء لضمان الأمن والاستقرار ولتنفيذ قرارات مجلس الأمن

---

(1) -Quoted from: K.Booth and S.Smith, Op, Cit, P:119.
(2) -I bid, Same page.
(3) -G. Robertson Qc, Cit, P:157.

الدولي، غير أنه تعذر الحصول على نص الوثيقة الموقعة التي لم ينشر لا نصها ولا مضمونها لحد الآن، لذلك لا يمكن القطع برأي نهائي، ولكن سكوت العراق عن ذلك التدخل في حينه وقيامه بتعيين ضابط ارتباط للتنسيق مع قوات الحلفاء المتدخلة في دهوك (وكان اسمه العقيد نشوان) [1]، يؤكد بما لا يقبل الشك قبول العراق لذلك التدخل ولو كان قبولاً على مضض، كما أنه ربما يرجح القول بوجود مثل ذلك التخويل في وثيقة الاستسلام العراقية الموقعة لدول التحالف، وخاصة إذا علمنا أن العراق قد قبل بجميع شروط دول التحالف، إذ يذكر (ميخائيل رمضان)- في كتابه (شبيه صدام)- بأن الحكومة العراقية عندما أرسلت هاشم أحمد (نائب وزير الدفاع ) وصلاح عبود محمود ( قائد الفيلق الثالث) إلى خيمة صفوان في 3 آذار 1991 للمشاركة في المحادثات لوقف إطلاق النار،أشار إليهم الرئيس العراقي بقبول كل شروط الحلفاء بدون أي اعتراض[2].

3- قرار البرلمان الأوروبي الصادر بالإجماع في 8 نيسان 1991، الذي رحب، في ديباجته، بالقرار( 688) ووافق على الاقتراح الذي قدمته بريطانيا بإنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق، وكذلك الفقرة العاشرة من القرار التي جاء فيها (يعد البرلمان بأن فرض القرار(688) يتطلب حضور قوة كافية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة) [3].

هذه الأدلة والشواهد تدل على حصول شبه إجماع دولي بضرورة التدخل لإنقاذ الكورد من الإبادة، وبشرعية ذلك التدخل، باعتباره أحد المتطلبات الضرورية لتطبيق فقرات القرار(688)ووضعها موضع التنفيذ.

---

[1] - استقينا هذه المعلومة من أستاذنا د. سعدي إسماعيل البرزنجي، الذي شهد ، في إحدى مقابلاته باعتباره رئيساً للجنة حقوق الإنسان الكوردي في أيار 1991 مع الكولونيل ناب(Colonnel Nab) قائد القوات الأمريكية في قوة التحالف، العميد (نشوان) الذي كان يريد أيضاً مقابلة الكولونيل المذكور حول انسحاب القوات العراقية من المناطق المحددة وفقاً لقرار التحالف.

[2] - انظر: مخائيل رمضان، شبيه صدام، قصة الرجل الذي بقي 19 عاماً شبيهاً لصدام، خال من اسم دار النشر ومن سنة الطبع، ص:128.

[3] - انظر نص القرار في مؤلف:G.Chaliand, Op, Cit, P:96-97 .

## المطلب الرابع

## أهمية القرار(688) ونتائجه

كانت للقرار (688) أهمية ونتائج بالغة الخطورة سواء على صعيد القانون الدولي العام والمنظمة الدولية أو على صعيد القضية الكوردية والشعب الكوردي في العراق، هذا بالإضافة إلى أهميته بالنسبة لحقوق الإنسان على مستوى العراق ككل.

فعلى صعيد القانون الدولي اعتبر القرار (688) سابقة دولية هامة جداً في مجال حقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني[1] ، وهنا يبرز التساؤل التالي: ما هو الجديد الذي أتى به القرار (688) ليصبح سابقة دولية؟

يبدو أن الكتاب اختلفوا في تحديد هذا الجديد:

يذهب الدكتور عبد الحسين شعبان إلى أنه: (لأول مرة يصدر من مجلس الأمن قرار (ويقصد القرار 688) يعد فيه (القمع الداخلي) بمثابة تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين..) [2] ، ويذهب الأستاذ (David Macdowall) إلى (أن القرار 688 يبيح لأول مرة للأمم المتحدة استخدام حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضوة فيها) [3]، في حين يذهب الدكتور (حسن الجلبي)، عند

---

[1] - انظر: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 4، ود. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 90-91، ود. حسن الجلبي، المستجدات في القانون الدولي العام، ندوة أقيمت في كلية الهندسة بجامعة صلاح الدين - اربيل بتاريخ 1994/3/30 مطبوع على الآلة الكابتة، اربيل: مكتب لاوند للاستنساخ، ص: 6، T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 149and P: 154. K. Booth. S.Smith. Op. Cit. P: 119.

[2] - د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 4.

[3] -David. Macdowall. Amodern History of the Kurds. London. 1997. P: 375.

أشار إليه: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 90-91.

بحثه عن المستجدات في القانون الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى (أن مجلس الأمن لأول مرة يتدخل بين الحاكم والمحكومين) [1].

ولكن على الرغم من أهمية هذه الحقائق، والتي تضمنها القرار (688) إلاّ أنها لا تعد سوابق دولية، ولنا في تجربة الأمم المتحدة مع جنوب إفريقيا، وبدرجة أقل، مع روديسيا الجنوبية خير مثالين على ذلك، فكمل أسلفنا تدخلت الأمم المتحدة سواء من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن في كلتا الدولتين في أمور كانت تعد شأناً داخلياً وتعلقت بصميم العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

وسبق خلال فترة الحرب الباردة ، أن قام كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بالربط بين القمع الداخلي وتهديد السلم والأمن الدوليين في قرارات عديدة ضد جنوب إفريقيا لممارستها سياسة التمييز العنصري ضد رعاياها[2]، ومع ذلك تختلف تجربة الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا مع تجربتها في كوردستان العراق في كون الأمم المتحدة في التجربة الأولى لم تقم بأي إجراء عملي إذ اقتصر تدخلها على الإدانة وفرض عقوبات غير رادعة لم تفض إلى معالجة الوضع الداخلي، بينما في تجربة كوردستان العراق قامت الأمم المتحدة وبعض دول التحالف الدولي، بالاستناد إلى القرار (688)، بإجراء عملية في غاية الأهمية والخطورة، سواء بتقديم المساعدات الإنسانية وبالإصرار على قيام العراق بتسهيل وصول هذه المساعدات، أو بإنشاء منطقة آمنة للكورد بمساعدة القوات العسكرية لتلك الدول بهدف معالجة مأساة اللاجئين والمشردين الأكراد.

وعليه فإن الجديد الذي أتى به القرار (688) (سواء بشكل صريح أو ضمني) هو استحداث آليات جديدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لمعالجة المشاكل الداخلية إذ أن هذه الآليات لم تكن موجودة من قبل، وقد أشار الأستاذ (Robert H.Jackson) إلى هذه الحقيقة بالقول: (**إن التدخل العسكري الدولي في شمال العراق لإنشاء المنطقة الآمنة (Safe haven) وحظر الطيران (No fly zone) يعد سابقة دولية مهمة تم إتباعها من قبل**

---

[1] - د. حسن الجلبي، المستجدات في القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص: 6.

[2] - انظر: د. حسن نافعة، المصدر السابق، ص: 381، ومن ذلك قرار مجلس الأمن الصادر في عام 1960 باعتبار استمرار التمييز العنصري الذي تمارسه حكومة اتحاد جنوب إفريقيا مما يهدد السلم والأمن الدوليين، انظر: د. حسن العطار، المصدر السابق، ص: 160.

**مجلس الأمن في مناطق أخرى وذلك بإنشاء منطقة آمنة في بوسنا هيرزوفينيا)** [1].

وبذلك أصبح القرار (688) أساساً لتدخلات إنسانية أخرى من قبل الأمم المتحدة، وبموجب الفصل السابع من الميثاق، لمعالجة المشاكل الداخلية في مناطق عديدة في العالم، مثال ذلك: تدخلها الإنساني في الصومال ورواندا وهاييتي ...الخ[2] ، وفي كوسوفو فيما بعد، بإقرار التدخل الذي قامت به دول حلف شمال الأطلسي (ANTO) لحماية السكان المدنيين الألبان في كوسوفو من بطش القوات اليوغسلافية (الصربية)، وكأن سابقة كوردستان أصبحت عرفاً دولياً استندت إليه دول الحلف دون الانتظار إلى صدور قرار صريح من مجلس الأمن يخول ذلك التدخل لخطورة الموقف الإنساني ولخوف دول الحلف من استخدام روسيا لحق الفيتو فيما لو طلب من مجلس الأمن إصدار قرار مماثل [✍].

وهكذا استطاعت الأمم المتحدة أن تقوم بتنشيط حق التدخل الإنساني، الذي كان غائباً تقريباً في العلاقات الدولية ولغاية إقامة المنطقة الآمنة في شمال العراق، من خلال وسيلة قانونية تحت الفصل السابع من الميثاق، وذلك بربطها (سواء كان هذا الربط صريحا كما حصل بموجب القرار (794) بشأن

---

(1) - Quoted from: K. Booth. S. Smith. Op. Cit. P: 119.
ويذهب الأستاذ شفيق المصري (الأستاذ المحاضر في الجامعة الأمريكية وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية) إلى الاتجاه ذاته بالقول: (وشكل القرار (688) سابقة دولية، وعلى هذا الأساس هذه السابقة اتخذ مجلس الأمن قرارات لاحقة مماثلة في البوسنة فأصدر القرار (824) الذي قضى بإنشاء مناطق آمنة في البوسنة ) (شفيق المصري، السيادة الوطنية في ضوء علميات الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص: 17، وانظر بنفس المعنى: فوزي الاتروشي، المصدر السابق، ص: 31).

(2) - انظر بهذا الصدد: د. بشتيوان علي عبد القادر، به شدارى (UN) له چارسه ركردنى كينشه وناكۆكى يه ناو خۆييه كان، المصدر السابق، ص: 7 وما بعدها، ود. كمال قادر برزنجي، المصدر السابق، ص: 268، وبنفس المعنى انظر: د. ناصح غه فورو، المصدر السابق، ص: 36.

✍ وتجدر الإشارة إلى أن روسيا طالبت بإصدار قرار من مجلس الأمن يدين تدخل الأطلسي المسلح في كوسوفو، ولكن رفض هذا الطلب بأغلبية ساحقة مما اعتبر إقراراً ضمنياً من مجلس الأمن لذلك التدخل بطريق مفهوم المخالفة.

الصومال، أم ضمناً كما حصل بموجب القرار (688) بين المأساة الإنسانية (أو القمع الداخلي) وبين استخدام القوة لإعادة السلم والأمن الدوليين) [1].

وبذلك أصبحت القضية الكوردية بعد إنشاء المنطقة الآمنة أحد موضوعات القانون الدولي العام التي يشار إليها كأول نموذج لممارسة حق التدخل الإنساني الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة باعتباره سابقة دولية[2] .

ومن جانب آخر فإن أهمية القرار (688) تبرز أيضا من كونه تعرض لمشكلة داخلية تعد من أهم مشاكل الشرق الأوسط وأكثرها تعقيداً لاتصالها بسياسات عدة دول انقسم عليها الشعب الكوردي وأهمها: تركيا والعراق وإيران وسوريا، تلك المشكلة التي كانت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اشتعال الحرب العراقية الإيرانية وكان وستظل، إذا بقيت بلا حل، واحدة من أهم العناصر المغذية للصراعات الخطيرة في المنطقة[3] . لذلك نجد بأن البرلمان الأوروبي، في قراره السابق الإشارة إليه، قد دعى إلى إيجاد حل عادل للقضية الكوردية في الشرق الأوسط وذلك في الفقرة السابعة من القرار التي جاء فيها: (**يأمل البرلمان بأن المشكلة الكوردية يمكن أن توضع في جدول أعمال مؤتمر سلام الشرق الأوسط بمساهمة جميع الدول المعنية معاً وممثلي الكورد لضمان الاعتراف بحق الكورد في الوجود والحكم الذاتي في جميع الدول التي يتواجدون فيها**) [4].

وفيما يتعلق بأهمية القرار (688) بالنسبة للقضية الكوردية ذاتها، وصف (ديفيد ماكدول) القرار بأنه تاريخي بحد ذاته، إذ هي المرة الأولى منذ أن قامت عصبة الأمم بالتحقيق والفصل في قضية ولاية الموصل (1924-1925) يأتي

---

(1) - T.B. Knudsen. Op. Cit. P: 149 and P: 154.

(2) - وقد أشار السيد (Lokman I. Meho) في كتابه (الكورد وكوردستان) إلى (19) بحثا أكاديمياً حول (التدخل الإنساني) يتناول التدخل في كوردستان العراق كأهم نموذج لهذا النوع من التدخل. انظر ملخص الأبحاث المرقمة (6، 233، 235، 239، 250، 374، 424، 425، 428، 429، 436، 442، 444، 447، 517، 540، 541، 560) في مؤلف:
Lokman I. Meho The Kurds and Kurdistan, Aselective and annotated Bibliography. London: Green wood Press. 1997.

(3) - رجائي فايد، المصدر السابق، ص: 181.

(4) - G. Chaliand. Op. Cit. P: 97.

الكورد بالاسم في وثيقة دولية، الأمر الذي رفع من مقام شخصيتهم الدولية[1]. لذلك يذهب البعض إلى أن القرار (688) يعد أول قرار تتحدث فيه الهيئة الدولية عن القضية الكوردية بمثل هذا الوضوح [2]. وخاصة إذا كانت هذه الهيئة - وكما يشير أستاذنا الدكتور سعدي البرزنجي - تعد أعلى مرجع دولي، وهي (مجلس الأمن) [3].

وبذلك أصبح القرار (688) أول قرار دولي منذ 1920، تتم فيه مناقشة المسألة الكوردية في المنظمات الرسمية بواسطة مجلس الأمن للأمم المتحدة بإقرار التزاماته في التدخل على أساس إنساني وذلك بعد معاهدة سيفر (Sever) التي كان من المتوقع أن تنشئ دولة للكورد[4].

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية القرار بالنسبة للشعب الكوردي برزت أكثر خلال تنفيذ القرار وما آل إليه، بعد إنشاء المنطقة الآمنة، من ظهور برلمان وحكومة إقليم كوردستان العراق، وتعاملها مع المجتمع الدولي ومختلف المؤسسات الدولي، باعتبارها حكومة الأمر الواقع (De facto) [5]، منذ إنشاء برلمان وحكومة إقليم كوردستان في 1992 ولحين الإقرار بالنظام الفيدرالي في العراق بموجب الدستور العراقي لعام 2005، حيث تحول إقليم كوردستان بموجب هذا الدستور إلى إقليم فدرالي داخل الدولة العراقية.

---

(1) - نقلاً عن: د. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 90.

(2) - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) - أشار إليه: د. عبد الحسين شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 31.

(4) - G. Chaliand . Op. Cit. P: 3.

(5) - وقد حدد البعض العوامل التي أدت إلى إنشاء حكومة الأمر الواقع أو كما يطلق عليها (Defacto Kurdish State) بما يلي:

أ- قرار مجلس الأمن المرقم (688).
ب- وجود قوات المطرقة المتأهبة في جنوب تركيا.
ت- قبول ومساعدة تركيا في إجراء الحماية الدولية.
ث- إجراء انتخابات في مايس 1992.
ج-إعلان الفدرالية من قبل البرلمان الكوردي.

See: Gunter, Michael M.(A defacto Kurdish state in Noth Iraq) Third world Quarterly 14, No.2 (1993).295-319. Quoted from: Lokman. I. Meho. The kurds and Kurdistan. Op. Cit. 162.

وبذلك بدأ المجتمع الدولي أولى خطواته نحو معالجة القضية الكوردية في العراق، وعلى الرغم من أن هذه المعالجة لم تصل إلى حد بلوغ طموح الشعب الكوردي، ولكن مع ذلك فإن القضية الكوردية من خلال القرار (688) وما نجم عن تنفيذه قد خرجت من نطاق الشؤون الداخلية للعراق وأصبحت شأناً دولياً[1]، حيث إلى حين صدور هذا القرار كان ينظر إلى هذه القضية، باعتبارها شأناً داخلياً للعراق ولم تتدخل المنظمة الدولية لمعالجتها بالرغم من وجود مسوغات ومبررات قوية للتدخل، لم تقل قوتها عن المبررات التي تدخلت بموجبها الأمم المتحدة وفقا للقرار (688).

وبناءً على ما تقدم لا نتفق مع رأي البعض في نعت القرار (688) بأوصاف من قبيل: (القرار اليتيم، القرار التائه، أو القرار المنسي) [2]، ويبدو أن هذا الرأي ينظر إلى نقطة واحدة في القرار وهي عجز الفقرة (2) منه التي تدعو في شكل توصية إلى إقامة حوار، وينطلق من عدم قيام مجلس الأمن بفرض ذلك الحوار أو إيجاد آلية للقيام به، للتقليل من القيمة القانونية والعملية للقرار، ولكن مع ذلك فإن هذه المسألة لا تشكل جزأً يسيراً من القرار ، كما أن صيغة هذا المقطع من الفقرة (2) ذاتها الذي جاء بعبارة (يطلب...). لذلك نجد بأن معظم الفقرات الأخرى من القرار قد نفذ، كما وأن تلك الأوصاف لا تتفق مع كون القرار سابقة دولية، إذ أن سابقية القرار تكمن في الآليات التي وضعت لتنفيذه سواء من مجلس الأمن، أو من قبل دول التحالف لإنشاء المنطقة الآمنة بالاستناد إلى القرار (688) وبمباركة جماعية من مجلس الأمن، وهذه الآليات قد تم تنفيذها فعلاً، ففيما يتعلق بتوزيع وإيصال المساعدات والاحتياجات الإنسانية إلى المنطقة، فإن المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة استمرت في إيصال هذه المساعدات إلى حين صدور قرار مجلس الأمن (986) في 14 نيسان 1995 [3].

الذي خصص مبلغ (130-150) مليون دولار أمريكي للمحافظات الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية)، لتوفير المواد الغذائية والاحتياجات

---

[1] - فوزي الاتروشي، المصدر السابق، ص: 23، انظر بنفس المعنى رأي الأستاذة الفرنسية (بريجيت ستيرن). أشاري إليه: د. مارف عومه ركول، المصدر السابق، ص: 81.

[2] - د. عبد المحسن شعبان، السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، المصدر السابق، ص: 23.

[3] - انظر: د. ناصح غه فور، المصدر السابق، ص: 37.

الإنسانية لسكان هذه المحافظات، وبقي بعض هذه الوكالات في العراق لحد الآن لتنفيذ القرار (986) للإشراف على عملية توزيع المواد، ولإجراء الدراسات لتلبية الاحتياجات الإنسانية بالتشاور مع حكومة إقليم كوردستان العراق[1]. وربما كان في إفراد المحافظات الكوردية الثلاث (دهوك، وأربيل، والسليمانية) بوضع خاص في القرار 986 وقيام الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بالنيابة عن الحكومة العراقية بواجب توزيع الغذاء والدواء في كوردستان العراق مؤشراً آخر على تدخل الأمم المتحدة ودخولها في الحلقات الإدارية الداخلية لدولة العراق في إقليم كوردستان، مما يمثل حلقة أخرى في عملية التدخل المستمرة في شؤون العراق لصالح حماية الشعب الكوردي وضمان حقوقه الإنسانية والسياسية.

هذا بالإضافة إلى الإنجازات الكبيرة التي حققها الشعب الكوردي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي التي نتجت عن إنشاء البرلمان الكوردي وتشكيل حكومة إقليم كوردستان إثر إنشاء المنطقة الآمنة، إذ استطاع الشعب الكوردي في هذه المنطقة ولأول مرة في تاريخه أن يتنفس الصعداء وأن يقوم بأول تجربة ديمقراطية رائدة [2]، من خلال انتخابات حرة أجريت في حزيران 1992 بمشاركة مختلف الأحزاب السياسية الكوردية تمخضت عن إنشاء أول برلمان كوردي وتشكيل أول حكومة كوردية[3]، أطلق عليها تسمية حكومة إقليم كوردستان العراق.

---

[1] - من الانترنيت. نقلاً عن: جريدة خه بات، العدد (955) الجمعة 27 كانون الأول 1999، ص: 8، وهناك (11) وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل لتنفيذ القرار (986) لها مكاتب تنسيق في محافظة أربيل ومكاتب عمليات في كل من دهوك والسليمانية، انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] - وقد اعتبر السيد (برنارد كوشنر) وزير الصحة الفرنسية، أنذاك، في كلمة له أمام برلمان إقليم كوردستان مساء يوم 4 تموز 1992، تجربة إقليم كوردستان من التجارب النموذجية للديمقراطية في الشرق الأوسط. انظر: نص الكلمة في بروتوكولات المجلس الوطني لكوردستان العراق 1192، المجلد الأول الطبعة الكوردية، 1997، ص: 293.

[3] - حول كيفية إجراء الانتخابات وتشكيل برلمان كوردستان وحكومة الإقليم انظر بالتفصيل: المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن، انتخابات بلا حدود، المصدر السابق، ود. مارف عومه ركول، كينشه ى كه سايه تى ياسايي نيو نه ته وه يي گه كورد، المصدر السابق، ص: 82 وما بعدها، ود. محمد إحسان، المصدر السابق، ص: 119 وما بعدها، وزميلنا سرهنك حميد البرزنجي، انتخابات إقليم كوردستان بين العراق بين

كما وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة الكوردية في نسيان 1991 وما نتج عنها من الهجرة المليونية، وصدور القرار (688)، وإنشاء المنطقة الآمنة، هذه الأمور مجتمعة أدت إلى اشتهار القضية الكوردية على صعيد المجتمع الدولي بشكل لم يسبق له مثيل، وخاصة بعد أن فتحت شهية الكتاب والفقهاء في مختلف أنحاء العالم للبحث عن القضية الكوردية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية، أن المقارنة بين الدراسات التي تمت قبل عام 1991 والسنوات التي تلته يبين مدى ازدياد اهتمام الكتاب والسياسيين بالقضية الكوردية، والتي أدت بالتالي إلى زيادة شهرتها على الساحة الدولية، فعلى سبيل المثال: قام السيد (Lokman I. Meho) بجمع دراسات الكتاب الغربيين في كتابه الموسوم (The kurds and Kurdistan) وقد جمع الكاتب (814) دراسة متخصصة في هذا المجال بين عامي (1940-1997)، وبعد أن قمنا بإحصاء دقيق لهذه الدراسات تبين لنا بأن (426) دراسة منها كان ما بين عامي (190-1990) أي بمعدل (8) دراسات في السنة تقريباً، في حين ازدادت هذه الدراسات بين عامي (1991-1997) لتصل إلى (388) دراسة، أي بمعدل (55) دراسة في السنة، ومن الجانب آخر فإن أكثر الدراسات التي تمت منذ عام 1991 كانت تتعلق بالبحث عن الجوانب السياسية للقضية الكوردية، إذ أن حصة الدراسات السياسية كانت (327) دراسة بينها (221) دراسة تمت يبن عامي (1991-1997) وهذا بعكس الدراسات التي تمت قبل هذه الفترة حيث تعلق معظمها بالجوانب التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للكورد[1].

نستخلص مما تقدم أن التدخل الإنساني في كوردستان العراق بموجب القرار (688) تم لأسباب ومبررات إنسانية بحتة، استطاع مجلس الأمن خلاله أن يربط بين القمع الداخلي للسكن وبين تهديد السلم والأمن الدوليين لتحريك سلطاته بموجب الفصل السابع من الميثاق ضمناً، لمعالجة الأزمة، كما يعد القرار سابقة دولية في مجال القانون الدولي العام،إذ تمكن المجتمع الدولي من

---

النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسية - جامعة صلاح الدين، نيسان 2001.

(1) - Lokman I. Meho. The kurds and Kurdistan. Aselective and Annotated Bibliography. London: Green wood Press. 1997.

خلال دول التحالف ولأول مرة في تاريخه، بالاستناد إلى القرار (688)، من اقتطاع أجزاء من إقليم دولة ذات سيادة، أطلقت عليها تسمية المنطقة الآمنة (Safe haven)، لحماية مواطني هذه الدولة من قمع نظام الحكم، وقد شكل القرار بالنسبة للشعب الكوردي في العراق قراراً تاريخياً باعتباره القرار الوحيد الذي أنصف الأكراد ولو جزئياً منذ عام 1920 وتم من خلاله طرح آليات لمعالجة قضيتهم.

# الخـاتمة والاستنتاجات

بعد أن تمت، بعون الله تعالى وفضله، دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع رسالتنا، نحاول الآن استعراض أهم النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة:

**أولاً: بعد دراستنا لمفهوم التدخل وأساليبه وصوره، استخلصنا ما يلي:**

أ- أن الفقهاء والكتاب اختلفوا في تحديد مفهوم وتعريف التدخل، وتوزعوا في ذلك إلى اتجاهات ثلاثة، اتجاه عرفه تعريفاً واسعاً وآخر ضيق في تعريفه والثالث اتخذ منهجاً وسطاً. وفي ضوء هذه الدراسة تبين لنا بأن التعريف الأكثر ملائمة للتدخل هو أنه (موقف أو عمل ذو مدة محددة، يتعرض فيها شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام لشؤون شخص آخر، بدون رضاه، لإرغامه على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل معين، ماساً بذلك اختصاصاً أو أكثر من اختصاصات ذلك الشخص أو استقلاله، دون أن يكون بينهما حالة حرب).

ب- لا يشترط في التدخل أن يحصل وفق أسلوب معين، بل أنه يمكن أن يتحقق بأساليب أو ضغوط مختلفة، عسكرية، أو اقتصادية، أو إعلامية، أو سياسية، أو حتى دبلوماسية، طالما استطاع المتدخل فرض إرادته على الجهة المتدخل فيها وإرغامها على تنفيذ وجهة نظره، سواء تمت هذه الضغوط موجهة إلى الشؤون الداخلية أو الشؤون الخارجية للجهة المتدخل في أمرها.

ج- إن أهداف التدخل، لا تدخل ضمن عناصر التدخل، لذلك فهو يتحقق مهما كان نوع هذه الأهداف، ولكن لنوع الهدف الدور الأساس في الحكم على مشروعية التدخل، بحيث يمكن أن نستعين به للتمييز بين التدخل المشروع، والتدخل غير المشروع.

**ثانياً: عند دراستنا لتعريف مبدأ عدم التدخل وأساسه القانوني:** عمدنا أن تكون هذه الدراسة في ظل النظرية العامة للاختصاصات الدولية

وليست نظرية السيادة، بعد أن تبين لنا خلال البحث عيوب النظرية الأخيرة وعدم استطاعتها مواكبة الأوضاع الدولية والتطورات التي حدثت في المجتمع الدولي وخاصة فيما يتعلق بمفهوم مبدأ عدم التدخل ذاته، لذلك عرفناه بأنه (حق الدولة وغيرها من الأشخاص الدولية في ممارسة اختصاصاتها التي يقرها لها القانون الدولي العام، بصورة مستقلة عن كل تدخل أجنبي، وهي تلتزم عند ممارستها تلك الاختصاصات بعدم المساس باختصاصات غيرها من الأشخاص الدولية).

وبذلك يصبح مبدأ عدم التدخل الآلية أو الأدلة التي من خلالها يمارس كل شخص من أشخاص القانون الدولي العام اختصاصاته على وجه الاستقلال دون أي تدخل من الأشخاص الدولية الأخرى.

ومن خلال دراسة كل من نظرية السيادة، المتخذة كأساس قانوني لمبدأ عدم التدخل من قبل أنصارها، ونظرية الاختصاص التي لاقت رواجاً كبيراً في الفقه والقضاء الدوليين تحت تأثير التيارات الحديثة في القانون الدولي العام المعاصر، توصلنا إلى أنه من الأولى أن يكون بحث الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل في إطار النظرية العامة للاختصاصات الدولية وليس في نظرية السيادة.

بحيث يصبح حق الأشخاص الدولية في التمتع باختصاصاتها أساساً قانونياً سليماً لمبدأ عدم التدخل، وقدمنا حججاً كثيرة لتأييد هذا الطرح الجديد، ولعل من أهمها أنه لا يمكن أن يتحقق التوافق والتوازن بين مبدأ عدم التدخل وحق الأمم المتحدة في التدخل في شؤون الدول لحماية أهدافها ومقاصدها، وخاصة حقها في التدخل الإنساني ما لم نحدد أساس مبدأ عدم التدخل بنظرية الاختصاص، باعتبار أن المسائل التي تتدخل المنظمة الدولية على أساسها، كالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين، أصبحت تدخل ضمن اختصاصات الأمم المتحدة وبذلك تخرج عن دائرة الاختصاص المحفوظ للدولة الأمر الذي يخول المنظمة الدولية، وحتى الدول في حالات الضرورة القصوى، التدخل في شؤون الدولة المنتهكة لهذه الأهداف والمقاصد من غير أن تتهم بخرقها لمبدأ عدم التدخل.

**ثالثاً: وقد تبين لنا، من خلال دراستنا لمبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة:**

أن الميثاق قد عالج مختلف أنواع التدخل سواء بصورة صريحة أو ضمنية، والتي من الممكن اعتبارها صياغة للنظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، حيث أقر بعدم مشروعية التدخل كأصل عام في العلاقات بين مختلف الأشخاص الدولية.

ففيما يتعلق بتدخل المنظمة في شؤون الدول، الذي عالجه الميثاق ضمن المـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــادة (2 الفقرة 7)، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لتنظيم الاختصاصات فيما بين المنظمة والدول الأعضاء فيها، وجدنا أن صياغة هذه المادة، التي حرمت على المنظمة الدولية التدخل في المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، افتقرت إلى الدقة والتحديد، فلم تتبنى أي معيار لتحديد المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، ولم تبين الجهة المختصة بالفصل في تحديد هذه المسائل، لذلك خولت المنظمة الدولية نفسها صلاحية الفصل في تحديد هذه السائل واتضح لنا، أن هذا قد أدى عملياً إلى القول بأن للمنظمة التدخل في أية مسألة ترغب في التدخل فيها دون قيود ثابتة على ممارسة هذه الصلاحية.

ووفقاً للاستثناء الوارد في الشطر الأخير من المادة (2 الفقرة 7)، تبين لنا بوضوح أن الحظر الوارد في هذه المادة ليس حظراً مطلقاً لجميع المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، بل أن هناك مسائل، وإن كانت تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، غير أنها تخرج من نطاق هذا الحظر في الحالات التي تمتد آثار تلك المسائل إلى ميدان العلاقات الدولية وتؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

وقد اتضح لنا، خلال دراستنا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، أن الميثاق، بالإضافة إلى تحريمه تدخل المنظمة في شؤون الدول، حرم كلاً من التدخلات التالية:

أ- تدخل الدولة في شؤون الدولة الأخرى (المادة 2 الفقرتين 3و4).

ب- تدخل الدولة في شؤون المنظمة (المادة 100 الفقرتين 1و2).

ج- تدخل الدولة في شؤون الأقاليم الدولية (المادتين 74و76).

**رابعاً: عند دراستنا لتراجع مبدأ عمل التدخل أمام تطور المجتمع الدولي وظهور النظام العالمي الجديد توصلنا إلى النتائج التالية:**

أ- إن الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل قد ازدادت بشكل خطير إلى الحد الذي أصبح (مبدأ عدم التدخل) ذاته من بين الحجج التي تستند عليها الدول للقول بجواز التدخل، وإن دراسة هذه الاستثناءات مكنتنا من القول، ودون تردد، بأنها قد طغت على الأصل الذي هو (عدم التدخل) بحيث قبلته، أو على الأقل، نقلته إلى مرتبة الاستثناء، وخاصة بعد أن أصبح حق التدخل الإنساني حقاً دولياً مطبقاً ومعترفاً به ظل النظام العالمي الجديد. وبهدف رفع التعارض بين مفهومي التدخل الإنساني ومبدأ عدم التدخل، وإيجاد نوع من التوازن بينهما، فقد استندنا إلى (مبدأ رجحان الحق)، وتوصلنا إلى أن القانون الدولي العام وإن كان يقرر حق الدولة في عدم التدخل في شؤونها، فإنه يقرر بالمقابل حق الإنسان في التمتع بحقوقه، وخاصة حقه في الحياة وما يتفرع عنه، غير أن الحق الأخير أصبح هو الأهم في منظور ا لمجتمع الدولي من الحق الأول، في حالة تعارضهما، لأن التجاء الدولة - التي من واجباتها الأساسية حماية حقوق الإنسان - إلى العدوان على هذه الحقوق تكون قد أهدرت القيمة القانونية والأخلاقية لحقها في عدم التدخل في شؤونها، لذلك فإن التدخل الإنساني بالرغم مما يسفر عنه من تجاوز على حق الدولة في التدخل، فإنه يصون حقوقاً أخرى أجدر بالحماية وبالتالي أرجح كفة، وهي حقوق الإنسان.

ب- أن دائرة الاختصاصات الداخلية (المجال المحفوظ للدولة)، التي يمتنع على المنظمة الدولية وفقاً للمادة (2 الفقرة 7) التدخل فيها، قد انكمشت وتقلصت بشكل كبير لصالح دائرة القانون الدولي واختصاصات المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، **وقد استخلصنا نتيجة لذلك ما يلي:**

1. إن الدفع بعدم اختصاص المنظمة الدولية في مسألة معينة، ضد حقها في التدخل لمعالجة هذه المسألة، لا تكون له أية قيمة قانونية طالما كانت هذه المسألة محكومة بقاعدة دولية اتفاقية كانت أم عرفية.
2. إن جميع المسائل التي ينظمها الميثاق، وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، ومبدأ حق تقرير المصير، تعد خارجة عن نطاق صميم الاختصاص الداخلي للدول،

وذلك لأن توقيع الدول على ميثاق الأمم المتحدة أو انضمامها إليه يعني أنها وافقت على تقييد حريتها دولياً بخصوص المسائل التي ينظمها الميثاق، وقد تبين من تجارب الأمم المتحدة، منذ تأسيسها ولحد الآن، أنها ترفض الدفوع المتعلقة بالاختصاص الداخلي، إذا تعلق الأمر بأي من الاختصاصات الممنوحة لها في الميثاق.

3. إن المادة (2 الفقرة 7)، التي هي صياغة لنظرية المجال المحفوظ للدولة، لا تعدم اختصاص الأمم بشأن المسائل المتعلقة بالنطاق المحفوظ للدول وإنما توقفه فقط، ويمكن للمنظمة في أي وقت يزول فيه هذا المانع أن تبسط دائرة اختصاصها لتتناول هذه المسائل وكل ذلك دون حاجة إلى تعديل ميثاقها.

4. إن حجم أو نطاق الدائرة التي تتضمن المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي يختلف ضيقاً واتساعاً من دولة إلى أخرى، وذلك بقدر ما يرتبط كل دولة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تقيد حريتها فيما يتعلق بالمسائل الداخلية.

ج- إن ازدياد الأجهزة والكيانات الدولية من غير الدول، كمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والقوى غير القومية (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية)، وقد أدى إلى زيادة فرض التدخل في شؤون الدول، وبالتالي إلى إهدار كبير لمبدأ عدم التدخل.

وقد استخلصنا، من خلال دراسة هذه الجوانب الثلاثة، أن مبدأ عدم التدخل قد فقد الكثير من هيبته وقدسيته ولم يعد مبدأً مطلقاً سواء في شقه السلبي، باعتباره التزاما على الدول والأشخاص الدولية الأخرى بعدم التدخل في شؤون غيرها - حيث فقد هذا الالتزام الكثير من إطلاقه بسبب ازدياد الاستثناءات الواردة على مبدأ التي تجيز للدول يعد بإمكان الدول الاحتجاج بهذا الحق في حالات كثيرة أمام تدخل المجتمع الدولي، بعد أن فقدت الدولة الكثير من اختصاصاتها الداخلية (المجال المحفوظ للدولة) أمام تطور القانون الدولي المعاصر، هذا إلى جانب إهدار مبدأ عدم التدخل من قبل لكيانات الدولية والقوى غير القومية ، والتي لم تعد الدول تمتلك القدرة على اتقاء تدخلاتها.

د- إن تراجع مبدأ عدم التدخل لا يعني إنكاره أو القول بإلغائه كلياً، لأنه تبقى لهذا المبدأ ضروراته في ظل التنظيم الدولي الحالي بل وحتى على فرض نشوء دولة أو حكومة عالمية واحدة. إذ لا بد أن تبقى هناك اختصاصات تمارسها الدول أو الوحدات التي تشكل تلك الدولة العالمية على وجه الاستقلال أو الحصر، وذلك قياساً بما يجري داخل الدولة الفيدرالية أو حتى الدول البسيطة التي تأخذ بنظام اللامركزية، فتلك الدول أيضاً تقر بمبدأ عدم التدخل بشكل أو بآخر، باعتبار أن مبدأ عدم التدخل ما هو إلاّ الأداة المنظمة لحقوق واختصاصات أشخاص القانون في كلا القانونين الداخلي والدولي، ولكن الذي حصل في الوقت الحاضر في نطاق المجتمع الدولي، هو تقلص اختصاصات الدولة إلى أضيق مدى وهي مستمرة في التقلص.

**خامساً: توصلنا من خلال دراستنا لمبررات ومسوغات تدخل الأمم المتحدة، التي تتمثل في أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، إلى النتائج التالية:**

أ- إن السبب الحقيقي لوجود منظمة الأمم المتحدة هو تحقيق الأهداف التي حددها ميثاقها، وهي تدخلها لحماية هذه الأهداف تحافظ على الأساس القانوني لوجودها، وإن تحديد هذه الأهداف هو الذي يحدد المسار الذي يجب عليها ا، تسلكه، سواء وجد نص صريح في الميثاق يبيح اللجوء إلى ذلك المسار (ونقصد به مسار التدخل) أم لم يوجد.

ب- إن الأمم المتحدة، وعلى الرغم من المادة(2 الفقرة 7) التي تحرم عليها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تجد من خلال نصوص الميثاق الأخرى المبررات الكافية للتدخل كلما كان هناك خرق أو انتهاك لأحد أهدافها، لإنهاء ذلك الانتهاك أو إصلاحه، وذلك لأن نصوص الميثاق كل لا يتجزأ مما ينبغي معه أن يطبق كل منها بالاستناد إلى الآخر، ولقد توصلنا إلى أنه لا يمكن تطبيق نص التحريم الوارد في المادة(2 الفقرة 7) إذا كان في تطبيقه إهدار لبقية نصوص الميثاق، وخاصة إذا كانت النصوص تعالج مسائل ضمن أهداف وغايات المنظمة الدولية.

ج- حددت منظمة الأمم المتحدة أهدافها، في كل من ديباجة ومتن ميثاقها، تحديداً عاماً وشاملاً. بحيث أن هذه الأهداف تغطي مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. مما سهل على الأمم المتحدة تبرير توسيع تدخلاتها بالاستناد إلى أي من تلك الأهداف.

د- إن تدخل الأمم المتحدة لحماية أهدافها لا يعد خرقاً لنص المادة (2 الفقرة 7)، بل أن المنظمة الدولية تجد من النص ذاته أساساً قانونياً لتدخلاتها، ذلك أن المادة (2الفقرة 7) تحرم على الأمم المتحدة التدخل في المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، وهذا يعني حسب مفهوم المخالفة للنص، أن الأمم المتحدة تستطيع التدخل في كل مسألة لا تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي، وهذا ينطبق على جميع المسائل التي ينظمها الميثاق وفي مقدمتها أهداف الأمم المتحدة التي تخرج عن دائرة الاختصاص الداخلي للدولة.

هـ- إن حماية حقوق الإنسان في الوقت الحاضر تعتبر من أسمى أهداف الأمم المتحدة. وخاصة بعد أن ظهرت معالم الصلة بين احترام حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين الذي يعتبر السبب أو الهدف الأساس لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. وقد تبين لنا أن الأمم المتحدة تجد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خرقاً لأهم أهدافها، وبالتالي فإن هذا الخرق يعد مبرراً كافياً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المنتهكة لحقوق الإنسان، لإيقاف تلك الخروقات والانتهاكات دون الاعتداء بالسلطان الداخلي للدولة. لقد صح القول: أن بإنكار حتى الأمم المتحدة في التدخل الإنساني، وجعل السلطان الداخلي أو السيادة الداخلية ستاراً يرتكب من ورائه أبشع ضروب الاضطهاد والتفرقة العنصرية أو القومية أو الدينية، تصبح حماية وتعزيز حقوق الإنسان التي نص عليها الميثاق ضرباً من اللغو أو حبراً على ورق.

**سادساً: وتوصلنا عند دراستنا للعوامل المؤثرة في استجابة الأمم المتحدة للتدخل إلى أن الأمم المتحدة لا تستطيع التدخل إلا عندما تتوافر مجموعة من العوامل والمتطلبات:** بعضها سياسي، تحكمه طبيعة العلاقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة الدول الكبرى، التي تحدد مدى توافق مصالح هذه الدول في إقرار إجراء التدخل من عدمه، وبعضها قانوني، تحكمه

نصوص الميثاق والنظام الداخلي للمنظمة الدولية، وبعضها الآخر مادي يتعلق بالإمكانيات المالية والعسكرية للمنظمة ومدى استجابة الدولة لتجهيزها بهذه الإمكانيات.

وقد تبين لنا أن الأمم المتحدة، في ضوء هذه المتطلبات والإمكانيات تصبح في بعض الأحيان عاجزة عن التدخل، أو قد يصيبها الفشل أو بعض القصور عند قيامها بتدخلها، وخاصة بعد أن أصبحت إمكانيات المنظمة لا تتناسب مطلقاً مع حجم المشاكل الدولية التي بدأت تزداد بشكل خطير بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث وضعت الأمم المتحدة أمام امتحان صعب يقتضى منها زيادة قدرتها على التدخل لمعالجة هذه المشاكل بإيجاد آليات وإمكانيات متناسبة مع مهامها المختلفة.

**سابعاً: وتوصلنا عند بحثنا لتطبيقات تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول إلى جملة نتائج من أهمها:**

أ- التطور والتغيير الكبيرين لتطبيقات تدخل الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وازدياد حجم هذه التدخلات، وبالتالي دورها في معالجة المشاكل والأزمات الدولية، إذ تبين لنا من خلال الدراسة أن حجم هذه التدخلات ازداد بمقدار أربعة أضعاف ما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة.

ب- ازدياد فاعلية تدخلات الأمم المتحدة، وذلك بعد اختفاء ظاهرة استخدام الفيتو، مما مكن مجلس الأمن من إصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ج- اتساع دائرة تدخلات الأمم المتحدة، إذ لم تعد تدخلات الأمم المتحدة قاصرة على معالجة الأزمات والنزاعات فيما بين الدول، بل امتدت لتشمل المشاكل والنزاعات الداخلية، ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان إلى حد اقتطاع أجزاء من إقليم دولة ذات سيادة لإنشاء مناطق أو ملاذات آمنة (Safe havens) لمواطني هذه الدولة.

د- ابتكار وسائل وأساليب جديدة للتدخل، في إطار السلطة التقديرية لمجلس الأمن، مكن الأمم المتحدة من تنفيذ تدخلاتها بشكل أكثر جدية وفاعلية لتحقيق مقاصد الميثاق، دون الاكتراث بسيادة الدولة المتدخل في شؤونها، وقد تبين لنا أن الأمم المتحدة استطاعت عن طريق

استخدام هذه الوسائل، كما حصل في العراق، أن تغوص في شؤونها الداخلية إلى مدى لم يسبق له مثيل، دون الاكتراث بالسيادة الوطنية.

وقد اتضح لنا من خلال دراسة هذه التطبيقات أن مبدأ عدم التدخل لا يحول دون تدخل الأمم المتحدة في حالة قيام أية دولة بانتهاك وخرق أهداف الميثاق التي تضعها الأمم المتحدة ضمن أولوياتها، بحيث أثبتت هذه التجارب أن مبدأ عدم التدخل لم يعد مبدأ مقدساً، وأن الدولة لا تكون في حماية هذا المبدأ، أو بعبارة أخرى لا تكون بمنأى عن التدخل في شؤونها إلا بقدر ما تكون تصرفاتها منسجمة مع مقاصد الأمم المتحدة، وبعكسه يفقد هذا المبدأ قدسيته بالنسبة لهذه الدولة، التي تفقد حصانتها أمام تدخل الأمم المتحدة للدفاع عن تلك المقاصد.

هـ- وقد تبين لنا من خلال دراستنا للتدخل الإنساني في كوردستان العراق بموجب قرار مجلس الأمن (688)، إن أسباب ومبررات هذا التدخل كانت إنسانية بالدرجة الأساس، استطاع مجلس الأمن أن يربط بين القمع الداخلي للسكان وبين تهديد السلم والأمن الدوليين، لتحريك سلطاته.

واستنتجنا بأن هذا التدخل قد تم بموجب الفصل السابع من الميثاق ضمناً وإن لم يشر القرار (688) لمجلس الأمن بشكل صريح إلى الفصل المذكور، وذلك بالاستناد إلى الحجج التي أوردناها في المبحث الأخير من هذه الدراسة. واتضح لنا أن القرار شكل سابقة دولية في مجال القانون الدولي العام، بحيث فتحت الأمم المتحدة من خلالها عهدا جديداً من نشاطها، إذ تمكن المجتمع الدولي من خلال دول التحالف ولأول مرة في تاريخه، وبالاستناد إلى القرار المذكور، من اقتطاع أجزاء من إقليم دولة ذات سيادة، أطلقت عليها تسمية المنطقة الآمنة (Safe Haven)، لحماية مواطني هذه الدولة من قمع نظام الحكم.

واعتبر القرار بالنسبة للشعب الكوردي في العراق قراراً تاريخياً باعتباره القرار الوحيد الذي ينصف الأكراد، ولو جزئياً، ومنذ عام 1920، إذ تم من خلاله طرح آليات لمعالجة قضيته، مما فتح الباب، إلى حد ما، لنقل المسألة الكوردية في العراق - وربما في أجزاء أخرى بدرجة أقل - من مجرد مسألة داخلية إلى الصعيد الدولي كخطوة نحو تدويلها، كما نأمل، أن لم تكن قد دولت فعلاً.

وخاصة بعد إنشاء البرلمان الكوردي وحكومة إقليم كوردستان، إثر تنفيذ عملية توفير الراحة (Provide Comfort)، وذلك بعد إجراء انتخابات حرة، وصفت بأنها تجربة ديمقراطية نموذجية في الشرق الأوسط.

**وفي الختام نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوع الكتاب وفيما ذهبنا إليه من استنتاجات، والله هو المعين والنصير وهو الهادي إلى سواء السبيل.**

# مراجع البحث

## أولاً: باللغة العربية:

### أولاً: الكتب


📖 د. إبراهيم أحمد شلبي

التنظيم الدولي، دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984.

📖 د. إبراهيم أحمد العدولي

الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد، القاهرة: دار النهضة المصرية للطبع والنشر، 1969.

📖 د. إبراهيم محمد العناني

التنظيم الدولي، النظرية العامة، الأمم المتحدة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1975.

📖 إبراهيم نافع وآخرون

ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

📖 د. إحسان هندي

مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط1، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، 1984.

📖 د. أحمد أبو الوفا محمد

الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985-1986.

📖 د. أحمد عبد الحميد عشوش

النظام القانوني لعقد القرض الدولي (دراسة مقارنة)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1990.

📖 أحمد الشقيري

جامعة الدول العربية، كيف تكون جامعة وكيف تكون عربية، تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1979.

📖 د. أحمد الموسوي

المنظمات الدولية والإقليمية، نظام الوسائل القانونية لحفظ السلم والأمن الدوليين. لندن - دمشق: دار البراق، 1999.

📖 د. أحمد فؤاد رسلان

نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

📖 د. إسماعيل صبري مقلد/1

العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط3. الكويت: مطبعة جامعة الكويت، 1984.

📖 د. إسماعيل صبري مقلد/2

الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية (ش.م.م)، 1985.

📖 د. إسماعيل الغزال

الإرهاب والقانون الدولي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.

📖 د.بدرية عبدا لله العوضي/1

القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، ط1، دمشق: دار الفكر، 1978-1979.

📖 د.بدرية عبد الله العوضي/2

موقف القانون من الأحداث المحلية والدولية، ط1، الكويت: خالي من ذكر اسم الناشر، 1980.

📖 د.بطرس بطرس غالي/1

التنظيم الدولي، المدخل لدراسة التنظيم الدولي، دراسة دستورية للتنظيمات العالمية، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1956.

📖 د. بطرس بطرس غالي/2

العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ط1، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 1974.

📖 توفيق أبو بكر

الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ط1، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1986.

📖 د.توفيق حسن فرج

المدخل للعلوم القانونية، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976.

📖 د. جابر إبراهيم الراوي

المنازعات الدولية، بغداد: مطبعة دار السلام، 1987.

📖 د. جمال طه ندا

مسؤولية المنظمات الدولية في مجال الوظيفة الدولية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

📖 جرجيس فتح الله

مغامرة الكويت الوجه والخلفية، الجزء الأول والثاني، ستوكهولم: خالي من ذكر اسم الناشر، 1991.

📖 د.حامد سلطان/1

القانون الدولي العام في وقت السلم، ط6، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976.

📖 د. حامد سلطان/2

أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.

📖 د. حسن الجلبي/1

القانون الدولي العام، ج1، أصول القانون الدولي العام: الدولة ، بغداد: مطبعة شفيق، 1964.

📖 د. حسن الجلبي/2

مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية، من إصدارات معهد البحوث والدراسات العربية، البولاقية: مطبعة الجبلاوي، 1970.

📖 د. حسن العطار

المنظمات الدولية، ط1، بغداد: مطبعة شفيق، 1970.

📖 د. حسن نافعة

الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، من إصدارات عالم المعرفة (202)، الكويت: تشرين الأول

.1995

📖 حسن النجفي

النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، الموصل: بيت الموصل لتجارة المستلزمات المدرسية، 1988.

📖 د. حسن محمد جابر

القانون الدولي، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، خالي من ذكر سنة النشر.

📖 د. حسين شريف

الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً، ج2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

📖 د. حكمت شبر/1

الوجيز في القانون الدولي العام، بغداد: مكتبة بيروت، 1972-1973ز

📖 د. حكمت شبر/2

القانون الدولي العام، ج1، دراسة مقارنة في الفقهين الاشتراكي والرأسمالي، بغداد: مطبعة دار السلام، 1975.

📖 خلف زامل حسين الساعدي

الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، بغداد: مطبعة الفرات، 1986.

📖 خليل إسماعيل الحديثي/1

المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، دراسة قانونية سياسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد ، 1981.

📖 خليل إسماعيل الحديثي/2

الوسيط في التنظيم الدولي، الموصل: مطبعة جامعة الموصل، 1991.

📖 د. دولت أحمد صادق ود. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناصوري

الجغرافية السياسية، ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975.

📖 د. راشد البراوي

العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972.

📖 د. رياض الصمد

العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.

📖 د. سراج جميل زمزمي ود. محمود مسعد

التنظيم الدولي، النظرية العامة، الأمم المتحدة، القاهرة: مطبعة المدني، 1981.

📖 د. سموحى فوق العادة

القانون الدولي العام، دمشق: الناشر سموحي فوق العادة، خالي من ذكر سنة النشر.

📖 د.سهيل حسين الفتلاوي

المنازعات الدولية،بغداد: مطبعة دار القادسية، 1985.

📖 د. الشافعي محمد البشير

القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط3، المنصورة: مكتبة الجلاء الحديثة، 1976.

📖 د. صالح جواد الكاظم/1

دراسة في المنظمات الدولية، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975.

📖 د. صالح جواد الكاظم/2

مباحث في القانون الدولي، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1991.

📖 د. صباح محمود محمد/1

الصراع الجيوبولوتيكي في الخليج العربي، بغداد: مطبعة السعدون، 1986.

📖 د. صباح محمود محمد/2

دراسات في جغرافية الصراع الدولي، بغداد: مطبعة الأخبار، 1990ز

📖 د. صلاح الدين أحمد حمدي

العدوان في ضوء القانون الدولي (1919-1977)، ط1، بغداد: مطبعة دار القادسية، 1987.

📖 ضاري رشيد السامرائي

الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1983.

📖 د. عائشة راتب

المنظمات الدولية، دراسة نظرية تطبيقية، القاهرة: دار النهضة

العربية، 1966.

📖 د. عباس رشدي العماري

إدارة الأزمات في عالم متغير، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

📖 د. عبد الحسين شعبان/1

بانوراما حرب الخليج وثيقة وخبر، دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولي، 1990-1994، ط1، لندن - دمشق: دار البراق، 1994.

📖 د. عبد الحسين شعبان/2

السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2000.

📖 د. عبد الحسين القطيفي

القانون الدولي العام، ج1، في أصول القانون الدولي العام، بغداد: مطبعة العاني، 1970.

📖 د. عبد الحي يحيى زلوم

نذر العولمة، الطبعة العربية الأولى، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1999.

📖 د. عبد الرحمن رحيم عبد الله

محاضرات في فلسفة القانون، ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) للسنة الدراسية (1998-1999) بكلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين- أربيل، ط1، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2000.

📖 د. عبد الرزاق عباس حسين

الجغرافية السياسية، بغداد: مطبعة أسعد، 1976.

📖 د. عبد العزيز محمد سرحان

مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1980.

📖 د. عبد العزيز طيب وتيلى أمين

القرار 986 وتطبيقاته في كوردستان، ط1، دهوك: مطبعة خه بات، 1997.

📖 د. عبد العظيم رمضان

تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

📖 د. عبد القادر محمد فهمي

النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995.

📖 عبد الله عبد الجليل الحديثي

النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي، ط1، بغداد: مطبعة اوفيست عشتار، 1986.

📖 د. عبد المجيد عباس

القانون الدولي العام، بغداد: مطبعة النجاح، 1947.

📖 عبد الملك ياس

أصول القانون، نظريتا القانون والحق، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، 1968.

📖 د. عبد الواحد محمد الفار/1

أحكام القانون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة: عالم

الكتب، خالي من ذكر سنة النشر.

📖 د. عبد الواحد محمد الفار/2

التنظيم الدولي، القاهرة: عالم الكتب، 1979.

📖 د. عزيز القاضي

تفسير مقررات المنظمات الدولية، القاهرة: المطبعة العالمية، 1975.

📖 د. عصام العطية

القانون الدولي العام، ط4، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، .987.

📖 د. عطية حسين أفندي عطية

مجلس الأمن وأزمة شرق الأوسط (1967-1977)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

📖 علاء الدين حسن مكي خماس

استخدام القوة في القانون الدولي، بغداد: المكتبة الوطنية، 1982.

📖 د. علي حسين الخلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي

المبادئ العامة في قانةن العقوبات، ج2، خالي من ذكر بلد النشر والناشر، 1982.

📖 د. علي صادق أبو هيف

القانون الدولي العام، ط12، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975.

📖 د. فخري رشيد مهنا ود. صلاح ياسين داود

المنظمات الدولية، من إصدارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل: دار الكتب والنشر، خالي من ذكر سنة

النشر.

📖 فاضل ميراني

فكرة السيادة ومبدأ التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2000.

📖 د. فئر زبن حسن الناصري

دور القضاء الدولي في تسوية المنازعات الدولية، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989.

📖 د. كامران الصالحي

حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، دراسة تأصيلية وتحليلية سياسية أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2000.

📖 د. كمال مظهر أحمد

دور الشعب الكوردي في ثورة العشرين العراقية، بغداد: مطبعة الحوادث، 1978.

📖 كميل ق. داغر

الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978.

📖 محمد إبراهيم فضة

التدخل السوفيتي في أفغانستان، دراسة جيوسياسية وجيوإستراتيجية للصراع الدولي في جنوب آسيا، الأردن: مطبعة كتابكم، خالي من ذكر سنة النشر.

📖 د. محمد إحسان

كردستان ودوامة الحرب، ط1، لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر

والتوزيع، 2000ز

📖 د. محمد حافظ غانم/1

مبادئ القانون الدولي العام، دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، ط1، القاهرة: مطبعة النهضة، 1956.

📖 د.محمد حافظ غانم/2

العلاقات الدولية العربية، القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، 1967.

📖 د. محمد حافظ غانم/3

مذكرات في القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1972-1973.

📖 د. محمد سامي عبد الحميد/1

أصول القانون الدولي العام، المجلد الأول، القاعدة الدولية، ط1، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1972.

📖 د. محمد سامي عبد الحميد/2

قانون المنظمات الدولية، ج1، الأمم المتحدة، ط7، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1987.

📖 د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين

القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية، 1988.

📖 د. محمد السعيد الدقاق/1

القانون الدولي، ج2، التنظيم الدولي، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980.

📖 د. محمد سعيد الدقاق/2

عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دراسة لنظرية

الجزاء في القانون الدولي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1984.

📖 د. محمد سعيد الدقاق/3

التنظيم الدولي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1986.

📖 د. محمد سعيد الدقاق/4

دروس في القانون الدولي العام، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1987.

📖 د. محمد سعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين

المنظمات الدولية المعاصرة، بيروت: مطابع الأمل، مركز الكتب الثقافية، 1990.

📖 د. محمد طلعت الغنيمي/1

الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والإسلامي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1970

📖 د. محمد طلعت الغنيمي/2

الغنيمي في قانون السلام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1973.

📖 د. محمد طلعت الغنيمي/3

جامعة الدول العربية، دراسة قانونية سياسية، افسكندرية: منشأة المعارف، 1974.

📖 د. محمد طلعت الغنيمي/4

الوجيز في التنظيم الدولي، النظرية العامة، ط4، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1977.

📖 د. محمد طه بدوي

مدخل إلى علم اللعلاقات الدولية، ط3، القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1977.

📖 محمد عبد الوهاب ساكت

الأمين العام لجامعة الدول العربية، اختصاصاته السياسية ةالإدارية ودوره في قوات الطوارئ الدولية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1973-1974.

📖 د. محمد عزيز شكري/1

المدخل إلى القانون الدولي العام في وقت السلم، ط2، خالي من ذكر بلد النشر: دار الفكر، 1973.

📖 د. محمد عزيز شكري/2

مدخل القانون الدولي العام، ط7، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1997-1998.

📖 المستشار محمد فهي درويش

الشرعية الدولية وأزمة الخليج (من الغزو إلى التحرير)، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991.

📖 د. محمد مجذوب/1

محاضرات في القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية، خالي من ذكر سنة النشر.

📖 د. محمد مجذوب/2

العلاقات الدولية، بيروت، مكتبة مكاوي، 1978.

📖 د. محمد منصور الصاوي

أحكام القانون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الجنس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، الإسكندرية: دار

المطبوعات الجامعية، خالي من ذكر سنة النشر.

📖 د. محمود خيري بنونة

القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، ط2، القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 1971.

📖 د. مصطفى الأنصاري

العراق والأمم المتحدة (1990-1997) من إصدارات بنك المعلومات العراقي، 1998.

📖 د. مصطفى سلامة حسين

المنظمات الدولية، بيروت: الدار الجامعية، 1989.

📖 ميخائيل رمضان

شبيه صدام، قصة الرجل الذي بقي 19 عاماً شبيهاً لصدام، خالي من ذكر بلد النشر والناشر وسنة النشر.

📖 د. يحيى الشيمي

تحريم الحروب في العلاقات الدولية، خالي من ذكر بلد النشر، الناشر يحيى الشيمي، 1976.

## الكتب المترجمة:


📖 ادوارد هاليت

العلاقات الدولية منذ معاهدة الصلح (1919-1939)، ترجمة شيخاني، ط 1، بيروت: دار الجليل، 1992.

📖 باتريسيو نولاسكو وانمي شاوس آلان ديمس

النظام العالمي الجديد (2) الأمم المتحدة: الشرعية الجائزة، تعريب: د. فؤاد شاهين، ط 1، بنغاري: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

📖 بيار سالينجر وأريك لوران

حرب الخليج (الملف السري)، ط 1، بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، شباط 1991.

📖 بيير حير بيه

المنظمات الدولية، ترجمة: محمد أحمد سليمان، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1963.

📖 بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل

مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، ط 2، بيروت - باريس: منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، 1982.

📖 ج. أ. تونكين

القانون الدولي العام، قضايا نظرية، ترجمة: أحمد رضا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

📖 جيرهارد فان غلان /1

القانون بين الأمم، مدخل إلى القانون الدولي العام، ج1، تعريب: عباس العمر، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1970.

📖 جيرهارد فان غلان /2

القانون بين الأمم، مدخل إلى القانون الدولي العام، ج2، تعريب: وفيق زهدي، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1970.

📖 جيرهارد فان غلان /3

القانون بين الأمم، مدخل إلى القانون الدولي العام، ج3، تعريب: ايلي وريل، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1970.

📖 جيفري ريكورد

قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، من إصدارات معهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن، ترجمة: عبد الهادي ناصف، ط1، بيروت: دار الوحدة، 1983.

📖 دوغلاس كيلنر

الحرب التلفزيونية، ترجمة: ناصرة السعدون، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1998.

📖 رينيه جان دوبوي

القانون الدولي، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط2، بيروت: دار منشورات عويدات، 1980.

📖 ريتشارد نيكسون

أمريكا والفرصة التاريخية، تعريب: د. محمد زكريا، ط1، بيوت: مكتبة بيسان، 1992.

📖 شارل روسو

القانون الدولي العام، ترجمة: شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1982.

📖 ليتشوك وبولياكوف وبروبوبوف

موجز تاريخ المجتمع السوفيتي، ترجمة: خيري الضامن، موسكو: دار التقدم، 1973.

📖 ليون ديكي

دروس في القانون العام، بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، 1981.

📖 مارسيل ميرل

سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافع، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

📖 هارولد كورلاند

الأمم المتحدة، كيف؟ ولماذا؟ ترجمة: عبد الفتاح المنياوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962.

📖 هانزجى مورجنتاو

السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، الجزء الأول والجزء الثاني، تعريب: خيري حماد، خالي من ذكر بلد النشر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

## ثانياً: الرسائل الجامعية:

📖 حسين عبد الله الفلاح

التدخل في لبنان، دراسة في القانون الدولي، رسالة ماجستير، مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى كلية القانون بجامعة بغداد/أيلول 1998.

📖 سرهنك حميد البرزنجي

انتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسية - جامعة صلاح الدين، نيسان 2001.

📖 عبد الرحمن سليمان زيباري

الوضع القانوني لإقليم كوردستان في العراق في ضوء قواعد القانون الدولي العام، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة - جامعة صلاح الدين، أيلول 2001.

📖 كامل إبراهيم جاسم الحارس

الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، كانون الثاني 1984.

📖 د. محمد عمر مولود

الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، رسالة دكتوراه، مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بالجامعة اللبنانية، كانون الأول 1998.

📖 محمود سالم السامرائي

الاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية، رسالة ماجستير، مطبوعة على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، تشرين الأول 1982.

📖 د. أحمد زكي بدوي

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 1، بيروت: مكتبة لبنان، 1978.

📖 جبران مسعود

الرائد (معجم لغوي عصري)، المجلد الأول والمجلد الثاني، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1981.

📖 حارث سليمان الفاروقي

المعجم القانوني (إنكليزي- عربي)، خالي من ذكر بلد النشر واسم الناشر، 1962.

📖 القاضي عضد الدين الايجي

شرح مختصر المنتهى، ج1، ط1، المتن للعلامة ابن الحاجب المالكي المتوفي سنة 641هـ، مصر: مطبعة بولاق، 1316هـ.

📖 العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني

كتاب التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1969.

📖 محمد فتحي أمين

قاموس المصطلحات ا لعسكرية، بغداد: المكتبة الوطنية، 1982.

📖 المنجد في اللغة والإعلام

الطبعة الحادية والعشرين، بيروت: دار المشرق، 1973.

📖 نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي

الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الأول والمجلد الثاني، بيروت: دار الحضارة العربية، 1974.

## رابعاً: البحوث والمقالات

📖 د.إبراهيم شحاته
سيادة الدولة (أو اختصاصها) في الفضاء الجوي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني السنة السابعة 1965.

📖 أحمد السيد تركي
القضية الكردية في العراق، بحث منشور في ملف السياسة الدولية، الملف السابع، القاهرة: 1999.

📖 أسامة مخيمر
علاقة الأكراد بالولايات المتحدة، بحث منشور في ملف السياسة الدولية، الملف الحادي عشر، القاهرة: 1999.

📖 د. بطرس بطرس غالي /1
التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية تصد ر عن مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، العدد (7) لسنة 1967.

📖 د. بطرس بطرس غالي /2
الأمم المتحدة بين تزايد المسؤوليات وعجز الموارد، مقال منشور في جريدة الحياة العدد (11144) الصادرة في 18 آب 1993.

📖 حسن أبو طالب
نحو مفهوم جديد لسيادة الدولة، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (13379) الاثنين 25 تشرين الأول 1999.

📖 د. حسن عبد ربه المصري
الأمم المتحدة ومصائر حقوق السيادة، مقال منشور في جريدة الزمان العدد (301) الصادرة في 20 نيسان 1999.

📖 خالد القشطيتي

دولة الأمم المتحدة، مقال منشور في مجلة شرق الأوسط، العدد (704) الصادرة في 12 آذار 1998.

📖 د. خليل إسماعيل محمد ودلشاد مصطفى وةسانى

خط 36 بين الحقيقة والخيال، بحث منشور في مجلة (كولان العربي) العدد (47) نيسان 2000.

📖 خيري عبد مهدي

آثار الحصار على حقوق الإنسان العراقي، مقال منشور في جريدة حقوق الإنسان، تصدرها جمعية حقوق الإنسان في العراق، العدد التاسع، تشرين الأول 1999.

📖 رجائي فايد

كردستان العراق، بحث منشور في مجلة الملل والنحل والأعراق، من إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي الخامس، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1998.

📖 رينيه جان دبوي

الأكراد والقانون الدولي، مقال منشور في مجلة دراسات كردية، مجلة دورية يصدرها المعهد الكوردي في باريس، العدد (8) السنة التاسعة 1993.

📖 زغيد الصلح

في الجدل حول التدخل الإنساني: من يمنع تكرار حروب الأفيون؟ مقال منشور في مجلة الحياة، العدد (13359) الثلاثاء (5) تشرين الأول 1999.

📖 ستانلي هوفمان

سياسيات وأخلاقيات التدخل العسكري، بحث منشور في سلسلة ترجمات إستراتيجية، سلسلة شهرية يصدرها المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 4، يوليو 1996.

📖 د. سعد حقي توفيق

مؤتمر باندونغ وأهميته في السياسة الدولية وحركة عدم الانحياز، بحث منشور في مجلة الحقوق، يصدرها اتحاد الحقوقيين العراقيين، الأعداد (1-4) السنة السادسة عشرة 1984.

📖 د. سعدي إسماعيل البرزنجي

المسألة الكوردية في القانون الدولي، مقال منشور في مجلة (كولان العربي)، العدد (0) الصادرة في 1 تموز 1996.

📖 د. شفيق المصري /1

السيادة الوطنية في ضوء عمليات الأمم المتحدة (2من3)، مقال منشور في جريدة الحياة الصادرة في 12 تموز 1995.

📖 د. شفيق المصري /2

تطور مفهوم السيادة الوطنية في القانون الدولي وممارسته (1من3)، مقال منشور في جريدة الحياة الصادرة في 20 تموز 1995.

📖 د. صلاح الدين عبد الوهاب

المساواة بين الدول، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد (1) السنة (11) يناير 1969.

📖 د. عامر الجومرد/1

السيادة، بحث منشور في ملجة الرافدين للحقوق، كلية القانون -

جامعة الموصل، العدد(1) 1996.

📖 د. عامر الجومرد/2

تـدخل الأمـم المتحـدة فـي شـؤون الـدول، بحـث منشـور فـي مجلـة الرافدين للحقوق، كلية القانون - جامعة الموصل، العدد (3) أيلول 1997.

📖 د. عامر الجومرد/3

الـنص العربـي لميثـاق الأمـم المتحـدة وأخطـاؤه، بحـث منشـور فـي مجلـة الرافدين للحقوق، كليـة القـانون - جامعـة الموصـل، العـدد(4) 1998.

📖 د. عبد الحسين شعبان

حقوق الإنسـان بين (الشـرعية الدوليـة) و (السيادة الوطنيـة)، بحـث منشور في مجلة النور، العدد(36) أيار 1994.

📖 د. عبد الرحمن رحيم عبد الله

الترابط العضوي ما بين حقوق الإنسان والديمقراطية، بحث منشور في مجلـة (زانكو) للعلوم الإنسـانية، المجلـة العلميـة لجامعـة صـلاح الدين -أربيل، السنة الثالثة، العدد (4)، 14 كانون الثاني 1999.

📖 د. عبد السلام إبراهيم بغدادي

التـدخل الـدولي فـي الصـومال، بحـث منشـور فـي مجلـة العلـوم السياسـية، كليـة العلـوم السياسـية - جامعـة بغـداد، المجلـد (7) العـدد (13) كانون الثاني 1995.

📖 د. علي حسين طوينة

استطلاعات الرأي والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، المجلد

(7)، العدد (13) كانون الثاني 1995.

📖 د. عمر ياسين جباري

الحروب النفسية، مقال منشور في جريدة (خه بات)، العدد (952) الجمعة 26 تشرين الثاني 1999.

📖 د. قيس محمد نوري

الناتو الجديد: التوسع في مديات العمل، بحث منشور في مجلة دراسات سياسية، يصدرها بيت الحكمة، العدد الثالث شتاء 1999-2000.

📖 محمد أمين الميداني

ملاحظات حول التدخل الإنساني للأمم المتحدة، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (133360) الأربعاء 6 تشرين الأول 1999.

📖 محمد جمال باروت

حق التدخل الدولي: أيكون ولاية عالمية أم إمبريالية عليا؟ مقال منشور في جريدة الحياة العدد (13363) السبت 9 تشرين الأول 1999.

📖 د. محمد الدوري ود. جنان سكر

في القانون الدولي الاقتصادي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث العددان الأول والثاني 1984.

📖 محمد فايز فرحات

الأمم المتحدة وأزمة كوسوفا، بحث منشور في ملف السياسة الدولية (الحرب في البلقان وإعادة تشكيل النظام الدولي)، الملف الثامن، القاهرة: 1999.

📖 مصطفى الفيلاني

نظـرة تحليليـة فـي حقـوق الإنسـان مـن خـلال مواثيـق وإعـلان المنظمات، بحث منشور في مجلة المستقبل العربـي، العدد (223) آب 1997.

📖 مهدي الحافظ

قابليات التوفيق بين (السيادة الوطنية) و (التدخل الإنساني)، مقال منشور في جريدة الحياة، العدد (13392) الأحد 7 تشرين الثاني 1999.

📖 د. نزار جاسم العنبكي

سلطة مجلس الأمن في توقيع جزاءات الفصل السابع وتقدير استخدامها في تطبيق الجزاءات الاقتصادية في حالة العراق، بحث منشور في مجلة الحقوقي، الأعداد (1-4) بغداد: مطبعة الزمان، 1997.

📖 د. هشام حمدان

الوضيعة القانونية للأمم المتحدة في جنيف وسويسرا، بحث منشور في مجلة الحقوق - تصدرها كلية الحقوق الجامعة الكويت، العدد الثاني يونيو 1998.

📖 هيثم كيلاني

قضيةلوكيربي، مقال منشور في مجلة الوطن العربي، العدد (1154) الجمعة 16 نسيان 1999.

📖 د. وصال نجيب عارف

الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة، بحث منشور في مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد: دار الحرية للطباعة، العدد (6-7) السنة الثانية 1996.

## خامساً: الدراسات والمحاضرات والندوات:


- الأمم المتحدة وحقوق الإنسان (الذكرى الثلاثون)

مكتب الإعلام العام للأمم المتحدة، القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 1978.

- د. بطرس بطرس غالي

في مواجهة التحديات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، 1995.

- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة (1970)

مكتب الأمم المتحدة للإعلام، القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر، 1970.

- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة (1972)

مكتب الأمم المتحدة للإعلام، القاهرة: مطابع المركز الدولي الوظيفي للكبار في العالم العربي، 1973.

- د. حسن الجلبي

المستجدات في القانون الدولي العام المعاصر، ندوة أقيمت في كلية الهندسة بجامعة صلاح الدين - اربيل بتاريخ 1994/3/30، مطبوعة على الآلة الكاتبة،اربيل: مكتبة لاوند للاستنساخ.

- رياض السندي

ندوة حول القرار 688، مجلة (كولان العربي) العدد (47) السنة الخامسة 30 نيسان 2000.

- د. رياض القيسي

في الجوانب القانونية للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو، دراسة منشورة في مجلة دراسات قانونية تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة، بغداد: مطبعة يرموك، العدد الأول السنة الأولى كانون الثاني ، آذار 1999.

📖 د. عبد الرحمن رحيم عبد الله

محاضرات في فلسفة القانون، ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) للسنة الدراسية 1998-1999 بكلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين - اربيل، غير منشورة، (إذن بالإشارة إليها).

📖 فوزي الاتروشي

ندوة حول القضية الكوردية، ألقيت في المركز ا لثقافي في قضاء سوران بتاريخ 2000/4/4، منشور في مجلة (كولان العربي) العدد(47) 30 نيسان 2000.

📖 المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن

انتخابات بلا حدود، من منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، دراسة رقم (34)، ط1، اربيل: مطبعة وزارة التربية، 1999.

📖 ماكس فان ديرشتوئيل

تقرير أعده عن (حالة حقوق الإنسان في العراق) وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 74/1991، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي: لجنة حقوق الإنسان الدورة (48) البند (12) من جدول الأعمال.

📖 د. مهدي جابر مهدي

محاضرات في القانون الدولي العام، ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) للسنة الدراسية 1998-1999 بكلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين - اربيل، غير منشورة، (إذن بالإشارة إليها).

## سادساً: الوثائق الدولية


- ميثاق الأمم المتحدة.
- عهد عصبة الأمم.
- ميثاق جامعة الدول العربية.
- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.
- اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس (1949) سويسرا: جنيف.
- اتفاقية فينا للعلاقات والحصانات الدبلوماسية (1961).
- اتفاقية فينا للعلاقات والحصانات القنصلية (1963).
- اتفاقية فينا لقانون والمعاهدات (1966).
- العهد الدولي للحقوق المدينة والسياسية (1966).
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).
- قرارات الأمم المتحدة.


## سابعاً: الدساتير والقوانين


- الدستور العراقي المؤقت لسنة (1970).
- مشروع الدستور العراقي الجديد لسنة (1990).
- قانون العقوبات العراقي المعدل رقم (111) لسنة (1969).

## ثامناً: الدوريات ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية.


- جريدة الحياة، العدد (13336) الأحد 12 أيلول 1999 .
- جريدة الحياة، العدد (13342) السبت 18 أيلول 1999.
- جريدة الحياة، العدد (13346) الأربعاء 22 أيلول 1999.
- جريدة الحياة، العدد (13348) الجمعة 24 أيلول 1999.
- جريدة (خه بات)، العدد (955) 17 كانون الأول 1999.
- جريدة (خه بات)، العدد (963) 11 شباط 2000.
- جريدة (خه بات)، العدد (994) 22 أيلول 2000.
- مجلة (كولان العربي)، العدد (47) السنة الرابعة 30 نيسان 200.
- مجلة المشاهد السياسي، العدد (169) السنة الخامسة 6 كانون الأول 1999
- الملل والنحل والأعراق

  مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، التقرير السنوي الخامس، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1998.
- قناة الجزيرة الفضائية

  برنامج الاتجاه المعاكس، السيادة الوطنية والتدخل الأجنبي الإنساني، 5 تشرين الأول 199.
- الوقائع العراقية، العدد (1927) 7 تشرين الأول 1970.
- الوقائع العراقية، العدد (3387) 6 كانون الثاني 1992.

📖 وكالة الأنباء السعودية، 13 تشرين الأول 1999.

## ب- باللغة الكوردية

### أولاً: الكتب:

📖 د. مارف عومه ر گوڵ

كينشه ى كه سايه تى ياساى نيونه ته وه يى گه لى كورد، ط1، السيمانية: مؤسسة (سهرده م) للطباعة والنشر، 1999 .

### ثانياً: البحوث والمقالات:

📖 **د. پشتيوان على عبد القادر/1**

**بنچينه ى ياسايى نيو ده وله تى ئۆپراسيۆنه كانى نه ته وه يه كگرووه كان بۆ پاراستنى ئاشتى، بحث منشور في مجلة (ياسا پائزى) مجلة قانونية تصدر باللغة الكوردية في أربيل، العدد (2) السنة الثانية 1997م.**

📖 **د. پشتيوان على عبد القادر/2**

**به شدارى (UN) له چاره سه ر كردنى كينشه و ناكۆكيه ناخۆييه كان، بحث منشور في مجلة (ياسا پائزى) العدد (3) السنة الثالثة 1998م.**

📖 **د. سعدى إسماعيل البرزنجي.**

**هه لگرتنى سزاكانى عيراق به ستراوه به جيبه جيكردنى بڕياره كانى (UN) ەوه. مقال منشور في جريدة (برايه تى) العدد (3185) الصادرة في 18 أيلول 2000م.**

📖 **د. شيرزاد أحمد النجار**

**ديموكراسى دەرهاويشتەى خراپيشى هه يه، حكومة تى ئيئيلافى لەنەمسا قەيرانيكى نيو دەكه ويتەوه. مقال منشور في جريدة (برايەتى) العدد (3026)**

الصادرة في 9 شباط 2000م.

📖 د. فازل زەهاوی

بریاری ژمارە 688ی ئە نجومە نی ئاسایشو سەرەنجامە دەلیە کانی، بحث منشور في مجلة (سیاسەتی دەولی) مجلة أكاديمية تصدر باللغة الكوردية في إقليم كوردستان العراق، المجلد (7) العدد (3) السنة الثانية تشرين الأول 1993م.

📖 د. كمال قادر برزنجی

مافی دەستیوەردانی مرۆیانە لە یاسای نیو دەولەتی، بحث منشور في مجلة (یاسا پائزی) العدد (5) السنة الخامسة 2000م.

📖 د. مارف عومەر گول

ئەنفال قۆناغیكە لەپراكتیككردنی جینۆساید، بحث منشور في مجلة (رهەند)، مجلة كوردية تصدر في ستوكهولم- السويد، العدد (7) لسنة 1999م.

📖 د. محمد كازم عماد زاده

رەوایی پەنابردنە بەر زەبرو زەنگ لەقانونی دەولیدا. ترجمة كمال رشيد شريف، بحث منشور في مجلة (سیاسەتی دەولی)،مجلد (12)، العدد (4) السنة الثالثة كانون الثاني 1995م.

📖 د. ناصح غەفوور

بنەمای یاسایی‌و رامیاری بریاری 688و كاریگەری لەسەر دۆزی لە كوردستانی عیراقدا، بحث منشور في مجلة (تەرازوو) مجلة قانونية فصلية يصدرها اتحاد حقوقي كوردستان في أربيل، العدد(9) نيسان وآيار وحزيران 2000م.

📖 د. نوری تالەبانی

مەسەلەی كورد لە یاسای نیو دەولەتیدا، بحث منشور في مجلة (ئە كادیمی) تصدرها الجمعية الأكاديمية في كوردستان العراق فرع السليمانية، العدد (1)

**لسنة 1999م.**

## ثالثاً: الدوريات والبروتوكولات


- جريدة (برايه تى)العدد (3176) الخميس 7 أيلول 2000.
- بروتوكولات المجلس الوطني لكوردستان العراق 1992، المجلد الأول، الطبعة الكوردية الأولى، 1997.
- بروتوكولات المجلس الوطني لكوردستان العراق 1992، المجلد الثالث، الطبعة الكوردية الأولى، 1997.


## ج/ المصادر باللغات الأجنبية:

## أولاً باللغة الانكليزية:


- Basic Facts About The United Nations

  New York: Unithed Nations. 1975.

- Basic facts about the united Nations

  No. E95.1.31 Last Up Dated On 27 January 2000 By Internet, Under Address: Htt://www.org/over/view/organs/sc.Html.

- B.G. Ramcharan/1

  Keeping faith with the united nations, Belgium: martinus nijhoff publishers, 1987.

📖 B.G. Ramcharan/2

The concept and present status of the international protection of human rights. Forty years after the universal declaration, Netherlands: kluwer academic publishers, 1989.

📖 Charles G.Fewick

International law.3rd ed new york: appletion-century-crofts, inc. 192.

📖 Dacid Roberson

A dictionary of human rights, engladn: mpg Rochester ltd. 1997

📖 Edward mc whinney

The international law of détente, Netherlands: sijthoff & noordhoff international publishers B.V alphen aan den rijn, 1978.

📖 Encyclopedia Americana

Vol,1, USA: international edition, 1978

📖 Encyclopedia international

Vol, 12. Exicon Publication, 1977.

📖 F.P. Walters

A history of the league of nations, great Britain: oxford university press, 1967.

📖 Geoffrey Robertson

Crimes against humanity. The struggle for global justice, lst pub. England: clys ltd, st lves plc, 1999

📖 Gerard Chaliand

The Kurdish Tragedy, London and New jersey: Zed Books LTD, 1994.

📖 Gerhard Von Glahn

Law Among Nations, An Introduction to Public International Law. 5th ed. USA: Macmillan Publishing company, 1986.

📖 Grant Huscroft and Pual Rishworth

Rights and Freedom, the Newzealand Bill of Rights Act 1990, and The Human Rights Act 1993, Newzealand: Astra DPS, willington, 1996.

📖 Hans Kelsen

Principles of International Law, See, ED, USA: Holt Rinehart and Winston, Inc, 1966.

📖 IAN Brownlie and et- al

International Law and Use of Force by States, Kemp Hall Bindery, 1981.

📖 Ignaz Seidl- Hoheldern

International Economic Law, Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 1989.

📖 Jeans- Marie Henckaerts

Mass Expulsion in Modern International Law and Practice, The Hague, Boston, London: Martinus Nijhoff Publishers,1995.

📖 JG.Starke Qe

Introducation to International Law, 8th ed. Singapore: Tien Wah Press (pte) Ltd, 1977.

📖 J.L Briely

The Law of NATIONS, An Introduction to The International Dimension of Peace, 6th ed, 1982.

📖 Karel Vasak/1

The International Dimension of Human Rights, Vol.1.USA: Green wood Press, 1982.

📖 Karel asek/2

The International Dimension of Human Rights, Vol.2.USA: Green wood Press, 1982.

📖 Ken Booth and Steve Smith

International Relations Theory Today, Great Britain: Hartholls, ltd, BodMin, Cornwall, 1995.

📖 Lokman I. Meho

The Kurds and Kurdistan, A selective and Annotated Bibliography, London: Green wood Press, 1997

- L.Oppenheim, M.A.LL.DD

  International Law, Atreaties. Vol.11, Disputes, War and Neutrality, 6th ed, London: T and A. Constable LTD, 1994.

- Michael Akehurst

  Amodern Introduction To International Law. London: George allen and Unwin LTD, 1970.

- NA Maryan Green

  International Law, 3rd ed, Great Britain: pitman Publishing, 1987.

- Naomi Roht- Arriaza

  Impunity and Human Rights in International Law and Practice, New York: Oxford university Press Inc, 1995.

- Neal Riemer

  New Thinking and Developments in International polities, Opportunities and Dangers, vol.111,USA: University Press of America, 1991.

- Philip c. Jessup

  A Modern Law of Nations, An Introduction, 5th ed. New York: The Macmillan Company, 1958

- The Pact of League of Nations

📖 The Time Almanac

USA: Bogna Bunner, 1999.

📖 Tony Breams Knudsen

Humanitarian Intervention, Revisited: post- Cold war Responses to Classical Problems, In Michael Pugh (editor), The UN, Peace and Force. London: Frank Cass, 1996.

📖 The Untied Nations and the Maintenance of International Peace and Security

UN.Institute for Training and Research, Netherlands: Martinus Nijhoff Publishers, 1987.

📖 The USSR and the middle east
Problems of Peace and Security, 1947-1971, Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1972.

📖 William E.Butler
The Non- Use of Force in International Law, Netherland: Kluwer Academic publishers Group, 1989.

## ثانيا: باللغة الفرنسية:

📖 Maurice Duverger
Constitutions Et Decuments Politiques, France:Presses Universitlres, 1986.

📖 Charles Rousseau Melanges
La communaute Internationale, Paris: Editions A.

Pedone, 1974.

## ثالثاً: باللغة الألمانية:

📖 Dr. Hanspeter Neuhold, DDDr. Waldmar Hummer, Schreuer
Osterreichisches Handbuchdes Volkerrechts, bondz: Materialientell- Wein: Mauzche Verlages- Und Universitat Sbuhhandlung, 1983.

📖 Dr. Mario Von Baratta (Hrsg)
Dear Fischer Weltaimananch 2002, Zehlen, Daten, Facten: F/M, 1999.

## رابعاً: باللغة الفارسية:

حميد فرهادي نيا
مدخلــه بشــر دوســتانه، بــيم هــاو أميــدها، بحــث منشــور فــي مجلــة (استطلاعات سياسي - اقتصادي) مجلة فصلية تصدر في إيران، العددان 91-92، شهري 1994/5/4.

# الكتب المطبوعة باللغة العربية

| | |
|---|---|
| 1. الإمـارة الشـدادية الكورديـة فـي بـلاد آران (مـــن 240-595) (إلـــى 951-1198م) دراسة سياسية حضارية | إسماعيل شكر رسول |
| 2. اربيل 88 هولير 99: (حتـى لا تضـيع كردستان) | رجائي فايد |
| 3. الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق | د. محمد عمر مولد |
| 4. جمعية خويبون: (1937) (وقائع ثورة إرارات 1930) | كونى ره ش |
| 5. إمـــارة بادينـــان: (1700-1842) (دراسة سياسية اجتماعية ثقافية) | كاوه فريق أحمد شاوهلى ئاميدي |
| 6. إمارة بوتـان: فـي عهد الأمير بـدرخان (1821-1847)(دراسة تاريخية سياسية) | صلاح محمد سليم محمود هروري |
| 7. إمـارة بابـان: فـي النصـف الأول مـن القرن الثـامن عشـر (دراسـة فـي علاقاتهـا السياسية مع السلطات العثمانية) | سعدي عثمان حسين |
| 8. حقوق الإنسـان والمجتمـع المـدني بـين النظريـــة والتطبيـــق (دراســـة تأصـــيلية وتحليلية سياسية. | الدكتور كامران الصالحي |
| 9. كوردستان فـي القرن الثـامن الهجـري (دراســـة فـــي تاريخهـــا السياســـي | د. زرار صديق توفيق |

| | |
|---|---|
| والاقتصادي) | |
| 10. الإسلام وحقوق الإنسان | د. عبد الحسين شعبان |
| 11. الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية | د. محمد هماوند |
| 12. كوردستان: من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل (1914-1926) | سروه أسعد صابر |
| 13. القضية الكردية في المؤتمرات الدولية | د. فؤاد حمه خورشيد |
| 14. وثائق من الحركة القومية الكوردية التحررية | د. عبد الفتاح علي يحيى البوتاني |
| 15. مقالات متنوعة حول مياء، النفط والبئية | د. بيوار خنسي |
| 16. المستشرق فلاديمير، مينورسكي | طارق محمد عيد الرحيم |
| 17. الميزان | عصمت هاشم حسين نعمان |
| 18. تاريخ الإمارة | لمؤلفه حسين ناظم بيك. ترجمة: شكور مصطفى ومحمد الملا عبد الكريم المدرس |
| 19. شرفنامه | تأليف: الأمير شرف خان البدليسي، ترجمة: محمد |

| | |
|---|---|
| جميل الملا أحمد الروبياني | |
| د. كامران الصالحي | 20. الديمقراطية والمجتمع المدني |

# نبذة عن المؤلف

- ولد في مدينة اربيل عام 1961.
- أكمل الدراسة الابتدائية والثانوية في مدارس مدينة اربيل.
- حصل على شهادة الدبلوم في الهندسة المدنية / بناء وإنشاءات في بغداد عام 1981.
- التحق بكلية الحقوق (المسائية) وتخرج منها في عام 1996، بتقدير جيد جداً وبالمرتبة الأولى على دفعته.
- حصل على شهادة الماجستير في القانون في كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين بتقدير امتياز عام 2001 عن رسالته التي هي الكتاب في صيغته الحالية.
- حصل على شهادة الدكتوراة في القانون العام في كلية القانون والسياسة - جامعة صلاح الدين اربيل عام 2007 بتقدير امتياز.
- عضو مؤسس مركز المعلومات والدراسات الإستراتيجية الكوردستاني.
- يعمل حالياً مدرساً في كلية القانون والسياسية ويقوم بتدريس مادتي القانون الدولي العام والقانون الدستوري
- البريد الالكتروني:

Abdulfattah-mahmood@yahoo.com